

مَوْطَأُ الْأَمَلِ مَا لَكَ

المتوفى ١٧٩١ هـ

رواية محمد بن الحسن الشيباني

مع
التعليق للمجيد علي موطأ محمد
شرح العلامة عبد المحيى الكوي

نائب رئيس

الدكتور تقي الدين السديوي

المجلد الثاني

دار الفقه
دمشق

دار السنة والصية
بومباي

مَوْحَا الْأَقْطَرِ مَا لَكَ
(المجتمعة الثانية)



الشيعة الأوت
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

100 MA ARABIA VILLAGE - NEST
80 MORIAN ROAD
PO BOX 4000
J.D.A.
TEL 3037942 - 3031917

والسنة والشيعة

بمصر



رسمي: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٦ - (باب الوتر)

٢٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي مرة^(١) أنه سأل أبا هريرة: كيف كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قال^(٢): فسكت^(٣)، ثم سألته، فسكت، ثم سألته فقال: إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا، قال: أخبرني، قال: إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات^(٤) ثم أنام^(٥) فلان قمت من الليل صليت مثنى مثنى، فإن أصبحت أصبحت^(٦) على وتر.

٢٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ذات ليلة^(٧) بمكة والسماة مَنَعِيْمَةً^(٨) فَخَشِيَ الصُّبْحَ^(٩)، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثم انكشف الغيم، فرأى عليه^(١٠) ليلاً، فشفع^(١١) بسجدة ثم صلى سجدتين،

(١) اسمه يزيد المدني، ثقة، كذا قال الزرقاني. (٢) أي: أبو مرة.

(٣) قوله: فسكت، لعلة لما رأى أن تفصيل كيفية وتره ﷺ لا يقتضيه المقام أن يأتي به عن وجه التمام، كذا قال القاري.

(٤) قوله: خمس ركعات، ظاهره أنه بتحريمه واحدة اقتداءً بما ووي أن رسول الله ﷺ فعل كذلك أحياناً، وحمله القاري على الركعتين سنة العشاء وثلاث ركعات الوتر.

(٥) يفيد جواز الوتر قبل النوم لمن لم يتعود الانتباه في الليل ولم يتق به.

(٦) لأنني قد أدبته أول الليل.

(٧) أي: في ليلة من الليالي، ولفظ ذات مقحمة. (٨) أي: محيط بها السحاب.

(٩) أي: طلوعه فيفوت وتره. (١٠) في نسخة: أن عليه.

(١١) قوله: فشفع بسجدة، قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، =

سجدتين، فلما خشي الصبح أوتر^(١) بواحدة.

قال محمد: ويقول أبي هريرة تأخذ، لا ترى أن يشفع^(٢) إلى
الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب^(٣)

= فشفعها بأخرى على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد
الركعات، ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم.

(١) قوله: أوتر بواحدة، روي مثله، عن علي وعثمان وابن مسعود وإسامة
وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، واختلف فيه، عن ابن عباس وسعد بن
أبي وقاص. وهذه مسألة يعرفها أهل العلم بمسألة نقض الوتر^(٤)، ويخالف في ذلك
جماعة: منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام، ثم إن قام صلى ولم يعد الوتر. وروي
مثله عن حماد وعائشة. وكانت تقول: أوتران في ليلة؟ إنكاراً لذلك، فأنه
ابن عبد البر.

(٢) سان يضم إلى الوتر ركعة ليصير شفعا، فينقض وتره كما كان فعله
ابن عمر.

(٣) قوله: ما أحب، هذا صريح في جواز الشفع بعد الوتر أخذاً من فعل
أبي هريرة وابن عمر، وهو المروي عن أبي بكر أنه قال: أما أنا فأنام على وتر،
فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح، وفي «صحيح مسلم» عن عائشة: كان
رسول الله ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي
ركعتين، وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام، فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء
والإقامة من صلاة الصبح وحمله النووي على بيان الجواز، وأنه كان يفعله أحيانا

(٤) ذهب بعض السلف إلى نقض الوتر، وأعلم أن من أوتر من الليل ثم قام للتشهد، فالجمهور
على أنه يصلي التهجّد ولا يعد الوتر ولا ينقضه. وإليه ذهب أبو حنيفة، والثوري، ومالك،
والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وأبو ثور، وابن المبارك، وبه قال إبراهيم النخعي، وروى
ذلك عن أبي بكر الصديق، وحماد، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة بن عمرو، وابن عباس،
وأبي هريرة وعائشة، وعائشة، وخالد بن الوليد، وأبي مجاز، كما ذكره ابن قدامة في «المغني»

ولا ينقض (١) وتره، وهو قول أبي حنيفة (٢) — رحمه الله — .

٧٧ — (باب الوتر على الدابة)

٢٥٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار: أن النبي ﷺ أوتر على راحلته .

قال محمد: قد جاء هذا الحديث

= مستدلاً بأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما، عن عائشة مع رواية خلافتك من الصحابة شاهدة بأن آخر صلاته ﷺ كان الوتر، وفي «الصحيحين» أحاديث بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وتراً منها حديث: «اجعلوا آخر صلاتكم وتراً»، فكيف يُطَرَّبُ به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يدوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر الليل وإنما معناه هويان الجواز انتهى كلامه (١). ثم قال: وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين جالساً فليس بصواب، لأن الأحاديث إذا صححت وأمكن الجمع بينها نعين ذلك. انتهى.

(١) قوله: لا ينقض، لفعله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما، قال ابن حجر: إسناده حسن.

(٢) قوله: أبي حنيفة، وقد وافقه في عدم نقض الوتر مالك، والأوزاعي، والشافعي وأحمد، وأبو ثور، وعلقمة وأبو مجلز، وطاووس، والنخعي، قاله ابن عبد البر.

(١) انظر شرح مسلم للنووي ٣٩٢/٢ باب صلاة الليل والوتر.

وأما الركعتان بعد الوتر فانكرهما مالك وقال: لا أصليهما، ولم يثبت فيهما شيء، عن أبي حنيفة والشافعي، وقال أحمد: لا أفعله ولا أمتنع من فعله، وذكر النووي الجواز فقط لأجل ورودهما في الحديث. وقال ابن القيم: الصواب أن يقال: إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة وتكمل الوتر، فإن الوتر عبادة مستقلة انظر فتح الملهم ٢٩٤/٢.

وجاء^(١) غيره فَأَحَبَّ^(٢) إلينا أن يصلِّي على راحلته تطَوُّعاً^(٣) ما بدا له ،
فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض ، وهو قول عمر بن الخطاب
وعبد الله بن عمر^(٤) ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا^(٥) .

٧٨ - (باب تأخير الوتر)

٢٥٢ - أخبرنا مالك ، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم^(٦) : أنه
سمع عبد الله^(٧) بن عامر بن ربيعة يقول : إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة

(١) قوله : وجاء غيره ، وهو أنه ﷺ كان ينزل للوتر كما مر في (باب الصلاة
على الدابة في السفر) .

(٢) قوله : فأحب إلينا . . إلخ ، كأنه يشير إلى أن الروايات لما اختلفت في
النزول للوتر وعدم نزوله فالاحتياط هو اختيار النزول ، وفي هذه العبارة إشارة إلى أنه
لا سبيل إلى رد رواية عدم النزول وهجرانه بالكلية ودعوى عدم ثبوت ذلك ، وإنما
اختلفنا ما اختلفنا لما ذكرنا .

(٣) من النوافل والسنن .

(٤) قوله : وعبد الله بن عمر ، أقول : نسبة ذلك إلى ابن عمر مما يتكلم فيه ،
فإنه قد ورد عنه النزول وعدم النزول كلاهما ، بل ورد عنه الزجر على من نزل
للوتر ، والاهتمام بأن الاقتداء الكامل بالنبي ﷺ هو في عدم النزول كما مر ذكره
ذلك في (باب الصلاة على الدابة) ، فالظاهر أن مذهبه جواز النزول وترجيح عدم
النزول .

(٥) أي : أهل الكوفة .

(٦) ابن محمد بن أبي بكر .

(٧) هو أبو محمد المدني الصحابي ، مات سنة خمس وثمانين ، كذا في
«الإسعاف» وقد مرُّ بُدَّ من حاله .

أوبعد الفجر. يشكّ عبد الرحمن أيّ ذلك (١) قال (٢).

٢٥٤ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن أنه سمع أباہ (٣) يقول:

إنني لأوتر بعد الفجر.

٢٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيہ، عن

ابن مسعود (٤) أنه كان يقول: ما أبالي لو أقيمت (٥) الصبح (٦) وأنا أوتر.

٢٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الكريم (٧) بن أبي

(١) وإن اتحد المعنى.

(٢) أي: عبد الله بن عامر.

(٣) هو القاسم بن محمد.

(٤) قوله: عن ابن مسعود، المراد به حيث أطلق هو عبد الله بن مسعود بن

غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار علماء

المصاحبة، أمّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها

بالمدينة، كذا لي «التقريب» وقد مرّ بُد من ترجمته فيما مرّ.

(٥) لأنه وقت ضروري له.

(٦) في نسخة: الصلاة.

(٧) قوله: عبد الكريم بن أبي المخارق (٨)، يسمّى عبد الكريم أثنان، =

(٨) المخارق: بضم الميم واسم أبيہ نيس، ولعبد الكريم زبادة في أول قيام الليل عند

البخاري، وله ذكر في مقدمة مسلم، وروى له النسائي قليلاً، وروى عنه ابن ماجه في

تفسيره، وأبو داود في مراسيله، والترمذي في حديث «البول قائماً». ومثي أخرج له

البخاري تعليلاً ومسلم متابعة يكون غير مطروح، واللعن فيه إنما هو من قبل حفظه، وقد

ذكر صاحب «تنسيق النظام بشرح مستند الإمام أبي حنيفة» وجوه الاحتجاج به، وبلغها

سبعة وعشرين وجهاً انظر (مقلعة تنسيق النظام من ٦٥ - ٧٠).

المخارق^(١)، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه رقد^(٢)، ثم استيقظ، فقال لخدمته: انظر ماذا صنع^(٣) الناس، وقد ذهب^(٤) بصره، فذهب^(٥)، ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من الصبح، فقام ابن عباس، فاوتر، ثم صلى الصبح^(٦).

٢٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد: أن عبادة^(٧) بن

= أحلهما: ثقة، متفق عليه، أخرج له البخاري ومسلم، وهو ابن مالك الجزري، وكنيته أبوسعد، والآخر ابن أبي المخارق، وكنيته أبو أمية، وهو متروك، كذا في «القول المستد في الذب» عن مستند أحمد، للمحقق ابن حجر السقلائي، وقال في «التمهيد»: هو ضعيف ياتفاق أهل الحديث، وكان مؤدب كُتِّبَ، حسن السم، غر مالكا منه سَعْتُهُ، ولم يكن من أهل بلده، فعرفه، مات سنة ست أو سبع وعشرين ومائة، وقال السيوطي في «معرفة الصعود»: لا يصح على ما انفرد به عبد الكريم بن أبي المخارق الحكم بالوضع لأنه روى عنه مالك، وقد علم من عاداته أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، وإن كان غيره قد أطلع على ما يقتضي جرحه. انتهى. واسم أبي المخارق — بضم الميم وكسر الراء — قيس، وقيل: طارق.

(١) اسمه قيس، وقيل: طارق.

(٢) أي: نام.

(٣) أي: هل فرغوا من صلاة الصبح أم لا؟

(٤) أي: صار أعمى، ولذا لم يحضر الجماعة.

(٥) أي: الخادم.

(٦) فيه أن الوتر يصلى بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح.

(٧) قوله: عبادة، بالضم، هو أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، أحد الثقات،

شهد العقبتين وشهد بدرأ، وأُخذاً ربيعة الرضوان، والمشاهد كلها، ومات بالشام في خلافة معاوية، كذا في «الإصابة» وغيره.

الصامت كان يومٌ يوماً، فخرج يوماً للصبح، فأقام المؤذن الصلاة، فأسكنه حتى أوتر^(١) ثم صلى بهم.

قال محمد: أحبُّ إلينا أن يوتر قبل أن يطلع الصحر^(٢) ولا يؤخره إلى طلوع الفجر، فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر، ولا يتعمد^(٣) ذلك، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٧٩ - (باب السلام في الوتر^(٤))

٢٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان^(٥) يسلم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر^(٦) ببعض حاجته.

(١) كأنه تذكّر بعد خروجه، وأراد الترتيب.

(٢) لحديث: فصلوها - أي الوتر - ما بين العشاء وطلوع الفجر أخرجه أبو داود وأبو داود وابن ماجه وغيرهم

(٣) قوله. ولا يتعمد، وأما الصحابة الذين أوتروا بعد الطلوع محمولة على أنهم لم يتعمدوا ذلك، بل فاتهم ذلك لوجه من الوجوه، فأدّوه بعد طلوع الفجر.

(٤) أي: في أثنائه.

(٥) قوله: كان، هذا الأثر وغير ذلك من الآثار التي ذكرناها في ما سبق يضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وفي سنده عمرو بن عبيد، متكلم فيه، ذكره الزبيدي^(١)

(٦) قوله: حتى يأمر ببعض حاجته، ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فإن =

(١) نصب شربة ١٢٧/٢

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا^(١) نأخذ بقول عبد الله
ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ولا نرى^(٢) أن يسلم بينهما.

= عرضت له حاجة فصلى ثم بنى على ما مضى، وهذا دفع لقول من قال: لا يصح
الوتر إلا مفصلاً، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن
بكر بن عبد الله المزني، قال: صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا غلام! ارجل لنا،
ثم قام فلوثر بركعة، وروى الطحاوي عن سالم، عن أبيه، أنه كان يفصل بين
شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوي، ولم يحتج
الطحاوي عنه إلا باحتمال أن المراد بقوله تسليمة أي: التسليم في التشهد،
ولا يخفى بطلان كذا في «فتح الباري»^(١) وفي دعواه أن ظاهره وصله، وأن رواية
سعيد أصرح في ذلك وقته، بل ظاهر رواية مالك أنه كان عادته فصله، لإتيانه بكان
وحرف المضارعة، وحتى الغائية، نعم لو عبر بعين بدل حتى لكان ذلك ظاهراً،
وأما رواية سعيد، فمحتملة كذا قانه الزرقاني.

(١) قوله: ولكننا نأخذ بقول عبد الله، قال انتهى الشُّنِّي في «شرح النفاية»:
مذهبنا قوي من حيث النظر، لأن الوتر لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو سنة، فإن كان
فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وكلهم أجمعوا على أن الوتر
لا يكون اثنين ولا أربعاً، ثبت أنه ثلاث، وإن كان سنة فلا توجد سنة إلا ولها مثل
في الفرض، والفرض لم يوجد فيه الوتر إلا المغرب، وهو ثلاث. وذكر صاحب
«التمهيد»، عن جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر منهم ثلاث، لا يسلم إلا في
آخرهن، منهم عمر وعلي وابن مسعود وزيد وأبي وأنس. انتهى. وذكر البخاري،
عن القاسم قال: رأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لواسع، وأرجو أن
لا يكون بشيء منه بأس.

(٢) قوله: ولا نرى أن يسلم بينهما. قد يؤيد ذلك بحديث أخرجه

= ابن عبد البر في التمهيد، عن عبد الله بن محمد بن يوسف، نا أحمد بن محمد بن إسماعيل، نا أبي، نا الحسن بن سنان، نا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، نا عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يؤتم بها. ويُجاب عنه بوجوه: أحدها: أن في سنده عثمان، وهو منكلم فيه^(١)، فقد ذكر ابن القطان في كتاب «الوهم والإيهام»: هذا الحديث من جهة ابن عبد البر، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم، والثاني: أنه معارض بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي، عن المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر، فأمره بثلاث، يفصل بين شفعه ووتره بثنيينة، فقال الرجل: إني أخاف أن يقول الناس هي البتراء، فقال ابن عمر: هذه سنة الله ورسوله، فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين، قد وجد من النبي ﷺ، والثالث: أنه معارض بحديث: «من أحب أن يؤتم بخمس فليفعل، ومن أحب أن يؤتم بثلاث، فليفعل، ومن أحب أن يؤتم بواحدة فليؤتم». رواه أبو داود وغيره، وقد مر في (باب الصلاة على الدابة)، والرابع: أن البتراء، قُسر ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود كما أخرجه البيهقي في «المعرفة» بسنده، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مولى لسعد بن أبي وقاص، قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل؟ فقال: يا بُنَيَّ هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، ووتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله ﷺ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن الناس يقولون هي البتراء، فقال: يا بُنَيَّ لست تلك البتراء، إنما البتراء أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها رقيامها، ثم يقوم =

(١) قال ابن التركماني: لم يتكلم عليه أحد شيء فيما حللنا غير العقيلي وكلامه ضعيف. وقد أخرج له الحاكم في «المستدرک». الجوهري الثقي ٢٧/٣.

حدثنا أبو جعفر^(١) قال: كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة، ثماني^(٢) ركعات تطوعاً وثلاث ركعات^(٣) الوتر، وركعتي الفجر^(٤).

٢٦٠ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب^(٥) أني

= في الأخرى، ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتراء^(٦).

(١) قوله: حدثنا أبو جعفر، هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو المعروف بالباقر سمي به لأنه تفرغ في العلوم أي توسع وتبحر، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره، ولد سنة ٥٦ هـ، ومات بالمدينة سنة ١١٧ هـ^(٧)، كذا ذكره القلوبي في «سند الأنام شرح مسند الإمام»، وقال: هذا الحديث رواه الشيخان وأبو داود عن عائشة: كان ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر. انتهى.

(٢) هو مقدار تهجد.

(٣) ظاهر هذا وما بعده هو عدم الفصل بالسلام، ولذلك استدل به المؤلف على مذهبه.

(٤) أي: سنة الفجر.

(٥) قوله: ما أحب، يعني لو أعطاني أحد قمماً خُمراً بدل ترك الوتر ثلاث ركعات لم أحب أن أتركه.

(١) انظر: السنن الكبرى ٢/٢٦٠، قال ابن الترمذي في سننه ابن إسحاق وسلمة بن الفضل منكلم فيهما، فتاويل ابن عمر ليس بأولى من تفسير البتراء الذي رواه أبو سعيد مسرفوعاً وعرفه الناس قاطبة. قالهم.

(٢) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ٢/١٩٢.

تركبت الوتر بثلاث^(١) وإن^(٢) لي حُمْرُ النُّعْمِ .

٢٦١ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله

المسعودي، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي عبيدة^(٣) قال: قال
عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث ثلاث^(٤) المغرب .

٢٦٢ - قال محمد: حدثنا أبو معاوية^(٥) المكفوف، عن

(١) قوله: بثلاث، ظاهره أنه ثلاث موصولة، وهو المروي عن فعله صريحاً
ذكرناه سابقاً، وأخرج الحاكم^(١)، أنه قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في
الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، وكان ينهض في الثالثة بالتكبير .

(٢) قوله: وإن لي حُمْرُ النُّعْمِ، الحمر بضم فسكون، جمع أحمر، والنُّعْمُ،
بفتحتين بمعنى الأنعام والدواب، والمراد بها الإبل، والحمر منها أحسن أنواعها،
ذكره السيوطي .

(٣) قوله: عن أبي عبيدة، بضم العين هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور
بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة، من كبار
التابعين، روى عن أبيه، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مُرَّة، والراجح أنه
لا يصبح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ١٨٠ هـ، كذا في «التقريب» و«جامع
الاصول» .

(٤) التشبيه الكامل إنما يكون إذا لم يكن فصل بين السلام وهو المراد .

(٥) قوله: أبو معاوية المكفوف، أي: الممنوع عنه البصر، يعني الأعمى،
وهو محمد بن خازم الضرير الكوفي عَمِيَّ وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث
الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، روى عن الأعمش وسفيان، وعنه أحمد
وإسحاق وابن معين مات سنة ١٩٥ هـ، كذا في «التقريب»^(٦) و«الكاشفة» .

(١) المستدرک ٣٠٤/١ .

(٢) ١٥٧/٢ .

الأعمش^(١)، عن مالك^(٢) بن الحارث، عن عبد الرحمن^(٣) بن يزيد،
عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كصلاة المغرب.

٢٦٣ - قال محمد: أخبرنا إسماعيل^(٤) بن إبراهيم، عن

(١) قوله: عن الأعمش، بالفتح من العَمَش، يفتحان، وهو هيازة عن
ضعف البصر، وكونه بحيث يجري منه اندمع لمرض، والمشهور به سليمان بن
يهران - بالكسر - الأسدي النكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي أصله من طبرستان،
وولد بالكوفة، وروى عن أنس، ولم يثبت له منه سماع، وابن أبي أوفى
وأبي وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي والنخعي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق
السَّبيعي وشعبة والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، والنسائي: ثقة ثبت،
وابن عمارة: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت أيضاً إلا أن
الأعمش أحرف منه بالمستند، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل سنة ١٤٦هـ. وترجمته
مطولة في «تهذيب التهذيب».

(٢) قوله: عن مالك بن الحارث، قال الذهبي في «الكاشف»، مالك بن
الحارث السلمي، عن أبي سعيد الخدري وعقمة النخعي، وعنه منصور
والأعمش، ثقة، مات سنة ١٩٤هـ. انتهى.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، نسبة إلى نخع،
بفتحين، قبيلة، أبو بكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود بن يزيد، وعنه عقمة بن
قيس، وعن حذيفة وابن مسعود وأبي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه محمد
 وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي ومنصور وغيرهم، قال ابن سعد وابن معين
والعجلي والذرائقي: ثقة، مات سنة ٧٣هـ، وقيل سنة ٨٣هـ، كلنا في «تهذيب
التهذيب».

(٤) قوله: إسماعيل بن إبراهيم، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«الميزان»
كثيراً بهذا الاسم والنسب، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء. والظاهر أن المذكور

ليث^(١)، عن عطاء^(٢)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الوتر كصلاة المغرب.

٢٦٤ - قال محمد: أخبرنا يعقوب^(٣) بن إبراهيم، حدثنا

حصين^(٤) بن إبراهيم،

= ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي، والسفحي الكوفي ضعفه البحاري والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، وعنه ابن نمير ووکیع ووطنق بن غنام وأبو علي الحنفي وغيرهم، فليحرر هذا المقام.

(١) قوله. عن ليث. هو ليث بن أبي سليم، بالضم، قال الحفاظ عبد العظيم المنذري في آخر كتاب «الترغيب والترهيب»: فيه خلاف، وقد حدث عنه الناس، وضعفه يحيى والنسائي، وقال ابن حبان: احتلط في آخر عمره، وقال الدارقطني: كان صاحب سنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فحسب، ووثقه ابن معين في رواية. انتهى. وقد سطت في ترجمته في رسالتي في بحث الزيارة النبوية «الكلام المبرور» في رد القول المنصور ورد المذهب المأثور المسمى بـ «السمي الشكور» حين طس بعض أفاضل عصرنا أن صعبه بلغ إلى أن لا يحتاج به.

(٢) هو ابن أبي رباح المكي أو ابن يسار المدني، وقد وُحِد في بعض النسخ كذلك عطاء بن سار.

(٣) القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة.

(٤) قوله: حصين بن إبراهيم، هكذا في النسخ الحاضرة، ولم أقف على حاله في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«الكاشف» و«جامع الأصول» و«ميزان الاعتدال» وغيرهما. وقد مرّت سابقاً في (بحث رفع اليدين) رواية عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن حصين بن عبد الرحمن، ومُرّ هناك أنه من =

عن ابن مسعود قال^(١): ما أجزأت^(٢) ركعة واحدة قط.

٢٦٥ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي حمزة^(٣)، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة^(٤) قال: أخبرنا عبد الله بن مسعود: أهرن^(٥) ما يكون الوتر ثلاث ركعات.

٢٦٦ - قال محمد: أخبرنا سعيد^(٦) بن أبي عروبة، عن

= أعالي شيوخه، ففعله هو، والذي في كتاب «الحجج»، حصين، عن إبراهيم، فيتعين أن الحصين هو السابق، وإبراهيم هو النخعي.

(١) لما سمع سعداً أنه أوتر بركعة كما ذكرنا سابقاً.

(٢) قوله: ما أجزأت^(١)، فيه إشارة إلى التنقل بركعة واحدة باطل، وبه صرح أصحابنا.

(٣) قوله: عن أبي حمزة، ذكرني «تهذيب التهذيب» و«الكاشف» وغيرهما كثيراً من الكوفي يكتن بأبي حمزة، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، ولم أدر أن المذكور هنا من هو منهم، فليحرر.

(٤) ابن قيس النخعي.

(٥) أي: أدنى ما يكون ثلاث ركعات، فلا يجوز الأدنى منه.

(٦) قوله: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، بفتح العين وضم الراء ومكون الواو - اسمه يهرن بالكسر - العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النضر البصري، قال ابن معين والنسائي وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن أبي حشمة: أثبت الناس في ثلاثة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال مات سنة ١٥٥ هـ، وبقي في اختلاطه خمس سنين، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) نصب الراية ١/ ٢٧٨، قلت: ومثله لا يقال بالرأي فهو مرفوع حكماً.

كان لا يَسْلِمُ^(١) في ركعتي الوتر.

(١) قوله: كان لا يَسْلِمُ في ركعتي الوتر. هذا صريح في إثبات المقصود، وقد أخرجه النسائي، والحاكم^(١) أيضاً، وصححه الحاكم، وفيه رد على من أطل الوتر بثلاث أخذاً مما روى الدارقطني - وقال: رواه ثقات - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس أوسع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب»، ومن المعلوم أن حديث عائشة في عدم السلام في الركعتين مرجح على حديث أبي هريرة بوجوه لا تخفى على ماهر الفن، مع أن حديث أبي هريرة معارض بحديث: «ومن أحب أن يوتر بثلاث فليعمل، المخرج في السنن، وهو من أسباب الترجيح. هذا وقد يستدل على عدم الفصل بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب، و«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية بـ«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وفي الثالثة بـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» والمعوذتين، أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين والطحاوي وغيرهم، فإن ظاهره أن الثالثة متصلة لا منفصلة، ولأن قالت: وفي ركعة الوتر، أو في الركعة المفردة، أو نحو ذلك. وروى الطحاوي بنحوه من حديث ابن عباس وعلي وعمران بن حصين، لكن وقع في طريق الدارقطني بلفظ: كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما بـ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، ويقرأ في الوتر بـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، و«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ»، و«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ».

(١) سنن النسائي ٢٤٨/١، والمستدرک ٢٠٤/١.

٨٠ — (باب (١) سجود (٢) القرآن)

٢٦٧ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة: أن أبا هريرة قرأ بهم (٣) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف حدثهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها (٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله —

(١) قوله: باب سجود القرآن (١)، هي أربع عشرة سجودات معروفة، عند أبي حنيفة والشافعي غير أنه عد الشافعي منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة (ص)، وقال أبو حنيفة: بالعكس هذا هو المشهور، وقال الترمذي: رأى بعض أهل العلم أن يسجد في (ص) وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى. فعلى هذا يكون عند الشافعي وأحمد خمس عشرة سجدة، وهو رواية عن مالك، كذا في «المحلى بحل أسرار الموطأ» للشيخ سلام الله (٢) رحمه الله تعالى.

(٢) هو سنة، أو فضيلة، قولان مشهوران عند مالك، وعند الشافعية سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب.

(٣) قال الباغي: الأظهر أنه كان يصلي، وجاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.

(٤) قوله: سجد فيها، وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة، وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى ابن القاسم والجمهور عنه أنه لا يسجد لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة: لما سجد: لقد سجدت في سورة ما رأيت الناس =

(١) شرح الزرقاني ٢/٢٠، وسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

(٢) هو الشيخ العالم المحدث سلام الله بن شيخ الإسلام بن فخر الدين الدهلوي، أحد كبار العلماء، توفي سنة ١١٢٩ أو ١١٣٣ هـ. انظر نزهة الخواطر: ٧/٢٠٥.

وكان مالك^(١) بن أنس لا يرى^(٢) فيها سجدة.

= يسجلون فيها، فدلّ هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه. ورده ابن عبد البر بما حاصله، أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء بعده^(٣).
(١) قوله: مالك، وسلفه في ذلك ابن عمر وابن عباس فإنهما قالوا: ليس في المفصل سجدة، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه».

(٢) قوله: لا يرى فيها سجدة، أي: في سورة «انشقت» بل لا في المفصل مطلقاً، كما صرح به حيث قال: الأمر عندنا أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء. وبه قال الشافعي في القديم، ثم رجع عنه، ذكره البيهقي، وحجتهم حديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ «والنجم»، فلم يسجد فيها، أخرجه الشيخان وغيرهما وأجاب الجمهور عنه بأنه لعله تركه في بعض الأحيان لبيان الجواز فإن سجود التلاوة ليس بواجب كما يشهد به قول عمر: من سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. وقول ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء، أخرجهما البخاري وغيره. هذا على قول من قال باستحباب السجود، أو سنّيته، وما على رأي من قال بالوجوب كأصحابنا الحنفية، فيجيب عن حديث زيد بأن وجوب السجدة ليس حتماً في الفور، فلعنه أخره النبي ﷺ ولم يسجد في الفور لبيان ذلك، وليس في الحديث بيان أنه لم يسجد بعد ذلك أيضاً، وقد ثبت سجود النبي ﷺ في سورة النجم، من حديث ابن مسعود عند البخاري وأبي داود والنسائي، ومن حديث ابن عباس عند البخاري والترمذي. ومن حديث أبي هريرة عند البرّار والدارقطني يستند رجاله ثقات، وثبت السجود في سورة «انشقت» من حديث أبي هريرة عند مالك والبخاري وأبي داود والنسائي وغيرهم. ومن حجة المالكية حديث أم الدرداء قالت: سجلت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل، أخرجه ابن ماجه، وفي سننه متكلّم فيه مع أن الإلبات مقدّم على النفي، ومن حجتهم حديث =

(١) انظر شرح الزرقاني ٢/٢٠، وبسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

٢٦٨ — أخبرنا مالك، حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب قرأ بهم^(١) النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ^(٢) سورة أخرى^(٣).

قال محمد: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن رجل من أهل مصر: أن عمر قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، وقال: إن هذه السورة فُضِّلَتْ بسجدتين^(٤).

٢٧٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر

= ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل، منذ تحول إلى المدينة، وإسناده ليس بقوي^(١) مع ثبوت أن أبا هريرة سجد مع رسول الله ﷺ في سورة ﴿انشق﴾، وهو أسلم سنة سبع من الهجرة.

(١) أي: في الصلاة.

(٢) ليقع ركوعه عقب قراءة كما هو شأن الركوع.

(٣) روى الطبراني بسند صحيح عن عمر أنه قرأ النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ ﴿إذا زلزلت﴾.

(٤) قوله: بسجلتين، أولاهما عند قوله تعالى: ﴿إن الله يفعل ما يشاء﴾، وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله: ﴿وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾.

(١) انظر فتح الباري ٢/٥٥٥، ٥٥٦.

رضي الله عنهما: أنه^(١) رآه سجد في سورة الحج سجدين .

قال محمد^(٢): رُوي هذا عن عمرَ وابنِ عمرَ^(٣) وكان^(٤)

(١) قوله: أنه، هذا مقدّم على ما أخرجه الطحاوي، عن سويد قال: مثل نافع: هل كان ابن عمر يسجد في الحج سجدين؟ فقال: مات ابن عمر، ولم يقرأها، ولكن كان يسجد في النجم وفي ﴿اقرأ باسم ربك﴾.

(٢) به قال الشافعي وأحمد، ورواه ابن وهب، عن مالك، ولم يقل به مالك في المشهور عنه، ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: عن عمر وابن عمر، وكذا رواه الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدين. وروى الحاكم على ما ذكره الترمذي، عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وهما بن ياسر وأبي موسى وأبي الدرداء أنهم سجدوا سجدين. ورواه من المرفوع ما أخرجه أبو داود والترمذي عن عتبة، قلت: يا رسول الله ﷺ، أفُضِّلَت سورة الحج بسجدين؟ قال: نعم، ومن لم يسجد هما فلا يقرأهما، وكذا رواه أحمد والحاكم، وفي سننه ضعف ذكره الترمذي، وأشار إليه الحاكم، وأخرج أبو داود، عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، وفي سننه ضعيف وهو عبد الله بن منين^(١).

(٤) قوله: وكان ابن عباس لا يرى... إلخ، كما أخرجه الطحاوي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج إن الأولى عزيمة، والأخرى تعليم، قال الطحاوي: فيقول ابن عباس تأخذ. انتهى. لكن قد مر أن الحاكم ذكره في من سجد فيها سجدين، والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه.

(١) انظر تصبب الرأية ٣٠٦/١، وقال في ذلك المعهود ٢٠١/٧: وفي سورة الحج سجستان، إحداهما متفق عليها والثانية اختلف فيها، فالحنفية أنكروها والشافعية أثبتوها.

ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة^(١): الأولى، وبهذا
نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٩ - (باب المارّين يدي المصلّي)

٢٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر^(٢) مولى عمر^(٣):
أن بسر^(٤) بن سعيد أخبره أن زيد بن خالد الجهني أرسله^(٥) إلى

(١) قوله: واحدة، روى ابن أبي شيبة، عن علي وأبي الدرداء وابن عباس
أنهم سجدوا فيه سجدتين، وله عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة، وعن
ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك كذا في «المحلى» .

(٢) هو سالم بن أبي أمية.

(٣) أي: عمر بن عبيد التيمي.

(٤) قوله: أن بسر بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، بشر - بضم الباء
الموحدة وسكون السين المهملة - وفي بعض النسخ منها نسخة الشيخ الدهلوي:
بشر بن سعيد، واختاره القاري حيث ضبطه بكسر الباء وسكون الشين المعجمة،
والصحيح هو الأول، وهو المذكور في كتب الرجال وشروح موطأ يحيى، وشروح
صحيح البخاري وغيرها.

(٥) أي: بسرًا.

(٦) قوله: أرسله... إلخ، قال الحافظ: هكذا روي عن مالك، لم يختلف
عليه فيه أن المرسل هو زيد، وأن المرسل إليه أبو جهيم، وهو بضم الجيم
- مصغراً - واسمه عبد الله بن الحارث بن المصمّة الأنصاري الصحابي، وتابعه
سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما
ابن عيينة عن أبي النضر فقال: عن بسر، قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن =

أبي جهيم^(١) الأنصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ يقول في المأز بين يدي المصلي^(٢) ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : لو يعلم المأز بين يدي المصلي ماذا^(٣)

■ خالد أسأله، قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عينة مقلوباً، أخرجه ابن أبي خيثمة، عن أبيه، عن ابن عينة، ثم قال ابن أبي خيثمة: مثل عنه يحيى بن معين، فقال: هو خطأ كذا في «التنوير».

(١) قوله: إلى أبي جهيم، هو عبد الله بن جهيم الأنصاري، روى عنه بسري بن سعيد مولى الحضرميين، عن رسول الله ﷺ في المأز بين يدي المصلي، رواه مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله، عن بسر، عن أبي جهيم، ولم يسمه، وهو أشهر بكنيته، ويقال: هو ابن أخت أبي بن كعب، ولست أقف على نسه في الأنصار، كذا في «الاستيعاب في أحوال الأصحاب» لابن عبد البر رحمه الله.

(٢) قوله: بين يدي المصلي، أي: أمامه، بالقرب، واختلف في ضبط ذلك، فقيل: إذا مر به وبين مقدار سجوده، وقيل بينه وبينه ثلاثة أفرع، وقيل بينه وبينه قدر رمية بحجر.

(٣) قوله: ماذا عليه. زاد الكشميهني من رواية البخاري من الإثم، وليس هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يختلف رواية «الموطأ» على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت حاشية مظنها الكشميهني أصلاً لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، وقد عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبخاري وأطلق، فغيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إبهامه أنها في الصحيحين، كذا في «الفتح».

عليه (١) في ذلك لكان (٢) أن يقف (٣) أربعين (٤) خيراً (٥) (٦) له من أن يمر بين يديه، قال (٧): لا أدري

(١) أي: من الإثم بسبب مروره بين يديه، سُدَّ مسد المفعولين ليعلم وقد علق عمله بالاستفهام

(٢) قوله: لكان... إلخ، جواب (لن) ليس هذا المذكور، بل التقدير نوبعلم ماذا عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيراً.
(٣) أي: وقوفه.

(٤) قوله: أربعين، قال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن المراد أربعين سنة، واستدل بحديث أبي هريرة مرفوعاً: لو يعلم الذي بين يدي أخيه معترضاً، وهو يناجي ربه لكان أن يقف مكانه مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها، ثم قال: هذا الحديث متأخر عن حديث أبي جهيم، لأن فيه زيادة الوعيد، وذلك لا يكون إلا بعدما أوعدهم بالتخفيف، كذا نقله ابن ملك، وقال الشيخ ابن حجر: ظاهر السياق أنه عين المعداد. لكن الراوي تردد فيه. وما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة: (لكان أن يقف مائة عام) مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر، لا لخصوص عدد معين، وقال الكرماني: تخصيص الأربعين بالذكر لكون كمال طور الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة، وكذا يلوح الأشد، ويحتمل غير ذلك كذا في «مرقاة المفاتيح». هذا العدد له اعتبار في الشرع كالثلاث والسبع، وقد أقردت في أعداد السبع جزءاً وفي أعداد الأربعين آخر، كذا قال السيوطي في «التنوير».

(٥) قوله: خيراً له، وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها.

(٦) بالنصب وعد الترمذي بالرفع على أنه الاسم.

(٧) أي: أبو النضر.

قال^(١) أربعين يوماً أو أربعين شهراً^(٢) أو أربعين سنة .

٢٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن^(٣) بن أبي سعيد^(٤) الخُذري، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي^(٥) فلا يدع^(٦) (٧) أحداً يمرُّ بين يديه فإنَّ أبي^(٨) فليقاتله^(٩)

(١) أي: بسر بن سعيد.

(٢) ولللبزار من طريق أحمد بن عبد، عن ابن عينة، عن أبي النضر، لكان أن يقف أربعين خريفاً.

(٣) ثقة، روى له مسلم والأربعة، مات سنة ١١٢ هـ، كذا قال الزرقاني.

(٤) هو سعد بن مالك الأنصاري.

(٥) زاد الشيفان: إلى شيء يستره

(٦) أي: لا يترك.

(٧) قوله: فلا يدع، لأن أبي شبة عن ابن مسعود: إنَّ المروء بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته.

(٨) أي: امنع.

(٩) قوله: فليقاتله، أي: فليدفعه بالقهر، ولا يجوز قتله، كذا قال بعض علمائنا، وقال ابن حجر: فإنَّ أبي لا يقتله، فليقاتله، وإن أفضى إلى قتاله إياه، ومن ثمَّ جاء في رواية، فإنَّ أبي فليقتله، قال ابن ملك: فإنَّ قتله عملاً بظاهر الحديث، ففي العمدة القصاص، وفي الخطأ الدينة. وفيه دليل على أنَّ العمل القليل لا يبطل الصلاة، وقال القاضي عياض: فإن دفعه بما يجوز فهلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب الدية أو يكون هدراً، فيه مذهبان للعلماء، وهما قولان

فلانما (١) هو شيطان (٢).

٢٧٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن كعب (٣) أنه قال: لو كان يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك كان (٤) أن يُخسف به خيراً له (٥).

قال محمد: يُكره (٦) أن يمر الرجل بين يدي المصلي، فإن أراد

= في مذهب مالك: نقله الطيبي كذا في «المرقاة»، وقال الزرقاني: أطلق جماعة من الشافعية أن له قتاله حقيقة، واستبعده في «القبس» وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة، وقال البجلي: يحتمل أن يريد فليلعنه كما قال «قَتَلَ الْخَرَّاصُونَ»، ويحتمل أن يريد يؤاخذه على ذلك بعد تمام صلاته ويؤذنه.

(١) قوله: فلانما هو شيطان، أي فعله فعل شيطان، أو المراد شيطان الإنس، وفي رواية الإسماعيلي: فإن معه الشيطان.

(٢) استنبط منه ابن أبي جمرة بأن المراد بقوله: فليقاتله المدافعة لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسمية ونحوها.

(٣) قوله: كعب، هو كعب بن قانع الحميري، المعروف بكعب الأحبار من مُسلمة أهل الكتاب، قال معاوية: إنه أصلق هؤلاء الذي يحدثون عن الكتاب، مات سنة ٣٢ هـ بحمص، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال الطيبي: المذكور ليس جواباً لـ، بل هو دالٌّ على ما هو جوابها والتقدير لئن خُسف.

(٥) قوله: خيراً له، لأن عذاب الدنيا بالخسف أسهل من عذاب الإثم، وهذا يحتمل أن يكون من الكتب السالفة، لأن كعباً من أهل الكتاب، فظاهر هذا كالحديث قبله يدل على منع المرور مطلقاً، ولو لم يجد مسلماً سواه.

(٦) أي: كراهة تحريم.

أن يصرّ بين يديه فليدار (١) ما استطاع ، ولا يقاتله ، فإن قاتله (٢) كان ما يدخل عليه (٣) في صلاته من قتاله (٤) إياه (٥) أشدّ عليه من ممرّ هذا (٦) بين يديه (٧) ، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري ، وليست المائة (٨) عليها (٩) ، ولكنها على

(١) في نسخة: فليدار، أي: ليدفع بالإشارة لو بالتسبيح أو نحو ذلك.

(٢) قوله: فإن قاتله... إلخ، يعني أنه ينبغي للمصلي أن يدفع المارّ، فإن لم يدفع يدفع بأشد من المرة الأولى، ولا يقتله ولا يقاتله، فإنه إن قاتل وقتل فسدت صلاته لارتكاب العمل الكثير، فصار ما دخل على المصلي من ارتكاب قتاله أشد من مرور المارّ بين يديه، فإن مرّده بين يديه لا يفسد صلاته، وإنما يوجب إثم المارّ والنقص في صلاته، فإذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلاته، فيلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأذى، وهو منهي عنه بالأصول الشرعية، فالمراد بقوله ﷺ: «فليقاتله» هو المبالغة في المدافعة لا القتال الحقيقي المفسد للصلاة، وهذا هو قول عامة العلماء خلافاً لبعض الشافعية.

(٣) أي: على المصلي.

(٤) أي: المصلي.

(٥) أي: المارّ.

(٦) أي: المارّ.

(٧) أي: المصلي.

(٨) أي: عامة الفقهاء.

(٩) أي: على ظاهرها.

ما^(١) وَصَفْتُ لَكَ^(٢)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٢٧٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال^(٣): لا يقطع الصلاة شيء.

(١) وهو أن يلغيه ما استطاع.

(٢) في نسخة: ذلك.

(٣) قوله: إنه قال... إلخ، أخرجه الدارقطني، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثله ضعيف. وجاء مثله مرفوعاً من حديث أبي سعيد عند أبي داود، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني، وعن جابر عند الطبراني، وأخرج الطحاوي عن علي وعمار: (لا يقطع صلاة المسلم شيء، وادروا ما استطعتم)، وعن علي: (لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب)، وعن حذيفة أنه قال: (لا يقطع صلاتك شيء)، وعن عثمان نحوه، وأخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان مثله، ويعارضها حديث أبي ذر مرفوعاً: «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره، إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل، فإنه يقطع صلاته الكلب الأسود والحمار والمرأة». رواه مسلم، وله أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: «تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب» ولأبي داود، عن ابن عباس مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى غير السترة، فإنه يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة».

واختلف العلماء في هذا الباب، فجماعة قالوا بظاهر ما ورد في القطع، ونقل عن أحمد أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من المرأة والحمار شيء. والجمهور على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأجابوا عن معارضة بوجوه: أحدها وهو مسلك الطحاوي ومن تبعه أنه منسوخ لأن ابن عمر من رواه، وقد حكم بعدم قطع شيء، وثانيها: وهو مسلك الشافعي والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لإفساد أصل الصلاة، وثالثها: مسلك أبي داود وغيره أنه إذا تنازع الخياران يعمل بما عمل به الصحابة، وقد ذهب أكثرهم هنا =

قال محمد: وبه^(١) نأخذ، لا يقطع الصلاة شيء من ما بين يدي المصلّي، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٢ - (باب ما يُستحبّ

من التطوع في المسجد عند دخوله)

٢٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عامر^(٢) بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو^(٣) بن سليم الزُرْقَني^(٤)، عن أبي قتادة السُّلَمي^(٥) أن

= إلى عدم انقطع، فيمكن هو الراجح^(١)، والكلام طويل مسوط في موضعه .

(١) وفي نسخة: وبهذا

(٢) هو أبو الحارث المدني وثقه النسائي ويحيى وأبو حاتم وأحمد. كذا في «الإسعاف» .

(٣) هو ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ، يقال له رؤية، كذا ذكره الزرقاني .

(٤) قوله: الزرقاني، - بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة - نسبة إلى بني زريق بن عبد حارثة، بطن من الأنصار، ذكره السمعاني .

(٥) قوله: السلمي، قال القاري: بضم فسكون. انتهى وهو خطأ، فإن السمعاني ذكر أولاً السُّلَمي بفتح السين وسكون اللام، وقال: إنه نسبة إلى الجَدِّ، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمي بالضم وفتح اللام نسبة إلى سليم، قبيلة من العرب، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمي بفتح السين واللام، وقال: نسبة إلى بني سلمة، حي من الأنصار، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سفر سفري ونمر نمرى وأصحاب الحديث يكسرون اللام، ومنهم أبو قتادة الحارث بن ربعي السلمي الأنصاري. انتهى .

(١) وتناول الجمهور ما ورد في ذلك بالنسخ أو بقطع الخشوع، والحديث مرئوف، وأخرجه الديلمطي وأبو داود مرفوعاً بإسناد ضعيف انظر شرح الزرقاني ١/ ٣١٦

ورسول الله ﷺ قال: إذا (١) دخل (٢) أحذكم المسجد فليصل (٣)
ركعتين (٤) قبل أن يجلس (٥).

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وليس بواجب (٦).

(١) قوله: إذا دخل. إلخ، قد ورد الحديث على سبب، وهو أن أبا قتادة
دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له:
ما منعك أن تركع؟ قال: رأيتك جالساً، والناس جلوس، فقال: إذا دخل
أحذكم... الحديث رواه مسلم.

(٢) غُصَّ منه إذا دخل والإمام يصلي الفرض لشرع في الإقامة.

(٣) هو أمر نذّب بالإجماع سوى أهل الظاهر، فقالوا بالوجوب.

(٤) هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق.

(٥) قوله: قبل أن يجلس، فإن جلس لم يشرع له التدارك، كذا قال
جماعة، وفيه نظر لما رواه ابن حبان عن أبي خرائبة أنه دخل المسجد، فقال
النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم، فاركعهما. ترجم عليه ابن حبان
في صحيحه: (تحية المسجد لا تغترب بالجلوس)، ومثله في قصة سَلَيْك، وقال
المحب الطبري: يحتمل أن يقال وتنهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعد وقت
جواز، وانفق أئمة الفتوى على أن الأمر للنذّب، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: وليس بواجب، لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس
فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالصلاة كذا ذكره الطحاوي. وقال زيد بن أسلم: كان
الصحابية يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلّون، وقال: رأيت ابن عمر يفعله،
وكذا سالم ابنه، وكان القاسم بن محمد يدخل المسجد فيجلس ولا يصلي، ذكره
الزرقاني، والكلام بعد مرشح نظر.

٨٣ - (باب الانفتال^(١) في الصلاة)

٢٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى^(٢) بن سعيد، عن محمد^(٣) بن يحيى بن حَبَّان أنه سمعه يحدث عن واسع^(٤) بن حَبَّان^(٥) قال: كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسند^(٦) ظهره إلى القبلة، فلما قضيت^(٧) صلاتي انصرفت إليه من قبل^(٨) شفي الأيسر، فقال: ما منعك أن تنصرف على يمينك؟ قلت: رأيتك وانصرفت إليك^(٩)،

(١) أي: الانصراف يميناً وشمالاً.

(٢) الثلاثة في هذا الإسناد تابعون، لكن قيل: إن لواسع رؤية، كذا قال السيوطي.

(٣) الأنصاري العدني، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، مات بالمدينة سنة ١٢١ هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) وثقه أبو زرعة، كذا في «الإسعاف».

(٥) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء، هو ابن منقذ بن عمرو الأنصاري.

(٦) فيه جواز الاستناد إلى الكعبة، لكن لا ينبغي لأحد أن يصني مواجهاً غيره.

(٧) أنصت.

(٨) بكسر ففتح، بمعنى جهة.

(٩) وكان ابن عمر على شماله.

قال عبد الله : فإنك قد أصبتَ فإن قائلًا (١) يقول : انصرف (٢) على يمينك ، فإذا كنتَ (٣) تصلي انصرف حيث أحبيتَ على يمينك أو يسارك ، ويقول (٤) ناس (٥) : إذا قعدتَ على حاجتك

(١) قوله : فإن قائلًا يقول ... إلخ ، كأنه يرد على من ألزم الانصراف عن اليمين مع ثبوت الانصراف في كلا الجانبين عن رسول الله ﷺ ، ففيه أن من أصرَّ على مندوب والتزمه التزاماً هجر ما عداه يأثم ، وقد ثبت الانصراف عن رسول الله في جانب اليمين واليسار من حديث ابن مسعود ، فإنه قال : « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه » لقد رأيت رسول الله كثيراً ينصرف عن يساره ، وروى مسلم عن أنس ، قال : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه . وجمع الثوري بينهما بأن رسول الله ﷺ كان يفعل تارة بهذا وتارة بهذا ، فلتجبر كل ما اعتقده أنه الأكثر . وجمع ابن حجر بوجه آخر ، وهو أن يُحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لأن الحجرة النبوية كانت من جهة يساره ، ويُحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ونحوه . وبالجملّة الانصراف في كلا الجهتين ثابت ، فإلزام اليمين إلزام بمآلٍ يلزمه الشرع ، نعم ، الجمهور استجوا الانصراف إلى اليمين لكونه أفضل ، وبه صرح كثير من أصحابنا .

(٢) أي : وجوباً .

(٣) هو قول ابن عمر ودأ على القتال .

(٤) قوله : ويقول ، يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهي في المنصر والصحرَاء ، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي .

(٥) قوله : ويقول ناس ... إلخ ، فيه دليل على أن الصحابة كانوا يختلفون في معاني السنن ، فكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على عمومته ، فمن ههنا وقع بينهم الاختلاف ، كذا في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماتي .

فلا تستقبل^(١) القبلة ولا بيت المقدس^(٢)، قال عبد الله^(٣): لقد
رقيت^(٤) على ظهر بيت^(٥) لنا^(٦)

(١) قوله : فلا تستقبل القبلة . الخ ، اختلفوا فيه على أقوال ، فمنهم من
قال : يجوز استقبال القبلة واستبدالها بالغائط والبول في المصر دون الصحراء ، وهو
مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ، والثاني : لا يجوز مطلقاً ، وهو مذهب
الحنفية أخذاً من حديث أبي أيوب المروزي في «سنن أبي داود» وغيره ، والثالث :
جوازهما مطلقاً ، والرابع : عدم جواز الاستقبال مطلقاً ، وجواز الاستدبار مطلقاً ، كذا
ذكره حسين بن الأهدل في رسالته «عدة المنسوخ من الحديث» ، وذكر الحازمي أن
ممن كره الاستقبال والاستدبار مطلقاً مجاهد وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي ،
وممن رخص مطلقاً عروة بن الزبير ، وحكي عن ربيعة بن عبد الرحمن ، وحكي
عن ابن المنذر الإباحة مطلقاً لتعارض الأخبار .

(٢) قوله : المقدس ، يقال : بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال ،
ويقال : بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة لفتان مشهورتان ، كذا في
«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي رحمه الله .

(٣) أراد واسع التأكيد بإعادة قوله : قال عبد الله .

(٤) أي : صعدت .

(٥) قوله : بيت لنا ، وفي رواية : على ظهر بيتنا ، وفي رواية : على ظهر
بيت حفصة ، أي : أخته كما صرح به في رواية مسلم ، ولابن خزيمة : دخلت على
حفصة ، فصعدت ظهر البيت . وطريق الجمع أن إضافة البيت إليه على سبيل
المجاز لكونها أخته ، كذا في «الفتح» .

(٦) وفي رواية البخاري ومسلم : على ظهر بيت أختي ، زاد البيهقي :
لحانت مني الضامة .

فرأيت^(١) رسول الله ﷺ على حاجته^(٢) مستقبلاً^(٣) بيت المقدس .

قال محمد : ويقول عبد الله بن عمر نأخذ ، يتصرف الرجل إذا

(١) قوله : فرأيت ، وفي رواية ابن خزيمة ، فاستقبلت على رسول الله ﷺ وهو على حالته ، وفي رواية له : فرأيت يقضي حاجته ، وللحكم الترمذي بسند صحيح فرأيت في كسب وانتمى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجوار مطلقاً . يحتمل أن يكون رآه في الفضاء ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف في تلك الحالة وإنما قصد السطح لضرورة له ، فعانت منه المتاعه ، نعم لما انفقت رؤيته في تلك الحالة من غير قصد أحب أن لا يخفى ذلك من فائدة ، وحفظ هذا الحكم الشرعي .

(٢) قوله : على حاجته ، أخذ أبو حنيفة بظاهر حديث : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول » ، فحرم ذلك في الصحراء والبيان ، وخص آخرون بالصحراء لحديث ابن عمر ، قال القاضي أبو بكر بن العربي ، المختار هو الأول لأنما إذا نظرنا إلى المعاني والحرمه للقبلة ، فلا يختلف في البياد والصحراء ، فإن نظرنا إلى الآثار ، فحديث أبي أيوب « لا تستقبلوا الحديث عاء » ، وحديث ابن عمر لا يعارضه لأربعة أوجه : أحدها أنه قول : وهذا فعل ، ولا معارضة بين القول والفعل ، والثاني . أن الفعل لا صيغة له ، وإنما هو حكاية حال وحكايات الأحوال معرصة الأعذار . والاسباب ، والأغوال لا تحتمل ذلك ، والثالث : أن هذا القول شرع منه ، وعمله عادة ، والشرع مقدم على العادة ، والرابع . أن هذا العمل لو كان شرعاً لما ستر به . انتهى . وفي الأخيرين بطر ، لأن عمله شيء والتستر عند قضاء الحاجة مطلوب بالإجماع ، وقد اختلف العلماء في علة الهي على قولين : أحدهما : أن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجن ، فيستلهم لفرجه ، والثاني : أن العلة إكرام القبلة ، قال ابن العربي : هذا التعليل أولى ، ورخصه النووي أيضاً ، كذا في دهر الرئي على المحتسب « للسيوطي » .

(٣) قال أحمد . حديث ابن عمر نأخذ لهما استقبال بيت المقدس .

سَلَّمَ عَلَى أَبِي شَقَّةَ^(١) أَحَبَّ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِالْخِلَاءِ مِنَ الْغَائِطِ
وَالْبَوْلِ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ^(٢)، إِنَّمَا يُكْرَهُ^(٣)

(١) أي: على جنبه الأيمن أو الأيسر.

(٢) قوله: بيت المقدس، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث معقل بن
أبي معقل^(١) الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ،
فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَعْنَى الْاحْتِرَامِ
لِبَيْتِ الْمُقَدَّسِ إِذَا كَانَ قِبْلَةً لَنَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اسْتِدْبَارِ الْكُعبَةِ،
لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة. انتهى. وقال
أبو إسحاق: إنما نهى عن استقباله بيت المقدس حين كان قبله، ثم نهى عن
استقبال القبلة حين صار قبله، فجمعهما الراوي فتنأى منه على أن النهي مستمر،
ونقل الماورقي عن بعض المتقدمين أن المراد بالنهاي لأهل المدينة فقط، كذا في
«مرواة الصعود».

(٣) قوله: إنما يكره، لما أخرجه الستة، عن أبي أيوب مرفوعاً: لَا تَسْتَقْبِلُوا
الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا. وأخرج الجماعة إلا البخاري، عن سلمان: نهانا
رسول الله ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ. وأخرج أبو داود ومسلم وغيرهما، عن
أبي هريرة مرفوعاً: إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ إِلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ،
وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا. وأخرج الدارقطني، عن طاووس مرسلاً مرفوعاً: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ
الْبِرَازَ، فَلْيَكْرِمْ قِبْلَةَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلْهَا وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا. وأخرج أبو جعفر الطبري في
«تهذيب الآثار» عن عبد الله بن الحسن، عن أبيه. عن جده مرفوعاً: مَنْ جَلَسَ
يَبُولُ قِبَالَ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرَ فَتَحَرَّفَ عَنْهَا إِجْلَالاً لَهَا، لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ.

وبهذه الأحاديث أخذ أصحابنا إطلاق كراهة الاستقبال سواء كان في البنين
أو الصبيان، ورجعوها لكونها قولية، ولكونها ناهية على خبر يدل على الترخص =

(١) في الأصل: «معقل بن الأسدي». هو معقل بن أبي معقل الأسدي كما في نسخة
المجهود: ٢٧/١.

أن يستقبل^(١) بذلك القبلة، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٤ - (باب صلاة المغمى عليه)

٢٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه أغمى عليه، ثم أفاق، فلم يقض^(٢) الصلاة^(٣).

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ إذا أغمى عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أغمى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى^(٥).....

- في ذلك فعلاً، وهو ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة، فرايته قبل أن يقبض بعام يستقبلها في البول.

(١) قوله: أن يستقبل، وأما الاستدبار ففي رواية عن أبي حنيفة لا يكره، وفي رواية عنه يكره وهو الأصح عند صاحب الهداية وغيره لورود النهي عنه كالاستقبال^(١).

(٢) قوله: فلم يقض، قال مالك: ذلك في ما نرى، والله أعلم، أن الوقت قد ذهب، فأما من أفاق في الوقت فهو يصلي وجوباً، إذ ما به السقوط ما به الإدراك.

(٣) أي: الفائتة حال الإغماء.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، وفيه خلاف الشافعي ومالك، فإنهما قالَا بسقوط الصلاة بالإغماء إلا إذا أفاق في الوقت، قلّت أو كثرت، لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة؟ فقال: لا شيء من ذلك قضاء إلا أن يفتق في وقت صلاة، فإنه يصليه. وفي سننه الحكم بن عبد الله ضعيف جداً، حتى قال أحمد: أحاديثه موضوعة، ذكره الزيلعي.

(٥) قوله: قضى صلاته، لما روي في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم، عن ابن عمر أنه قال: في الذي يغمى عليه يوماً وليلة يقضى. وعلى هذا فما أخرجه مالك محمول على ما أفاق بعد اليوم واليلة.

(١) انظر صفة الفاري ١/٨٢٩، وفتح الباري ١/١٧٣، والمحلّى لابن حزم ١/١٩٤.

صلاته^(١).

٢٧٨ - بَلَّغَنَا^(٢) عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَنَّهُ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَضَاهَا^(٣). أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَبُو مَعْشَرٍ^(٤) الْمَدِينِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^(٥).

٨٥ - (بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ)

٢٧٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو قَالَ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ السُّجُودَ^(٦) أَوْمَى بِرَأْسِهِ.

(١) لَأَنَّهُ لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ.

(٢) قَوْلُهُ: بَلَّغَنَا، أَسْنَدُهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَأَفَاقَ نَصْفَ اللَّيْلِ، فَقَضَاهُنَّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا لَيْسَ بِشَاطِئٍ، وَلَوْ نَبِيتُ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْيَاءِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَعَلَيْهِ أَنَّ يَزِيدَ مَوْلَى عَمَّارٍ مَجْهُولٌ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّنْدِيُّ كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَضَعُفُهُ.

(٣) فِي نَسَخَةٍ: فَقَضَى.

(٤) قَوْلُهُ: أَبُو مَعْشَرٍ، اسْمُهُ تَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّنْدِيُّ، بِكُسر السِّينِ وَسُكُونِ النُّونِ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ هِلَالٍ، فِيهِ ضَعْفٌ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضٌ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ وَقَالَ أَحْمَدُ: صَدُوقٌ، لَا يَقِيمُ الْإِسْنَادَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعَ ضَعْفِهِ، كَذَا فِي «الْكَاشِفِ» وَ«التَّقْرِيبِ» وَ«قَانُونِ الْمُوضَّعَاتِ».

(٥) أَيُّ: أَصْحَابِ عَمَّارٍ.

(٦) بِسَبَبِ وَجْعِ الرَّأْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا ينبغي^(١) له^(٢) أن يسجد على عود ولا شيء^(٣) يرفع^(٤) إليه، ويجعل سجوده^(٥) أخفض من ركوعه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٦ - (باب النخامة^(٦) في المسجد وما يكره من ذلك)

٢٨٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

(١) قوله: ولا ينبغي له أن يسجد على عود... إلخ، لما أخرجه البزار والبيهقي في «المعرفة»، عن أبي بكر الحنفي، عن سفيان الثوري، نا أبو الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً، فراه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: صل على الأرض إن استطعت والأقوام إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك. ورواه أبو يعلى أيضاً بطريق آخر من حديث جابر والطبراني من حديث ابن عمر. وروى أيضاً من حديثه مرفوعاً: «من استطاع منكم أن يسجد فليسجد، ومن لم يستطع فلا يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه، وليكن ركوعه وسجوده يومئ برأسه». وذكر شراح «الهداية» أنه يكره السجود على شيء مرفوع إليه، فإن فعل ذلك أجزأه لما روى الحسن، عن أمه قالت: رأيت أم سلمة تسجد على وسادة من آدم من رَمَدٍ بها، أخرجه البيهقي، وعن ابن عباس أنه رخص في السجود على الوسادة، ذكره البيهقي، وذكر ابن أبي شيبة، عن أنس أنه كان يسجد على مرقفه.

(٢) بل هو مكروه كما في الأصل.

(٣) أي: وعلى شيء آخر كوسادة ونحوها.

(٤) بصيغة المجهول أو المعلوم.

(٥) أي: إيماء السجود.

(٦) قوله: النخامة، يُقال: تتخَّم وتتخَّع، رمى بالنخامة والنخاعة، يضم أولها، =

أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً^(١) في قبلة^(٢) المسجد فحكَّه^(٣) (٤) ،
ثم أقبل^(٥) على الناس ، ، فقال : إذا كان^(٦) أحدُكم يصلي فلا^(٧)
يصبق^(٨) قبل وجهه ، فإن الله^(٩)

= ما يخرج من الخيشوم والحلقوم . البصاق من الفم والمخاط من الأنف والتخامة من الأنف .

(١) قوله : بصاقاً ، بصاد مهملة وفي لغة بالزاء المعجمة ، وأخرى بالسين .
وَصُغِّفَتْ ، والباء مضمومة في الثلاث : هر ما يسيل من الفم ، كذا ذكره الزرقاني .
(٢) أي : في حائط من جهة قبلة المسجد .

(٣) قوله : فحكَّه ، في رواية أيوب عن نافع ، ثم نزل فحكَّه بيده ، وفيه
إشعار بأنه رآه حال الخطبة ، وبه صرح به في رواية الإسماعيلي : زاد (وأحسب دعا
بزهرقان فلفطخه به) ، زاد عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب : (فلذلك صنع
الزهرقان في المساجد) ، كذا ذكره الزرقاني .

(٤) أي : أزاله بيده .

(٥) بوجهه الكريم .

(٦) قوله : إذا كان . . . إلى آخره ، قال البيهقي : خصَّ بذلك حال الصلاة لفضيلة
تلك الحال ولأنه حيث لا يكون مستقبل القبلة .

(٧) بالجزم على النهي .

(٨) أي : مطلقاً لا في جدار المسجد ولا في غيره .

(٩) قال ابن عبد البر : هو كلام على التعظيم لشأن القبلة . قوله : فإن الله
تعالى ، قد نزع به المعتزلة القائلون بأن الله في كل مكان ، وهو جهل راضح . وهذا
التعليل يدل على حرمة البزاق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا ، ولا سيما من

تعالى قَبِيلٌ^(١) وجهه إذا صَلَّى .

قال محمد: ينبغي له أن لا ييصق تلقاء^(٢) وجهه ولا عن يمينه^(٣) ولييصق تحت رجله اليسرى^(٤) .

٨٧ - (باب الجنب والحائض^(٥) يعرقان في ثوب)

٢٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يَغْرِقُ^(٦) في الثوب^(٧) وهو جنب، ثم يصلي فيه .

= المصلي، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان، عن حذيفة مرفوعاً: «من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغلب بين عينيه»، وابن خزيمة، عن ابن عمر مرفوعاً: «يُصْبِتُ صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه»، كذا ذكره الزرقاني .

(١) بكسر القاف وفتح الهاء أي قدام وجهه ، قوله : قبل وجهه ، هذا على التشبيه أي كأن الله في مقابل وجهه ، وقال النووي : معناه فإن الله قَبِيلُ الجهة التي عظمها ، وقيل : معناه فإن قبيلة الله قَبِيلُ وجهه أو ثوابه أو نحو ذلك .

(٢) أي : طرف وجهه لأنه جهة الكعبة .

(٣) لشرف الملك .

(٤) أو عن يساره إن لم يكن هناك رجل ، بذلك وقعت الأخبار والسنن ، قوله : وليصق ، أي إذا كان تحت رجله شيء من ثيابه وإلا فيكره فوق أرض المسجد وكذا فوق حصيره .

(٥) حكى النووي الاتفاق على طهارة سؤر الحائض وعرقها .

(٦) بفتح الهاء والراء .

(٧) الذي هو لابس، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء .

قال محمد : وبهذا نأخذ لا بأس به ما لم يُصب^(١) الثوب من
المني^(٢) (٣) شيء، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٨ - (باب يَدَأُ^(٤) أَمْرَ الْقِبْلَةِ

وَمَا تُسَخَّ مِنْ قِبْلَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ)

٢٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله^(٥) بن دينار، عن
عبدِ الله بن عمر قال: بينما الناسُ في صلاة^(٦)

(١) قوله : ما لم يُصب، لما أخرجه الطحاوي وغيره عن معاوية أنه سأل أم حبيبة :
هل كان النبي يصلي في الثوب الذي يضامك فيه؟ قالت : نعم، إذا لم يُصبه
أذى.

(٢) ونحوه من التجاسات.

(٣) فإنه نجس، وأما العرق فليس بنجس^(٧).

(٤) بالفتح أي ابتدأه.

(٥) قوله : عبد الله، قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة الرواة إلا
عبد العزيز بن يحيى، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، والصحيح
ما في «الموطأ»^(٨).

(٦) قوله : في صلاة الصبح، قال الحافظ^(٩) : هذا لا يخالف حديث البراء =

(١) قال ابن المنذر: أجمع حوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، ثبت ذلك عن
ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الفقهاء، كذا في «الأجزاء» عن «المعني» وسط الكلام
على ذلك المعني فارجع إليه لو شئت، وقال ابن تدامة: مؤثر الأئمة طاهر سواء كان مسلماً
أو كافراً عند عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن النخعي، أنه كره مؤثر الحلفاء. انظر
الكوكب، لدوي ١/١٥٦.

(٢) شرح الزرندي ١/٣٩٥.

(٣) فتح الباري ١/٥٠٦، ولامع الفوارى ١/٥٨٥.

= في «الصحيحين» أنهم كانوا في صلاة العصر لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مندة وغيره، وقيل: عباد بن نهيك - بفتح النون وكسر الهاء - ورجح أبو عمر الأول، وقيل: عباد بن نصر الأنصاري، والمحموظ عباد بن بشر، ووصل الخبر وقت الصباح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قُيَّاء، وذلك في حديث ابن عمر.

(١) ولمسلم في صلاة الغداة^(١).

(٢) قوله: رجل، ذكر السعد مسعود بن عمر التفتازاني أنه ابن عمر وأنس، حيث قال في «التلويح حاشية التوضيح» عند قول صدر الشريعة: وأما إخبار الصبي والمعتوه فلا يقبل منه في الديانات أصلاً... إلى آخره، فإن قيل: إن ابن عمر أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستندأروا كهياتهم، وكان صبيّاً، قلنا: لو سُلم كونه صبيّاً، فقد روي أنه أخبرهم بذلك أنس، فيحتمل أنهما جاءا جميعاً فأخبراهم. انتهى. قلت: لم أقف لهاتين الروایتين على سند، ولم أطلع له ما يدل عليه من كلمات المحدثين، فإنه لم يذكر أحد منهم أن المُخْبِر بذلك ابن عمر وأنس، بل ذكر بعضهم عباد بن بشر، وبعضهم عباد بن نهيك، حكاهما السيوطي في «تنوير الحوالك»^(٢)، جزم بالأول القسطلاني في «إرشاد الساري»، وذكر الحافظ ابن حجر وكذلك به اطلاعاً أن مُخْبِر أهل قُيَّاء لم يسمَّ وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر، ففيه نظر، لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما نقله محفوظاً، فيحتمل أن عباداً أتى بني حارثة أولاً في العصر، ثم توجه إلى أهل قُيَّاء وقت انصبغ فأعلمهم بالفجر، ومما يدل على تعددهما =

(١) أخرجه مسلم في باب تحويل القبلة من القسم إلى الكعبة، رقم الحديث ١٤.

(٢) ٢٠١/١.

فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد أنزل عليه الليلة (١) قرآن (٢) وقد أمر (٣) أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها (٤)، وكانت وجوههم إلى الشام (٥)

= ما روى مسلم عن أنس أن رجلاً من بني سلمة مرّ وهم ركوع في صلاة الفجر. انتهى (١).

(١) قوله: الليلة، قال الباجي: أضاف النزول إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم بنزوله قبل ذلك، أولعله ﷺ أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الليلة.

(٢) بالتنكير لإرادة البعضية، والمراد قول تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ﴾ الآيات.

(٣) قوله: وقد أمر، وقع في رواية البخاري أن أول صلاة صلاًها رسول الله ﷺ متوجّهاً إلى الكعبة العصر، وعند ابن سعد: حوّلت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد. والتحقيق أن أول صلاة صلاًها في بني سلمة لمّا مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأزل صلاة صلاًها في المسجد النبوي العصر، كذا في «فتح الباري».

(٤) قوله: فاستقبلوها، يفتح الموحدة على رواية الأكثر، أي: فتحوّل أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل أن فاعله النبي ﷺ ومن معه، وصحير وجوههم له أو لأهل قباء، وفي رواية: فاستقبلوها بكسر الموحدة - أمر - ويأتي في ضمير وجوههم الاحتمالان، وغوّته إلى أهل قباء أظهر، ويرجح رواية الكسر رواية البخاري في «التصدير» بلفظ: وقد أمر أن يستقبل القبلة، ألا فاستقبلوها، فدخول حرف الاستفتاح يشعر بأن ما بعده أمر لا خبره، قاله الزرقاني (٢).

(٥) أي: بيت المقدس.

(١) فتح الباري ١/٥٠٦.

(٢) ٣٩٦/١.

فاستداروا^(١) إلى الكعبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو ركعتين^(٢)، ثم علم أنه يصلي إلى غير القبلة فليتحرف^(٣) إلى القبلة

(١) قوله: فاستداروا، وقع بيان كيفية التحويل في حديث توبة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، قالت فيه: فتحوّل النساء مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلّيّ السجدين الباقيين إلى المسجد الحرام. ونصّويه أن الإمام تحوّل من مكانه إلى مؤخر المسجد، لأن من استقبل القبلة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحوّل الإمام تحوّل الأرض، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، ويحتمل أنه اغتنر للمصلحة أو لم تتوال الخطأ عند التحويل، بل وقعت مفترقة، وفي الحديث دليل على أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكثف حتى يبلغه، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن الأمر يستقبل الكعبة وقع قبل صلاتهم، واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالغرض لا يلزمه، وفيه قول خبر الواحد^(٤)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي: بعد ما تحزى فإنه لو صلى بغير تحوّل يجز، كذا قالوا^(٥).

(٣) كأهل قباء إذا علموا أنهم يصلّون إلى غير القبلة.

(١) والأوجه أن الخبر كان صحيحاً بالقرائن، أفادت القطع عندهم، وهي انتظاره ﷺ من قبل ذلك، فقد ورد أنه يدعو وينظر إلى السماء. لوجز المسالك ٩٦/٤.

(٢) قال البنجي في المعتقى ٣٤٠/١: ظاهر الحديث يدل على أنهم بنوا على ما تقدم من صلاتهم، ولو شرع أحد بصلاته إلى غير القبلة وهو يظنّها إلى القبلة ثم تبين له، فإن كان منحرفاً انحرفاً يسيراً رجع إلى القبلة وبقي، وإن كان منحرفاً عنها انحرفاً كثيراً استأنف الصلاة، والفرق بينه وبين أهل قباء أنهم افتتحوا الصلاة إلى ما شرع لهم من القبلة، فلما طرأ النسخ في نفس العبادة لم يجز إفساد ما تقدّم منها على المصلحة. اهـ.

وفي الأوجز ٩٦/٤: لا تفصيل عند التحفة، وتصح صلاته بكل حال، وملعبه لشافعية الإعادة مطلقاً لمن اجتهد في القبلة فأخطأ، كما في الفتح وغيره.

فبصلي ما بقي ويعتد^(١) بما مضى، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — .

٨٩ — (باب الرجل يصلي بالقوم^(٢))

وهو جنب أو على غير وضوء

٢٨٣ — أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن أبي الحكيم أن
سليمان بن يسار أخبره: أن عمر بن الخطاب صلى^(٣) الصبح، ثم
ركب^(٤) إلى الجُرف^(٥)، ثم بعدما طلعت الشمس رأى في ثوبه
احتلاماً^(٦)، فقال: لقد احتلمت، وما شمرت^(٧)، ولقد سلط عليّ
الاحتلام منذ^(٨)

(١) أي: لا يحتاج إلى استئناف الصلاة حتى يجوز أن تقع أربع ركعات
في أربع جهات.

(٢) أي: وهو يظن أنه على طهارة.

(٣) صرح أن صلاته كانت بالناس.

(٤) قوله: ثم ركب إلى الجُرف، فيه أن الإمام من ولي شيئاً من أمور
المسلمين له أن يتعاقد ضيعته وأمور دنياه.

(٥) بضم الجيم والراء وفاء، قال الراقي: على ثلاثة أميال من المدينة من
جانب الشام.

(٦) أي: أثره وهو المنى.

(٧) بفتحتين، أي: علمت.

(٨) قوله: منذ وليت أمر الناس، قال الباجي: يحتمل أن يريد أن ذلك كان
وقتاً لا يتلوه لمنى من المعاني، لم يذكره، ووقته بما ذكر من ولايته، ويحتمل أن

وَلَيْتَ أَمَرَ النَّاسَ ثُمَّ غَسَلَ^(١) مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ،

= شغله بأمر الناس واحتمله بهم صرفه من الاشتغال بالنساء فكثر عليه الاحتلام، كذا في «التنوير»^(٢).

(١) قوله: ثم غسل، في غسل عمر الاحتلام من ثوبه دليل على نجاسة المني لأنه لم يكن ليشغل مع شغل السفر بغسل شيء طاهر. ولم يختلف العلماء في ما عدا المني من كل ما يخرج من الذكر أنه نجس، وفي إجماعهم على ذلك ما يدل على نجاسة المني المختلف فيه، ولو لم يكن له علة جامعة إلا خروجيه مع البول والمذي والودي مخرجاً واحداً لكفى، وأما الرواية المرفوعة فيه: فروى عمرو بن ميمون، عن سليمان بن يسار، عن عائشة: كنت أغسله من ثوب رسول الله^(٣). وروى همام والأسود عنها قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله^(٤). وحديث همام والأسود أثبت من جهة الإسناد. وأما اختلاف السلف والخلف في نجاسة المني، فروى عن عمر وابن مسعود وجابر بن سمرة: أنهم غسلوه، وأمروا بغسله. ومثله عن ابن عمر وعائشة على اختلافٍ عنهما، وقال مالك: غسل الاحتلام واجب، ولا يجزئ عنه وعند أصحابه في المني وفي سائر النجاسات إلا الغسل بالماء، ولا يجزئ فيه الفرك. وأما أبو حنيفة وأصحابه، فالمني عندهم نجس، ويجسوي فيه الفرك على أصلهم في النجاسة، وقال الحسن بن حي: تُعاد الصلاة من المني في الجسد وإن قل، ولا تعاد من المني في الثوب، وكان يقتي مع ذلك بفركه من الثوب. وقال الشافعي: المني طاهر، وبفركه إن كان يابساً، وإن لم يفركه فلا يأس به. وعند أبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وداد: طاهر كقول الشافعي، ويستحبون غسله وطباً وفركه يابساً، وهو =

(١) ٦٨/١، وانظر المنتقى ١٠١/١، وأوجز المسالك ٢٩٥/١.

(٢) أخرجه البيهقي ٥٥/١.

(٣) سنن ابن ماجه ٩٩/١.

وَنَضَحَهُ^(١)، ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ قَامَ^(٢) فَصَلَّى الصُّبْحَ بَعْدَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَنَرَى^(٣)

❦ قول ابن عباس وسعد، كذا في الاملذكار^(١) .

(١) أي : رَضَّ ما لم يَزَّ فيه أذى . لأنه شَكُّ هل أصابه الحني أم لا ؟ ومن شك في ذلك وجب نضحه تطهيراً للنفس . قوله : ونضحه ، لا خلاف بين العلماء في أن النضح في حديث عمر هذا معناه الرضُّ وهو عند أهل العلم طهارة لما شك فيه كأنهم جعلوه رافعاً للوسوسة . تدب بعضهم إلى ذلك ، وأباه بعضهم ، وقال : لا يزيد ، النضح إلا شراً ، كذا قال ابن عبد البر^(٢) .

(٢) قوله : قام ، فيه دليل على ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن من رأى في ثوبه أثر احتلام ، ولم يتذكر العتنام وقد صلى فيه قيل ذلك يحمله على آخر نومة تامها ، ويعيد ما صلى بينه وبين آخر نومه ، وهو من فروع الحوادث يضاف إلى أقرب الأوقات .

(٣) قوله : ونرى . . . إلى آخره ، فيه خلاف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين ، فقال مالك وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي : لا إعادة على من صلى خلف من نسي الجنبه وصلى ثم تذكر ، إنما الإعادة على الإمام فقط ، وروى ذلك عن عمر ، فإنه لما صلى الصبح بجماعة ، ثم غدا إلى أرضه بالجرف ، فوجد في ثوبه احتلاماً أعاد صلاته ، ولم يأمرهم بالإعادة . وروى

(١) ٣٥٩/١ . وذهب الشافعي وأحمد في أصح قوليه إلى أن المتى طاهر ، وإنما يغسل الثوب منه لأجل النظافة لا للنجاسة ، وروى ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر وعائشة ، وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي ، والليث ، والحسن بن حي إلى أنه يجب غير أن أبا حنيفة يقول بإجزاء الفرق ، ولا يجزئ عندهما إلا الغسل كحكم ماتر النجاسات . هذا ملخص ما في شرح المهذب ٥٥٤/٢ .

(٢) الامتذكار ٣٦٠/١ .

أن من علم^(١) ذلك ممن صلى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر لأن الإمام^(٢) إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

= ابن أبي شيبة عن الحارث، عن علي في الحنب يصلي بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون. وروى أحمد عن عثمان صلى بالناس الفجر، فلما ارتفع النهار، فإذا هو بأثر الجنابة، فقال: كبرت، والله كبرت، فأعاد الصلاة، ولم يأمرهم أن يعيدوا. وبه قال أحمد حكاية الأثر، وإسحاق وأبو نؤير، وأبو داود، والحسن وإبراهيم، وسعيد بن جبير، وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، وروى عبد الرزاق بسند منقطع عن علي رضي الله عنه مثله، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار»^(٣).

(١) وأما من لم يعلم فلا عليه شيء، لأن التكليف بحسب الوسخ.

(٢) قوله: لأن الإمام... إلى آخره، تعليل لطيف على مدّعه بأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المؤتم، لأن الإمام إنما تجمل ليؤتم به، والإمام ضامن لصلاة المقتدي كما ورد به الحديث، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام جنأ لم تصح صلاته، لقوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المؤتم، فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتمرّع عليه أنه يلزم الإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وهذا التقرير واضح قوي إلا أن يدل دليل أقوى منه على خلافه.

(١) ٣٦٢/١. وفي الرجز المسالك ٢٩٩/١: واختلف العلماء فيمن صلى خلف حنب أو محدث وهو ناس فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة، فقال الأئمة الثلاثة: إن صلاة الإمام باطلة وصلاتهم صحيحة، وروى عن علي أنهم يعيدون، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، كذا في «المغني».

٩٠ - (باب الرجل^(١) يركع دون^(٢) الصفت
أو يقرأ^(٣) في ركوعه)

٢٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة^(٤) بن سهل بن حنيف^(٥) أنه قال: دخل^(٦) زيد بن ثابت، فوجد الناس ركوعاً^(٧) فركع^(٨)

(١) أي: ما حكمه؟

(٢) أي: قبل بلوغه إلى الصفت.

(٣) أي: يقرأ القرآن في ركوعه وسجوده.

(٤) قوله: أبي أمامة، معدود في الصحابة لأن له رؤية، ولم يسمع، اسمه أحمد، وقيل سعد، مات سنة ١١٠ هـ، وأبوه سهل بن حنيف صحابي شهير من أهل بدر، كلما ذكره الزرقاني.

(٥) بضم المهمله وفتح النون.

(٦) أي: في المسجد.

(٧) أي: راكعين.

(٨) قوله: فركع ثم دب، قال مالك: يلغنه أن عبد الله بن مسعود كان يلبس راکعاً، قال ابن عبد البر: لا أعلم لهما مخالفاً إلا أبا هريرة، فقال: لا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقاله رسول الله ﷺ، واستحبه الشافعي، قال: فإن فعل فلا شيء عليه، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع، ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد^(١).

(١) وقال أحمد وإسحاق: من صلى خلف صف منفرداً فصلاته باطلة. انظر أوجز المسالك ٢/٢١٧.

ثم دب^(١) حتى وصل الصف.

قال محمد: هذا يجزى^(٢)، وأحب^(٣) إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٢٨٥ - قال محمد ، حدثنا^(٤) المبارك^(٥) بن فضالة ، عن

(١) قوله: ثم دب، دب يدب يدرج في المشي رويداً ولا يسرع، كذا في «مجمع البحار».

(٢) أي: يكفي ولا يفسد الصلاة لأن العمل قليل، قوله: يجزى، أي: يكفي في الأداء لكن بشرط أن لا تقع ثلاث خطوات متوالية في ركن من أركان الصلاة، كذا ذكره بعضهم. وفي الخلاصة: إذا مشى في صلاة إن كان قدر صف واحد لا تفسد، وإن كان قدر صفين بدفعة يفسد، ولو مشى إلى صف، ثم وقف، ثم إلى صف آخر لا تفسد، وفي «الظهرية» المختار أنه إذا كثر تفسد، كذا قال علي القاري.

(٣) لينال زيادة الثواب بكثرة الخطى وطول الانتظار والاشتراك في الجماعة.

(٤) وفي نسخة: عن.

(٥) قوله: المبارك، هو المبارك بن فضالة - بفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة - أبو فضالة مولى آل الخطاب العدوي البصري، صدوق يذلس، قال أبو زرعة: إذا قال حدثنا فهو ثقة، روى عن الحسن البصري وبكر المزني، وعنه ابن المبارك وغيره، مات سنة ١٦٦ هـ على الصحيح، كذا في «التقريب» و«الكاشف».

الحسن - أن أبا بكرة^(١) رضي الله عنه ركع^(٢) دون^(٣) الصف ثم مشى^(٤) حتى وصل الصف، فلما قضى صلاته ذكر^(٥) ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له ﷺ: زادك الله حرصاً^(٦) ولا تعد^(٧).

(١) هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود وأحمد والنسائي قوله: أن أبا بكرة - يسكون الكاف نعيم بن الحارث التقي - بضم النون وفتح القاء وسكون الياء - كذا في «جامع الأصول» لابن الأثير النجزي، وفي «الاستيعاب» اسمه نعيم بن مسروح، وقيل: نعيم بن الحارث بن كندة، كان نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ، فأسلم في عدنان من غلمان الطائف، فأعتقهم رسول الله ﷺ وقد عُدَّ من مواليه، توفي بالبصرة سنة إحدى وقيل: اثنين وخمسين.

(٢) لبزك الركعة

(٣) أي: قبل أن يصل إليه

(٤) أي: بخطوتين، أو أكثر غير متوالية.

(٥) على البناء للمفعول، وقيل للمعلوم.

(٦) على الطاعة والملازمة إلى العبادة^(١)

(٧) قوله: ولا تعد، بنح التاء وضم العين، من العود أي: لا تفعل مثل ما فعلت ثانياً، وروي: لا تعد - يسكون العين بضم النون - من العدو. أي: لا تسرع في المشي إلى الصلاة، وقيل: بضم التاء وكسر العين من الإعادة أي: لا تعد الصلاة التي صليت، قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصف مكروه، وقال البخاري رحمه الله: أي لبني ووكيع وأحمد مفضل والحديث حجة عليهم، فإن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكرة بالإعادة، ومعنى لا تعد: لا تفعل ثانياً =

(١) دعا له رسول الله ﷺ بالحرص على العبادة لأنه محمود، ولكن بحيث يوافق الشريعة. فإن الحرص على العبادة سوجه لا يوافق الشرع مدموم ولهذا قال: ولا تعد يدل على الجهد

٣٥١/٤

قال محمد: هكذا نقول: وهو يجزىء وأحب إلينا أن لا يفعل^(١).

٢٨٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع^(٢) مولى ابن عمر، عن إبراهيم^(٣) بن عبد الله بن حنين^(٤)، عن عبد الله^(٥) بن حنين، عن

= مثل ما فعلت، إن جعل نهياً عن اقتدائه منفرداً وركوعه قبل أن يصل إلى الصف، ولا يدل على فساد الصلاة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى المشي في الصلاة، فإن الخطوة والخطوتين وإن لم يفسد الصلاة لكن الأولى التحرز عنها، كذا في المرقاة^(١).

(١) قوله: أن لا يفعل، وما روي عن زيد وابن مسعود، أنهما كانا يفعلان ذلك، فلما أنه لم يبلغهما الخبر الدال على النهي عن ذلك صريحاً، أوحمله على نهى إرشاد أو تحو ذلك.

(٢) في الإسناد ثلاثة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهو من اللطائف^(٣).

(٣) الهاشمي مولاهم المدني التابعي، قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث روى له الجميع، مات بعد المائة كذا ذكره الزرقاني.

(٤) مصفراً.

(٥) التابعي الثقة المتوفى في إمارة يزيد، روى له الجماعة، كذا ذكره الزرقاني.

(١) ٧٦/٣، وقال القاري: وقد أبعد من قال: ولا تؤذ بقسم التاء وكسر العين من الإعادة، أي: لا تعد. وأبعد منه من قال إنه بإمكان العين، وضم الدال من المدونة، أي: لا تسرع وكلاهما لا يأتي به رواية.

(٢) شرح الزرقاني ١/١٦٦.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس^(١) القسِّي وعن لبس^(٢) المُعَصْفَرِ^(٣) وعن تَحْتَمِ الدُّهَبِ وعن قراءة^(٤) القرآن في الركوع^(٥).

قال محمد: وبهذا نأخذ، نُكْرِه القراءة في الركوع والسجود وهو

(١) قوله: عن لبس القسِّي، قال اباجي^(١): يفتح القاف وتشديد السين، قال: فسر ابن وهب بأنها ثياب مضلعة. يريد مخططة بالحرير، وكانت تعمل بالقس، وهو موضع مصر، يلي القما، وفي النهاية هي ثياب من كتان مخلوط بالحرير يوثى بها من مصر تست إلى قرية على ساحل البحر فرساً من تيس، يُقال لها القس، يفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل أصل القسِّي القري، هو ضرب من الإبريسم أبدل الزاهي، كذا في «التنوير»^(٢).

(٢) قوله: وعن لبس المعصفر، أحازه قوم من أهل العلم وكروه^(٣) آخرون ولا حجة عندي لمن أباح مع ما جاء من نهيه ﷺ عن ذلك، كذا قال ابن عبد البر.

(٣) مُعَصْفَر - بضم أول وصم فاء - قيل كاحبره كه يهدي أسوا كسسه كويندوجامه كه يرك أن سرخ كرده شود انرا معصفر كويند^(٤) (عيان اللغات).

(٤) قوله: وعن قراءة: إلى آخره، قال الخطاسي: لما كان الركوع والسجود وهما في غاية الذن والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح، نُهي عن القراءة بهما (٥) ورواه معمر عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن حنين فإد. والسجود.

(١) ١٤٩/١

(٢) ١٠١/١

(٣) والهي للبريه على المشهور. وكره مالك التوب للمعصفر للرجال في غير الإحرام أوجز المسالك ٧٤/١.

(٤) بالعارسية

قول^(١) أبي حنيفة - رحمه الله - .

٩١ - (باب الرجل يصلي^(٢) وهو يحمل الشيء)

٢٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير، عن

عمرو بن سليم الزرقني، عن أبي قتادة السلمي: أن رسول الله ﷺ
كان يصلي^(٣) وهو حامل^(٤) أمانة^(٥) بنت^(٦).....

(١) بل قول الكل لا خلاف فيه^(١)، ذكره ابن عبد البر.

(٢) جملة حالية.

(٣) قوله: كان يصلي، أخرج الطبراني في «الكبير»، عن عمرو بن سليم
الزرقني قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله ﷺ وهو حامل أمانة صلاة الصبح،
كذا في «مروءة الصعود».

(٤) لا حيد: على رقبته.

(٥) قوله: أمانة، هي أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزيز بن
عبد شمس بن مناف، وأما زيب بنت رسول الله، ولدت على عهد رسول الله ﷺ وكان
يحياها وكان ربما حملها على عنقه في الصلاة، وتزوجها علي بن أبي طالب بعد
حاطمة، فلما قُتل علي تزوجها المنيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب،
فولدت له يحيى وهلك عنه، وقيل: لم تلد لأبي ولا للمغيرة، وليس لزيب
عقب، كذا في «الاستيعاب».

(٦) الإضافة. بمعنى اللام، فأظهر في المعطوف وهو قوله ولأبي العاص
ما هو مقرر في المعطوف عليه.

(١) قال ابن رشد في «مدابة المجتهد» اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود
لحديث علي قال الطبري. وهو حديث صحيح به أخذ فقهاء الأمصار، ومار قوم من
التابعين إلى جواز ذلك وهو مذهب البخاري، لأنه لم يصح الحديث عنه. انه مختصراً.
ثم هي كراهة تنزيه عند أكثر العلماء. أوجز للمسالك ١/٧٥.

زينب^(١) بنت رسول الله ﷺ، ولأبي العاص^(٢) بن الربيع، فإذا^(٣) سجد وضعها وإذا^(٤) قام حملها.

(١) قوله: زينب، كانت أكبر بنات رسول الله ﷺ أسلمت وهاجرت حين أبى زوجها أن يُسلم، وتوفيت في حياة رسول الله ﷺ سنة ثمان من الهجرة، كذا في «الاستيعاب».

(٢) قوله: ولأبي العاص بن الربيع، اختلف في اسمه فقيل لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: عهشم، والأكثر على الأول، أسلم، ورد رسول الله زينب إليه، مات سنة ١٢ هـ، كذا في «الاستيعاب».

(٣) ولمسلم: إذا ركع وضعها. قوله: فإذا سجد وضعها... إلى آخره، اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فروى ابن القاسم، عن مالك أنه كان في النافلة، واستبعده المازري والقرطبي وعياض لما في مسلم: رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وأمعة على عاتقه. ولأبي داود: بينما نحن نتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج إلينا وأمامة على عاتقه، فقام في مصلاه، فقمنا خلفه، فكبر، فكبرنا وهي في مكانها، وقال النووي: ادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه من الخصائص، وبعضهم أنه لضرورة، وكلها دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدمي طاهر، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة، والأهمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت وإنما فعله رسول الله ﷺ لبيان الجواز^(١)، كذا في «شرح الزرغاني».

(٤) في نسخة: فإذا.

(١) في «التوشيح» للسيوطي: اختلف في هذا الحديث، فقيل: إنه من الخصائص، وقيل: منسوخ، وقيل: خاص بالضرورة، وقيل: محمول على قلة العمل وهو الأصح. أوجز المسالك ٢٨٩/٣.

٩٢ - (باب المرأة تكون بين الرجل يصلي

وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة^(١))

٢٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو النضر^(٢) مولى عمر بن

عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته^(٣)، قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ويرجلاني في القبلة^(٤)، فإذا سجد غمزني^(٥)، فقبضت برجلي^(٦)، وإذا قام بسطتها^(٧)،

(١) وفي نسخة، أو قاعده، والمراد بالرجل المصلي، وفي نسخة: زيادة

يصلي، وهو صفة الرجل أو حاله، وقعت معترضة.

(٢) اسمه سالم من أبي أمية.

(٣) أي: أبا سلمة.

(٤) أي: في مكان سجوده. (٥) أي: في جهتها.

(٦) أي: طعن بإصبعه في لافض رجلي من قبلته قوله. غمزني، قال

النووي: استدل به من يقول لمس النساء لا يفيض الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غيرها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم. وقال الورقاتي: فيه دلالة على أن لمس المرأة بلا لدة لا ينقص الوضوء لأن شأن المصلي عدم اللدة، لا سيما النبي ﷺ، واحتمال الحائل والخصوصية بعيد، فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وعلى أن المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم.

(٧) بسط الياء، مثني.

(٨) قوله: بسطتها^(١)، بالثبته عند أكثر رواه لبحاري، ولم يصح رواه رجلي،

ولبعضهم بسطتها بالإنفراد فيهما.

(١) متخذاً في الأصل، والصحيح «بسطتها». انظر مع البحاري ١/٩٢.

والبيوت^(١) يومئذ ليس فيها مصابيح .

قال محمد : لا بأس^(٢) بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قائمة أو قاعدة بين يديه أو إلى جنبه ، أو تصلي إذا كانت^(٣) تصلي في غير صلاته ، إنما يكره أن تصلي إلى جنبه أو بين يديه وهما^(٤) في صلاة واحدة^(٥) أو يصلّيان مع إمام واحد ، فإن كانت^(٦) كذلك فسدت^(٧) صلاته ، وهو^(٨) قول أبي حنيفة — رحمه الله — .

(١) قوله : والبيوت . . . إلى آخره ، قال النووي : أرادت به الاعتذار بقول لو كانت فيها مصابيح لقيضت رجلي عند إرادته السجود ولم أخوجه إلى غمزي . وقال ابن عبد البر : قولها يومئذ تريد حينئذ ، إذ المصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام ، وهذا مشهور في لسان العرب ، يُعبر باليوم عن الحين والوقت كما يُعبر به عن النهار ، كذا في «التنوير» ، والظاهر أنه بيان لعادتهم في تلك الأوقات أنهم لم يكونوا معتادين بالمصابيح في تمام الليل إلا عند الضرورة .

(٢) المعنى أن محاذاتها لا تفسد إذا لم تكن معه في صلاة مشتركة تحريماً وأداءً .

(٣) بأن لم يكونا مشتركين تحريماً وأداءً .

(٤) أي : المرأة والرجل .

(٥) أي : هي مقتدية به .

(٦) أي : محاذاتها .

(٧) قوله : فسدت صلاته ، لقول ابن مسعود : أغسروهن من حيث أغسرن الله ، أخرجه الطبراني وهد الرزاق . أفاد ذلك افتراض قيام الرجل أمام المرأة ، فإذا قام إلى جنبها أو خلفها وهما مشتركان في الصلاة فسدت صلاته لأنه ترك ما فرض عليه إذ هو المأمور بالتأخير ، كما قالوا ، وفي المقام أبحاث وشرائط مذكورة في كتب الفقه .

(٨) وفيه خلاف الشافعي وغيره وهو الاستحسان .

٢٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان إذا مُسِلَّ عن صلاة الخوف قال: يتقدَّمُ (٣) الإمام وطائفة من الناس فيصلِّي بهم

(١) قوله: باب صلاة الخوف، أي صفتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة ما لا يحتمل في غيره، ومنعها ابن الماجشون في الحضر تعلقاً بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وأجازها الباقر، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زياد اللؤلؤي وإبراهيم بن عُلَيْبٍ والمزني: لا تُصَلَّى بعد النبي ﷺ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ واحتجَّ عليهم بإجماع الصحابة على فعلها بعده ويقولون: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فمتطوِّفة مقدَّم على ذلك المفهوم، وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوه، أي بين لهم بفعلك لأنه أوضح من القول، ثم الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم، كذا في شرح الزرقاني (١).

(٢) قوله: صلاة الخوف، قيل: إنها شرعت في غزوة ذات الرقاع، وهي سنة خمس من الهجرة، وقيل في غزوة بني النضير، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزَّيْلَعِي.

(٣) حيث لا يبلغهم سهام العدو.

(١) ٣٦٩/١. وفي أوجز نسلك ٥/٤ - ١٢ هـ ثمانية أبيات لطيفة لا بد لطالب الحديث من النظر فيها.

سجدة^(١) وتكون طائفة منهم بينه^(٢) وبين العدو ولم يصلوا^(٣)، فإذا صلى السجين معه سجدة استأخروا^(٤) مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون^(٥)، ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه^(٦) سجدة، ثم ينصرف^(٧) الإمام^(٨) وقد صلى^(٩) سجدتين، ثم يقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون^(١٠).....

(١) أي ركعة.

(٢) أي الإمام ومن معه.

(٣) لحرسهم العدو.

(٤) فيكونون في وجه العدو.

(٥) بل يستمرون في الصلاة.

(٦) أي الإمام.

(٧) من صلاته بالتسليم.

(٨) أي بعد التشهد والسلام.

(٩) هذا في الصبح مطلقاً، وكذا في الرباعية في السفر، وأما في المغرب فيصلون مع الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة.

(١٠) قوله: فيصلون لأنفسهم... إلى آخره، قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى والألزم ضياع الحراسة المطلوبة، وإنراد الإمام وحده، ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود: ثم سلم، فقام هؤلاء - أي الطائفة الثانية - فقصوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا. رجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا. وظاهره أن الثانية والت بين ركعتيها ثم أتت الأولى بعدها. واختار هذه الصفة أشهب والأوزاعي وأخذ بها في حديث =

لأنهم^(١) سجدة^(٢) سجدة، بعد ذلك اقصوا رافعا الإمام، فيكون كل واحد من السجدة قد صوّوا سجدين. فإن كان خوفاً هو أمداً^(٣) من ذلك صلّوا راحلاً قياماً^(٤) على أقدامهم وركباً^(٥) مستقبلي القبلة^(٦) وغير مستقبليها. قال نافع^(٧) ولا أرى^(٨) عبد الله بن عمر^(٩)

= ابن عمر الحنفية، ورجحهم ابن عبد البر لقوة إسنادها ولموافقة الأصوب في أن العاموم لا يتم صلاته قبل صلاة بامه، كما في الشرح المزفاني^(١٠)

(١) أي ركبهم

(٢) أي ركعة ركعة.

(٣) من كثرة العدو.

(٤) تفسير لقوله راحلاً.

(٥) على دوابهم

(٦) أي عند القدرة على استقبالها، وبه قال لجمهور، لكن قال ابن فكيمة

لا يصعد ذلك حتى يحشوا دواب الوقت.

(٧) قوله. قال نافع ولا أرى. إلى آخره، قال ابن عبد البر. هكذا روى

صالح هذا الحديث عن نافع عليّ أئنتك في دفعه. ورواه عن نافع جماعة

ولم يشكوا في دفعه. منهم ابن أبي شيبة وموسى بن عتبة وأبى بن موسى، وكذا

رواه الثوري عن سالم عن ابن عمر ورفاعة، ورواه جماعة ابن وهب عن ابن عمر

مرحوماً

(٨) أي لا أضرب.

(٩) أي فهو موقوف في حكم مرفوع.

إلا حدّثه^(١) عن رسول الله ﷺ .

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢)، وهو قول^(٣) أبي حنيفة — رحمه الله — وكان مالك بن أنس لا يأخذ^(٤) به .

(١) في نسخة: يحدثه .

(٢) لقوة إسناده .

(٣) قوله: وهو قول، اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف مستد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، كذا في «مرقاة المفاتيح» .

(٤) قوله: لا يأخذ به، بل كان يأخذ بما أخرجه هو والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن سهل بن أبي حثمة: أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام معه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة، ويسجد، ثم يقوم فإذا استوى قائماً ثبت، وأنموا لأنفسهم ركعة باقية، ثم يسلمون ويصرفون فيكونون وجاه العدو والإمام قائم، ثم يقبل الذين لم يصلوا فيكبّرون وراء الإمام فيركع بهم الركعة الباقية، ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون، وبه قال الشافعي وأحمد وداود مع تجويزهم الصفة التي في حديث ابن عمر، ذكره الزرقاني . وكان مالك يقول أولاً بما رواه يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع النبي ﷺ في غزوة ذات الرّفاع صلاة الخوف، وهو نحو الحديث السابق إلا أن فيه أن النبي ﷺ ثبت جالساً حتى أتمت الطائفة الثانية، ثم سلم بهم، ثم رجع مالك إلى الحديث السابق، ذكره ابن عبد البر . وقد رويت في كيفية صلاة الخوف أخبار مرفوعة وآثار موقوفة على صفات مختلفة حتى ذكر بعضهم أنه ورد ستة عشر نوعاً، وأخذ بكل جماعة من العلماء، وذكر ابن تيمية في «منهاج السنة» وغيره أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف سعة وتخيير^(١) .

(١) مما ينبغي أن يعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا لم يعتن بتضميل صور =

٩٤ - (باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة^(١))

٢٩٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم^(٢)، عن سهل^(٣) بن سعد الساعدي^(٤)، قال: كان الناس^(٥) يؤمرون^(٦) أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراعه^(٧) اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: ولا أعلم إلا

(١) أي في كل قيام ذكر مسنون، وقال محمد: في حال القراءة فقط.

(٢) قوله: أبو حازم، هو سلمة بن دينار الأعرج الزاهد، كان ثقة كثير الحديث، وكان يقص في مسجد المدينة، مات بعد سنة ١٤٠، كذا في «الإسعاف».

(٣) آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات سنة ٨٨، وقيل: سنة ٩١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: الساعدي، بكرر العين نسبة إلى ساعدة بن كعب بن المخزوم قبيلة من الأنصار، ذكره السيوطي في «لبّ اللباب في تحرير الأنساب».

(٥) أي الصحابة.

(٦) أي من جهة النبي ﷺ لو من جهة الخلفاء، قوله: يؤمرون، قال الحافظ: هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم النبي ﷺ.

(٧) قوله: على ذراعه، أبهم موضعه من الذراع. وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي: «ثم وضع ﷺ يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من =

صلاة الحرف المروية عن رسول الله ﷺ غير أبي داود، فإنه فصل في «سننه» إحدى عشرة صورة بحسب الظاهر وهي تبلغ أكثر منها بإبداء بعض الاحتمالات في بعض الروايات. وهي كلها مقبولة عند كافة العلماء بحسب جوازها، وإنما اختلفوا فيما بينهم فيما هي أولى منها وأفضل، إلا صورتين فإن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - يؤكدهما على تقدير ثبوتهما عنه ﷺ أو يحملهما على اختصاصهما به ﷺ... إلخ. بلل المجهود ٣٢٦/٦.

(١) انظر: آثار الفسني للديموي ٦٤/١.

أنه (١) ينبغي ذلك (٢).

قال محمد: ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع (٣) باطن

= الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره، وأصله في مسلم، والرسخ بضم الراء وسكون
السين ثم غين معجمة: هو المفصل بين الساعد والكف.

(١) أي سهلاً.

(٢) قوله: ينبغي فذلك، يفتح أوله وسكون النون وكسر الميم أي يرفعه إلى
النبي ﷺ. وحكى في «المطالع» أن القعنبي رواه بضم أوله من أنس وهو غلط؛
وَرَدَ بأن الزجاج وابن دريد وغيرهما حَكَّوْا: نَمِيتَ الحَدِيثَ وَأَنَمَيْتَهُ، وَمِنْ أَصْطِلَاحِ
أَهْلِ الْحَدِيثِ: إِذَا قَالَ الرَّوَايُ: يَنْبَغِي، فَمَرَادُهُ يَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلاَ
لَمْ يَقِيْلِهِ. وَاعْتَرَضَ السَّنَاتِي فِي «أَطْرَافِ الْمُوطَّأ» فَقَالَ: هَذَا مَعْلُولٌ لِأَنَّهُ ظَنَّ مِنْ
أَبِي حَازِمٍ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ حَازِمٌ لَوْلَمْ يَقُلْ لَا أَهْلُمُ إِلَى آخِرِهِ لَكَانَ فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ
لَأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: كُنَّا نُؤَمِّرُ - هَكَذَا - يُصْرَفُ إِلَيْهِ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) قوله: أن يضع، به قال الشافعي وأحمد والجمهور، ولم يأت عز
النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في
«الموطأ» ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. وروى ابن القاسم عن مالك
الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، كلما ذكره ابن عبد البر وذكر غيره أنه لم يُره
الإرسال عن رسول الله ﷺ لا من طريق صحيح ولا من طريق ضعيف، نعم ورد في
بعض الروايات: أنه كان يكبر ثم يرسل، وهو محمول على أنه كان يرسل لإرسالاً
خفيفاً ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء (١). وعليه يُحمل ما أخرجه ابن
أبي شيبة أن ابن الزبير كان إذا صلى أرسل يديه.

(١) جمع الإمام الشافعي رضي الله عنه بين روايات الإرسال والوضع فاختار الإرسال الخفيف
بعد التحريمة، ثم الوضع. انظر أوجز المسالك ١٧٣/٣.

كَفَّهُ الْيَمْنَى عَلَى رُشْغِهِ^(١) الْيُسْرَى تَحْتَ السُّرَّةِ^(٢)، وَيَرْمِي^(٣) بِيَصْرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

٩٥ - (بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)

٢٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٤)، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقَانِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ^(٥) السَّاعِدِيُّ

(١) قوله: عَلَى رُشْغِهِ الْيُسْرَى، قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَخْبَارُ فِي كَيْفِيَةِ الْوَضْعِ، فِي بَعْضِهَا وَرَدَ الْوَضْعُ، وَفِي بَعْضِهَا رَدُّ الْأَخْذِ، وَفِي بَعْضِهَا الْوَضْعُ عَلَى كَفِّ الْيُسْرَى وَرُشْغِهِ وَسَاعِدِهِ وَاخْتَلَفَ فِيهِ مَشَايِخُنَا، فَقِيلَ بِالْوَضْعِ عَلَى كَفِّ الْيُسْرَى وَقِيلَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْأَيْسَرِ، وَالْأَصَحُّ الْوَضْعُ عَلَى الْمَفْصَلِ ذِكْرُهُ الْمِئْنَى، وَذَكَرَ أَيْضاً أَنَّ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ يَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى رُشْغِ الْيُسْرَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ الرُّشْغُ وَسْطَ الْكَفِّ، وَاسْتَحْسِنَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِنَا الْجَمْعَ، بِأَنَّ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيَمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَحْلُقُ بِالْخَنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرُّشْغِ، وَقِيلَ هَذَا خَارِجٌ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ وَاسِعٌ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

(٢) قوله: تَحْتَ السُّرَّةِ، لَمَّا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: السَّنَةُ وَصَعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَثَبَتَ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ الْوَضْعِ عَلَى الصَّدْرِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

(٣) أَيُّ يَطَالِعُ.

(٤) أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

(٥) قوله: أَبُو حَمِيدٍ، اسْمُهُ الْمُنْظَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمُنْظَرِ، أَوْ ابْنُ مَالِكٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقِيلَ: عَمْرُو، شَهِدَ أَحَدُهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَعَاشَ إِلَى أَوَّلِ سَنَةِ ٦٠، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

قال: قالوا^(١): يا رسول الله، كيف^(٢) نصلي عليك؟ قال: قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم^(٣)، وبارك^(٤) على محمد وعلى أزواجه وذريته،

(١) قوله: قالوا، قال ابن حجر: وقفت من تعيين باشر السؤال على جماعة: أبي بن كعب في الطبراني، وبشير بن سعد عند مالك ومسلم، وزيد بن خليفة عند النسائي، وطلحة بن عبيد الله عند الطبراني، وأبي هريرة عند الشافعي، وعبد الرحمن بن بشر عند إسماعيل القاضي في «كتاب فضل الصلاة»، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه، فإن ثبت تعدد السائل فواضح، وإن ثبت أنه واحد فالتعبير بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يختص به، بل يريد نفسه ومن وافقه على ذلك.

(٢) قوله: كيف نصلي عليك، أي كيف الذي يليق أن نصلي به عليك كما علمتنا السلام لأننا لا تعلم اللفظ اللائق بك^(١).

(٣) ليحيى: على آل إبراهيم، قال عبد البر: آل إبراهيم يدخل فيه إبراهيم، وآل محمد يدخل فيه محمد. ومن هاهنا جاءت الآثار في هذا الباب مرة بإبراهيم، ومرة بآل إبراهيم.

(٤) قوله: وبارك، قال العلماء: معنى البركة ههنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: بمعنى التطهير والتزكية، وقيل: تكثير الثواب. قال السخاوي: لم يصرح أحد بوجوب قوله: وبارك، على ما عثرنا عليه، غير أن ابن حزم ذكر ما يُقهر منه وجوبها في الجملة، فقال: على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر،

(١) وأما الصلاة على النبي ﷺ في القعدة الأخيرة من الصلاة، فاختلف الأئمة في حكمها، فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأتباعه وأحمد في رواية: إنها سنة، والشافعي: فريضة، قاله في «الأم»، كما في الفتح ١٥٤/١ وإليه ذهب أحمد في أحد القولين عنه كما حكاه ابن قدامة في المغني ٥٨٤/١.

كما بَارَكْتَ (١) على إبراهيم (٢) . إِنَّكَ (٣)

= وظاهر كلام «المفتي» من الحنابلة وجوبها في الصلاة، قال المجد الشيرازي:
والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، كذا في «شرح الرقاني» (١).

(١) قوله: كما بَارَكْتَ... إلى آخره، قيل: ما وجه تشبيه الصلاة عليه
بالصلاة على إبراهيم وآل إبراهيم، والقاعدة أن التشبيه به أفضل، وأجيب عنه
بأجوبة: أحدهما: ما قاله النووي، وحكاه بعض أصحابهم عن الشافعي أن معناه
صَلِّ على محمد، وتَمَّ الكلام. ثم استأنف وعلى آل محمد أي وصلَّ على
آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم
وآله هم آل محمد لا نفسه، الثاني: أن معناه اجعل لمحمد وآله صلاةً منك كما
جعلتها على إبراهيم وآله، فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. الثالث:
أنه على ظاهره، والمراد اجعل لمحمد وآله صلاةً بمقدار الصلاة التي لإبراهيم
وآله، والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم خلافتي لا يُحْصَرُونَ
من الأنبياء وغيرهم، كذا في «التنوير».

(٢) ليحيى: على آل إبراهيم.

(٣) قوله: إِنَّكَ حميد مجيد، قال الحنبلي: سبب التشبيه أن الملائكة قالت
في بيت إبراهيم: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، إنه حميد مجيد، وقد علم
أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكانه قال أجيب دهاء الملائكة الذين
قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبنا عندهما قالوها في الموجودين، ولذا
ختم بما ختم به هذه الآية، وهو قوله: إِنَّكَ حميد مجيد.

(١) قلت: لكن عَدَّ في «نيل المارِب» من الأركان قول: اللَّهُمَّ صَلِّ على محمد، وهذا من
السنن: الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير وعلى آله والبركة عليه وعليهم والدعاء
بعده، ولم يصرح في المفتي بوجوب البركة. أوجز المسالك ٢٢٣/٤.

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم (٣) بن عبد الله المجرم (٤) مولى عمر بن الخطاب أن محمد (٥) بن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره وهو عبد الله (٦) بن زيد الذي أرى (٧) النداء في النوم على عهد رسول الله ﷺ: أن أبا مسعود (٨) أخبره،

(١) فعيل من الحمد بمعنى المحمود.

(٢) بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف.

(٣) بضم النون: ثقة من أواسط التابعين، كذا في «التقريب».

(٤) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة، صفة له ولأبيه.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري المدني، وثقه ابن حبان، كذا في «الإسعاف».

(٦) هو صحابي مشهور، مات سنة ٣٢، وقيل استشهد بأحد، كذا في «تقريب التهذيب».

(٧) بصيغة المجهول من الإراءة، قوله: أرى النداء، وكانت رؤيته في السنة الأولى بعد بناء المسجد، قال الترمذي عن البخاري: لا تعرف له إلا حديث الأذان، قلت: وقال ابن عدي: لا تعرف له شيئاً يصح عن النبي ﷺ إلا حديث الأذان، وهذا مقيد لكلام البخاري، وهو المعتمد، فقد وجدت له أحاديث جمعتها في جزء، واغتر الأصبهاني بالأول، وجزم به جماعة فوهموا، هذا ما في «تهذيب التهذيب» للمحقق ابن حجر.

(٨) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري، مات سنة ٤٠ هـ أو بعدها، قاله الزرقاني.

فقال : أئانا^(١) رسول الله ﷺ ، فجلس معنا في مجلس ابن عبادة^(٢) ، فقال بشير^(٣) بن سعد أبو النعمان : أمرنا^(٤) الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك^(٥) ؟ قال : فصمت^(٦) رسول الله ﷺ حتى تمينا^(٧) أنا لم نسأله^(٨) . قال : قولوا^(٩) : اللهم^(١٠) صل

(١) قوله : أئانا . . . إلى آخره ، قال المباجي : فيه أن الإمام يخص رؤساء الناس بزيارتهم في مجالسهم تأنيساً لهم .

(٢) في نسخة : سعد بن عبادة ، هو سعد بن عبادة بن ذؤيم بن حارثة الأنصاري ، مات بمرض الشام سنة ١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، كذا في التقریب .

(٣) قوله : بشير بن سعد ، هو بشير - بفتح الموحدة - ابن سعد - يكون العيين - ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل بدري والد النعمان بن بشير ، استشهد بعين النمر ، كذا ذكره الزرقاني .

(٤) بقوله : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) .

(٥) زاد الدارقطني : إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا .

(٦) أي سكت زماناً طويلاً ، قوله : فصمت ، يحتمل أن يكون سكوتة حياة وتواضعاً ، ويحتمل أن يتظرماً بأمره الله به من الكلام الذي ذكره .

(٧) أي ودنا .

(٨) أي كرمنا سؤاله مخافة أن يكون كرهه وشق عليه .

(٩) قوله : قولوا ، الأمر للوجوب اتفاقاً ، فقيل : في العمر مرة واحدة ، وقيل في كل تشهد بعقبه سلام ، وقيل كلما ذكر .

(١٠) قوله : اللهم صل على محمد ، أي عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهاره =

على محمد وعلى آل محمد، كما صلبت على إبراهيم^(١) وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم. في العالمين إنك حميد^(٢) مجيد. والسلام^(٣) كما قد علمتم^(٤).

قال محمد: كل هذا حسن^(٥).

= دِينُهُ وإِيقَاءُ شَرِيعَتِهِ، وَفِي الْآخِرَةِ بِأَجْزَالِ مَثْوِيَّتِهِ وَتَشْمِيمِهِ فِي أَمْتِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْبَشَرِ عَاجِزًا عَنْ أَنْ يَبْلُغَ قَدْرَ الْوَاجِبِ لَهُ مِنْ ذَلِكَ شُرِعَ لَنَا أَنْ نُحِيلَ أَمْرَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ.

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فَقَطْ، وَفِي بَعْضِهَا: عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ.

(٢) قَوْلُهُ: إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: هَذَا تَذْيِيلُ الْكَلَامِ السَّابِقِ وَتَقْرِيرُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، أَيْ إِنَّكَ حَمِيدٌ، فَاعِلٌ مَا تَسْتَوْجِبُ بِهِ الْحَمْدَ مِنَ النُّعْمِ الْمُتَكَثِّرَةِ وَالْأَلَاءِ الْمُتَعاقِبَةِ الْمُتَوَالِيَةِ، مُجِيدٌ كَرِيمٌ كَثِيرُ الْإِحْسَانِ إِلَى جَمِيعِ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ. وَمَنْ مَحَامِدُكَ وَإِحْسَانُكَ أَنْ تُوجِّهَ صَلَوَاتِكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى حَبِيبِكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَآلِهِ.

(٣) أَيْ فِي الشَّهَادَةِ وَهُوَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

(٤) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكسْرِ السَّلَامِ الْمَخْفُفَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ.

(٥) قَوْلُهُ: حَسَنٌ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلصَّلَاةِ صِيغَةٌ مَخْصُوصَةٌ لَا تَعْمَدُهَا إِلَى غَيْرِهَا، بَلْ كُلُّ مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حَسَنٌ كَافٍ لَامْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ وَاقْتِدَاءِ نَبِيِّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا خُصُوصِيَّةٌ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا.

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد^(٢) بن تميم المازني يقول: سمعت عبد الله^(٣)

(١) طلب الميث والمطر^(١).

(٢) قوله: عباد بن تميم، هو عباد بن تميم بن عزينة المازني، روى عن أبيه، وله صحبة، وعن عمه عبد الله بن زيد المازني، وثقه النسائي وغيره، قال السيوطي.

(٣) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغيره، واستشهد بالحررة سنة ٦٣، كذا في «تقريب التهذيب».

قوله: عبد الله بن زيد، في «ضياء السارى شرح صحيح البخاري»: قال أبو عبد الله - أي البخاري - كان ابن عينة سفيان يقول: هو - أي راوي الحديث - عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان الذي أوى الأذان في السوم، ولكنه وهم لأن هذا أي راوي حديث الاستسقاء عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، مازن الأنصار، احتراز عن مازن تميم ومارن قيس ومارن صعصعة ومارن شيبان وغيرهم. والتقدير: وذلك عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والسبب إلى الأنصار، ثم إلى الحزب والصحبة، وافترقا في الحذف والبطن الذي من الخروج.

(١) قال المازني: الاستسقاء في اللغة طلب السقيا، وفي الشرع طلب السقيا للمعبد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار أو عدم حري الأنهار (مرواة المصابيح ٣٣١/٣ ودرر في الأوبئة) بها سعة أحاط لطيفة، فارجع إليه ٦١/٢.

ابن زيد المازني^(١) يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى^(٢)
فاستسقى^(٣) ونحو^(٤)
.....

(١) بكسر الزاء نسة إلى مازن قبيلة.

(٢) أي مصلى العيد

(٣) قوله: فاستسقى، لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على مسب
ذلك ولا على صفة ولا على وقت ذهابه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند
أبي داود وابن حبان، قال: شكوا الناس إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فأمر سمير
ووضع له في المصلى، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج حين بدا حاجب
الشمس، فقع على المنبر. وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن
خرج مثلاً متوافعاً متضارعاً حتى أتى المصلى، فرفى السجور. وفي حديث
أبي الدرداء عند البزار والطبراني. فحط المطر فسلنا نبي الله ﷺ أن يستسقى لنا
فعدا... الحديث. وأما ابن حبان أن حروجه^(١) ﷺ إلى المصلى للاستسقاء كان
في شهر رمضان سنة ست، كذا في «الفتح».

(٤) قوله: ونحو رداءه، وقع بيان المراد بذلك عن السمعوني ولفظه:
وقلب رداءه وجعل اليمين على الشمال، زاد ابن ماجه: والشمال على اليمين. وله
شاهد أخرجه أبو داود عن عبد بنلفظ: فجعل عطفه الأيسر على عاتقه الأيسر
والأيسر على الأيسر. وله من طريق آخر: استسقى وعليه خبيصة موداه، فأراد أن
يأخذ بأسفلها فيجعلها على أعلاها فنقلت عليه، فقلبها على عاتقه. وأخرج
الدارقطني والحاكم ورجالهم ثقات من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن
عني باللفظ: حوّل رداءه ليتحول القحط، كذا في «الفتح».

(١) ولا يذهب ذلك أن دعاؤه ﷺ في خطبة الجمعة حتى مطروا إلى الجمعة الأخرى كان بعد
مرجه ﷺ من غزوة تبوك، كما ذكره الحافظ في (تاب الاستسقاء في المسجد الحرام) من
رواية الليثي في «الدلائل». انظر لأمع الدراوي ١٩٠/٤

ردائه^(١) حين^(٢) استقبال القبلة .

قال محمد : أما أبو حنيفة — رحمه الله — فكان^(٣) لا يرى^(٤) في الاستسقاء صلاة^(٥)

(١) ذكر الواقدي أن طول ردائه كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع، كذا في «التنوير» .

(٢) عرف بذلك أن التحويل إنما وقع في أثناء الخطبة عند إراءة الدعاء .

(٣) قوله : فكان لا يرى . . . إلى آخره، ذكر النووي أنه لم يقل سوى أبي حنيفة هذا القول، وثعبه العيني بأنه أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليمسقي فضلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي . وروي عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب ليمسقي فما زاد على الاستغفار . انتهى^(١) .

(٤) أي على سبيل الاستئذان لا أنه بدعة عنده، كما نسب بعض المتعصبين إليه، فإن علم السنة لا يستلزم البدعة كذا حققه العيني في «اللبناية» .

(٥) أي مشروعة بجماعة وإن صلوا فرادى جاز، وبه قال أبو يوسف في رواية . قوله : صلاة، وإنما الاستسقاء عند مجرد دعاء واستغفار من دون صلاة وعطبة لقوله تعالى : «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً» . يُرسل السماء عليكم من السماء المطر^(٢) على نزول الغيث بمجرد الاستغفار . وقد روي عن النبي ﷺ أيضاً الدعاء المجرد تولاً وفعلاً، ففي حديث أنس عند البخاري ومسلم وغيرهما : دخل المسجد رجل يوم الجمعة ورسول الله قائم يخطب، فاستقبله، وقال : يا رسول الله، هلكت المواشي والأموال، فادع الله يغثنا، فرفع رسول الله يديه، ثم قال : اللهم اغثنا . الحديث، وفي حديث أبي اللحم : أنه رأى رسول الله ﷺ يستقي عند =

(١) انظر حدة الفاري ٢/٤٢٩ .

(٢) سورة نوح : الآية ١٠ - ١١ .

= أحجار الزيت، أخرجه أبو داود والترمذي. وروى أبو عوانة في «صحيحه» عن عامر بن خارجة: أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فقال: اجثوا على الركب، ثم قوتوا: يا رب، يا رب.

(١) قوله: وأما في قولنا، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك والجمهور^(١)، لما روي أن النبي ﷺ خرج ليستسقي، فصلى بالناس ركعتين. ثبت ذلك من حديث ابن عباس أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم، وصححه الترمذي، ومن حديث عباد عن عمه عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومن حديث عائشة أخرجه أبو داود وأبو عوانة وابن حبان والحاكم، ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة واليهقي والطحاوي. وبه ظهر ضعف قول صاحب الهداية، في تعليق مذهب أبي حنيفة: أن رسول الله استسقى ولم يَرَوْ عنه الصلاة. فإن أراد أنه لم يَرَوْ الكليّة، فهذه الأخبار تكذّبه. وإن أراد أنه لم يَرَوْ في بعض الروايات فقير قاطع. وأما ما ذكروا أن النبي ﷺ فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة، فليس بشيء، فإنه لا ينكر ثبوت كليهما مرة هذا ومرة هذا، لكن يعلم من تتبع الطرق، أنه لما خرج بالناس إلى الصحراء صلى، فتكون الصلاة مسنونة في هذه الحالة بلا ريب، ودعاؤه المجرد كان في غير هذه الصورة^(٢).

(١) الصلاة جائزة عند الإمام أبي حنيفة، وستة عند صاحبيه، وستة مؤكدة عند الأئمة الثلاثة. أرجز المسالك ٦٣/٤.

(٢) قال محمد، والأصح أن أبا يوسف معه. يصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية لمحمد: يكبر لفوائد كالعيد. والمشهور عنه خلافه. ثم يخطب بعد ذلك عندهما قائماً على الأرض لا للمبى، ولا خطبة عند أبي حنيفة، والخطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد ثتان يبدأ هذه الخطبة بالتحميد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشتغل باندحار رافعاً يديه ويقلب الرءاء عند محمد لا عند الإمام، واختلفت الرواية عن أبي يوسف.

يصلي^(١) بالناس ركعتين^(٢) ثم يدعو^(٣) ويحول^(٤) وداعه، فيجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام^(٥).

(١) من دون أدان وإقامة، صرح به في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه.

(٢) يجهر فيهما بالقراءة، كما ورد عند البخاري من حديث عبد الله بن

زيد.

(٣) قوله: ثم يدعو، أي ثم يخطب بعد انصلاة ويدعو مستقبل القبلة، هكذا ورد في مستد أحمد عن عبد الله بن يزيد، وهو المرجح عند الشافعية والمالكية، وفي رواية عائشة وابن عباس ورد تقديم الخطبة على الصلاة واختاره ابن المنذر.

(٤) قوله: ويحول، به قال أبو يوسف والشافعي والجمهور لثبوت ذلك عن صاحب الشرع رحمه الله، وعند أبي حنيفة لا تحويل لعدم ثبوت ذلك في أحاديث الدعاء المجردة.

(٥) قوله: إلا الإمام، لأنه لم يأمر به النبي ﷺ القوم، وقبه خلاف الشافعي ومالك وأحمد أخذوا مما ورد في مستد أحمد: أن القوم أيضاً حولوا أوديتهم مع رسول الله ﷺ، والظاهر أنه أطلع عليه، ولم ينكر عليهم.

وأما عند المالكية فيصلّي الإمام ركعتين جهراً بالقراءة بلا تكبير ويخطب بعدهما على الأرض لا المنبر خطبتين، ويستقبل القبلة بعدهما ويبلغ في الدعاء مستقبلاً للقبلة، قال الزرقاني: وكان لإمام مالك بقول أولاً بتلجيم الخطبة على الصلاة، ثم رجع عنه إلى ما في «الموطأ»، واختلف عنه أيضاً في وقت تحويل الرداء، فهي المدونة: إذا فرغ من الخطبة، وعنه يحول إذا أشرف على الفراغ، رفته بين الخطبتين، ويحول المذكور أوديتهم دون النساء.

وأما عبد الشافعية يصلي بهم الإمام ركعتين كالعيد، وإذا مضى الثلث من الخطبة الثانية يتوجه إلى القبلة ويحول ردائه عند استقباله القبلة يدعو، ثم يكمل الخطبة ويحول المذكور أوديتهم.

وأما عند الحنابلة فهي كالعيد وتراً وصفة، ويخطب خطبة واحدة على الأصح على المنبر.

انظر لاسع انداري ١٩١/٤ - ١٩٧.

٩٧ - (باب الرجل يصلي

ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه)

٢٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله الميموني أنه سمع

أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم، ثم جلس^(١) في مصلاه لم تزل^(٢) الملائكة^(٣) تصلي^(٤) عليه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه^(٥)، فإن قام من مصلاه، فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم تزل^(٦) في صلاة حتى يصلي.

(١) زاد البخاري ينتظر الصلاة.

(٢) قوله: لم تزل الملائكة، قال ابن بطال: من كان كثير الذنوب وأراد أن يحطها عنه بغير تعب فليهتم بملازمة مكان مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة واستغفارهم فهو مرجو إجابته لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾^(١). وقال المهلب في حديث «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يحدث»: معناه أن الحدث في المسجد خطيئة، يحرم بها المحدث استغفار الملائكة ودعائهم المرجو بركته، كذا في الحيثيات في أخبار الملائكة للسيوطي.

(٣) الحفظة، أو السيارة، أو أهم من ذلك؟ كل محتمل.

(٤) أي تدعوه قائلين: اللهم... إلى آخره.

(٥) أي بقبول حسنته، زاد ابن ماجه: اللهم ثب عليه.

(٦) أي حكماً باعتبار الثواب^(٢).

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

(٢) قال المحافظ ابن حجر: وفي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك في المسجد أو تحول إلى غيره. انظر فتح الباري ١٣٦/٢. وفي أوجز =

٩٨ - (باب صلاة التطوع^(١) بعد الفريضة)

٢٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ يصلي^(٢) قبل الظهر^(٣) ركعتين^(٤)، وبعدها ركعتين^(٥)،

(١) أراد به السنن المؤكدة^(١).

(٢) في نسخة: كان يصلي.

(٣) قوله قبل الظهر ركعتين، وفي حديث عائشة: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، رواه البخاري وغيره.

قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد وصف ما رأى، ويحتمل أن ابن عمر نسي من الركعتين.

قال الحافظ. وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يُحمل على حالين

(٤) قال ابن حزم: الأربع قبل الظهر كانت في كثير من أحواله، والركعتان قبلها.

(٥) والترمذي مرفوعاً، من حافظ على أربع قبل العصر حرّمه الله على النار

المالك ١٨٧/٣: فانظروا أن صلاة الملائكة تحتمل بالجنوس في صلاة الذي صلى فيه، وإذا جنس في مجلس آخر يكون في حكم الصلاة باعتبار الأجر، ولكن لا يتشرف بصلاة الملائكة. وهذا يخالف ما تقدم عن الحافظ، وتبهم جماعة من سُراج الحديث: أن لفظ «في صلاة» الذي صلى فيه، خرج مخرج العادة وليس بتبهم، فتأمل.

(١) هي عشر ركعات عند الحائض وهو المرحح عند الشافعية، وعند الحنفية اثنتا عشرة ركعة. قال في «الدر المحتار» وسنن مؤكداً أربع قبل الظهر مسلمة وركعتان قبل الصبح، وبعد الظهر والمغرب والعشاء، وعند المالكية لا توقت للرواتب ولا تحديد لها، انظر عمدة القاري ٦٦/٣ وفتح الباري ٤٩/٣. وأما الصلاة قبل الصبح يعني ركعتي رعية أي، نها دون الستة وهو قسناقلة. أخرجه المالك ٢٤٩/٣

وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته^(١)، وبعد صلاة العشاء ركعتين، وكان لا يصلي^(٢) بعد الجمعة في المسجد حتى يتصرف^(٣)، فَيَجِدَ^(٤) سَجْدَتَيْنِ^(٥).

قال محمد: هذا تطوُّع وهو^(٦) حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب^(٧) الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح^(٨) في هذه الساعة،

(١) يحتمل أن يكون ظرماً للكل ولما يليه^(١).

(٢) قوله: وكان لا يصلي... إلى آخره، أخرج ابن ماجه عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل في شيء منهن، وزاد الطبراني: وأربعاً بعدها، وسنده وإياه جداً. وروى الطبراني عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً، كذا في «نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية» للزيلعي.

(٣) من المسجد إلى بيته.

(٤) أي يصلي ركعتين.

(٥) ورد في «مصنف عبد الرزاق» عن ابن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

(٦) أي عمله مستون مستحب.

(٧) خالد بن زيد.

(٨) لقبول الطاعة.

(١) إن أفضلية أداء النوافل في البيت مطلقاً ملتبس لبي حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور، وقال مالك والثوري: الأفضل فعل نوافل النهار الواتية في المسجد وراتية الليل في البيت، كذا في «توضیح المسالك» ٢٤٥/٣.

فأحبُّ أن يصعدَ لي فيها عمل^(١)، فقال: يا رسولَ الله، أ^(٢) يُفَصِّلُ^(٣) بينهنَّ بسلام؟ فقال: لا.

أخبرنا بذلك بُكير بن عامر البجلي^(٤) عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٩٩ - (باب الرجل يمسّ القرآن^(٥))

وهو جنب أو^(٦) على غير طهارة^(٧)

٢٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم قال^(٨):

(١) أي صالح، وفي رواية: خير.

(٢) بهمزة الاستفهام.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) بفتح الأول والثاني، نسبة إلى بجيلة بن أعمار، قبيلة نزلت بالكوفة، قاله السَّمْعَانِي.

(٥) المراد به المصحف كما في نسخة.

(٦) أو للتنويع للإيماء إلى أن حكم الجنب والمحدث في هذه المسألة سواء، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء.

(٧) في نسخة: وضوء.

(٨) قوله: قال، إن في الكتاب الذي... إلى آخره، قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مستداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفةً يستغني بها في شهرتها عن الإستاد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول.

إِنَّ فِي الْكِتَابِ^(١) الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْم^(٢): لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ^(٣).

٢٩٧ - (٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا تَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَسْجُدُ^(٥) الرَّجُلُ وَلَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

(١) قَالَ الْبَاجِي: هَذَا أَصْلُ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَنَحْوِيهِ فِي الْكُتُبِ.

(٢) بَنُ زَيْدٌ بَنُ لُؤْذَانَ، قَوْلُهُ: لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، الْأَنْصَارِيُّ شَهِدَ الْخَنْدَقَ فَمَا بَعْدَهَا، وَكَانَ عَامِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَجْرَانٍ، مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، كَذَا قَالِ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) أَيُّ مِنَ النَّجَاسَةِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١).

(٤) فِي نَسْخَةٍ: قَالَ أَخْبَرَنَا.

(٥) قَوْلُهُ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ... إِلَى آخِرِهِ، قَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَيُخَالِفُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَيَهْرِيقُ الْمَاءَ، فَيَقْرَأُ السُّجْدَةَ، فَيَسْجُدُ وَمَا يَتَوَضَّأُ. وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «بَابِ مَسْجُودِ الْمُشْرِكِينَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ»: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ. وَجَمَعَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ بَانَ الْمَرْفُودَ بِالطَّهَارَةِ فِي قَوْلِهِ الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى، لَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِضْطِرَّارِ. وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَيْضاً أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ ابْنَ عُمَرَ عَلَى جَوَازِ مَسْجُودِ التَّلَاوَةِ بِغَيْرِ وَضُوءٍ إِلَّا الشُّعْبِيُّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ^(٢).

(١) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: الْآيَةُ ٧٩.

(٢) أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ السُّجْدَةَ، ثُمَّ يَسْلُمُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ بِمَشْيِ يَوْمِيٍّ «إِيمَاءً». فَتَحَ الْبَاهِيُّ ٥٥٤/٢. وَقَالَ شَيْخُنَا: وَظَاهِرُ تَرْجُمَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ذَهَبَ أَيْضاً إِلَى جَوَازِ السُّجُودِ بِلَا وَضُوءٍ. لَامِعُ الدَّرَايِ ٥٠/٤.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — إلا في خصلة^(١) واحدة، لا بأس بقراءة^(٢) القرآن على
غير طهر إلا أن يكون جنباً^(٣).

(١) قوله: إلا في خصلة واحدة، كأنه حمل قول ابن عمر: إلا وهو طاهر،
على الطهارة المطلقة من الصغرى والكبرى، فاستثنى من قوله (وبهذا كله نأخذ)
قراءة القرآن على غير وضوء لثبوت حواز ذلك بالمرفوع والموقوف، فأخرج أصحاب
السنن الأربعة وابن حبان، وصححه الحاكم والترمذي عن علي: كان
رسول الله ﷺ، لا يَحْبُجُّهُ أَوْ لَا يَحْبُجُّهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْحَتَابَةُ. وأخرج مالك
أن عمر كان في قوم يقرؤون القرآن، فذهب عمر لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن،
فقال له رجل: تقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال عمر: من أفتاك هذا؟ أمسجمة
الكذاب؟ وورد عن علي أيضاً قراءة القرآن على غير وضوء^(٤)، أخرجه الدارقطني
وغيره.

(٢) أي من غير طهر

(٣) أو من يحنو حذوه في النجاسة الكبرى^(٥).

(١) وأما قراءة المحدث القرآن قال ابن رشد: ذهب الجمهور إلى الجواز، أما من المصحف
فقال الجمهور — منهم الأئمة الأربعة — لا يَنْسَهُ إِلَّا طَاهِرٌ مِنَ الْحَذَثَيْنِ لقوله تعالى:
﴿لَا يَنْسَهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، خلافاً لداود وابن حزم وغيرهما من السلف. انظر الكوكب
القدرى ١/١٨٦

(٢) وفي الكوكب أيضاً اتفق الأئمة لأربعة وجمهور الفقهاء على أن الحنث والحائض
لا يقرأ القرآن، وقال بعض المندعة يقرأ. وحديث عليّ دليل على ما قلنا، وأما الحائض
ففي قرأتها عن مالك روايتان. إحداهما المصححاً على الحنث، ووجه الأخرى أن
الحائض غير مبرورة ينهي ميسر الاختيار ويطول أمرها فلو منعت من ذلك لنسبت ما تعلمت
بخلاف الحنث، فإنه نأثي الجنابة باختياره ويمكن إزالتها في الحال وهو أصح. قلت:
وعامة شراح البخاري على أن ميل البخاري إلى الجواز. فنأمل.

١٠٠ - (باب الرجل يجر^(١) ثوبه والمرأة تجر^(٢) ذيلها)

فيخلق^(٣) به قدر^(٤) وما كره^(٥) من ذلك

٢٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرني محمد^(٦) بن عمار بن عامر بن

عمرو بن حزم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن
أم ولد^(٧) لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها^(٨) سألت أم سلمة

(١) من الجرّ.

(٢) بالفتح (دامن) (بالأردية).

(٣) من باب غلِم، يقال: غلِق الشوك بالثوب تشبث به وتعلق بسيئه.

(٤) يفتح القاف والذال المعجمة: ما يُتَقَدَّر به من التجاسات.

(٥) وفي نسخة: وما يكره.

(٦) وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، كذا قال السيوطي.

(٧) قوله: عن أم ولد، نقل صاحب الأزهار عن «الخوامض» أن اسمها

حميدة^(١)، ذكره السيد، وقال ابن حجر: مر أنها مجهولة، ومع ذلك الحديث
حسن، وهو غير صحيح إلا أن يقال إنه حسن لغيره، كذا في «مراجعة المفاتيح».

(٨) قوله: أنها سألت، قد أخرج هذا الحديث أبو داود، وسكت عليه،

والدارمي والترمذي وأحمد أيضاً، ذكره القلبي، وقد ذكرته في رسالتي «غاية المقال
في ما يتعلق بالتعالي» مع ما له وما عليه، وقد طبعت تلك الرسالة في سنة
(١٢٨٧ هـ)، ووقع في النسخ المطبوعة: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أنها
سألت رسول الله ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال

(١) قال الزرقاني: تابعية صغيرة مقبولة، شرح الموطأ ٥٦/١، وذكر الحافظ في التقریب
٥٩٥/٢: حميدة من أم سلمة، يقال هي أم ولد إبراهيم، مقبولة، من الربعة.

زوج النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيّل^(١) ذُلِّي، وأمشي في المكان^(٢) القذر^(٣)، فقالت^(٤)...

= رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده إلى آخره، وهذا غلط وقع من مهتمّي الطبع، والذي في مسودتي بخطي: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيّل ذُلِّي وأمشي في المكان القذر، فقالت: قال رسول الله ﷺ... إلى آخره، فليتبّه لذلك وليبلغ الشاهد الغائب.

(١) من الإطالة.

(٢) قوله: في المكان القذر، قال النووي: أراد بالقذر نجاسة ياسة.

(٣) أي النجس، وهو بكسر الهمزة في مكان ذي قذر.

(٤) قوله: فقالت... إلى آخره، أفنت أم سلمة في هذه المسألة بمثل

ما سمعت من رسول الله ﷺ وهو ما روي أن امرأة من بني عبد الأشهل قال: قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد متنة، فكيف نعمل إذا مُطَرْنَا؟ قالت: فقال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: بلى، قال: فهذه بهذه، أخرجه أبو داود وسكت عليه. وقد اختلفت أقوال العلماء في هذين الحديثين، فقال الطَّبِّي في حواشي المشكّوه: الحديثان متضاريان، ونقل الحطّاي^(١) عن أحمد ليس معناه أنه إذا أصابه بول، ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمرّ بالمكان القذر، فيقذره، ثم يمرّ بمكان أطيب فيكون هذا بذلك، وقال مالك في ما روي أن الأرض يطهر بعضها بعضاً: إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة الطيفة، فإن بعضها يطهر بعضها، وأما النجاسة مثل البول وغيره يصيب الثوب أو يعمس الجسد، فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل إجماعاً. انتهى ملخصاً^(٢) وقال القاري في -

(١) معالم السنن ١/١١٨.

(٢) يستفاد من تفسير مالك وأحمد أن النجاسة الرطبة ذات حرم كالقذر دون المريق كالبول لا كما يزعمه النووي عائناً في كل رطوبة، انظر المجموع ١/٩٦.

أم سلمة: قال^(١) رسول الله ﷺ: يطهره^(٢) ما بعده.

قال محمد: لا يأسي بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر، فيكون أكثر

= والمرقاة، قلت: الحديثان متباعدان لا كما قيل إنهما متقاربان، فإن الأول مطلق قابل لأن يتقيد باليابس، وأما الثاني فصريح في الوطب، وما قاله أحمد ومالك من التأويل لا يشفي الغليل، ولو حمل على أنه من باب طين الشارع وأنه طاهر أو معفو عنه لعموم البلوى لكان له وجه وجهه لكن لا يلائمه قوله: ليس بعدها إلى آخره، فالمخلص ما قاله الخطابي من أن في إسناد الحديثين معاً مقالاً لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بني عبد الأشهل مجهولتان لا يُعرف حالهما في الثقة والعدالة فلا يصح الاستدلال بهما، انتهى، وقال أيضاً: من التريب قول ابن حجر: ورُغم أن جهالة تلك المرأة تقتضي رد حديثها ليس في محله لأنها صحابية وجهالة الصحابة لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول فإنه عدول عن الجادة لأنها لو ثبت أنها صحابية لما قيل إنها مجهولة^(٣)، انتهى. أقول: هذا عجيب جداً فإن الحديث الثاني عنوانه ينادي على أن تلك المرأة السائلة من رسول الله ﷺ صحابية حيث شافته وسألته بلا واسطة، لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا إنها مجهولة، فهذا لا يقدح في كونها صحابية، ولا ينزّم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها وروسمها، وهذا أمر ظاهر لمن له خبرة بالفن، وقد صرح به القاري نفسه في مواضع يأت جهالة الصحابي لا تضر، فكيف يعتقد هنا المناقاة بين الجاهل وبين الصحابية، غفله أن ما ذكره من المخلص ليس بمخلص، بل المخلص أن يُحمل حديث أم سلمة على القدر اليابس كما حمّله عليه جماعة، والثاني على تنجس النعل والخف ونحو ذلك مما يطهر بالذيل في موضع طاهر إذ ليس فيه تصريح بالذيل.

(١) أي في جواب مثل هذا السؤال.

(٢) أي الذيل.

(١) مرقاة المصابيح ٧٧/٢.

من قدر الدرهم الكبير^(١) المثقال، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول^(٢) أبي حنيفة - رحمه الله - .

١٠١ - (باب فضل الجهاد^(٣))

٢٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٤)، عن الأعرج^(٥)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: مثل المجاهد^(٦) في سبيل الله^(٧) كمثل^(٨)

(١) أي الذي قدره المثقال، وهذا في الكثيف، وأما في الرقيق فيقدر بقدر عرض الكف.

(٢) وبه قال الطبري، وأما عند الشافعي وغيره فقليل النجس وكثيره سواء في اقتراض الغسل.

(٣) أي المجاهدة في سبيل الله، وهي المحاربة مع الكفار.

(٤) عبد الله بن ذكوان.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز.

(٦) راد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة: والله أعلم بمن يجاهد في سبيله، أي بحال نيته.

(٧) قوله: في سبيل الله، قال الباجي: جميع أعمال البر في سبيل الله إلا أن هذه اللفظة إذا أطلقت في الشرع اقتضت الغزو، والمعنى أن نه من الثواب على جهاده مثل ثواب المستديم للصيام والصلاة لا يمتد منهما، وإنما أحال على ثواب الصائم والقائم وإن كنا لا نعرف مقدار ثوابه لما عُرِف في الشرع من كثرة وتكرر من عظمته.

(٨) قوله: كمثل... إلى آخره، قال عياض: هذا تفخيم عظيم للجهاد، وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي إحسان من الله لمن شاء.

الصائم (١) القانت (٢) الذي (٣) لا يَفْتَرُ (٤) من صيام ولا صلاة حتى يَرْجِعَ (٥).

٣٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لو دُذِتَ (٦) أن (٧) أَقاتَلَ في سبيل الله، فَأُقتِلَ (٨)،

(١) ومن كان كذلك فأجره مستمر، فكذلك المجاهد لا تضيع ساعة من ساعاته.

(٢) أي المصلي، وليحيى: كمثل الصائم القائم الذي...، ولمسلم: كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله، وزاد النسائي: الخاشع الراجع الساجد.

(٣) قوله: الذي لا يفتري، قال البيهقي: يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً، وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً مصلياً لا يفتري ليلاً ولا نهاراً، ويحتمل أنه أراد التكثير (١).

(٤) بسكون الفاء وضم التاء أي لا يمل ولا يكسل.

(٥) أي عن غزوة إلى وطنه.

(٦) بكسر الدال الأولى أي تمنيت، وأحييت.

(٧) في نسخة: إلى.

(٨) قوله: فأقتل ثم أحيى... إلى آخره، في رواية: ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء. قال الطبري: ثم وإن دلت على تراخي الزمان، لكن الحمل على تراخي الرقبة هو الوجه.

استشكل هذا التمني منه ﷺ مع علمه بأنه لا يُقتل، وأجاب ابن التين باحتمال أنه قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، وردَّ بأن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من

(١) قال ابن دقيق العيد: القياس يقتضي أن الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل، لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخماد الكفر وطمه قفسه بحسب فضل ذلك، قلت: لو باعتبار اختلاف الأحوال والأوقات أوجب المسالك ٢٠١/٨.

ثم أحسّى^(١)، فأقتل ثم أحسّى، فأقتل. فكان^(٢) أبو هريرة يقول ثلاثاً: أشهد^(٣) لله.

١٠٢ - (باب ما يكون من الموت شهادة^(٤))

رواية ابن المسيب عنه بسماعه منه رضي الله عنه، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن تمنّي الفضل والخير لا يستلزم الوقوع، فقد قال رضي الله عنه: وددت لو أن موسى صبر. وله نظائره كذا قال الزرقاني.

(١) مبني للمفعول فيها.

(٢) المعنى كان أبو هريرة يقول: أشهد الله ثلاث مرات.

(٣) أي والله لقد قال ذلك.

(٤) قوله: ما يكون من الموت شهادة، قد ورد في الأخبار عدد كثير لمن

يجد ثواب الشهادة، فمن ذلك (١) المقاتل^(١) المجاهد وهو أعلى الشهداء،

(٢) والمطعون، (٣) والمبطون، (٤) والشرقي، (٥) وصاحب ذات الجنب،

(٦) والحريق، (٧) والتي تموت بجمع، (٨) والذي يموت يهلم، (٩) ومن يقصد

الشهادة ويعزم عليه ولا يخفق له ذلك كما هو ثابت في حديثي الباب،

(١٠) وصاحب السِّل، أخرجه أحمد من حديث راشد بن خنيس والطبراني من

حديث سلمان، (١١) والغريب أي المسافر بأي مرض مات، أخرجه ابن ماجه من

حديث ابن عباس والبيهقي في «الشَّعب»، من حديث أبي هريرة والدارقطني من

حديث ابن عمر والصابوني في «الماتنين»، من حديث جابر والطبراني من حديث

عنترة، (١٢) وصاحب الحُمى، أخرجه الديلمي من حديث أنس، (١٣) واللديغ،

(١٤) والشرقي، (١٥) والذي يقتسمه السُّبع، (١٦) والخار عن دابته، رواها

الطبراني من حديث ابن عباس، (١٧) والمتروكي، أخرجه الطبراني من حديث

ابن مسعود، (١٨) والميت على فراشه في سبيل الله، رواه مسلم من حديث

أبي هريرة، (١٩) والمقتول دون ماله، (٢٠) والمقتول دون دينه، (٢١) والمقتول =

(١) في الأصل القتال، وهو خطأ.

■ دون دمه، (٢٢) والمقتول دون أهله، أخرجه أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد، (٢٣) أوردون مظلمته، أخرجه أحمد من حديث ابن عباس، (٢٤) والميت في السجن وقد حُيِسَ ظلماً، رواه ابن مندة من حديث علي، (٢٥) والميت عشفاً وقد عَفَّ وكنم، أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس، (٢٦) والميت وهو طالب العلم، أخرجه البزار من حديث أبي ذر وأبي هريرة، (٢٧) والمرأة في حملها إلى وضعها إلى فصائلها، ماتت بين ذلك، أخرجه أبو يعقوب من حديث ابن عمر، (٢٨) والصاير القائم ببلد وقع به الطاعون، أخرجه أحمد من حديث جابر، (٢٩) والمرباط في سبيل الله، (٣٠) ومن قُتِلَ بأمره الإمام الجائر بالمعروف ونهيه عن المنكر، (٣١) ومن صبر من النساء على الغيرة، أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود، (٣٢) ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة: اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت، أخرجه الطبراني من حديث عائشة، (٣٣) ومن صلى الضحى وصام ثلاث أيام من الشهر ولم يترك الوتر في السفر ولا الحضر، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٤) والمتسك بالثقة عند فساد الأمة، أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، (٣٥) والتاجر الأمين الصدوق، أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر، (٣٦) ومن دعا في مرضه أربعين مرة: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ثم مات، أخرجه الحاكم من حديث سعد، (٣٧) وجالب طعام إلى بلد، أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود، (٣٨) والمؤذن المحتسب، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٩) ومن سعى على امرأته أو ما ملكت بيمينه يقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من الحلال، (٤٠) ومن اغتسل مائلاً فأنصاه برده، (٤١) ومن صلى على النبي ﷺ مائة مرة، أخرج الأول ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» عن الحسن، والثاني الطبراني في «الأوسط» من حديث أنس، (٤٢) ومن قال حين يصبح ويمسي: «اللهم إني أشهدك أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، أبوء بنعمتك علي وأبوء بذنبي فأعفر لي، إنه لا يعمر الذنوب غيرك» أخرجه الأصبهاني من حديث حذيفة،

٣٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٦) بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك^(٧) بن الحارث بن عتيك - وهو جد^(٨) عبد الله بن عبد الله بن جابر^(٩) - أنه أخبره أن جابر^(١٠) بن عتيك أخبره: أن رسول الله ﷺ جاء يعود عبد الله^(١١) بن ثابت^(١٢).....

= (٤٣) ومن قال حين يصبح ثلاث مرات: أصوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ويقرا ثلاث آيات من سورة الحشر، أخرجه الترمذي من حديث معقل، (٤٤) ومن مات يوم الجمعة، أخرجه حميد بن منجويه من حديث رجل من الصحابة، (٤٥) ومن طلب الشهادة صادقا، أخرجه مسلم.

فهذه خمسة وأربعون (٤٥) ورد فيها أن لهم أجر الشهادة^(١٣)، وقد ساق الأخبار الواردة فيها السيوطي في رسالته وأبواب السعادة في أسباب الشهادة مع زيادة.

(١) تابعي مدني أنصاري، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، كذا في «الإسعاف».

(٢) مقبول قاله في «التقريب».

(٣) أبو له.

(٤) الأنصاري، المدني.

(٥) صحابي جليل، مات سنة (٦١)، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: عبد الله بن ثابت، هو أوسي، ويقال ظفري، مات في العهد النبوي، وقال الواقدي وابن الكلبي: هو عبد الله بن عبد الله له ولأبيه صحبة، قال الكلبي: دفنه ﷺ في قميصه وعاش الأب إلى خلافة عمر، كذا ذكره الزرقاني.

(٧) ابن قيس الأنصاري.

(١) وبلغ إلى قريب من ستين. انظر لوجز المسالك ٤/ ٢٦٩.

فوجده قد غلب^(١)، فصاح^(٢) به فلم يُجِبْهُ، فاسترجع^(٣) رسولُ الله ﷺ، وقال: غُلِبْنَا^(٤) عليك يا أبا الربيع^(٥)، فصاح النسوة^(٦) وبكين، فجعل ابن عتيك يُسَكِّتُهُنَّ^(٧)، فقال رسول الله ﷺ: دَعُوهُ، فإذا وجب^(٨) فلا تُبَكِّينَ^(٩) باكية، قالوا: وما الوجوب^(١٠) يا رسول الله؟ قال: إذا مات، قالت.....

(١) بصيغة المجهول أي غلبه الألم حتى منعه مجاورة النبي ﷺ.

(٢) أي رفع صوته في الكلام معه.

(٣) أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٤) بصيغة المجهول، وفيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿والله غالب على أمره﴾ إن المخلوق مأسور في قبضة وقضائه.

(٥) قوله: يا أبا الربيع، فيه تكنية الرئيس لمن دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء إلا من حُرِّمَ التقوى.

(٦) اسم جمع لا جمع.

(٧) قوله: يُسَكِّتُهُنَّ، لأنه سمع النهي عن النبي ﷺ وحمله على عمومته.

(٨) أي مات، وأصله من وجب الحائط إذا سقط، ووجببت الشمس أي ضابت.

(٩) قوله: فلا تبكين، أي لا ترفع صوتهن، أما دمع العين وحزن القلب فالمسنة ثابتة بإباحة ذلك في كل وقت، وعليه جماعة العلماء. يبكي ﷺ على ابنه إبراهيم، وعلى ابنته، وقال: هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده، ومراً بجنازة يبكي عليها فاتنهر من عمره، فقال: دعهن فإن النفس مصابة، والمين واسعة، والمهد قريب، قاله أبو عمر^(١)

(١٠) الذي أردت بقولك إذا مات.

(١) في الأصل. أبو عمرو، وهو خطأ.

ابنته^(١): والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيداً، فإنك قد كنت
قضية^(٢) جَهَارَكَ^(٣)، قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى قد أوقع^(٤)
أجره^(٥) على قدر^(٦) نيته، وما^(٧) تعدون الشهادة؟ قالوا: القتل^(٨) في
سبيل الله، قال رسول الله ﷺ: الشهادة^(٩) سبع^(١٠) سوى القتل في

(١) أي ابنة العريض.

(٢) أي أتممت.

(٣) بالفتح والكسر ما يُعدُّ الرجل للسفر، والمعنى إنك قد هيأت أسباب
السفر وزاد الحرب للفرقة.

(٤) أي أوجب ثواب غزوة.

(٥) أي ولو كان هو في بيته.

(٦) قوله: على قدر نيته، قال ابن عبد البر: فيه أن المنجهز للغزو إذا حيل
بينه وبينه يكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار بذلك متواترة صحاح.

(٧) استنهام.

(٨) بالنصب على تقدير «نعد»، ويرفعه على تقدير «هي».

(٩) زاد ابن ماجه. إن شهداء أمتي إذن لقليل.

(١٠) أي الحكمة.

(١١) قال السيوطي: هم أكثر من ذلك وقد جمعهم في حزه فنامز الثلاثين.

قوله: سمع، اعلم أن الشهيد ثلاثة: شهيد في الدنيا والآخرة، وشهيد في الدنيا
فقط، وشهيد في الآخرة فقط، فالأول من قاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا،
والثاني من قاتلهم لغرض من أغراض الدنيا، والثالث هو من ذكر. وسُمي الشهيد
شهيداً لأن روحه شهدت حضرة دار السلام وروح غيره إنما تشهدا يوم القيامة،
وقيل غير ذلك من وجوه، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي الأجهوري.

سبيل الله : المطعمون^(١) شهيد، والغريق^(٢) شهيد، وصاحب^(٣) ذات
الجنب شهيد، وصاحب الحريق^(٤) شهيد، والذي يموت تحت الهدم
شهيد، والمرأة^(٥) تموت بجميع شهيد،

(١) أي الذي يموت بالطاعون. قوله: المطعمون، قال أبو الوليد الباجي في
«شرح الموطأ»: الطاعون مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف
المعتاد من أمراض الناس يكون مرضهم واحداً، وقال عياض: أصل الطاعون
القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، فسُميت طاعوناً لشبهها
بالحلاك بذلك، وإلا فكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً. وقال السوي في
«تهذيب الأسماء واللغات»: الطاعون مرض معروف، وهو بشر وورم مؤلم جداً،
يخرج مع لهب وسود ما حاليه أو يخضر أو يحمر حمرة بتسجية، ويحصل معه خفقان
القلب ويخرج في المراق والأناط غالباً وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد، كذا
في «مذلل المعون في فضل الطاعون» للمحافظ ابن حجر.

(٢) قوله: والغريق، أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة: سمعت رسول الله ﷺ
يقول: إن الله وكل ملكاً بقبض الأرواح إلا نهداء البحر، فإنه يتولى قبض
أرواحهم، كذا في «الحبائك في أخبار الملوك» للسيوطي.

(٣) قوله: وصاحب ذات الجنب، هو مرض معروف وهو ورم حاد يعرض
في الغشاء المستبطن للأضلاع.

(٤) الذي يحرق بالنار

(٥) قوله: والمرأة تموت بجميع، قال ابن عبد البر: هي التي تموت من
الولادة ألفت ولدها أم لا. وقيل: هي التي تموت في النفس، وولدها في بطنها
لم تلد، وقيل: هي التي تموت عذراء لم تنقض، قال: والقول الثاني أكثر وأشهر،
وقال في «النهاية»: تموت بجميع أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت مكرراً،
والجمع: بالنضم بمعنى المجموع، والمعنى أنها ماتت بشيء مجموع فيها غير
منفصل عنها من حمل أو بكارة، وما اقتصر من الصم هو إحدى اللغات، فقد ذكر

والمبطون^(١) شهيد.

٣٠٢ - أخبرنا مالك، حدثنا سُمَيُّ^(٢)، عن أبي صالح^(٣)،
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال^(٤): بينما^(٥) رجلٌ يمشي وَجَدَ
غصن^(٦) شوكٍ على الطريق،

= في «القاموس» أنه مثلث الجيم مع سكون المهم، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي
الأجهوري.

(١) قوله: والمبطون، قال في «النهاية»: هو الذي يموت بمرض بطنه
كالاستسقاء ونحوه، وفي كتاب «الجنائز» لأبي بكر المروزي عن شيخه شريح أنه
صاحب القولنج، وقال غيره هو صاحب الإسهال، كذا في رسالة «الشهداء»
للأجهوري.

(٢) زاد يحيى: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن.

(٣) قوله: عن أبي صالح، هو ذكوان السُّتَّان الزُّبَيَات المدني، قال
أحمد: كان ثقة، أجبَل الناس، وقال ابن المديني: ثقة، ثبت، مات بالمدينة سنة
١٠١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال ابن عبد البر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد يروها كذلك جماعة من
أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة.

(٥) قوله: بينما، أصله بين، فأشبهت الفتحة، فقليل بينا، وزيدت ما فقبل
بينما، وهما ظرفان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى الجملة الاسمية تارةً وإلى
الفعلية أخرى، كذا في «مرقة المفاتيح».

(٦) شاخ دُرَّخت خار دار^(١).

(١) بالفارسية.

فَأُثِرَ بِهِ (١) فَشَكَرَ (٢) اللَّهُ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ، وَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (٣) . السَّعْدُونَ
 شَهِيدٌ، وَالْمُحْتَطَعُونَ شَهِيدٌ، وَالْعَرِيُّ، وَصَاحِبُ لَهْذَمٍ (٤)، وَالشَّهِيدُ
 فِي مِثْلِ اللَّهِ، وَفِي: «لَوْ يَعْلَمُ (٥) النَّاسُ مَا فِي السَّعْدِ» (٦) وَلِصَفِّ (٧)
 الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجْعِدُوا (٨) إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا (٩)

(١) أَيِ بَعْدَهُ عَلَيْهَا

(٢) قَوْلُهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ أَيُّ شَيْءٍ عَمِلَ، أَوْ ظَهَرَ مَا - بَرَاهَ لَهُ عَمَلُهُ
 مَلَائِكَتُهُ فَعَفَّرَ أَيِ بِسَبِّ يَوْمٍ عَفَّرَ لَهُ

(٣) هَذَا الْعَبْدُ وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ سَابِقٌ لَا مَقْبُومَ لَهُ

(٤) الَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ أَهْلِهِ

(٥) فِيهِ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ، وَصَحَّ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ جَمَاعَتِي لَيْسَ اسْتِعْرَافُ
 الْعِلْمِ، قَوْلُهُ أَطْبِئِي»

(٦) أَيِ الْأَدَانِ كَمَا فِي رِوَايَةِ قَوْلِهِ مَا فِي اسْتِدْعَاءِ: «ذَلِكَ أَمْرٌ وَالشَّيْءُ مِنْ طَرَفٍ»
 الْأَمْرُجُ مِنَ النَّجِيرِ وَالْجُرْعَةُ، وَقَالَ طَبْئِي أَصَحُّ مِنْهُ دَلَّ يَعْلَمُ، وَهُوَ أَطْبِئِي
 أَفْصَلُهُ مَا فِي تَلْمِذٍ حَرِيدٍ مِنَ الْمَلَاةِ

(٧) قَوْلُهُ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ الْأَوَّلِيَّ سَلَّمَ، فَبِهِ هُنَّ هِيَ الْأَوَّلِيَّةُ
 الْإِمَامُ، أَوِ الْمُسْتَعْرِفُ لِمَنْ يَلِي الْمَسْجِدَ، ذَلِكَ عَرَضِيٌّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أُنْدِي يَمِي
 الْإِمَامِ

(٨) أَيِ مَقْصُودٍ كُلِّ مَهْمَا تَرَاحِمُوا

(٩) أَيِ يَتَنَوَّعُونَ، قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا، قَالَ الْحُسَيْنِيُّ وَغَيْرُهُ قَبْلَ أَلَا تَرَوْنَ
 لِسْتَهْمٍ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتَبُونَ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى سَهْمٍ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ، فَهِيَ حَرْجُ
 سَهْمٍ غَلَبَ

عليه لاسْتَهْمُوا^(١)، ولو يعلمون ما في التهجير^(٢) لاسْتَبَقُوا^(٣) إليه،
ولو يعلمون ما في العَتَمَةِ^(٤) والصبح^(٥) لَأَتَوْهُمَا^(٦) ولو حبواً^(٧).

(١) قوله: لاسْتَهْمُوا، قد روى سيف بن عمر في كتاب «الفتوح» والطبراني عن شقيق قال: افتتحنا القادسية صدر النهار، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فتشاج الناس في الأذان بالقادسية، فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص، فأنزع بينهم، فخرجت الفرعة لرجل منهم فأذن.

(٢) قوله: ما في التهجير، هو التبكير إلى الصلاة أي صلاة كانت كما قاله الهروي وغيره، وخصه الخليل بالجمعة، وقال النووي: الصواب هو الأول، وقال الباجي: التهجير التبكير إلى الصلاة في الهاجرة وذلك لا يكون إلا في الظهر والجمعة.

(٣) قوله: لاسْتَبَقُوا، قال ابن أبي جمرة: المراد الاستباق معنى لا حثاً لأن المسابقة على الأقدام حثاً تقتضي السرعة في الشيء وهو منهى عنه.

(٤) أي العشاء، قوله: ما في العتمة، قال النووي: قد ثبت النهي عن تسمية العشاء عَتَمَةً، والجواب عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أنه يان للجواز، والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العَتَمَةِ هنا لمصلحة ونفي مفسدة، لأن العرب تستعمل لفظ العشاء في المغرب، ولو قال ما في العشاء لحملوها على المغرب وفسد المعنى.

(٥) أي في حضورهما.

(٦) ولم يلتفتوا إلى عدد مانع.

(٧) قوله: ولو حبواً، أي ولو كان الإتيان حبواً - بفتح مهمله وسكون موحدة - مصدر حباً يحو إذا مشى الرجل على يديه وبطنه والصبي مشى على إسته، وأشرف بصدرة.

(أبواب الجنائز^(١))

١ - (باب المرأة تغسل^(٢) زوجها)

٣٠٣ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أسماء^(٤) بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت

(١) قوله: الجنائز، - بفتح الجيم - جمع جنازة بالفتح والكسر لفتان، وقيل بالكسر النعش، وبالفتح للميت.

(٢) بعد موته.

(٣) قوله: عبد الله، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني قاضي المدينة المتوفى سنة ١٣٥ هـ كما ذكره الزرقاني، لا عبد الله بن أبي بكر الصديق كما ظنه الثقاري.

(٤) قوله: أن أسماء بنت عميس، هي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وأم الفضل زوج العباس، وأخت لختواتهما لأم، وهن تسع، وقيل: حشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله، وحناناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات تزوجها علي، فولدت له يحيى، كذا في «الاستيعاب» وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: من أكبر أنا لو أنت؟ فقال: أنت أكبر مني وأكرم، وأنا أسن منك. وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهماً لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسير يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سن رسول الله وهو ابن ثلاث وستين سنة.

أباً بكر حين^(١) توفي، فخرجت^(٢) فسألت^(٣) من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يومٌ شديد البرد فهل عليّ^(٤) من غسل؟ قالوا: لا.

قال محمد: وبهذا فأخذ، لا بأس^(٥) أن تغسل المرأة^(٦) زوجها إذا توفي، ولا غسل^(٧)

(١) قوله: حين توفي، ليلة الثلاثاء لثمانٍ يقين من الجمادى الآخرة سنة ١٣ هـ، وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أي من المغتسل.

(٣) أي مستفتية.

(٤) أي يجب عليّ الغسل من غسل الميت؟

(٥) قوله: لا بأس إلى... آخره، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على جواز غسل المرأة زوجها، وإنما اختلفوا في العكس: فمنهم من أجزأ، وإليه مال الشافعي ومالك وأحمد وآخرون، ومنهم من منعه، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه، كذا ذكر العيني^(١).

(٦) أي ولو كانت مُحَرَمَةً أو صائمة، كذا ذكره الشُّعْبِيُّ.

(٧) قوله: ولا غسل... إلى آخره، أقول: يحتمل محملين: أحدهما: أن يكون نفيًا للوجوب، والمعنى لا يجب الغسل على من اغتسل، ولا الوضوء. فحيث لا يكون هذا الكلام نفيًا للاستحباب، وثانيهما: أن يكون نفيًا للمشروعية، فيكون نفيًا للاستحباب أيضاً. والأول أولى، لورود الأمر بانفسل لمن غسل ميتاً، فإن لم يشت الوجوب فلا أقل من التدب، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه من =

(١) انظر أوجز المسالك ١٩٩/٤.

= حديث عبد العزيز بن المنصور، وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: من غسله، اغسل ومن حمّله الوضوء. وروى أبو داود من رواية عمرو بن عميرة، عن أبي هريرة مرفوعاً بنقطة. من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ، وأخرجه أحمد والبيهقي من رواية صالح مولى التوأمة عنه مرفوعاً - وصالح متكلم فيه - وأخرجه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومن رواية أبي بحر البكراني عبد الرحمن بن عثمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عنه مرفوعاً. وقد اختلف العلماء في هذا الباب فمذهب جمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم: إن عليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك: أمتحب الغسل ولا أرى ذلك واجباً، وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وقال إسحاق: لا بد فيه من الوضوء، وروى عن ابن المبارك: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، كذا حكاه الترمذي، وقال الخطابي في دحواشي سنن أبي داود: لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب غسل من غسل ميتاً ولا الوضوء من حمّله ولعله أمرٌ ندب، انتهى. وفيه نظر، فقد قال الشافعي: لا غسل عليه إلا أن يثبت حديث أبي هريرة، والخلاف ثابت عند المالكية فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: عليه الغسل، وروى المدنيون وابن عبد الحكم عنه أنه مستحب لا واجب، وهو مشهور مذهبهم وصار إلى الرجوع بعض الشافعية أيضاً، كذا ذكره الحافظ ابن حجر والزرقاني وغيرهما ولما اشتمل على القائلين بعدم الرجوع وروث حديث أبي هريرة، وظاهره الوجوب، أجابوا عنه بوجوه:

الأول: أن أبا هريرة تفرد بروايته، وفي قبول خبر الواحد في ما يعم به البلوى كلام، وفيه نظر فإنه مع قطع النظر عما يرد على ما أصحوه من عدم قبول خبر الواحد في ما يعم به البلوى لا يثبت تفرد أبي هريرة، ففي الباب عن عائشة رواه أحمد والبيهقي، وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال، وضعفه أبوزرعة وأحمد =

والبخاري، وصححه ابن خزيمة، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، وعن حذيفة ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في «العلل»، وقالوا: إنه لا يثبت، قال ابن حجر: ففيهما الثبوت على طريق المحدثين، والأظهر على طريقة الفقهاء قوياً، لأن رواته ثقات أخرجه البيهقي من طريق معمر عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة، وعن أبي سعيد رواه ابن وهب في جامعه، وعن المغيرة رواه أحمد، وعن علي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى عنه قال: لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: إن عمك الشيخ الفضل قد مات فقال: انطلق فواره ولا تحدثن حديثاً حتى تأتيني، فانتقلت فواريته، فأمرني فاغتسلت ففعلت. ووقع عند أبي يعلى في آخره، وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» بلفظ: لما أخبرت رسول الله بموت أبي طالب بكى، وقال: اذهب فاغسله وكفنه، قال: ففعلت ثم أتيت فقال لي: اذهب فاغتسل، وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه، قال ابن حجر: مدار كلام البيهقي على الضعيف، ولا يبين وجه ضعفه. انتهى.

الوجه الثاني: أن جماعة من المحدثين صرحوا بتضعيف طرق أبي هريرة بل صرح بعضهم بأنه لا يثبت في هذا الباب شيء، فنقل الترمذي عن ابن المديني والبخاري أنهما قالوا: لا يصح في الباب شيء، وقال الدُّعْلِي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، ولو ثبت للزمنا استعماله، وقال ابن المنذر: ليس في الباب حديث يثبت، وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: حديث أبي هريرة لا يرقعه الثقات، إنما هو موقوف، وقال الرافعي: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً، وفيه نظر، لأن بعض الطرق وإن كانت ضعيفة لكن ضعفها ليس بحيث لا ينبغي بكثرة الطرق مع أن بعض طرقها بانفراد حسن أيضاً. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي» بعد نقل كلام الرافعي: قلت: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله طريق آخر، قال عبد الله بن صالح، حدثنا يحيى بن أيوب عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه: من غسل ميتاً فليغتسل،

ذكره الدارقطني، وقال: فيه نظر. قلت: رواه مؤثفون، وقال ابن دقيق العيد في «الإمام»: لا يخلو إسناده من طرق هذا الحديث من متكلم فيه، وأحسنها رواية سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة وهي معلولة، وإن صححها ابن حبان وابن حزم، فقد رواه سفيان عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة، قلت: إسحاق أخرج له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث، قال: وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو رَوَوْه عنه موقوفاً. وفي الجملة هو بكثرة طرفه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النروي على الترمذي بتحسينه معترض، وقد قال الذهبي في «مختصر البيهقي»: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يُعلوها بالوقف، بل قَدَّمُوا رواية الرفع، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مئة وعشرين طريقاً، قلت: ليس ذلك ببعيد. انتهى ملخصاً.

الوجه الثالث: أن الأمر بالتغسل لمن عمل ميتاً منسوخ جزم به أبو داود ونقله عن أحمد، وأيده بعضهم بأن النبي ﷺ لم يأمر النسوة اللواتي^(١) غسلن أبنته بالتغسل، ولو كان واجباً لأمرهن، وفيه نظر لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، بل إذا وجد ناسخ صريح متأخر وهو مفقود.

الوجه الرابع: وهو أولها حصل الأمر على الندب، ويؤيده ما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المخزومي من طريق عبيد الله بن أحمد قال أبي: كتبت حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نغسل الميت، فمننا من يغتسل، ومننا من لا يغتسل؟ قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث عن أبي هشام المخزومي عن وهيب فأكثبه عنه، قال الحفاظ ابن حجر: هذا إسناده صحيح، وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه

(١) في الأصل «النبي»، والظاهر ما أثبتناه كما في «التلخيص» ١٠٦/٢.

على من غَسَلَ الميت ولا وضوء إلا^(١) أن يصبه شيء من ذلك^(٢) الماء فيغسله^(٣).

٢ - (باب ما يُكْفَنُ به الميت)

٣٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزُّهري، عن حميد^(٤) بن عبد الرحمن^(٥)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: الميت يُقَمَّصُ وَيُؤَزَّرُ^(٦)،

الاحاديث. انتهى. ومما يزيد صرف الأمر الوارد في حديث أبي هريرة عن الجواب ما أخرجه البيهقي من طريق للحاكم - وقال ابن حجر: إسناده حسن - عن ابن عباس مرفوعاً: ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. ويؤيده أيضاً ما رواه أبو منصور البغدادي من طريق محمد بن عمرو بن يحيى، عن عبد الرحمن بن عاتل، عن أبي هريرة: من غسل ميتاً اغتسل ومن حمّله توضأ، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: أوتجس موتى المسلمين وما على رجل لو حمل عوداً. ذكره البوطي في رسالته «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة» وخلاصة المرام أنه لا سبيل إلى ردّ حديث أبي هريرة مع كثرة طرقه وشواهده ولا إلى دعوى نسخه بمعارضته الأحاديث الأخرى، بل الأسلم الجمع بحمل الأمر على النذب والاستحباب.

(١) استثناء منقطع.

(٢) أي ماء غسل الميت.

(٣) أي ذلك المكان الذي أصابه ذلك الماء المستعمل احتياطاً.

(٤) الزهري المدني، ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٥، قاله الزوقاني.

(٥) زاد يحيى: بن عوف.

(٦) بصفة المجهول فيهما، أي يلبس القميص والإزار. قوله:

يقمض، ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الميت يكفن في ثلاث =

وَيُلْفُ بِالْثَوْبِ الثَّالِثِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ كُنَّ فِيهِ^(٢).

قال محمد. وبهذا نأخذ، الإزار بجعل^(٣) لثافة مثل الثوب الآخر أحب^(٤) إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص^(٥) الميت في

= لثائف، ولا يقصر ولا يؤزر أحداً من حديث عائشة: كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ مَحْوِلِيَّةٍ، نَبَسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّيِّدُ وَغَيْرُهُمْ. وَدَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ إِلَى إِدْخَالِ الْقَمِيصِ فِي الْكُفْرِ أَخْذًا مِمَّا رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَلَامِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُفِّرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصٌ، وَإِزَارٌ، وَلِثَافَةٌ. وَفِي مَنَدِهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ مَتَكَلَّمٌ فِيهِ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُفِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ حَلَّةً نَجْرَانِيَّةً، وَفِيهِ رِبْدٌ مِنْ أَبِي رِبَادٍ مَجْرُوحٍ. وَقَالُوا بَأَنَّ مَعَى قَوْلِ عَائِشَةَ إِنَّ الْقَمِيصَ وَالْعِمَامَةَ رَاثِدَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَرَدَّ بَأَنَّهُ حَلَاةٌ الظَّاهِرُ، وَهَلْ لِي مَا يَحْتَاجُ بِهِ لِثَافَاتِ الْقَمِيصِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى ابْنَهُ قَمِيصَهُ لِيَكْفُنَهُ فِيهِ بَعْدَ مَا طَلَبَهُ، فَكُفِّنَهُ فِيهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ. وَيُؤْتَفَقُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو الْمَخْرُوجَ هَهُنَا

(١) الرداء

(٢) ولا ينتظر بدفته إلى شيء آخر.

(٣) في نسخة: يحمل.

(٤) قوله: أحب إلينا من أن يؤزر، يعني أن إزار الميت ليس كمإزار الحي ولا يؤزر كم يؤزر الحي على ما يفيد ظهير أثر ابن عمرو، بل يجعل الإزار كاللثافة، ويبسط ويلف الميت فيهما

(٥) قوله: أن ينقص إلى أن النقصان من الثلاثة إلى توبين لا بأس به لقول أبي بكر الصديق: اغسلوا ثوبَي هذين، وكفّنوني فيهما. أخرجه أحمد ومالك وعبد الرزاق وابن سعد وغيرهم، وأخرج الأئمة الستة في حديث

كفنه من ثوبين إلا من ضرورة^(١)، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — .

٣ — (باب المشي بالجنائز والمشي معها)

٣٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن أبا هريرة قال: أسرعوا
بجنائزكم^(٢) فإنما هو خير^(٣) تقدّمونه^(٤) أو شر^(٥) تلقونه عن رقابكم .
قال محمد: وبهذا نأخذ، السرعة^(٦) بها أحب إلينا من الإبطاء،
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= المَحْرَم الذي وقفته راحلته فمات، قال رسول الله كفنوه في ثوبيه ولا تخمروا
وجبه، الحديث وأما الريادة على الثلاثة فعدد كثير من أصحابنا والشافعية لا يكره
بشرط أن يكون وثراً لأن ابن عمر كفّن اسأله في خمسة أثواب: قميص وعمامة
وثلاث لفائف، رواه البيهقي لكن الأفضل هو الاختصار على الثلاث ذكره في «ضياء
الساري» .

(١) قوله: إلا من ضرورة، لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد
لم يترك إلا ردة^(١)، فكفّن فيه، أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما .

(٢) أي بتجهيز ميتكم ودفنه أو بالتعجيل في المشي به .

(٣) أي صاحب خير أو أريد به المبالغة .

(٤) وفي بعض النسخ تقدّمونه إليه، أي إلى خير فهو خير له .

(٥) أي إلى شرّه في قبره .

(٦) قوله: السرعة، المعندلة من غير أن يُقضى إلى القدر، لما أخرجه =

(١) كفاية الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة كما صرح به أهل مروعههم،
والجمهور على أن الثوب الواحد ينهي أن يكون ساتراً لجميع البدن، أوجز المسالك

٣٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، قال^(١): كان

أبو داود والترمذي من حديث ابن مسعود قال: سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنائز؟ قال: ما دون الخب^(٢) ⁼ فإن يك خيراً عجّلتموه وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار. ولأبي داود والحاكم من حديث أبي بكرة: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد أن نرمل بها رملاً. ولابن ماجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى: عليكم بالقصد في جنازكم إذا مشيتم. ورواه البيهقي ثم أخرج عنه من قوله: إذا انطلقتم بجنازتي فأسرعوا بالمشي. وقال: هذا يدل على أن العراد كراهة شدة الإسراع.

(١) قوله: قال كان... إلى آخره، قال الحافظ في: «التلخيص الحبير»: روى أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز، قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عينة وهم. وقال الترمذي: أهل الحديث يزوّن المرسل أصح، قاله ابن المبارك، قال: وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز، قال الزهري: وأخبرني سالم أن أبا كاد يمشي أمام الجنائز، قال الترمذي: ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عينة، ثم روى عن ابن المبارك أنه قال: أرى ابن جريج أخذه عن ابن عينة وقال النسائي: وصله خطأ، والصواب مرسل، وقال أحمد: نا حجاج قرأت على ابن جريج، نا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم أن ابن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها، قال عبد الله: قال أبي ما معناه: القائل: وقد كان إلى آخره، هو الزهري، وحديث سالم فعل ابن عمر، واختار البيهقي ترجيح الموصول لأنه من رواية ابن عينة، وهو ثقة، حافظ. وعن ابن المديني قال: قلت لابن عينة: يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث، فقال: حدثني الزهري مراراً لست أحصيته سمعته من فيه عن سالم عن أبيه.

قلت: هذا لا ينفي عنه الوهم لأنه ضبط أنه سمعه عن سالم عن أبيه والأمر

(١) في الأصل: «الجنب»، وهو خطأ.

رسولُ الله ﷺ يمشي أمام^(١) الجنائز، والخلفاء^(٢) هَلُمَّ جراً وابن عمر^(٣).

٣٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا محمد بن المنكدر، عن ربيعة^(٤) بن عبد الله بن هدير^(٥): أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام جنازة زينب^(٦) بنت جحش.

قال محمد: المشي أمامها حسن، والمشى خلفها أفضل^(٧)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= كذلك إلا أن فيه إدراجاً لعل الزهريّ أدمجه أرحدّث به ابن عينة وفصله لغيره وقد أوضحته في «المدرج» بأنّ من هذا.

(١) أي قدّامها لانه شيعٌ لها.

(٢) أي واحداً بعد واحد في حين خلافته.

(٣) أي عبد الله بن عمر أيضاً كان يمشي أمامها وكان من أشد الناس اتّباعاً للـ.

(٤) ذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ٩٣، كذا قاله الزرقاني.

(٥) بالتصغير.

(٦) الأسدية أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين عند ابن إسحاق، وقيل إحدى وعشرين وكانت أول أمهات المؤمنين موتاً، قاله الزرقاني.

(٧) قوله: أفضل، اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنائز وخلقتها وشمالها وحبسها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب، الأول (١): التخيير من دون أفضلية مشي على مشي وهو قول الثوري وإليه ميّل البخاري، ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، ومسنده قول أنس: إنما أنتم مشيعون فامشوا بين يديها وخلقتها وعن يمينها وشمالها، علّفه البخاري في صحيحه، ووصله =

٤ - (باب الميت لا يُتَّبَعُ بناي)

بعد موته أو بحجارة في جنازته)

٣٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري :

= عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في كتاب «الجنازة» له. والثاني (٢): أن أمام الجنازة أفضل في حق الماشي وخلفها أفضل للراكب، وهو مذهب أحمد ذكره الزيلعي واستدل له بحديث المغيرة مرفوعاً: الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي أمامها قريباً عنها أو عن يمينها أو يسارها. أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم وقال: على شرط البخاري، قال الزيلعي: وفي سنده اضطراب ومنه أيضاً، والثالث (٣): مذهب الشافعي ومالك - وهو قول الجمهور - أنه إن حجر - أن الماشي أمامها أفضل، والمستند لهم حديث الزهري وغيره، والرابع (٤): مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما وهو أن الماشي خلفها أفضل، ويؤيده آثار وأخبار، فأخرج سعيد بن منصور والطحاوي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: كنت في جنازة وأبويكر يمشي أمامها وكذا عمر، وعلي يمشي خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنازة فقال: لقد علمنا أن الماشي خلفها أفضل، إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفرد، ولكنهما أحببنا أن يسرا على الناس. وإسناده حسن، وهو موقوف في حكم المرفوع ذكره ابن حجر في الفتح، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه أبه قال له: كن خلف الجنازة فإن أمامها للملائكة وخلفها لآدم^(١). وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: الجنازة متبوعة وليس معها من تقدمها. وسنده متكلم فيه. وفي الباب آثار وأخبار أخر مبسطة في «شرح معاني الآثار»، و«نصب الراية».

(١) قال الميموني: إسناده حسن. أوجز المسالك ٢١٢/١

أَنَّ أبا هريرة^(١) نهى^(٢) أَنْ يُتَّبَعَ بِنَارٍ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ بِمَجْمَرَةٍ^(٣) فِي جَنَازَتِهِ .
قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

• — (باب القيام للجنائز)

٣٠٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى^(٤) بن سعيد، عن
واقد^(٥) بن سعد بن معاذ الأنصاري، عن نافع^(٦) بن جبير بن مطعم،
عن مفلوذ^(٧) بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أَنَّ
رسول الله ﷺ كَانَ^(٨)

(١) كذا أوصى عمران بن حصيص وأبو سعيد وأسماء بنت أبي بكر، قال ابن
عبد البر: جاء النهي عن ذلك من حديث ابن عمر مرفوعاً .

(٢) لما فيه من التناؤل لأنه من فعل النصارى^(٩) .

(٣) بكسر الميم: البخيرة والمدحنة، وقيل: المجرم كمبسر بحذف الهاء ما
يسخر به من عود وغيره، وهو لغة في المجرمة .

(٤) في الإسناد أربعة من التابعين .

(٥) ثقة، روى له مسلم والثلاثة، مات سنة ١٢٠، كذا ذكره الزرقاني، كذا
يسمى أيضاً، قال ابن عبد البر: سائر الرواة يقولون عن واقد بن عمرو بن سعد بن
معاذ .

(٦) ثقة من رجال الجميع، مات سنة ٩٩ ذكره الزرقاني .

(٧) بكسر الواو المتعددة .

(٨) قوله: كان يقوم، وأمر بذلك أيضاً كما صح من حديث عامر وأبي سعيد =

(١) انظر: أرجز المسالك ٢١٣/٤

يقوم^(١) في الجنائز، ثم جلس^(٢) بعد.

قال محمد: وبهذا تأخذ، لا ترى^(٣) القيام للجنائز، كان^(٤) هذا شيئاً فترك، وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله.

= وأبي هريرة، وفي الصحيحين عن جابر: مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وفمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي فقال: إذا رأيتم الجنائز فقوموا. زاد مسلم: إن الموت فزع، وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف قال ﷺ: أليست نفساً؟ وللحاكم عن أنس وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما قمنا للملائكة. ولأحمد وابن حبان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا إعظاماً للذي يقبض النفوس. وأما ما رواه أحمد عن الحسن بن علي: إنما قام رسول الله تأدياً يريح اليهودي، فلا يعارض الأخبار الأولى لأن أسانيدهم لا تقادح تلك في الصحة، ولأن هذا التعليل فهمه الراوي والتعليل السابق لفظه ﷺ.

(١) أي إذا رآها.

(٢) أي استمر جلوسه بعد ذلك، فلم يكن يقوم لها إلا إذا أراد أن يشيعها أو يصلي عليها.

(٣) أي لا ترى بقاء مشروعيته.

(٤) أي القيام للجنائز كان شيئاً مشروعاً فترك.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومالك وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه، وزوي ذلك عن علي والحسن بن علي وعلقمة والأسود والنخعي ونافع بن جبير، وقال أحمد: إن قام لم أعبه، وإن لم يقم فلا بأس به، ومذهب جماعة أنه مشروع ليس بمنسوخ، ومن رأى ذلك أبو مسعود وأبو سعيد وسهل بن حنيف وسالم بن عبد الله، كذا ذكره الحازمي في كتاب الاعتبار، وذكر ابن حزم وغيره أن الجمع بأن الأمر بالقيام للندب وتركه لبيان الجواز أولى من دعوى النسخ. وردّ بأن الذي فهمه علي هو الترك مطلقاً.

٦ - (باب الصلاة على الميت والدعاء)

٣١٠ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد^(١) المقبري، عن أبيه^(٢) :
أنه سأل أبا هريرة كيف يصلي على الجنازة، فقال: أنا لعمر الله^(٣)
أخبرك، أتبعها^(٤) من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحودت^(٥) الله
وصلت^(٦) على نبيه، ثم قلت^(٧) :

ويشهد له حديث عبادة: كان رسول الله ﷺ يقوم للجنازة فمر به حبر من اليهود،
وقال: هكذا نفعل، فقال اجلسوا فخالقوهم. أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا
النسائي، وورد في رواية الطحاوي والحازمي عن علي أن رسول الله ﷺ كان يقوم
لها حين يتشبه بأهل الكتاب، فلما نُسح ذلك تركه، ونهى عنه^(١). وفي الباب آثار
وأخبار تدل على أن الآخر من فعل رسول الله ﷺ كان هو ترك القيام.

(١) وليحيى: مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه.

(٢) قوله: عن أبيه، اسمه كيسان بن سعيد المقبري المدني أبو سعيد مولى
أم شريك، ثقة، ثبت، مات سنة ١٠٠، وابنه سعيد أبو سعد المقبري المدني،
ثقة، مات في حدود العشرين أو قبلها، أو بعدها، كذا في «التقريب».

(٣) أي حياته.

(٤) بالتشديد وكسر الموحدة ويخفف فيفتح، قوله أتبعها، أي أشيها من
عند أهلها أو من محلها.

(٥) فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلاتها.

(٦) بعد التكبيرة الثانية.

(٧) بعد الثالثة.

(١) ذهب الجمهور إلى أنه نُسح وذهب جماعة من السلف إلى أنه لم ينسخ، الكوكب الدرري
١٩٢/٢.

اللهم، عبدك^(١) وابن عبدك وابن أمتك^(٢)، كان^(٣) يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسولك وأنت أعلم به، إن كان مُحْسِناً فزِدْ^(٤) في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز^(٥) عنه، اللهم لا تحْرِمْنا^(٦) أجره^(٧) ولا تُقَيِّمْنَا^(٨) بعده.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قراءة^(٨) على الجنائزة،

(١) أي يا الله هذا عبدك.

(٢) أي جاريته، والمراد بهما أبواه.

(٣) في دار الدنيا.

(٤) أي زد في ثواب حسنة.

(٥) أي اغفر ما صدر منه.

(٦) أي لاتجعلنا محرومين من مثوباته.

(٧) أي أجر الصلاة عليه وشهود الجنائزة، أو أجر المصيبة بموته.

(٨) أي بما يشغلنا عنك.

(٩) قوله: لا قراءة... إلى آخره، أقول: يحتمل أن يكون نفياً للمشروعية

المطلقة، فيكون إشارة إلى الكراهة وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين حيث قالوا: يكره قراءة فاتحة في صلاة الجنائزة، وقالوا: لو قرأها بنية الدعاء لا بأس به،

ويحتمل أن يكون نفياً للزوم، فلا يكون فيه نفي الجواز، وإليه مال حسن الشرنبلالي من متأخري أصحابنا حيث صنف رسالة سماها به «النظم المستطاب

لحكم القراءة في صلاة الجنائزة بأمر الكتاب» ورد فيها على من ذكر الكراهة بدلائل شافية وهذا هو الأولى لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فالخرج الشافعي عن

جابر: أن رسول الله ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى، ورواه المحاكم من طريقه. وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس أن

رسول الله ﷺ قرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب. وفي إسناده إبراهيم بن عثمان =

أبرشية الواسطي، وهو ضعيف جداً. وللبخاري والنسائي والترمذي والحاكم وابن حبان أن ابن عباس قرأ في صلاة الجنائز بفاتحة الكتاب وقال: إنها سنة فهذا يؤيد رواية ابن أبي شيبة، ورواه أبو يعلى وزاد وسورة، قال البيهقي: هذه الزيادة غير محفوظة، ولا ابن منجه من حديث أم شريك: أمرنا رسول الله ﷺ أن يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب، وهي مسند ضعيف يسير، كذا قال ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الوجيز» للرافعي. وأخرج عبد الرزاق والنسائي عن أبي أسامة رضي الله عنه قال: السنة في صلاة الجنائز أن يكبر، ثم يقرأ بآم القرآن، ثم يصلي على النبي، ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» إسناده صحيح. وروى سعيد بن منصور وابن المنذر: كان ابن مسعود يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب، وعن مجاهد قال: سألت ثمانية عشر صحابياً، فقالوا: يقرأ، رواه الأثرم. ذكره الشرنبلالي نقلاً عن استاذه عن قاسم بن قطلوبغا، وممن كان لا يقرأ الفاتحة أبو هريرة كما يشهد له حديث أبي سعيد المقبري عنه، وابن عمر كما أحرجه مالك عن نافع. ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمشور بن مخزومة مشروعيته، ونقل ابن القيم في «شرح المجمع» عن ابن بطال أنه نقل عدم القراءة عن علي وعمر وابن عمر وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاوس وابن المسيب وابن سيرين وابن حدير والشعبي والحكم وغيرهم، وبالجملة الأمر بين الصحابة مختلف ونفس القراءة ثابت فلا سبيل إلى الحكم بالكراهة بل غاية الأمر أن لا يكون لازماً^(١).

(١) قال شيخنا محي لأمع الدراري ٤/٤٣٦: نأويل ما روي حابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل النساء لا على سبيل القراءة، وذلك ليس بمكروه عندنا، وسط فيه الآثار الدالة على ترك القراءة في «الأجزاء» فارجع إليه لو شئت التفصيل.

وقال الطحاوي: ولعل من قرأ من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة، وقال ابن القيم: لا يقرأ الفاتحة إلا بنيسة النساء، ولم يثبت للقراءة من رسول الله ﷺ، كذا قال القاري في «معرفة الحديث» ٤/٤٧.

وهو قول^(١) أبي حنيفة رحمه الله .

٣١١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع : أن ابن عمر كان إذا صَلَّى على جنازة سَلِمَ حتى يُسْمَعَ من يَلِيهِ^(٢) .

قال محمد : وبهذا نأخذ، يسلم عن يمينه ويساره، ويُسمع من يَلِيهِ، وهو قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله .

٣١٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع : أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صَلَّيْتَا^(٤) لوقتَيْهما^(٥) .

قال محمد : وبهذا نأخذ لا بأس بالصلاة على الجنازة في

(١) وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق بلزومها، واختار بعض الشافعية الاستحباب، كذا في «ضياء الساري» .

(٢) أي من يقرُّبه من أهل الصف الأول .

(٣) قوله : وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك في رواية والأوزاعي وابن سيرين، وكذلك كان يفعل أبو هريرة، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة وابن جبير والنخعي يُسَبِّحُونَهُ، وبه قال الشافعي ومالك في رواية، كذا قال الزرقاني .

(٤) قال الباجي : أي لوقت الصلاتين المختار، وهو في العصر إلى الاصفر، وفي الصبح إلى الإسفار .

(٥) قوله : لوقتَيْهما، مقتضاه أنهما إذا أُخِّرَتْما إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليهما، ويَبَيِّنُ ذلك ما رواه مالك عن محمد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أُتِيَ بجنازة بعد صلاة الصبح بغَسَسَ : إمَّا أن تُصَلَّوْا عليها وإمَّا أن تتركوها حتى ترتفع الشمس . فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها، لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها . وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق، كذا في «فتح الباري» .

تَذَلُّكَ^(١) السَّاعَتَيْنِ مَا لَمْ تَدُلَّ^(٢) الشَّمْسُ، أَوْ تَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ بِمُتَرَاةِ
الْمَدْفِينِ^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

٧ - (بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ^(٤))

٣١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ:
مَا صُنِّيَ^(٥) عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَدِيِّ الْمَسْجِدَ^(٦)

(١) أَيُّ مَرَّةٍ يُرْبِحُ وَبَعْدَ الْعَمْرِ

(٢) هَذَا إِذَا احْتَصَرَتِ الْجَنَازَةُ فِيهِمْ، وَمَا إِذَا خَضِرَتْ عَنْهُمْ وَبَحُورُ
الصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا

(٣) أَيُّ الْفِيضَةِ وَالْغُرُوبِ

(٤) أَيُّ الْمَسْجِدِ الَّذِي لَهُ يُحْمَلُ صَلَاتُهَا

(٥) قَوْلُهُ: مَا صُنِّيَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَدِيِّ الْمَسْجِدَ، بِهِ أَخْبَرَهُ الصَّافِعِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ،
وَيُؤَيِّدُهُمْ مَا أَخْبَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عَمْرًا مَلِيًّا عَنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ
صَلَاتَهُمَا مَأْمُورٌ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْمَسْجِدِ، وَوُضِعَتْ الْجَنَازَةُ تَحْتَهِمَا وَخَرَجَ مَالِكٌ
فِي الْمَوَاقِفِ: مَنْ حَضَرَتْ أُولَئِكَ أَمَرَتْ أَنْ يُسَرَّ عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي
الْمَسْجِدِ، سَدَّ مَرَّةً، فَذَكَرَ مَالِكٌ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: مَا أَسْرَعَ لِنَاسٍ؟ مَا صَلَّيْتُ
رَسُولًا لِلَّهِ عَلَى مَهْلِكٍ - يَصْءُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمَالِكٍ، عَلَى أَبِي
يَصْءَ مَهْلِكٍ وَخَيْبٍ، وَخَرَجَ عِنْدَ لُزْزَاقٍ عَنْ هُشَيْمٍ بِنِ عُرْوَةَ - أُمُّ رَأْنَى وَحْدًا لَا
يُخْرِجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ يَصْءُوا غَيْرَ حَمَازٍ، فَقَالَ: مَا يَصْءُ هَؤُلَاءِ؟ يَا لِلَّهِ عَا ضَلُّوا
عَلَى أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

(٦) أَيُّ مَسْجِدٍ مُنَاصِبَةٍ

(١) وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَخَرَجَهَا حَمِيدٌ، وَمَالِكٌ فِي مَشْهُورِهِ، لِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ١٨١/٢

قال محمد: لا يُصَلَّى^(١) على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة^(٢). وموضع الجنازة بالمدينة خارج^(٣) من المسجد^(٤) وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنازة فيه.

(١) أي كُرِهَت الصلاة عليها فيه كرامة تحريم في رواية، وتنزيه في رواية وهو أولى.

(٢) قوله: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له. أخرجه أبو داود، ولفظ ابن ماجه: فليس له شيء، وفي سننه صالح مولى التوأمة تكلموا فيه، وعدوا هذا الخبر من تغرطاته وغرائبه كما بسطه الزيلعي وضوءه، وذكر الطحاوي بعد إخراج حديث عائشة وحديث أبي هريرة ما محصّله: أنه لما اختلفت الاخبار في ذلك رأينا هل يوجد هناك آخر الأمرين فرأينا أن الناس أنكروا على عائشة حين أمرت لإدخال جنازة سعد في المسجد فدل ذلك على أنه صار مرتفعاً منسوخاً وفي المقام أبحاث وأنظار لا يتحملها المقام.

(٣) قوله: خارج من المسجد، قال قاسم بن قطلوبغا في فتاواه بعد نقل كلام محمد هذا: أفاد محمد أن عمل رسول الله كان على خلاف ما وقع من الصلاة على جمر، فيحمل على أنه كان لصدر، وبه قال في المحيط، ولفظه: ولا تُقام فيه أي في المسجد غيرها إلا لعذر، وهذا تأويل الصلاة على جمر أنه كان لصدر، وهو خوف الفتنة والصّد عن الدفن. انتهى.

(٤) يشير إلى أنه لو جازت الصلاة على الجنازة في المساجد لما احتيج إلى جعل مصلي على جثة لها خارج المسجد.

٨ - (باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه

أو يغسله هل يتقضى ذلك وضوءه؟^(١))

٣١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عمرَ حنط^(٢) ابناً^(٣)

لسعيد بن زيد وحمله^(٤) ثم دخل المسجد^(٥) فصلى ولم يتوضأ.

قال محمد: وبهذا تأخذ، لا وضوء^(٦) على من حمل جنازة ولا

من حنط ميتاً أو كفنه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) أي وضوء الحامل ونحوه.

(٢) قوله: حنط، يقال: حنط الميت بالحنوط تحنيطاً، والحنوط - يفتح

الحاء المهملة فنون - : أخلاط من طيب تُجمع للميت خاصة، كذا قال القاري.

(٣) اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر في «الفتح».

(٤) أي حمل جنازته.

(٥) أي المسجد الممعد للجنازة، أو مسجد المدينة وغيرهما.

(٦) قوله: لا وضوء... إلى آخره، قال القاري: فما أخرجه أبو داود

وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة: «من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله

فليتوضأ» محمول على الاحتياط أو على من لا يكون له طهارة ليكون مستعداً

للصلاة. انتهى.

قول: الاحتمال الثاني مما يرقه صريح ألفاظ بعض الطرق فالأولى هو الحمل

على التنب^(١) كما ذكرناه.

(١) وهذا عند الجمهور منهم الأئمة الثلاثة في المرجح عنهم، وكذلك الحنفية خروجاً عن

المخلاف، الكوكب النوري ١/٢٧٣.

٩ - (باب الرجل تدركه الصلاة

على الجنائزة وهو على غير وضوء^(١))

٣١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يصلي^(٢) الرجل على جنازة إلا وهو^(٣) طاهر^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يصلي على الجنائزة إلا طاهر، فإن فاجأته^(٥) وهو على غير طهور^(٦) تیمم^(٧)، وصلى عليها وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: غير وضوء، اتفقوا على أن من شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة، وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري: تجوز بغير طهارة، كذا ذكره الفاري.

(٢) خبر بمعنى النهي، أو نهى على لغة.

(٣) قوله: إلا وهو طاهر، لحديث: لا يقبل الله الصلاة بغير طهور. ومضى الصلاة على الجنائزة صلاة في نحو قوله: صلوا على صاحبكم، وقوله في النجاشي: فصلوا عليه.

(٤) أي من المحدث الأصغر والأكبر.

(٥) أي أدركته فجأة.

(٦) إلا الولي ومن يتظر له فيها، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي «الهداية»: هو الصحيح، وظاهر الرواية جواز التيمم للولي أيضاً.

(٧) قوله: تیمم، أي إذا خاف فوتها لو ترصاً، وبه قال حطاء ومسلم والزهري والنخعي وربيعه والليث، حكاه ابن المنذر. وهي رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي، وسنده ضعيف، وروي عن الحسن البصري أنه سئل عن الرجل في الجنائزة على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ تفوت؟ =

١٠ - (باب الصلاة على الميت بعدما يُدفن)

٣١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

المسيب^(١): أن رسول الله ﷺ نعى^(٢) النجاشي^(٣) في اليوم الذي

قال: يَتِيمٌ وَيَصَلِّي^(٤)، رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد، عن كثير بن شظير عنه، وروى عنه أنه قال: لا يَتِيمٌ وَلَا يَصَلِّي إِلَّا عَلَى طَهْرٍ، رواه ابن أبي شيبة عن حفص، عن الأشعث عنه، كذا في «فتح الباري». والحديث المرفوع الذي أشار إليه هو ما أخرجه ابن عدي من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع، عن معاذ بن عمران، عن مغيرة بن زياد، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا فُاجَأَتْكَ الْجَنَازَةُ وَأَنْتَ عَلَى عَيْرِ وَضوءٍ فَيَتِيمٌ، قال ابن عدي. هذا مرفوعاً غير محفوظ، والحديث موقوف على ابن عباس، وقال ابن الجوزي في «التحقيق». قال أحمد: مغيرة بن زياد ضعيف، حدث بأحاديث منكرة، وكل حديث رفعه فهو منكر، وقد أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي والسنائي في كتاب «الكنى» موقوفاً من قول ابن عباس، ذكره الرُّبْلَعِي.

(١) في نسخة عن أبي هريرة.

(٢) أخبر بموته.

(٣) قوله: نعى النجاشي^(٢)، هو من سادات التابعين أسلم ولم يهاجر، =

(١) قال ابن رشد: اتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها القبلة، واختلفوا في جواز التيمم لها إذا خيف فواتها، فقال قوم: يتيمم ويصلي لها إذا خاب الصوت وما قال أبو حنيفة وسفيان والأوزاعي وجماعة، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يصلي عليها يَتِيمٌ، بدلية المجتهد ٢٤٣/١.

(٢) واختلفوا في أن النجاشي هذا، هو الذي أرسل إليه رسول الله ﷺ كتاب لو غيره؟ قال ابن القيم: بَعَثَ سَنَةً نَفَرٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ سَبْعٍ فَأَرْلَهُمْ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الْقُسَمَرِيَّ بِعَهْدِهِ إِلَى النِّجَاشِيِّ فَعَظَّمَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَسْلَمَ وَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ بِالْحَبَشَةِ. انظر أوجز المسالك ٢١٧/٤.

مات فيه، فخرج بهم^(١) إلى المصلى^(٢)، فصفت^(٣) بهم وكبر عليه أربع تكبيرات.

= وهاجر المسلمون إليه إلى الحبشة مرتين وهو يحسن إليهم، وأرسل إليه رسول الله صروب بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعو فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه تزويجه بأُم حبيبة، فأخذ الكتاب ووضع على عينيه وأسلم وزوجه أُم حبيبة، وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي ﷺ فصار يلغز به فيقال: صحابي كثير الحديث أسلم على يد تابعي، كذا في «ضياء الساري». وفي «شرح القاري»: النجاشي بفتح النون وتكسر وتشديد التحتية في الآخر وتخفف اسم لملك الحبشة كما يقال كسرى وقبصر لمن ملك الفرس والروم، وكان اسمه أصحمة، وكان نعيه في رجب سنة تسع.

(١) أي بأصحابه.

(٢) قوله: إلى المصلى، مكان بطحان، فقوله في رواية ابن ماجه: فخرج وأصحابه إلى البقيع أي بقيع بطحان، أو المراد بالمصلى موضع مُعَدَّ للجنازات بقيع الفرقه غير مصلى العيدين، والأول أظهر قاله الحافظ. وفي الصحيحين عن جابر: قال رسول الله: قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهلّم فصلوا عليه. وللبخاري فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة. ولمسلم: مات عبد الله الصالح أصحمة، كذا في شرح الزرقاني.

(٣) قوله: صفت بهم، قال الزرقاني: فيه أن للصفوف تأثيراً ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه ﷺ عند كثير والمصلى قضاء لا يضيق بهم لو صفوا فيه صفاً واحداً ومع ذلك صفهم، وفيه الصلاة على الميت الغائب، به قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تُشرع، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وأنهم قالوا: ذلك خصوصية له ﷺ، قال: ودلائل الخصوصية واضحة لأنه - والله أعلم - أحضر روحه أوفعت جنازته حتى شاهدها، وقول ابن دقيق العيد: يحتاج إلى نقل، تُعَقَّبُ بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع، ويؤيده =

٣١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره^(١) أن مسكينة^(٢) مرضت، فأحبر رسول الله ﷺ بمرضها، قال: وكان رسول الله ﷺ يعود المساكين ويسأل^(٣) عنهم، قال^(٤): فقال رسول الله ﷺ: إذا ماتت فأذنوني^(٥).....

= ما ذكره الواحدي بلا إسناد عن ابن عباس: كُشف للنبي ﷺ عن سرير النعاشي حتى رآه وصلى عليه، ولأبي حنيفة عن عمران بن حصيص، فقاموا وصبوا خلعهم وهم لا يظنون إلا أن جنازة بين يديه. ولأبي عوانة عن عمران. فصلينا خلعهم ونحن لا نرى إلا أن الجارة قد أمتنا. وأجيب أيضاً بأن ذلك خاص بالنعاشي لإنشاعة أنه مات مسلماً إذ لم يأت في حديث صحيح أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره، وأما حديث صلواته على معاوية بن معاذية المني فعله من طرق لا تخلو من مقال. وعلى تسليم صلاحته للحجة بالنظر إلى جميع طرقه، دُفع ما ورد أنه رُفعت له المصعب حتى شاهد جنازته

(١) قوله: أخبره، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم القرشي عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه، وموسى سرور، وقد روى سفيان بن حسين. عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه أخرجه ابن أبي شيبة وهو حديث مسند متصل صحيح، وروى من وجوه كثيرة عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وأنس.

(٢) وفي حديث أبي هريرة: كانت امرأة سوداء تنفي المسجد من الأذى، وفي لفظ: تَقُم - مكان تنفي - أخرجه الشيخان وغيرهما.

(٣) لمزيد توضعه وخس خلفه.

(٤) أي أبو أمامة

(٥) أي فأعلموني بموتها أو بحضور جنازتها.

بها^(١)، قال: فَأَتَيْتُ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا^(٢)، فَكَرِهُوا^(٣)، أَنُ يُؤْذَنُوا رَسُولَ
الله ﷺ بِاللَّيْلِ فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَخْبَرَ^(٤) بِمَا لَيْتُ كَانَ^(٥)
مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي؟ فَقَالُوا^(٦):
يَا رَسُولَ اللهِ كَرِهْنَا^(٧) أَنْ تَخْرُجَ لَيْلًا أَوْ^(٨) نَوْفُظُكَ^(٩)،

(١) بشهود جنائزتها والاستغفار لها.

(٢) قوله: لَيْلًا، لجواز^(١) وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر من
يحضرها من درن مشقة ولا تكلف.

(٣) ولابن أبي شيبة: فَأَتَوْهُ لِيُؤْذَنَ فوجدوه نائماً وقد ذهب الليل.

(٤) قوله: فَكَرِهُوا، إجمالاً له لأنه كان لا يُؤْظَفُ لأنه لا يُلْزَمُ ما يحدث له
في نومه. زاد ابن أبي شيبة: وَتَخَوُّفُوا عَلَيْهِ ظِلْمَةَ اللَّيْلِ وَهَوَامَّ الْأَرْضِ.

(٥) لابن أبي شيبة: فَلَمَّا أَصْبَحَ سَأَلَ عَنْهَا.

(٦) أي مروتها ودفعها.

(٧) في حديث بريدة عند البيهقي: أَنَّ الَّذِي أَجَابَهُ عَنْ سُؤَالِهِ أَبُو بَكْرٍ.

(٨) قوله: كَرِهْنَا... إِلَى آخِرِهِ، زاد في حديث عامر بن ربيعة: فَقَالَ
رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَلَا تَفْعَلُوا، ادْعُونِي لَجَنَائِزِكُمْ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه. وفي حديث
يزيد بن ثابت قال: فَلَا تَفْعَلُوا، لَا يَمُوتُنَ فِيكُمْ مَيِّتٌ مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ إِلَّا
أَذْنَمُونِي بِهِ فَإِنْ صَلَّاتِي عَلَيْهِ لَهُ رَحْمَةٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَد.

(٩) شك من الراوي.

(١) قال للعيني: ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب وثقة وأحمد في رواية إلى كراهة
دفن الميت بالليل لرواية، وقال ابن حزم: لا يجوز أن يُدْفَنَ أَحَدٌ لَيْلًا إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ، وَكُلُّ
مَنْ دَفِنَ لَيْلًا مِنْهُ ﷺ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِفَرُورَةٍ أُتِجِبَتْ
ذَلِكَ... وَذَهَبَ النَّخَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعِظَامَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الْأَصَحِّ
وَأَسْحَقُ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ دَفْنَ الْمَيِّتِ بِاللَّيْلِ يَجُوزُ. اهـ. عمدة القاري ١٥٩/٧.

قال^(١): فخرج رسول الله ﷺ حتى صَفَّ بالناس على قبرها فصلى على قبرها^(٢) فكَبَّر أربع تكبيرات^(٣).....

(١) أي أبو أمامة.

(٢) قوله: فصلى على قبرها، قال الإمام أحمد: رَوَيْت الصلاة على القبر من النبي ﷺ من ستة وجوه حسان. قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيد في (تمهيد) من حديث سهل بن حنيف، وأبي هريرة وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت الخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر، وحديث الحصين بن خُوْرج صلاته ﷺ على قبر طلحة بن البراء. وحديث أبي أمامة بن ثعلبة أنه ﷺ رجع من بدر وقد تُوْفيت أم أبي أمامة فصلى عليها، وحديث أنس أنه صلى على امرأة بعد ما دُفنت، وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث يزيد عند البيهقي وسأها معجزة.

(٣) قوله: أربع تكبيرات، هو المأثور عن عمر والحسن والحسين وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وصهيب بن سنان وأبي بن كعب والبراء بن عازب وأبي هريرة وعقبة بن عامر، وهو مذهب محمد بن الحنفية والشَّعْبِيّ وعلمة وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن علي بن حسين والثوري وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وغيرهم. وروى عن ابن مسعود وزيد بن أرقم وحذيفة خمس تكبيرات، وروى عن علي ست تكبيرات، وروى عن زُؤ بن حبش سبع، وروى عن أنس وجابر ثلاث تكبيرات، كذا في (الاعتبار) للحازمي - رحمه الله - . وقد اختلفت الأخبار المرفوعة في ذلك والأمر واسع، لكن ثبت من طرق كثيرة أن آخر ما كَبَّر على الجنائز كان أربعاً. ولهذا أخذ به أكثر الصحابة، وروى محمد في (الآثار) عن النخعي أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً وستاً وأربعاً حتى قُبِض النبي، ثم كَبُرُوا كذلك في ولاية أبي بكر، ثم وُلِّي عمر فقال لهم: إنكم معشر أصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم، والناس حديثو عهد =

قال محمد: وبهذا نأخذ التكبير على الجنائز أربع تكبيرات ولا ينبغي^(١) أن يصلي^(٢) على جنازة قد صلى عليها^(٣)، وليس^(٤)

بِالْجَامِعَةِ فَاجْمَعْ رَأْيَهُمْ أَنْ يَنْظُرُوا آخِرَ جَنَازَةٍ كَبَّرَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَيَاخُلُونَ بِهِ، وَيَرْفُضُونَ مَا سِوَاهُ، فَيَنْظُرُوا قَوَّجِدُوا آخِرَ مَا كَبَّرَ أَرْبَعًا^(٥).

(١) لَأَن التَّغْلُ بِهِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

(٢) أَي أَحَدٍ مِنْ أَحَادِ الْأَمَةِ.

(٣) قَوْلُهُ: قَدْ صَلَّى عَلَيْهَا، سِوَاهُ كَانَتْ الْعَمْرَةُ الثَّانِيَةَ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ خَارِجَهُ. وَقَدْ ائْتَفَقُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ، فَقَالَ يَجُوزُهَا الْجُمْهُورُ، وَمِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ رَهَبٍ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ شَائِفَةٍ. وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ مَنَعُهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّخَمِيُّ وَجَمَاعَةٌ، وَعَنْهُمْ إِنْ دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ شُرِعَ وَالْأَفْلَا، وَاجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَدَّهُ ابْنُ حِبَانَ بِأَنَّهُ تَرَكَّ إِنكَارَهُ عَلَى مَنْ صَلَّى مَعَهُ عَلَى الْقَبْرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ خَاصًّا بِهِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الَّذِي يَقَعُ بِالتَّبَعَةِ لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا لِلْأَصَالَةِ، كَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ رِزْقَانِي وَالْعَيْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي تَكَرُّرِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ مَوْضِعٌ أَنْظُرْ وَأَبْحَاثٌ لَا يَحْتَمِلُهَا الْمَقَامُ.

(٤) قَوْلُهُ: وَلَيْسَ... إِلَى آخِرِهِ، لَمَّا وَرَدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَجَابَ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّهُ مِنْ خِصُوصِيَّاتِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَى أُمَّتِهِ بَرَكَةٌ وَظُهُورٌ كَمَا يَفِيهِ مَا وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَابْنِ حِبَانَ، فَصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يَنْوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ. وَفِي حَدِيثِ زَيْدٍ، فَإِنَّ صَلَاتِي عَلَيْهِ رَحْمَةٌ. وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي غَيْرِهِ كَمَا أَنَّهُ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ وَمَعَ غَيْبِيَّةِ الْجَنَازَةِ. وَالْكَلَامُ بَعْدَ مَوْضِعٍ نَظَرٌ فَإِنَّ الْإِتِّبَاتِ الْإِخْتِصَاصِ أَمْرٌ عَسِيرٌ، وَاحْتِمَالُهُ وَإِنْ =

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اتَّفَقَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعٍ، أَوْ جَزَ الْمَالِكُ ٢١٤/٤.

النبي ﷺ في هذا كثيره^(١)، ألا يرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات^(٢) بالحبشة؟! فصلاة رسول الله ﷺ بركة^(٣) وطهور فليست كثيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

١١ - (باب ما روي أَنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ^(٤) بِبِكَاءِ الْحَيِّ)

٣١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه قال: لا تَبْكُوا^(٥) على موتاكم، فَإِنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ^(٦) بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

٣١٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٧)، عن أبيه

= كان كافياً في مقام المنع، لكن لا ينفع في مقام تحقيق المذهب^(١).

(١) بل له خصوصيات.

(٢) ولا شك أنه صَلَّى عليه هناك.

(٣) أي كثيرة الخير.

(٤) في القبر.

(٥) أي بطريق النياحة وإلا فاصل البكاء من الرحمة.

(٦) قوله: يُعَذَّبُ، قال النووي: تأوله الجمهور على من أوصى أن يُبْكى عليه ويناح بعد موته، فنُفِدت وصيته، وقالت طائفة: معناه أنه يُعَذَّبُ بمساج بكاء أهله ويرق لهم، وإليه ذهب جرير، ورجحه عياض، وقالت عائشة: معناه أن الكافر يُعَذَّبُ في حال بكاء أهله بذنبه لا ببكائه، قال: والصحيح قول الجمهور.

(٧) ابن محمد بن عمر بن حزم.

(١) انظر أوجز المسالك ١/ ٢٢٣.

عن حمزة (١) ابنة عبد الرحمن (٢) أنها أخبرته أنها سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ و (٣) ذكر (٤) لها أن عبد الله بن عمر يقول (٥): إن الميت (٦) يُعَذَّب بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فقالت عائشة:

(١) كانت في حجر عائشة، ماتت قبل مائة أو بعدها، كذا قال السيوطي.

(٢) ابن سعد بن ذرارة.

(٣) أي والحال أنه قد ذكر لعائشة.

(٤) قوله: وذكر، زاد ابن عوانة أن ابن عمر لما مات رافع بن خديج قال لهم: لا تبكوا عليه، فإن بكاء الحي على الميت عذاب على الميت، قالت حمزة: فسألت عائشة عن ذلك فقالت يرحمه الله إنما مر... الحديث (١).

(٥) أي عن النبي ﷺ كما في الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر.

(٦) قوله: إن الميت يُعَذَّب بِبُكَاءِ الْحَيِّ، اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من حمّله على ظاهره، وإليه مال ابن عمر كما رواه عبد الرزاق أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله: إن رافعاً شيخ كبير، لا طاق له بالعذاب، وإن الميت يُعَذَّب بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وهو ظاهر صحيح عمر، حيث منع صهيياً لما قال وأخاه عند إصابته، وقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: إن الميت يُعَذَّب بِبُكَاءِ الْحَيِّ. ومنهم من أنكره مطلقاً كما روى أبو يعلى عن أبي هريرة والله لأن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته صفها وجهلاً فبكت عليه أتعذب هذا الشهيد بذنوب هذه السفينة؟ وقالت طائفة: إن الباء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله لا بسببه، ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال جمع: إن الحديث ورد في معهود معين كما تدل عليه رواية حمزة عن عائشة، وقال جمع: إنه مختص بالكافر لرواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري وغيره: والله ما حدثت =

(١) انظر عمدة القاري ٨٢/٨ ولامع الدراري ٤٠٩/٤.

يُغْفَرُ^(١) الله لابن عمر، أما إنه لم يَكْذِبْ^(٢)، ولكنه قد نسي^(٣) أو أخطأ^(٤)، إنما مرُّ رسول الله ﷺ على جنازة^(٥) يُبْكِي عليها، فقال: إنهم لَيَبْكُونَ عليها، وإنها لَتَعَذِّبُ^(٦) في قبرها.

قال محمد: ويقول عائشة رضي الله عنها فأخذ^(٧) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٢ — (باب القبر يُتَّخَذُ مسجداً أو يُصَلَّى^(٨) إليه أو يُتَوَسَّدُ)

٣٢٠ — أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب،

= رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقيل: معنى التعذيب توبيخ الملائكة بما يندب، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة واعضدله وانصره، جُذِلَ الميت، وقيل له أنت عضدتها، أنت ناصرها. وروى نحوه ابن ماجه والترمذي، وهو قول حسن مفسر، وهناك أقوال آخر مبسوطة في «فتح الباري»، وغيره.

(١) أي يسامحه فيما ذكر.

(٢) أي في نقله.

(٣) أي سبب ورويه.

(٤) في تأويله وحمل الحديث على عمومته.

(٥) وليحيى: على يهودية.

(٦) أي بذنبها ولم ينفعها يكاؤهم عليه.

(٧) أي فإنه مطابق لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٨).

(٨) بأن يكون القبر أمامه.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: قاتل^(١) الله اليهود اتخذوا قبور^(٢) أنبيائهم مساجد.

٣٢١ - أخبرنا مالك، قال: بلغني^(٣) أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يتوسد^(٤) عليها.....

(١) أي قتلهم أو لعنهم أو عاداهم، قوله: قاتل الله، للمعنى أنهم كانوا يسجدون إلى قبورهم ويتعبدون في حضورهم، لكن لما كان هذا بظاهره يشابه عبادة الأوثان استحقوا أن يقال قاتلهم الله، وقيل: معناه النهي عن السجود على قبور الأنبياء، وقيل: النهي عن اتخاذها قبلة يصلى إليها.

(٢) قوله: قبور أنبيائهم، ورد في سنن النسائي أن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً، قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً بشأنهم^(١) ويجعلونه قبلة يتوجهون إليها في الصلاة ونحوهما واتخذوها أوثاناً، لعنهم ومنع المسلمين من ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح لقصد التبرك لا التعظيم له^(٢) ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد، كذا في «زهر المجتبى» للسيوطي.

(٣) بلاغه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي، وفي البخاري عن نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور.

(٤) قوله: كان يتوسد عليها، دلّ فعل عليّ على جوازه إذ لا مهابة فيه للقبر وصاحبه وروي أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً متكياً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب القبر، كذا في «النهاية»، فالنهي للتنزيه، وقيل عليّ محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه الإهانة، كذا قال القاري.

(١) هكذا في الأصل، والصواب: «لشأنهم».

(٢) قلت: قوله لا التعظيم له: يقال اتخاف المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له، انظر سهل السلام ١٥٣/١.

ويضطجع^(١) عليها. قال بشر: يعني^(٢) القبور.

(١) قوله: ويضطجع عليها، ورد في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، وعن أبي هريرة مرفوعاً: لأن يقعد أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر. وأخرج أحمد عن عمرو بن حزم مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور. وبهذه الأخبار وأمثالها أخذ الشافعي والجمهور فقالوا بحرمة الجلوس على القبر أو كرامته، ذكره النووي وغيره، وذكر الطحاوي - بعدما أخرج الروايات السابقة - عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن النهي عن الجلوس محمول على الجلوس للتغوط ونحوه وأما لغير ذلك فلا، وآيده بما ساقه بإسناده إلى زيد بن ثابت أنه قال: إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحديث غائط أو بول. ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة نار، ثم أخرج عن علي أنه اضطجع على القبر، وعن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور. وهذا التأويل الذي ذكره من حمل أخبار النهي على الجلوس لحديث قد ذكره مالك أيضاً ظناً، وتعقبوه بأنه تأويل ضعيف أو باطل لا دلالة عليه في الحديث، وأجيب بأن ما ذكره قد ثبت عن زيد بن ثابت، والصحابة أعلم بموارد النصوص، والذي يظهر بالنظر الفائر أن أكثر أخبار النهي مطلقة، لا دلالة فيه على فرد، وما نقل عن زيد يخالفه ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم: رأي النبي ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: لا تؤذ صاحب القبر، وسنده صحيح، فلأنه صريح في أن العلة للنهي هو تأذي الميت، غاية ما في الباب أن يكون الجلوس لحديث أشد وأغلظ، والجلوس لغيره والتوسد ونحوه أخف^(١)، وأما فعل علي وابن عمر فيحمل على بيان الجواز.

(٢) أي يريد بضمير عليها.

(١) الأولى أن يُحمل من هذه الأحاديث ما فيه التغليب على الجلوس للحدث فإنه يحرم وما لا تغليب فيه على الجلوس المطلق فإنه مكروه، وهذا التفصيل حسن، قاله أبو الطيب، كذا في الكوكب الدرّي ١٩٦/٢.

(كتاب الزكاة^(١))

١ - (باب زكاة المال)

٣٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول: هذا^(٣) شهر

(١) قوله: الزكاة، هو لغة النماء والتطهير، وشرعاً إعطاء جزء من النصاب الخولي إلى فقير ونحوه، وفُرِصَت بعد الهجرة، فقل: في السنة الثانية، وقيل: في الأولى، وجزم ابن الأثير بأنه في التاسعة، وادعى ابن حزم أنه قبل الهجرة، وفيهما نظريته في «فتح الباري»^(٤).

(٢) في نسخة: أخبرني.

(٣) قوله: هذا شهر، قيل: الإشارة لرجب وإنه محسول على أنه كان تمام حول المال، لكنه يحتاج إلى نقل، في رواية البيهقي عن الزهري: ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله عنه، كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري». هذا إشارة إلى أحد الأشهر المعروفة عندهم، أو إلى شهر فرض فيه. انتهى. وفي «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» للمحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الشهر يابن رجب الدمشقي الحنبلي المحدث: قد احتشد أهل هذه البلاد إخراج الزكاة في شهر رجب، ولا أصل لذلك في السنة ولا أُصِرَ عن أحد من السلف، ولكن روي عن عثمان أنه خطب الناس على المنبر، فقال: إن هذا شهر زكائكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، وليزك ما بقي، خرجه مالك، وقد قيل: إن ذلك انشهر الذي كانوا يخرجون فيه زكاتهم^(٥) نسي =

(١) راجع للتفصيل فتح الباري ٢/٢١١.

(٢) كما في لطائف المعارف ص ١٢٥، وفي الأصل: «زكاته»، وهو تحريف.

زكائكم ، فمن كان عليه دَيْنٌ فليؤدِّ دَيْنَه حتى تحصل (١) أموالكم فتؤدوا منها (٢) الزكاة .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من كان عليه دَيْنٌ وله مال فليدفع دَيْنَه من ماله ، فإن بقي بعد ذلك (٣) ما (٤) تجب فيه الزكاة ففيه زكاة ، وتلك (٥) مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً ، وإن كان الذي

= فلم يُعرف ، وقيل : بل كان شهر المحرم لأنه رأس الحول ، وقيل : بل كان شهر رمضان لفضله وفضل الصدقة فيه ، وروى يزيد الرقائي عن أنس أن المسلمين كانوا يخرجون زكائهم في شعبان تقويةً على الاستعداد لرمضان ، وفي الإسناد ضعف . انتهى كلامه ملخصاً .

(١) لأن ما قابل الدين لا زكاة فيه .

(٢) أي مما يحصل بعد أداء الدين .

(٣) أي أداء الدين .

(٤) أي بقدر النصاب من الذهب أو الفضة أو غيرها .

(٥) أي القدر الذي تجب الزكاة فيه ، قوله : وتلك مائتا درهم إلى آخره ، لما أخرجه أبو داود من طريق عاصم والحارث عن علي مرفوعاً : إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً ، وحال الحول ، ففيها نصف دينار فما زاد فبحسابه . وفيه الحارث الأصور ضعيف ، لكن تابعه عاصم ، وثقه ابن معين والنسائي ، قال الحديث حسن ، ورواه شعبان وسفيان وغيرهما من طريق عاصم موقوفاً على علي ، كذا ذكره الزيلعي . وقد ثبت تقدير نصاب الفضة بمائتي درهم من حديث جماعة من الصحابة عند الدارقطني والبرزنجي وعبد الرزاق وغيرهم .

بقي أقل من ذلك^(١) بعدما يدفع من مائه الذي فليست فيه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٢٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٢) بن خُصيفة أنه سأل سَلْبَانَ^(٣) بن يار عن رجل له مال وعيه ثلثه من الدُّنَيْن^(٤) عليه الزكاة؟ فقال: لا

قال محمد، وبهذا نأخذ وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله.

٢ — (باب ما^(٦) يجب فيه الزكاة)

٣٢٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٧) بن عبد الله بن

(١) يُنَى من مقدار الذي يجب فيه زكاة

(٢) قوله: يزيد، هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المديني ثقة من رجال الحميم، وقد يُنسب إلى حذو وهو خُصيفة بصيغة التصغير، كذا في التقریب، وغيره

(٣) أحد الفقهاء

(٤) همزة الاستفهام أي هل يجب عليه؟

(٥) وبه قال الشافعي ومالك، والله أعلم في رواية أن الذين لا يمنع الزكاة، ذكره الرزقاني.

(٦) يُنَى ذكر مقداره.

(٧) هو أبو عبد الله الأنصاري البزازي، ثقة، مات سنة ١٢٩ كذا في (الإسعاف) قوله: محمد بن عبد الله، إلى آخره، هكذا ليحيى وجماعة من رواة «الموطأ» فسب محمدًا لأبيه وحده لحد لآب عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وفي روايه لثبتي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن

عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه^(١)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة^(٢) أَوْسُقٍ من التمر^(٣) صدقة وليس فيما دون خمس^(٤) أواق من الورق^(٥) صدقة، وليس فيما دون خمس ذُود^(٦) من الإبل صدقة.

أبي صعصعة فتنب محمداً إلى جده وجده إلى جده، وزعم ابن عبد البر أن حديث محمد عن أبيه خطأ في الإسناد، وإنما هو محفوظ من حديث يحيى بن عمار، عن أبي سعيد مردود بنقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقتين محفوظتان، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وثقه النسائي، كذا في «الإسحاف».

(٢) قوله: خمسة أَوْسُقٍ، بفتح الألف وضم السين، جمع وَسَقٍ، بفتح الواو أشهر من كسرها، وأصله في اللغة الحمل، والمراد به ستون صاعاً، قاله السيوطي.

(٣) قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسؤال سأل عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار.

(٤) قوله: خمس أواق، يقال: أواق، بتشديد الياء وتخفيفها، جمع أَوْقِيَّة بضم الهمزة وتشديد الياء وهي أربعون درهماً، ويقال: أواق يحذف الياء، كذا في «التنوير».

(٥) قوله: من الورق، بكسر الراء وإسكانها وهي ههنا الفضة، مضروبها وغيره، واختلف أهل اللغة في أصله، فقليل يُطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل هو حقيقة للمضروب دراهم، كذا في «التنوير».

(٦) قوله: خمس ذُود، بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهمل، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحده من لفظه، ويقال في الواحد: بعير، هذا قول الأكثر، وقال أبو عبيد: من الشتين إلى العشرة قال: وهو مختص بالإناث، وقال =

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في

خصلة^(١) واحدة، فإنه^(٢) كان يقول:

= سيويه: تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث، وحكي فيه الإضافة والتنوين على البدل من خمس، والأول أشهر وهو كقولك خمس أبعرة وخمسة جمال، وخمس نوق وخمس سموة، كلها في «ضياء الساري».

(١) أي مسألة مفردة.

(٢) قوله: فإنه كان يقول... إلى آخره، لا خلاف بينه وبين غيره من الأئمة في تقدير نصاب الإبل والغنم وغيرهما من السوائم بما ورد في الأحاديث، وكذا في تقدير نصاب الذهب والفضة، وإنما وقع الخلاف في تقدير نصاب الحبوب والثمار، فعند الشافعي وأبي يوسف ومحمد والجمهور نصابها خمسة أوسق، فلا شيء في ما دونها لورود ذلك من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر وعمرو بن حزم وغيرهم، كما أخرجه الطحاوي والبخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، ولعل الحق يدور حوله، وخالفهم في ذلك جماعة من التابعين، فقالوا: في ما أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر من غير تفصيل بين أن يكون قبل خمسة أوسق أو أقل أو أكثر، منهم أبو حنيفة، ومنهم عمر بن عبد العزيز فإنه قال: في ما أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة. وأخرج عن مجاهد والنخعي نحوه. واستدلوا لهم بما أخرجه البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: في ما سقت السماء والعيون أو كان عشرين^(١) العشر، وفي ما سقي بالنضح نصف العشر. ونقظ أبي داود: في ما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً^(٢) العشر وفي ما سقي

(١) هو بفتح العين المهملة وفتح التاء المثناة وكسر الراء وتشديد التثنية، قال الخطابي: هو الذي يشوب بعروقه من غير سقي. انظر نيل الأوطار ١/٢٤٩.

(٢) البعل: بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وروي بضمها. قال في «القاسوس»: البعل الأرض المرتفعة قطر في السنة مرة. وكل نخل وزرع لا يسقى أو ما سقت السماء. نيل الأوطار ١/٢٤٩.

فيما أخرجت^(١) الأرض العُشر من قليل أو كثير، إن كانت تُشربُ
سحابة^(٢) أو تسقيها السماء، وإن كانت تُشربُ بغرب^(٣)

بالسواني أو النضج نصفُ العشر. وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعاً: في ما سقى
الأنهار والغيم العُشر وفي ما سقى بالسانية نصف العشر. وفي من ابن ماجه عن
معاذ: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ ما سقت السماء وما سقى
بعلاً العشر، وما سقى بالدوالي نصف العشر. وأورد بأن هذه الأخبار مبهمه والأولى
مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حمل المبهم على المفسر، وأجيب عنه
بأنه إذا ورد حديثان متعارضان أحدهما علم والآخر خاص فإن علم تقدم العام على
الخاص خص بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له في ما تتولاه
وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط، وهنا الأخبار الأول
خاصة والثانية عامة ولم يعلم التاريخ فنجعل الثانية مؤخراً يعمل بها، كما قرره
السخاقي والزلمي وغيرهما، ومنهم من احتج بما روى أبو مطيع البلخي عن
أبي حنيفة عن أبان بن أبي هيثم عن رجل، عن رسول الله ﷺ قال: في
ما سقت السماء العشر، وفي ما سقى بفتح أو غرب نصف العشر في قليله وكثيره،
وهو إسناد لا يساوي شيئاً فإن أبان ضعيف جداً، وأبو مطيع قال ابن معين: ليس
بشيء، وقال أحمد: لا يثبت أن يروى عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كذا قال
ابن الجوزي في «التحقيق»، وهو كما قال فإن أبا مطيع البلخي واسمه الحكم بن
عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة وإن كان من أجله للفقهاء لكنه مجروح في الرواية
كما بسطته في كتابي «القوائد البهية» في تراجم الحنفية.

(١) ولو كان من الخضراوات.

(٢) أي العين الجارية على وجه الأرض.

(٣) بفتح العين المعجمة، أي دلو كبير، كذا في «المصباح». وفي معناه

الدلو الصغير.

أودالية^(١) فنصف عُشر، وهو قول إبراهيم النخعي^(٢) ومجاهد^(٣).

٣ - (باب المال متى تجب فيه الزكاة)

٣٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر^(٤) قال:
لا تجب في مال^(٥) زكاة حتى يحول^(٦) عليه الحول.

(١) أي دولا ب تدبره البقر أو غيره.

(٢) فإنه قال في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة، أخرجه الطحاوي.

(٣) قوله: ومجاهد، فإنه قال لما سئل عنه: في ما قل أو كثر العشر أو نصف
العشر، أخرجه الطحاوي.

(٤) قوله: عن ابن عمر، قال ابن عبد البر: قد روي هذا مرفوعاً من حديث
عائشة. قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه، وفي شرح الزرقاني: أخرجه ابن عبد البر
في «التمهيد»، من طريق عبيد الله بن عبد الله عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: ليس
في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه
بالعننة عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين،
قال الدارقطني: والصحيح وقفه كما في «الموطأ». وقد أخرجه الدارقطني في
«الخرائب» مرفوعاً، وضعفه. وأخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه، وأخرجه
ابن ماجه من حديث عائشة. لكن الإجماع عليه أغنى عن إسناده.

(٥) أي من الأموال الزكوية.

(٦) قوله: حتى يحول عليه الحول، روى البيهقي عن أبي بكر وعلي
وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روي عن ابن عمر. وروى الترمذي والدارقطني
والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً:
من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، عبد الرحمن ضعيف، قال
الترمذي: والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي

قال محمد: وبهذا فأنخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، إلا أن يكتسب^(١) مالاً فيجمعه^(٢) إلى مالٍ عنده مما يُزكى، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني^(٣) معه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي رحمهما الله تعالى.

= وغيرهما، قال البيهقي: الاعتماد في هذا على الآثار عن أبي بكر وعمر، قلت: حديث علي الذي أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي لا بأس بإسناده والآثار تفصله، فتصلح للحجية، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي»، لابن حجر.

(١) أي إذا كان من جنس ما عنده، وإن لم يكن من جنسه يستأنف له الحساب من ذلك الوقت، ولا يجمع، ذكره العيني وغيره.

(٢) أي قبضه، قوله: فيجمعه... إلى آخره، وقال الشافعي وأحمد: لا يضم لحديث: من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، أخرجه الترمذي وغيره. وقال أصحابنا: هو حديث ضعيف وعلى تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الأرباح والأولاد، فعللنا بالمجانسة، فقلنا: إنما أخرج الأولاد والأرباح للمجانسة لا للتولد، فيجب أن يُخرج المُستفاد^(١) إذا كان من جنسه، وهو أدفع للحرج على أصحاب الجرف الذين يجدون كل يوم درهماً فأكثر وأقل، فإن في اعتبار الحول لكل مساعداً حرجاً عظيماً، وهو مدفوع بالنص، كذا قرره ابن الهمام وغيره، وذكر العيني أن مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان وابن عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح وهو قول مالك في السائمة.

(٣) فمن كان عنده مائتا درهم في أول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم مثلاً يُضمُّ إلى المائتين، ويُعطى زكاة الكل عند حَوْلان الحول على الأول.

(١) المستفاد على نوعين: الأول أن يكون من جنسه، والثاني أن يكون من غير جنسه كما إذا كان له إبل فاستفاد بقرّاً فلا يُضمُّ إلى الذي عنده بالاتفاق، والأول على نوعين. أحدهما أن =

٤ - (باب الرجل يكون له الذّين هل عليه فيه زكاة)

٣٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(١) بن عقبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد^(٢) عن مكاتب له قاطعه^(٣) بمال عظيم؟ قال^(٤): قلت: هل فيه زكاة؟ قال القاسم: إن أبا بكر كان^(٥) لا يأخذ من ماله صدقة حتى يحول عليه الحول، قال القاسم: وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم^(٦) يسأل^(٧) الرجل هل عندك من مال^(٨) قد وجبت فيه

(١) هو أخو موسى بن عقبة المدني، ثقة، كذا في «التقريب».

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق.

(٣) قوله: قاطعه، قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه لمعجل عتقه^(١).

(٤) أي السائل.

(٥) قوله: كان لا يأخذ... إلى آخره، أي والمقاطعة فائدة لا زكاة فيها حتى يمر عليها عند مستغنيها الحول.

(٦) أي أرزاقهم وعطياتهم^(١).

(٧) وفي نسخة: سأل.

(٨) بأن كان نصيباً مرّ عليه الحول.

= يكون المستفاد من الأصل كالآرلاد والأرباح يُقسم بالإجماع، والثاني أن يكون مستفاداً بسبب مقصود كالشراء فتره يُقسم عندنا. الكوكب الدرّي ١٤/٢.

وانظر البحث الشافعي في البدائع ١٣/٢، والمعني ٤٩٦/٢ وما بعدها.

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٢.

(٢) أعطياتهم جميع عطايا جمع عطية، قاله الزرقاني. وقال الهاجي: في اللغة اسم لما يعطيه

الإنسان غيره على أي وجه كان إلا أنه في الشرع واقع على ما يُعطيه الإمام من بيت المال

على سبيل الأرزاق. أوجز المسالك ٢٤٧/٥.

الزكاة؟ إن قال: نَعَمْ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال لا، سلم^(١) إليه عطائه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عمر^(٢) بن حسين، عن عائشة^(٣) بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها^(٤) قال: كنت إذا قبضت^(٥) عطائي من عثمان بن عفان سألتني هل عندك مالٌ وَجِبَ عليك فيه الزكاة؟ فإن قلت: نَعَمْ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإلا دفع^(٦) إلي عطائي.

(١) أي لم يأخذ منه شيئاً كما لم يمس.

(٢) قوله: عمر بن حسين، ثقة، روى له مسلم والترمذي، وهو عمر بن حسين بن عبد الله الجُمَحي، مولاهم، أبو قدامة المكي، كذا في «التقريب».

(٣) قوله: عائشة، القرشية الجُمَحية الصحابية هي وأُمها ربيعة بنت صفيان، من المهاجرات، كذا في «الاستيعاب».

(٤) قوله: عن أبيها، قدامة بنهم القاف ابن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جُمَح القرشي الجُمَحي، خال عبد الله وحفصة ابني عمر بن الخطاب، هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان بن مظعون وعبد الله بن مظعون، ثم شهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ست وثلاثين، كذا في «الاستيعاب».

(٥) أي أيام خلافته.

(٦) قوله: وإلا دفع إلي عطائي، في سؤاله كآبى بكر وقولهما: وإن قلت: لا إلخ: دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا مخالف لهما إذا كان من جنسه، فإن كان ذهباً عن فضة لو عكسه فمخلاف^(١).

(١) شرح الزركلي ٩٧/٢.

٥ - (باب زكاة الحلبي) (١)

٣٢٨ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه: أن عائشة كانت تلي بنات أخيها (٢) يتامى في حجرها،

(١) قوله: باب زكاة الحلبي، اختلفوا فيه، فمذهب مالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي أنه لا زكاة في الحلبي، ومذهبنا وجوب الزكاة فيه، وهو مذهب عمر وابن عمر وابن عمرو وأبي موسى وابن جبير وعطاء وعبد الله بن شداد وطلوس وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن يزيد وعلفمة والأسود وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري، وهو قول عائشة وأم سلمة وفاطمة بنت قيس، كذا ذكره العيني. وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: خمت من الصحابة كانوا لا يرون في الحلبي زكاة: أس بن مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسما، كذا نقله الزيلعي. أما أثر عائشة (٢) فسيأتي في الكتاب، وحمله أصحابنا على أنها إنما لم تخرج الزكاة من حلبي بنات أخيها لأنه لا زكاة في مان الصبي، لا لأنه ليس في الحلبي زكاة. وأما أثر ابن عمر فسيأتي في الكتاب أيضاً، وحمله أصحابنا على أنه لا زكاة في مال الصبي، وأما عدم أدائه الزكاة من حلبي حواربه فيحمل على أن ابن عمر كان يرى أن المملوك يملك، ولا زكاة عليه. وأما أثر أس فأخرجه اندلقطني عن علي بن سليمان أنه سأل عن الحلبي؟ فقال: ليس فيه زكاة. وأما أثر جابر فأخرجه الشافعي ثم البيهقي عن عمرو بن دينار، قال سمعت ابن خالد يسأل جابراً عن الحلبي أخيه ركسة؟ فقال: لا. وأما أثر أسما فأخرجه اندلقطني أنها كانت تحلب بناتها لذهب ولا تركيه.

(٢) بضم الحاء ويكسر، فكسر اللام وتشديد الياء. ويفتح الحاء فسكون.

(٣) أي لأبيها محمد بن أبي بكر، قاله الباجي.

(١) وقد ثبت مذهب عائشة رضي الله عنها بخلاف هذا الأثر فإنها روت عنها موطعاً وموقوماً الزكاة في الحلبي، ويسقط الروايات عنها في الأوجز ٢٨١/٥.

لهن^(١) حُلِّيٍّ^(٢)، فلا تُخرج من حُلْيِهِنَّ الزكاة.

٣٢٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يُحَلِّي^(٣) بنتيه وجواريه فلا يُخرج من حُلْيِهِنَّ الزكاة.

قال محمد: أما ما كان من حُلْيٍ جوهر ولؤلؤ فليست^(٤) فيه الزكاة على كل حال^(٥)، وأما ما كان من حُلْيٍ ذهب أو فضة ففيه^(٦) الزكاة^(٧).

(١) قوله: لهن، قال الباجي: يقتضي بَلَكُهُنَّ له، وإن لم يتصرفن فيه لكونهن معجورات.

(٢) بفتح فسكون مفرد، وبضم وكسر اللام وتشديد الياء جمع.

(٣) بتشديد اللام بَلِيْسُهُنَّ الحلي.

(٤) قوله: فليست فيه الزكاة، لأن ما سوى الثَّمَنَيْنِ من الذهب والفضة وما يُتخذ منهما لا يجب فيه الزكاة إذا لم تكن للتجارة. ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة قال: ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة. وأخرج ابن عدي في (الكامل) عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا زكاة في حجر، وضعف بعمره والكلاعي وقال: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية، وأحاديثه منكورة، وذكر ابن حجر أنه قد تابعه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ومحمد بن عبد الله العزمي عن عمرو بن شعيب، وكلاهما متروكان.

(٥) أي سواء كان للبالغ أو الصبي.

(٦) وأما ما رُوي عن جابر مرفوعاً: ليس في الحلي زكاة، فباطل، لا أصل له، وإنما هو قول جابر، قاله البيهقي.

(٧) قوله: ففيه الزكاة، لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان =

إلا أن يكون ذلك لیتیم^(١) أو یتیمه لم یُبلغا فلا تكون^(٢)

= غلیظتان من ذهب، فقال لهما: أتعطین زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أیسُرُّك أن یُسْرَكَ بهما يوم النیامة سواراً من نار؟ قال: فألقتهما إلى رسول الله ﷺ، وقالت: إبهما لله ولرسوله، وإسناده صحيح، قاله ابن القطان، وقال المنذري: لا مقال فيه. وأخرجه الترمذي من طریق ابن لهیمة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنت امرأتك إلى رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: أنؤديان زكاة هذا؟ فقالتا: لا، فقال: أتحببان أن یُسْرَكما الله بسوارین من نار؟ قالتا: لا، قال: فأدیا زكاته، وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني وأُم سلمة أخرجه الحاكم وأبو داود والدارقطني والبيهقي، وأسماء أخرجه أحمد، وفاطمة بنت قيس أخرجه الدارقطني، وعبد الله بن مسعود أخرجه الدارقطني. وهي أحاديث متقاربة كلها تغيب وجوب الزكاة في الحلبي. وَضَعْتُ بعض طرقها لا یضر إذا حصل التقوُّي بالضم لا سيما إذا كان بعض الفرق سالماً من الفدح، وسطه في تحریج أحادیث الهدایة، للزیلي^(٣).

(١) وكذا إذا كان لغير الیتیم.

(٢) قوله: فلا تكون في مالها زكاة، لأثر ابن عمر وعائشة وغيره، وبه قال أبو وائل وسعيد بن جبیر والنخعي والشعبي والحسن البصري وغيرهم خلافاً للشافعي وأحمد ومالك أخذاً مما روى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: من وَّيَّ مالاً لیتیم فلیتجرله ولا یترکه حتی تأکده الصدقة. وفي إسناده مقال منه عليه الترمذي وأحمد، وله طرق أخر عند الدارقطني وغيره ضعيفة، وكذا حديث أنس مرفوعاً: أتجروا في أموال الیتامی لا تأکلها الزكاة، أخرجه الطبراني في الأوسط، سنده مجروح، وأحاب أصحابها عنها على تقدير ثبوتها بأن الصدقة محمولة على البفئة^(٤). وللتفصیل موضع آخر.

(١) ٤٠٢/١.

(٢) في الكوكب الدُرِّي ١٥/٢: نؤوله عندنا الإتفاق على بس الیتیم فإنه قد بُسِيَ صدقة كما =

في مالها^(١) زكاة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٦ - (باب العُشْر^(٢))

٣٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أن عمر كان يأخذ عن البُط^(٣) من الحنطة والزيت نصف العُشْر، يريد^(٤) أن يكثر الجعل^(٥) إلى المدينة، ويأخذ

(١) في نسخة، مالهما.

(٢) بصمتين وضم واحد: ما يجب فيه العُشْر أو نصفه من مال الحربي والذمي.

(٣) بفتح الهمزة: من البُط^(٤)، هو جيل من الناس كانوا يتزولون سواد المراف ثم استعمل في أحلاط الناس وعوانهم، والجمع أنباط، مثل سب وأسباب، كذا في المصباح المير في غريب الشرح الكبير لأحمد الفيومي.

(٤) أي بقصد عشر. ويُحتمل: يريد بذلك أي يأخذ النصف ويترك النصف.

(٥) أي المحمول منهما

قد اتفق في غير هذا الحديث: ونصدق على نفسك ومن دوى ههنا بلغة الزكاة فرواية بالمعنى صده مع أن ظاهره تأكده الصدقة بإحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تجب بقود المال إلى أقل من النصاب وإن لم يكن مضافاً من أول الأمر له ناكلة للصدقة رأياً، وأما إذا أريد بها النصفة سواء كانت نفقة نفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقة كان طاهراً في ماله، أم

(٦) قال البيهقي: وهم كفار أهل الشام عند لهم عقد الذمة، أم مختاصاً يحتلهم إلى المدينة بالحنطة والبريت وغير ذلك من أقوات أهل الشام. فكانت عبرة من الحطاب رضي الله عنه بحلف عنهم في الحنطة والبريت، انظر لوائح المسالك ١٠٧/٦.

من القِطْنية (١) العشر (٢).

قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا (٣) فيه للتجارة من قِطْنية أو غير قِطْنية نصف العشر (٤) في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله. وكذلك (٥) أمر عمر بن

(١) قوله: من القِطْنية، بكسر القاف وسكون الطاء فنون فتحتبة مشددة كالعدس والحمص واللوبيا، وفي «التهذيب» القِطْنية اسم جامع للحبوب التي تطبخ كالعدس والبقلا واللوبيا والحمصة والأرز والسمسم وغير ذلك، كذا في شرح الفاري.

(٢) على الأصل فيما اتَّجروا فيه.

(٣) المراد به ذهابهم ومجيئهم بقصد التجارة.

(٤) قوله: نصف العشر، ذهب إلى هذا التخصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتَّجروا إلى غير بلادهم مما قلَّ أو كثر، ولنا ما روى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج لي كتاباً من عمر: يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم. وروى أبو الحسن القُدوري في «شرح مختصر الكرخي» أن عمر نصب العشار، وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر، ومن الحرابي العشر، وكان هذا بمحضر من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً، كذا في «البيان».

(٥) قوله: كذلك، أخرج سعيد بن منصورنا أبو عوادة، وأبو معاوية، عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر على العشر وأمرني أن أخذ من تجار أهل الحرب العشر. ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر. وأخرج البيهقي عن محمد بن سيرين عن أنس نحو ذلك.

الخطاب زياد بن^(١) حُذَيْر وأنس بن مالك حين بعثهما على
عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧ - (باب^(٢) الجزية^(٣))

٣٣١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ

(١) هو أبو المغيرة الأسدي الكوفي التابعي، سمع عمر وعلياً، وروى عنه
خلق منهم الشعبي، كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: باب الجزية^(١)، قال أبو يوسف في «كتاب الخراج» جميع أهل
الشرك من المجوس وعبدة الأوثان وعبدة النيران والمجاورة والصابئين يؤخذ منهم
الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام وأهل الأوثان من العرب والعجم، فإن
الحكم فيهم أن يُعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قُتل الرجال منهم، وسبى
النساء والصبيان، وليس أهل الشرك من عبدة الأوثان، وعبدة النيران والمجوس مثل
أهل الكتاب في ذبائحتهم ومناكحتهم، حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن
مسلم عن الحسن قال: صالح رسول الله ﷺ مجوس هجر على أن يأخذ منهم
الجزية غير مستجل مناكحة نسائهم ولا أكل ذبائحتهم.

(٣) من جزأت الشيء إذا قسمته، وقيل من الجزاء، قال العلماء: الحكمة
في وضع الجزية أن الدّل الذي يلحقهم يحملهم على الإسلام، تُسرعت سنة ثمان
وقيل تسع.

(٤) قوله: الزهري، كذا أخرجه مرسلأ ابن أبي شيبة من طريق مالك،
وأخرج الدارقطني في «هرايب مالك والطبراني من طريقه عن الزهري عن
السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال الدارقطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن
أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ.

(١) أرجع إلى أوجز المسالك للتفصيل في هذا ٨١/٦، وأحكام القرآن للجصاص ١٠٠/٣ -

من مجوس^(١) البحرين الجزية، وأن عمر أخذها من مجوس فارس^(٢)، وأخذها عثمان بن عفان من البربر^(٣).

٣٣٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر: أن عَمَرَ ضَرَبَ^(٤) الجزية على أهل^(٥) الـوَرَقِ أربعين^(٦) درهماً، وعلى أهل^(٧) الذهب أربعة دنانير^(٨)، ومع ذلك أرزاق^(٩) المسلمين

(١) قوله: من مجوس البحرين، بلفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان، وهو من بلاد نجد، ويُعرب إعراب المثنى، ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، قاله الزرقاني.

(٢) لقب قبيلة، ليس بأب ولا أم، وإنما هم أخلاط من تغلب، اصطَلَحُوا على هذا الاسم، كما في «القاموس».

(٣) كجعفر، قوم من أهل المغرب.

(٤) أي عَنَبَهَا.

(٥) كاهل العراق.

(٦) في كل سنة. قوله: أربعين درهماً. . . إلى آخره، إليه ذهب مالك فلا يَزَادُ عليه ولا يُنْقُصُ إلا من يَضْحَفُ عن ذلك، فَيُخَفَّفُ عنه بقدر ما يراه الإمام. وقال الشافعي: أقلها دينار ولا حد لأكثره إلا إذا بذل الأعياء ديناراً لم يجز قتالهم. وقال أبو حنيفة وأحمد: أقلها على الفقراء والمعتقلين اثنا عشر درهماً أو دينار، وعلى أواسط الناس أربعة وعشرون درهماً، أو ديناران، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، كذا في «شرح الزرقاني».

(٧) كاهل مصر والشام.

(٨) في كل سنة.

(٩) قوله: أرزاق المسلمين، أي رُفْدُ أبناء السبيل وَعَوْنُهُمْ، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر

وضيافة^(١) ثلاثة أيام .

٣٣٣ - أخبرنا مالك ، أخبرنا زيد بن أسلم ، عن أبيه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يُؤتي بنعم^(٢) كثيرة من نعم الجزية . قال مالك : أراه^(٣) تؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم^(٤) .
قال محمد : السنة^(٥) أن تؤخذ الجزية من المجوس

= ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات ، وقد جاء ذلك مفسراً أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة مدان ، ومن الزيت ثلاثة أقباط كل شهر لكل إنسان من أهل الشام والجزيرة ، وودك وعسل لا أدري كم هو ، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل إنسان كل شهر ، وودك وعسل .

(١) بيان لأرزاق المسلمين . قوله : وضيافة ثلاثة أيام ، للمجتازين بهم من المسلمين من خبز وشعير وتين وأدام ، ومكان يتزلون به يكتونه من الحر والبرد ، قاله ابن عبد البر .

(٢) أي دواب كالشاة والبقرة . (٣) أي أظن .

(٤) أي أهل النعم .

(٥) قوله : السنة ... إلى آخره ، أي الطريقة المشروعة من النبي ﷺ وخلفائه أخذ الجزية من المجوس كأهل الكتاب إلا أنه لا يجوز تكاح نسائهم وأكل ذبائحهم بخلاف أهل الكتاب ، لما أخرجه البخاري عن ابن عبدة المكي أننا كتب عمر قبل موته بسنة : فارقوا بين كل ذي محرم من المجوس . ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر ، وفي الموطأ برواية يحيى : مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد أنسبعت رسول الله ﷺ يقول : سُنوا بهم سنة أهل الكتاب ، ورواه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر ، =

= وعبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج عن جعفر، وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إدريس عن جعفر، وهو حديث منقطع، فإن والد جعفر محمد بن علي لم يلق عمر ولا ابن عوف، وقد رواه أبو علي الحنفي عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك فقال عن أبيه عن جده أخرجه البزار والدارقطني في غرائب مالك ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي الحنفي وكان ثقة وهو مع ذلك مرسل، فإن جده جعفر علي بن الحسين لم يلق عمر، ولا ابن عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره، وروى الشافعي في «مسنده» عن سفيان عن سعيد بن المزريان عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل: علام تؤخذ الجزية من المجوس، وإنهم ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد، وقال: يا عدو الله نعلم على أبي بكر وعمر وعلي، وقد أخذوا الجزية من المجوس، فذهب به إلى القصر، فخرج عليهم علي، وقال: أنا أعلم الناس بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه، وإن ملكهم سكر فوق علي ابنته أو أمه فاطم على بعض أهل مملكته، فلما صبحا أرادوا أن يقيموا عليه الحد، فدعا أهل مملكته، فقال: أتعلمون خيراً من دين آدم، وقد كان يتكح به من بناته، فإنا على دين آدم فبايعوه، وقاتلوا الذي خالفهم، وقد أسرى عنى كتابهم فرقع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب، وفي سننه سعيد بن المزريان مجروح، ذكره ابن الجوزي في «التحقيق». ومن طريق الشافعي رواه البيهقي، وقال: أخطأ سفيان في قوله نصر بن عاصم، وإنما هو عيسى بن عاصم، كذا ذكره الزيلعي، وأخرج الإمام أبو يوسف في كتاب «الخراج» عن نصر بن خيفة أن مروة بن نوفل قال: الحديث تحوه.

(١) قوله: من غيره... إلى آخره، لما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية غير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبائحهم. وهو مرسل، وقيس بن مسلم مختلف فيه، قاله ابن القطان: وروى ابن سعد في «الطبقات» عن محمد السواتدي عن

أَنْ تُنْكَحَ نِسَاؤُهُمْ وَلَا تُؤْكَلَ ذَبَائِحُهُمْ، وَكَذَلِكَ بَلَّغْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَضَرَبَ عُمَرُ^(١) الْجَزْيَةَ عَلَى أَهْلِ سَوَادِ الْكُوفَةِ، عَلَى الْمُعَسَّرِ^(٢) اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْوَسْطِ^(٣) أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا. وَأَمَّا مَا ذَكَرَ^(٤) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَمْ يَأْخُذَ الْإِبِلَ فِي جَزْيَةِ عِلْمَانِهَا إِلَّا مِنْ بَنِي تَغْلِبَ^(٥) فَإِنَّهُ^(٦) أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ جَزْيَتَهُمْ، فَأَخَذَ مِنْ إِبِلِهِمْ وَبَقَرِهِمْ وَخَنَمِهِمْ.

= عبد الحكم بن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا عرض عليهم الجزية بأن لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم^(١).

(١) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة قصار كالإجماع. قوله وضرب، أخرجه ابن أبي شيبة وابن زنجويه في كتاب «الأموال»، والقاسم بن سلام في كتاب «الأموال». وهو المأثور عن عثمان وعلي، ذكره الزيلعي وغيره.

(٢) أي الفقير.

(٣) أي المتوسط.

(٤) أي في إطلاقه بحث.

(٥) بكسر اللام قوم من نصارى العرب أبوا أن يعطوا الجزية فضايع عمر عليهم الصدقة.

(٦) قوله: فإنه أضعف عليهم... إلى آخره، أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة والقاسم بن سلام في كتاب «الأموال» وأبو يوسف في كتاب «الخراج» وحميد بن زنجويه وعبد الرزاق وغيرهم، كما بسطه الزيلعي.

(١) قال ابن القيم: فلما نزلت آية الجزية أخذها ﷺ من ثلاث طوائف: من المجوس، واليهود، والنصارى، ولم يأخذها من عبدة الأصنام، قيل: لا يجوز أخذها من كافر غير =

٨ - (باب زكاة الرقيق والخيل والبراذين^(١))

٣٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سألت

سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال: أوفي^(٢) الخيل^(٣) صدقة؟

٣٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن

يسار، عن عراك^(٤) بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: ليس^(٥) على المسلم^(٦) في عبده ولا في فرسه

(١) بفتح الموحدة، جمع البرقون كزردوس، الفرس الفارسي، وقال

الطبرزي: البرقون: التركي من الخيل، قاله القاري.

(٢) همزة الاستفهام للإنكار لا للاستفهام.

(٣) وقد صح: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. وقال ﷺ: قد

عفوت عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة. أخرجه أبو داود بسند حسن.

(٤) قوله: عن عراك بن مالك، قال السيوطي في «الإسفاف»: عراك بن

مالك البخاري المدني، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة

وجماعة، وعنه سليمان بن يسار وخيثم وعبد الله ابن عراك، وثقه أبو زرعة

وأبو حاتم، مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، انتهى. وعراك بكسر

العين المهملة، وفتح الراء المحذوفة بعدها ألف بعدها كاف، كذا ضبطه ابن حجر

في «التقريب» وابن الأثير في «جامع الأصول» والفتي في «المغني» وغيرهم.

(٥) قال الباجي: هذا نفي، والنفي على الإطلاق يقتضي الاستغراق، قاله

القاري.

(٦) قوله: ليس على المسلم... إلى آخره، أخرجه الأئمة الستة في كتبهم =

هؤلاء ومن دلت دينهم اقتداءً بأخذه ﷺ وتركه، وقيل: بل تؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من

الكفار كعبدة الأصنام من المعجم دون السرب، والأول قول الشافعي وأحمد في إحدى

روايته، والثاني: قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى. ولو جز المسالك ٨٥/٦.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢) ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة. وأما في قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله: فإذا كانت

ورواه ابن حبان وزاد: إلا صدقة الفطر، ورواه الدارقطني بلفظ: لا صدقة على الرجل في فرسه ولا في عبده إلا زكاة الفطر، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: صدقة، لا خلاف أنه ليس في رقاب الميعة صدقة إلا أن يشتروا للتجارة، وأوجب حماد وأبو حنيفة وزفر الزكاة في الخيل إذا كانت إناثاً وذكرى، فإذا انفردت زكّي إناثها لا ذكورها، ثم يُخبر بين أن يُخرج عن كل فرس ديناراً وبين أن يقومها أو يخرج ربع العشر. ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث، واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة فيهما ولو كانا للتجارة، وأجيب بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، فيخص به عموم الحديث، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قال القاري: ووافقه أبو يوسف واختاره الطحاوي. وفي «البيان»: عليه الفتوى وهو قول مالك والشافعي.

(٣) قوله: وأما في قول أبي حنيفة... إلى آخره، استدلل له بما أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الإصطخري، نا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً: في الخيل السائمة في كل فرس دينار. ويرد على هذا الاستدلال بوجهين: أحدهما أن في سنده كلاماً، قال الدارقطني: تفرد به فورك وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء. انتهى. وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه. انتهى. وقال ابن القطان: أبو يوسف هو أبو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم. انتهى. فلا يصلح للاحتجاج به في مقابلة الحديث الصحيح الثاني للصدقة، لكن فيما قاله ابن القطان نظراً، فإن أبا يوسف وثقه ابن حبان وغيره، قاله الزيلعي، وقال المعيني: «

= قول ابن القطان لم يصدر عن عقل، وهل يُقال في مثل أبي يوسف إنه مجهول، وهو أول من سُمِّي بقاضي القضاة، وعلمه شاع في ريع الدنيا وهو إمام ثقة حجة. انتهى. وفي «أنساب السمعاني»: لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في كون أبي يوسف ثقة في الحديث. انتهى. وقد بسطت في ترجمته في «مقدمة الهداية» ثم في «مقدمة السعاية» شرح شرح الوفاية، ثم في «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» ثم في «القوائد البهية في تراجم الحنفية». وثانيتها: أنه على تقدير صحته يحمل على أنه كان في الابتداء، ثم نُسخ بدليل قوله ﷺ: عفوت عن صدقة الخيل. أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، والعفو لا يكون إلا عن حقٍّ لازم، وقد يستدل لما ذهب إليه أبو حنيفة بأخيل آخر، منها ما في الصحيحين، مرفوعاً في حديث طويل: الخيل ثلاثة: هي لرجل أجرة، ولرجل مشر، ولرجل وزر. الحديث، وفيه فائما الذي له ستر فرجل ربطها تعففاً ولم يستر حقَّ الله في رقابها ولا ظهورها. . . الحديث، فإن الحق الثابت على رقاب الحيوانات ليس إلا الزكاة فدل ذلك على وجوبها. وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه يجوز أن يكون ذلك الحق سوى الزكاة، فإنه قد روى ما نا ربيع المؤذن نا أسد نا شريك بن عبد الله بسنده عن عامره عن فاطمة بنت قيس، عن النبي ﷺ أنه قال: في المال حقٌ سوى الزكاة، وحجة أخرى أنا رأينا أن رسول الله ﷺ ذكر الإبل السائمة، فقال: فيها حق، فسئل: ما هو؟ فقال: إطراقُ فحلها، وإعارةُ دلوها، ومنيحةٌ سمينها، فاحتمل أن يكون هو في الخيل^(١). انتهى ملخصاً. ومنها ما روي أن عمر أخذ الصدقة من الخيل وكذلك عثمان، أخرجه ابن عبد البر والدارقطني وغيرهما، وأجاب عنه الطحاوي بأنه لم يأخذه عمر على أنه حق واجب عليهم، بل لسبب آخر، ثم أخرج بسنده عن حارثة قال:

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/ ٣١٠. إطراق فحلها أي علوته للضراب، ومنيحة سمينها أي عطية سمينها من المنح وهو إعطائه ذات لبن فقيراً يشرب لبنها مدة، ثم يردّها على صاحبها إذا ذهب لبنها. انظر.

سائمة^(١) يُطلب نسلها ففيها الزكاة، إن شئت^(٢) في كل فرس دينار، وإن شئت فالقيمة، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول إبراهيم النخعي^(٣).

٣٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه^(٤): أن عمر^(٥) بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من الخيل ولا العسل^(٦) صدقة.

= حججت مع عمر فأتاه أشراف الشام، فقالوا: إنا أصبنا خيلاً وأموالاً فخذ من أموالنا صدقة، فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ فيهم عليّ، فقالوا: حسن، وعليّ مائة، فقال عمر: مالك يا أبا الحسن؟ فقال: قد أشاروا عليك ولا بأس بما قالوا إن لم يكن واجباً، وجزية راتبه يؤخذون بها يعطيك. فذل ذلك عليّ أنه إنما أخذ علي سبيل التطوع بعد ابتغائهم ذلك لا على سبيل أنه شيء واجب، وقد أخبر أنه لم يأخذ رسول الله ولا أبو بكر.

(١) بأن ترعى في أكثر الحول.

(٢) أي أيها السائل.

(٣) كما أخرجه المؤلف في كتاب «الآثار»، عن أبي حنيفة، عن حماد

عنه.

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة.

(٥) وأحد الفقهاء والخلفاء من بني أمية.

(٦) قوله: ولا العسل، قد ذهب الأئمة إلى أن لا زكاة في العسل^(٧)، وضعف =

(١) يجب العشر في العسل، به قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد. وفي الجديد لا عشر فيه، وعليه مالك، مرقاة المفاتيح ١٥٥/٤.

قال محمد: أما الخيل فهي على ما وصفت^(١) لك، وأما العسل ففيه العُشر^(٢) إذا أصبت منه الشيء الكبير^(٣) خمسة أفراق^(٤) فصاعداً، وأما أبو حنيفة فقال: في قليله وكثيره العشر^(٥)، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه جعل في العسل العشر.

٣٣٧ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن

= أحمد حديث أنه ﷺ أخذ منه العُشر، قال أبو عمر. هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

(١) من أنه ليس فيه صدقة بخلاف لأبي حنيفة.

(٢) قوله: ففيه العشر، لما روى الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: في العسل العشر، في كل عشرة أَرْقَ زَقٌّ. ورواه الطبراني يلفظ: في العسل العشر، في كل عشر قَرَبَ قَرَبَةٍ، وليس في ما دون ذلك شيء.

وروى العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً: في العسل العشر.

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم قصة فيها: أن النبي ﷺ أخذ العُشر. وفي أسانيد أكثر هذه الأخبار مقال، وسند بعضها حسن. وللبسط موضع آخر.

(٣) في نسخة: الكثير.

(٤) قال الفاري: جمع فَرْقٍ بالفتح، مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع لو ستة عشر رطلاً.

(٥) قوله: العشر، أي إذا كان في أرض عشرية أو جبلي، وقال الشافعي: لا شيء في العسل، وقال أبو يوسف: لا شيء في العسل الجبلي، كذا قال الفاري.

يسار: أن أهل الشام قالوا لأبي حُبَيْدَةَ^(١) بن الجَرَّاح^(٢): خذ من خيلنا وريقنا صدقة، فأبى^(٣)، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: إن أحبوا^(٤) فخذها منهم، وأرذها عليهم يعني على فقرائهم، وأرذق رقيقهم.

قال محمد: القول في هذا القول الأول^(٥)، وليس في فرض المسلم صدقة ولا في عبده إلا صدقة الفطر^(٦).

٩ - (باب الركاز^(٧))

٣٣٨ - أخبرنا مالك،

(١) بضم العين، هو عامر بن عبد الله الفهري أمين هذه الأمة، أمّره عمر على الشام.

(٢) بالفتح وتشديد الزاء^(١).

(٣) فيه أنه كان مقرراً عندهم أن لا زكاة فيه.

(٤) يريد أن هذا تطوع، ومن تطوع بشيء أخذ منه.

(٥) أي عدم وجوب الصدقة في الخيل، وقيل عمر لم يكن على وجه الإلزام والإيجاب.

(٦) فإنه يجب على سيده لأجل عبده.

(٧) قوله: الركاز^(١)، بكسر الزاء من الركز، وهو الإثبات في الأرض إما =

(١) وفي الأصل والجهم، وهو تحريف.

(٢) إن في مسائل المعدن والركز أبحاث وسعة الأذيل بُسِطت في الأجزاء ٢٦٣/٥، ولامع النوراني ١٠٤/٥ وما بعدها. وإن الركز يعم المعدن والكثرة عند الحفنة وهو مؤلفي قول لمالك والشافعي، وأما عند غير الحفنة فالمشهور عنهم أن الركز دفن الجاهلية، قال ابن قدامة: هذا قول الحسن والشمسي ومالك والشافعي وأبي ثور.

حدثنا ربيعة^(١) بن أبي عبد الرحمن وغيره^(٢): أن^(٣) رسول الله ﷺ
أقطع لبلال^(٤) بن الحارث المزني معادن من معادن القبلية^(٥)، وهو^(٦)

= مخلوقاً، وهو المعدن، أو موضوعاً، وهو الكثر على ما ينهم من «المغرب» وكثير من
كتب اللغة.

(١) قوله: ربيعة... إلى آخره، هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ
التميمي أبو عثمان، ويقال أبو عبد الرحمن، المدني الفقيه أحد الأعلام المعروف
بربيعة الرئي، قال أحمد: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، مات سنة ١٣٦،
كذا في «الإصعاف».

(٢) بالرفع أي وغير ربيعة من المشايخ.

(٣) قوله: أن، قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جميع رواة «الموطأ»
مرسل، وقد وصله البزار من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة، عن
الحارث بن بلال بن الحارث، عن أبيه، قلت: وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن
يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قاله السيوطي.

(٤) قوله: لبلال... إلى آخره، هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن
قرة بن خلادة بن ثعلبة أبو عبد الرحمن المزني، قلع على النبي ﷺ في وفد مؤمنة
سنة خمس، وكان يحمل لواء مؤمنة يوم الفتح، ثم سكن البصرة، وتوفي سنة ستين
آخر أيام معاوية رضي الله عنه، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين
علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري.

(٥) قوله: من معادن القبلية، قال ابن الأثير: في «النهاية» منسوب إلى قبل،
بفتح القاف والباء، وهي ناحية من الفرع، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي
كتاب الأمكنة معادن القبلية^(١).

(٦) أي مكان تلك المعادن.

(١) القبلية: بكسر القاف بعدما لام مفتوحة ثم باء. أوجز المسالك ٢٦٥/٥.

من ناحية الفرع^(١)، فتلك المعادن إلى اليوم لا يؤخذ منها إلا الزكاة^(٢)

قال محمد بن الحديث المعروف^(٣) أن النبي ﷺ قال: في

(١) قوله: من ناحية الفرع، بضم الفاء والراء، كما جزم به السهيلي وعباس في «المشارك»، وقال في كتابه «التهيئات». هكذا قيله الناس، وحكى عبد الحق عن الأحول إسكان الراء ولم يذكر غيره، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) أراد بها ربع العشر. قوله: إلا الزكاة... إلى آخره، به قال جماعة، وقال النووي وأبو حنيفة وغيرهما: المعدن كالركاز يؤخذ من قلبه وكثيره الخمس

(٣) قوله. الحديث المعروف، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة: «العجماء حبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس» أخرجه مطولاً ومختصراً، وحمله مالك والشافعي وغيرهما على المال المدفون في الأرض، وقالوا: أما المعدن الذي خلقه الله في الأرض فلا خمس فيه، بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب، وهو المائون عن عمر بن عبد العزيز، وصله أبو عبيد في كتاب الأموال، وعلقه السخاوي في صحيحه. وأما أصحابنا فقالوا: الركاز: بضم المعدن والكنز، ففي كل ذلك الخمس. ويؤيده ما أخرجه البيهقي في «المعرفة» عن حبان بن علي، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: الركاز الذي يبت بالأرض. وفي عبد الله كلام، وروى أبو يوسف أيضاً عن عبد الله بن سنده، عن أبي هريرة مرفوعاً: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز بأمر رسول الله؟ قال: الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت، ذكره البيهقي. وأما حديث بلال بن الحارث العنزي في معدن القبلية. فقال أبو عبيد: هو منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك وإنما فيه لا يؤخذ منها إلا الزكاة، وقال النووي: قال الشافعي: ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن رسول الله ﷺ، قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وأما ما أخرجه البيهقي أن رسول الله ﷺ أخذ من معدن القبلية للصدقة ففي سنده كثير بن عبد الله مجمع على ضعفه ذكره العيني.

الركاز^(١) الخمس^(٢)، قيل: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض في هذه المعادن، ففيها الخمس. وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعامة من فقهاءنا^(٣).

١٠ - (باب صدقة البقر)

٣٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد^(٤) بن قيس، عن

(١) سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام عند الجمهور. ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً للحسن البصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قاله القاري.

(٢) قوله: في الركاز الخمس، قال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام فقال له: اذهب إلى موضع كذا، فاحفره فإن فيه ركازاً. فحمله لا خمس عليك فيه، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة رؤياه. وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، وقال: أكثر ما ينزل مناه منزه حديث روي بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث المنعرج في الصحيحين: في الركاز الخمس. قال القاري: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة، فإن حالها أقوى ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إذا كان مخالفاً لشرعه عليه الصلاة والسلام^(١).

(٣) الأكثرين من فقهاءنا أي الكوفيين.

(٤) قوله: حميد، هو أبو صفوان الأعرج القاري، لا بأس به من رجال الجميع، مات سنة ١٣٠، وقيل: بعده، كلنا ذكره الزرقاني.

(١) انظر شرح الزرقاني ١/١١٦.

طائوس^(١): أَنَّ^(٢) رسول الله ﷺ بَعَثَ^(٣) معاذَ بْنَ الجبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كلِّ ثلاثين بقرةً تبيعاً^(٤) ومن كلِّ أربعين مَسِينَةً^(٥)،

(١) هو ابن كيسان اليماني، ويقال: اسمه ذكوان، وطائوس لقبه، تابعي، ثقة، مات سنة ١٠٦، وقيل بعدها، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) قوله: أَنَّ... إلى آخره، أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن مسروق عن معاذ، وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه بعضهم مسنداً لم يذكر فيه معاذاً، وهذا أصح. انتهى. ورواه ابن حبان في صحيحه مستنداً، والحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين، والمرسل الذي أشار إليه الترمذي أخرجه ابن أبي شيبة عن مسروق قال: بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن. الحديث.

وقال أبو عمر في «التمهيد»، في باب حميد بن قيس: قد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق: ثنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ. انتهى. وللحديث طرق أخر منها عن أبي وائل، عن معاذ، وهي عند أبي داود والنسائي، ومنها عن إبراهيم النخعي، عن معاذ وهي عند النسائي، ومنها عن طائوس، عن معاذ وهي في «موطأ مالك». قال في الإمام: ورواية إبراهيم عن معاذ متقطعة بلا شك، وكذلك رواية طائوس. وقال الشافعي: طائوس أعلم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه، كذا في «نصب الراية»^(١) للزيلعي رحمه الله.

(٣) أي قاضياً ومعلماً.

(٤) هو ما طَعَنَ في السنة الثانية، سُمِّيَ به لأنه يتبع أمه.

(٥) هي أنثى المِئِن، وهو ما دخل في الثالثة.

فَأَتَى بِمَا دُونَ ذَلِكَ^(١)، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً، وَقَالَ: لِمَ أَسْمَعُ فِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ^(٢) مَعَاذُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ زَكَاةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَالتَّبِيعُ الْجَذَعُ^(٣) الْحَوْلِي، إِلَى أَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ^(٤) أَرْبَعِينَ فَفِيهَا مُسِنَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — وَالْعَامَّةُ.

(١) أَيِ مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ.

(٢) أَيِ مِنَ الْيَمَنِ.

(٣) بَقْعُ الْجِيمِ وَذَالُ الْمَعْجَمَةِ، مَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّنَةِ، (الْجَذَعُ) أَيِ إِذَا أَكْمَلَ السَّنَةَ وَشَرَعَ فِي الثَّانِيَةِ.

(٤) قَوْلُهُ: بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ: وَهَكَذَا يَحْسَبُ كُلُّ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ، لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ مَعَاذٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَصْلَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَلَمَّرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ نِجْماً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ سَنِينَ تَبِيعَانِ، وَمِنْ سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعٌ، وَمِنْ ثَمَانِينَ مُسِنَّتَانِ، وَمِنْ تِسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَعَةٍ وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعَانِ، وَمِنْ الْعِشْرِ وَمِائَةِ مُسِنَّتَانِ وَتَبِيعٌ، وَمِنْ عَشْرِينَ وَمِائَةِ ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ وَأَمَّرَنِي أَنْ لَا أَخُذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئاً إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ مُسِنَّةٌ أَوْ جُذَعاً. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَقِيعَةَ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعاً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، قَالُوا: فَالْأَوْقَاصُ؟ قَالَ: مَا أَمَّرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا شَيْءٌ، وَسَأَلَهُ إِذَا قَدِمْتَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَاذاً قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَيُؤَافِقُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى أَنَّ مَعَاذاً لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ

٣٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: سئل ابن صمر عن الكنز^(٢)؟ فقال: هو المال^(٣) الذي لا تؤدّي زكّاته.

٣٤١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال^(٤): من كان له مال، ولم يؤدّ زكّاته

له: يا معاذ ما هذا؟ قال: إني لما قدمت على أئمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظماهم وقالوا هذه تحية الأنبياء، فقال: كذبوا على أنبيائهم، ولو كنت أميراً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. ويخالفه رواية مالك وغيرها من الروايات الصحيحة.

(١) قوله: الكنز، كثر وجد فيه سمة الكفر كنقش صنم وتحويه خمس، وأما ما فيه سمة الإسلام فكالثقل، فالمراد بالكنز ههنا ما يضعه صاحبه في الأرض ويدفنه، أو أريد به ما يجمعه مطلقاً، كذا قال القاري.

(٢) المذموم الوارد في القرآن.

(٣) قوله: هو المال... إلى آخره، على هذا التفسير جمهور العلماء وفقهاء الأمصار^(٥)، وقد رواه الثوري عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه الطبراني والبيهقي وقال: ليس بمحفوظ، وأخرج ابن مردويه، عن ابن عمر مرفوعاً: كل ما أدبت ركته وإن كان تحت سبع أرضين ليس بكنز، وكل ما لا تؤدّي زكّاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض.

(٤) قوله: قال، موقوف ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عنه. رواه البخاري، وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم.

(١) راجع للتفصيل: فتح الباري: ٣/٢٦٨، وعمدة القاري: ٤/٢٧٥.

مُثْلُ^(١) لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً^(٢) أَقْرَعَ^(٣)، لَهُ زَيْبَتَانِ^(٤) يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ^(٥)، فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ^(٦).

١٢ - (بَابُ مَنْ لَحَلَ لَهُ الزَّكَاةُ)

٣٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ^(٧) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَفْسٍ إِلَّا لَخَمْسَةٍ: لِنَازِلٍ^(٨) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ^(٩) عَلَيْهَا، أَوْ لِنَارِمٍ^(١٠)، أَوْ لِرَجُلٍ

(١) أَيِ صُورِ مَالِهِ فِي تَطَرُّفِهِ.

(٢) حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

(٣) قَوْلُهُ: أَقْرَعَ، بِرَأْسِهِ بَيَاضٌ، وَكَلَّمَا أَكْثَرَ شَعْمَهُ (بَيَضَ رَأْسَهُ)، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. وَفِي «الْفَتْحِ»: الْأَقْرَعُ الَّذِي تَقَرَّعَ رَأْسَهُ أَيِ تَمَعَطَ لِكَثْرَةِ شَعْمِهِ.

(٤) أَيِ تَقَطَّتَانِ سَوْدَاوَانِ فِي جَانِبَيْ الرَّأْسِ.

(٥) بَضَمَ الْيَدَ وَكَسَرَ الْكَافَ مَخْفُفًا أَيِ فَيَتِمَكَّنُ مِنْهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَعْضُهُ.

(٦) قَوْلُهُ: أَنَا كَنْزُكَ، وَلَابِنْ حَيَانٍ: يَتَّبِعُهُ فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ الَّذِي تَرَكْتَهُ بِعِلِّكَ، فَلَا يَزَالُ يَتَّبِعُهُ حَتَّى يُلْقِمَهُ يَدَهُ فَيَمَضَغُهَا ثُمَّ يَتَّبِعُهَا^(١) سَائِرَ جَسَدِهِ.

(٧) قَوْلُهُ: أَنَّ، قَالَ السَّيُوطِيُّ: قَدْ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٨) قَوْلُهُ: لِنَازِلٍ، وَفِي مَعْنَاهُ مُتَطَلِّعُ الْحَاجِّ، وَكَذَا ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا مَالَ فِي يَدِهِ.

(٩) مَنْ يَبْسُطُ الْإِمَامَ لَجَمْعِهَا فَيُعْطَى بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْهَا.

(١٠) أَيِ مَدْيُونٍ اسْتَعْرَفَ دَيْنَهُ مَالَهُ، بِحَيْثُ لَا يَفْضِلُ نَصَابَ لَهُ، أَوْ لِصَاحِبِ غَرَامَةٍ مِنْ دَيْنِهِ لَزِمَتْهُ.

(١) وَفِي الْأَصْلِ: يَتَّبِعُهُ، وَهِيَ خَطَأٌ.

اشتراها^(١) بماله أو لرجل له جار^(٢) مسكين تُصَدَّق^(٣) على المسكين فأهدى إلى الغني.

قال محمد: وبهذا نأخذ، والغازي في سبيل الله إذا كان له عنها^(٤) غنى يُقدر بغضه على الغزو لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً^(٥)، وكذلك الغارم إن كان عنه وفاء بذئنه وفضل^(٦) تجب فيه الزكاة لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٣ - (باب زكاة الفطر^(٧))

٣٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يبحث بزكاة

(١) أي الزكاة من مصرفها.

(٢) قوله: له جار، خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) أي من الصدقة.

(٥) قوله: شيئاً، بل يُستحب له أن لا يأخذ، وفيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفاية.

(٦) أي زيادة.

(٧) هي واجبة عندنا، وقيل مستحبة^(١)، وقدرها نصف صاع من بر وصاع من غيره.

(١) قال العيني: فرض عند مالك والشافعي وأحمد، وواجبة عند أبي حنيفة، وسنة في رواية عن مالك، وعند طائفة من الحنفية، وقيل: مندوبة، كانت واجبة ثم نُسخت. راجع عمدة القاري ٤/٤٦٢، وفي ثمانية أبحاث مفصلة. وانظر أوجز المسالك ٦/١١٣.

الفطر إلى الذي^(١) تُجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

قال محمد رحمه الله : وبهذا نأخذ، يُعجبنا^(٢) تعجيل زكاة

(١) هو من نصب الإمام لقبضها، قوله: إلى الذي تُجمع عنده، قال في «ضياء الساري»: قال البخاري: كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، والمراد بهم الذين تصبهم الإمام لقبضها، وبهذا جزم ابن بطال، وقال ابن التين: معناه من قال أنا فقير من غير أن يتجسس. قال الحافظ: والاول أظهر، وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبيد الوارث عن أيوب قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولما لك في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر: كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تُجمع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين، وأخرجه الشافعي عنه، وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعني تعجيلها قبل الفطر. انتهى. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في «الوكالة» وغيرها عن أبي هريرة قال: وكُلف رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان... الحديث، وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليالٍ وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يعجلونها.

(٢) ليكون عملاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ أي أخرج زكاة الفطر ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ أي بالتكبير في طريقه ﴿فَصَلَّى﴾ أي صلاة عيده. قوله: يعجبنا... إلى آخره، لما أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» عن أبي العباس محمد بن يعقوب، نا محمد بن الجهم، نا نصر بن حماد، نا أبو معشر عن نافع، عن ابن عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وحر وعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نُخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يَقسِمها قبل أن ينصرف إلى المصلى، ويقول: أفتوهم عن الطواف في هذا اليوم. وفي صحيح البخاري، وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن الحجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال: من

الفطر^(١) قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٤ - (باب صدقة الزيتون)

٣٤٤ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: صدقة الزيتون^(٢) العُشر.

وقال محمد: وبهذا نأخذ إذا خرج^(٣) منه خمسة أوسق

= السنة أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة^(١) ولا يُخرج حتى يطعم. وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن أبي سعيد الخدري قال: فرض صوم رمضان بعدما حُوِّلَت القِبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، وأمر عليه السلام في هذه السنة بزكاة الفطر، وإن يخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو مدين من بُر^(٢)، وأمر بإخراجها قبل العُدُوِّ إلى الصلاة وقال: أغوهم يعني المساكين عن الطواف في هذا اليوم.

(١) قال القاري: لقوله تعالى: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٣)، ولأن في التأخير آفات.

(٢) الزيتون معروف، والزيت دهنه

(٣) قوله: إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، فحينئذ يجب فيه العُشر =

(١) يستحب أدائها قبل الخروج إلى الصلاة، وقد اتفق عليه الأربعة كما في «عمدة القاري».

(٢) بهذا قال أبو حنيفة: نصف صاع من القمح، أي الحنطة - وصاع من التمر والشعير، وقال الشافعي: صاع من كل شيء. في صدقة الفطر، ومذهب مالك وأحمد وإسحاق مثل مذهب الشافعي في تقديره بالصاع في البُر. انظر أوجز المسالك ١٣٢/٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

فصاعداً^(١)، ولا يُلتفت^(٢) في هذا إلى الزيت، وإنما يُنظر في هذا إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة - رحمه الله - ففي قليله وكثيره.

= سواء كان الزيت الخارج منه أقل أو أكثر، وأما عند أبي حنيفة ففي كل ما يخرج من الأرض العشر من دون تقدير بخمسة أوسق وقد مر تفصيله، وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني به أي بوجوب العشر في الزيتون. قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قولي، والثاني كإبي وهب وإبي ثور وإبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه لأنه إدام، لا قوت. انتهى. وأنت تعلم ما فيه^(٣) فإن كلام محمد ههنا صريح في وجوب العشر في الزيتون.

(١) قياساً على ما ورد.

(٢) أي بأن يكون قليلاً أو كثيراً.

(١) قال شيخنا في «الأجزاء» ٤٥/٦: وما حكى الزرقاني (١٣٠/٢) عن صاحب أبي حنيفة لم أجده في كتبنا، بل ذكر الإمام محمد في موطنه حديث الباب، ثم قال: وبهذا نأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يلتفت في هذا إلى الزيت، وإنما يُنظر إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة ففي قليله وكثيره. انتهى. وهذا صريح في أن محمداً - رحمه الله - قتل بوجوب العشر في الزيتون.

١ - (أبواب الصيام^(١))

١ - (باب الصوم لرؤية الهلال^(٢) والإنظار لرؤيته)

٣٤٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ ذكر^(٣) رمضان، فقال: لا تصوموا حتى تروا^(٤) الهلال، ولا تقطروا حتى تروه،

(١) قوله: الصيام^(١)، بكسر الصاد، والياء بدل من الواو، وهو والصوم مصدران لصام، وهو ربح الإيمان لحديث: الصوم نصف الصبر، وحديث: الصبر نصف الإيمان.

(٢) قوله الهلال: قال الأزهري: يُسمى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وسبع وعشرين أيضاً وما بين ذلك يسمى قمراً.

(٣) قوله: ذكر رمضان، فيه إيماء إلى جواز ذكره بدون شهر، قال عياض: هو الصحيح، ومنعه أصحاب مالك لحديث لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا: شهر رمضان، أخرجه ابن عبيدٍ وضعفه، وفرّق ابن الباقلائي بأنه إذ دلت غربة على صومه إلى الشهر كصمنا رمضان جاز، وإلا امتنع كجاء ودخل. وبالفرق قال كثير من الشافعية، قال النووي: والمذهبان فاسدان لأن الكراهة إنما ثبت بنهي الشرع، ولم يثبت فيه نهى، ولا يصح قولهم إنه اسم الله لأنه جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح. ولو ثبت أنه اسم لم يلزم كراهته، كذا قال الزرقاني.

(٤) والمراد به رؤية بعض المسلمين لا كل الناس. قوله: حتى تروا

الهلال، يجب على الناس كفاية أن يلتصقوا هلال رمضان يوم التاسع والعشرين من

(١) الصوم لغة: الإمساك عن أي شيء كان قولاً كقوله تعالى: ﴿إني نذرت للرحمن صوماً فلن

فإن غُم^(١) عليكم فاقْتُلُوا^(٢) له .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= شعبان لأنه قد يكون ناقصاً ، نص عليه الشُّرْتُبَلَاءِي في «مراقي الفلاح» ، وهذا معنى قول القُدُورِي : ينبغي للناس أن يلتصوا الهلال يوم التاسع والعشرين كما فسره ابن الهمام في «فتح القدير» ، وذلك لما روى عن البخاري عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تزوه ، فإن غُم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين . قوله : غُم ، بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم . قوله : أأكملوا العدة ، أي عدة شعبان لأن الأصل في الشهر هو البقاء ، وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة . وروى الترمذي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن حالت دونة غياية فأكملوا ثلاثين يوماً . قوله : غياية ، بالفتحين ، كل ما أظلك من صحابة أو غيرها . وقد بسطت الكلام في رسالتي «القول المستور في هلال خير الشهور» .

(١) بضم الغين وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه الهلال غيم .

(٢) بضم الدال أي فقتلوا له تمام العدد ثلاثين كما في رواية أخرى ، أمر :

فأكملوا العدة ثلاثين .

قوله : فاقْتُلُوا له ، قال النووي : اختلف في معناه ، فقالت طائفة : معناه

ضيقوا له ، وقتلوه تحت السحاب ، وبهذا قال أحمد وغيره ممن يجوز صوم ليلة :

= اكْتُم اليوم إنسيًا^(١) أو فعلاً كقول النابغة الذبياني :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تملك اللججما
صام الخيل إذا لم تعطف ، وهو المشهور . راجع لفصيله «اللسان» و«عمدة القاري»

. ٢٥٣/٥

٢ - (باب متى يحرم الطعام على الصائمين)

٣٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بِلَالاً يَتَادِي^(١) بِلِيلَ^(٢) فَكُلُوا^(٣)»

الغيم عن رمضان، وقال ابن شريح وجماعة: معناه قُتِرُوا بحساب المنازل. وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه قُتِرُوا له تمام العدد ثلاثين يوماً، كما في الرواية الأخرى.

(١) أي يؤذَن، قوله: يَتَادِي، في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصبح، وهل يكفي به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم، وروى الشافعي في القديم عن عمر أنه قال: عَجَلُوا الأذان بالصبح، يدلج المدلج، وتخرج العائرة. وصحح في «الروضة» أن وقته من أول نصف الليل الآخر، وهذا هو مذهب أبي يوسف من الحنفية وابن حبيب من المالكية، لكن على هذا يشكك قول القاسم بن محمد المروئي عند البخاري في «الصيام» لم يكن بين أذانيهما أي أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقى ذا ويتزل. ومن ثم اختار السبكي في «شرح المنهاج» أن الوقت الذي يُؤذَن فيه قبل الفجر هو وقت المسح، كذا في «إرشاد الصاري».

(٢) قوله: بِلِيلَ، قال مالك: لم تزل صلاة الصبح يُتَادَى لها قبل الفجر، فلما خيراها من الصلوات غابنا لم نرها يُتَادَى لها إلا بعد أن يحل وقتها، قال الكرخي من الحنفية: كان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة، لا يؤذَن لها حتى أتى المدينة، فرجع إلى قول مالك، وعلم أنه عملهم المتصل. قال الهاجي: يظهر لي أنه ليس في الأثر ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر لصلاة الفجر، فإن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة لمن أثبته، وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما يبين ذلك.

(٣) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فينبغي أن أذان بلال على خلاف ذلك.

واشربوا حتى ينادي^(١) ابن أم مكتوم^(٢).

٣٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٣)، عن سالم مثله،
قل^(٤): وكان ابن أم مكتوم لا ينادي^(٥) حتى يُقالَ له: قد أصبحت.

قال محمد: كان^(٦) بلال ينادي بليل في شهر رمضان

(١) قوله: حتى ينادي ابن أم مكتوم، قد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وعائشة. ورواه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود وسُمرة وصححهما. وفي الباب عن أنس وأبي ذر. وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت حبيب هذا الحديث بلفظ: إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال. وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله، وقال: إن صح هذا الخبر فيحتمل أن يكون كان الأذان بين بلال وابن أم مكتوم نوباً، فكان بلال إذا كانت نوبته يعني السابقة لأذن بليل، وكذلك ابن أم مكتوم، وجزم به ابن حبان أنه ﷺ جعل الأذان بينهما نوباً. وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما على حديث أنيسة بالوهم، وأنه مقلوب، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي»، لابن حجر.

(٢) فإنه ينادي أول ما يبدأ الصبح.

(٣) لم يختلف على مالك في الإسناد الأول أنه موصول، وأما هذا فرواه يحيى وأكثر الرواة مرسلًا، فوصله القعنبي، فقال: عن سالم عن أبيه، قاله ابن عبد البر.

(٤) عين الطحاوي أن قاله ابن شهاب.

(٥) لكونه أعمى.

(٦) قوله: كان بلال... إلى آخره، أجاب أصحابنا القائلون بعدم جواز الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن الأحاديث المُنَبَّهة له بوجوه: الأول: ما أشار إليه ههنا، وهو أن أذان بلال بليل لم يكن للصلاة ليحكم به بجواز أذان الفجر قبل =

دخول وقته، بل كان لسحور الناس في شهر رمضان خاصة، وأذان الفجر إنما كان ما يؤذنه ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر. وبعضه رواية مسلم مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال: ينادي ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم. وأخرج الطحاوي عن ابن مسعود مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه ينادي أو يؤذن ليرجع غائبكم أو ليمتنع نائمكم. ففي هاتين الروايتين وأمثالها تصريح بأن أذان بلال ليس للصلاة بل لأمر آخر، والثاني: أن بلالاً إنما كان يؤذن بليل لأنه كان في بصره سوء لا يقدر به على تمييز الفجر، ذكره الطحاوي وآيده بما أخرجه عن أنس مرفوعاً: لا يقرنكم أذان بلال فإن في بصره شيئاً، وقال: فدل ذلك على أن بلالاً كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره فأمرهم النبي ﷺ أن لا يعملوا على أذانه إذ كان من عادته الخطأ لضعف بصره^(١). انتهى. وفيه بُعد ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقرره النبي ﷺ مؤذناً له وعلى تقدير التقرير لم يؤذن له بأذان الصبح. والثالث: المعارضة بأحاديث أخرى، منها ما أخرجه أبو داود عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومنه يده عرضاً. وأخرج الطحاوي والبيهقي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد، وكان لا يؤذن حتى يصبح. وأخرج أبو داود عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام. وفي الباب أخبار أخرى مبسوطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وغيره، والحق في هذا المقام أنه لا سبيل إلى المعارضة، فإن الأحاديث المثبتة للأذان بليل صحيحة وما عداها مقبوضة كما بسطه الزيلعي وغيره، وتخصيص كونه بربضان فقط ليس بذلك ما لم يثبت بأثر صحيح صريح، ودعّم أنه كان للصلاة غير مستند إلى دليل يعتد به، بل الظاهر أن أذان بلال بليل كان لإرجاع القائمين وإيقاظ النائمين، فهو ذكر بصورة الأذان، فافهم فإن الأمر مما يُعرف ويُكر.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٨٢-٨٤.

لسحور^(١) الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر،
فلذلك قال رسول الله ﷺ: كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم^(٢).

٣ - (باب من أفطر متعمداً في رمضان)

٣٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن حميد^(٣) بن عبد الرحمن^(٤)، عن أبي هريرة: أن رجلاً^(٥) أفطر في رمضان فأمر^(٦) رسول الله ﷺ أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام

(١) بالضم، مصدر بمعنى الأكل وقت السحر، وأما بالفتح فهو اسم لما يؤكل فيه.

(٢) قوله: ابن أم مكتوم، اسمه عمرو، وقيل: الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم قديماً، وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، واسم أمه عاتكة المخزومية، وزعم بعضهم أنه ولد أعمى، فكنت أمه به لاكتنام نور بصره، كذا ذكره الزوقاني.

(٣) أبو عبد الرحمن الممنني، وثقه العجلي وغيره، ومات سنة ٩٥هـ، وقيل: ١٠٥هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) أي ابن عوف، كما ليحيى.

(٥) قوله: أن رجلاً، هو سلمان، وقيل سلمة بن صحخر البياضي، رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود، وفيه جزم عبد الغني، وثُعُوب بأن سلمة هو المظاهر في رمضان، وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلخالها في القمر.

(٦) في نسخة: أمره. قوله: أفطر في رمضان، قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك ولم يذكر بهذا أفطر، وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: إن رجلاً وقع على امرأته في رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع، فإن الذمة برؤية فلا يثبت شيء فيها إلا =

سنتين مسكيناً، قال لا أجد^(١)، فأُتي^(٢) رسول الله ﷺ بفَرْقٍ^(٣) من تمر، فقال: خذ هذا فتصدق به، فقال: يا رسول الله، ما أجد أحداً^(٤) أحوَجَ^(٥) إليه مني، قال: كُلْهُ^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا أفطر الرجل متعمداً^(٧) في شهر رمضان بأكلٍ أو شربٍ^(٨)

= يقيين، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الأكل والجماع فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره^(٩).

(١) وفي حديث عائشة قال: تصدَّق، فقال يا نبي الله مالي شيء، وما أقدر عليه.

(٢) لم يسم الأتي، وللبخاري في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار.

(٣) قسّر الزهري في رواية الصحيحين بأنه المَكْتَل (العَرَق) بفتح العين والراء، وروي بإسكان الراء، وذكر في «المغرب» وغيره أن العرق مكمل يسح ثلاثين صاعاً من تمر وقيل خمسة عشر.

(٤) أي بين لابني المدينة، كما في رواية.

(٥) أي أفقر إلى أكله.

(٦) قوله: كُلْهُ، احتج به الفائل بأنه لا تجب الكفارة، ورّد بأنه أباح له تأخيرها إلى ولت اليُسْر، لأنه أسقطها عنه جملة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاصُّ بهذا الرجل.

(٧) وأما الناسي فلا كفارة عليه ولا قضاء بل يُتَمَّ صومه.

(٨) قوله: بأكلٍ أو شربٍ، قد يُستَدَلُّ عليه بإطلاق أفطر في الحديث =

(٩) والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم ههنا. انظر أوجز المسالك ٦٦/٥.

أو جماع^(١) فعلية^(٢) قضاء يوم مكانه، وكفارة الظهار أن^(٣) يعتق رقبة، فإن لم يجد^(٤) فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم^(٥) ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع^(٦) من حنطة أو صاع من تمر أو شعير

= المذكور ويُنَازَع بأنه محمول على الجماع. فقد رَوَاهُ عَشْرُونَ مِنْ حَمَاطِ أَصْحَابِ الرَّهْرِيِّ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ مَا أَخْرَجَهُ السَّادِقُ فِي مَنْطِقِهِ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعْتِقَ رَقَةً الْحَدِيثُ، لَكِنْ إِسْلَاهُ ضَعْفٌ لَضَعْفِ أَبِي مَعْشَرٍ رَاوِيهِ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ، وَانْشَهَرُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ حَمْلُ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ.

(١) آخره مألوفة في استواء أمره مع غيره.

(٢) أي: فعلية شيئاً. قوله: فعلية قضاء... إلى آخره، ثبت في رواية أبي داود من حديث أبي هريرة في قصة النجاشي في رمضان، وفي سندها ضعف، وورد أيضاً في رواية مالك عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وفي رواية سعيد بن منصور وغيرهما، ذكره ابن حجر

(٣) في بعض النسخ: وهي أن.

(٤) قوله: فإن لم يجد... إلى آخره، فيه إشعار بأنه لا ينتقل عن العتق إلى الصيام وكذا عنه إلى الإطعام إلا عند العجز، وبه ورد التصريح في كثير من الروايات، وبه أخذ أصحابنا والشافعي، وقال مالك: هو على التخيير أخذاً بظاهر ما رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ الزُّهْرِيُّ

(٥) في نسخة: فإطعام

(٦) قوله: نصف صاع، فالمجموع ثلاثون صاعاً من حنطة أو ستون صاعاً من شعير أو تمر وأما قصة العرق الذي كان فيه التمر أقل من ذلك محمول على القدر =

٤ - «باب الرجل يطلع له

الفجر في رمضان وهو جنب»^(١)

٣٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٢) بن عبد الرحمن بن معمر^(٣)، عن أبي يونس^(٤) مولى عائشة^(٥) أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو^(٦) واقف على الباب وأنا أسمع^(٧): «إني أصبحت

= المعجل^(٨)».

(١) أي والحال أنه يجب عليه الغسل سواء يكون عن احتلام أو جماع أو انقطاع حيض أو نفاس.

(٢) أبو طوالة قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة مات سنة ١٣٤هـ، كذا في «التقريب».

(٣) ابن حزم الأنصاري.

(٤) وثقه ابن حبان، قاله السيوطي، قوله: عن أبي يونس أن رجلاً... إلى آخره، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها عن أبي يونس عن عائشة، وقال الزرقاني: هكذا لجميع رواة الموطأ، كبحيى عند ابن وضاح عن أبي يونس عن عائشة أن رجلاً... إلى آخره، وأرسله عبيد الله بن يحيى عنه، فلم يذكر عن عائشة.

(٥) نادت عائشة - في مسلم - من وراء الباب.

(٦) أي: والحال أن الرجل.

(٧) أي قوله.

(٨) قال الحافظ: قد اعتنى به - أي بالحديث المذكور - بعض المتأخرين ممن أتركه شيوخنا، فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة. فتح الباري ١٧٢/٣.

جُنُباً وأنا أريد الصوم^(١)، فقال^(٢) رسول الله ﷺ: وأنا^(٣) أصبح^(٤) جنباً، ثم أغتسل^(٥) فأصوم، فقال الرجل^(٦): إِنَّكَ لَسْتَ^(٧) مثلنا، فقد غفر الله لك^(٨) ما تقدّم من ذنبك وما تأخر، فغضب^(٩) رسول الله ﷺ

(١) فهل يصح صيامي؟

(٢) أجابه بالفعل لأنه أبلغ.

(٣) ولك في أسوة.

(٤) أي أحياناً.

(٥) بعد الصبح للصلاة.

(٦) اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه لأن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

(٧) كأن السائل لم يكن ماهراً في قيام المبنى ولا في مقام المعنى ولا فحظه أن يقول إنا لسنا مثلك فلا يُقاس حالنا على حالك، كذا قال القاري.

(٨) قوله: فقد غفر الله لك... إلى آخره، أي سرّ وحال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب أصلاً، إلا أن الغفر هو السرّ، فهو كناية عن العصمة.

(٩) أي لما ظهر من قوله ترك الاقتداء بفعله مع أنه يجب المتابعة لفعله وقوله ونفريه في جميع الأحكام. نعم له خصوصيات معلومة عند العلماء الكرام، لكنه ﷺ حيث دلّ على حكمه بفعله تبين أنه ليس من مخصوص حكمه، فغضب لأجله.

قوله: فغضب، لاعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه آخره بفعله جواباً لسؤاله وذلك أقوى دليل على عدم الاحتصاص، أشار إليه ابن العربي. وقال الباغي: قول السائل ذلك وإن كان على معنى الخوف والترقي، لكن ظاهره أنه يعتقد فيه ﷺ ارتكاب ما شاء لأنه غفر له أولعله أراد أن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

وقال: والله، إنِّي لأرجو أن أكون أحدكم^(١)، لله عز وجل وعلمكم^(٢) بما أتقي^(٣).

٣٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن^(٤) أنه سمع نبالاً بكرياً عن أبيه: أن رجلاً يقول: كنت إذا وأني^(٥) عند مروان بن الحكم^(٦)

(١) قوله: «أحسبكم»، قال الشيخ عر السنين بن عبد السلام: فيه إسكان لأن الحروف والحشية حائتان بشأن عن ملاحظة شدة انقمة المسكر وقبحها بالخائف، وقوله: «القطع على أنه يخطئ» غير معذب، فكيف ينصرونه الخوف؟ فكيف أتد العرف؟ ولجوب أن المدهون حائز عليه فإذا حصل المدهون حصل له الخوف، كذا في «معرفة الصحوة».

(٢) وأحسبكم بما أتقي، قال عياض: فيه وجوب الاقتداء بأفعاله وتوقيف عنه، لا ما قام السبيل على اختصاصه به، وهو قول مالك، وأثير أصحابنا البغداديين، وأثير أصحاب الشافعي، وقال معظم الشافعية: إنه مذبوب، وحمته طائفة على الإباحة.

(٣) إنِّي بما يحب أن أتقي منه من فعل أو ترك أو قول.

(٤) بن الحارث بن هشام.

(٥) عبد الرحمن النمدي، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات سنة ٤٣، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: «عند مروان بن الحكم»، مروان بن الحكم من آل أبي العباس بن أمية، يقال له رؤية، فإن ثبت فلا يعرج على من يُكفَّم فيه، ولا يُكفَّم قبل عروته من الزبير كما ذكره مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى سفيان بن عيينة عن أبي العباس بن أمية بن عبد الله بن ميمون عن أبيه: أنه رأى مروان بن أمية يقول: «أحسبكم بما أتقي» =

وهو أمير^(١) المدينة، فذكر^(٢) أن أبا هريرة^(٣) قال: من أصبح جنباً أفطر^(٤)، فقال مروان: أقسمت عليك.....

= فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، كذا في «هذي الساري مقدمة فتح الباري» للمحافظ ابن حجر.

(١) من جهة معاوية.

(٢) قوله: فذكر، بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم: فذكر له عبد الرحمن، وللبخاري: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن أبا هريرة... إلى آخره.

(٣) قوله: أن أبا هريرة قال، أجمع أهل هذه الأعمار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح بن يحيى إبطاله، وكان عليه أبو هريرة، والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه وليس بشيء، وحكي عن طاوس وعروة إن علم بجنبته لا يصح، والأصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري، وحكي عن النخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن بن صالح والحسن البصري بصومه ويقضيه، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته^(١)، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي - رحمه الله - .

(٤) أي بطل صومه، لكنه أمسك وقضى، قوله: أفطر، لحديث الفضل بن عباس في مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، والنسائي عن أبي هريرة: لا ورب هذا البيت، ما لنا قلت من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد ورب الكعبة قاله.

(١) اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الجواز، فصارت المسألة كالإجماعية بعدما كانت كثيرة الاختلاف. انظر لامع التواري

٣٨٤/٥، وأوجز المسالك ٣٠/٥ - ٤٦، وفتح الملهم ٣/١٢٩

يا عبد الرحمن اندهين إلى أمي^(١) المؤمنين عائشة وأه سمة فتسألها
عن ذلك، قال^(٢)، فذهب^(٣) عبد الرحمن^(٤) وذهب^(٥) معه حتى دحسا
على عائشة، فسَمْنَا^(٦) على عائشة، ثم قال عبد الرحمن: يا أم
المؤمنين، كنا عند مروان بن الحكم، فذكر أن أبا هريرة يقول: من
أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت: ليس كذلك، قال أبو هريرة يا
عبد الرحمن، أرغبت^(٧) عما كان رسول الله ﷺ يصبر؟ قال:
لا^(٨) والله، قالت: فانهض على رسول الله ﷺ أنه كان يُصبح جنباً من

(١) تسمية أم

(٢) أي أخرج.

(٣) قوله: فذهب عبد الرحمن، قال الزرقاني: واقع عبد السامي من رواية
عذرة بن سعد عن أبي عبيد، عن عبد الرحمن: أرسلني مروان إلى عائشة
فأبىها فغضب ذكوان، فترسله إليهم، فسألها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً، قال:
فأنيت مروان فحدثني عرسني بنى أم سلمة، فأبىها، فتميت علامها سعد، فأرسله
إليهم، فسألها عن ذلك، فذكر منه. قال الحافظ: هي إسادة سطر لأن أبا عيسى
مجهول، فإن كان محفوظاً فيجوز بأن كلاً من لقلامين كان واسطة بين
عبد الرحمن وبينهما في سؤاله، فسمع عبد الرحمن بأنه لم يذكر كلامهما من وراء
لحجاب بعد الذحوان.

(٤) يعني أباه

(٥) أي من وراء حجاب

(٦) أرغبت أي كنت صلتها بمعنى، يكون معناه الإغراض، أتت بذلك
مبالغة في الرقة عليه

(٧) أي لا أرغبت عنه، والأصل عدم الاحتصاص

جماع^(١) غير احتلام^(٢)، ثم يصوم ذلك اليوم . قال^(٣) : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها^(٤) عن ذلك فقالت كما قالت^(٥) عائشة، فخرجنا حتى جئنا مروان، فذكر له عبد الرحمن ما قلنا، فقال^(٦) : أقسمتُ عليك يا أبا محمد^(٧) لتركبن دابتي^(٨)، فإنها بالباب^(٩)، فلتذهبن إلى أبي هريرة، فإنه^(١٠)

(١) وفي رواية للنسائي : كان يصبح جنباً مني .

(٢) قوله : احتلام، فيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على الأنبياء، والأشهر امتناعه، قالوا : لأنه من تلاعب الشيطان وهم منزّهون عنه، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد يصبح جنباً من جماع، ولا يجنب من احتلام لامتناعه منه ويكون قريباً من معنى قوله تعالى : ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، كذا في شرح صحيح مسلم للنووي . وقال السيوطي : قصدت بذلك المبالغة في الرد، والمنفي على إطلاقه لا مفهوم له لأنه ﷺ كان لا يحتلم، إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه .

(٣) أبو بكر .

(٤) عبد الرحمن .

(٥) في رواية النسائي : فقالت أم سلمة : كان يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام .

(٦) أي مروان .

(٧) كية عبد الرحمن .

(٨) أي الخاصة .

(٩) أي واقفة بها .

(١٠) قوله : فإنه بأرضه بالعقيق، وفي رواية للبخاري : ثم فُدر لنا أن نجتمع

بأنفسه بالعقيق^(١)، فلتحبر به ذلك^(٢)، قال: فركب عبد الرحمن
وركب معي حتى أتينا أبا هريرة، وتحدث معي عبد الرحمن ساعة^(٣) ثم
ذكر له ذلك^(٤)، فقال أبو هريرة: لا أعلم لي^(٥) بذلك، إنما أحبر به^(٦)

بأنني التحيت وكان لأبي هريرة هناك أرض. فظافره أنهم اجتمعوا في غير قصد.
ورواية مالك نص في الاختصاص. ليحمل قوله «ثم قدر لنا» على المعنى الأعم من
التقدير، لا الانتفاء، ولا تعالج بين قوله سدي الحليفة وبين قوله بالعقيق لاحتمال
أنهما قصداه إلى العقيق، فلم يجده ثم وجداه سدي الحليفة وكان به بها أرض
أيضا. وفي رواية معمر عن الزهري، عن أنس بن مالك، فقد مرروا. عزمتم عليكم
إلا ذهبنما إلى أبي هريرة، قال: فقيت أبا هريرة عبد بن المسعود، والظاهر أن
المراد مسجده بالعقيق لا المسجد النبوي. أو لجمع بينهم التثنية بالعقيق، فذكر له
عبد الرحمن الفتنة مجملة. وأم يذكرها، بل شرع فيها ثم لم يتهيأ له ذكر تفصيلها،
وسماح جواب أبي هريرة ألا تعد رجوعه إلى المدينة وزيادة دخول المسجد
النبوي، قوله المضاف.

(١) موضع

(٢) أي ثقّلهما به خلة، أي قوله

(٣) وعند البخاري يقال له عبد الرحمن، أي ذكر لك أمرا، وتولا أن

مروان نفسه على أنه أذكره لك

(٤) وفي مسلم فقد قال: لا أعلم ذلك قال نعم: قال: هما أعلم.

ودرج أبو هريرة عنه. قال يثرب في ذلك

(٥) أي من لم يسطع ولا واسطة.

(٦) وفي البخاري قال: كذا قال أنس بن مالك وهو أعلم أبي

بما روى قوله إنما أحبر به مخبر لما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على

نفاذه. وهذا ماؤول رجوع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة وثني بالاسناد لأبيهم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام^(٢) في شهر رمضان، ثم اغتسل بعدما طلع الفجر فلا بأس

أعلم بمثل هذا من غيرهما. ولأنه موافق لنفرد، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصبح صومه، وإذا دُنَّ القرآن وفعل الرسول ﷺ على حواز الصوم لمن أصبح جنباً وجب الجواب عن حديث أبي هريرة، عن انفصل، عن النبي ﷺ، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف حاز، وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن الحديث، فإن قيل: كيف يقولون: الاغتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟ فالجواب أنه نفعه لبيان الجواز، ويكون في حقه حينئذٍ أفضل لأنه يتضمن البيان للناس. وهذا كما أنه توضيحاً مرةً مرةً، في بعض الأوقات بياناً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل. والجواب الثاني: أنه لعله محمول على من أدركه الفجر محامداً فاستدام بعد طلوع الفجر عالماً فإنه يفطر. والثالث: جواب ابن المنذر في ما رواه البيهقي عنه أن حديث أبي هريرة منسوخ. وأنه كاد في أول الأمر حينما كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرماً، ثم نسخ ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يُفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ، فرجع إليه، قال ابن المنذر. هذا أحسن ما سمعت فيه، كذا في «شرح صحيح مسلم»^(٣) للرووي.

(١) للنسائي: أخبرني أسامة بن زيد، وله أيضاً: أخبرني فلان وفلان،

فيحتمل أنه سمعه من الفصل وأسامة فأرسل الحديث أولاً ثم أسنده لما سئل عنه

(٢) قوله: من غير احتلام، إنما ذكره لأن الدليل الذي سيذكره إنما يدل

عليه، لا لأن حكمه مخالف لما نحن فيه. بل حكم الاحتلام والجماع سواء، ويدل =

ذلك، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، قال الله عز وجل: ﴿أَحْلَ لَكُمْ﴾ (١) ثَلَاةُ الْأَصْحَامِ انْزَعَتْ^(٢) إِلَى سَائِكِكُمْ

= عليه قوة عليه الصلاة والسلام. ثلاث لا يغفرون الصائم الحبسة والنفي، والاحتلام. أخرجه الترمذي والبيهقي في سنه وابن حبان في «الصنعاء» والدرقي وابن عدي من حديث أبي سعيد الخدري، وإيزار وابن عدي من حديث بن عباس، والضرائي في «الأوسط» من حديث ثوبان. وفي أسانيده سلام يرتفع كثرة الضرو. كما سطره لحافظ بن حجر في «تحرير الأحاديث الهذلية» وغيره.

(١) قوله: أحل لكم: أخرجه وكيع وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن جرير وابن المنذر والمهقي في سنه عن البراء قال: كن أصبح الذي يهتد إذا كانت الرجل صائماً يحضر الإفطار. فنام قبل أن يفطر لم يأكل لسته ولا يومه حتى يصبي، وأما قيس بن صبرة الأنصاري كان صائماً وكان يعمل في أرضه، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقل: هل عندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أطلق وطلب، فعطب عنها فنام، وجاءت امرأته: فلم تصف النهار غشي عنه. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية. وأخرج أحمد وابن جرير وابن المنذر بسند حسن عن كعب: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل قام حرم عليه الطعام والمشروبات والنساء حتى يفطر من الغدا، فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي ﷺ ذات ليلة وقد سمع عنه، فوجد امرأته قد نامت فأنظفها وأرادها، فقالت: يبي تمت، ثم دفع بها. فعذا إلى النبي ﷺ، فأخبره فأمر الله ﷻ أنكم كنتم تحتون^(٣) الآية. وهي الباب أنهار كثيرة إن كانت الإفلاخ عليها فراجع إلى «تدوير المنور» للسيوطي.

(٢) أي انجماع، به فسر بن عباس، أخرجه عنه بن المنذر وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم.

(١) سورة البقرة الآية ١٨٧

هَـنَّ^(١) لباس لكم وأنتم لباس لهنَّ، علم الله أنكم كنتم تختانون^(٢) أنفسكم، فتأب^(٣) عليكم وعفا عنكم^(٤)، فالآن باشروهنَّ^(٥) يعني الجماعة ﴿وابتغوا﴾^(٦) ما كتب الله لكم ﴿يعني﴾^(٧) الولد ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ يعني^(٨) حتى يطلع الفجر.....

(١) قوله هَنَ لباس لكم، أي هَنَ سَكَرَ لكم تكونون إليه في الليل والنهار به فسرهُ ابن عباس، أخرجه عنه الطيالسي.

(٢) أي تبالغون في خيانتها لارتكاب جنابها بالجماع بعد صلاة العشاء أو بعد النوم فإنه كان محرماً أولاً، ثم نُسخ

(٣) أي رجع عليكم بالتخفيف.

(٤) أي ما صدر وما مضى

(٥) قوله: يعني الجماعة، هذا التفسير منقول عن ابن عباس، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي من طرق.

(٦) أي اطلوا

(٧) تفسير من الإمام محمد، قوله، يعني الولد، هذا التفسير أيضاً منقول عن ابن عباس أخرجه عنه ابن جرير وابن أبي حاتم، وأخرج عبد بن حميد، عن مجاهد وقتادة وأنسجته مثله. وأخرج البخاري في تاريخه عن أنس ﴿ما كتب الله لكم﴾: في ليلة افقوا، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: ابتغوا الرخصة التي كتب الله عليكم.

(٨) قوله: يعني حتى يطلع الفجر. كان بعض الصحابة نساء نزل قوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ إذا أراد الصوم ربط في رجليه

فإذا^(١) كان الرجل^(٢) قد رُخص له أن يجمع، ويستغني^(٣) الولد، ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر^(٤) فستى يكون الغسل إلا بعد طلوع الفجر فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعمامة.

٥ - (باب القبلة للصائم)^(٥)

٣٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن

= الحيط الأبيض والأسود فلا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له الفرق بينهما. فأمر الله قوله ﴿من أفجر﴾ ويؤى أن المراد من الحيط الأبيض الفجر أي الصبح الصادق، ومن الأسود الليل. كذا أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما^(١).

(١) قوله: فإذا كان... إلى آخره، شروع في وجه دلالة كتاب الله على ما ذكره، وحاصله أن الآية المذكورة أباح الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر فيكون كل منها مباحاً في آخر جزء من أجزاء الليل متصل بأول جزء الفجر أيضاً نص هذه الآية، وهو يقتضي بالضرورة أن يقع الغسل - إذا جمع في آخر الجزء - بعد طلوع الفجر، فدل ذلك على أنه لا بأس به.

(٢) الذي يريد الصوم.

(٣) هذا قيد اتفاقي.

(٤) أي لا يتحقق ولا يمكن غسله إلا بعد طلوع الفجر.

(٥) قوله - باب القبلة للصائم^(١)، احتنف أهل العلم في جواز القبلة

(١) انظر عمدة القاري ٢٩٢/٥

(٢) لا بأس بتقلبة نصائهم إذا أمن على نفسه لجماع مثل الشيوخ، وتكره إذا لم يتم على نفسه كالتشبان. وهذا هو مذهب أبي حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي، وحكاه الحطائي عن مالك، وتكرهه قوم مطلقاً، وإليه ذهب مالك في المشهور عنه، وأباحه قوم مطلقاً، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وداود ومههم من أباحه في النفل ومنعه في النهرص. =

يَسَار^(١): «أَنَّ رَجُلًا^(٢) قَبِلَ امْرَأَةً وَهُوَ صَائِمٌ،

= لنصائم، فرخص عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعائشة فيها. وقال الشافعي: لا بأس بها إذا لم تحرك القبلة شهوته. وقال ابن عدي: يُكره ذلك للشبان، ويرخص فيه للشيوخ، كذا في «الكشاف عن حقائق السنن» للذهبي رحمه الله

(١) مرسل عند جميع الرواة، ووصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء، عن رجل من الأنصار.

(٢) قوله: «أَنَّ رَجُلًا». إلى آخره، حديث عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ سَنَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَهُ عِنْدَهُمَا الْفَاقُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ يَقْبَلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَمَضُّ لِسَانِي وَهُوَ صَائِمٌ. وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو يَحْيَى الْمَعْرُوبُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْهَا: كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ سَنَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّطْوِجِ. ثُمَّ سَأَلَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَمْسُ شَيْئًا مِنْ وَجْهَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ. وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ تَضَادٌّ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَمْنُكُ إِزْبَهُ وَبُئِىَ بِفَعْلِهِ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ لِمَنْ هُوَ بِمِثْلِ حَالِهِ، وَتَرَكَ اسْتِعْمَالَهُ إِذَا كُنْتَ الْمَرْأَةَ صَائِمَةً عِلْمًا مِنْهُ بِمَا زُكِبَ فِي النِّسَاءِ مِنَ الضَّعْفِ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحَكَتَ تَعَجُّبًا مِنْ نَفْسِهَا حَيْثُ ذَكَرْتَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يُسْتَحْيَى مِنْ ذِكْرِهِ، لَكِنْ غَلِبَ عَلَيْهَا مَصْلَحَةُ التَّبْنِيعِ، وَقِيلَ: ضَحَكَتَ سُرُورًا مِنْهَا، وَقِيلَ: أَرَادَتْ أَنْ تَبَيِّنَ بِذَلِكَ أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ الْأَعْرَبِ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِنَصَائِمٍ فَرُخِّصَ لَهُ وَسَأَلَهُ آخَرَ فَنَهَى، فَإِذَا الَّذِي رُخِّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي نَهَى شَابٌّ، كَذَا فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الشَّرْحِ الْكَبِيرَةِ لِلْحَافِظِ أَبِي حَجَرٍ.

= ومنهم من معها مطلقاً وذمب إليه صائفة من التابعين، فلا قول خمسة، وانظر تفصيلها في عمدة القاري ٩/٦. قلت: ما حكى عن أحمد هو رواية عنه، وإلا ففي «الروض المربع» تُكره القبلة. الأوجز ٤٤/٥

فوجد^(١) من ذلك وَجْداً شديداً، فأرسل امرأته تسال له عن ذلك^(٢)،
فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ، فأخبرتها أم سلمة: أن رسول
الله ﷺ كان يُقبَل^(٣) وهو صائم. فرجعت إليه فأخبرته بذلك، فزاده
ذلك^(٤) شراً^(٥) فقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يُحِلُّ^(٦) الله
لرسوله^(٧) ما شاء، فرجعت

(١) قوله: فوجد، أي غابتم له كثيراً ولم يعفه امرأ حقيراً، واستحيى أن
يسال رسول الله ﷺ نوقيراً.

(٢) أي هل يضرك صومه ذلك؟

(٣) قوله: كان يقبل، أي بعض أزواجه أو بنفسها كما يعلم من رواية
البخاري عن زينب بنت أم سلمة عنها أنها كانت هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في
إناء واحد وكان يقبلها وهو صائم. ويخالفه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني
الآثار، نا صالح بن عبد الرحمن، نا عبد الله بن يزيد، نا موسى بن علي: سمعت
أبي يقول: ثني أبو قيس مولى عمرو بن العاص قال: بعثني عبد الله بن عمرو إلى
أم سلمة زوج النبي ﷺ فقال: سألها أكان رسول الله يقبل وهو صائم؟ فإن
قالت: لا، فقل: إن عائشة تخبر^(١) الناس أنه كان يقبل وهو صائم، فأتيت أم سلمة
فأبلغتها السلام عن عبد الله بن عمرو، وقلت: أكان رسول الله يقتل وهو صائم
فقالت: لا، فقلت: إن عائشة تخبر الناس أنه كان يقبل، فقالت: لعله لم يكن
بتمالك عنها حباً، أما أنا فلا. والذي يظهر أن الاختلاف محمول على اختلاف
الأحوال.

(٤) قال البلخي: يعني استدعاء الوجد إذا لم تأت بما يقنعه.

(٥) قوله: شراً، أي محنة وبليّة حيث ظن أن أم سلمة ألفت من عندها.

(٦) أي يبيح. اعتقد أن ذلك من خصائصه.

(٧) كصوم الوصال والزيادة على أربع في النكاح.

(١) في الأصل: «يخبر»، وهو خطأ. انظر شرح معاني الآثار ١/٣٤٦ ط الهند.

المرأة إلى أم سلمة، فوجدت عندها رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: ما بال^(١) هذه المرأة؟ فأخبرته^(٢) أم سلمة، فقال: ألا^(٣) أخبرنيها أنني أفعل ذلك^(٤)؟ قالت: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله لرسوله ما شاء^(٥)، فغضب^(٦) رسول الله ﷺ، وقال^(٧): والله إني لأتقاكم^(٨) الله^(٩)، وأعلمكم بحدوده.

(١) أي ما شأنها وأي شيء جاء بها.

(٢) أي بأنها تسأل عن القبلة للصائم

(٣) هي تنبيه على الإخبار بأفعاله، ويجب عليهم أن يخبرن بها ليقتدي به الناس.

(٤) قال الباجي: فيه إيجاب العمل بخبر الواحد

(٥) قال عياض: لأن السائل جواز وقوع الهي عنه منه، لكن لا حرج عليه إذ غفر له.

(٦) قوله: فغضب، لعل سب غضبه أن الأصل هو العمل بما ثبت عنه حتى يثبت دليل على تحصيله.

(٧) قوله: وقال: والله... إلى آخره، قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والشيخ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لسألها لأنه لم يبين عن الله، وقد أجمعوا على أن القبلة لا تكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خثية ما تقول إليه، وأجمعوا على أن من قبل وسلم فلا شيء عليه. فإن أعانى فكذاك عند الحنفية والشافعية، وعليه القضاء عند مالك، وعن أحمد يفترون، وإن أمني فسد صومه اتفاقاً.

(٨) وكيف يجوزون^(١) ما نهى عنه سي؟

(١) في شرح الورقاني ١٦٢/٢، وكيف يجوزون وقوع ما نهى عنه سي.

٣٥٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَظَرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ :

أَنَّ عَائِشَةَ ^(١) أُمَّ حَاجَةَ ^(٢) أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
زَوْجَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ^(٣) فَذَلَّ عَلَىهَا ^(٤) زَوْجُهَا ^(٥) هَذَا ^(٦) وَهُوَ ^(٧) عَبْدُ اللَّهِ ^(٨) :
أَبْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ^(٩) . قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ
تَذُلِّي ^(١٠) إِلَيَّ هَذِهِ ثَقْلَيْهَا ^(١١) أَوْ تَلَاعِبِيهَا ^(١٢) ؟ قَالَتْ : قُلْتُهَا بِأَنْ صَائِمَةٌ !
قَالَتْ ^(١٣) : نَعَمْ ^(١٤) .

(١) لِعُرْسِيَّةٍ ، كَانَتْ فَائِزَةً حَسَنَةً ، تَقْبَلُ ، رَوَى لَهَا الْعَمَّةُ . كَذَا دَرَسَهُ

الْمُزَوِّقَاتِي

(٢) حَذَّ الْعَتَّةَ مَشْدَةً

(٣) بِنِ عَالِي عَائِشَةَ الرَّسُولِيَّةِ

(٤) لِي رَوْحُ اللَّهِ طَلْحَةٍ .

(٥) بِنِ وَكَوْنَهَا عَمَّتُهُ . - ذَلِكَ .

(٦) بِنِ رَدِّهَا

(٧) نَعَمْ ، رَوَى فِي اسْتِجَابَةٍ وَغَيْرِهَا

(٨) بِنِ بِنِ

(٩) بِنِ بِنِ

(١٠) نَوَاهُ : ثَقْلَيْهَا . لَمْ يَلْهُهَا فَصَدَّتْ أَفَادَتُهُ حُكْمُهَا وَلَا مَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا

بِحَسَبِ وَرَدِ عَمَّتِهَا أُمِّ الْيَظَرِ ، وَكَانَ أَبُو عَمَّةِهَا مَالِكٌ . بَرِيدٌ - أَيْ مَعَكُمْ إِذَا دَخَلْتُمْ
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ قَوْلَهُ بِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ . بِسَائِمَةٍ - تَحْلُمُ . وَفَتْتَهُ ذَلِكَ .
فَدَخَلَ مَدِينَةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ . فَمِنْ أَمْرِهِ

(١١) هَذَا حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ ، حُكْمُهُ مَرْفُوعٌ

(١٢) قَوْلُهُ . نَعَمْ ، فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى تَحْرِيجَهَا وَلَا يَأْمُرُ -

قال محمد: لا بأس^(١) بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن

الخصائص، وأنه لا فرق بين شاب وشيخ، لأن عبد الله كان شاباً، ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الأسود: قلت لعائشة أياشر الصائم؟ قالت: لا، قلت: اليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لإربه. لأن جوابها للأسود بالمنع محمول على من تحركت شهوته لأن فيه تعريضاً لإفساد العبادة كما أشعر به قولها: وكان أملككم لإربه، فحاصل ما أشارت إليه إباحة القبلة والمباشرة بغير جماع لمن ملك إربه دون من لا يملكه، أو يحتمل النهي على التنزيه، فقد رواه أبو يوسف القاضي بلفظ: مثلت عائشة عن المباشرة للصائم؟ فكرهتها، فلا ينافي الإباحة المستفادة من حديث الباب، ومن قولها: الصائم يحلّ له^(٢) كل شيء إلا الجماع. رواه الطحاوي، كذا ذكره الزرقاني.

(١) قوله: لا بأس... إلى آخره، هذا الذي ذكره هو طريق الجمع بين الأخبار والآثار المختلفة، فإن بعضها تدل على الجواز، وبعضها على الامتناع، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ. فمنها حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها، وحديث زيد بن أسلم عن عطاء، المذكورين في الباب، وهما يدلان على الجواز مطلقاً من غير فرق بين الشاب والشيخ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب يدل على المنع مطلقاً، وحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل نساءه وهو صائم المخرج في الصحيحين وغيرهما يدل على الجواز، وحديث أبي هريرة عند أبي داود نص في الفرق، وقال مالك في «الموطأ»: قال عروة بن الزبير: لم أر القبلة للصائم تدعو إلى خير، وأخرج عن ابن عباس أنه رخص للشيخ وكرهها للشاب، وروى البيهقي بسند صحيح عن عائشة: أنه ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ونهى الشاب وقال: الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه، وأجمع أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن عمر أنه قال: همشت فقبلت وأنا صائم؟ فقلت: يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم، قال: أرايت لو مضمت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فمت، وأخرج مالك أن سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة كانا برخصان في القبلة للصائم، (١) في الأصل: «لها»، وهو تحريف.

الجماع^(١) فإن خذوا، أن لا يملك نفسه فأنكفأ أفضل، وهذه رواية أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة قبله.

٣٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا سافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٢) عن القبلة^(٣) والمباشرة^(٤) للصائم

٦ - (باب الخجامة للصائم)

٣٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يحتجم^(٥)

وأخرج الطحاوي أنه سئل سعد: أتباشر رأيت صائم؟ قال: نعم، وأخرج الطحاوي أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن القبلة للصائم: فرخص للشيخ الكبير وكرهها للشباب، وأخرج عنه عمر قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فرأته لا ينظر إلي، فقلت: يا رسول الله عاشتني؟ فقال: أليس أنتي تقبل رأيت صائم، فقلت: والذي بعثني بالنبوة لا أقبل بعد هذا - فهذه الأخبار وأمثالها يعلم منها أنه لا كراهة في القبلة للصائم في نفسه. ومما كرهها من كرهها لحوف من يؤول إليه، فطريق الجمع أنه إذا ملك نفسه فلا بأس به وإن حاف فأنكفأ أفضل.

(١) وكذا عن إنزلنا انمني.

(٢) قوله ينهى: أي مطلقاً للشيخ والشباب كليهما كما هو ظاهر العبارة؛ أو للشباب فقط، كما هو نص رواية الطحاوي، وكذلك روي الهيثمي عن عمر وغيره. فأخرج الطحاوي عن سعيد بن المسيب أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم. وأخرج أيضاً عن إبان أنه قال عمر: لأن أعفني على جمره أحب إلي من أن تقبل رأيت صائم، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: يفصي يوماً آخر، وأخرج - بسند فيه أسير يزيد الصبي وقال: هو رجل لا يعرف - عن ميمونة بنت سعد: أنه سئل رسول الله ﷺ عنه؟ فقال: أفعلوا جميعاً، وهذا كله محمود على من لا يملك.

(٣) لأن من حاف حول الحرمي يوشك أن يقع فيه

(٤) المراد بالمباشرة لمس والعلامسة والعلامسة والمخالطة

(٥) إشارة إلى الرخصة.

وهو صائم ثم إنه كان يحتجم^(١) بعد ما تغرب^(٢) الشمس .

٣٥٥ — أخبرنا مالك ، حدثنا الزُّهري : أن سعداً^(٣) وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان .

قال محمد : لا بأس بالحجامة للصائم ، وإنما كُرهت^(٤) من أجل الضعف ، فإذا أُمِنَ ذلك فلا بأس ، وهو قول^(٥) أبي حنيفة — رحمه الله — .

(١) قال الباجي : لما كَبُرَ وَصُفَّ خاف أن تضطره الحجامة إلى النظر .

(٢) أي احتياطاً وعملاً بالعزيمة .

(٣) أي ابن وقاص .

(٤) أي في بعض الروايات .

(٥) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وه قال جماعة من الصحابة والتابعين ،

فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال : إما كرهنا أو كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف . وأخرج عن حميد قال : سئل أنس عن الحجامة للصائم؟ فقال - ما كنت أرى أن الحجامة تُكره للصائم إلا من الجهد . وأخرج عن ثابت البناني قال : سألت أنس بن مالك هل كنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف . وأخرج عن ابن عباس أنه قال : إنما كُرهت الحجامة منافية الضعف . وذكر الحازمي في «التاسخ والمنسوخ» أنه مذهب سعد والحسين بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأُم سلمة والشعبي وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبي العالية وإبراهيم التيمي وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر . وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الصائم إذا احتجم في رمضان بطل صومه ، منهم عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق ، واستدلوا بهم في ذلك بحديث =

مرفوع: أفطر الحاجم والمحجوم، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث ثوبان، وأبو داود والنسائي وغيرهما من حديث شداد بن أوس: أنه مرّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم، والترمذي - وقال: حسن صحيح - من حديث رافع بن خديج، والنسائي والحاكم من حديث أبي موسى، والنسائي من حديث معقل بن ميثان قال: مرّ عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم في ثمان عشرة خلت من رمضان فقال ذلك، وأيضاً من حديث أسامة بن زيد والحسن بن علي رعاشة وأبي هريرة وابن عباس، والطبراني من حديث سُمرة وجابر وابن عديّ في «الكامل» من حديث ابن عمر وسعد بن مالك. وله طرق أخر كلها بسطوة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وابن حجر. وأجاب عنها الجمهور بأنه منسوخ لأنه كان زمن الفتح، وقد احتجم رسول الله ﷺ عام حجة الوداع وهو صائم، أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما من حديث ابن عباس. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني بسند فيه ضعف عن أنس قال: أول ما كرمت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمرّ به رسول الله ﷺ، فقال: أفطر هذا. ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة. وكذا ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عنه أن النبي ﷺ احتجم بعد ما قال: أفطر الحاجم والمحجوم، ومنهم من قال: ورود حديث أفطر الحاجم والمحجوم إنما كان لسبب آخر^(١) وهو ما أخرجه الثعلبي في «الضعفاء» وغيره عن ابن مسعود أن النبي ﷺ مرّ على رجلين يحتجم =

(١) قال الطحاوي: ليس فيها (أي في هذه الأحاديث) ما يدل على أن الفطر كان لأجل الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر وهو أنهما كانتا يقتضيان رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال. وليس إفتارهما ذلك كإفطار بالاكل والشرب والجماع ولكنه حبط أجرمهما باغتياهما فصارا بذلك معيّنين، لأن إفتار يوجب عليهما القضاء. وهكذا كما قيل التكذب يفتّر الصائم ليس يراد به الفطر الذي يوجب القضاء، إنما هو حيوط الأجر بذلك. شرح معاني الآثار ١/٣٤٩.

٣٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة قال: ما رأيت^(١) أبي^(٢) قط احتجم إلا وهو صائم.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

٧ - (باب الصائم يلدعه^(٣) القيء أو يتقيأ^(٤))

٣٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: من استقاء^(٥) وهو صائم فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء^(٦).

قال محمد: وبه^(٧) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أحدهما الآخر، فاغتاب أحدهما ولم ينكر الآخر فقال رسول الله: أفطر الحاجم والمحجوم. قال ابن مسعود لا للحجامة ولكن للفيئة.

(١) لأنه كان يواصل الصوم، قاله ابن عبد البر.

(٢) أي عروة بن الزبير بن العوام.

(٣) أي يسبقه ويغلبه.

(٤) أي عمدًا.

(٥) أي ملأ فيه عند أبي يوسف، ومطلقاً عند محمد.

(٦) أي لا قضاء، ولا كفارة.

(٧) قوله: وبه نأخذ، وبه قال إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد وأبو

يوسف وعامة العلماء، ذكره الطحاوي. ويؤيده قوله ﷺ: من قاء فلا قضاء عليه،

ومن استقاء عمدًا فعليه القضاء. أخرجه أصحاب السنن الأربعة والدارمي =

٨- (باب الصوم في السفر)

٣٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان

لا يصوم^(١) في السفر.

= وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حسن غريب، وأخرجه أبو يعلى وأسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة. وفي بعض طرقه مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض. وأما ما ورد أن النبي ﷺ جاء فأفطر، فمعناه: ضعف وكان الصوم نظراً فأفطر عمداً، ذكره الطحاوي^(١). وبعضه ما أخرجه ابن ماجه عن فضالة بن عبيد الأنصاري أن النبي ﷺ خرج عليهم في يوم كان يصومه، فدعا بإناء فشرب، فقلنا: يا رسول الله إن هذا يوم كنت تصومه! قال: أجل، ولكني قُتِلْتُ.

(١) قوله: كان لا يصوم في السفر، لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجزئ، لأن الفطر عزيمة من الله، وبه قال أبو عمر، وأبو هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وقوم من أهل الظاهر، وروقه أحاديث الباب، قاله ابن عبد البر. واحتجوا لذلك أيضاً بحديث الصحيحين أنه ﷺ كان في سفر - أي في غزوة الفتح كما في الترمذي - فرأى رجلاً ورجلاً قد ظَلَّلَ عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر - ولفظ مسلم: ليس البر أن تصوموا في السفر - وزاد بعض الرواة: عليكم برخصة الله التي رخص لكم، وروايتُه على لغة حمير في «مسند أحمد» قال ابن عبد البر: ولا حجة فيه لأنه عام، خرج على سبب، فإن قصر عليه لم تقم به حجة، وإلا عمل على من حاله مثل حال الرجل وبلغ ذلك المبلغ^(٢).

(١) شرح معاني الآثار ٣٤٨/١. ثم إن كون النبي ﷺ غير مفطر وكون الامتناء مفطر وعليه القضاء هو مذهب الأئمة الأربعة، كما في «صمد القاري» ٣٦/٦.

(٢) كذا في شرح الزرقاني ١٧٠/٢.

٣٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله^(١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن^(٢) رسول الله ﷺ خرج^(٣) عام فتح مكة في رمضان، فصام^(٤) حتى بلغ الكُدَيْد^(٥) ثم أفطر^(٦) فأفطر الناس معه^(٧) وكان فتح مكة في رمضان، قال: وكانوا^(٨) يأخذون بالأحداث^(٩) فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ.

(١) ابن عتبة بن مسعود.

(٢) قال أبو الحسن القاسبي: هذا من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السنة مقيماً بمكة.

(٣) يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلّون من رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(٤) أي جميع سيره.

(٥) موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل ونحوها وبينها وبين مكة مرحلتان أو ثلاث.

(٦) قوله: ثم أفطر، لأنه بلغه أن الناس شقّ عليهم الصيام، وقيل له: إنما ينظرون في ما فعلت، فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا بإناء من ماء، فوضعه على راحلته ليراه الناس، فشرب فأفطر فتأوله رجلاً بجنبه فشرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة. رواه مسلم والترمذي عن جابر قال الماروي: احتج به مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي أن من بيّت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، وحملوا الحديث على أنه أفطر للتقوي على العدو والمشقة الحاصلة له ولهم.

(٧) أي حتى بلغوا مكة.

(٨) أي الصحابة. قوله: وكانوا، هو قول ابن شهاب كما يُن في رواية البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر: وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك.

(٩) قوله: بالأحدث فالأحدث، في مسلم عن يونس قال ابن شهاب: وكانوا^(١)

(١) في الأصل: «كان»، وهو خطأ. انظر صحيح مسلم ٧٨٥/٢.

قال محمد: من شاء صام^(١) في السفر، ومن شاء أفطر،
والصوم أفضل^(٢).....

يتمون الأحداث فالأحداث من أمره. ويرؤنه الناس المحكم، قال عياض إماما يكون نامخا
إذا لم يمكن الجمع أو يكون الأحداث من غيره وفي غير هذه القصة، ولما فيها أعني
قضية الصوم فليس بإصح إلا أن يكون ابن شهاب مائل إلى أن الصوم في السفر
لا يعتقد كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه.

(١) قوله: من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَسَامِ الْأَشْهُرِ﴾^(١)، وقال النبي ﷺ: «بِإِذْنِ اللَّهِ وَصَحَّ عَنْ الْمَسَافِرِ الصَّوْمُ وَشَطْرُ الصَّلَاةِ». أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير
وعبد بن حميد والبيهقي في سننه وغيرهم. وأخرج عبد بن حميد والدارقطني عن عائشة قالت: كلُّ قَدِّ فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَامًا وَأَفْطَرَ فِي السَّفَرِ. وأخرج عبد بن حميد
عن ابن عباس قال: لا أعيب على من صام ولا من أفطر في السفر. وأخرج مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود عن أنس قال: سافرت مع رسول الله ﷺ في رمضان فصام بعضهم وأفطر بعضهم، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم. وأخرج مسلم والترمذي والنسائي عن أبي سعيد الخدري كما سافر مع النبي ﷺ في شهر رمضان فصام الصائم ومن المفطر، فلا يحد المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر. وهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بأن حديث أبيس من البر الصيام في السفر» أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وغيرهم
محمول على ما إذا لم ينو وأرث صومه صغفراً أو مرصداً كما يعلم من شأن وروده

(٢) قوله: أفضل لمن قوي عليه، لما أخرجه عبد بن حميد عن أبي عياض:

أخرج السيوطي في رمضان، فتوفي في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر، فقبل لأبي عياض: كيف فعل رسول الله؟ قال: صام وكان أحقهم بذلك. وورد في -

(١) سورة البقرة الآية ١٨٥.

أمن قري عليه^(١)، وإنما^(٢) بلغنا أن النبي ﷺ أفطر حيين سافر إلى مكة لأن الناس شكوا إليه الجهد^(٣) من الصوم، فأفطر لذلك، وقد بلغنا^(٤) أن حمزة الأسلمي^(٥) سأله عن لصوم في السفر، فقال: إن شئت فصمه، وإن شئت فأفطر. فبهذا^(٦) نأخذ، وهو قول^(٧) أبي حنيفة - رحمه الله - وإمامة^(٨) من قبلنا

= حديث أبي سعيد الخدري المتقدم: كانوا يرون أن من وجد نوة فصم فحسن، ومن وجد صمها فأفطر فحسن.

(١) قال القاري أبي لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَصَوَّمْ أَحَبُّ لَكُمْ﴾^(٩)، وبه قال مالك والشافعي^(١٠)، وقال أحمد والأوزاعي: أفضل مصنقا لحديث: ليس من أهر نصيم في السفر

(٢) قوله: وإنما لمقتد... إلى آخره، دفع لما يُتهم أنه لو كان الصوم أفضل عند النوة لما أفطر النبي ﷺ في سفر الفتح لأنه كان يستطيع ما لا يستطيعه غيره

(٣) ينتج لجيم وصمه: المشقة.

(٤) قوله: وقد بلغنا... أبي خزيمة، هذا السماع أخرجه مالك والشافعي وعبد بن حبيب والبخاري ومسلم ونور دود الرمزي والناثي وابن ماجة والدرقطني وصححه والحاكم بعدرات مقربة

(٥) هو ابن عسرج عويمر أبو صالح السدي، صحابي جليل، مات سنة ٦١ هـ كذا ذكره البيهقي

(٦) قر بعض الشيخ: قال محمد: فهذا

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وكذا أبي يوسف، وبه قال أنس وعائشة وسعيد بن جبير ومجاهد وحابو بن زيد، أخرجه الطحاوي عنهم

(٨) قوله: وإمامة من قبل، أي أكثر من مفسر من تلمذاه والزمهين

(٩) سورة البقرة الآية ١٨٤ (١٠) وبه قال أبو حنيفة في جامع ترمذي ٤١٥/٥

٩ - (باب قضاء رمضان هل يُفَرَّق؟) (١)

٣٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يقول (٢): لا يُفَرَّق (٣) قضاء رمضان.

٣٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن ابن عباس (٤)

لبعضهم منهم ابن عباس حيث روي عنه أنه قال - لما سُئِلَ عن الصوم في السفر -: يسروا، فخذ يسر الله. وروى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد أنه قال: الإفطار في السفر المزيمة. ومنهم أبو هريرة حيث أمر رجلاً صام في السفر بالقضاء، أخرجه عبد بن حميد والطحاوي. ومنهم عمر حيث أمر رجلاً صام رمضان في السفر أن يعيد، أخرجه عبد أيضاً. ومنهم ابن عمر حيث قال: لأن أفطر في رمضان أحب إليّ من أن أصوم، أخرجه عبد بن حميد. وأخرج أيضاً عنه أنه سئل عنه فقال: رخصة نزلت من السماء فإن شئتُم فردوها. وأخرج أيضاً أنه قال: لو تصدقت بصدقة فردت، ألم تكن تغضب؟ إنما هو صدقة تصدق بها الله عليكم. ويوافقهم حديث: الصيام في السفر كالفطر في الحضر. أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي سنده كلام، وصحح النسائي وقفه، وعلى تقدير صحته فهو محمول على من لا يقوى.

(١) أي بين الأيام في قضاء الصيام.

(٢) مذهب ابن عمر وجوب تنابع القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشعبي، وبه قال أهل الظاهر. ومذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه (٣).

(٣) إما استحباباً أو وجوباً، وكأنه قاسه على أداء رمضان، أو لكون القضاء فرضاً كالأداء، فلا ينبغي أن يؤخر عند قدرته على ترتبه، كذا قال القاري.

(٤) قوله: أن ابن عباس... إلى آخره، قال ابن عبد البر: لا أدري عن

أخذ ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما أجازا تفريق قضاء

وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان، قال أحدهما^(١): «يُفَرَّقُ»^(٢) بينه، وقال الآخر: لا يفرَّق^(٣) بينه.

قال محمد: الجمع بينه أفضل وإن فُرِّقَت^(٤) وأُحصيت العدة^(٥) فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — والعامة^(٦) قبلنا.

= رمضان وقالوا: لا بأس بتفريقه لقوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ». وفي «الفتح»: هكذا أخرجه منقطعاً بهما، ووصفه عبد الوزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله، عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان؟ قال: يتقصيه مفرقاً. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صمته كيف شئت، ورويناه في فوائد أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري بلفظ: لا يضرك كيف قضيتها، إنما هي عدة من أيام أخر فأحصه. وقال عبد الوزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا: فرقه إذا أحصيته. انتهى.

(١) زاد يحيى: لا أدري أيهما قال: يفرَّق، ولا أيهما قال: لا يفرَّق.

(٢) أي يجوز أن يفرَّق بين أيام قضاته.

(٣) أي بل يجب إصالة^(١).

(٤) في نسخة: فرقته.

(٥) أي ضبطت العدد، وحفظته لئلا يكون ناقصاً عما هنالك.

(٦) قوله: والعامة قبلنا، أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال: إن شاء تابع. وإن شاء فرَّق، لأن الله يقول: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ». وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عنه: صمته كيف شئت، وقال ابن عمر: صمته كما أفطرت. وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن أنس: أنه سئل عنه؟ فقال: إنما قال الله: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فإذا أحصى العدة فلا بأس بالتفريق. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني

(١) هكذا في الأصل، ونظير «اتصال».

١٠ - (باب من صام تطوعاً ثم أفطر)

٣٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري: أن عائشة^(١) وحفصة

= والبيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضائه فأحصى العنة وأصبح كيف شئت. وأخرج الدارقطني عن رافع بن خديج قال: أحصى العدة وصم كيف شئت. وكذلك أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن معاذ. وأخرج الدارقطني عن عمرو بن العاص قال: يفرق قضاء رمضان وأخرج ابن أبي حاتم، عن أبي هريرة أن امرأة سألت كيف تقضي رمضان؟ قال: صومي كيف شئت، فإنما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. وأخرج ابن المنذر والدارقطني والبيهقي في سننه عن عائشة نزلت ﴿عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ﴾ متتابعات فسقطت متتابعات. قال البيهقي: أي نسحت. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني، وضعفه عن أبي هريرة مرفوعاً: من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفرقه. وأخرج أيضاً وضعفه عن ابن عمر: سئل النبي ﷺ عن قضاء رمضان؟ فقال: يقضيه أتباعاً وإن فرقه أجزأه. وأخرج الدارقطني وابن أبي شيبة عن محمد بن المنكدر: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: ذلك إنيك، أرايت لو كان على أحدكم ذنب فقضى الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ قال الدارقطني: إسناده حسن^(١) إلا أنه مرسل. ثم رواء من طريق آخر موصولاً عن جابر مرفوعاً وضعفه.

(١) قوله: أن عائشة... إلى آخره، وصله ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وقال: لا يصح عن مالك إلا المرسل، ووصله النسائي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد ثلاثهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة وقال: هذا خطأ، والصواب عن الزهري مرسل ووصله الترمذي والنسائي أيضاً من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري. عن عروة، عن عائشة، وقال =

(١) سنن الدارقطني ١/٢٤٤، وصححه ابن الجوزي كما في بيل الأوطار ٤/١٦٥.

رحمى الله عنهما أصبحنا صائمتين متطوعتين^(١)، فأهدي لهما طعام^(٢)
فأفطرنا^(٣) عنيه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ، قالت عائشة: فقالت
حصنة - بدرني^(٤) بالكلام وكانت آية^(٥) أيها - يا رسول الله إني
أصبحت أت وعدئشة صائمتين متطوعتين، فأهدي لنا طعام فأفطرنا
عنه، فقل لهما رسول الله ﷺ: اقضيا^(٦) يوما مكانه.

= الترمذي: روى مالك ونعيم وعبيد الله بن عمر وربان بن سعد وغير واحد من الصحابة
عن الزهري، عن عائشة مرسلاً^(١) وهذا أصح، كما في «لتنويه».

(١) أي صائمتين

(٢) أي شاة، كما في رواية أحمد.

(٣) بألفهم أيه

(٤) أي صانقتي وعستني

(٥) قوله ابنة، أي عى خلق والدها من لحدة وبغلة، لأنه كان من
مظاهر الحلال، وأنا على طيبة أمي من الحرام والسكينة؛ فإنه كان من مظاهر
الحجاب، قاله القاري

(٦) قوله: اقضيا يوما مكانه، ظاهر الأمر للوجوب؛ ربه قال لو جميعه
وأبوذر وسالك، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى:
﴿لَمَّا أَتَمَّ الْقَسَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾^(١) بعم القرض والنفاء. وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُعْظَمُ
حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(٢)، وحديث: إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فليجئ،

(١) وقد وصله سواد أيضا في «مسند» باب من رأى عليه نقضاء نظر من لم يجزئ في حق
أبي داود ٣٣٦/١٠

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٧.

(٣) سورة الحج: الآية ٣١

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً ثم أفطر فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - والعمامة^(٢) قبلنا.

١١ - (باب تعجيل الإفطار)

٣٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم بن دينار، عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: لا يزال^(٣) الناس^(٤) بخير^(٥) ما هجّلوا الإفطار.

- فإن كان مفطراً فليأكل، وروي: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروي: فإن كان صائماً فلا يأكل، فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، واحتج الآخرون بحديث أم هانئ^(١): دخل عليّ النبي ﷺ وأنا صائمة، فأني برأء من لبن فشرب، ثم ناولني فشربت، فقلت: إني كنت صائمة ولكني كرهت أن أردّ سُؤرك، فقال: إن كان من قضاء رمضان، فاقضي يوماً مكانه وإن كان من غيره فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي، وحديث عائشة: دخل عليّ رسول الله ﷺ، فقلت: إنا خبأنا لك خيساً، فقال: أما إني كنت أريد الصوم لكن قرّبه. وأجيب أنهما قضية عين لا عموم له.

(١) قوله: أبي حنيفة، وكذا مالك وأبو ثور وغيرهما، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا قضاء عليه ويستحب أن لا يفطر، ذكره الزرقاني.

(٢) منهم ابن عباس وابن عمر أخرجه الطحاوي عنهما.

(٣) لأبي داود من حديث أبي هريرة: لا يزال الدين ظاهراً.

(٤) أي الصائمون من المسلمين.

(٥) أي مصحوبين ببركة في متابعة سنة دون موافقة بدعة. وعين في حديث =

(١) قال الترمذي: حديث أم هانئ في إسناده مقال. وقال المنذري: لا يثبت، وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه السيوطي، كذا في «بذل المجهود»، نقلًا عن المرقاة ١١/٣٦١.

قال محمد: تعجيل الإنطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما^(١)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٢).

٣٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان^(٣) المغرب حين ينظران الليل الأسود^(٤)، قبل أن يُفطرا، ثم يفطران^(٥) بعد الصلاة في رمضان.

= أمي هريوة علة ذلك، فقال: لأن اليهود والنصارى يؤخرون، ولابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمتي على سُني ما لم تنتظر بفطرها النجوم.

(١) روى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً^(١).

(٢) قوله: والعامة، أي جمهور علماء أهل السنة خلافاً للشيعة المبتدعة حيث لم يفطروا حتى تشبك^(٢) النجوم.

(٣) أي أولاً.

(٤) أي سواد أوله. قوله: الليل الأسود، أي في أفق المشرق عند الغروب، وهو معنى قوله **يَفْطَرُونَ**: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم، روى الشيخان، أي أقبل من جهة الشرق وأدبر من جهة المغرب.

(٥) قوله: ثم يفطران، فكانا يسرعان بصلاة المغرب لأنه مشروع اتفاقاً وليس من تأخير الفطر المكروه، لأنه إنما يُكره تأخيرهُ إلى اشتباك النجوم على وجه الجماعة ولم يؤخر للمصادرة إلى عبادة، قاله الباقون. لكن روى ابن أبي شيبة وغيره

(١) قال ابن عبد البر: أحديث تعجيل الإنطار وتأخير السحور صحيح متواتر، فتح الباري

قال محمد: وهذا كله واسع، فمن شاء أفطر^(١) قبل الصلاة، ومن شاء أفطر بعدها، وكل ذلك لا بأس^(٢) به.

١٢ - (باب الرجل يفطر قبل المساء^(٣)) ويظن أنه قد أمسى

٣٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم: أن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في يوم رمضان في يوم عَيم^(٤)، ورأى^(٥) أنه قد أمسى أو^(٦) غابت الشمس، فجاءه رجل فقال: يا أمير

= عن أنس قال: ما رأيت رسول الله يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء. وروى عن ابن عباس وطائفة: أنهم كانوا يفطرون قبل الصلاة، كذا قال الزرقاني. وقال القاري: هو إما لبيان الجواز إشعاراً بأن مثل هذا التأخير لا ينافي الأمر بالتعجيل، أو لعدم ما يُفطران به عندهم قبل الصلاة، أو لأن الإفطار المتعارف عندهم أن يتعشوا بظلمتهم، وهذا ربما يُخلّ بتعجيل المغرب. وأما إذا أمكن الانقصار على نفس الإفطار بأكل ثمرة، أو شرب قطرة، ثم يصلي ويتعشى، فهذا جُمع حسن ووجه مستحسن.

(١) بشرط أن لا يبلغ مبلغ اشتباك النجوم.

(٢) إلا أن الأفضل هو تقديم الفطر^(١) على الصلاة لأنه الموافق لعادة رسول الله وغالب أصحابه.

(٣) أي قبل غروب الشمس.

(٤) بالفتح أي سحاب.

(٥) أي وظن.

(٦) شك من الراوي، وفي نسخة: (و).

(١) وقال الطحاوي: يستحب الإفطار قبل الصلاة، كما في الأوجز ٢٩/٥.

المؤمنين، قد طلعت^(١) الشمس، قال: الخطب^(٢) يسير وقد اجتهدنا^(٣).

قال محمد: من أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم علم أنها لم تغب لم يأكل بقية يومه ولم يشرب وعليه قضاؤه^(٤)، وهو قول^(٥) أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: قد طلعت الشمس، أي ظهرت يحتمل أنه قصد ليُعلم الحكم فيه، ويحتمل أنه أخبره ليمسك بقية يومه لأنه يجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الزمان صوم، ثم علم أن أمسك، بخلاف من أبيح له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الأكل بقية صومه، قاله الباقي.

(٢) قال يحيى: (قال مالك: يريد بقوله «الخطب يسير» القضاء فيما تُرى وخفة مؤنته وسارته، يقول: نصوم يوماً مكانه)^(١). الخطب: أي الأمر هين حفيف.

(٣) حيث عملنا على حسب ظننا والظن معتبر في الشرع.

(٤) أي ذلك الصوم الذي أفطره.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الأئمة الباقية والجمهور لما عسح به في قصة إفطار عمر، فروى ابن أبي شيبة عن حنظلة، قال: شهدت عمر في رمضان وقرب إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت، ثم ارتقى المزدن، فقال: يا أمهر المؤمنين، والله إن الشمس طالعة لم تغرب، فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يفطر فليتم صومه حتى تغرب الشمس، وزاد من طريق آخر: فقال له: إنما بعثناك داعياً ولم تبعثك راعياً، وقد اجتهدنا، وقضاء يوم يسير. وبعضه ما في صحيح البخاري عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: أفطرنا على عهد رسول الله يوم غوم، ثم طلعت الشمس، قبل لهشام: فأمروا بالقضاء؟ قال: لا بد من القضاء، وذهب جماعة إلى أنه لا يجب القضاء في هذه الصورة أخذاً مما ورد في بعض طرق قصة :

(١) كذا في موطأ مالك، وفي الأبجز (٥/١١٩) أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهلاً، لا صعوبة فيه، إذ لا تجب فيه الكفارة كأنه يقول: نصوم يوماً مكانه.

١٣ - (باب الوصال^(١) في الصيام)

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الوصال، فقيل له: إنك^(٣) تواصل. قال: إني لست كهيئتكم^(٤)، إني أطعم^(٥) وأسقى.

= فطر عمر أنه قال: لا يقضي، لكن قال ابن عبد البر وغيره. هي رواية ضعيفة، والصواب رواية الإنيات^(٦).

(١) هو إمساك الليل بالنهار.

(٢) نهى تنزيه، قوله: نهى عن الوصال، وفي رواية جوسرية عن نافع عند البخاري، وعبيد الله بن عمر، عن نافع عند مسلم، عن ابن عمر أنه ﷺ وأصل، فواصل الناس، فشق عليهم، فهاهم، فقالوا: يا رسول الله ولم يسم الفائقون، وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين، وفي لفظ فقال رجال من الحمير، وكان القائل واحداً ونُسب إلى الجمع لرصانهم به. وفيه استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى.

(٣) أي فما الحكمة في نهيك لنا عنه.

(٤) أي مشابهاً لكم في صفتكم وحالتكم

(٥) قوله: إني أطعم وأسقى. لأحمد وإبراهيم أبي شيبة من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة: إني أظلل عبد ربي فيطعمني ويسقيني، ولإسماعيل من حديث عائشة: أظلل عند الله يطعمني ويسقيني، ولابن أبي شيبة من مرسل الحسن: إني أبيت عند ربي. واختلف في ذلك فقيل: هو على حقيقته وأنه ﷺ كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي عيابه، وطعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام التكليف، قال ابن المنير:

(٦) قال الحافظ. يرخع الأول أنه لو غم هلال رمضان فأصبحوا معطرين، ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا. فتح الماري ٢٠٠/٤

٣٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد^(١)، عن الأعرج^(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: إياكم^(٣) والوصال، إياكم والوصال^(٤)، قالوا: إنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست^(٥) كهيتكم، أبيت^(٦) يطمعني ربي ونسقيني، فاكلعوا^(٧) من الأعمال

= انبي يطمع شرعاً إما هو الطعام المعتاد. وأما الحارق للعادة كالمحصر من الجنة فعلى غير هذا المعنى، وقال جماعة: هو سجال عن لازم الطعام والشراب. وهو القوة، فكأنه قال: قوة الأكل الشارب يبطئ علي بما يسد مسد الطعام، واتمعى أن الله يخلق من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس بجوع ولا عطش، وجئح ابن القيم إلى أن المراد أنه يشغله بالتفكير في عظمته والتعبد في بمساربه وقرة العين بمحبته والاستعراق في مناجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب، قال: وقد يكون هذا الغداء أعظم من غداء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استعناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني^(٨). انتهى. كذا في التوير.

(١) عبد الله بن ذكوان.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز.

(٣) كُرِّرَ للمبالغة عن نهى الوصال.

(٤) عبد ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ثلاث مرات.

(٥) إنما لم يقل: لستم كهيتاني تواصلوا.

(٦) أي أُمسي.

(٧) بفتح اللام أي احمقوا.

(٨) قال شيخنا هذا المبنى لا يكره أحد له دوو السحبة كما قال ابن القيم لاسع الدار

٣٢٧/٥

ما لكم^(١) به طاقة.

قال محمد: وبهذا تأخذ، الوصال مكروه، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم، لا يأكل في الليل شيئاً، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعمامة^(٢).

١٤ - (باب صوم يوم^(٣) عرفة)

٣٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر^(٤)،

(١) قوله: ما لكم به طاقة، أي قدرة وقوة لا يكون سبباً لضعف بنيته، وأما الأنبياء فلمهم القوة الإلهية أو الغذاء اللدني فلا يقاس الصعوك على الملوك.

(٢) قوله: والعمامة، أي جمهور العلماء خلافاً لبعضهم من الصحابة والتابعين، حيث جوزوه^(١) وقالوا: النهي عنه رحمة، فمن قدر عليه فلا حرج، لحديث الصحيحين عن عائشة: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمةً لهم. وأجيب بأن الرحمة لا تمنع النهي، فمن رحمته أنه كره لهم أو حرمه عليهم. وأجاز أحمد وابن رهب وإسحاق الوصال إلى السحر لحديث البخاري عن أبي سعيد مرقوعاً: لا تواصلوا، فأيكم أراد الوصال فليواصل إلى السحر. وعارضه ابن عبد البر بحديث الصحيحين: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار^(٢) من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم، فالواصل مخصص بالنبي ﷺ.

(٣) يوم التاسع من ذي الحجة. (٤) مولى عمر بن عبيد.

(١) اختلف العلماء في حكم الوصال، فذهب أحمد وإسحاق وجماعة من المالكية إلى جوازه إلى السحر، قال الحافظ: هذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره، لأنه في الحقيقة بمنزلة قضاء يؤخره، وقال المروفي: الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين بأكل ولا شرب، مكروه في قول أكثر أهل العلم، والمراجع عند الشافعية التحريم، وفي الدر المختار مكروه تنزيهاً. انظر لامع الدوايري ٣٨٠/٥ وأرجز المسالك ١٠٣/٥.

(٢) في الأصل: الشمس، وهو خطأ. تنظر عمدة القاري (٦٤/٦).

عن عمير^(١) مولى^(٢) ابن عباس، عن أم الفضل^(٣) ابنة الحارث: أن ناساً تماروا^(٤) في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة^(٥)، فقال بعضهم: صائم، وقال آخرون: ليس^(٦) بصائم، فأرسلت^(٧) أم الفضل بقدح^(٨) من لبن وهو واقف بعرفة فشربه^(٩).

(١) هو ابن عبد الله الهلالي، وثقه الساني وابن حبان، مات سنة ١٠٤، كذا في «الإسحاق».

(٢) رفي رواية: مولى أم الفضل، ولا منافاة، فهذا باعتبار الأصل والأولان باعتبار المال، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) زوجة العباس.

(٤) أي تنازعوا، أو تشاكوا، أو اختلفوا.

(٥) أي يعرفات.

(٦) أي لأنه مسافر.

(٧) قوله: فأرسلت، لم يُسمَّ الرسول بذلك، نعم في النسائي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك. وفي الصحيحين عن ميمونة أنها أرسلت فيحمل على التعدد بأن يكون الأختان أرسلتا معاً، أو أرسلتا قَدْحاً واحداً، ونُسب إلى كل منهما لأن ميمونة أرسلت بسؤال أختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال، أو عكسه. وفيه التحيُّل للاطلاع على الحكم يغير سؤال وفطنة المربلة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال، لأن ذلك كان في يوم حار بعد الظهيرة، كذا في «شرح الزرقاني».

(٨) بفتحين كاسه بزرگه^(١).

(٩) شفقة على الأمة رحمة على العمة. قوله: فشربه، زاد في حديث

(١) بالفارسية.

قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، إنما صومه

تطوع^(١)،

ميمونة: والناس ينظرون، وفي رواية أبي نعيم: وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه مقطر، لأن الحيان أقوى من الخبر. ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه لأنه الذي اختاره ﷺ لنفسه ولتتقوى على عمل الحج، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع، ولذا قال الجمهور: يستحب فطره للحاج وإن كان قوياً. ثم اختلفوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، رُتِعِبَ بأن فعله المجرد لا يدل على علم استحباب صومه، إذ قد يتركه لبيان الجواز، وأجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن صوم عرفة بعرفة. وأحد بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه، كذا في شرح الزرقاني.

(١) قوله: تطوع، أي ليس بفرض ولا واجب، لكن فيه فضيلة ثابتة، فروى مسلم واللفظ له، وأبو داود من حديث أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة؟ قال: يكفر السنة الماضية والباقية^(٢)، وفي رواية الترمذي: صيام يوم عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي بعده والسنة التي قبله. وروى ابن ماجه عن قتادة بن النعمان: سمعت رسول الله ﷺ: من صام يوم عرفة غُفِرَ له سنة أمامه وسنة بعده. وروى أحمد، عن عطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يُرَشُّ عليها، فقال لها: أفطري، فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله يقول: إن صوم عرفة يكفر العام الذي قبله، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في كتاب «الترغيب والترهيب»: رواه صحيح بهم في الصحيح إلا أن عطاء لم يسمع من عبد الرحمن. وروى أبو يعلى عن سهل بن سعد =

(١) الجمع بينه وبين حدث الباب أن يُحمل على غير الحاج أو على من لم يُضمَنه صيامه من الذكر والدعاء المطلوب للحاج. انظر فتح الباري ٤/٢٣٧.

فإن كان (١) إذا صامه يُضَعِّفُهُ ذلك عن الدعاء (٢) في ذلك اليوم فالإفطار أفضل (٣) من الصوم.

= مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ذنبٌ مستين متابعين. قال المنذري: رجاله رجال الصحيح. وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له سنةٌ أمله سنةٌ خلفه، ومن صام عاشوراء غُفِرَ له سنة. وإسناده حسن قاله المنذري. وروى الطبراني في «الأوسط» أيضاً عن سعيد بن جبير: سأل رجلٌ عبد الله بن عمر، عن صوم يوم عرفة؟ فقال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم مستين. وإسناده حسن قاله المنذري. وروى في «الكبير» بإسناد فيه زنديق بن سعد - وقد ضَعُفَ - عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة؟ فقال: يكفِّرُ السنة التي قبلها والتي بعدها. وروى الطبراني في «الأوسط» والبيهقي عن مسروق أنه دخل على عائشة يوم عرفة، فقال: اسقوني، فقالت: يا غلام اسقِه عسلاً، ثم قالت: وما أنت بصائم؟ قال: لا، إني أخاف أن يكون يوم الأضحى، فقالت: إنما ذلك يوم عرفة، يوم يعرف الإمام، أو ما سمعتَ يا مسروق أن رسول الله كان يعدله بألف يوم؟ وإسناده حسن قاله المنذري. وفي رواية البيهقي عنها مرفوعاً: صيام عرفة كصيام ألف يوم. وأخرج أبو سعيد النقاش في «أماليه» عن ابن عمر مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر. قال الحافظ ابن حجر في رسالته «الفصل المكسرة في الذنوب المفدومة والمؤخرة»: قد ثبت في «صحيح مسلم» أنه يكفِّرُ ذنوب السنة الماضية والمستقبلية وذلك المراد من قوله وما تأخر انتهى. وذكر السيوطي في رسالته «فيمن يؤتى أجره مرتين» أن سبب كون صوم عاشوراء كفارة سنة وكون صوم عرفة كفارة سنتين أن ذلك من شرع موسى، وهذا سنة النبي ﷺ فضُغِفَ أجره.

(١) أي المحرم.

(٢) ونحوه من التلبية والقراءة، وكذا إذا كان الصوم يسيء خلقه أو يُنْعَبُ مشبه.

(٣) قوله: أفضل، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف كما ذكره الطحاوي وعليه

١٥ - (باب الأيام التي يكره فيها الصوم)

٣٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله، عن سليمان^(١) بن يسار^(٢): أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام^(٣) منى.

٣٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٤) بن عبد الله بن الهاد، عن

= حُمَل ما ورد من النهي عن صيام عرفة بعرفة. أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وصححه والطبراني والطيحاوي وغيرهم، وأخرج الترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر: حججت مع رسول الله ولم يصم، ومع أبي بكر كذلك، ومع عمر كذلك، ومع عثمان كذلك، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه، وذكر المنزوي أن مالكا والثوري كانا يختاران الفطر بعرفة، وكان الزبير وعائشة بصومان، ورؤي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، وكان عطاء يقول: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء.

(١) قال الزهري: كان من العلماء، وقال الزهري: ثقة مأمون، مات سنة

١٠٧هـ.

(٢) لم يختلف على مالك في إرساله، قاله أبو عمر، وقد وصله النسائي من طريق سفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر، وهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة.

(٣) أي أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق.

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، وثقه ابن معين والنسائي، مات سنة ١٣٩هـ، كذا في «الإسعاف».

ولا لغيرها^(١)، لما جاء^(٢) من النهي عن صومها عن النبي ﷺ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من قبلنا. وقال مالك^(٣)...

(١) أي من قرآن وقربة وكفارة وقضاء.

(٢) قوله: لما جاء من النهي، أي من حديث جماعة من الصحابة عند جماعة من الأئمة منهم عبد الله بن حذافة عند النسائي، وابن عباس عند الطبراني، وأبي هريرة عند الدارقطني، وزيد بن خالد الجهنّي عند أبي يعلى الموصلي، ونبشة وكعب بن مالك عند مسلم، وأم خلدة الأنصارية عند إسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة وعمر بن العاص عند مالك والحاكم وابن خزيمة، وعقبة بن عامر ويشر وعليّ وغيرهم عند جماعة، وليس فيها تخصيص للمتمتع ولا لغيره، بل في بعضها أن النبي ﷺ بعث منادياً أيام منى ينادي: ألا لا يصومن أحد هذه الأيام. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١) النهي من حديث عليّ وسعد بن أبي وقاص وعائشة وعمر بن العاص وعبد الله بن حذافة وأبي هريرة وشريّن سحيم وأنس ومعه بن عبد الله العدوي وأم الفضل زوجة العباس وغيرهم، ثم قال: فلما ثبت بهذه الآثار النهي عن صيام أيام التشريق وكان ذلك بمنى والحاجّ مقيمون بها، وفيهم المتمتعون والقارئون، ولم يستثن منهم متمتعاً دخلوا في هذا النهي أيضاً.

(٣) قوله: وقال مالك... إلى آخره، يستدلّ له بخامس قوله تعالى: ﴿فإذا أمستم فمن تمتع بالعمرة إلى الحجّ فما استيسر من الهديّ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتُمْ﴾^(٢)، فإنّ ظاهره تجويز الثلاثة في أيام الحجّ وأيام التشريق داخلة فيها، ويوافقه ما أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عمر في تفسير ثلاثة أيام، قال: يومٌ قبل =

(١) ٣٣٥/١

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

ابن أنس يصومها المتمتع^(١) الذي لا يجد الهدي^(٢) أو^(٣) فاته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر.

١٦ - (باب النية في الصوم من الليل)

٣٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر قال: لا يصوم^(٤) إلا من أجمع^(٥) الصيام قبل الفجر.

قال محمد: ومن أجمع أيضاً على الصيام^(٥) قبل نصف

= الشروية ويوم عرفة، وإذا فاته صيامها صام أيام منى فأنهن من الحج. وأخرج البخاري وابن جرير والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمتنع لم يجد هدياً. وأخرج ابن جرير ومن بعده عن ابن عمر: رخص رسول الله ﷺ للمتنع إذا لم يجد الهدي ولم يصم حتى فاته أيام العشر أن يصوم أيام التشريق. وأخرج الدارقطني عن عائشة سمعت رسول الله يقول: من لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر ومن لم يكن صام تلك الثلاثة صام أيام منى. وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذه الآثار بأن الموقوف منها لا يوازي المرفوع الناهي والمرفوع منها لا يساوي الناهي العام من حيث السند، والاستنباط من الآية في حيز الخفاء لأن دخول أيام التشريق في أيام الحج في حيز المنع. وفي المقام كلام في المبوطات.

(١) وكذا القارن.

(٢) في نسخة: إذا.

(٣) أي لا يصح أن يصوم.

(٤) قال الباجي: الإجماع على الصوم وهو العزم عليه والقصد له.

(٥) أي قرصاً كان أو نفلاً، قوله: على الصيام، سواء كان قرصاً أو نفلاً، أما النقل فلما أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة قال لي رسول الله ذات يوم:

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

يا عائشة هل عندكم شيء؟ قلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: فلاني صائم... الحديث، وله الفاظ عند مسلم. ورواه أبو داود وابن جبان والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قلنا نعم تغذي، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: لا، قال: فلاني إذا صائم. ودخل علي يوماً آخر، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: نعم، قال لي: إذا أفطرت قد كنت قرصت الصوم. وذكر البخاري تعليقا عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فلاني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذلك أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من غداء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقا، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليمسك بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على أجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإتهم جؤزوا في

النفل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجؤزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعامّة قبلنا.

يا عائشة هل عندكم شيء؟ قلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: فلاني صائم... الحديث، وله ألفاظ عند مسلم. ورواه أبو داود وابن جبان والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتي يقول: هل عندكم من عشاء؟ فإن قلنا نعم تغدّى، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: لا، قال: فلاني إذا صائم. ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: أعندكم شيء؟ قلت: نعم، قال لي: إذا أقطر وقد كنت فرضت الصوم. وذكر البخاري تعليقاً عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فلاني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من عشاء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرهما البخاري تعليقاً، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليحسم بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح.

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإتهم جُوزوا في

النفل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجوزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

١٧ - (باب المداومة على الصيام)

٣٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن^(١)، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال

= والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأحمد والدارقطني، واختلف في رفعه ووقفه، وصحح جماعة - منهم الترمذي - وقفه على حفصة، وحمله الطحاوي على ما عدا التفل وصوم رمضان من صوم الكفارات وقضاء شهر رمضان، لكلا يضاد حديث صوم يوم عاشوراء وغيره من الآثار، وذكر في «إرشاد الساري» أنه روى عبد الرزاق عن حذيفة أنه قال: من بدا له الصيام بعدما تزون الشمس فليصم، وإليه ذهب جماعة سواء كان قبل الزوال أو بعده، وهو مذهب الحنابلة، وقال مالك: لا يصوم في النافلة إلا أن يبيت، لحديث: لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل، وقياساً على الصلاة إذ فرضها ونقلها سواء في النية^(٢).

(١) قوله: عبد الرحمن، هكذا قال أبو النضر ووافقه يحيى بن أبي كثير في الصحيحين، ومحمد بن إبراهيم وزيد بن غياث عند النسائي، ومحمد بن عمرو عند =

(١) قال المؤلف: لا يصح الصوم إلا بنية إجماعاً فرضاً كان أو تطوعاً لأنه عبادة محضة، فافتقر إلى النية كالصلاة، ثم إن كان فرضاً كصيام رمضان في أدائه وقضائه والتفله والكفارة اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة يُجزئ صيام رمضان وكان صوم متعين بنية من النهار لحديث عائشوراء المتفق عليه، ثم في أي جزء من الليل نوى أجزاء، ثم فعل بعد النية ما ينهي الصوم من الأكل والشرب أم لا واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية بشيء للصوم، واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل كما اختص به أذان الصحيح والرفع من مزدلفة؛ وكذا عموم قوله ﷺ: من لم يبيت الصيام من الليل، وصوم التطوع يجوز بنية من النهار عند إمامنا وأبي حنيفة والشافعي، وقال مالك ودأود: لا يجوز إلا بنية من الليل، ثم في أي وقت من النهار نوى أجزاء، سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعد، وهذا ظاهر كلام أحمد والشافعي، واختار الشافعي في «المحصر» أنه لا تجزئه النية بعد الزوال، وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من قول الشافعي، كذا في لامع الدروري ٣٨٢/٥.

لا يُفطر^(١)، ويُفطر^(٢) حتى يقال لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل^(٣) صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيت في شهر أكثر^(٤) صياماً^(٥) منه في شعبان.

الترمذي، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أسد الجعدي فرواه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي، ومُحمَّد أن أبا سلمة رواه عن كلٍّ منهما، كذا ذكره الزُّرقاني

(١) أي بعد ذلك.

(٢) أي أحياناً ويستمر على إفطاره.

(٣) لكلا يُظنُّ وجوبه.

(٤) بالنصب ثاني مفعولي رأيت.

(٥) بالنصب، وروى بالخفض، قال السُّهيلي: هو وهم كأنه كتب الألف على لغة من يتف على المنصوب المنون بدون الألف فتوهمه محضاً. قوله: أكثر صياماً منه في شعبان، اختلف في الحكمة في إكثاره الصوم فيه، فقيل: كان يشتغل عن صيام الثلاثة من كل شهر لسفر أو غيره، فيجتمع فيفضيها فيه، واستدل له بما أخرجه الطبراني بسند ضعيف عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة، فيصوم شعبان، وقيل: كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان لحديث الترمذي: سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان. وأصح منه ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن أسامة قلت: يا رسول الله ﷺ لم أرك ما تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: ذاك شهر يتخَّل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى الله، فأحب أن يرفع^(١) إليه عملي وأنا صائم، كذا في (التوشيح شرح صحيح البخاري)، للسيوطي.

(١) المراد بالرفع الرفع المعاص دون الرفع العام بكرة وعشياً. انظر فتح السُّلهم ١٧٤/٣.

١٨ - (باب صوم يوم هاشوراء^(١))

٣٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد^(٢) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية^(٣) بن أبي سفيان عام^(٤) حج وهو على المنبر^(٥) يقول: يا أهل المدينة،

(١) قوله: هاشوراء، هو بالمد على المشهور، وحكي فيه القصر وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن ذكر الموصوف^(٦) كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: عن حميد، قال الحافظ ابن حجر: هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم، قال الأوزاعي والزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية، المحفوظ رواية الزهري عن حميد، قاله النائي وغيره.

(٣) هو وأبوه من سلمة الفتح، وكان أميراً عشرين سنة وخليفة عشرين سنة، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. قال ابن حجر: ويظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة بعد الحج إلى يوم هاشوراء.

(٥) أي منبر المسجد النبوي.

(١) قال العيني: وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعند أسمائهم ثم قال: ومن الأئمة مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحابهم. وعملة القاري: ١١٦/٦.

أين^(١) علماءكم^(٢)؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم^(٣):
هذا يوم عاشوراء لم يكتب^(٤) الله عليكم صيامه ، أنا صائم ، ومن
شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر^(٥).

قال محمد: صيام يوم عاشوراء كان واجباً^(٦) قبل أن يفترض

(١) قوله: أين علماءكم؟ قال النووي: الظاهر إنما قال ذلك لما سمع من
يوجبه أو يحرمه أو يكرهه، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب، ولا محرم، وقال
ابن التين: يحتمل أن يريد به استدعاء موافقتهم، أو بلفظه أنهم يرون صيامه فرضاً
أو نفلاً، أو يكون للتبليغ، كذا في «عمدة القاري»^(١) شرح صحيح البخاري
للحلي.

(٢) أي من الصحابة والتابعين.

(٣) أي في حقه.

(٤) أي لم يفرض، قوله: لم يكتب الله... إلى آخره، اتفق العلماء على
أن صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب، واختلفوا في حكمه أول الإسلام، فقال
أبو حنيفة: كان واجباً، واختلف أصحاب الشافعي على وجهين أشهرهما. أنه لم
يزل سنة، ولم يترك واجباً قط، والثاني: كقول أبي حنيفة، وقال عياض: وكان
بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باق على فرضيته، قال: وانقضى انقائلون
بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، كذا في «عمدة القاري».

(٥) قال الحافظ ابن حجر: هو كلمة من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي
في روايته، ذكره السيوطي.

(٦) قوله: كان واجباً^(١)... إلى آخره، به ورد كثير من الأخبار، فأخرج =

(١) ١٢١/٦.

(٢) وسط الكلام على هذا الشيخ ابن القيم في «الهدى» وقال: إن رسول الله ﷺ كان يصوم
عاشوراء قبل أن يترك فرض رمضان، فلما زل فرض رمضان تركه، فهذا لا يمكن التحصن =

رمضان ثم نسخه^(١) شهر رمضان، فهو تطرُّع من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة قبلنا.

= الطحاوي عن الربيع بنت معوذ: قد بعث رسول الله ﷺ في الأنصار: من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مقطراً، فليتم آخر يومه، فلم نزل نصومه ويصومه صبيانا وهم صغار، وتتخذ لهم اللعبة من العهن، فإذا سالونا الطعام أعطيناهاهم اللعبة. وأخرج عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان، فلما فرض قال: من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر. وأخرج عن جابر: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عليه، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا. وأخرج عن قيس بن سعد: أمرنا رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان. فلما نزل رمضان لم نؤمر ولم تنه عنه. وفي الباب أخبار أخر مخرجة في السنن والصحاح، وأما حديث معاوية فأجيب عنه بأن معاوية من مسلمة الفتح، فإن كان سمع ما سمع لما سمع سنة تسع أو عشر، وذلك بعد نسخه برمضان، فإنه كان في السنة الثانية، فلا دلالة له على عدم وجوبه قبل ذلك.

(١) أي اختراعه.

= عنه إلا بأن صيامه كان فرضاً قبل رمضان، فحيث يكون المتروك وجوب صومه لا استحبابه، ويتمن هذا... إلخ. دلائل العراقي ٥١/٣٨٣.

٣٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: تحروا (٣) ليلة (٤) القدر في السبع الأواخر من رمضان.

(١) قوله: باب ليلة القدر (١)، اختلف العلماء فيها، ف قيل: إنها رُفعت أصلاً ورأساً، قاله الحجاج الوالي الظالم والرافضة، وقيل: إنها دائرة في جميع السنة، وقيل: إنها ليلة النصف من شعبان، وقيل: مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه، ورجحه السبكي، وقيل أول ليلة منه، وقيل ليلة النصف، وقيل ست عشرة، وقيل سبع عشرة، وقيل ليلة ثماني عشرة، وقيل: ليلة تسع عشرة، وقيل: مبهمة في العشر الأوسط، وقيل: مهمة في العشر الأخير، وقيل: مبهمة في السبع الأواخر، وقيل: ليلة الحادي والعشرين، وقيل كذلك إن كان الشهر ناقصاً وإلا فليلة العشرين، وقيل: ليلة اثنين وعشرين، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وقيل ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أحمد واختاره خلافتي، وقيل ليلة ثمان وعشرين، وقيل: ليلة تسع وعشرين، وقيل: ليلة الثلاثين، وقيل: تنتقل في النصف الأخير، وقيل: تنتقل في العشر الأخير كله، وقيل: إنها تنتقل في أواخر العشر الأخير، وقيل: تنتقل في السبع الأواخر، وقيل: في أشفاع العشر الأوسط، والعشر الأخير، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تكون دائماً ليلة الجمعة ولا أصل له، كذا في «التنوير» (٢).

(٢) سُميت بذلك لعظم قدرها لتزول القرآن فيها، ولوصفها بأنها خير من ألف شهر.

(٣) أي اجتهدوا أو التمسوا.

(٤) قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك، ورواه شعبة عن عبد الله بن دينار

بلفظ: تحروها ليلة سبع وعشرين.

(١) ذكر شيخنا في الأوجز ١٧٨/٥ سبعة أبحاث لطيفة في هذا الباب: منها اختلافهم في وجه

التسمية بليلة القدر، ومنها: اختصاص هذه الليلة بهذه الأمة عند الجمهور، ومنها:

اختلافهم في سبب هذه العطية الجليلة، ومنها: في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة تبلغ =

(٢) ٣٠٠/١.

٣٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه^(١): أن رسول الله ﷺ قال^(٢): «تحرّوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان».

٢٠ - (باب^(٣) الاعتكاف^(٤))

٣٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير،

(١) قال ابن عبد البر: رواه أنس بن عباس أبو ضمرة عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولاً.

(٢) وفي الصحيح عن عائشة: «تحرّوا ليلة القدر في وتر العشر الأواخر من رمضان».

(٣) قوله: باب الاعتكاف، قال مالك: «تكرّر في الاعتكاف وترك الصلاة له مع شدة اعتنائهم واتباعهم الأثر فأراهم تركوه لشدة انتهي قال السيوطي في «التوضيح»: ونماه أن يقال: مع اشتغالهم بالكسب لعيالهم والعمل في أراضيهم، فبشّر عليهم ترك ذلك وملازمهم للمسجد. انتهى. قلت: هو مع تمامه ليس بشام، لعدم كونه وجهاً لترك سنة من سنن النبي ﷺ، والأولى أن يقال إن الاعتكاف في العشر من رمضان وإن كان سنة مؤكدة لكنه على الكفاية لا على التعمين، وقد كانت أزواج النبي ﷺ بعده يعتكفن فكان في ذلك، وقد حَقَّقْتُهُ في رسالتي «الإنصاف في حكم الاعتكاف».

(٤) هو لغة لروم الشيء وحبس النفس عليه خيراً أو شراً، وشرعاً لروم المسجد للعبادة على وجه مخصوص.

= إلى قريب من خمسين قولاً، ومختار أئمة الفقه والبلوك في تعبير هذه الليلة، بمه: اختلافهم هل يحصل الثواب الموثب عليها لمن قامها ولم يظهر له شيء، وغيرها.

عن عَمْرَةَ^(١) بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يُدْني^(٢) إليّ^(٣) رأسه فارَّجَه^(٤)، وكان لا يَدْخُلُ البيت إلَّا^(٥) لحاجة^(٦) الإنسان.

(١) قوله: عن عمرة، قال ابن عبد البر: كذا رواه جمهور رواة الموطأ، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فلم يذكروا عمرة في هذا الحديث. وكذا لم يذكر عمرة أكثر أصحاب ابن شهاب منهم معمر وسفيان وزيد بن سعد والأوزاعي. انتهى. ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك به، ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري. عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، وقال: هكذا روى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة، والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة. وكذا أخرجه البخاري ومسلم وبقية الستة عن الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، كذا في «النوير».

(٢) من الإذناء أي يقرب. قوله: يُدْني إليّ رأسه، فيه أن إخراج البعض لا يجري مجرى الكل، زاد في رواية: وأنا حائض. وفيه أن الحائض طاهرة.

(٣) وأنا في الحجرة.

(٤) أي فامشط شعر رأسه.

(٥) قوله: إلَّا لحاجة الإنسان، فسرها الزهري بالبول والغائط، وقد اتفقوا على استثنائهما، واختلفوا في غيرهما من الحاجات مثل عيادة المريض وشهود الجمعة والجنائز، فراء بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه قال الثوري وابن المبارك، وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، كذا في «عمدة القاري».

(٦) أي الضرورية وهي الغائط والبول والحدث.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يخرج^(١) الرجل إذا اعتكف إلا لمخائط أو البول، وإنما لطعام والشراب فيكون في مُعْتَكِفِهِ^(٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن إسماعيل، عن محمد بن أبي راهيم^(٣)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري^(٤) قال: كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأوسط^(٥) من شهر^(٦) رمضان، واعتكف^(٧) عاماً^(٨) حتى إذا كان ليلة

(١) قوله: لا يخرج الرجل، يعني إلى بينة قريب وبعد. وأب للنوض، ونعسل من دون ضروره فلا. وهذا في عباده المريض وبحودنك. ويشهد له ما أخرجه أبو داود أن رسول الله ﷺ كان لا يسأل عن نمرض إلا ما رواه في عتقه

(٢) اسم منقول أي محو التكليف

(٣) أسكنه جهنم، حذف الياء وفقاً لرواها

(٤) ابن النجار التميمي.

(٥) قال ابن عبد البر: هذا صحيح حديث يروى في هذا الباب.

(٦) قوله: الأوسط، قال ابن حجر: عجم الواو واسير جمع وسطى، يروى بفتح سين مثل كثر وتجرى، ورواه الباقون بأسكانها على أنها جمع واسط كما زل وروى انتهى.

(٧) قوله: من شهر رمضان، فيه مداومته على ذلك، فالاعتكاف فيه مداومة، ثم عليه عليه، والله بن عبد البر ولعل مراد رمضان لا عيد الأوسط، وهو له يوم عظيم.

(٨) كذلك

(٩) مصدر غامقاً سمح، فالاستان يعوم في دياه على الأرض طول حياه

إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج^(١) فيها من اعتكافه قال^(٢) :
 من كان^(٣) اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت^(٤) هذه
 الليلة^(٥)، ثم أنسيتها^(٦)، وقد رأيتني^(٧) من صبحتها^(٨) أسجد في ماء
 وطين، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كل وتر^(٩).

(١) أي من عادته أن يخرج. قوله: يخرج فيها، قال ابن حزم: هذه الرواية
 مشككة، فإن ظاهرها أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا
 يكون أول ليالي اعتكافه الآخر ليلة اثنين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر
 الحديث: فأبصرت عيني رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته أثر الماء والطين من
 صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين
 ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقة العرق، فكان في هذه
 الرواية تجوزاً أي من الصبح الذي قبلها، كذا في التنوير.

(٢) وفي رواية الشيخين: فخطبنا صبيحة عشرين.

(٣) أي من أصحابي.

(٤) وفي رواية أريت: بهمة أوله. قوله وقد رأيت، قال النووي في شرح
 المذهب، قال الفقهاء: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً، ثم نسي في أول
 ليلة رأى ذلك، لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه أنه قيل له ليلة القدر ليلة
 كذا وكذا، ثم نسي كيف قيل له.

(٥) أي ليلة القدر.

(٦) بصيغة المفعول أي أنساها الله لحكمة في إنساها.

(٧) أي نفسي في تلك الليلة.

(٨) أي في صبحها.

(٩) أي أوتر لياليه، أولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر التاسع

والعشرين.

قال أبو سعيد: فُمطرت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد^(١) سقفه عريشاً^(٢) فَوُكِّفَ^(٣) المسجد. قال أبو سعيد^(٤): فابصرتُ^(٥) عيناى رسولَ الله ﷺ انصرف^(٦) علينا، وعلى جبهته وأنفه^(٧) أثرُ الماء والعُطْن من صبح^(٨) ليلة إحدى وعشرين.

٣٧٨ - أخبرنا مالك، سألتُ ابنَ شهاب الزَّهري عن الرجل الممكَّنَف يذهب لحاجته تحت سقف^(٩)؟

(١) أي مسجد المدينة.

(٢) أي أنه كان مظلاً بالجريد والخوص محكماً البناء بحيث يكتف عن المطر.

(٣) أي أظفر الماء من سقفه.

(٤) أي الخدري وإبي الحديث

(٥) أي فرأيت.

(٦) من الصلاة.

(٧) قوله: وأنفه، فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها أساء، قاله مالك، وقال الشافعي: لا يجزيه، وقال أبو حنيفة: إذا سجد على جبهته أو أنفه اجزأه^(١).

(٨) بعد ما فرغ من صلاة الصبح.

(٩) أي خراب صار مزبلة، ويكون حول المسجد.

(١) وفي الهداية إن اقتصر على أحدهما جاز عبد أبي حنيفة وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من علو، وهو رواية عنه. . إلخ، انظر أوجز المسالك ١٨٧/٥.

قال: لا بأس بذلك^(١).

قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضي الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت^(٢) أو أن يمر تحت السقف، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل^(٣).

(٢) أي بيته.

(١) قال المؤلف: لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد تقام الجماعة فيه، لأن الجماعة واجبة والاعتكاف في غيره يفتي إلى أحد الأمرين: إما ترك الجماعة الواجبة، وإما خروجه إليها، فيتكرر الخروج كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك منافي للاعتكاف. ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلاً، لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً «المعني» ١٨٧/٢.

كتاب الحج^(١)

١ - (باب المواقيت^(٢))

٣٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا قافع مولى عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال^(٣): يَهْلُ^(٤) أهل^(٥) المدينة من ذي الحليفة^(٦)، ويَهْلُ أهل الشام^(٧)

(١) بفتح الحاء والكسر، في اللغة: القصد، وفي الشرع: زيارة أماكن مخصوصة بأفعال مخصوصة.

(٢) جمع للميقات مكان الإحرام. حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل: أي سنة وفيت رسول الله المواقيت؟ فقال: عام حج، كذا في «التوشيح».

(٣) ولنسخاري: أن رجلاً قام في المسجد، فقال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهْل؟ فقال: يَهْلُ إلى آخره، بصفة الجبر مراداً به الأمر

(٤) مِنْ أَهْلِ الْمُحَرَّم: رفع صوته عند الإحرام. وكلُّ من رفع صوته فقد أَهَلَ، كذا في «المصباح».

(٥) أي حقيقة أو حكماً ومن حولهم من أهل الشرق.

(٦) قوله: من ذي الحليفة، بصمُّ الحاء الميملة وفتح اللام وإسكان الياء المشددة من تحت والفاء، هو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سبعة أو أربعة، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للتوحي رحمه الله.

(٧) زاد النسائي من حديث عائشة: ومصر، وزاد الشافعي في روايته: والمغرب. والمصريون الآن يُحرِّمون من رابغ - براء وموخذة وعين معجمة - قرب الجحفة لكثرة حُمَاهَا، فلا ينزلها أحد إلا حُمٌ، كذا ذكره الزُّرْقَانِي

من الجُحفَة^(١)، ويَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ^(٢) من قُرْنٍ^(٣).

قال ابنُ عمر: ويزْعُمُون^(٤).....

(١) قوله: من الجُحفَة، بضم الجيم وإسكان الحاء، قرية كبيرة كانت عامرة، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحل من المدينة، ونحو ثلاث مراحل من مكة، قرية من الهجر بينها وبينه نحو ستة أميال، قال صاحب «المطالع» وغيره: سُمِّيَتْ جحفَة لأن السيل اجتحفها، وقال أبو الفتح الهمداني: هي فعلة من جحف السيل اجتحف: إذا اقتلع ما يمر به من شجر أو غيره، وهذا من باب العرفة كما تقول عرفت عرفة بالفتح، وما تعرفه عرفة، كذلك جحف السيل جحفَة، بالفتح، والمجحوف جحفَة، بالضم، كذا في «تهذيب الاسماء واللغات».

(٢) وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل الشرق. قوله: أهل نجد، كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلى تهامة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: من قرن، بفتح القاف وسكون الراء. وفي حديث ابن عباس في الصحيحين: قرن المنازل. وضط الجوهري بفتح الراء، وغلطوه، وبألف النروي فحكى الاتفاق على تخطئه في ذلك وفي نسبة أُويس القرني إليه، وإنما هو منسوب إلى قبيلة بني قرن بطن من مراد، لكن حكى عياض أن من سكن الراء أراد الجبل، ومن فتح أراد الطريق. والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) قوله: ويزْعُمُون... إلى آخره، للبخاري من طريق الليث عن نافع، عن ابن عمر: لم أقه هذه من رسول الله ﷺ. وفي «الصحيحين» عن سالم عن أبيه، وزعموا أن النبي ﷺ قال - ولم أسمع - : ويَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ من يلملم. وهو من استعمال الزعم على القول المحقق، وهو يشعر بأن الذي بلغ ذلك ابن عمر جماعة، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في «الصحيحين»، وجاهر عند مسلم إلا أنه =

أنه^(١) قال: ويَهْلُ أهلُ اليمَن من يَلْمَلَم^(٢).

٣٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٣) عبد الله بن دينار، أنه قال: قال

= قال: أحسبه رفعه، وعائشة عند النسائي، والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي^(٤).

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: من يَلْمَلَم، بفتح اليم، واللامين وإسكان الميم بينهما، ويقال فيه اللملم بهمزة، هو على مرحلتين من مكة. وفي «شرح مسلم» لخواص: هو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة، كذا في «تهذيب الأسماء».

(٣) قوله: أخبرنا عبد الله بن دينار... إلى آخره، قال الزرقاني: هذا الحديث تابع فيه مالكاً إسماعيل بن جعفر عند مسلم، وسفيان بن عيينة عند البخاري في «الاحتصام». كلاهما عن ابن دينار به، وزاد فذكر العراق فقال أي ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ، ولأحمد عن صدقة فقال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق. وروى الشافعي عن طاوس: لم يرق رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق. وكذا قال مالك في «المدونة» والشافعي في «الأم» فمقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوباً عليه، وإنما أجمع عليه، وبه قطع الغزالي والرافعي في «شرح المستد» والنووي في «شرح مسلم»، ويدل له ما في البخاري: أن أهل العراق أتوا عمر، فوقت لهم ذات عرق، وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في «الشرح الصغير» والنووي في «الشرح المذهب» أنه منصوب. وفي مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: ويَهْلُ أهل العراق ذات عرق، إلا أنه مشكوك في رفعه لأن أبا الزبير قال: سمعت جابراً قال: سمعت أحسبه رفع، لكن قال العراقي: قوله أحسبه أي أظنه والظن في باب الرواية ينتزله منزل اليقين، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه

(١) انظر أوجز المسالك ٦/٢١٧.

عبد الله بن عمر: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يُهْلُوا^(١) من ذي الحليفة وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن.

قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث^(٢) فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأُخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وأما أهل اليمن فيُهْلُونَ من يلملم.

٣٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر أحرم^(٣) من الفرع^(٤).

٣٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة^(٥) عندي: أن ابن عمر

= من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكّا في رفعه، وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة، وعن الحارث قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، قال الحافظ: فهذا يدل على أن للحديث أصلاً^(١).

(١) وميقات المكي ومن سمعناه للحج الحرام وللمعرة الحل.

(٢) أي المواضع الثلاثة.

(٣) أي مرة.

(٤) قوله: من الفرع، بضم الفاء والراء وبإسكانها، موضع بتاحية المدينة، يقال: هي أول قرية مارت لإسماعيل وآمه التمر بمكة، قال ابن عبد البر: محمله عند العلماء أنه مر بميقات لا يريد إحراماً ثم بدا له فأهّل منه أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له في الإحرام كما قاله الشافعي وغيره. وقد روى حديث المواقيت ومحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه ما عليه دم.

(٥) قيل: هو نافع، كذا ذكره الزرقاني.

(١) انظر فتح الباري ٣/٢٨٩ و ٣٩٠

أحرم^(١) من إيلياء^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت^(٣) وقتها رسول الله ﷺ
فلا ينبغي^(٤).....

(١) قوله: أحرم^(١) من إيلياء، أي عام الحكمين، لما افترق أبو موسى
وعمر بن العاص من غير اتفاق بثومة الجندل، فنهض ابن عمر إلى بيت المقدس
فأحرم منه كما رواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقيت،
فدل على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالاً، لا منع الإحرام قبلها، وأما
الكراهة قلعة أخرى، هي خوف أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته ما يفسد
إحرامه. وأما قصرها قلما فيه من التباس الميقات والتضليل عنه، وهذا مذهب
مالك وجماعة من السلف^(٢)؟ فأنكر عمر على عمران بن حصين في إحرامه من
البصرة، وأنكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، قال ابن
عبد البر: وهذا من هؤلاء - والله أعلم - كراهة أن يضيق المرء على نفسه
ما وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وذهب جماعة
إلى جوازه من غير كراهة. وقال به الشافعية، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) بكسر أوله مملوداً ومخففاً، وقد تشدد الياء الثانية ويقصر، اسم مدينة
بيت المقدس.

(٣) أي أماكن مؤقتة.

(٤) أي لا يحل. قوله: فلا ينبغي لأحد... إلى آخره، لما أخرجه ابن
أبي شيبة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تجاوز الميقات إلا بإحرام^(٣).

(١) في جميع النوائد برواية مالك أن ابن عمر أملى بحجة من إيلياء. أوجز المسالك ٢٢٤/٦.

(٢) قال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المراتب أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي
وآخرون: الإحرام من المواقيت وخصه. انظر حمة القاري ١٤١/٥.

(٣) نصب الرتبة ١٧٣/١.

وكذلك أخرجه الطبراني في معجمه وأخرج الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم، وروى إسحاق بن راهويه عنه أنه قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشي أن يرجع إلى الوقت بقوت الحج، فإنه يحرم ويهريق دماً. وبهذه الأخبار وأمثالها حرم الجمهور المجاوزة عن المواقيت بخير إحرام، لكن الشافعية خصوه بمن يريد أداء النسك، وأصحابنا عثمويه، وذهب عطاء والنخعي إلى عدم وجوب الإحرام من المواقيت، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه، وقال الحسن: يجب على المجاوز اللقود إلى الميقات فإن لم يعد حتى تم حجه رجع للبيقات وأهل منه بعمره. وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة، قاله ابن عبد البر وغيره.

(١) نوله: أن يجاوزها، وأما تقديم الإحرام عليها بجائز اتفاقاً، حكاه غير واحد. وحكى المعيني في «شرح الهداية» أن عند دلود الظاهري إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمره، وهو قول شاذ مخالف لفعل السلف وقولهم، فقد أحرم ابن عمر من بيت المقدس، بل ورد في فضله حديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان مرفوعاً: من أهل بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ووجبت له الحجة. هذا لفظ أبي داود، وفي مسنده ضعف يسير، ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الرافعي»، وذكر القرطبي أن إحرام ابن عمر وابن عباس كان من الشام، وإحرام عمران بن حصين من البصرة وابن مسعود من القادسية، وإحرام علفمة والأسود والشعبي من بيوتهم، وسعيد بن حير من الكوفة رواه سعيد بن منصور، وأخرج الحاكم في «المستدرک» أنه سئل علي عن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فقال: أن تحرم من ديرة أهلك. وفي الباب آثار كثيرة تشهد بجواز التقديم إلا أن مالكاً وأحمد وإسحاق كرهوه كما ذكره المعيني وغيره، وقال أصحابنا: هو أفضل إن أئمن من أن يقع في محذور.

إذا أراد^(١) حجاً أو عمرة إلا محرماً، فأما إحرام^(٢) عبد الله بن عمر من الفُرْع وهو دون ذي الحليفة إلى

(١) قوله: إذا أراد، هذا التقيد غالبى، وإلا فلا يحل لأحد من الأقباط أن يجاوز الميقات بلا إحرام إذا أراد دخول الحرم سواء أراد أحد النُسكين أو لم يرد، خلافاً للشافعى. وأما دخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح بغير إحرام، فحكم مخصوص له ولاصحابه في ذلك الوقت، كذا في «شرح القاري».

(٢) قوله: فأما إحرام... إلى آخره، ذُفِعَ لما ورد أنه لما لم يُجَزَّ مجاوزة المواقيت فكيف جاوز ابن عمر ميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة، وأحرم من الفُرْع، وهو متجاوز عن ذي الحليفة، إلى جانب مكة. وحاصل الدفع أنه لا يحل المجاوزة من هذه المواقيت لمن مرَّ بها إلا محرماً إلا من كان بين يديه ميقات آخر، فإنه مخير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يُخَيَّرُ لهم بين أن يحرموا من ذي الحليفة وهو ميقاتهم الموقت وبين أن يحرموا من الجحفة، أو من رابغ الذي هو قريب الجحفة لحديث مرفوع مرسل: من أحب أن يستمتع بشبابه إلى الجحفة فليعمل. فلا يلزمهم من مجاوزة ذي الحليفة دم، وإن كان الأفضل هو الإحرام منه، وقد يُستدل به بما وقع في رواية البخاري وغيره من حديث ابن عباس بعد ذكر المواقيت: فهنَّ لهنَّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهنَّ لمن كان يريد الحج والعمرة. واستدل به كثير على أن الشامي إذا مرَّ بذي الحليفة لزمه الإحرام منها ولا يؤخره إلى ميقاته الجحفة فإن أخر لزمه دم عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق عليه، ولعله بالنسبة إلى جمهور الشافعية وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى الجحفة جاز له ذلك، وبه قالت الحنفية^(١) وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(١) وأما مذهب الحنفية في ذلك ما في «البدائع»: من جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول، كذا في بدل المجهود ٣٢٤/٨.

مكة، فإن أمامها^(١) وقت آخر^(٢) وهو الجمعة^(٣) وقد رُخص^(٤) لأهل المدينة أن يُحرموا^(٥) من الجمعة لأنها^(٦) وقت من المواقيت. بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: من أحب منكم^(٧) أن يستمتع بثيابه^(٨) إلى الجمعة فليفعل. أخبرنا بذلك أبو يوسف، عن إسحاق^(٩) بن راشد، عن محمد^(١٠) بن علي، عن النبي ﷺ.

(١) أي قدامها.

(٢) أي ميقات متأخر آخر.

(٣) الحاصل أن هذا رخصة والإحرام من الميقات الأول عزيمة فلو أحرم من الجمعة فلا شيء عليه عندنا خلافاً للشافعي، كذا في «المراقبة».

(٤) أي بصيغة المجهول أي وقعت الرخصة.

(٥) سواء مروا على ذي الخليفة أم لا.

(٦) أي الواجب أن لا يتجاوزوا عن مطلق الميقات أي عن الميقات الأول.

(٧) خطاب لأهل المدينة.

(٨) أي أن يلبس ثيابه ويؤخر إحرامه إلى الجمعة.

(٩) قوله: عن إسحاق بن راشد، هو أبو سليمان إسحاق بن راشد الحراني، وقيل الرقي مولى بني أمية، وقيل مولى عمر، روى عن الزهري وعبد الله بن حسن بن الحسن بن علي ومحمد بن علي زين العابدين أبي جعفر الباقر وغيرهم، وعنه جماعة، ذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات»، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١٠) أي عن أبي جعفر محمد الباقر ابن زين العابدين علي بن الحسين بن علي، ويسمى هذا السد سلسلة الذهب، قاله القاري.

٢ - (باب الرجل يُحرم في قُبْرِ) (١) الصلاة

وحيث ينبت (٢) به بعيره

٣٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عمرَ كان يصلي (٣) في مسجد ذي الحليفة، فإذا انبعثت به راحلته أحرم (٤).

٣٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى (٥) بن عقبة، عن سالم بن عبد الله أنه سمع ابن عمر يقول: يبدأؤكم (٦)

(١) بضمين أي بعد الصلاة.

(٢) والمواد بالانبعاث القيام والباء للتعدي أي حين يقيم بعيره.

(٣) ركعتين سنة الإحرام (١).

(٤) أي نوى ولبى أو جئته وتلبته بناءً على أن الأفضل للمحرم أن يحرم عقب صلاة سنة الإحرام كما سيأتي من صنيعة ﷺ. قوله: أحرم، أتباعاً لما رآه من فعل المصطفى ﷺ لذلك كما في الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن أبيه: كان ﷺ يركع بذئ الحليفة ركعتين ثم إذا امتوث به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل.

(٥) هو مولى آل الزبير، ويقال مولى أم خالد زوجة الزبير، ثقة، توفي سنة ١٤١ هـ، كذا في الكاشف.

(٦) أي مفازتكم، التي فوق علّمي ذي الحليفة لمن صعد الوادي، قاله أبو عبيد البكري، وأضافها إليهم لكونهم كذبوا لسببها.

(١) عند مسجد ذي الحليفة وأراد بالمسجد مصلى رسول الله ﷺ وليس المراد بالمسجد أن هناك مسجداً بني قبل ذلك. يدل المجهود ٢٧١/٨.

هذه التي تكذبون^(١) على رسول الله ﷺ فيها، وما أهل^(٢) رسول الله ﷺ إلا من عند.....

(١) أتقولون إنه أحرم منها ولم يحرم منها^(١)!

(٢) للحميدي عن سفيان، عن ابن عينة: والله ما أهل. وقوله: وما أهل... إلى آخره، هذا لفظ مالك، وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة. ولمسلم عن طريق آخر بلفظ: كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء؟ قال: البيداء التي تكذبون فيها... إلى آخره، إلا أنه قال: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره. وسيأتي للمصنف - أي البخاري - بلفظ: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته فائمة، أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر. وكان ابن عمر ينكر على ابن عباس قوله في روايته في «صحيح البخاري» بلفظ: ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل، فهذه ثلاث روايات ظاهرها اتئاد، وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس^(٣): عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله، فذكر الحديث، وفيه: فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ منهما، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل، فأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذاك، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، فلما علا شرف =

(١) ليس المراد بالكلب عمداً، بل إطلاق الكذب عليه لعدم علمهم بأهتداء لإحرامه ﷺ من المسجد بعد الصلاة.

(٢) حديث ابن عباس وإن ضحَّفه التوري وغيره، لكن حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم معمر في الباب، وأقره عليه الذهبي، وقال ابن القيم: يعلمنا بسط الكلام: الحق أن الحديث حسن، فزال الإشكال. أوجز المسالك ٢٣٦/٦.

المسجد^(١) مسجد ذي الحليفة.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ يحرم الرجل إن شاء في دبر صلاته وإن شاء حين ينبعث به بغيره، وكلُّ حسن^(٣) وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= البداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فقتل كل واحد ما سمح وإنما كان إهلاله في مَضَلَّة وأيم الله، ثم أهل ثانياً وثالثاً، كذا في «فتح الباري».

(١) أي بعد فراغه من صلاته.

(٢) أي بما ذكر من الحديثين.

(٣) قوله: وكلُّ حسن، والأحسن هو الأول عند أئمتنا الثلاثة كما حكاه الطحاوي خلافاً للمالكية والشافعية، فإن الأفضل عندهم أن يُهَلَّ إذا بعث به راحلته أو توجه لطريقته ماشياً^(١)، ذكره في «ضياء الساري».

(١) وكذا جمع بين ملعيهما الزرقاني ٢/٢٤٤. وفرَّق الباجي بينهما فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل الراكب إذا استوت به راحلته قائمة، وقال الشافعي: يهل إذا انحلت ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهل عقب الصلاة شرح الباجي ١/٢٠٨. وما حكوا من منع مالك يَأْبَى عنه كلام اللودير إذ صرح بأولوية الإحرام في أول المواقيت إلا لم يذكري ذي الحليفة في مسجدهما، كذا في الأجزاء ٦/٢٣٥.

٣ - (باب (١) التلبية (٢))

٣٨٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن تلبية (٣) النبي ﷺ: لبيك (٤) اللهم (٥) لبيك (٦)، لبيك لا شريك لك لبيك، إن

(١) قوله: باب التلبية، قال ابن عبد البر: قال جماعة من العلماء: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، قال الحافظ: هذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفاسيرهم بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وفتادة وغير واحد، وأقوى ما فيه ما أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس، قال: لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قبل له أذن في الناس بالحج، قال: يا رب وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعليّ البلاغ، فنادى إبراهيم: يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من ما بين السماء والأرض، أفلا ترون الناس يبعثون من أقصى الأرض يلتبسون. ومن طريق ابن جرير عن عطاء عنه، وفيه: فأجابوه في أصلاب الرجال وأرحام النساء، وأول من أجابه أهل اليمن (٧).

(٢) مصدر لبي يلبى إذا أجاب بليّك، ومعناه أجبتك إجابة بعد إجابة، على أن التلبية بحذف الزوائد للتكثير.

(٣) أي التي كان يداوم عليها النبي ﷺ ولا ينقص منها.

(٤) اشتقاقه من لبّ بالمكان إذا أقام به ولزمه.

(٥) أي يا الله أجبتك في ما دعوتنا.

(٦) قوله: لبيك، قال القاري: كرهه للتأكيد أو أحدهما في الدنيا والآخرة =

(١) انظر فتح الباري ٣/٤٠٩. وفيه قال ابن المنير في الحاشية: وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لمياده بأن وفره على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى.

الحَمْدُ (١) والنعمة (٢) لك والملك (٣) لا شريك لك (٤)، قال (٥): وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك (٦) والخير بيدك (٧) والرجاء (٨)

= الأخرى. أو كرهه باعتبار انحالين المختلفين من الغنى والفقر والنفع والضرر والخير والشر، أو إشارة إلى وفور أحدهما في عالم الأرواح والأخر في عالم الأشباح.

(١) قوله: إن، روي بكسر الهمزة، وهو الأكثر والأشهر، ويفتحها على أن «إن» للتعجيل.

(٢) أي المنحة مختصة بكرمك وجودك. قوله: والنعمة، المشهور فيه النصب، وحوز القاضى عياض الرفع على الابتداء والخير محذوف، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً، تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك، كذا في: ضياء الساري، شرح «صحيح البخاري».

(٣) قوله: والملك، بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع، قال ابن المنير: قرن الحمد والنعمة، وأفراد المُنك، لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولهذا يقال: الحمد لله على نعمه، وأملك مستقل (٤) كرهه للتأكيد.

(٥) أي نافع.

(٦) أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

(٧) في نسخة: بيدك لبيك. قوله: بيدك، أي بتصرفك في الدنيا والأخرى. والاكتماء بالخير مع أن الخير والشر كلاهما بيديه تأديباً في نسبة الشر إليه أو لأن كل شر لا يكون خالفاً عن خير.

(٨) قوله: والرجاء، قال المأزني: يروي بفتح الراء والمد، ويضم الراء مع القصر. قال عياض: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر، ومعتاه البطلب والمسألة إلى الله.

إليك والعمل^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ، التلبية^(٢) هي التلبية الأولى التي روي عن النبي ﷺ، وما زدت^(٣) فحسن^(٤)،

(١) أي العمل لك خالصة.

(٢) أي المنة.

(٣) قوله: وما زدت، إشارة إلى أنه لا ينقص من التلبية المذكورة المأثورة عن النبي ﷺ، وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين، وعللوه بأنه لم يرو عن النبي ﷺ النقص منه، لكن يחדشه ما في صحيح البخاري ومسلم وأبي داود الطيالسي عن عائشة قالت: إني لأعلم كيف كان رسول الله يلبي، ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك.

(٤) قوله: فحسن، فيه إشارة إلى أن تحديد التلبية المأثورة ليس بتحديد إلزامي لا يجوز الزيادة عليه، ولذا ثبت عن جماعة الزيادة، فمنهم ابن عمر كما أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، ومنهم عمر كما في صحيح مسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليك، الحديث، قال: وكان عمر يهل بهذا، وي زيد: ليك اللهم ليك وسعدك، والخير في يديك والرغبة إليك والعمل. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور: كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد: ليك مرغوباً ومرغوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن. وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن الأسود بن يزيد أنه كان ي زيد في التلبية: ليك غفار الذنوب. بل قد ثبت الزيادة على التلبية المذكورة من النبي ﷺ وتقريره عليها، فأخرج النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة: كان من تلبية رسول الله ﷺ ليك إله الحق ليك. وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نتائج الأفكار» في تخريج أحاديث الأدكار، وقال: هو حديث صحيح أخرجه ابن خزيمة والحاكم =

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا.

٤ - (باب متى تقطع^(٢) التلبية)

٣٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن أبي بكر الشافعي، أنه أخبره أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان^(٤) إلى عرفة: كيف كنتم

= وابن حبان، وأخرج الحافظ أيضاً عن جابر: أهل رسول الله ﷺ ليك ألهم ليك. فذكروها، قال: والناس يزبدون ليك ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي يسمع فلا يرد عليهم شيئاً، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وأصله في مسلم في حديث جابر الطويل.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الثوري والأوزاعي حكاة الطحاوي وذكر في «فتح الباري» و«ضياء الساري» وغيرهما أن ابن عبد البر حكى عن مالك الكراهة وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم نحوه. وغلطوا، بل لا يكره عنده ولا يستحب، وحكى البيهقي في «المعرفة» عن الشافعي: لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روي عن النبي ﷺ، قال ابن حجر: هذا أعدل الوجوه، واحتج من كره بما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: ليك ذا المعارج، فقال: إنه لذو المعارج. ولكننا كنا مع رسول الله لا نقول كذلك أخرجه الطحاوي واختار عدم الزيادة وقد مر ما يعارضه من حديث جابر.

(٢) أي يتهي بأن لا يلبي بعده في الحج والعمرة.

(٣) الحجازي، الثقة، وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد، ذكره الزرقاني.

(٤) أي ذاهبان.

تصنعون^(١) مع رسول الله ﷺ في هذا اليوم؟ قال: كان يُهَلَّ^(٢) التَّهْلُ، فلا يُنْكَرُ عليه^(٣) ويَكْبَرُ^(٤) المكبَرُ فلا ينكر عليه.

٣٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عمر قال: كلُّ ذلك^(٥) قد رأيتُ النَّاسَ^(٦) يفعلونه، فأما نحن فنكبر.

قال محمد: بذلك^(٧) نأخذ على أن التلبية هي الواجبة^(٨) في ذلك اليوم إلا أن التكبير^(٩) لا يُنْكَرُ على حالٍ من الحالات والتلبية لا يَنْهَى أن تكون إلا في موضعها^(١٠).

(١) أي من جهة التلبية وغيرها من الأذكار.

(٢) أي يُلَبِّي المَلْبِي.

(٣) وفي رواية موسى بن عقبة: لا يَحِبُّ أَحَدُنَا صاحبه. وفي مسلم عن ابن عمر: غَدَوْنَا مع رسول الله ﷺ من مَنَى إلى عرفات مَنَا المَلْبِي، وَمَنَا المكْبَرُ.

(٤) قوله: وَيَكْبَرُ المكْبَرُ... إلى آخره، قال الشيخ ولي الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة في الغدو من مَنَى إلى عرفات التلبية فقط. وحكي المتذري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها^(١).

(٥) أي ما ذكر من التكبير والتلبية.

(٦) أي الصحابة.

(٧) أي بما سبق من استحباب التلبية بعرفات.

(٨) أي الثابتة.

(٩) ونحوه من الأذكار. (١٠) أي في محل التلبية وهو الإحرام.

(١) قال المصنف: التكبير المذكور نوع من الذكر أدخله المَلْبِي في خلال التلبية من غير ترك

٣٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان يَدْعُ^(١) التلبية^(٢) إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت والصفاء^(٣) والمروة، ثم يلبي حتى يغدو^(٤) من منى إلى عرفة، فإذا غدا^(٥) ترك التلبية^(٦).

٣٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه : أن عائشة^(٧).....

(١) أي يترك في إحرام الحج.

(٢) في نسخة: في الحج التلبية.

(٣) أي ويسمى بينهما.

(٤) أي يذهب غداة.

(٥) أي ذهب.

(٦) زاد يحيى : وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم.

(٧) قوله : أن عائشة... إلى آخره، مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت (زالت) الشمس من يوم عرفة قطع التلبية، قال مالك : وذلك (أي فعل علي) الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم يلبدون (المدينة النبوية). وقال ابن عمر وعائشة وجماعة^(١). وقال الجمهور : يلبي حتى يرمي جمرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة. ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي : يقطعونها مع أول حصاة لظاهر قوله : حتى بلغ الجمرة، وقال أحمد وإسحاق يلبي إلى فراغ رميها لرواية أبي داود حديث الفضل : لبي حتى رمى جمرة العقبة، كما في شرح الزرقاني.

= للتلبية لأن المروي عن الشايع أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جمرة العقبة. انظر: أوجز المسالك ٢٧٣/٦.

(١) هر قول الأوزاعي واليث. لامع اللوارى ١٤٦/٥.

كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف^(١).

٣٩٠ — أخبرنا مالك، حدثنا حلقمة بن أبي حلقمة، أن أمه^(٢) أخبرته: أن عائشة كانت تنزل بعرفة بنجرة^(٣)، ثم تحولت^(٤) فنزلت في الأراك^(٥)، فكانت عائشة تهل^(٦) ما كانت في منزلها^(٧) ومن كان معها فإذا ركبت وتوجهت إلى الموقف^(٨) تركت الإهلال^(٩)، وكانت تقيم بمكة بعد الحج^(١٠). فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتي الجحفة^(١١)، فتقيم بها حتى ترى الهلال^(١٢)،

(١) بعرفة بعد الزوال.

(٢) مرجانة مولاة عائشة مقبولة الرواية.

(٣) قوله: بنمرة، أي بموضع يقال له نجرة — بفتح النون وكسر الميم — وكان ذلك عملاً بالسنة حيث كان عليه السلام يضرب له خيمة بها، فينزل قبل زمان الوقوف فيها.

(٤) لأجل دفع المزاحمة.

(٥) موضع بعرفة قرب نمرة.

(٦) أي تلي بلا رفع صوت. (٧) الموضع الذي نزلت فيه.

(٨) بعرفة.

(٩) التلبية.

(١٠) أي بعد فراغها منه.

(١١) خروجها إلى الجحفة لفضل الإحرام من الميقات والإحرام من التنعيم إنما هو رخصة، والميقات أفضل، قاله أبو عبد الملك.

(١٢) أي هلال المحرم.

فإذا رأت الهلال أهلت^(١) بالعمرة.

قال محمد: من أحرم^(٢) بالحج أو قرَن^(٣) لبي^(٤) حتى يرمي

(١) قوله: أهلت بالعمرة، أي ليكون عمرتها آفاقية فإنها أفضل من أن تكون مكة لا سيما والعمرة المكية لا تصح عند طائفة.

(٢) أي مفرداً.

(٣) أي جمع بين الحج والعمرة.

(٤) قوله: لبي حتى يرمي الجمرة... إلى آخره، أصله ما ورد في البخاري وغيره من رواية الفضل: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. وروى ابن المنذر قال ابن حجر في «الفتح»: إسناده صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً قلبت حتى يبدء حلقك، ويبدء حلقك أن ترمي الجمرة. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» عن عكرمة، قال: وقفت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فقلت: يا أبا عبد الله ما هذا؟ فقال: كان أبي يفعل ذلك وأخبرني أبي أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، قال: فرحت إلى ابن عباس فأخبرته، فقال: صدق، أخبرني الفضل أخى أن رسول الله ﷺ حتى رمى، وكان رفيقه. ثم أخرج حديث الفضل المذكور بطرق، ثم أخرج أن عبد الله يعني ابن مسعود كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة ولم يسمع الناس يلبنون عشية عرفة، فقال: أيها الناس أنسيتم؟ والذي نفسي بيده لقد رأيت رسول الله ﷺ حتى رمى جمرة العقبة. ثم أخرج من طريق آخر عن عبد الرحمن بن يزيد: حجت مع عبد الله، فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي، فقال رجل أعرابي: هذا؟ فقال عبد الله: أنسي الناس أم ضلوا؟ ثم أخرج بطريق آخر: أن عبد الله لبي وهو متوجه إلى عرفات، فقال أناس: من هذا الأعرابي؟ فقال: أصل الناس أم نسوا؟ واللؤ ما زال رسول الله ﷺ حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلط

الجمرة بأول^(١) حصاة رمي يوم النحر، فعند ذلك^(٢) يقطع التلبية.

ذلك بتهايل وتكبير. ثم أخرج عن ابن عباس: كان أسامة بن زيد يذف رسول الله ﷺ من عرفة إلى المزدلفة. ثم أردف الفضل من مزدلفة إلى منى، فكلاهما قالا: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى يرمي جمرة العقبة. ثم أخرج عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود، فلما كان يوم عرفة وعطب ابن الزبير بعرفة، فلما لم يسمعه يلبي صعد إليه الأسود، فقال: ما يمنعك أن تلبى؟ قال: ويلبي الرجل إذا كان في مثل مقامي؟ قال الأسود: نعم، سمعتُ صيرين الخطاب يلبي في مثل مقامك، فلبي ابن الزبير. ثم قال الطحاوي: ففي هذه الآثار أن عمر كان يلبي بعرفة وهو على المنبر وأن عبد الله بن الزبير فعل ذلك، وبعده ابن مسعود. ثبت بفعل من ذكرنا لموافقهم رسول الله ﷺ أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى.

(١) روى البيهقي من حديث الفضل: فلم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمي جمرة العقبة وكبر مع كل حصاة. قال البيهقي: تكبيره مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة. انتهى.

(٢) قوله: فعند ذلك يقطع التلبية، به قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم إلا أن بعض الشافعية قالوا: يقطعها بعد تمام الرمي، لما روى ابن خزيمة عن الفضل قالت: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة، فكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبيهم في الروايات الأخرى، كذا في «فتح الباري» وفيه أيضاً قالت طائفة: يقطعها المحرم إذا دخل الحرم وهو مذنب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة يقطعها إذا راح إلى الموقف، وهو عروبي عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعليّ بأسانيد صحيحة. وبه قال مالك، وقيل بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وأشار الطحاوي إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة محمول =

ومن أحرم بعمرة مفردة لئى حتى يستلم^(١) الركن للطواف، بذلك جاءت الآثار عن ابن عباس وغيره وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

• — (باب رفع^(٢) الصوت بالتلبية)

٣٩١ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن عبد الملك^(٤) بن أبي بكر بن الحارث بن هشام أخبره، أن خلافة^(٥) بين السائب الأنصاري

= على أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تُشْرَع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

(١) قوله: حتى يستلم الركن للطواف، هو المروي عن ابن عباس كما أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك بن أبي سليمان: سُئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم. وقال ابن عباس: حين يمسي الحجر. واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر فقال عطاء: إنه قال: إذا دخل الحرم. ويوافقه ما أخرجه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، وأخرج أيضاً عن ابن شهاب: كان عبد الله بن عمر لا يلتي وهو يطوف بالبيت. ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين: كان ابن عمر إذا طاف لتي.

(٢) أي للرجال دون النساء، لأن صوتهن عبوة إلا أن يكون ضرورة.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) قوله: عبد الملك، هو عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ثقة، مات في خلافة هشام. كذا في «تقريب التهذيب».

(٥) التابعي الثقة، ووهب من زعم أنه صحابي، كذا ذكره الزرقاني.

ثم من بني الحارث^(١) بن الخزرج أخبره، أن أبا^(٢) أخبره^(٣)، أن رسول الله ﷺ قال: أتاني جبرئيل عليه السلام فأمرني^(٤) أن أمر أصحابي أو من معي^(٥) أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال بالنلبية^(٦).

(١) قبيلة من الأنصار

(٢) هو السائب بن خلاد بن سويد المدني، له صحبة، وعمل على اليمن، مات سنة ٧١ هـ، كما ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: أخبره، قال الزرقاني: هذا الحديث رواه أبو داود عن القعني، عن مالك به، وثامه ابن جريج - كما أفاده المزي - وسفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر محو عبد الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورحاله ثقات وإن اختلف على التباي في صحابه. ففيل أبوه كما ههنا، وقيل زيد بن خالد، وقيل عن خلاد عن أبيه، عن زيد بن خالد، وقال ابن عبد البر: هذا حديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وأرجو أن رواية مالك أصح.

(٤) أمر نذب^(١) عند الجمهور ورجوب عند الظاهرية.

(٥) قوله: أو من معي، قال الزرقاني: بالشك - في رواية يحيى والناسمي وغيرهما - من الراوي إشارة إلى أن المصطفى قال أحد اللطيفين، وتجويز ابن الأثير أن الشك من النبي ﷺ لأنه نوع سهو ولا يعصم عنه ركبك منصف. وفي رواية القعني: ومن معي، قال الولي العراقي: إنه زيادة إيضاح وبيان، ويحتمل أن يريد بأصحابه الملازمين له المقربين معه في بلد وبعين معه غيرهم ممن قدم يحج معه.

(٦) عطف بيان أو المعنى في الإحرام بها.

(١) قال ابن رشد: لوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالنلبية، وهو مستحب عند الجمهور واجمع أهل العلم على أن نلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تسبح نفسها بالغزل، وبداية المجتهد، ٣٦٤/١.

قال محمد: وبهذا نأخذ، رفع الصوت بالتلبية^(١) أفضل. وهو قول أبي حنيفة والماتة من فقهاءنا.

٦ - (باب القرآن^(٢) بين الحج والعمرة)

٣٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أن^(٤) سليمان بن يسار أخبره: أن رسول الله ﷺ علم حجة^(٥) الوداع كان من أصحابه^(٦) من أهل^(٧) بحج،

(١) من إخاضه. قوله: أفضل، وعليه كان عمل الصحابة فأخرج البخاري عن أنس: صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرخون بهما، أي بالحج والعمرة جميعاً. وأخرج ابن أبي شيبة - قال ابن حجر: إسناده صحيح - عن بكر بن عبد الله المزني: كنت مع عبد الله بن عمر فلبي حتى أسمع ما بين الجبلين. وأخرج أيضاً بإسناد صحيح عن السطلب بن عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تتج أصواتهم. وفي الباب أخبار كثيرة وآثار شهيرة.

(٢) قوله: القرآن، يكرر أي الجمع بين النُسكين في سفر واحد، وهو أفضل عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، وقال أحمد: التمتع أفضل. وسأني تفصيله.

(٣) هو أبو الأسود، ثقة، علامة بالمغازي، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، قاله الزرقاني.

(٤) أرسله سليمان ووصله أبو الأسود عن عروة، عن عائشة.

(٥) ستة عشر من الهجرة.

(٦) وهم أكثرهم.

(٧) أي أحرم، من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية.

ومن (١) أهل بعمره، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة، فحل (٢) من كان أهل بالعمرة، وأما من كان أهل بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا (٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٣٩٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر

(١) قوله: ومن أهل بعمره، لا يخالف هذا رواية الأسود في الصحيحين عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج. والبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهلين بالحج ولمسلم عن القاسم، عنها: لا نذكر إلا الحج. وله أيضاً: مهلين بالحج، لأنه يُحمل على أنها ذكرت ما كانوا يمهّدونه في ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج، قاله الزرقاني.

(٢) قوله: فحل من كان أهل بالعمرة، لما طافوا وسعوا وحلقوا أو قصر من لم يسق هدباً بإجماع، ومن ساقه عند مالك والشافعي وجماعة قياساً على من لم يسقه، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، لما في مسلم عن عائشة مرفوعاً: من أحرم بعمره ولم يهد فليتحلل، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه. وهو ظاهر في ما قالوه، وأحيب أن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في الموطأ والصحيحين عن عائشة مرفوعاً: من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، فهذه مفسرة للمحذوف، ذكره الزرقاني.

(٣) أي لم يخرجوا من الإحرام إلا بعد أن حلقوا بمنى في غير الحجاج وبعد أن طافوا، في سائر المحظورات.

خرج^(١) في الفتنة^(٢) محتمراً، وقال^(٣): إِنَّ مُلِدْتُ^(٤) عن البيت صنعنا^(٥) كما صنعنا^(٦) مع رسول الله ﷺ^(٧): قال^(٨): فخرج^(٩) فأهل^(١٠) بالعمرة وسار، حتى إذا ظهر^(١١) على ظهر اليلداء التفت إلى

(١) من المدينة.

(٢) قوله: في الفتنة، حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما في الصحيحين من وجه آخر. وذكر أصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين، فأجمعوا فبايعوا عبد الله بن الزبير، ونم له ملك الحجاز والعراق وخراسان، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحَكَم فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان، وولي ابنه عبد الملك فمنع الناس الحج خوفاً من أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج، فقاتل أهل مكة وحاصروهم حتى غلبهم، وقتل ابن الزبير ورضيعة، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قاله جواباً لقول ولديه عبد الله وسالم: لا يضرك أن لا تحج العام، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما في الصحيحين.

(٤) أي مُنعت عن طوافه.

(٥) أي أنا ومن تبني.

(٦) أي نحن الصحابة.

(٧) من التحلل حيث منعه من دخول مكة بالحُدُيَّة.

(٨) نافع.

(٩) ابن عمر.

(١٠) زاد في رواية جويرية: من ذي الحليفة.

(١١) أي صعد.

أصحابه، وقال: ما أمرهما إلا واحد^(١)، أشهدكم^(٢) أبي قد أوجست^(٣) الحج مع العسرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف^(٤) بين الصفا والمروة سبعة^(٥) سبعة^(٦) لم يزد^(٧) عليه،

(١) أي في الصد وعدمه والجمع أفضل فلا وجه لاقصاري على لعسرة المفردة.

(٢) قوله: أشهدكم، ثم يكتف بإثنية يعلم من اقتدى به أنه انتقل من سفر، للتيقن لامتثالهما في حكم الحصر

(٣) أي أدخلت عليها وجمعت بينهما.

(٤) قوله: طاف به، طواف واحد أو ثوان بعد الوقوف مرة، به قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والتكديون: على الفارن مواقف وسعدين. وأولوا قوله طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهم طوافاً يشبه الصواف الآخر، ولا يحصى ما فيه، ويردّه قوله: ورأى ذلك مُحزياً - بضم الميم وسكون نعيم وكسر الواو بلا همز - كما في عنه، كذا ذكره الزرقاني

(٥) قيد لكل منهم أو نشأني وأطلقه الأول لظهور أمره.

(٦) قوله: لم يزد عليه، أي على الصواف الواحد والسعي الواحد، وبه حجة لثلاثة القائلين بكفاية لطراف الواحد والسعي الواحد للفارن، ويوافقهم حديث البخاري وغيره عن عائشة في ساد من حج مع النبي ﷺ: طاف الذين كانوا أهلوا بالعسرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى. وأما الذين جمعوا الحج والعسرة، فلما طافوا طوافاً واحداً. وذكر العيني في شرحه أنه مذهب جماعة من طوائف وقد مجاهد وجابر بن زيد وشريح الفاسي والشَّعْبِي والشَّعْبِي والأودعي وابن أبي ليلى =

ورأى ذلك مجزياً^(١) عنه وأهدى.

٣٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، قال:

« وغيرهم: لا بد للقارن من طوافين وسميين، وحكى ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود. انتهى ملخصاً. وأخرج الطحاوي مستنداً لمذهب الحنفية عن أبي نصر، قال: أهملت بالحج، فادركت علياً. فقلت له: إني أهملت بالحج، أفأستطيع أن أصيف إليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت أهملت بالعمرة، ثم أردت أن تنضم إليها الحج ضممته، قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: نصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم بهما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً. وأخرج عن زياد بن مالك، عن علي وعبد الله قالوا: القارن يطوف بطوافين ويسعى بسعينين.

(١) قوله: مجزياً عنه، قال في «إرشاد الساري»: فيه دليل على أن القارن يجزئه طواف واحد^(١). وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدل لذلك في «فتح القدير» بما رواه النسائي في «سننه الكبرى» عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طُفْتُ مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين، وسعى سعين، وحدثني أن علياً فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك. قال العلامة ابن القيم: وحماد هذا وإن ضيعه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن مع أنه روي عن علي

(١) اعلم أن ما ورد من الروايات من قولهم: طاف لها طوافاً واحداً مؤزلاً إجماعاً، فإنه طاف أولاً عن قدمه مكة كما في حديث جابر الطويل وغيره ثم طاف بعد رجوعه من منى يوم النحر مع الاختلاف في الروايات في صلاته ﷺ الظاهر: أكانت بمكة أو بمنى؟ كما في حديث جابر المذكور وغيره من عدة روايات. فلا يشك أحد فضلاً عن الأئمة من هذين الطوافين، فلا بد من التأويل لكل واحد قima ورد من لفظ طوافاً واحداً فهم يقولون طاف للقرض طوافاً واحداً والطواف الأول كان للقسوم، ونحن نقوله طاف للجل من الإحرامين طوافاً واحداً، والطواف الأول كان للعمرة. الكوكب البري ١٥٠/٢.

سمعتُ عبد الله بن عمر ودخلنا^(١) عليه قبلَ يومِ التَّروية^(٢) يَومينِ أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه^(٣)، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر^(٤) الرأس، فقال: يا أبا عبد الرحمن^(٥) إني ضَفُرْتُ^(٦) رأسي، وأحرمتُ بعمره مفرقة، فماذا ترى^(٧)؟ قال ابن عمر: لو كنتُ معك حينَ أحرمتُ لأمرتك^(٨) أن تُهَلَّ بهما جميعاً، فإذا قدمتُ^(٩) طُفْتُ بالبيت^(١٠) وبالصفاء والعروة وكنتَ على إحرامك، لا تحلُّ من شيء حتى تحلَّ^(١١) منهما جميعاً يوم النحر، وتنتحرَ هَديك^(١٢). وقال

بطرق كثيرة مضحفة ترتقي إلى الحسن غير أنَّا تركناه واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم. انتهى.

- (١) أي نحن جماعة من التابعين.
- (٢) هو الثامن من ذي الحجة.
- (٣) أي ما يتعلق بمناسك الحج.
- (٤) أي متفرق شعر رأسه لفقد دمه وعدم مشطه.
- (٥) هو كنية ابن عمر.
- (٦) روي بالتشديد والتخفيف أي جعلته ضفائر، كل ضفيرة على حدة.
- (٧) أي من الحكم.
- (٨) لأن القرآن أفضل من التمتع وكذا من الأفراد.
- (٩) أي مكة بعد فرض إحرامك بهما.
- (١٠) أي للعمرة.
- (١١) بعد أن ترمي الجمره.
- (١٢) أي للقران.

له^(١) ابن عمر: خُذْ مَا تَطَايِرُ^(٢) مِنْ شَعْرِكَ، وَاهْدِ^(٣)، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ^(٤) فِي الْبَيْتِ وَمَا هَذِيهِ^(٥) يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: هَذِيهِ^(٦) ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ^(٧) هَدِيهِ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ ابْنُ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا أَوْدْنَا الْخُرُوجَ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ نُمِ أَجَدُ^(٨) إِلَّا شَاةٌ لَكَانَ أَرَى أَنْ أَذْبَحَهَا أَحَبَّ^(٩) إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ^(١٠).

(١) وليحيى: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال ابن عمر: خذ ما تطاير من رأسك واهد.

(٢) أي ما تفرق.

(٣) أي اذبح يوم التحر للتمتع.

(٤) أي من أهل العراق، كما ليحيى.

(٥) أي الواجب عليه.

(٦) أي ما يطلق عليه الهدي من بعير أو بقرة أو شاة.

(٧) أي في جواربها.

(٨) أجمل الهدي أولاً رجاء أنه يأخذ بالافضل، فلما اضطر إلى الكلام صرح.

(٩) قوله: أحب... إلى آخره، هذا لا يخالف قوله: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ بَلَنَةِ أو بقرة إما لأنه رجع عنه أولاً لأنه قيد بعدم الوجود، فمن وجد البقرة أو البذنة فهو أفضل، قال أبو عمر: وهذا أصبح من رواية من روى عن ابن عمر: الصيام أحب إلي من الشاة، لأنه معروف من مذهب ابن عمر تفضيل إراقة الدماء في الحج على سائر الأعمال.

(١٠) أي بدله ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد الرجوع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، القرآن^(١) أفضل، كما قال عبد الله بن

(١) قوله: القرآن... إلى آخره، اختلفوا في أيها أفضل^(٢) بحسب

اختلافهم فيما فعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، فمذهب الشافعية والسلفية أن الأفراد أفضل بشرط أن يعتزم من حامه لآته ﷺ اختاره أولاً، ولأن روايته انحصرت به ﷺ في هذه الحجة فإن منهم جابر، وهو أحسنهم سياقاً لحجه ﷺ، ومنهم ابن عمر، وقد قال: كنت تحت ناقته يمسني أعابها أسمعه يلقي بالحج، وعائشة وقرباها منه وأطاعها على باطن أمره وعلايته كله معروف مع فقهاء، وابن عباس وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب، ورجحه الخطابي أيضاً بأن الخلفاء الراشدين وأطاعوا عليه، قال: ولا يُقَلَّنْ بهم المواظبة على ترك الأفضل، وبأنه لم يُنقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقرآن. انتهى. قال الحافظ: وهذا ينبغي على أن دم القرآن دم جبران، وقد منعه من رجح القرآن، وقال: إنه دم فضل وثواب كالأصححية، وقال عياض نحر ما قاله الخطابي، وزاد: وقد تضاعفت الروايات الصحيحة بأنه ﷺ كان مفرداً، وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فمعناه أنه أمر به لأنه صرح بقوله: ولولا أن معي الهدي لأحلت، فصح أنه لم يتحل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي أي وادي العقيق، وقيل له: قل عمرة في حجة. انتهى. قال الحافظ: هذا الجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبنيته ابن حزم في حجة الوداع بياناً شافياً، وهذه المحب الطبري تمهيداً بالغاً بطول ذكره، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى =

(١) أي مع الاتفاق على جواز الكل، قال النووي: اختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل، فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القرآن. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القرآن. وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي. شرح مسلم للنووي ٣/٣٠١.

= التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القرآن بأمره، وذكر منها: أنه لم يقل عليه السلام في شيء من الروايات أفردت ولا تمتعت، وقيل: قرنت، وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال. ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للنسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسمائهم جيداً، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المُرْزِي وابن المنذر وأبو إسحاق المُرْزِي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي، وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه بمكة تمتاً بقوله: لولا أنني سقتُ الهدي لأحللت، ولا يتمنى إلا الأفضل وهو قول أحمد في المشهور عنه، وأجيب عنه بأنه إنما تمتناه تطيئاً لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما اختار الله له واستمر عليه، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء، وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه، ومن أحمد: من سلق الهدي فالقرآن أفضل له ليوافق فعله عليه السلام، ومن لم يسق الهدي فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمتناه، زاد بعض أتباعه: ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلده سفراً فالأفراد أفضل له، وهذا أحد المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، كذا في فتح الباري ووضياء الساري وغيرهما من شروح صحيح البخاري، وابن القيم في كتابه زاد المعاد في هدي خير العباد، كلام نفيس طويل في ترجيح القرآن بنحو عشرين رجهاً فليراجع إليه^(١).

(١) زاد المعاد ١/ ١٧٧.

عمر. فإذا كانت العمرة وقد حضر الحج^(١)، فطاف لها وسعى، فليُقصِّر، ثم ليُحْرِمَ بالحج، فإذا كان يوم النحر حلق وشاة تجزئته، كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن محمد^(٢) بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا: أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام^(٣) حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع^(٤) بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك بن قيس: لا يصنع ذلك^(٥) إلا من جهل^(٦) أمر الله تعالى، فقال سعد بن أبي وقاص: بش ما قلت، قد صنعها^(٧)

(١) أي أشهره بأن وقع طوافه فيه لأكثره.

(٢) الهاشمي المدني مقبول، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. والمراد بهذا الأولى لأن سعداً مات سنة خمس وخمسين على الصحيح، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) في نسخة: التمتع.

(٥) أي التمتع.

(٦) قول: إلا من جهل أمر الله، أي لأنه تعالى قال: ﴿وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١) فأمره بالإتمام يقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج، ومنع التحلل، والمتمتع يتحلل.

(٧) أي السعة اللغوية، وهي الجمع بين الحج والعمرة، وحكم القرآن =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

= والتمتعة واحد قاله القاري. قوله: قد صنعها، قال الزرقاني: وروى الشيخان واللفظ لمسلم عن أبي موسى: كنت أفتي الناس بذلك أي بجواز التمتعة في إيسارة أبي بكر وعمر، فأني لقائم بالموقف إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين، ما أحدثت في شأن النسك؟ قال: إن تأخذ بكتاب الله، فإن الله قال: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإن تأخذ بسنة نبينا، فإنه لم يحل حتى نحر الهدي، ولمسلم: فقال عمر: قد علمت أن رسول الله ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن تظلموا معرّسين بهن أي النساء بالأراك^(١)، ثم تروحون في الحج تقطرون رؤوسهم^(٢)، فين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع، وقال المأزري: قيل: التمتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال عياض: والظاهر الأول لأنه كان يضرب الناس عليها - كما في مسلم - بناءً على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بالصحابة في سنة حجة الوداع، وقال النووي: المختار هو الثاني، وهو للتنزيه ترغيباً في الأفراد ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة.

(١) قوله: وصنعناها معه، قال القاري: أي التمتعة اللغوية أو الشرعية إذ تقدّم أن بعض الصحابة تمتعوا في حجة الوداع، والحاصل أن القرآن وقع منه ﷺ، والتمتع من بعض أصحابه وليحيى: قال: بش ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب قد نهى عنها، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ =

(١) أخرجه مسلم في باب في نسخ التحلل من الإحرام ٨٩٦/٢.
(معرّسين بهن في الأراك) الضمير يعود إلى النساء للعلم بهن لم يذكرن، ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل وطاء النساء إلى حين الخروج إلى عرقات. انظر شرح النووي على مسلم ٣٦٠/٣. وقوله في الأراك، هو موضع بعرة قرب نمرة.
(٢) (نظرو رؤوسهم) أي من مياه الاعتسال المسببة عن الوقاع بعهد قريب، والجملة حال.

قال محمد : القرآن عندنا أفضل من الأفراد^(١) بالحج ، وإفراد^(٢) العمرة ، فإذا قرن^(٣) طاف بالبيت لعمرة^(٤) وسمى بين الصفا والمروة وطاف بالبيت لحجته ، رسمى بين الصفا والمروة ، طوافان^(٥) وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد ، ثبت ذلك^(٦) بما جاء^(٧) عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين ، وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا .

٣٩٦ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال :

وصنعناها معه . والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد .

(١) قوله : من الأفراد بالحج . قال الفاري : أي مع إتيان عمرة بعده وإلا فمن المعلوم أن العبادتين خير من عبادة واحدة إجماعاً . فالمعنى أن الجمع بينهما بإحرام أفضل من إتيانهما بإحرامين .

(٢) قوله : وإفراد العمرة ، قالها الفاري أي من إفراد العمرة في أشهر الحج وإفراد الحج بعدها فيكون متمتعاً وإلا فالعمرة سنة عندنا ، والحج أفضل منها إجماعاً

(٣) بين التُسكين .

(٤) أي طواف الفرض لها .

(٥) أي للتسكين .

(٦) أي التعدد .

(٧) مرّ تخريجه .

افصلوا^(١) بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم^(٢) لحج أحكم وأنتم لعمرتہ
أن يعتمر في غير أشهر الحج^(٣).

قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج^(٤) ويرجع
إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران^(٥). ولكن القران
أفضل من الحج مفرداً والعمرة من مكة، ومن التمتع^(٦) والحج من
مكة، لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلدته^(٧) وإذا تمتع كانت
حجته^(٨) مكية^(٩).....

(١) فكره^(١) عمر التمتع لثلاث يترفع الحاج، وكان من رأيه عدم الترفه للحاج
بكل طريق.

(٢) أي لأنه يكون كل في سفر مفرداً بناءً على أن الأجر بقدر المشقة.

(٣) وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة.

(٤) أي في سفر آخر.

(٥) أي في سفر واحد.

(٦) أي من العمرة في أشهر الحج.

(٧) حيث أحرم بهما.

(٨) وعمرته أهائية. (٩) في نسخة: من مكة.

(١) قال شيخنا: والأوجه عندي أن نهى عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كنهما،
والنهى من الأول كان على التحريم، وهو محتمل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك. قال
عياض: وما كان عمر لينهى عن التمتع، وإنما كاد ينهى ويضرب على الفسخ لاستقاده هو
وغيره أن الفسخ خاص بالمصحابة. اهـ. والنهي عن الثاني كان بسبب الاختيار وهو محتمل
رواية السوطي، وما في مصاهير، ولما حملوه أيضاً على التحريم فعلى بنفسه التمتع ليئان
الجواز. انظر لأمع القراري ١٥٧/٥ - ١٥٨.

وإذا أفرد بالحج كانت عمرته ^(١) مكينة، فالقران أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، والعمامة من فقهاءنا.

٧ - (باب من أهدي هدياً وهو مقيم)

٣٩٧ - أخبرنا مالك ^(٢)، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمرة بنت عبد الرحمن، أخبرته أن ابن زياد ^(٣) بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن ^(٤) ابن عباس قال: من أهدي هدياً ^(٥) حرم عليه ما يحرم على الحاج، وقد بعث ^(٦) بهدي،

(١) أي إن أتى بهاء وسفره ينصرف إلى حجه.

(٢) أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل، ومسلم عن يحيى، الثلاثة عن مالك به.

(٣) وقع عد مسلم أن ابن زياد وهو وهم، ثبت عليه الغسائي ومن تبعه، كذا في (الفتح). قوله أن: زياد بن أبي سفيان، كذا وقع في (الموطأ) وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقيفي تحت عبيد، فولدت زياداً على فراشه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولد، فاستلحقه معاوية لذلك، وزوج ابنه بنته، وأمره على أهل الأنراقين البصرة والكوفة، ومات في خلافته سنة ثلاث وخمسين، كذا في (فتح الباري).

(٤) بفتح الهمزة وكسرها.

(٥) أي بهدي كما في نسخة.

(٦) إلى الحرم وأنا مقيم غير محرم.

فَاكْتُبِي^(١) إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ^(٢) الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرُو: قَالَتْ
عائشة: لَيْسَ^(٣) كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قَتَلْتُ^(٤) قَلْبَ هَؤُلَاءِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي^(٥)، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا^(٦) مَعَ
أَبِي^(٧)، ثُمَّ لَمْ يَحْرُمُ^(٨).....

(١) حتى أعلم أنني كيف أعمل.

(٢) أي الذي أريد أن أرسله ليخبرني، فأو: للتشويق بين الكتابة وبين
الرواية.

(٣) قوله: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، قال الحافظ تبعاً للكرماني: حاصل
اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتي به قياساً للتوكيد في أمر
الهدي على المباشرة له، فبيّنت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه
السنة الظاهرة.

(٤) أي من العهن وهو الصوف كما في رواية. قوله: أَنَا
قَتَلْتُ، قال ابن المنير: يحتمل أن يكون قولها ذلك بياناً
لحفظها الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه،
وعلم وقت التقليد، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يعلم أحد
أنه امتباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدي. انتهى. وقال ابن التميمي: أرادت بذلك
علمها بجميع القصة، ويحتمل أن تريد أنه أخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام
الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ظاناً أن ذلك كان في أول الإسلام، ثم نسخ،
فأرادت إزالة هذا اللبس.

(٥) يحتمل الإفراد والثنية.

(٦) أي بالهدايا.

(٧) أي أبي بكر حين حج في السنة التاسعة أمير الحاج وأتبعه بعلي.

(٨) وفي رواية مسلم: فأصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي به الحلال من أهله.

على رسول الله شيء^(١) كان أحله الله حتى نحر^(٢) الهدى^(٣).

قال محمد: وبهذا تأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة^(٤) وقد ساق^(٥) بدنة وقلدها^(٦)، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو عمرة. فلأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحترم عليه شيء^(٧) حل له، وهو قول^(٨) أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

(١) أي من محظورات الإحرام.

(٢) قوله: حتى نحر، أي أبو بكر وفي بعض النسخ بلفظ المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس مفعلاً إلى النحر إذ هو يلقى بعده فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها، قلت: هو غاية للتحريم لا - ولم يحرم أي الحرمة المنتهية إلى التحريم لم تكن وذلك لأنه رد لكلام ابن عباس؟ وهو كان مشتبهاً للحرمة إلى النحر، كذا في الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني.

(٣) قوله: حتى نحر الهدى، أي: وانقضى أمره ولم يحرم أفترك إحرامه بعد ذلك لولي، لأنه إذا انقضى في وقت الشبهة فلا ن يتفي عند انتفاء الشبهة أولى.

(٤) بقصد أحد التوكيد.

(٥) أي أرسلها قدماه، ومشى وراءها.

(٦) أي والحال أنه قلدها وهذا قيد كمال.

(٧) أي بسبب بعثه هدياً.

(٨) قوله: وهو قول أبي حنيفة، بهذا يُرد على الخطابي حيث نقل عن أصحابنا مثل قول ابن عباس، وقد ردّه الحافظ ابن حجر بأنه خطأ واقتراء عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه، وقد حكى أن مذهبهم أن من ساق الهدى وقصد البيت وقلد وجب عليه الإحرام، وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم أحمد والثوري -

= وإسحاق أن من أراد التمسك صار بمجرّد تقييده الهندي محرماً. وأما قول ابن عباس فقد خالفه ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وغيرهم، بل جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقرّ على خلاف ما قاله، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه، وأخرجه البيهقي من طريقه عنه قال: أول من كشف الغمي^(١) عن الناس وبين لهم السنّة في ذلك عائشة... فذكر الحديث عن عروة وعمرّة عنها، وقال: لما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس. انتهى. وفيه دلالة على أن قوله كان مهجوراً، ومن ثم لم يأخذ أحد من أئمة الأمصار المعروفين به، بل قال ابن التين: خالف ابن عباس جميع الفقهاء في هذا: ولعله وجع عنه نماً بلغه حديث عائشة، وتعبه ابن حجر^(٢) وغيره بأن ابن عباس لم يتفرد بما قاله، بل وافقه جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر بسنديهما إلى نافع عنه بلفظ: كان إذا بعث بالهندي يمسك عما يمسك عنه المحرم، إلا أنه لا يلبي. وأخرج ابن أبي شيبة، عن ابن عباس وابن عمر قالا: من قلّد أحرم، ومنهم نيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب نواة رسول الله ﷺ أخرجه عنه سعيد بن منصور، ومنهم عمر وعلي فإنهما قالا في الرجل يرسل يَدْتَنَّهُ أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم، رواه ابن أبي شيبة، وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرين، وأخرج ابن أبي شيبة مثله عن سعيد بن جبير، ووافقهم من المرفوع حديث جابر قال: بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه حتى خرج منه. وقال: إني أمرتُ بِسَدِّني التي بعثت بها أن تُقلّد اليوم، وتشمع على مكان كذا، فلبست قميصي ونسيت؛ أخرجه عبد الرزاق والبرار والطحاوي، وفي سننه عبد الرحمن بن عطاء ضعيف، قال ابن عبد البر: لا يحتج

(١) في الأصل: الغمي وهو تحريف كما في عمدة القاري ٧١٤/٤، والمسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/٥.

(٢) انظر فتح الباري ٥٤٦/٣.

٨ - (باب تقليد البدن^(١) وإشعارهم)

٣٩٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا أهدي هدياً من المدينة قلده^(٢) وأشعره^(٣) بذئ الحليفة، يقلده قبل أن يشعره، وذلك^(٤) في مكان واحد وهو موجه^(٥) إلى القبلة، يقلده^(٦) بتعلين،

= بما انفرد به، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه؟! انتهى، ويُحتمل أن يكون سابقاً وحديث عائشة له ناسخاً كذا في «فتح الباري» و«نصب الرواية» وغيرهما^(٧).

(١) يضم فسكون بَدَنَة بفتحين وهي الإبل والبقر عندنا.

(٢) أي بتعل، أولحاء شجرة.

(٣) أي ألبس في سنامه ليكون إشعاراً بأنه من شعائر الله فلا يتعرض له أحد.

قوله: وأشعره بذئ الحليفة، لأنه كان من أتبع الناس للمصطفى، وفي الصحيحين: أنه ﷺ قلده الهدي وأشعره بذئ الحليفة.

(٤) أي ما ذكر من التقليد والإشعار.

(٥) أي حائل وجهه هديه في حالتي التقليد والإشعار.

(٦) بيان لما لجملة أولاً.

(١) ههنا مستثنان ظالماتشبه إحداهما بالأخرى حتى وقع الاستيهاب فيهما للخطابي ونحوه من المحققين، أولاهما: حكم من بعث بهديه وهو مقيم في بلده لا يريد النكاح، فقد كان فيه خلاف في السلف، لكن انقضى بعد ذلك، واستقر الأمر على أن مجرد بعث الهدي لا يوجب إحراماً، والثانية: من ساق الهدي وأراد النكاح أيضاً وهي مختلفة بين الأئمة، قال في «الفتح»: ذهب جماعة من فقهاء القنوي إلى أن من أراد النكاح صار بمجرده تقليده الهدي محرماً، حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحاق، قال: وقال أصحاب الرأي: من ساق الهدي وأمّ البيت ثم قلده وجب عليه الإحرام، وقال الجمهور: لا يصير بتقليد الهدي محرماً ولا يجب عليه شيء. اهـ. انظر أوجز المسالك ٢٨٥/٦.

وَيُشْعِرُهُ^(١) مِنْ شِقِّهِ^(٢) الْاَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ^(٣) حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا^(٤)، فَلِذَا قَدِمَ يَتَى مِنْ خُدَاةِ يَوْمِ النُّحُرِ نَحَرَهُ قَبْلَ^(٥) أَنْ يَحْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ، وَكَانَ يَنْحَرُ هَلِيهِ بِيَدِهِ^(٦)

(١) من الإشعار: شقَّ سنم الهدي.

(٢) أي الجانب. قوله: من شقِّه الأيسر، فيه أنه أشعرها من الجانب الأيسر وأخرجها البيهقي أيضاً من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يُشعر بطنه من الشقِّ الأيسر إلا أن تكون صحابياً مَقْرُونَةً، فإذا لم يستطع أن يَدْخُلَ بينها أشعر من الشقِّ الأيمن، وإذا أراد أن يُشعرها وجهها إلى القنعة، وفي صحيح البخاري: أنه أشعرها من شقِّها الأيمن، قال الحافظ: تبين بهذا أن ابن عمر كان يعطعن في الأيمن تارة، وفي الأيسر أخرى، بحسب ما يتهاوله، وإلى الإشعاع في الجانب الأيمن ذهب الشافعي ومصاحبا أبي حنيفة وأحمد في رواية، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية^(١)، كذا في «ضياء الساري».

(٣) أي مع ابن عمر.

(٤) أي إذا أفاضوا ورجعوا.

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾^(٢).

(٦) قوله: بيده، لأنه المستحب وقد نحر النبي ﷺ في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة بيده بعدد سنِّي عمره، وأمر علياً بنحْرَ بقية البُذُنِ وكان كلُّها مائة.

(١) ثم اختلفوا في النعم التي تُشعر، فقال الشافعي وأحمد: تُشعر الإبل والبقر مطلقاً، وعند مالك في الإبل نولاً: المرجح منهما الإشعار مطلقاً، والثني: التقييد بذات النعام، وفي البقر ثلاثة أقوال: الإنبات والنمي مطلقاً والثالث تراجع عنهم التقييد بذات النعام وعندنا — للحنفية — تُشعر الإبل لا البقر، وأما النعم فلا إشعار فيها إجماعاً. والبسط في «الأوجرة» ١٩٥/٧، و«الكوكب الدرّي» ١٣١/٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦

يَصْنَعُهُنَّ^(١) قِيَامًا، وَيُوجِّهُهُنَّ^(٢) إِلَى الْقَبِيلَةِ ثُمَّ يَأْكُلُ^(٣) وَيُطْعِمُ.

٣٩٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا وَخَزَ^(٤) فِي سِنَامٍ بَدَنَتَهُ وَهُوَ يُشْعِرُهَا، قَالَ^(٥) : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

٤٠٠ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ : أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا يَشْعُرُ بَدَنَتَهُ فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حِمَابًا^(٦) مَقْرُونَةً^(٧)، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا^(٨) أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجْهَهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ، قَالَ : فَإِذَا^(٩) أَشْعَرَهَا قَالَ :

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(١).

(٢) قَوْلُهُ : وَيُوجِّهُهُنَّ، أَيُّ يَجْعَلُ الْهَدَايَا عِنْدَ نَحْرِهِمْ إِلَى جِهَةِ الْكَمَةِ.

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاكْلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا﴾^(٢).

(٤) قَوْلُهُ : إِذَا وَخَزَ، بِالْخَاءِ وَالزَّاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ أَيُّ طَعَنَ طَعْنًا غَيْرَ نَافِذَةٍ مَرْمِجٍ أَوْ إِبْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(٥) امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلْيُتَكَبَّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾^(٣).

(٦) أَيُّ لِي الْأَكْثَرِ.

(٧) بِكُسْرِ الصَّادِ أَيُّ مُتَصَبِّةٍ.

(٨) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَيُّ مَقْرُونَةٍ بَعْضُهَا يَبْعُضُ مَقْرُونَةٍ.

(٩) أَيُّ السُّنَنِ.

(١٠) وَفِي نَسَخَةٍ : وَإِذَا.

(١) سُورَةُ الْحَجِّ : الْآيَةُ ٣٦.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ : الْآيَةُ ٢٨.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ ١٨٥.

بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَكَانَ^(١) يُشْعِرُهَا بِيَدِهِ^(٢) وَيَنْحَرُهَا بِيَدِهِ قِيَامًا.

(١) قوله: وَكَانَ يُشْعِرُهَا... إِلَى آخِرِهِ، بِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» كِرَاهَتَهُ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى اسْتِحْبَابِهِ حَتَّى صَاحِبَاءُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فَقَالَا: هُوَ حَسَنٌ، قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: يَخْتَصُّ الشُّعْرَ بِمَنْ لَهَا سِتَامٌ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَأَبْعَدُ مِنْ مَنَعَ مِنَ الشُّعْرِ، وَاعْتَلَّ بِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُشْرُوعًا قَبْلَ النِّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ فَإِنَّ النِّسْخَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالْإِحْتِمَالِ، بَلْ وَقَعَ الشُّعْرُ فِي حُجَّةِ الدُّوَادِ، وَذَلِكَ بِمَدِّ النِّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ بِزَمَانٍ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: اعْتِلَالُ مَنْ كَرِهَ الشُّعْرَ بِأَنَّهُ الْمُثَلَّةُ مُرْدُودٌ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْكَفِّ وَشَقَّ الْأُذُنَ لِيَصِيرَ عَلَامَةً، قَالَ: وَقَدْ كَثُرَ تَشْنِيعُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي إِطْلَاقِهِ كِرَاهَةَ الشُّعْرِ، وَانْتَصَرَ لَهُ الطُّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهُ أَصْلَ الشُّعْرِ، وَإِنَّمَا كَرِهَ مَا يُفْعَلُ عَلَى وَجْهِ يَخَافُ مِنْهُ هَلَاكُ الْبَدَنِ كَسَرَابِيةِ الْمَجْرَحِ لَا سِيمَا مَعَ الطُّعْنِ بِالشُّقْرِ، فَأَرَادَ سَدَّ الْبَابِ عَنِ الْعَلَّةِ لِأَنَّهُمْ لَا يُرَاعُونَ الْحَذَّ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ عَارِفًا بِالسُّنَنِ فِي ذَلِكَ فَلَا، فِي هَذَا تَعَقُّبٌ عَلَى الْخَطَّابِيِّ حَيْثُ قَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَ الشُّعْرَ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ. انْتَهَى. وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَوَيْتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الشُّعْرُ مُثَلَّةٌ. فَقَالَ لَهُ وَكِيعٌ: أَقُولُ لَكَ أَشْعَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ، مَا أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبِسَ. انْتَهَى. وَفِيهِ تَعَقُّبٌ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ فِي زَعْمِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ سَلَفٌ، قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ بَالِغَ ابْنِ حَزْمٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَيَتَعَيَّنُ الرَّجُوعُ إِلَى مَا قَالَ الطُّحَاوِيُّ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ بِأَقْوَالِ أَصْحَابِهِ، قَالَ: وَاتَّفَقَ مَنْ قَالَ بِالشُّعْرِ بِالْحَلْقِ الْبَقَرِ فِي ذَلِكَ بِالْإِبْلِ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ لَا تُشْعَرُ، كَذَا فِي «الضِّيَاءِ».

(٢) لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الْحَسَنَةَ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ بِلا وَسْطَةٍ إِنْ أَمَكْنَ وَقَوْعُهَا.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١)، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن^(٢)، والإشعار^(٣) من الجانب الأيسر، إلا أن تكون صعباً مُقرَّنة لا يستطيع^(٤) أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر و^(٥) الأيمن.

٩ - (باب من تطيب قبل أن يحرم)

٤٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن

(١) قوله: وبهذا نأخذ، لم يذكر هنا موافقة قول أبي حنيفة لأن عنده الإشعار مكروه، نص عليه في «الجامع الصغير» وحمله الطحاوي على أنه كره المبالغة^(١) فيه بحيث يؤدي إلى السراية. وهو محمل حسن. ولولا ذلك كان قوله مخالفاً لثلاث بالأحاديث الصحيحة الصريحة صريحاً. والمقوم في توجيه ما روي عنه كلمات قد فزعنا من دفعها في تعليلاتي على «الهداية» فلا نضيع الوقت بذكرها.

(٢) أي مستحب عند الجمهور.

(٣) أي الأحسن.

(٤) أي صاحبها.

(٥) الوار بمعنى أو.

(٦) قوله: باب من تطيب قبل أن يحرم، اختلفوا فيه فذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا يضر بقاء ثوبه ورائحته وإنما يحرم ابتدؤه للمحرم، وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين: لا يمنع من التطيب بطيب يبقى له رائحة بعده، كذا قال الزرقاني وغيره. واحتج =

(١) أو هو دوح اللوام بإبقاء على الهدايا خوفاً عما يؤذي الأمر إليه من المبالغة فيه والرفس في المنهي عنه طلياً لما هو نذب فحسب «الكوكب الدرّي» ١٣٦/٢.

الخطاب: أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة^(١)، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ فقال معاوية^(٢) بن أبي سفيان: مني

= الجمهور بحديث عائشة كُنتُ أطيبَ رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم، ولجله قبل أن يطوف بالبيت. وسألتني في باب ما يُحرم على الحاج بعد رمي جمره المعبة، وفي رواية للشيخين كُنتُ أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم. وفي لفظ لمسلم: كُنتُ أنظر إلى ويص الممسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو يلبي. وفي رواية لهما: كُنتُ رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُحرم يتطيب بالطيب ما يجد، ثم أرى ويص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك. وأخرجنا عن محمد بن المنثري قال: سألت ابن عمر عن رجل يتطيب ثم يصبح محرماً، فقال: ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً، لأن أطلي بفطران أحب إلي من أن أفعل ذلك، فدخلتُ على عائشة فأخبرتها بقوله فقالت: إنما طيبتُ رسول الله ﷺ، فطاف في نسائه، ثم أصبح محرماً. وفي لفظ لهما: كُنتُ أطيبَ رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرماً ينضح طيباً. كذا ذكره الزيلعي وغيره. وأجاب عنه المالكية ومن قال بقولهم بوجوه كلها مردودة، منها أنه ﷺ اغتسل بعد ما تطيب لقولها في رواية: ثم طاف على نسائه، فإن المراد بالطواف الجماع وكان من عادته أن يغتسل عند كل أحد، وردَّ بأنه ليس فيه أنه أصابهن، وكان عليه السلام كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة كما في حديث عائشة: قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا، فيقبل ويلمس دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هو يومها بيت عندها. ولو سلم أنه اغتسل فقولها في رواية: ثم أصبح محرماً ينضح طيباً صريح في بقاء الرائحة، وبه يردُّ على من قال إن ذلك الطيب كان لا رائحة له تمسكاً برواية النسائي: بطيب لا يشبه طيبكم. ومنها أن ذلك من خصائصه، وردَّ بأنها لا تثبت بالقياس، كذا في شرح صحيح البخاري.

(١) سمرة بن ذي الحليفة على ستة أميال من المدينة.

(٢) قوله: معاوية بن أبي سفيان، هو معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أسلم هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند بنت

يا أمير المؤمنين^(١) قال : منك^(٢) لعمري^(٣) ، قال : يا أمير المؤمنين إن أم حبيبة^(٤) طيبتني . قال^(٥) : عزمت^(٦) عليك لترجعن فلتنفسلنه .

٤٠٢ — أخبرنا مالك ، أخبرنا^(٧) الصلت بن زبيد ، عن غير

عُتْبَةَ بن ربيعة بن عبد شمس يوم الفتح ، وكان هو من المؤلفة قلوبهم ، فحسن إسلامه ، وكتب لرسول الله ﷺ ، ولما مات يزيد أخوه استخلفه على عمله بالشام ، فلما ولي عثمان جمع له الشام جميعه ، ولم يزل كذلك إلى أن قُتل عثمان ، فأنفرد بالشام ، ولم يبايع علياً . وكان وفعة جفّين بينه وبين عليّ ، وقد استقصى ذلك في «الكامل في التاريخ» . ولما قُتل عليّ سلّم الحسن الأمر إلى معاوية فسلم الأمر إليه ، وتوفي في النصف من رجب سنة ستين ، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري .

(١) زاد عبد الرزاق : فتغيظ عليه عمر .

(٢) لأنك تحب الرفاهية ، وكان عمر يسميه كسرى العرب .

(٣) بفتح العين أي لقسمي بعمري .

(٤) قوله : أم حبيبة ، زوج النبي ﷺ بنت أبي سفيان ، اسمها رملة ، لا خلاف في ذلك إلا عند من شدّ ، نوقيت سنة أربع وأربعين ، كذا في «الإسعاف» .

(٥) قوله : قال ، وفي رواية عبد الرزاق أقسمت عليك لترجعن إني أم حبيبة فلتنفسلنه عنك كما طيبتك ، وزاد في رواية أيوب عن نافع عن أسلم : فوجع معاوية إليها حتى لحقهم ببعض الطريق .

(٦) أي أقسمت عليك .

(٧) قوله : أخبرنا الصلت بن زبيد ، هكذا وجد في نسخ هذا الكتاب بألباء الموحدة وكذا ضبطه القاري أنه بضم الزاء وفتح الموحدة ، لكن الذي في «موطأ» =

واحد^(١) من أهله : أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير^(٢) بن الصلت، فقال : ممن ريح هذا الطيب؟ قال كثير : مني، لُبدت^(٣) رأسي وأردت أن أحلق^(٤)، قال عمر : فاذهب إلى شربة^(٥)، فادلك منها رأسك حتى تنقي^(٦). فعزل كثير بن الصلت.

قال محمد : وبهذا فأخذ، لا أرى^(٧) أن يتطيب المحرم حين

= يعني : الصلت بن زييد بياطين، وقال الزرقاني في شرحه : الصلت بن زييد بضم الزاء وتحثيثين تصغير زيد الكندي، وثقه العجلي وغيره، وكفى برواية مالك عنه، انتهى. وكذا ضبط ابن الأثير في جامع الأصول، وضبط الصلت بالفتح ثم السكون.

(١) أي عن جمع كثير من ألقابه.

(٢) الكندي المدني التابعي الكبير، ولد في عهد رسول الله ﷺ، ووهب من عنه من الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) أي جعلت فيه شيئاً كالصمغ ليجمع شمره لئلا يخرق في الإحرام^(١).

(٤) أي بعد فراغ نسكي.

(٥) بالتحريك حوض حول النخلة، كذا في القاموس، أو قال مالك : الشربة : حفرة تكون عند أصل الشجرة ذكره يحيى في «موطأ».

(٦) من الإنقاء والتنقية أي حتى تنظف من طيبك.

(٧) قوله : لا أرى... إلى آخره، هذا موافق لما اختاره جماعة من الصحابة، منهم عمر حيث أنكروا على معاوية وكثير بن الصلت نضح الطيب حال الإحرام، وأنكر أيضاً على البراء بن عازب كما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشر بن =

(١) التليد مندوب عند الشافعية. ولم يذكر الجمهور التليد في مندوبات الإحرام. لرجز المسلك ٢٠٩/٦.

يسار: لما أحرموا وجد عمر ريح طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال السراء: مني يا أمير المؤمنين، فقال عمر: قد علمنا أن امرأتك عطرة أو عطارة، إنما الحاج الأذفر^(١) الأغبر. ومهم عثمان كما أخرجه الطحاوي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه: كنت مع عثمان بندي الحليفة فرأى رجلاً يريد أن يحرم وقد دهن رأسه فأمر به فغسل رأسه بالطين. ومهم ابن عمر كما مر ذكره، ويوافقهم من المرفوع ما أخرجا عن يعلى بن أمية، قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب وعليه جبة، فقال: كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرك ما تصنع في حجتك. وفي لفظ لهما: وهو متضمخ بالخلق، فقال له: اغسل عنك الصفرة. وفي لفظ للبخاري: واغسل عنك أثر الخلق وأثر الصفرة. وأجاب الجمهور عنه بجوابين، أحدهما: أن طيبه كان من زعفران، وقد نهى عن التزعفر. يدل عليه رواية مسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، كذا ذكره المنذري. وأخرج الطحاوي أولاً عن يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بالجمرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه. . . الحديث، ثم قال: لا حجة فيه وذلك أن التطيب الذي كان على ذلك الرجل إنما كان صمرة وهو خلوق وذلك مكروه للرجال لا للإحرام، ولكنه مكروه في نفسه في حال الإحلال والإحرام. ثم أتاه بما أخرج من طريق آخر أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لحي سمرة، وعليه جبة، وشيء من خلوق فأمره أن ينزع الجبة ويسح الخلق. ومن طريق آخر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أحرمت وعلي جبتني هذه وعلى جبهته خلوق والناس يسخرون مني، فقال: اخنع عنك هذه الجبة واغسل عنك هذا الزعفران. ثم أخرج أحاديث النهي عن التزعفر والخلق، ثم قال: فإنما أمر الرجل الذي أمر بغسل طيبه الذي كان عليه في حديث يعلى لأنه لم يكن من طيب الرجال، وليس في ذلك دليل على =

(١) الدرر: الشين. مجمع بحار الأنوار ١/١٨٦.

يريد الإحرام إلا أن يتطيب، ثم يغتسل بعد ذلك . وأما أبو حنيفة فإنه^(١) كان لا يرى به بأساً .

١٠ - (باب من ساق هدناً فعتب^(٢) في الطريق أو نذر بدنة)

٤٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: من ساق بدنة تطلوعاً، ثم عتبت^(٣) فتحرمها

حكم من أراد الإحرام: هل له أن يتطيب بطيب يبقى عليه بعد الإحرام أم لا؟ انتهى، وثانيهما: ما نقل المعازمي في «كتاب التاسخ والمنسوخ» عن الشافعي أن أمراً رسول الله ﷺ بمنسل الطيب منسوخ لأنه كان في عام الجمرات وهو سنة ثمان، وحديث عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ ناسخ له لأنه كان في حجة الوداع . انتهى .

(١) قوله: فإنه كان لا يرى به بأساً، بل كان يقول باستحبابه أخذاً من حديث عائشة وبه قال أكثر الصحابة، قاله المنذري . وأخرج سعيد بن منصور عن عائشة قالت: طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم . وأخرج الطحاوي عن عبد الرحمن قال: طيبت حاجاً فوافقتني عثمان بن العاص، فلما كان عند الإحرام قال: اغسلوا رؤوسكم بهذا البقطي الأبيض فوقع في نفسي من ذلك شيء، فقدمت مكة فالت ابن عمر وابن عباس، فابن عمر قال: ما أحسنه، وابن عباس قال: أما أنا فأضمخ به رأسي . وأخرج عن عائشة بنت سعد قالت: كنت أشبع رأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب . وأخرج عن عبد الله بن الزبير: أنه كان يتطيب بالغالية الجيلة عند الإحرام . وأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فتحرق فيسهل على وجوهنا ونحن مع رسول الله فلا ينهانا .

(٢) كفرح: هلك، كنا في «المصباح» .

(٣) أي قُرب هلاكها .

فَلْيَجْعَلْ قِلَادَتَهَا^(١) وَنَعْلَهَا فِي دُمُوعِهَا^(٢)، ثُمَّ يَتْرُكُهَا لِلنَّاسِ يَأْكُلُونَهَا،
وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ هُوَ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ بِأَكْلِهَا فَعَلَيْهِ الْغُرْمُ^(٣).

٤٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ^(٤)
صَاحِبَ^(٥) هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: كَيْفَ نَضْنَعُ بِمَا خَطِبَ^(٦) مِنَ
الْهَدْيِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْخَرُهَا وَأَلْقِي^(٧) قِلَادَتَهَا^(٨).....

(١) بكسر القاف أي ما قُلِّدَتْ به من لحاء شجرة أو قطعة مزادة.

(٢) أي فليغمسها فيه ولْيَضْرِبْ بِهَا صَفْحَةَ سَنَامِهَا. وفائدة ذلك إعلام الناس
أنه هدي فَيَأْكُلُ مِنْهُ الْفُقَرَاءُ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ.

(٣) بضم الغين أي الغرامة وهي قيمة ما أكل.

(٤) قوله: أَنَّ صَاحِبَ هَدِيٍّ... إِلَى آخِرِهِ، مَرْسَلٌ صَوْرَةٌ لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
الْوَصْلِ لِأَنَّ عُرْوَةَ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ نَاجِيَةٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاجِيَةٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ - وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ -
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ وَكَيْعٍ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ
ابْنِ عَيْنَةَ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ وَهَبِ بْنِ خَالِدٍ خَمْسَتُهُمْ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ نَاجِيَةٍ، قَالَ فِي الْإِصَابَةِ: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَالِدَ نَاجِيَةٍ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ:
الْخَزَاعِيُّ، وَبَعْضُهُمُ الْأَسْلَمِيُّ، وَلَا يَبْعُدُ التَّعَلُّدُ، وَلَقَدْ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَنَّهُ نَاجِيَةٌ مِنْ
جَنْدَبِ الْأَسْلَمِيِّ، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

(٥) هُوَ نَاجِيَةُ الْأَسْلَمِيِّ.

(٦) بِكسر الطاء أي هلك.

(٧) أي اغمس.

(٨) قَالَ فِي «الْمَتَخَبِ»: قِلَادَةُ بِالْكَسْرِ (أَنَّهُ دَوْرُونَ كَتَنَدُ)^(٩).

(٩) أي بِالْفَارِسِيَّةِ.

أو نعلها^(١) في دمه وخل^(٢) بين الناس وبينها يأكلونها .

٤٠ د - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: كنت أرى ابن عمر^(٣) بن الخطاب يهدي^(٤) في الحج نذنتين نذنتين^(٥)، وفي العمرة بدنة بدنة، قال: رأيته في العمرة يخر بدنته وهي قائمة في حرف^(٦) دار^(٧)

(١) قال مالك مرة: أمره بذلك ليعلم أنه هدي فلا يستباح إلا على الوجه الذي ينبغي .

(٢) قوله: وخل بين الناس . . . إلى آخره، قال عياض: فما عطب من هدي التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفيقه لنصر الحديث، وبه قال مالك والجمهور^(١)، وقالوا: لا يدل عليه لأنه موضع بيان، ولم ييسر^(٢)، بخلاف الهدي الراجب إذا عطب قبل محله، فيأكل منه صاحبه والأغنياء لأر صاحبه بضمنه لتعلقه بدمته، قاله الرافقي .

(٣) هو عبد الله .

(٤) من الإهداء أي يرسل في حال إحرامه بالحج

(٥) بال تكرار لإفادة عموم التسمية .

(٦) بالفتح بمعنى الطرف .

(٧) قوله: دار خالد بن أسيد، قال هشام بن الكلبي: أسلم عم النخع ،

(١) وختلفوا فيما يجب على من أكل منه فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدله، وقال الناعمي وأبو حنيفة والثوري وأحمد عليه قيمة ما أكل الكوكب الذي ١٣٤/٢ . وبه شبهما في هذه المسألة مذهب الأئمة الأربعة في الأجر ٢١٢/٧

خالد^(١) بن أسيد^(٢) وكان فيها منزله^(٣)، وقال^(٤): لقد رأيته طعن في
لُبَّة^(٥) بَدَنَتِهِ حَتَّى خَرَجَتْ^(٦) سِنَّةُ^(٧) الحَرِيَّةِ من تحت حَنَكِهَا^(٨).

٤٠٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو جعفر^(٩) القاري^(١٠) أنه رأى

= وأقام بسكة وكان من المؤلفة، قال ابن دريد: كان جزّاراً، قيل: إنه فُقد يوم
اليمامة، وقيل مات قبله، قاله الزرقاني.

(١) هو أخو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله ﷺ على مكة عام
الفتح.

(٢) بفتح الهمزة وكسر السين.

(٣) أي ابن عمر إذا حج أو اعتمر.

(٤) أي ابن دينار.

(٥) بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحر من الصدر.

(٦) من قوة الطعنة.

(٧) قوله: سِنَّةُ الحَرِيَّةِ، هو بالفتح آلة الحرب والعصا، والمراد به مهنا
السَّكِين ونحوه مما يُدْبَح به، وسِنَّةُ لُثْيٍ: بكسر اللسين وتشديد النون (دندان)
أن^(١) والمراد به طرفه ورأسه ذو الحدة. والحنك بفتح الحين (زير زحندان)^(٢).

(٨) في نسخة: كنفها.

(٩) يزيد بن القعقاع.

(١٠) بالهمزة، نسبة إلى قراءة القرآن، لا بتشديد الياء نسبة إلى قارة بطن كما
ظنه صاحب «المحلى».

(١) بالفارسية.

(٢) بالفارسية.

عبد الله^(١) بن عياش بن أبي ربيعة أهدي عاماً^(٢) بَذْنَتَيْن، إحداهما بُخْتِيَّة^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، كلُّ هَذِي تَطْوَعِ غَطِبَ فِي الطَّرِيقِ^(٤) صنع كما صنع وغلَى^(٥) بينه وبين الناس يأكلونه، ولا يعجبنا^(٦) أن يأكل^(٧) عنه إلا من^(٨) كان محتاجاً إليه^(٩).

(١) قوله: عبد الله بن عياش، بشدُّ التحتية وشين معجمة ابن أبي ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي الصحابي ابن الصحابي، وُلِدَ بِالْحَبْشَةِ. وحفظ عن النبي ﷺ، ولم يرو عنه، وروى عن عمر وغيره، وأبوه قديم الإسلام، قاله الزرقاني.

(٢) أي سنة من السنين.

(٣) قوله: بُخْتِيَّة، بضم موحدة وسكون الخاء المعجمة، فثاء فوقية فتحتية مشددة، هي الأنثى من الجمال، والذكر البُخْتِي، وهي جمال طوال الأعناق على ما في النهاية.

(٤) أي قبل أن يصل إلى الحرم.

(٥) من التحلية.

(٦) أي لا يجوز عندنا.

(٧) أي صاحب الهدي.

(٨) قوله: إلا من كان محتاجاً إليه، اعلم أن هدي التطرُّع إذا بلغ الحرم يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء أن يأكل منه، وأما إذا لم يبلغ فلا يجوز لصاحبه أن يأكل منه ولا لغيره من الأغنياء لأن الغربة فيه بالإفراقة إنما تكون في الحرم، وفي غيره بالتصدق.

(٩) أي مضطراً إليه.

٤٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: كان يقول:
الهدي^(١) ما قُلِّدَ أو أُشعر وأوقف به بعرفة.

٤٠٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه قال: من
نذر بَدَنَةً^(٢) فإنه يقلِّدها نعلًا، ويُشعرُها، ثم يسوقها، فينحرها عند
البيت أو بمنى يوم النحر ليس له فِجَالٌ^(٣) دون ذلك، ومن نذر
جَزُورًا^(٤) من الإبل أو البقر فإنه يشعرُها حيث شاء^(٥).

قال محمد: وهو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن
غيره من أصحابه أنهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء^(٦). وقال

(١) قوله: الهدي... إلى آخره، في الأثر دليل على امتناع الذهاب
بالهدي إلى عرندت كالنقلد والإشعار، وبه قال أبو حنيفة أنه يُسُّ ذلك من غير
وحوب، كذا في «المحلى بحلي أسرار الموطأ».

(٢) أي من إبل أو بقرة.

(٣) قوله: ليس له محل دون ذلك، لأنه لما عُرِ بيئته علم أنه هُذِي.

(٤) قوله: جَزُورًا، بفتح الجيم وحسم التائي هو من الإبل خاصة يقع على
الذكر والأنثى، كذا في «المصباح: النغوي»، فقوله من الإبل والبقر تعميم بأعشار
الإطلاق القرني. قاله القاري.

(٥) أي من الحرم وغيره وفرق بين نذر البدنة ونذر الجزور بأن الأول خاص
بالحرم والثاني عام.

(٦) قوله: حيث شاء، أي في أي مكان لأنه أراد إطعام لحمه مساكين
موضعه أو ما بوى من الموضع.

(٧) أي الناذر

بعضهم : الهدي^(١) بمكة لأن الله تعالى يقول : ﴿ هَدِيَّا بِالْحِجَابِ ﴾^(٢) ولم يقل ذلك في البدنة^(٣) فالبدنة حيث شاء إلا أن ينوي الحرم فلا ينحرها^(٤) إلا فيه^(٥) . وهو قول أبي حنيفة وإسراهم النخعي ومالك بن أنس .

٤٠٩ — أخبرنا مالك ، أخبرني^(٥) عمرو بن عبيد الله الأنصاري أنه سأل سعيد بن المسيب عن بدنة جعلتها^(٦) امرأة عليها ، قال : فقال سعيد : البدن من الإبل^(٧) ومجمل^(٨) البدن الميت العتيق إلا أن تكون^(٩) سميت مكاناً^(١٠) من الأرض فلتنحرها حيث سميت ، فإن لم تجد بدنة فبقرة^(١١) فإن لم تكن بقرة فعشور من الغنم ،

(١) يعني إذا نذرها هدياً فهو مخصوص بمكة وما حولها .

(٢) أي بل أطلقها .

(٣) أي لا يذبحها .

(٤) فإنما الأعمال بالنيات .

(٥) قوله : أخبرني عمرو بن عبيد الله الأنصاري ، ذكره ابن حبان في كتاب « الثقات » ، وسمى والده بعيد ، وقال : إنه من بني الحارث بن الخزرج من أهل المدينة ، يروي عن ابن عباس ، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال .

(٦) أي ألزمها على نفسها بأن نذرتها .

(٧) أي دون البقر . هو يرافق قول الشافعي .

(٨) بكسر الحاء أي محل ذبحها الذي يجعل ذبحه فيه .

(٩) أي المرأة .

(١٠) غير الحرم .

(١١) لأنها تقوم مقامها .

قال^(١): ثم سألت سالمَ بنَ عبد الله فقال: مثل ما قال سعيد بن المسيب غير أنه قال: إن لم تجد بقرة، فسبع من الغنم، قال: ثم جئت^(٢) خارجةَ بنَ زيد بن ثابت فسألتُه، فقال مثل ما قال سالم، ثم جئتُ عبد الله^(٣) بنَ محمد بن علي^(٤)، فقال مثل ما قال سالم بن عبد الله.

قال محمد: البَذَنُ من الإبل^(٥) والبقرة، ولها^(٦) أن تنحرها حيث شئت إلا أن تنوي الحرم، فلا تنحرها إلا في الحرم ويكون^(٧) هدياً، والبَذَنُ من الإبل والبقرة تجزى^(٨) عن سبعة ولا تجزى عن أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا.

(١) عمرو بن عبيد الله.

(٢) قوله: ثم جئت خارجة بن زيد بن ثابت، هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة من أجلّة الثقات، مات سنة تسع وتسعين، وقيل: سنة مائة، قاله ابن حبان.

(٣) أبو هاشم المدني، وثقه ابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨، كذا في «الإسعاف».

(٤) ابن أبي طالب.

(٥) أي من كليهما في مذهبتنا.

(٦) أي للمرأة النذرة المذكورة.

(٧) أي ويكون بالنبة.

(٨) قوله: تجزى عن سبعة، روى مسلم عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة متا في بدنة. وبهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو بعضهم يريد التقرّب وبعضهم يريد اللحم =

= وعن أبي حنيفة يُشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهَلْي. وعن داود وبعض المالكية: يجوز هذا في هدي التطرُّع دون الواجب. ومن مالك لا يجوز مطلقاً. واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الحديبية حيث كانوا مُحَصَّرِينَ، وبأن أبا جمرة خالفه ثقات أصحاب ابن عباس، فقد رَوَوْا عنه أن ما استبر من الهدي شاة، وساق ذلك بإسانيد صحيحة عنهم. وقد روى ليث عن طاووس، عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة لكنَّ ليثَ ضعيف. ثم ساق بسنده إلى محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: ما كنت أرى أن دماً واحداً لعله يُجزى، أو يكفي عن أكثر من واحد. وأجاب الحافظ بأن تأويله لحديث جابر بأنه كان في الحديبية لا يدفع الاحتجاج بالحديث أي لثبوت جواز أصل الاشتراك، قال: بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث: فأمرنا رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يعلوا حجَّهم إذا أحلَّلنا أن نُهدي، ويجمع النحر منا في الهدية. وأقول: بل كيف يصح تأويله بأنه في الحديبية مع قول جابر: خرجنا مُهْلِينَ بالحج، والحديبية إنما كان فيه الإهلال بالعمرة، ثم قال الحافظ: وليس بين رواية أبي جمرة - قال: سألت ابن عباس عن المتعة، فأمرني بها، وسأله عن الهَلْي، فقال: فيها جَزُور أوبقرة أو شاة أو شرك في دم، روى البخاري - وبين رواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك، ووافهم على ذكر الشاة أي وزيادة الثقة مقبولة. قال: وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الردُّ على من زعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر. قال: وأما رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس فمتقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد، ومتى صحَّ عنه الثقل بصحة الاشتراك أفتى به أبا جمرة، وبهذا تجتمع الأخبار، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه، وهو أبو جمرة.

وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عنه لما بلغته السنَّة، قال الحافظ: وافق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة =

١١ - (باب الرجل يسوق بَدَنَةً فيضطر^(١) إلى ركوبها)

٤١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال:
إذا اضطررت إلى بَدَنَتِكَ^(٢) فاركبها ركوباً غير فادح^(٣).

٤١١ - أخبرنا^(٤) مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن
أبي هريرة: أن النبي ﷺ مرَّ على رجل^(٥)

إلا إحدى الروایتين عن سعيد بن المسيب. فقال: تُجزى عن عشرة، وبه قال
إسحاق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية واحتج لذلك في «صحيحه» وقواه، كذا
في «ضياء الساري».

(١) بأن عجز عن المشي ولم يجد غيرها. قوله: فيضطر إلى ركوبها،
اختلفوا في ركوب البدنة المهداة، فقال بعضهم: هو واجب لإطلاق الأمر مع ما فيه
من مخالفة الجاهلية. ورَدَّ هذا بأنه عليه السلام لم يركب هَدْيَه، ولا أمر الناس
بركوب هداياهم. ومنهم من قال: له أن يركبها مطلقاً من غير حاجة، وقال أصحابنا
والشافعية: لا يركبها إلا عند الحاجة كذا في «مرقاة المفاتيح».

(٢) أي إلى ركوبها.

(٣) أي غير مثقل ومؤلم، لقوله ﷺ: اركبها بالمعروف إذا ألجئت إلى
ظهرها.

(٤) قوله: أخبرنا مالك . . . إلى آخره، رواه البخاري عن عبد الله بن
يوسف، ومسلم عن يحيى، وأبو داود عن القعنبى، والنسائي عن قتيبة الأربعة عن
مالك به، وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عند مسلم، وسفيان الثوري عند ابن ماجه،
كلاهما عن أبي الزناد به.

(٥) قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث، زاد النسائي عن
أنس: وقد جهده المشي، أي وهو عاجز عن مشيه.

يسوق بَدَنَتَهُ^(١)، فقال له: اركبها، فقال: ^(٢)إنها بَدَنَةٌ.....

(١) وعند مسلم: بدنة مقلنة.

(٢) قوله: فقال: إنها بدنة، قيل: الظاهر أن الرجل ظن أنه عليه السلام غي عليه كونها هدياً، فلذلك قال: إنها بدنة. قال الحافظ: والحق أنه لم يخف ذلك عليه لكونها كانت مقلنة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته: ويحك. وقال القرطبي: إنما قال له ويحك نادياً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه. وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي، وبالنسبة حتى قال: ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل. قال القرطبي: ويحتمل أن يكون فهم عن الرجل أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها، فزجره عن ذلك. وعلى الحالتين فهي لإنشاء ورجحه عياض وغيره، قالوا: والأمر ههنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن الامتثال، وقيل: كان الرجل أشرف على هلكة من الجهد. ودل كلمة فقال لمن وقع في هلكة: فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب. فعلى هذا هي إخبار، وقيل: هي كلمة تدغم به العرب كلامها، ولا يقصد معناها كقولهم: لا أم لك. واستدل به على جواز ركوب الهندي سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهندي عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف. وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق، وبه قال أصل الظاهر، لكن نقل القسطلاني عن «تنقيح المُنْتَقِ» من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عندهم - أن له ركوبها لحاجة ويضمن نقصها كمذهب الحنفية. وجزم النووي بالآول في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في «شرح المهذب» عن الفُتَال والمُلوَرِي، ثم نقل فيه عن أبي حامد والبنديجي وغيرهما تقييده بالحاجة وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق. وقيد صاحب «الهداية» من الحنفية جواز ركوبها بالاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة فإذا استراح نزل. وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه. قال الحافظ: ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر

فقال له بعد مرتين : اركبها وملك^(١).

٤١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: إذا نتجت^(٢) البذنة فليتحمل^(٣) ولدها معها حتى ينحر معها، فإن لم يجد^(٤) له محملاً فليتحمله على أمه حتى ينحر^(٥) معها.

٤١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر^(٦) أو عمر - شك محمد -^(٧) كان يقول: من أهدى بذنة فضلت^(٨) ...

الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك بضمن ما نقص منها بركوبه، وضمان النقص وافق عليه الشافعية في المهدي المسدور. ومذهب سادس: وهو وجوب الركوب نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة. واختلف المجيزون: هل يحمل المهدي عليها متاعه، فمنعه مالك، وأجازة الجمهور^(١)، كذا في «الضياء»

(١) زجراً له ليعلم أن الضرورات تبيح المحظورات.

(٢) يقال: نتجت ائناقة ولداً على البناء للفاعل على معنى ولدت وحملت، كذا في «المصباح المنير».

(٣) صاحب البذنة.

(٤) وليحيى: فإن لم يوجد له محمل حمل على أمه.

(٥) وجوباً.

(٦) في موطأ يحيى عن ابن عمر من غير شك.

(٧) يعني المصنف نفسه.

(٨) أي الطريق.

(١) ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجوزها. انظر فتح الباري ٣/٥٣٨.

أر ماتت^(١)، فإن كانت نذراً أبدلها^(٢)، وإن كانت تطوعاً، فإن شاء
أبدلها^(٣)، وإن شاء تركها^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، ومن اضطر^(٥) إلى ركوب بدنته
فليركبها فإن نقصها ذلك^(٦) شيئاً صدق بما نقصها^(٧) وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١٢ - (باب المحرم يقتل قملة^(٨) أو نحوها^(٩))

أو يتنف^(١٠) شعراً

٤١٤ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: المَحْرِمُ لَا يَصْلُحُ^(١١) له أن

(١) قبل بلوغ المَجل.

(٢) أي بمثلها - في نسخة: بدّلها -.

(٣) والأول الأولي.

(٤) أي لم يبدلها.

(٥) بصيغة المجهول.

(٦) أي ركوبها، وحمل متاعه عليه.

(٧) أي بقيمة نقصها.

(٨) قوله: قملة، القمل والقملة بالفتح فالسكون، دويّة تتولد من العرق
والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدناً أو شعراً. يقال له بالفارسية (ميش).

(٩) في نسخة: غيرها.

(١٠) وكذا إذا حلق شعراً أو قطع.

(١١) أي لا يحل له.

يَنْتَفَ^(١) من شعره شيئاً، ولا يحلقه ولا يقصره إلا أن يصيبه أذى^(٢) من رأسه، فعليه فدية، كما أمره^(٣) الله تعالى . ولا يحلُّ له أن يقلِّمَ أظفاره ولا يقتلَ قُمَّلَةً، ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ولا من جسده^(٤) ولا من ثوبه، ولا يقتل الصيد ولا يأمر به^(٥) ولا يدل عليه .

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(١) التفت (بركندن)^(١) .

(٢) أي فيحتاج إلى حلق شعره أو قصه .

(٣) قوله: كما أمره الله تعالى، أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(٢) والصيام مفسر بثلاثة أيام، والصدقة بإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك بأدنى ما يُطلق عليه الهدي من غنم أو بقرة أو إبل، وأول للتخيير، وهذا عند العذر كما تقرر، وأما عند عدمه فيجب عليه دمٌ مع الإثم^(٣) .

(٤) جلده .

(٥) وكذا لا يرمي ثوبه في الشمس بقصد قتل القملة .

(١) بالفارسية .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦ .

(٣) قال العيني: إذا حلق رأسه أو لبس أو تطيب عامداً من غير ضرورة فقد حكي ابن عبد البر في «الاستدكار» عن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبي ثور أن عليه دماً لا غير وأنه لا يخير إلا في الضرورة . وقال مالك: بش ما فعل وعليه الفدية، وهو مخير فيها، وقال شيخنا زين الدين وما حكاه عن الشافعي وأصحابه ليس بجبد، بل للمعروف عنهم وجوب الفدية كما جزم الرافعي . عمدة الفاري ١٥٢/١٠ .

١٣ - (باب الحِجَامَةِ^(١) لِلْمَحْرَمِ)

٤١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يقول:

لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر^(٢) إليه^(٣) مما لا بدّ منه^(٤).

قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم^(٥) ولكن لا يحلق

شعراً. بلغنا^(٦) عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو صائم محرم. وبهذا

ناخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) بالكسر: الاحتجام.

(٢) قوله: أن يضطر، لأنه ﷺ لم يحتجم إلا لضرورة، فإن احتجم نغير

ضرورة حرمت إن لزم منها قلع الشعر، فإن كان في موضع لا شعر فيه فأجازها

الجمهور ولا فدية، وأوجبها الحسن البصري، وكرهها ابن عمر، وبه قال مالك.

لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة أي يكره لأنها قد تؤذي لضعفه كما كره صوم عرفة

للعاج مع أن الصوم أخت من الحجامة كذا ذكره الزرقاني.

(٣) أي إلى الاحتجام.

(٤) أي مما لا قرار ولا علاج فيه إلا الحجامة.

(٥) إذا خرج الدم لا يضر اتفاقاً، ولهذا جوزوا له القصد إجماعاً.

(٦) قوله: بلغنا... إلى آخره، أخرجه البخاري وغيره من حديث

ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وأخرج مالك عن

سليمان بن يسار مرسلاً: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه، وهو يومئذ

بَلَحِي جَمَل - مكان بطريق مكة - ووصفه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن

يُحْبَنَةَ، ولأبي داود والنسائي والحاكم عن أنس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم

على ظهو القدم من وجع كان به^(١). وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها الكراهة.

(١) قال الحافظ: الجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالعمل على التعدد، أنظر إليه =

١٤ - (باب المحرم يُغَطِّي (١) وجهه)

٤١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله (٢) بن أبي بكر، أن
عبد الله بن عامر بن ربيعة أخبره قال: رأيت (٣) عثمان بن عفان

(١) من التغطية بمعنى الستر.

(٢) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٣) قوله: رأيت عثمان... إلى آخره، أخرجه مالك أيضاً عن يحيى بن
سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: أخبرني القراقصة بن عمير الحنفي أنه رأى
عثمان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم. ويوافق ما أخرجه الدارقطني في «العلل»
عن أبان بن عثمان عن عثمان أن النبي ﷺ كان يختر وجهه وهو محرم. لكن قال
الدارقطني: انصبوب أنه موقوف. وهذا أخذ جماعة من الصحابة ومن بعدهم، منهم
الشافعي وغيره. استدلل بعضهم له بما أخرجه الشافعي من حديث إبراهيم
ابن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في الذي
وقص: خُمِّروا وجهه، ولا تخفُّروا رأسه. وبما أخرجه الدارقطني في «سننه» عن
ابن عمر أنه قال: إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها. واستدل
أصحابنا بما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن
رجلاً أوقعت راحلته وهو محرم فقام فقال رسول الله ﷺ: اغسلوه بماء وسدر
وكفِّنوه في ثوبه، ولا تَمْسُوهُ طَبْأً، ولا تخفُّروا رأسه، ولا وجهه فإنه يُبْعَثُ يوم القيامة
مَلْبِئاً. ورواه الباقر ولم يذكر الوجه. قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب «علوم
الحديث» ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف في الرواية لإجماع الثقات الأئمة
على ذكر الرأس، وردَّ بأن التصحيف إنما يكون في الحروف المشابهة، وأي تشابه =

الطبري. اهـ. قلت: بل هو المتعين. أوجز المسالك ٣٤٩/٦. قوله بلحي جمل، وقع في
بعض الروايات بالثنية وفي بعضها بالإنفراد واللام المفتوحة ويجوز كسرهما والمهمله ساكنة،
موضع بطريق مكة.

بالعُرج^(١) وهو محرم في يوم صائغ^(٢) قد غطى^(٣) وجهه^(٤) بقطيقة^(٥)

= بين الوجه والرأس في الحروف، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع بين الرأس والوجه والروايتان عند مسلم؟ ففي لفظ اقتصر على الوجه وفي لفظ جمع بينهما. واستدلوا أيضاً بقول ابن عمر: ما فوق الذن من الرأس فلا يخمره المحرم. هذا كله في الرجل، وأما المرأة، فأخرج البخاري من حديث نافع عن ابن عمر: لا تكتب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين. ورواه مالك موقوفاً على ابن عمر. وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن النقاب، وأخرج أبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت: كان الرُّكبان يمرّ بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرّمات، فإذا حاذونا منلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا حاذونا كشفنا. وهو محمول على توسط شيء حاجب بين الوجه وبين الجلباب. وفي الباب آثار وأخبار مبسوطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزليعي، وتخرّيج أحاديث الرافعي، لابن حجر.

(١) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فجييم، موضع بطريق المدينة.

(٢) أي من أيام الصيف.

(٣) قوله: قد غطى وجهه، قال الزرقاني: إنه كان يرى جائزاً وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر، وبه قال الشافعي. وقال ابن عمر: يحرم تغطية الوجه، وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن، وفيه الفدية على مشهور المذهب، ولا يجوز تغطية الرأس إجماعاً.

(٤) قوله: وجهه، قال الباجي: يحتمل أن يكون قَعْل ذلك لحاجة إليه، أي لضرورة دعت إليه، وأن يكون في رأيه مباحاً. وقد خالفه غيره، فقالوا: لا يجوز.

(٥) قوله: بقطيقة، هي دناء له تخمل. والدُّنَاء ما يتدثر به الإنسان أي ما يتلّف فيه من كساء أو غيره.

أَرْجُوَان^(١) ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ: كُلُوا، قَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ؟ قَالَ: لَسْتُ كَهَيَاتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي^(٢).

٤١٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقَنِ^(٣) مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يَخْضَرُهُ^(٤) الْمَحْرَمُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٥ — (بَابُ الْمُحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، أَيُغْتَسَلُ؟)^(٥)

٤١٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ^(٦) رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ^(٧).

(١) بضم الهمزة والجيم: صوف أحمر أي فيه خطوط حمراء.

(٢) فالمدار على النية.

(٣) هو مجتمع لَحْيَيْ الْإِنْسَانِ.

(٤) أي فلا يَفْقُطُهُ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِي حَكْمِ الرَّأْسِ.

(٥) أي بجميع بدنه من غير قصد إرالة وسخه.

(٦) فكان يعمل بالأفضل.

(٧) قوله: إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ، وَلَا يَهَابُهُ مَا سَبَقَ مِنْ غُسْلِهِ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَعَشِيَةِ عَرَفَةَ، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَغْسِلُ جَسَدَهُ دُونَ رَأْسِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: نَحْنُ وَمَالِكٌ لَا نَسْرِ بِأَسْأَ أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِحْتِلَامٍ، وَرُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ يَنْزِعُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ السَّنَنُ، وَلَوْ عَلِمَهَا مَا خَالَفَهَا. كَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» كَذَا فِي «الْمَحَلِّي».

٤١٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن (١) إبراهيم (٢)

ابن عبد الله بن حنين، عن أبيه: أن عبد الله ابن عباس، والمُسور (٣) بن
مخرمة تساريا (٤) بالأنواء (٥)، فقال ابن عباس: يغسل (٦) المحرم رأسه،
وقال (٧) المُسور: لا.....

(١) قوله: عن إبراهيم... إلى آخره، ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم
عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله... إلى آخره. قال ابن عبد البر: لم يتابع أحد من
رواة الموطأ يحيى على إدخال نافع بين زيد وإبراهيم، وهو خطأ لا شك فيه، وهو
مما يُحفظ من خطأ يحيى في «الموطأ» وغلطه. وأمر ابن وضاح بطرحه (٨).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج، وكذا السائي
وابن ماجه، كذا في إرشاد الساري.

(٣) قوله: المُسور، بكسر الميم وسكون السين المهملة وخُفَّة الواو،
وابن مخرمة بفتح الميم وسكون المعجمة ابن نوفل القرشي، له ولأبيه صحبة، ذكره
في «الإصابة» وغيره.

(٤) أي تشاكاً وتشاحاً وتخالفاً في جواز غسل المحرم وعدمه.

(٥) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمُذ: جبل بين مكة والمدينة وعنده بلد
يُنسب إليه، كذا في «النهاية».

(٦) أي يجوز له.

(٧) قوله: وقال المُسور لا، قال الأبي: الظنُّ بهما أنهما لا يختلفان إلا
ولكلٍّ منهما مستند. قال عياض: ودلَّ كلاهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر إذ
لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجبابة. ولا بدُّ من صبِّ الماء، فخاف

(١) قلت: فإسقاطه من النسخ المصرية ليس بصحيح لأنه موجود في رواية يحيى، وإن كان
غلطاً في نفسه. وليس في رواية محمد أيضاً. أوجز المسالك ١٦٦/٦.

فأرسله^(١) ابن عباس إلى^(٢) أبي أيوب يسأله^(٣) فوجده يغسل بين
القرنين^(٤) وهو يُسْتَر^(٥) بثوب، قال: فسَلَّمْتُ عليه^(٦) فقال: من هذا؟
فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس

■ المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بمض دوابها أو طرحها. وعلم ابن عباس أن
عند أبي أيوب علم ذلك.

(١) أي ابن حنين

(٢) قوله: إلى، قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول
أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل.

(٣) أي عن حكم الغسل للمُحَرَّم

(٤) قوله: القرنين، تشبيه قرن، وهما الخشبتان القائمتان على رأس البئر
وضبهما من البناء ويمد بينهما خشبة يجزّ عليها الحل المستقى به ويعلو عليها
البكرة، ذكره السيوطي.

(٥) فيه التستر للغسل.

(٦) قوله: فسَلَّمْتُ عليه . . . إلى آخره، قال عياض والنوي وغيرهما: فيه
جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث، وتعقبه
الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه ردّ عليه السلام، بل ظاهره أنه لم يردّ لقوله:
فقال: من هذا؟ بقاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشيء،
فبدل على عكس ما استدل به فإن قيل: الظاهر أنه ردّ السلام وركّ ذكره لوضوحه،
وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْرَبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفُلقْ﴾^(١) قلت: لمّا
لم يصرح بذكر ردّ السلام لاحتمال الرّدّ وعدمه فسقط الاستدلال للجانبين. انتهى.
قال الزرقاني: وفيه وقعة.

(١) سورة الشعراء الآية ٦٣.

أَسْأَلُكَ^(١) كَيْفَ^(٢) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الثُّوبِ^(٣) وَطَاطَأَهُ^(٤) حَتَّى بَدَأَ^(٥) لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ^(٦) يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ: أَصِيبْ^(٧)، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ^(٨) بِيَدِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ، فَقَالَ^(٩):

(١) أَي لَأَن أَسْأَلَ.

(٢) قَوْلُهُ: كَيْفَ كَانَ... إِلَى آخِرِهِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ غَسَلَ رَأْسَ الْمُحَرَّمِ، أَنْبَاهُ أَبُو أَيُّوبٍ أَوْ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ ابْنُ دُنَيْقٍ الْعِمْدِ: هَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَصْلِ الْغَسْلِ، وَقَالَ الْقَارِي: فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ التَّرَافُ فِي كَيْفِيَةِ غَسْلِهِ لَكِنَّمَا تَقْيِيدُ زِيَادَةِ فِي بَيَانِ جَوَازِ فَعْلِهِ. انْتَهَى. وَنَبَّهَ مَا فِيهِ.

(٣) أَي السَّاتِرَ لَهُ.

(٤) أَي أَرْغَاهُ وَآخَرَهُ وَخَفَضَهُ.

(٥) أَي ظَهَرَ.

(٦) لَمْ يُسَمَّ فِي رِوَايَةٍ.

(٧) بِضَمِّ الْبَاءِ الْأُولَى، أَي صَبَّهُ.

(٨) وَلِيَحْيِيَ: بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ — أَي بِهِمَا —.

(٩) قَوْلُهُ: فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: مِنْهَا جَوَازُ اغْتِسَالِ الْمُحَرَّمِ وَغَسْلِهِ رَأْسَهُ، وَأَمْرُ الْيَدِ عَلَى شَعْرِهِ بِحَيْثُ لَا يَتَقَفَّ شَعْرًا. وَمِنْهَا قَبُولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ وَأَنَّ قَبُولَهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهَا انْتِزَاعُ إِلَى النَّصِّ وَتَرْكُ الْجَاهِدِ وَالْقِيَاسِ عِنْدَ وَجُودِ النَّصِّ. وَمِنْهَا السَّلَامُ عَلَى الْمُتَطَهِّرِ فِي وَضُوءِهِ أَوْ غَسْلِهِ بِخِلَافِ الْجَالِسِ عَلَى الْحَدَثِ. وَمِنْهَا جَوَازُ الاسْتِعَانَةِ فِي الطَّهَارَةِ وَلَكِنِ الْأُولَى تَرْكُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْمُحَرَّمِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ عَنِ

هكذا رأيتَه يفعل^(١).

قال محمد: ويقول أبي أيوب ناخذ^(٢)، لا نرى بأساً أن يغسل
المحرم رأسه^(٣) بالماء. وهل يزيد^(٤) الماء إلا شعثاً^(٥)؟ !

الجنابة، بل هو واجب عليه وأما غسله للتبرّد فمذهبنا ومذهب الجمهور جوازه
بلا كراهة، ويجزئ عند الشافعي غسل رأسه بالسدر والخطمي^(٦) بحيث لا يتف
شعراً ولا فدية عليه ما لم يتف شعراً، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي.

(١) أي يغتسل في حال الإحرام. قوله: يفعل، زاد ابن عينة: فرجعت
إليهما فأخبرتهما فقال المسور لابن عباس: لا أمارك أبداً أي لا أجادلُك، كذا في
«إرشاد الساري».

(٢) قوله: فأخذ، لأن الحثّ مقلّم على الثاني، ولأن الأصل الجواز حتى
يثبت دليل على منعه لثبوت ذلك بكثير من الروايات.

(٣) سواء غسل سائر بدنه أم لا.

(٤) أي لا يزيد إلا شعثاً.

(٥) قوله: إلا شعثاً، قيل فيه إن الشعث — محرّكة — انتشار الشعر وتفرّقه
وتغيّره كما ينتشر رأس السواك. ولا شك أن بالماء يحصل الاجتماع والالتصام.
انتهى. وفيه نظر، فإن مجرد غسل الرأس دون أن يُتقيّه ويصفيه بالخطمي أو غير

(٦) قال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك
افتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه. بداية المجتهد ٤٠٣/٦.

وقال العمري: إن غسل رأسه بالخطمي والسدر فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك
وأبو حنيفة والشافعي وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه الفدية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء
عليه. وفي شرح الوجيز: لا يكره الخطمي والسدر، وفي القديم يكره ولكن لا فدية عليه.
وبه قال أحمد. انظر: أوجز المسالك ١٧٤/٦.

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن
عطاء^(٢) بن أبي زباح^(٣)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
ليعلی بن مُثَنَّة^(٤) وهو يصب^(٥) على عمر ماءً وعمر يغتسل^(٦) :
أضْبَبْ^(٧) على رأسي، قال له يعلی :

= ذلك يدخل الغيار في أصول الشعر ويتشر بعد الجفاف كاتشاور أطراف السواك، بن
أزيد لفقدان التدهين. فلم يزد الماء إلا شعثاً.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي، وعن ابن عباس
قال: يدخل المحرم الحمام، ذكره البخاري تعليقاً ووصله البيهقي والدارقطني من
طريق أيوب عن عكرمة عنه قال: يدخل المحرم الحمام، وينزع رأسه، وإذا انكسر
ظفره طرحه ويقول: أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأولساخكم شيئاً. وحكى
ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء. وهذا كله في مجرد الغسل، وأما
غسله بالخطمي وغيره. فإن الفقهاء يكرهونه. وأوجب مالك والشافعي الفدية عليه،
ورخص عطاء ومجاهد لمن لبّد رأسه ذلك، كذا في «عمدة القاري بشرح صحيح
البخاري».

(٢) هو قفيه ثقة فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة ١١٤، كذا ذكره
الزرقاني.

(٣) بالفتح اسمه أسلم.

(٤) هي أمه، واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام وهو صحابي، مات
سنة بضع وأربعين، قاله الزرقاني.

(٥) أي حال اغتسله.

(٦) أي في حال إحرامه.

(٧) مقولة عمر.

أتريد^(١) أن تجعلها^(٢) في؟ إن أمرتني صبيبت، قال: أصببت. فلم يزد^(٣) الماء إلا شعشاً^(٤).

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

١٦ - (باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب)

٤٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر^(٥): أن

رجلاً^(٦) سأل رسول الله ﷺ ماذا يَلْبَسُ^(٧) المحرم من الثياب؟ فقال: لا يَلْبَسُ^(٨)

(١) قوله: أتريد أن تجعلها في، قال ابن وهب: معناه إنما أفعله طوعاً لك لفضلك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: أي لفدية إن مات شيء من دواب رأسك أو زال شيء من الشعر لزممني الفدية فإن أمرتني كانت عليك. (٢) أي هذه الخصلة.

(٣) في نسخة: فلن يزيده.

(٤) فلا يتأخر ما ورد من أن الحاج أشعث.

(٥) قال القاري: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة.

(٦) قال الحافظ: لم أقف على اسمه في شيء من الطرق.

(٧) قوله: ماذا يلبس المحرم؟، وعند البخاري: ما يلبس من الثياب إذا أحرمت؟ وعند البيهقي: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان. وأشار نافع إلى مقدم المسجد أي مسجد المدينة. وللبخاري ومسلم عن ابن عباس: أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات لكن ليس فيه أنه أجاب به السائل فهو محمول على تعدده.

(٨) قوله: لا يلبس. بالرفع خبر عن الحكم الشرعي، أو بمعنى النهي، =

الْمُصَّص^(١) وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ وَلَا الْبِرَانِيسَ^(٢) وَلَا الْخِجَافَ^(٣) إِلَّا أَحَدَ^(٤) لَا يَجِدُ^(٥) تَعْلِينَ، فَيَلْبَسُ خَفَيْنِ وَلَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ^(٦).....

= وبالجزم بمعنى النهي، وفي رواية: لا تلبسوا. وإنما ذكر ما لا يجوز لبسه مع أن السؤال كان عما يجوز لبسه لكون ما لا يلبس محصراً، فقال: لا يلبس كذا أي يلبس ما سواه. وهذا على رواية مشهورة. وإلا فعند أحمد وابن خزيمة وأبي عوانة: أن رجلاً سأل ما يجتنب المحرم من الثياب؟ وهذا الحكم أي عدم جواز لبس المخيط من القميص وغيره مخصوص بالرجال. وأما المرأة فيحوز لها جميع ذلك، قاله ابن المنذر كذا في «فتح الباري».

(١) قوله: الْمُصَّص، بضمين جمع قميص، ولا العمام جمع عمامة — بالكسر — ما يُلَفُّ على الرأس ولا السراويلات جمع سراويل — وهو مفرد — أو جمع سروال.

(٢) قوله: البرانس، بفتح الموحدة وكسر النون جمع البرنس بضم وهو قَلَنْسُوة طويلة أو كل ثوب راسه منه ذراعة كانت أوجه، كذا في «القاموس».

(٣) بالكسر جمع خَفَّ.

(٤) بالرفع بدل من فاعل لا يلبس وهو أولي من نفسه استثناء، قاله القاري.

(٥) قوله. لا يجد تَعْلِينَ، ظاهره أنه إذا كان قادراً على التعلين لا يلبس الخفَّ مقطوعاً، يعني لا يجعل له ذلك لما فيه من إتلاف المال من غير ضرورة، وقد صرح بهذا ابن نجيم في «البحر الرائق»، وقال العيني في «البنية» إن وَجَدَ التعلين فلبس الخفَّين مقطوعين لا شيء عليه عندنا، وعند مالك يفدي، وكذلك عند أحمد، وعن الشافعي قولان. وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «غاية المقال فيما يتعلق بالنعال».

(٦) المراد بهما المفصلان اللذان في وسط القدمين من عند مفصل الشراك.

ولا تلبسوا^(١) من الثياب شيئاً^(٢) منه الزعفران ولا النورس^(٣).

٤٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران^(٤) أو نورس، وقال: من لم يجد نعلين فليلبس خفين، وليقطعتهما^(٥) أسفل من الكعبين.

٤٢٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان^(٦)

(١) هذا التحكم عام للرجال والنساء.

(٢) قوله: شيئاً منه الزعفران، قال الطيبي: ثبّه بالنورس والزعفران عنى ما في معناه منّا يقصد به الطيب، فيكره للمحرم الثوب المصبوغ بغير طيب أيضاً.

(٣) بفتح الواو: نبت أصفر يصير به، قاله في «النهاية».

(٤) وفي حكمه العصفور.

(٥) قوله: وليقطعتهما، اتفق على وجوب القطع بحيث ينكشف الكعب وعدم جواز لبس الساتر له الجمهور. وخالف في ذلك أحمد، وحكي عن عطاء مثله قال: لأن في قطعهما إفساداً، قال الخطابي: يشبه أن يكون عطاء لم يبلغ الحديث وما أذن فيه رسول الله ليس يفسد والعجب من أحمد فإنه لا يكاد يخالف سنة تلبسه، وقلت سنة لم تلبسه، ويشبه أن يكون ذهب إلى حديث ابن عباس فإن فيه: من لم يجد نعلين فليلبس الخفين من غير ذكر قطع. انتهى. وللمختابلة في تصحيح هذا القول أقوال مردودة بسطها المعين في «عمدة القاري».

(٦) قوله: أنه كان يقول، هذا رواه موقوفاً مالك وعبد الله النعمري وليث وأيوب السخيتاني وموسى بن عقبة كنهم عن نافع كما عند البخاري وأبي داود. وأخرجاه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع السابق، فقال بعد قوله: =

يقول: لا تتقَب (١) المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين (٢).

٤٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن أسلم مولى عمرو بن الخطاب، أنه سمع أسلم يحدث (٣) عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة (٤) بن عبيد الله

= ولا ورس ولا تتقَب، وورد ذلك مفرداً أيضاً مرفوعاً عند أبي داود، وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف، وأن لها أن تُغطّي رأسها وتستر شعرها إلا الوجه فتسدل عليها الثوب سداً خفيفاً تستر به عن أعين الرجال ولا تخمر لما ورد عن عائشة: كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا الركب سدنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات، فإذا جاوزنا دفعناه، أخرجه أبو داود وابن ماجه. وعليه يُحمل ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر أنها قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: لا تتقَب (١)، أي لا تلبس النقاب وهو ما يستر الوجه من البرد ونحوه، وهو يحتمل أن يكون نفيّاً أو نهياً إلا إذا جاشت بينه وبين وجهها، قاله القاري.

(٢) قوله: القفازين، بضم القاف وتشديد الفاء شيء يتخذ نساء العرب ويحشى بقطن يُغطي كُفَي المرأة وأصابعها. بالفارسية (دستانه).

(٣) أي يرويه له.

= (٤) قوله: طلحة بن عبيد الله، هو أحد العشرة المبشّرة: طلحة بن

(١) جاز لها نقاب لا يمس وجهها، قال في المعني ٣/٣٢٦. فأما إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها، روي ذلك عن عثمان وعائشة، وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن، ولا نعلم فيه خلافاً... وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافاً عن وجهها... إلخ.

ثوباً مصبوغاً^(١) وهو مُحَرَّم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: يا أمير المؤمنين إنما هو من مندر^(٢)، قال إنكم - أيها^(٣) الرُّهْط - أئمة^(٤) يقتدي بكم الناس ولو أن^(٥) رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال^(٦): إن طلحة كان يلبس^(٧) الثياب المصبغة في الإحرام.

= عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، يُعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، وهو من السابقين الأولين شهداء أحد وما بعدها، رُوي عنه قال: سَماني رسول الله ﷺ يوم أحد طلحة الخير، ويوم العُسرة طلحة الفياض، ويوم حنين طلحة الجَوَاد. واستشهد في وقعة «الجمل» سنة ست وثلاثين، وله مناقب جَمَّة ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة».

(١) بغير ورس وزعفران.

(٢) بفتحين أي من طين أحمر وليس فيه طيب.

(٣) خطاب إلى الصحابة.

(٤) من السجتهدين.

(٥) قوله: ولو أن رجلاً، يؤخذ منه أن العلماء يُستحب لهم التجنب عن مواضع التهم، وأنه ينبغي لهم ترك مباح يُحتمل فيه الفتنة.

(٦) ولم يفرق الرأي بين الحلال والحرام، على أن نفس هذا اللون مع قطع النظر عن كونه طيباً لا يُلَيِّق بالعلماء.

(٧) قوله: كان يلبس... إلى آخره، قال الزرقاني: إنما كره عمر ذلك لثلاث يقتدي به جاهل فيظن جواز لبس المورس والمزهر فلا حجة لأبي حنيفة في أن المعصفر طيب وفيه الفدية، قاله ابن المنذر. وقد أجاز الجمهور لبس المعصفر للمحرم. انتهى. وفيه نظر ظاهر فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لثلاث يظن جاهل من لبس الثوب المصبغ بالمندر - ولونه أحمر - جواز لبس الأحمر مطلقاً =

قال محمد: يُكره أن يلبس المحرم المشيع^(١) بالعصفر^(٢) والمصبوغ
بالورس أو الزعفران، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غسل، فذهب^(٣)
ريحه وصار لا ينقُض^(٤)، فلا بأس^(٥) بأن يلبسه. ولا ينبغي للمرأة أن

= حتى المعصفر لا لثلاث يظن جواز الورس والمعصفر، فإن لون كل منهما أصفر يبعد
من رؤيته لون المدبر جواز.

(١) من أشيع الثوب إذا أكثر صيفه.

(٢) بضم العين والفاء: نبت معروف يُصبغ به الثوب صبغاً أحمر، يقال له
كسم.

(٣) قوله: فذهب ريحه، يشير إلى أن المنع من المصبوغ بالزعفران
والورس إنما هو لريحه لا لنفس اللون، قال العيني في «عمدة القاري»: ظاهر
الحديث أنه لا يجوز لبس ما منه الزعفران والورس سواء انقطعت رائحته
أو لم تنقطع، وفي «الموطأ» أن مالكاً سئل عن ثوب منه طيب، ثم ذهب ريح
الطيب هل يحرم فيه؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، ما لم يكن فيه مباح زعفران
أو ورس، قال: وإنما يكره لبس المشيعات لأنها تنقُضُ وذهب الشافعي إلى أنه إن
كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الريح منه لم يجوز استعماله، وقال أصحابنا:
ما غسل من ذلك حتى صار لا ينقُضُ فلا بأس يلبسه في الإحرام، وهو المنقول عن
سعيد بن جبور وعطاء بن أبي رباح والحسن وطلوس وقتادة والنخعي والثوري
وأحمد وإسحاق، وقد روى الطحاوي عن قهذ عن يحيى بن عبد المجيد عن
أبي معاوية، وعن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن
أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا تلبسوا ثوباً منه
ورس أو زعفران» - يعني في الإحرام - «إلا أن يكون غسلاً». وهذه الزيادة صحيحة
لأن رجاله ثقات.

(٤) بفتح القاء وتشديد الضاد أيضاً أي لا يتناثر منه الطيب ولا يفوح منه.

(٥) قوله: فلا بأس بأن يلبسه، ظاهره أنه يجوز للرجال لبس المزعفر =

تَنْقَبُ^(١) فَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَغْطِي^(٢) وَجْهَهَا فَلْتَسِدْ^(٣) الثَّوْبَ سِدْلًا مِنْ فَوْقِ^(٤) خِمَارِهَا عَلَى وَجْهَهَا، وَتُجَانِفُهُ^(٥) هُنَّ وَجْهَهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهائِنَا.

٤٢٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَكِّيُّ، هُنَّ

= والمحصن، وحقق العيني في «شرح البخاري» نقلًا عن شيخه الزين العراقي وأقره أَنَّ لَيْسَ الْمَزْعُوفُ لَغَيْرِ الْمَحْرَمِ جَائِزٌ، وَالْمُرَادُ فِي النَّهْيِ الْوَاردِ عَنْ تَزَعُّفِ الرَّجُلِ فِيمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا تَزَعُّفَ بَدَنِهِ، لَكِنْ أَكْثَرَ كُتُبِ فَقْهَائِنَا نَاصَةٌ عَلَى كِرَاهَةِ الْمُحْصَنِ وَالْمَزْعُوفِ لِلرَّجُلِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ^(١)، فَمَا بِأَنَّكَ بِالْمَحْرَمِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَأْسُ بَأَن يَلْبَسَ ههنا لَا يَأْسُ بِهِ لِلْإِحْرَامِ، وَلَا يَضُرُّ بَلَسُهُ لِلْإِحْرَامِ إِذَا ذَهَبَ وَجْهَهُ. وَأَمَّا كِرَاهَتُهُ لِنَفْسِ الثَّوْبِ فَهُوَ أَمْرٌ آخَرُ يُعْلَمُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ.

(١) أَي تَلْبَسُ الثَّوْبَ.

(٢) لِمُقَابَلَةِ غَيْرِ مُحْرَمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٣) قَوْلُهُ: فَلْتَسِدْ الثَّوْبَ، يُقَالُ: سَدَلْتُ الثَّوْبَ أُرِخْتَهُ وَلَرَسَلْتُهُ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ جَانِبِيهِ وَإِنْ ضَمَّتَهُمَا فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ التَّلْفِيفِ.

(٤) قَوْلُهُ: مِنْ فَوْقِ خِمَارِهَا، بِالْكَسْرِ مَا يَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا أَي تُرْخِي الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَهْ، وَفُسِّرَ الْقَارِي بِقَوْلِهِ: بِكَسْرِ أَوَّلِهَا أَي مَا تَغْطِي بِهَا وَجْهَهَا مِنْ خَشَبٍ أَوْ قَصَبٍ. انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِكُونِهِ تَفْسِيرًا يَمَّا لَيْسَ بِتَفْسِيرٍ.

(٥) أَي تَبَاعَدِ الثَّوْبَ الْمَسْدُودَ عَنْ الْوَجْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ.

عطاء بن أبي رباح^(١) : أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو
 يَحْتَنِينَ^(٢) وعلى الأعرابي^(٣) قميص به^(٤) أثر صُفْرَةٍ^(٥)، فقال :
 يا رسول الله إني أهملت^(٦) بعمرة، فكيف تأمرني أصنع^(٧) ؟ فقال
 رسول الله ﷺ : انزع^(٨) قميصك

(١) مرسل وصله البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود من طرق عن
 عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه .

(٢) قوله : يَحْتَنِينَ ، بالتصغير وإذ بالطاقف ، قال ابن عبد البر : المراد منصرفه
 من غزوة حنين ، والموضع الذي لقيه فيه هو الحمرانة ، ذكره السيوطي . وكانت تلك
 الغزوة سنة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره .

(٣) قوله : الأعرابي ، قال المحافظ : لم أقف على اسمه . وفي «تفسير
 الطبرطوشي» اسمه عطاء بن أمية ، قال ابن تيمون : إن صح هذا فهو أخو يعلى راوي
 الخبر .

(٤) أي بذنك القميص . وفي رواية : جبة .

(٥) أي من زعفران .

(٦) أي أحمرت .

(٧) أي في إحرامها وأعمالها .

(٨) وقوله : انزع قميصك ، أي لأنه مخيط لا يحل استعماله في الإحرام ولم
 يأمره بالفدية ، فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وأحمد في رواية ، وقالوا : من لبس
 في إحرامه ما لا يجوز جاهلاً أو ناسياً ، فلا فدية عليه ، قال أبو حنيفة وجماعة : يلزمه
 إذا غنى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل الفدية ، وفي أقل منه الصدقة .
 وفيه أن المحرم إذا لبس مخيطاً لا يجب عليه شقه ، بل نزع خلائقاً للشافعي
 والنخعي والشعبي قالوا : لا ينزعه لئلا يصير مقطعاً رأسه ونحوه عن علي والحسن
 وأبي فلابة عند أبي شيبة . كذا ذكره العيني .

واغسل هذه الصُفرة عنك^(١) وافعل في عمرتك مثل ما تفعل^(٢) في حجك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينزع قميصه ويتسلل الصفرة التي به^(٣).

١٧ - (باب ما رُخص للمُحرم أن يَقْتُلَ من الدواب^(٤))

٤٢٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٥) من الدواب

(١) قوله: عنك، أي عن بدنك، كنا فسره القاري، وليس بصحيح، بل المعنى عن ثوبك على ما يُستفاد من رواية سعيد بن منصور والبيهقي كما فصله شراح صحيح البخاري. ويُستفاد منه نهي المزعفر للرجال.

(٢) قوله: ما تفعل في حجك، أي من الأفعال المشتركة بين العمرة والحج دون ما يخص بالحج، وكل هذا أن أفعال الحج كانت معلومة عنده.

(٣) أي يبدن المحرم رثوبه.

(٤) جمع دابة: هي ما يدب على الأرض.

(٥) قوله: خمس، مفهومه اختصاص الحكم بهذه الخمسة، لكنه مفهوم عند، وليس بحجة عند الجمهور، وعلى تقدير اعتباره يحتمل أنه عليه السلام اقتصر عليه في وقت، وبين في وقت آخر أن غير الخمس يشتركه، فقد ورد عند مسلم من حديث عائشة الاقتصار على الأربع من غير ذكر المقرب، وورد عنها عند أبي عوانة في «المتخرج» ست، هذه الخمسة والحية. وأخرج ابن خزيمة وابن المنذر زيادة على الخمسة المذكورة، وهي الذئب والثمر. وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: يَقْتُلُ المحرم الحية والمقرب والسبع العادي والكلب العقور والثاوة. ومن ثم ذهب الجمهور إلى أن الحكم عام في كل مؤذ، فليُلحق =

ليس على المحرم^(١) في قتلهم جناح^(٢) الغراب^(٣) والفأرة^(٤) والعقرب،
والجدأة^(٥)، والكلب العقور^(٦).

٤٢٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر،
أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٧) من الدواب، من قتلهن وهو محرم
فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب^(٨) العقور، والغراب،
والجدأة.

= بالجدأة العقر والبازي وغيرهما من سباع الطيور، وبالعقرب الزنبور والحية
ونحورها، وبالفأرة ابن عرس، وبالكلب العقور الأسد، والذئب والنمر وغيرها من
سباع البهائم. ومن ثم قيد أصحابنا الغراب بالأبقع وهو الذي يأكل الجيف لا غراب
الزراع لأنه غير مؤذ وقد ورد التقييد بالأبقع في رواية عائشة عند مسلم. والتفصيل
في «شرح صحيح البخاري».

(١) وعلى غير المحرم يتني الجناح بالأولى.

(٢) بالضم أي إثم.

(٣) أي الذي يأكل الجيف وهو الغراب الأبقع.

(٤) يستوي فيها الوحشية والأهلية.

(٥) بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة مقصوراً، على زنة جنة.

(٦) بفتح العين أي المجنون أو الذي يعض.

(٧) في رواية خمس فواسق وتسميتها به يكونها مؤذية.

(٨) قوله: والكلب، قال النووي: اختلفوا في المراد به فقيل: هو الكلب
المعروف بحاصة وليل الذئب وحده. وقال جمهور العلماء: المراد به كل مفترس
عاد غالباً كالنمر والفهد.

٤٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل الحيات في الحرم^(١).

٤٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٢) قال: بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر^(٣) رسول الله ﷺ بقتل^(٤) الوزغ.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا:

(١) قوله: في الحرم، الذي يتعزم فيه الاصطياد. وقتل الحيوانات للمعزم. والحلال كليهما، وذلك لكون الحية مؤذية، وقد وردت الأخبار بجواز قتل الأشياء السابق ذكرها وغيرها من المؤذيات في الحرم، وللمعزم أيضاً في الحل والحرم كليهما. واختلفت الروايات في الأشياء المذكورة، ففي بعضها ورد نفي الجناح عن قتلها للمعزم، وفي بعضها: نفي الجناح عن قتلهم في الحرم. وحسب حكمان متساويان ثابتان لا يستلزم أحدهما الآخر وقد اشتبه على بعض الفقهاء أحدهما بالآخر، وورد الجمع بهما في «صحيح مسلم» عن ابن عمر مرفوعاً: خمس لا جناح على من قتلهم في الحرم والإحرام، كذا حقه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٢) قال المصنف في «عمدة القاري»: فيه انقطاع بين الزهري وسعد.

(٣) قوله: أمر، ليس في هذه الرواية جواز القتل للمعزم. ولعل المؤلف استدلل بإطلاقه فأورده في هذا الباب.

(٤) قوله: يقتل الوزغ، يفتحون جمع وزغة، دويبة معروفة تكون في السقوف والجدران، وكيلوها يقال لها سام أبرص. وقد ورد الأمر والوعد بالأجر في قتلها، فعن أم شريك أنها استلمت النبي ﷺ في محل الوزغان فأمرها بذلك، أخرجه البخاري ومسلم. وفي «الصحيحين» أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فوسقاً، وقال: كان ينفع النار على إبراهيم. وفي «الصحيح» من حديث =

١٨ - (باب الرجل يفوته^(١) حج)

٤٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن سليمان^(٢) بن يسار: أن هُبَّار^(٣) بن الأسود جاء^(٤) يوم النحر، و^(٥) عمر بن نحر^(٦) بُذَّنه.

= أبي هريرة من قتل وزغة في^(١) أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى ومن قتلها في الثالثة فله كذا وكذا حسنة دون الثانية، وعند الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: اقتلوا الوزغة ولو في جوف الكعبة. وفي سننه عمر بن قيس المكي ضعيف. وعند ابن ماجه عن عائشة: أنه كان في بينها رمح موضوع فليل لها ما تصنعين بها؟ قالت: أقتل الوزغ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن إبراهيم لما ألقى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار غير الوزغ فإنه كان يتفخخ عليه النار فأمر عليه السلام بقتله، كذا في «حياة الحيوان» للذميري.

(١) قوله: يفوته، بأن أحرم به، ولم يحصل له الوقوف بعرفة في وقته وهو من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم النحر.

(٢) في رواية البخاري في «التاريخ» عن سليمان عن هُبَّار أنه حدثه.

(٣) قوله: أن هُبَّار، بفتح الهاء وتشديد الباء، آخره واء مهملة: ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي، صحابي شهير أسلم بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة».

(٤) أي: يمني وكان مجيئه للحج من الشام كما ورد في رواية.

(٥) الواو حالية.

(٦) أي: يحنى يوم النحر.

(١) في الأصل «من أول ضربة»، وهو تحريف. انظر عدة القاري ١٠/١٨٦.

فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا^(١) في العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف^(٢) بالبيت سبعاً، وبين الصفا والمروة سبعاً، أنت ومن معك^(٣) وانحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا^(٤) أو قصروا وارجعوا^(٥) فإذا كان قابلاً^(٦) فحجوا^(٧) واهدوا^(٨)، فمن لم يجد^(٩) فليصم^(١٠) ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم

(١) قوله: أخطأنا في العدة، بكسر العين وتشديد الدال أي تعداد التاريخ والأيام، وكنا نرى بصيغة المجهول: أي نظن أن هذا اليوم الذي وصلنا فيه، يوم عرفة يوم الوقوف بعرفة، فلذا تأخرنا وقد فاتنا الحج فأتينا فيما نحن فيه.

(٢) كطواف العمرة.

(٣) من المحرمين بالحج.

(٤) عطف إلى الجماعة.

(٥) أي إلى الأوطان. وهذا الأمر إباحة، فلو أقام هناك فالحكم واحد.

(٦) أي عام مستقبل.

(٧) قوله: فحجوا، أي قضاء عن الحج الذي فاتته وتحلل^(١١) منه بأفعال العمرة سواء كان الحج الذي أحرم به فرضاً أو نفلاً، فإن النفل يلزم بالشروع عندنا.

(٨) أي في ذلك العام.

(٩) أي الهدي.

(١٠) قوله: فليصم، بدل للهدي ثلاثة أيام في الحج أي في أشهره بعد =

(١١) وفي مناسك التنوي: يلزمه أن يتحلل بعمل عمرة، قال ابن حجر: أي اتفاقاً إلا رواية عن مالك فلو أراد البقاء على إحرامه أتم ويحج عليه التحلل فوراً كما قلناه من الرفعة عن النص، ومنى خالف وبقي محرماً إلى قابل فحج بذلك الإحرام لم يصح حجه. أوهز المسالك ٢/ ٢٤٠.

قال محمد: وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إلا في خصلة^(١) واحدة، لا هدي^(٢) عليهم في قابل ولا صوم. وكذلك^(٣) روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج؟ فقال: يحل^(٤) بعمره

= إحرامه، والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجعت أي فرغت من الحج بمكة أو بعد الرجوع إلى الوطن، فإن الأمر موسع. واستدل الشافعي ومالك والحسن بن زياد من أصحابنا بهذا الأمر، وقالوا: فأتت الحج يتحلل بأفعال العمرة، ويحج من عام قابل، وعليه دم، فإن لم يجد فصوم، ويوافقهم أيضاً ما أخرجه الشافعي والبيهقي عن أنس بن عياض عن مرسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن فاته فقد فات الحج، فليأت البيت وليطف به سبعاً، ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً، ثم ليحلق أو ليقص، وإن كان معه هدي فلينحر، ثم يرجع إلى أهله فإن أدركه الحج من قبل غليحج وليهد، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعاً إذا رجع إلى أهله. وما أخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء بن النبي رضي الله عنه قال: من لم يُنكر الحج فعليه دم، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل. وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي والعيني.

(١) أي في حكم واحد من الأحكام المذكورة.

(٢) أي ليس بواجب عليهم. وأما على الاستحباب فلا ينكر وعليه يحمل ما ورد بأمرة.

(٣) قوله: وكذلك روى الأعمش، يوافقه حديث ابن عباس مرفوعاً: من أدرك عرفات فوقف بها وبالمزدلفة فقد تم حجّه، ومن فاته عرفات فقد فاتته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل. ونحوه من طريق ابن عمر، أخرجهما الدارقطني، وسندهما ضعيف كما بطله الزيلعي.

(٤) أي يخرج من العمرة بأفعال العمرة.

وعليه الحج من قابل، ولم يذكر^(١) هدياً، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال: مثل^(٢) ما قال عمر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكيف^(٣) يكون عليه^(٤) هدي فإن لم يجد فالصيام وهو^(٥) لم يتمتع في أشهر الحج؟

١٩ — (باب الحَلَمَة^(٦) والقُرَاد ينزعه المحرم)

٤٣١ — أخبرنا مالك، أخبرنا لافع: أن عبد الله بن عمر كان

(١) أي عمر فلو كان واجباً للذكر.

(٢) أي من غير ذكر الهدي.

(٣) استبعد لجوب الهدي أو الصيام عليه وإيماء إلى الاستدلال على علمه.

(٤) أي على فائت الحج.

(٥) قوله: وهو، أي والحال أنه لم يتمتع في أشهر الحج، والهدي إن قدر عليه وصيام العشرة إن لم يقدّر عليه خاص بالمتع، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) ولعل من حَكَم بالهدي على فائت الحج قاسه على المُحَصِّر، لكن يبقى الكلام في الصيام.

(٦) قوله: باب الحَلَمَة والقُرَاد ينزعه المحرم، أي يخرج من جسد بعيره حالة إحرامه، والقُرَاد بالضم كقُرَاب: دويّة تتعلّق بالبعير كالتَّمْل للإسنان، ويقال له أول ما يكون صغيراً: قمقامة، ثم يصير حمتانة، ثم يصير قراداً، ثم يصير حَلَمَة — بفتحين — كذا قال النعميري في «حياة الحيوانات»، وقال أيضاً: ملهنا استحباب =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

يكره^(١) أن ينزع المحرم حلّة أو قراداً عن بعيره^(٢).

قال محمد: لا بأس بذلك^(٣)، قول^(٤) عمر بن الخطاب في هذا^(٥) أعجب إلينا من قول ابن عمر.

٤٣٢ — أخبرنا مالك، حدثنا^(٦) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن

= قتل القراد في الإحرام وغيره، وقال العبدري: يجوز عندنا أن يقرّد بعيره، وبه قال ابن عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء. وقال مالك: لا يقرّد، وقال ابن المنذر: ومن أباح تقريده البعير عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وكرهه ابن عمر ومالك، وروى عن سعيد بن المسيّب أنه قال في المحرم يقتل قرادة: يتصدق بتمرة أو تمرتين. قال ابن المنذر وبالأول أقول. انتهى.

(١) قوله: يكره، لأن تقريده سبب لإهلاكه، نال مالك: ذلك أحب ما سمعت في ذلك.

(٢) وأما عن نفسه فلا يكره لأنه ليس من ذوات الإنسان^(١).

(٣) أي بالتقريد من البعير.

(٤) الأنبي ذكره.

(٥) أي في هذا الأمر.

(٦) قوله: حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب،

أبو عبد الرحمن العمري المدني ضعفه جماعة، منهم ابن المديني ويحيى بن سعيد وغيرهما، وثقه أحمد وابن معين ومقبوب بن شيبة، توفي بالمدينة سنة ١٧١، =

(١) لما لو ركب القراد على نفسه فلا بأس أن يدنعه لأنه ليس مما يتولد عن الإنسان. أوجب المسالك ٢٨/٧.

ربيعة بن عبد الله بن الهذير^(١)، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقرّد^(٢) بعيره بالسّقيّا^(٣) وهو مُحرم، فوجعله^(٤) في طين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس^(٥) به وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= كذا في «تهذيب التهذيب» وقد بسطت الكلام في توثيقه والاحتجاج به في رسالتي «الكلام المبرور في ردّ القول المنصور»، وفي رسالتي «السعي المشكور في الردّ على المذهب المأثور» كلاهما في بحث زيارة قبر النبي ﷺ، والرسالتان المرءودتان لبعض أفاضل عصرنا ممن حج ولم يزور قبر النبي ﷺ، وكتب ما كتب. وفي «موطأ يحيى» في هذه الرواية لم يذكر عبد الله المُعَمَّرِي بل فيه مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي إلى آخره.

(١) بصيغة التصغير.

(٢) من التقريد وهو نزع القراد من البعير.

(٣) بالضم: قرية بين مكة والمدينة.

(٤) أي يُلقي القراد في الطين^(١).

(٥) قوله: لا بأس به، لأن القراد مؤذية بالطبع وليست بصيد ولا متولدة من بدن الإنسان حتى يحرم إهلاكه.

(١) قال المؤلف: وما لا يؤذي بطبعه ولا يؤكل كالرُخم والسديدان فلا أثر للحرم ولا للإحرام فيه ولاجزاء فيه إن قتل، وبهذا قال الشافعي. وقال مالك: يحرم قتلها وإن قتلها قداها، وإذا وطئ الذباب والنمل تصلّى بشيء من الطعام. أوجز المسالك ٣٦/٩.

٢٠ - (باب بُسِّسَ الْمِنْطَقَةُ^(١)) وَالْهَمِيَانُ لِلْمُحْرَمِ

٤٣٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ^(٢) بُسِّسَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرَمِ.

قال محمد: هذا أيضاً لا بأس به، قد رخص غير واحد^(٣) من الفقهاء في بُسِّسِ الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرَمِ، وقال: اسْتَوْثِقَ^(٤) من نفقتك.

(١) قوله: بُسِّسَ الْمِنْطَقَةُ، قال القاري: الْمِنْطَقَةُ بكسر الميم وفتح الطاء ما يشدُّ به الوسط، وَالْهَمِيَانُ - بكسر فسكون - الكيس الذي تجعل فيه النفقة ويؤخذ على الوسط ويشبه تكة السراويل.

(٢) قوله: كَانَ يَكْرَهُ، أي تنزيهاً، قال ابن عبد البر: لَمْ يُنْقَلْ كِرَاهَتُهُ إِلَّا عَنْهُ وَعَنْ جَوَارِهِ. وَلَا يَكْرَهُ عِنْدَ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ وَأَجَازِهَا عَقْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِدْخَالُ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ، وَمَنْعَ إِسْحَاقَ عَقْدَهُ، رَكَدَا عَنْ مَعْبِدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ. وَفِي «الْهِدَايَةِ» وَ«الْبَيْتَانِيَةِ»: لَا بَأْسَ بَأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهَمِيَانُ وَهُوَ مَا يَوْضِعُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ وَالْدَنَانِيرُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُكْرَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ^(١) نَفَقَةٌ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَلَنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى بُسِّسِ الْمَخِيطِ فَاسْتَوَتْ بِهِ الْحَالَتَانِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: رَخَّصَ فِي الْهَمِيَانِ وَالْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرَمِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيْبِ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ وَالتَّنَاسُمُ وَالنَّخْعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْقُدَ، بَلْ يَدْخُلُ السُّبُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ.

(٣) أي كثير من الفقهاء.

(٤) قوله: اسْتَوْثِقَ، أي استحفظ واستحكم ما تنفقه في سفرك، وهذا قول عائشة، ذكره محب الدين الطبري، نقله العيني. وفيه إشارة إلى أن الضرورات تبيح المحظورات، فَإِنَّ الْمَحْظُورَاتِ فِي الْإِحْرَامِ إِنَّمَا هِيَ بُسِّسُ الْمَخِيطِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا لَا شَكَّ فِيهِ.

(١) سقط لفظ «فيه» من الأصل.

٢١ - (باب المحرم يُحْكُ) ^(١) جلده

٤٣٤ - أخبرنا ^(٢) علقمة بن أبي علقمة، عن أمه ^(٣) قانت، سمعت عائشة رضي الله عنها تسأل ^(٤) عن المَحْرَم، يحْكُ ^(٥) جلده؟ فتقول: نعم فليحْكُ ^(٦) وليشدّد ^(٧)، ولو ربطت ^(٨) يداي ^(٩)، ثم لم أجد إلا أن أحْكُ برجلي ^(١٠) لاحتككت.

قال محمد: وبهذا تأخذ ^(١١)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

-
- (١) من الحك (سودن جيزي چرى) ^(١).
 - (٢) قوله: أخبرنا علقمة، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والصحيح أخبرنا مالك أخبرنا علقمة إلى آخره على ما في بعض النسخ الصحيحة ^(٢).
 - (٣) اسمها مرجانة
 - (٤) بصيغة المجهول. أي يسألها الناس
 - (٥) استفهم بحذف الهمزة. يداي تسأل.
 - (٦) أي المحرم، والأمر للإباحة.
 - (٧) أي ليبالغ في الحك.
 - (٨) أي شدت، بصيغة المجهول
 - (٩) في نسخة يداي واحتكت
 - (١٠) تشية رجل بكسر.
 - (١١) أي يجوز الحك شرط أن يكون يرقق، لا يتف شعرا.

(١) تنقيح.

(٢) كذا في الأوج ٣٧/٧

٢٢ - (باب المحرم يتزوج)

٤٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن نُبَيْه^(١) بن وهب أخيه بني عبد الدار: أن عمر بن عبد الله أرسل^(٢) إلى أبيان بن عثمان - و^(٣)أبان أمير^(٤) المدينة - وهما^(٥) مُحْرمان، فقال^(٦): إني أردت أن أنكح^(٧) طلحة بن عمر ابنة شيبَةَ بن جبير، وأردت^(٨) أن تحضر ذلك، فأنكر عليه^(٩) أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان قال: قال

(١) قوله عن نُبَيْه، هو بضم التون - مصغراً - بن وهب بن عثمان العبدي أخيه بني عبد الدار بن قصي قبيلة أي هو أحد منهم، وهو من صغار التابعين، مات سنة ١٢٦، وشيخه عمر بن عبد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي جده معمر صحابي، وهو من التابعين، ذكره ابن حبان في «الثقات» كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي نُبَيْهاً الراوي كما في رواية لمسلم.

(٣) الواو حالية وكذا الواو التي بعدها.

(٤) في «موطأ يحيى» وأبان يومئذ أمير الحاج أي من جهة عبد الملك.

(٥) أي عمر وأبان.

(٦) أي عمر.

(٧) قوله: أن أنكح، من الإنكاح، طلحة بن عمر أي ابنه مع ابنة شيبَةَ، اسمها: أمة الحميد بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة العبدي.

(٨) أي قصدت وأحييت أن تحضر في مجلس العقد. وفيه دلالة على ندي الإيذان لحضور العقد.

(٩) وقال لا أراه إلا عراقياً، كما في رواية مسلم، أي أخذاً بمذهب أهل العراق تاركاً للسنة.

رسول الله ﷺ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَخْطُبُ وَلَا يُنْكَحُ^(١).

٤٣٦ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

٤٣٧ — أخبرنا مالك، حدثنا^(٢) غطفان بن طريف أخبره: أن

أباه طريفاً تزوج وهو مُحْرَمُ فَرَدَّ^(٣) عمر بن الخطاب نِكَاحَهُ.

قال محمد: قد جاء في هذا^(٤) اختلاف^(٥)، فأبطل أهل^(٦)

(١) قوله: لَا يَنْكِحُ، بفتح أوله، المحرم بحج أو عمرة أي لا يعقد لنفسه ولا يَنْكِحُ بضم أوله أي لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة، ولا يخطب من الخطبة بالكسر، ويحتمل أن يريد خطبة النكاح. والسري النهي عن هذه الأمور أنها من أمور العيش الدنيوي والإحرام ينبغي فيه ترك الترفه والتعش، ولذا تهي عن التطيب ولبس المخيط ونحو ذلك.

(٢) قوله: حدثنا غطفان، هكذا في النسخ الحاضرة، وفي «موطأ يحيى»: مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المُرِّي أخبره أن أباه... إلى آخره. وأبو غطفان — بفتحات — قيل: اسمه سعد تابعي ثقة، وأبوه طريف ككريم أيضاً من التابعين ونسبته المُرِّي — بضم الميم وكسر الراء المشددة — إلى مُرَّة قبيلة، ذكره السمعاني.

(٣) قوله: فَرَدَّ نِكَاحَهُ، ظاهره أنه فسخه بغير طلاق أخذاً بظاهر الحديث وهو قول الشافعية. وعند المالكية يُمَسَّخُ بطلقة احتياطاً، ذكره السمعاني.

(٤) أي في نكاح المُحْرَمِ.

(٥) أي اختلاف الروايات واختلاف العلماء.

(٦) قوله: أهل المدينة، منهم سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار، وبه قال الليث والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يجوز للمحرم النكاح، فإن =

المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه. وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم. فلا نعلم^(١) أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله ﷺ

= فعل ذلك فهو باطل، وهو قول عمر وابن عمر وعلي وأبان وغيرهم. وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأصحابه. واحتج المانعون بحديث عثمان المذكور سابقاً، وقد رواه الجماعة إلا البخاري وابن حبان وغيرهما. واحتج المجوزون بحديث ابن عباس قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، زاد البخاري في رواية: وبنى بها وهو حلال وماتت بسرف. وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عائشة أخرجه ابن حبان والبيهقي. قالت: إن النبي ﷺ تزوج وهو محرم. وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة. تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم. وكذا أخرجه الدارقطني. وأجاب المجوزون عن حديث المانعين بحمل «لا ينكح» على منع الوطء فإن النكاح يستعمل فيه وفيه سخافة ظاهرة فإن لا يخطب ولا ينكح بالضم آيان عن هذا التاريل^(١). والكلام في هذا البحث طويل من الطرفين مبسوط في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وشرح «الهداية» وشرح «صحيح البخاري» للميني.

(١) قوله: فلا نعلم، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية بأن ابن عباس أعلم بكيفية تزوج ميمونة، وهو يخبر أنه كان في حالة الإحرام، فروايته مقدمة على رواية من روى أنها تزوجها حلالاً، كما أخرجه الطبراني في «معجمه» عن صفية بنت =

(١) قلت: قد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه نكحها بسرف ذاهباً إلى مكة وابه ﷺ أراد بمكة البناء بها ودعا أهل مكة إلى الوليمة فلم يقبلوها. احتجوا أنه ﷺ ورد مكة ولم يحرم بعد؟ فكيف يتصور ما قالوا من أنه تزوج وهو حلال؟ انظر الكوكب البري ١٠٤/٢.

شبهة وغيره. وههنا أبحاث يظهر بالتعمق فيها ترجيح قول المانع على ما ذهب إليه المجوزون:

أحدها: وهو أقواما أنه قد روي عن عيمونة وهي صاحب القصة أنها تزوجها رسول الله ﷺ وهو حلال. وفي رواية: تزوجني ونحن حلالان بسرف. وفي رواية: بعد أن رجعنا من مكة، أخرجه أبو داود والترمذي ومسلم وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته.

وثانيها: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يزيد بن الأصم ابن أختها، وهو روي أنه ﷺ تزوجها حلالاً. وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكنهما يتساويان في القرابة، ورواية يزيد أخرجه الطحاوي وغيره.

وثالثها: أن أبا رافع مولى رسول الله أخبر أنه تزوجها وهو حلال وكان صغيراً بينهما، كما أخرجه الترمذي وحسنه وأحمد وابن حبان وابن عزيمة. ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره.

ورابعها: أن أبا داود أسند عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس وهم في أنه تزوجها وهو محرم.

وخامسها: أنه لا شك أن تزويج ميمونة كان في حمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان ذاهباً إلى مكة فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها فيكون في حالة الإحلال، وابن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يبعد وهمه وقلة حفظه لهذه الواقعة لصغره، وليس فيه حظ لشأنه بل يسان لدفع استبعاد وهمه لا سيما إذا خالفه أبو رافع وميمونة.

وسادسها: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله محرمأ أي في الحرم فإن المحرم يستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً، وفيه بُعد، كما يشهد به رواية البخاري: تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال.

ميمونة من ابن عباس وهو^(١) ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم باماً ولكن لا يُقْبَل^(٢) ولا يمسّ حتى يحل^(٣)، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٢٣ - (باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر)

٤٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي: أنه كان يرى البيت^(٤).....

= وسلمها: أنه قد يجيء المحرم بمعنى الداخل في الشهر الحرام فيحتمل أن يكون هو المراد منها، وفيه بُعد أيضاً نظراً إلى تقابل الحلال.

وثالثها: أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث القولي مقدّم على الحديث الفعلي، وقد أخذ بهذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوته وترجمته على رواية غيره وكون المحرم فيه بمعنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفضل النبوي، وهو مع أنه لا عموم له يُقْتَضَى عليه حديث المنع القولي، والقول بأن التقدّم إنما يكون عند التعارض والتعارض إنما يكون بالتساوي ولا تسليوي وهنا كما صدر عن العيني في «عمدة القاري» مما لا يعاب به، فإنه لا شبهة في ثبوت التسليوي، والكلام في سند حديث المنع وكذا الكلام في سند روايات يزيد وميمونة وأبي رافع إن كان فهو قليل لا يرتفع به قابلية الاحتجاج به فافهم واستقم.

(١) أي والحال أن ابن عباس ابن أخت ميمونة فإن أمّه أم الفضل أخت لها.

(٢) لأن التقييل والمس ونحو ذلك من دواعي الجماع، وهو مع دواعيه ممنوع عنه في الإحرام.

(٣) أي يخرج من الإحرام.

(٤) أي الكعبة أي حوله ومطافه.

يخلو^(١) بعد العصر وبعد الصبح ، ما^(٢) يطوف به أحد .

قال محمد : إنما كان يخلو لأنهم كانوا يكرهون الصلاة^(٣) تينك^(٤) الساعتين . والطواف لا بُدَّ له^(٥) من صلاة ركعتين ، فلا بأس^(٦) بأن يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض^(٧) ، كما

(١) قوله : يخلو ، قال الزرقاني : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم ، فقط قول أبي عمر^(١) أي ابن عبد البر : هذا خير متكرر ، يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخير الصلاة كمالك وموافقه ، ومن رأى الطواف والصلاة معا بعدهما .

(٢) نافية .

(٣) لعموم الأحاديث الواردة بذلك كما مر ذكرها .

(٤) أي بعد العصر وبعد الصبح .

(٥) أي وجوبا^(٢) . ويستحب عدم فصل إلا من ضرورة .

(٦) قوله : فلا بأس بأن يطوف ، تصريح بعدم كراهة الطواف في هذه الأوقات التي كُرِهت الصلاة فيها . وتأخير ركعتي الطواف ، فسقط ما قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فإن فعل فتؤخر الصلاة . انتهى . قال الحافظ ابن حجر : لعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة .

(٧) أي تذهب حموته وهو كالتفسير للارتفاع .

(١) في الأصل أبو عمرو والصواب أبو عمر .

(٢) وفي «المحلى» سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية وهو مذهب الحنابلة . وأوجهها الحنفية والمالكية . لكن قال الحنفية : تجبران بدم وهو القول الآخر للشافعي ويجزئ عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد . ولا تجزئ عند المالكية . انظر لوجز المسالك ١٢٦/٧ .

صنع^(١) عمر بن الخطاب، أو يصلي^(٢) المغرب. وهو قول^(٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) على ما يأتي.

(٢) قوله: أو يصلي المغرب، أي أو حتى يصلي المغرب في الطواف بعد العصر وإنما قيد بالصلاة لأن النوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب مكروه عندنا لكونه مؤدياً إلى تأخير المغرب. وكذا ركعتا الطواف وإن كانت واجبة لأن إيجابه بفعل العبد لا بإيجاب من الله تعالى نعم. يشعي أن تؤدى قبل سنة المغرب لقوتها بالنسبة إليها إلا من ضرورة

(٣) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري وأبو يوسف ومالك في رواية. واحتجوا بعموم الأخبار الواردة في كراهة الصلاة في هذه الأوقات، وقد وافقهم: أثر عمر حيث صلى بذي طوى. ولم يصل في الفور مع أن السؤالات مستحبة. وأثر ابن عمر أخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر: قدم عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. وأخرج ابن المنذر وسعيد بن أبي عروبة عن أيوب قال: كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد الصبح. وأثر حار قال: كنا نطوف فتمسح الركن المفاتيحة والخاتمة ولم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تطلع الشمس بين قورني شيطان، أخرجه أحمد. وأثر أبي سعيد الخدري أنه طاف بعد الصبح، فجلس حتى طلعت الشمس أخرجه ابن أبي شيبة. وأثر عائشة قالت: إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخسر الصلاة حتى تغييب أو تطلع. وذهب عطاء وطاوس وعروة والشافعي وأحمد وإسحاق إلى حواز ركعتي الطواف في هذه الأوقات، ويوافقهم حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: يا بني عبد مناف، من وليي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار. أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وصححه

٤٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن عبد الرحمن^(١) أخبره: أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة^(٢) فلما قضى^(٣) طوافه نظر^(٤) فلم ير الشمس، فركب^(٥)

الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف عن مجاهد قال: قدم أبو ذر فأخذ بمضادة باب الكعبة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصلين أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة. وفي المقام أبحاث من الطرفين مبسطة في: فتح الباري، ودعملة القاري، وقد أطال الكلام في المقام الطحاوي في شرح معاني الآثار ورجح جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب من غير كراهة، وكراهتهما في غيرهما من الأوقات المكروهة كوقت الطلوع والغروب والزوال. ردوي ذلك عن ابن عمر ومجاهد والنخعي وعطاء. ولعل النصف المحيط بأبحاث الطرفين يعلم أن هذا هو الأرجح الأصح، وعليه كان عملي في مكة حين تشرفت مرة ثانية بزيارة الحرمين في السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، ولما طفت طواف الوداع بعد العصر حضرت المقام مقام إبراهيم لصلاة ركعتي الطواف فمعتني المطوفون من الحنفية فقلت لهم: الأرجح الجواز في هذا الوقت وهو مختار الطحاوي من أصحابنا، وهو كاف لنا، فقالوا: لم نكن بطلعين على ذلك وقد استخذنا منك ذلك.

(١) ابن عبد القاري.

(٢) قيد به احترازاً عن الطواف بين الصبا والمروءة.

(٣) أي أتم.

(٤) أي إلى جانب المشرق.

(٥) قاصداً المدينة.

ولم يستبح^(١) حتى أناخ^(٢) بذي طوى^(٣) فسبح ركعتين .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض^(٤) . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة من فقهاءنا .

٢٤ - (باب الحلال^(٥) يذبح الصيد أو يصيده :

هل يأكل المحرم منه أم لا؟)

٤٤٠ - أخبرنا مالك ، أخبرنا ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، عن الصَّعْب^(٦) بن جشامة الليثي : أنه أهدى لرسول ﷺ حميراً وحشياً ، وهو بالأبواء

(١) أي لم يصل ركعتي الطواف . يقال سَبَحَ بمعنى صلى السُّبْحَة - بالضم - وهي ركعتا النافلة .

(٢) أي اجلس بعيره .

(٣) بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة .

(٤) ليذهب وقت الكراهة .

(٥) أي غير المحرم .

(٦) قوله : عن الصَّعْب ، بالفتح (ابن جشامة) بفتح الجيم وتشديد المثناة ، ابن قيس بن ربيعة الليثي ، من أجلة الصحابة ، مات في خلافة عثمان على الأصح ، (أنه) أي الصَّعْب أهدى لرسول الله ﷺ (وهو) أي رسول الله ﷺ (بالأبواء) بفتح الهمزة ومكون الموحدة : جبل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً (أو) شك من الراوي (بؤذآن) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة موضع قريب من الجحفة بينهما ثمانية أميال ، كذا قال الزرقاني .

أَوْ بَوْدَانَ، فَرَدَّه^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ^(٢) قَالَ^(٣):
إِنَّا^(٤) لَمْ نَرُدَّهِ عَلَيْكَ إِلَّا^(٥) أَنَا حُرْمٌ.

٤٤١ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّهُ مَرَّ بِهِ^(٦)
قَوْمٌ^(٧) مُّحْرِمُونَ بِالرَّبَذَةِ^(٨) فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صِيدَ وَجَدُوا أَجَلَةً يَأْكُلُونَهُ،

(١) أي الحمار الوحشي.

(٢) أي من التقير والملال بسبب عدم قبوله الهدية.

(٣) أي معذراً أو كاشفاً عن وجه الرد.

(٤) قوله: إِنَّا، بكسر الهمزة، لم نردّه، بفتح الدال روايةً وضمّه قياساً، قال
القاضي عياض في شرح صحيح مسلم: ضبطناه في الروايات بالفتح، وردّه
محققوا أشياخنا من أهل العربية وقالوا: بضم الدال، وكذا وجدته بخط بعض
أشياخنا أيضاً، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا في المضاعف
إذا دخله الهاء أن يُضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم مراعاةً للواو التي
توجبها ضمة الهاء، هذا في المذكور. وأما في المؤنث مثل (لم تردّها) فمفتوح.

(٥) قوله: إِلَّا أَنَا، بفتح الهمزة بحذف لام التعليل أي لا نرده لعله من العلل
إلا لَأَنَا حُرْمٌ بضمّتين جمع حرام بمعنى المحرم، قاله الكرماني. وقيل: إِنَّا بكسر
أوله ابتدائية.

(٦) أي بأبي هريرة.

(٧) قوله: قَوْمٌ مُحْرِمُونَ، هم من أهل العراق، وكان أبو هريرة عند ذلك جاء
من البحرين واستقر بالربذة فطلبوا منه الحكم في لحم صيد وجدوا ناساً من أهل
الربذة يأكلونه وهم أَجَلَةٌ — بفتح الهمزة وكسر الحاء وتشديد اللام — جمع الحلال
بمعنى غير المحرم.

(٨) بفتحات: قرية قريب المدينة.

فأفتاهم بأكله، ثم قدم^(١) على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك^(٢)، فقال عمر: بم أفتيتهم^(٣)؟ قال: أفتيتهم بأكله، قال عمر: لو أفتيتهم بغيره لأوجعتك^(٤).

٤٤٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله، عن نافع^(٥) مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: أنه كان مع^(٦) رسول الله ﷺ حتى^(٧) إذا كان ببعض الطريق تخلف^(٨) من أصحاب له محرمين، وهو غير

(١) أي أبو هريرة بالمدينة.

(٢) أي عن حكم أكل المحرم لحم صيد وجد عند الحلال.

(٣) أي بأي شيء أفتيت الذين سألوا عنك.

(٤) قوله: لأوجعتك، أي لو أفتيتهم بالحرمة أو الكراهية لأدبتك وضربتك وأوجعتك بالملامة على قتواك بخلاف الشريعة. ودل هذا الأثر على جواز أكل المحرم لحم صيد ذبحه الحلال لا بأمر المحرم وإعانتة.

(٥) قوله: عن نافع، هو ابن عباس بموحدة وسين مهملة أو عياش بياء تحتية وشين معجمة: أبو محمد الأقرع المدني، ثقة وهو مولى أبي قتادة حقيقاً، كما ذكره الترمذي والبخاري، وقال ابن حبان: قيل له ذلك للزومه به وإلا فهو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، كذا في شرح الزرقاني.

(٦) في السفر عام الحديبية كما في رواية للبخاري، وفي رواية عام عمرة القضاء.

(٧) قوله: حتى إذا كان ببعض الطريق، كان ذلك في قرية تعرف بالقحاة على ثلاثة أميال من المدينة كما صرح به في روايات البخاري وابن حبان. وعند الطحاوي أن ذلك بفسفان وفيه نظر.

(٨) أي بقي خلفاً متخلفاً عن الرسول ﷺ وأصحابه.

محرم^(١) فرأى حماراً^(٢) وحشياً، فاستوى^(٣) على فرسه فسأل أصحابه أن يتناولوه سوطه^(٤)، فأبوا فسألهم أن يتناولوه رُمحه^(٥)، فأبوا^(٦)،

(١) قوله: وهو غير محرم، استشكل كونه غير محرم مع أنه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير إحرام لا سيما لمن يريد الحج أو العمرة، وأجيب عنه بوجوه ذكرها العيني في «عمدة القاري» وغيره، منها: أنه لم يخرج من المدينة مع رسول الله ﷺ بل بعثه إليه أهلها بعد خروجه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، وردَّ بمخالفته صريح بعض الروايات. ومنها: أن رسول الله ﷺ بعث أبا قتادة ورفقه لكشف عدو لهم بحجة الساحل، ولقيه في الطريق بعد مجاوزة الميقات، وفي رواية الطحاوي: أنه بعث على الصدقة فلقيه بمسكان وهو خير مُحرم، وردَّه أيضاً ظاهر بعض الروايات. ومنها: ما ذكره القاضي عياض وغيره أن المواقيت لم تكن وقتت بعد، فإنها غُيِّت في حجة الوداع. ومنها ما ذكره عليّ القاري أنه لم يُحرم بقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الجحفة فإن المدني مختير بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يحرم من الجحفة.

(٢) قوله: حماراً وحشياً، وهو مقابل الحمار الأهلي، وقد مرَّ في باب المتعة حكم الحمار الأهلي، وأنه حرام عند العامة، وفيه خلاف لا يُعتمد به. وأما الحمار الوحشي، ويقال له بالفارسية (كُورخر) فعلال بالإجماع وكذا إذا صار أهلياً يوضع عليه الإكاف. وقد ثبت في أخبار متعددة أكل الصحابة بل أكل النبي ﷺ لحمه، كذا في «حياة الحيوان» للذميري، ومختصره «عين الحياة» لتلميذه محمد بن أبي بكر الدماميني.

(٣) أي ركب عليه مستوياً متهيئاً لهيئته

(٤) في رواية سقط سوطه من يده فسأل أن يعطوه سوطه.

(٥) بالضم.

(٦) قوله: فأبوا، أي أنكروا أو امتنعوا من تناول السوط والرمح لعلمهم بأن المحرم لا يجوز له الدلالة على الصيد، ولا الإعانة عليه بوجه من الوجوه.

فأخذه^(١) ثم شذ^(٢) على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ وأبى بعضهم^(٤) فلما أفرکوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك^(٥) فقال: إنما^(٦) هي طعمة أطعمكموها الله.

٤٤٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن كعب الأحبار أقبل^(٧) من الشام في وُكَب^(٨) مُحْرَمِينَ^(٩) حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجنوا لحم صيد^(١٠) فافتاحهم كعب بأكله، فلما

(١) أي السوط.

(٢) أي حمل عليه.

(٣) ممن كان مع أبي قتادة.

(٤) قوله: وأبى بعضهم، أي امتنعوا من أكله ظناً منهم أن المسحرم لا يجوز له أكل لحم الصيد مطلقاً.

(٥) أي عن هذه الواقعة.

(٦) قوله: إنما هي طعمة، بالضم أي طعام أطعمكموه الله بفضلِهِ ورحمته، وفي رواية للبخاري ومسلم: قال: هل منكم أحد أمره أو أشلوا إليه شيء؟ فقالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها، وفي رواية للبخاري: قال رسول الله ﷺ: هل معكم من شيء؟ فقلت: فتناولته العُضد فأكلها وهو محرم.

(٧) إلى مكة.

(٨) بالفتح: جمع راكب أي جماعة.

(٩) وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس كما ورد في رواية.

(١٠) أو صاده حلال.

قدموا^(١) على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك^(٢) له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا: كعب، قال: فإني أمرته^(٣) عليكم حتى ترجعوا. ثم لما كانوا ببعض الطريق^(٤) — طريق^(٥) مكة — مرت بهم رجل^(٦) من جرادة^(٧)، فافتاهم^(٨) كعب بأن يأكلوه ويأخذوه فلما قدموا^(٩) على عمر ذكروا

(١) أي بالمدينة وهي ممر ركب الشام الذاهبين إلى مكة

(٢) أي أكلهم لحرم الصيد في الإحرام.

(٣) قوله: فإني أمرته، من التأمير أي جعلته أميراً عليكم لتفتنوا به في سفركم لعلهم وفضله حتى ترجعوا من نسككم.

(٤) أي بين مكة والمدينة.

(٥) بيان لبعض الطريق.

(٦) بكسر الراء: أي قطيع وطائفة.

(٧) بالفتح يقال له في الفارسية (ملخ) وهو حلال بالإجماع من غير ذبح.

(٨) قوله: فالتاهم، هذه الفتوى المذكورة في هذه الرواية مخالفة لما ورد عنه أنه حكم بالجزاء في قتل الجراد كما في رواية مالك على ما يأتي، وفي رواية الشافعي بسد حمن عن عبد الله بن أبي عمير، قال: أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أسلم مُحرمين من البيت المقدس بعمره حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة فقتلها، وكان قد نسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتاهما، فلما قدما المدينة قصَّ كعب على عمر فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درهمين، فقال عمر: بخ بخ، درهمان خير من مائة جرادة. وهذا يثبت أن كعباً رجح عن فتواه بعدم الجزاء، ويحتمل العكس، ولا يُجزم بأحدهما إلا إذا ثبت تأخر أحدهما، ليكون ذلك مرجوعاً إليه، ويمكن أن يكون ذلك الاختلاف للاختلاف في انجراد البري والبحري.

(٩) أي بالمدينة بعد الفراغ من النسك.

ذلك له، فقال: ما حملك^(١) على أن تفتيهم بهذا^(٢)؟ قال: يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده إن^(٣) هو إلا ثمرة حوت يثره في كل عام مرتين.

(١) أي: شيء بعثك عليه.

(٢) أي: يأكل الجراد وهم محرمون.

(٣) قوله: إن هو، نافية أي ليس هو أي الجراد إلا ثمرة حوت — بفتح النون وسكون الراء المثناة — هو كاللحطة للإنسان يعني مرثيء يخرج من ثمرة حوت يثره بضم الراء وكسرهما أي يرميه متفرقاً مثل ما يخرج من عطن الإنسان من المخاط في كل عام — أي كل سنة — مرتين. يعني فهو صيد بحري وهو حلال ينصّ قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾^(١). قال الدّميري: اختلف أصحابنا وغيرهم في الجراد هل هو صيد بحري أو بري؟ فقيل: بحري لما روى ابن عاصم عن أنس أن النبي ﷺ دعا على الجراد، فقال: اللهم أهلك كبارَه وأفسد صغارَه واقطع دابرَه وخذ بأنواحه من معاشنا وأوراقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابرَه؟ فقال: إن الجراد ثمرة الحوت من البحر، وقبه عن أبي هريرة: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقبلنا رجلٌ من جراد، فجعلنا نضربُهُن بتمالنا وأسواطنا، فقال رسول الله ﷺ: كلوه، فإنه من صيد البحر. والصحيح أنه بري لأن المحرم يجب عليه فيه الجزاء، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء، قال العبدري: وهو قول الكافة من أهل العلم^(٢) إلا أبا سعيد الخدري، وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار. واحتج لهم =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٢) قال العيني في «شرح الهداية»: الصحيح أنه من صيد البر فيجب الجزاء، بقله وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الصحيح المشهور، كذا في «البلد»، قلت: وصرح ذوو فروع المختلطة أيضاً بالجزاء. الكوكبي الدري ١٠٨/٢.

٤٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً سأل

عمر بن الخطاب فقال: إني أصبت^(١) جرادات بسوء علي، فقال: أطعم^(٢) قبضة^(٣) من طعام^(٤).

٤٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن

الزبير^(٥) بن العوام كان يتزود^(٦) صفيف الظباء في الإحرام.

= بحديث أبي المهزم عن أبي هريرة: أصبنا رجلاً من جراد، فكان الرجل منا يضربه بسوطه وهو محرم، ف قيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: إنما هو من صيد البحر، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. وانفقوا على شفعه بضعف أبي المهزم، اسمه يزيد بن سفيان. انتهى. وقال الدماميني: ذكر بعض الحذاق من المالكية أن الجراد نوهان: برّي وبحري، فيرتب على كل حكمه وتتقن الأخبار بذلك.

(١) أي وجدت واصطدت في الإحرام.

(٢) أمر من الإطعام.

(٣) بالفتح ما حمل كف يلك من الطعام.

(٤) أي حنطة أو غيرها.

(٥) قوله: الزبير، هو الزبير بالتصغير ابن العوام - بتشديد الواو - ابن خويلد

أبو عبد الله، ابن عمه رسول الله ﷺ صفيّة. قال النووي في التهذيب: أسلم بعد إسلام أبي بكر بقليل وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بدرًا وأُخذًا والمشاهد كلها، وقُتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين.

(٦) قوله: كان يتزود، أي يجعله زادًا لسفره في حالة الإحرام. صفيف

الظباء، قال القاري: بكسر الظاء جمع الظبي، والصفيف - مهملة وفائين بينهما تحية - ما يصف من اللحم على اللحم يشوى.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ. إذا صاد^(١) الحلال الصيد

(١) قوله: إذا صاد الحلال الصيد. اختلفوا في أكل المُحرّم لحم الصيد الذي صاده حلال على أقوال:

الأول. أنه لا يجوز للمحرّم أكل الصيد مطلقاً صاده حلال أو غيره لعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(١). وهو قول ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق، وبه قال طاووس وحابر بن زيد والثوري وإسحاق بن راهويه والشمسي والليث بن سعد ومجاهد، وروى نحوه عن علي. واحتج لهم بما مر من حديث الضعيف من جثامة حيث امتنع النبي ﷺ من قول لحم صيده وعلله بإحرامه وأجابت الجمهور بأنه تركه على التنزه أو علم أنه صيد من أحله. ومعنى قوله ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ اصطيدته مدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾^(٢) وقد ورد في أخبار كثيرة إجازة المحرّم في أكل لحم الصيد، بل وأكل النبي ﷺ لحمه في إحرامه.

القول الثاني إذا الصيد الذي صيد لأجل المحرّم وإن لم يأمره ولم يُعَمِّه إذا علم المحرّم ذلك حرام عليه، وما ليس كذلك فهو حلال إذا لم يُعَمِّه، وهو قول عثمان وعطاء والشافعي ومالك وأبي ثور وأحمد وإسحاق في رواية. واحتجوا بحديث صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو تصاد لكم، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وابن حبان والطبراني وابن عدي والطحاوي من حديث جابر، وهي صفة من تكلم فيه.

القول الثالث: أنه حلال للمحرّم صيد له أو لم يُصد له ما لم يُعَمِّ عليه ولم يذَنّ عليه، وهو مروي عن عمر وأبي هريرة والنزير وكعب الأجار ومجاهد =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦

(٢) سورة النساء: الآية ٩٥

فَذَبَحَهُ^(١) فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْمَحْرَمُ مِنْ لَحْمِهِ إِنْ كَانَ^(٢) صَيْدٌ مِنْ أَجَلِهِ
أَوْ لَمْ يُصَدِّ مِنْ أَجَلِهِ لِأَنَّ^(٣) الْحَلَالَ صَادَهُ وَذَبَحَهُ، وَفُلِكَ^(٤) لَهُ حَلَالٌ
فَخَرَجَ مِنْ حَالِ الصَّيْدِ^(٥) وَصَارَ لَحْمًا^(٦) فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْمَحْرَمُ
مِنْهُ، وَأَمَّا الْجَرَادُ فَلَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَصِيدَهُ فَإِنْ فَعَلَ كَفَّرَ^(٧)،
وَتَمْرَةٌ^(٨) خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ: كَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ
أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعَطَاءٌ فِي رِوَايَةٍ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَيَهُ قَالَ الْكُوفِيُّونَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ. وَحُجَّتُهُمْ
حَدِيثُ أَبِي فَتَادَةَ فَإِنْ فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُمْ هَلْ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ
بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا، حَيْثُ اكْتَفَى فِيهِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِعَانَةِ وَلَمْ يَقُلْ هَلْ
صَيْدَ لِأَجْلِكُمْ، وَدَعَا كَوْنَهُ مَنْسُوخًا بِحَدِيثِ الصَّعْبِ بِسَبْدِ أَنْ حَدِيثُ أَبِي فَتَادَةَ عَامٌّ
عَامُّ الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ الصَّعْبِ عَامُّ حُجَّةِ الْوَدَاعِ لَا يُسْمَعُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ
الْجَمْعِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ يَصْدُ لَكُمْ فَمَعْنَاهُ يَصْدُ لَكُمْ بِأَمْرِكُمْ وَإِعَانَتِكُمْ. هَذَا مُلَخَّصُ
مَا فِي «عِلَّةِ الْقَارِي» وَ«نَصَبِ الرَّاوِي».

(١) أَيِ الْحَلَالِ وَفِيهِ بِهِ لِأَنَّ ذَبْحَ الْمَحْرَمِ الصَّيْدِ يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

(٢) أَيِ سِوَا صَادَةِ الْحَلَالِ مِنْ أَجْلِ الْمَحْرَمِ أَيِ لِإِطْعَامِهِ وَهَدْيَتِهِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ
أَمْرِهِ وَإِعَانَتِهِ.

(٣) عِلَّةٌ لِلْحَلَالِيَّةِ.

(٤) أَيِ الذَّبْحِ وَالصَّيْدِ لِلْحَلَالِ حَلَالٌ فَلَا يَحْرَمُ لَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمَحْرَمِ.

(٥) أَيِ لِلْمَحْرَمِ.

(٦) كَسَائِرِ اللَّحْمِ الَّتِي يَجُوزُ أَكْلُهَا لِلْمَحْرَمِ.

(٧) أَيِ أَتَى الْكَفَّارَةَ بِمَا شَاءَ وَلَوْ قُبْضَةً مِنْ طَعَامٍ أَوْ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ.

(٨) قَوْلُهُ: وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، يَعْنِي تَمْرَةً وَاحِدَةً خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا =

٢٥ - (باب الرجل يعتمر في أشهر الحج)

ثم يرجع إلى أهله^(١) من غير أن يحج^(٢)

٤٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

المسيب: أن عمر^(٣) بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال، فأذن له، فاعتمر في شوال ثم قفل^(٤) إلى أهله ولم يحج^(٥).

= قويدبها بدلها، قال العيني في «البنية» قصته أن أهل حمص أصابوا جراداً كثيراً في إحرامهم وجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر: إن دراهمكم كثيرة، ثمرة خير من جرادة، وروى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل عن جرادة قتلها وهو محرم؟ فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال لكعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك تجد الدراهم، ثمرة خير من جرادة.

(١) أي شوال وذى القعدة وأوائل ذي الحجة.

(٢) أي إلى وطنه.

(٣) أي في تلك السنة.

(٤) هو ربيب النبي ﷺ أمه أم سلمة أم المؤمنين، وأبو سلمة عبد الله بن

عبد الله الأسدي المخزومي، روى أحاديث عن رسول الله ﷺ، وروى عنه جمع، مات سنة ٨٣، قاله القاري.

(٥) أي رجع من مكة.

(٦) قوله: ولم يحج، قال الزرقاني: فيه دليل على جواز العمرة في أشهر

الحج، وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: كانوا - أي أهل الجاهلية - يَرَوْنَ أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض. قال العلماء: هذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها، ولا بن حبان عن ابن عباس قال: والله ما أعمر =

قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا متعة^(١) عليه، وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى.

٤٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، عن
عبد الله بن عمرو أنه قال: لَأَنْ^(٢) أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، وَأَهْدِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ
مَنْ أَنْ أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الْحَجِّ.

قال محمد: كُلُّ^(٣) هَذَا حَسَنٌ وَاسِعٌ^(٤)، إِنْ شَاءَ فَعَلَ^(٥)، وَإِنْ شَاءَ

رسول الله ﷺ عَشَّةٌ فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ، فَإِنْ هَذَا الْحَيُّ
مَنْ قَرِشَ وَمَنْ دَانَ بَيْنَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ... فذكر نحوه.

(١) قوله: وَلَا مَتْعَةً، بِالضَّمِّ أَيُّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ
بِاجْتِمَاعِ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِنَهْيِ الْكِتَابِ.

(٢) قوله: لِأَنَّهُ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، أَيُّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَأَنَّهُ يَكُونُ قَارِئاً. وَهُوَ
أَنْ يَحْرُمَ مِنَ الْمَيْقَاتِ بِالنَّحْيِ وَالْعُمْرَةِ مَعاً، فَلِذَا دَخَلَ مَكَّةَ يَعْتَمِرُ، وَلَا يُخْرَجُ مِنَ
الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَحُجَّ، أَوْ يَكُونَ مَتَمَتَّعاً بِأَنْ يَحْرُمَ مِنَ الْمَيْقَاتِ بِالْعُمْرَةِ فَيَتَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ
الْعُمْرَةِ وَيَحُلُّ لِرُبُوعِهِ، ثُمَّ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَأَهْدِي أَيُّ أُزْنِي هَدِيّاً وَاجِباً
وَهُوَ دَمُ الْقَرَانِ وَالتَّمَتُّعِ شُكْراً لِأَدَاءِ النَّسَكَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فِي مَوْسَمٍ وَاحِدٍ أَحَبُّ
إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الْحَجِّ وَإِنْ كَانَ هُوَ أَيْضاً جَائِزاً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي
الْإِعْتِمَارِ قَبْلَ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِيفَالاً لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَمُخَالَفَةً تَامَةً لَهُمْ حَيْثُ
كَانُوا يَصْنَعُونَ عَنْهُ. وَفِيهِ لِيَعْمَدَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ مِنَ التَّمَتُّعِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ
قُلْتُ: قَدْ مَنَعَ عَنْهُ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمَعَاوِيَةُ وَهَوْنَهُمْ أُخْرَى بِالْقَبُولِ، قُلْتُ: قَدْ أَنْكَرَ
عَلَيْهِمْ فِي عَصْرِهِمْ أَجَلَةُ الصَّحَابَةِ وَخَالِفُوهُمْ فِي فَعْلِهَا، وَالْحَقُّ مَعَ الْمُتَكْرِرِينَ

(٣) قوله: كُلُّ هَذَا، أَيُّ مِمَّا ذُكِرَ مِنَ الْإِعْتِمَارِ قَبْلَ الْحَجِّ وَبَعْدَ الْحَجِّ.

(٤) أَيُّ حَائِزٍ فَعْلِهِ.

(٥) أَيُّ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّمَتُّعِ.

قرن وأهدى فهو^(١) أفضل من ذلك^(٢).

٤٤٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن^(٣) أبيه: أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، إحداهن في شوال واثنین في ذي القعدة.

٢٦ — (باب فضل العمرة في شهر رمضان)

٤٤٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا سُتَيْمٌ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع مولاه أبا بكر بن عبد الرحمن يقول^(٤): جاءت

(١) أي القرآن أفضل من ذلك لأن فيه جمعاً بين النسكين في إحرام واحد.

(٢) في نسخة: من ذلك كله.

(٣) قوله: عن أبيه، أي عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ: مرسلٌ وصله أبو داود وسعيد بن منصور عن عائشة: لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، لا يخالف هذا الحصر ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعاً. وعندهما عن أنس أنه اعتمر أربعاً وعمرة الحديبية حيث ردوه من العام القابل، وهي عمرة القضاء وعمرة الجعرانة وعمرة مع حجته، ولأحمد وأبي داود عن عائشة: اعتمر أربع عُمَر لأنها لم تعد التي في حجته لأنها لم تكن في ذي القعدة، بل في ذي الحجة إحداهن في شوال، هذا مغاير لقولها ولقول أنس عندهما، والجمع أنها وقعت في آخر شوال، وأول ذي القعدة وهذه عمرة الجعرانة، واثنین في ذي القعدة عمرة الحديبية وعمرة القضاء، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(٤) قوله: يقول جاءت امرأة، قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواة «الموطأ» وهو مرسل ظاهراً، لكنَّ صحَّحَ سماح أبي بكر عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يُقال لها أم معقل في رواية عبد الرزاق، وفي بعض الروايات سميتها أم سنان الأنصارية. ورجَّح الحافظ بأنهما قصتان.

امراً إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنت تجهزت^(١) للحج وأردته، فاعترض^(٢) لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمرني في رمضان، فإن^(٣) عمرة فيه كحجة.

٢٧ - (باب المتمتع)

ما يجب عليه من الهدي

٤٥٠ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في أشهر الحج في سؤال أو في ذي القعدة^(٤) أو ذي الحجة^(٥)، فقد استمتع ووجب عليه الهدي^(٦).

(١) قوله: تجهزت، أي فصدته وهاك أساب سفره، قائته لما قال لها النبي ﷺ بعد رجوعه من حج الوداع: ما منعك أن تخرجي معنا، كما في «سنن أبي داود».

(٢) أي عرصى لي عارض وعافني عائق وهو مرض الجدري، كذا هو في رواية أبي داود.

(٣) قوله: فإن عمرة فيه كحجة، روي نحوه من حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم، وحابر عند ابن ماجه، وأبي عند أبي طليق عند الطبراني، وغيرهم عند غيرهم، قال أبو بكر بن العربي: هذا حديث صحيح، وهو فضل من الله وبعمة، قال ابن الحوزي: فيه أن نواب العمل يريد بزيادة شرف الوقت كذا في «عمدة القاري».

(٤) فتح القاف وكسرها.

(٥) بالكسر لا ضمير.

(٦) أدناه شاة

أو الصيام^(١)، إن لم يجد هدياً.

٤٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: الصيام^(٢) لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ممن لم يجد هدياً ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فإن^(٣) لم يصم صام أيام منى.

٤٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن

(١) أي ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع^(١).

(٢) أي صيام ثلاثة أيام قبل الحج.

(٣) قوله: فإن لم يصم، أي في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر، وهي السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة صام أيام منى، وهي أيام التشريق التي يقوم الحجاج فيها بمنى أي اليوم الحادي عشر والثاني عشر - وهو يوم النفر الأول - والثالث عشر يوم النفر الثاني، وهذا ملهب عائشة وغيرها من الصحابة، وبه قال مالك وغيره وقال أصحابنا وغيرهم: لا يجوز في أيام منى الصوم مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الصيام.

(١) قال ابن قدامة: وكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان: وقت جواز وقت استحباب، فأما وقت الثلاثة فوقت الاختيار لها أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفة، قال طحاوي: يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة، ويؤي ذلك عن عطاء والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمر بن دينار وأصحاب الرأي وإن صام منها قيل إحرامه بالحج جاز.

وأما وقت جوازها فلإن أحرم بالعمرة وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد أنه إذا حل من العمرة، وقال مالك والشافعي: لا يجوز إلا بعد إحرام الحج. انظر: المغني ٤٧٦/٣ و٤٧٧.

عبد الله، عن ابن عمر مثل ذلك^(١).

٤٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع

سعيد بن المسيّب يقول: من اعتصر في أشهر الحج في^(٢) شوال أو في
ذي القعدة أو في ذي الحجة^(٣)، ثم أقام^(٤) حتى يحجّ^(٥) فهو متمتع
قد وجب عليه ما استيسر من الهدي أو^(٦) الصيام إن لم يجد هدياً،
ومن رجع^(٧) إلى أهله ثم حج^(٨) فليس بمنّتع.

قال محمد: وبهذا^(٩) كلّ ما أخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من
فقهائنا رحمهم الله تعالى.

(١) أي مثل قول عائشة رضي الله عنها.

(٢) بيان لأشهر الحج.

(٣) أي العشرة الأولى منها.

(٤) أي بمكة أو حوالها من غير رجوع إلى أهله.

(٥) أي في تلك السنة.

(٦) عطف على ما قبله.

(٧) أي بعد تمام أفعال عمرته.

(٨) أي في تلك السنة.

(٩) قوله: وبهذا كله، إشارة إلى ما في هذا الأثر الأخير أو إلى جميع ما تقدّم من

الأثر في هذا الباب. وحيث يستثنى منه حكم صوم أيام منى، وإنما لم يصرّح به
اكتمالاً بما ذكره في كتاب الصيام.

٢٨ - (باب (١) الرمل بالبيت)

٤٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا جعفر^(٢) بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله الحزامي^(٣): أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر^(٤) إلى الحجر.

(١) قوله: باب الرمل بالبيت، أي في طواف بيت الله، وهو بفتح الراء وسكون الميم، سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وقيل: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي متكبيه في مشيه، واتفقوا على كونه مشروعاً، وسبه ماروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهتهم - أي ضعفتم - حتى يشرب، فأمسهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشرار الثلاثة ولم يأمرهم به في جميع الأشواط شفقة عليهم، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. واختلفوا في أنه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها أم من السنن التي بخير فيها، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأول، ورؤي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود. وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسالم إلى الثاني. وروى ذلك عن ابن عباس. وهذا للرحل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع لكونه مناهياً للستر، كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: جعفر، هو جعفر الصادق فقيه، صدوق، إمام مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأبوه محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فاضل، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) قوله: الحزامي، بفتح الهاء المهملة سبة إلى حزام بن كعب الأنصاري جد جابر بن عبد الله، ذكره السمعاني.

(٤) قوله: من الحجر، بفتح الحاء، بفتحين أي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود يعني في تمام الدورة. وقد روي نحوه من حديث ابن عمر عند مسلم والنسائي.

أحرم بعمره من التمتع^(١)، قال^(٢): ثم رأيت^(٣) يسعي^(٤) حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم^(٥) في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والماتية من فقهاءنا.

= طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وقتله الحجاج الوالي من طرف عبد الملك بن مروان سنة ٧٢. ومن مآثره أنه بنى الكعبة على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، كذا في جامع الأصول وغيره.

(١) قوله: من التمتع، موضع خارج مكة في الجبل، وإنما أحرم منه اتباعاً لعمرة عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر وتحرم من التمتع، واستدل به الجمهور على أن ميقات المكي للعمرة الحل، ونخص بعضهم بالتمتع، وذكر الطحاوي أنه ليس بميقات معين كمواقيت الإحرام، بل ميقات المعتمر الحل أي جهة كانت.

(٢) أي عروة بن الزبير.

(٣) أي أخاه عبد الله بن الزبير.

(٤) أي يدور سعيّاً وزملاً.

(٥) من أهل الأفاق^(١).

(١) قال أحمد: ليس على أهل مكة رمّل عند البيت ولا بين الصفا والمروة. المغني ٣٧٦/٢

٣٠ - (باب المعتمر أو المعتمرة^(١))

ما يجب عليهما من التقصير والهدي^(٢)

٤٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن مولاة

لعمرة^(٤) ابنة عبد الرحمن^(٥) يقال لها رُقَيْة أخبرته^(٦) : أنها كانت^(٧) خرجت^(٨) مع عمرة ابنة عبد الرحمن إلى مكة،

(١) قوله : أو المعتمرة، قال القاري : أو للتوزيع وجمع بينهما ليكون نصاً على اتحاد حكمهما إلا أن التقصير يتعين في حق المرأة، ويجوز في حق الرجل، وإن كان الحلق أفضل بالنسبة إليه.

(٢) عطف على المعتمر أو على ما يجب أو على التقصير وهو الاظهر.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري.

(٤) بفتح العين.

(٥) ابن سعد بن زرارة.

(٦) أي عبد الله.

(٧) في نسخة : قالت.

(٨) أي من المدينة.

وفي هامش بدل المعهود ١٤٧/٩ : وفيه أربع مسائل، الأول : حكاه الترمذي عن بعضهم أنه ليس على أهل مكة رمْل، وبه قال أحمد، وعند الثلاثة لا فرق في المكّي وغيره. والثاني : الرمْل في ثلاثة جوانب كما قاله جميع من التابعين وهو قول للشافعي ضعيف والجمهور منهم الأربعة على الاستيعاب. والثالث : مذهب الجمهور الرمْل في الجوانب الأربعة سنة وقال بعضهم : واجب وهو مؤدّى قول مالك إذ قال بوجوب الدم بتركه. الرابع : أنه في طواف القدوم لا غير عند الحائِض وهو قول للشافعي والصحيح عنده وبه قلنا إنه في كل طواف يعقبه سعي، وقال مالك في طواف القدوم فإن لم يطف للقدوم ففي طواف الزيارة. انظر حجة الوداع :

ص ٧٥.

قالت^(١): فدخلت عَمْرَةَ مكة يوم التروية^(٢) وأنا معها. قالت: فطافنا
 بالبيت وبين^(٣) الصفا والمروة ثم دخلت^(٤) صُفَّة^(٥) المسجد،
 فقالت^(٦): أملك^(٧) مِقْصَان^(٨)؟ فقلت: لا، قالت: فالتَمِسِيه^(٩) لي،
 قالت: فالتَمَسْتُهُ حتى جئتُ به^(١٠)، فأخذتُ من

(١) أي رقية.

(٢) قوله: يوم التروية، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، سُمِّيَ به لأن التروية
 الفكر والتردد، وقد وقع فيه التردد لإبراهيم على نبينا وعليه السلام حين رأى في
 منامه في ليلة الثامن ذبح ولده في أن هذا المنام رحمانى، أو شيطاني، وحصل له
 العرفان بأنه رحمانى يوم التاسع، فسُمِّيَ عرفة، كذا قيل. وذكر القلالي في «شرح
 منك رحمة الله السندي» أنه إنما سُمِّيَ به لأنهم كانوا يرون إبلهم فيه، أي
 يسقونها الماء استعداداً لوقوف يوم عرفة إذ لم يكن في عرفات ماء جاري كزماننا.

(٣) أي سعت بين الصفا والمروة.

(٤) أي عَمْرَةَ.

(٥) قوله: صُفَّة المسجد، قال الزرقاني: بضم الصاد مفرد صُفَّفَ كُفْرَةَ
 وُغْرِفَ، قال ابن حبيب: مؤخر المسجد، وقيل: سقائق المسجد.

(٦) أي لرقية.

(٧) بهجزة استفهام.

(٨) قوله: مِقْصَان، بكسر الميم وفتح القاف والصلاد المشددة، قال
 الجوهري: المقصص المقرض، وهما مقصان.

(٩) أي اطلبه لي من عند شخص هنا.

(١٠) أي بالمقص عند عَمْرَةَ.

قرون^(١) رأسها، قالت^(٢): فلما كان يوم النحر ذبحت^(٣) شاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ للمعتمر والمعتمة، ينبغي أن يقصر من شعره إذا طاف^(٤) وسعى^(٥)، فإذا كان يوم النحر ذبح^(٦) ما استيسر من الهدي. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٤٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً^(٧) كان يقول: ما استيسر^(٨) من الهدي شاة.

(١) قوله: من قرون، جمع قرن أي من صفات رأسها، قاله الزرقاني. وقال القاري: أي فقطعت من رؤوس شعر رأسها قدر أنملة من جميعها.
(٢) أي رقية.

(٣) قوله: ذبحت شاة، أي ذبحت عذرة يوم العاشر من ذي الحجة بمعنى شاة لتمتعها لكونها اعتسرت في أشهر الحج، ثم حلت من إحرامها بتقصير الشعر، ثم أحرمت بالحج وحجت.

(٤) بالبيت.

(٥) بين الصفا والمروة.

(٦) بعد الرمي قبل الملق.

(٧) ابن أبي طالب.

(٨) قوله: ما استيسر، أي المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(١) شاة وهو أذناه. وهذا هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، رواه الطبراني وأبو حاتم عنهم بأسانيد صحيحة، ورووا بأسانيد قوية عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إلا من الإبل والبقر،

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

٤٥٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

ما استيسر من الهدي بعير^(١) أو بقرة.

قال محمد: ويقول عليّ نأخذ، ما استيسر من الهدي شاة. وهو

قول أبي حنيفة^(٢) والعامّة من فقهاءنا.

٣١ — (باب دخول مكة بغير إحرام)

٤٥٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر اعتمر، ثم

أقبل^(٣) حتى إذا كان بقديد^(٤) جاءه خبر^(٥) من المدينة، فرجع فدخل مكة بغير^(٦) إحرام.

= ووافقهما القاسم وطائفة، وقد أخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال: قال ابن عباس: الهدي شاة، فقبل له في ذلك؟ أي إنه لا يقع اسم شاة على الهدي، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقولون به؟ ما في الطبري؟ قالوا: شاة. قال: فإن الله يقول: ﴿هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةِ﴾ كذا في وضياء الساري^(١).

(١) قول: بعير أو بقرة، محمول على الاستحباب فإنه قد مر عنه أنه قال لو لم أجد إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلي من أن أصوم.

(٢) وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية.

(٣) أي من مكة يومئذ المدينة.

(٤) مصغراً: موضع بين مكة والمدينة قرب مكة.

(٥) أي خبر مانع من توجهه إلى المدينة، وهو خبر وقوع الفتنة في المدينة كما صرح به في رواية عبد الرزاق.

= (٦) قول: بغير إحرام، قال الزرقاني: احتج به ابن شهاب والحسن البصري

(١) وانظر فتح الباري ٢/٥٣٥، وأوجز المسالك ٢/٢٤٨.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان^(١) في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وُقِّت فلا بأس أن

= وداود وأتباعه على جواز دخول مكة بلا إحرام، وأبى ذلك الجمهور^(٢). قال ابن وهب عن مالك: لست آخذ بقول ابن شهاب وكرهه. وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من القرب. وقال إسماعيل القاضي: كره الأكثر دخولها بغير إحرام، ورخصوا للحطابين ومن يكثر دخولهم، ولمن خرج منها يريد بلده ثم بدا له أن يرجع كما صنع ابن عمر، وأما من سافر إليها في تجارة أو غيرها فلا يدخلها إلا محرماً.

(١) قوله: من كان في المواقيت، المقررة للإحرام أي في أنفسها أو دونها أي أسفل منها وأقرب إلى جهة مكة ليس بينه وبين مكة وقت أي ميقات من المواقيت التي وُقِّت - بصيغة المجهول - أي عُيِّنَتْ، وفيه احتراز عن من بذى الحليفة والجحفة فإنهم وإن كانوا داخل ميقات ذى الحليفة لكن بينهم وبين مكة ميقات آخر، فلا يجوز لهم مجاوزته بغير إحرام، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر، وهذا إذا لم يرد أحد النسكين، وإلا فالإحرام لازم. وأما من كان حلف المواقيت أي في جهة مخالفة لجهة مكة أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة - سواء قصد نسكاً أو لم يقصد - إلا بإحرام لأحد النسكين، وأما إن لم يرد دخول مكة بل أراد حاجة فيما سواها فلا إحرام عليه بلا خلاف، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بدرأ ما رين بذى الحليفة ولم يحرموا وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فتھائنا، وبه قال الجمهور. وقال العيني في «عمدة القاري»: وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث والثوري ومالك في رواية، وهو قوله =

(١) إن من أراد أن يدخل مكة يجب أن يدخلها محرماً إذا كان آتياً يمر على الميقات سواء كان أراد الحج أو العمرة أولاً عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو أشهر القولين عند الشافعية كما في شرح المهذب ١١/٧.

يدخل مكة بغير إحرام وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بإحرام وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٣٢ - (باب فضل الخلق^(١)) وما يُجزى^(٢) من التقصير

٤٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: من صفر^(٣) فليحلق، ولا تشبهوا بالتلبيد.

- الصحيح، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد وأبي ثور، وقيل الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية، ودودين علي وأصحابه من الظاهرية: لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام انتهى. وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا البحث غير مرة وسبجي ذكر ما استدلل به المختالفون مع جوابه إن شاء الله تعالى.

(١) أي حلق الرأس عند التحلل من الإحرام.

(٢) أي يكفي.

(٣) قوله. من صفر، بالصاد المعجمة والفاء^(١)، أي جعل شعر رأسه ضمتر كل صغيرة عنى حدة. فليحلق، ظاهره الوجوب. ولا تشبهوا، بالضم أي تشبّسوا غلب. فتفعلوا ما يشبه التلبيد. وروي بفتح التاء أي لا تشبهوا بالتلبيد. هو أن يجعل على رأسه قبل الإحرام لزوقاً كالصمغ ونحوه لينتد شعره أي يلتصق ببعضه ببعض، فلا يتشتر ولا يقل؛ ولا بصيبه الغبار وظاهر هذا الأثر أن الخلق واجب عند عمر لمن صفر. ويحوز القصر لمن لبّد لأنه أشد منه. وفي رواية عنه كما في «موطأ يحيى»: من عقص رأسه أو صفر أو لبّد فقد وجب عليه التحلاق. وإنما جعله واجباً لأن هذه الأشياء بقي الشعر من الشعث. فلما أراد حفظ شعره وصونه ألزمه حلقه مبالغة في عقوبته، وإلى هذا ذهب مالك والثوري وأحمد والشافعي في

(١) مطعنة ومفئلة. كما في الأوجز ٤٣٠/٧.

٤٦١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال (١): اللهم ارحم المخلّفين، قالوا (٢): والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: اللهم ارحم المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: اللهم ارحم المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله؟ قال: (٣) والمقصّرين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صفر فليحلق (٤)، والحلق أفضل

= القديم، وقال في الجديد كالحنفية: لا يتعمّن الحلق مطلقاً إلا إن نذر أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره، كذا في شرح الزرقاني والقاري.

(١) قوله: قال، أي في حجة الوداع كما ورد في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومسلم والبخاري، أو في الحديبية كما ورد عند الطبراني وغيره. ورجّح ابن عبد البر الثاني. وقال النووي في الأول: إنه الصحيح المشهور، وجمع القاضي عياض وابن دقيق العيد بوقوعه في الموضعين.

(٢) قوله: قالوا والمقصّرين، أي قل: وارحم المقصّرين، فإن بعض الأصحاب كانوا عند ذلك مقصّرين، فأرادوا شمولهم في دعاء النبي ﷺ، قال الحافظ: لم ألق في شيء من طرقه على الذي تولّى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد.

(٣) قوله: قال والمقصّرين، أي في المرة الرابعة بعد ما دعا للمخلّفين فقط ثلاثاً، وفي معظم الروايات عن مالك الدعاء للمخلّفين مرتين وعطف المقصّرين في الثالثة، وكذا وقع الاختلاف في رواية غيره في الصحيحين وغيرهما.

(٤) أي استحباباً (١).

(١) وذكر الشيخ في «المسوّى» على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، وفي «العالمگیری» لو نذر الحلق لمعارض تبيين التقصير أو التقصير لمعارض تبيين الحلق كأن لبّه بصمغ فلا يمسح فيه =

من التقصير، والتقصير يُجزى^(١). وهو قول^(٢) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته^(٣) ومن شاربته^(٤).
قال محمد: ليس^(٥) هذا بواجب، من شاء فعله. ومن شاء لم يفعله.

(١) قوله: يجرى، أي يكفى، وإذا لم يكن له شعر فَيُمرَّ المولى على رأسه.
(٢) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال العمري في وصلة القاري: قد أجمع العلماء على أن التقصير مجزئ في الحج والعمرة معاً إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة، وحكي ذلك عن النخعي عند ابن أبي شيبة.

(٣) أي من طولها وعرضها، إذا زاد على القدر المسنون، وهو قدر القبضة.

(٤) أي أخذ من شاربته قصاً ونهكاً، لا حلقاً.

(٥) قوله: ليس هذا بواجب، أي ليس أخذ اللحية والشارب واجباً بل مسنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر اتفاقاً^(٦). وفي الأثر إشعار بأن أخذ الشارب هو السنة =

المفروض ومتى نقصت آثار بعض شعره، وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق. أوجز المسالك ٣٣٢/٧.

(١) اختلفوا في ما طلق من اللحية على أقوال، الأول: يتركها على حالها ولا يأخذ منها شيئاً وهو مختار الشافعية، ورجحه النووي وهو أحد الوجهين عند الحنابلة. الثاني: كذلك إلا في حج وعمرة فيستحب أخذ شيء منها، قال الحافظ: هو المتصوص عن الشافعية. الثالث: يستحب أخذ ما قشط طولها جداً بدون التحديد بالقبضة، هو مختار الإمام مالك =

٣٣ - (باب المرأة تَقْدِمُ^(١) مَكَّةَ بِحَجٍّ أَوْ بِعَمْرَةٍ فَتَحِيضُ قَبْلَ قُدُومِهَا^(٢))
أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ

٤٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:
المرأة الحائض التي تهل^(٣) بحجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ تَهْلُ^(٤) بِحَجَّتِهَا أَوْ بِعَمْرَتِهَا
إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى
تَطْهَرَ^(٥).....

• دون الحلق كما صرح به في «الهداية» بل قيل: إن الحلق بدعة، وجنح الطحاوي
في «شرح معاني الآثار» إليه، لكن لم يأت بما يفيله والتفصيل في شرحه للمعني.

(١) من باب علم يعلم.

(٢) أي قبل دخولها مكة.

(٣) أي تحرّم.

(٤) قوله: تهل، أي يجوز لها أن تحرّم بالحج أو العمرة إذا أرادت ذلك لأن
الحيض وكذا النفاس لا يمنعان عن جواز إحرامها في أي وقت شاءت فتغتسل
لإحرامها لكن لا تُصلي سُنَّةَ الإحرام، ولا تطوف بالبيت إذا دخلت مكة طواف
العمرة أو طواف القدوم، لأن الطهارة شرط في صحة الطواف، ولأن الطواف يكون
بالمسجد الحرام وهي ممنوعة عن دخول كل مسجد، وكذا لا تسمى بين الصفا
والمروة لأنه وإن كان جائزاً بغير طهارة لكنه متوقف على وجود طواف قبله، وإذا
ليس فليس.

(٥) أي بانقطاع الحيض والغسل، وهو بفتح التاء والطاء المشددة وشدّ الهاء
على حذف إحدى التائين، وفتح التاء وسكون الطاء وضم الهاء.

ورحمه الله، ورجحه القاضي عياض. الرابع: يستحب ما زاد على القبضة وهو مختار الحنفية
انظر: أوجز المسالك ٦/١٥.

وتشهد^(١) المناسك، كلهم مع الناس غير أنها لا تطوف^(٢) البيت ولا بين الصفا والمروة ولا تعرب^(٣) المسجد ولا يحل^(٤) حتى تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة

٤٦٤ - أخبرنا مالك، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة زوج رسول الله ﷺ أنها قالت: قدمت^(٥) مكة و^(٦) أنا حائض ولم أطف^(٧) بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك^(٨) إلى رسول الله ﷺ وقال: فاعلمي^(٩)، ما يفعل الحاج^(١٠) غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهرتي.

(١) قوله: وتشهد المناسك، أي مناسك الحج فيها من روف عرفه وبمردغة زمعي الحمار وغيرها بأنها ليست في المسجد ولا شرطها طهارة.

(٢) أي صاف. لأفصة

(٣) قوله: ولا تعرب المسجد، مبالغة في النهي والحرم في الدخول ولا عبر صراف

(٤) قوله: ولا تحل، أي لا تحرج من الإحرام حتى تطوف طواف لعمرة أو طواف لأفصة وتسعى بعاءه

(٥) أي في حجة الوداع.

(٦) أي أو إحالة.

(٧) أي تكون أطوف مرة في الحيض وتكون السعي موقوف عليه.

(٨) أي ما وقع لي.

(٩) قوله: فاعلمي، أي رفضي عسرتي وحرمي، الحج والعمرة جميعاً فقال:

(١٠) أي من مناسكه.

٤٦٥ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: خرجنا^(١) مع رسول الله ﷺ عام^(٢) حجة الوداع، فأهللنا^(٣) بعمرة، ثم قال^(٤) رسول الله ﷺ: من^(٥) كان معه

(١) من المدينة.

(٢) قوله: عام حجة الوداع، وهو عام عشرة من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ مع أصحابه وهي آخر حجته، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع، لأنه ودّع الناس فيها، وقال: خذوا عني مناسككم لعلي لا أحج بعد علي هذا.

(٣) قوله: فأهللنا بعمرة، ظاهره أن عائشة كانت محرمة بالعمرة مفردة، وقد صرح به في رواية عنها عند البخاري وغيره: وكنت ممن أهل بعمرة، ومنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحج، ومنا من أهل بحج وعمرة. وفي رواية عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا مكة تطوّفنا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن سلق الهدي أن يحل أي من الحج بعمل العمرة وهو فسخ الحج، وهذا محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، فأمرهم النبي ﷺ — دفعاً لاعتقادهم — بفسخ الحج إلى العمرة، وقيل: إنها كانت أحرمت بالحج أولاً، فلما أمرهم النبي ﷺ بفسخ فسخت إحرام الحج وأحرمت بالعمرة، والتفصيل في «فتح الباري». والعجب من القاري أنه قال: إنها كانت مُفردة بالحج بالاتفاق، وكان فسخها بأمر رسول الله ﷺ. انتهى. فإن إحرامها قد اختلفت الروايات فيه اختلافاً كثيراً فإين الاتفاق؟!.

(٤) أي بسرف قرب مكة، كما في رواية عند البخاري.

(٥) قوله: من كان معه هدي، بالفتح اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدي سنة لمريد الحج والعمرة. فليهل، أي ليحرم بالحج والعمرة معاً. ثم لا يحل، بفتح أوله وكسر ثانيه أي لا يخرج من الإحرام. حتى يحل منهما، أي الحج والعمرة جميعاً بعد الفراغ من مناسك الحج.

هَذَا فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحُلَّ حَتَّى يَحُلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا،
قَالَتْ: فَقُلِيتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ^(١) وَلَمْ أَطَفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرَّةِ، فَشَكُوتُ^(٢) ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: انْقُضِي^(٣) رَأْسَكَ
وَامْتَشْطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَقَعَلْتُ، فَلَمَّا
قَضَيْتُ^(٤) الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
إِلَى التَّنْعِيمِ^(٥) فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ،

(١) جملة حالية، وكان ابتداء حيزها بترّف كما في رواية.

(٢) قوله: فشكوت ذلك، أي لما دخل عليها وهي تبكي، فقال: ما يبكيك؟
فقلت: لا أصلي، وكان شكواها يوم التروية، كما في «صحيح مسلم».

(٣) قوله: انقضي، بضم القاف وكسر الضاد. وأسك، أي حلّي خضر
شعره. وامتشطي، أي سرحي شعرك بالمشط. وأهلي، أي بالحج لقرب أيامه.
ودعي، أي اتركي العمرة، وظاهره أنها كانت مفردة بالعمرة فنقضت إحرامها،
وقضت تلك العمرة بعد أيام الحج حين قالت لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يرجع الناس بحج
وعمره، وأرجع أنا بحج، ليس معها عمره، فأمرها النبي ﷺ بالعمرة بالتنعيم،
وقال: هذه مكان عِمْرَتِكَ أي هذه العمرة عوض عِمْرَتِكَ السابقة برفع المكان أو نصبه
أي مجعولة مكان عِمْرَتِكَ، وقد وقع في هذا الباب روايات مخالفة لهذا دالة على
أنها كانت قارة ولم تنقض إحرام العمرة بل أهلت بالحج، ولما ظهرت طافت
بالكعبة وسعت، فقال رسول الله ﷺ: قد حلت من حجك وعِمْرَتِكَ، قالت:
يا رسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت، فأعمرها
بالتنعيم، وهو في «صحيح مسلم» من حديث جابر، لكن لا يخفى أن خير صاحب
القصة عن نفسه أخرى بالقبول من خبر غيره.

(٤) أي أقيمت.

(٥) موضع قرب مكة.

وطاف الذين خلّوا^(١) بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافاً^(٢) آخر بعد أن رجعوا من منى . وأما الذين كانوا جمعوا^(٣) الحج والعمرة فإنما طافوا^(٤) طوافاً واحداً .

قال محمد : وبهذا تأخذ الحائض تقضي المناسك^(٥) كلها غير أن لا تطوف ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر، فإن كانت أهلت^(٦).....

(١) أي خرجوا من إحرام العمرة بالحلّ أو التقصير وكانوا مُحْرَمِينَ بالعمرة مفردة .

(٢) هو طواف الزيارة للحج .

(٣) أي قرنوا .

(٤) قوله : فإنما طافوا طوافاً واحداً، هذا نص في أنه يكفي الطواف الواحد والسمي الواحد للحج والعمرة كليهما للفقارن، ونحوه ما روي عن ابن عمر مرفوعاً : من أحرم بالحج والعمرة أجراه ضواف واحد وسعي واحد، أخرجه ابن ماجه والترمذي، وقال : حسن عريب . وفي سنن ابن ماجه عن ابن عباس وجابر وابن عمر أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافاً واحداً لحجتهم ووعمرتهم، ونحوه عند الترمذي والدارقطني عن جابر، وعند الدارقطني عن ابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد، وسند بعضها ضعيف، ويخالف هذا ما أخرجه النسائي عن علي : أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سبعين، ونحوه عند الدارقطني عن ابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصين . وفي أسانيدهما كلام كما سطره الريلي في «تخريج أحاديث الهداية»، ولأجل هذا الاختلاف اختلف الأئمة . فقال أصحابنا بالتعدد وهو الأقوى، وغيرهم ذهبوا إلى إجزاء التوحد، وقد ذكرنا سابقاً بعض ما يتعلق بهذا المقام فتذكره .

(٥) أي مناسك الحج .

(٦) أي أحرمت .

بعمرة^(١) فخافت قوت الحج^(٢) فَلْتُنَحْرِمَ بالحج ، وتقف^(٣) بعرة ، وترفض^(٤) العمرة ، فإذا فرغت من حجها^(٥) قضت العمرة^(٦) كما قضتها^(٧) عائشة ، وذبحت^(٨) ما استيسر من الهدي .

بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها^(٩) بقرة ، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف^(١٠) طوافين ويسعى سعيين .

(١) أي منفردة .

(٢) بأن جله موسم الحج .

(٣) وتؤدي المناسك كلها غير الطواف والسعي .

(٤) أي تركها وتنقض إحرامها^(١) .

(٥) في نسخة : حجتها .

(٦) أي بعد الحج .

(٧) بالأمر النبوي .

(٨) أي للشتم .

(٩) وفي رواية : ذبح من نسائه ، أخرجه البخاري وغيره .

(١٠) طوافاً وسعياً للعمرة ، وطوافاً وسعياً للحج .

(١) وسط في الأجزاء ٧٣/٨ الكلام على روايات عائشة رضي الله عنها ، وفيه قال الشيخ ابن القيم : فالصواب الذي لا معذور عنه أنها كانت معتمدة بتبدله كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج . قلت : وبالأول قبالت الحنلية ، ويلفتون الثاني قالت الأئمة الثلاثة .

٣٤ - (باب المرأة تحيض

في حجّها قبل أن تطوف طواف^(١) الزيارة)

٤٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو^(٢) الرجال، أن عُمرة أخبرته:

أن عائشة كانت إذا حجّت ومعها نساء تخاف^(٣) أن تجضن قَدَمَتَهُنَّ^(٤) يوم النحر فأَقْضَى^(٥)، فإن حَضْنَ

(١) قوله طواف الزيارة، هو طواف الحج وهو أحد أركانه ويسمى طواف الإفاضة وطواف نفرض أيضاً، ووثقه أيام النحر، أفضلها أولها.

(٢) قوله: أخبرني أبو الرجال، هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الأنصاري. سمع أس بن مالك وأمه، وعنه الثوري ومالك، من أجلة الثقات؛ وأمه عُمرة - بالفتح - ست عبد الرحمن بن أسعد بن زُرارة كانت في حجر عائشة ووثقها. وروى عنها كثيراً، وهي من التابعات ثم مشهورات، وإنها محمد كُني يئبي الرجال بالكسر جمع رجل لأنه كان له عشرة أولاد ذكور. كذا ذكره ابن الأثير وغيره.

(٣) أي تحاف عائشة أن يئبهن الحيض لقرب أوقانهن المضادة للحيض

(٤) قوله: قَدَمَتَهُنَّ، من التقديم أي أرسلتهن قبل جميع الرفاء وقل نفسها إلى مكة ليفرغن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج لئلا يلزم التوقف في المراجعة إن جاءهن الحيض قبل الطواف فيلزم انتظار تطهرهن وطوافهن

(٥) من الإفاضة أي طعن طواف الإفاضة.

وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر، وهو أن القادر يئبي بأفعال عمرة مستقلاً وبأفعال الحج مستقلاً بعد الحفية، أما الائمة الثلاثة فقالوا: تدخل أفعال العمرة في أفعال الحج. انظر حجة توداع ص ٦٤.

بعد ذلك^(١) لم تنتظر^(٢)، تنفّر بهن وهن حَيْضٌ إذا كن قد أفضن .

٤٦٧ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أباه أخبره عن عَمْرَةَ ابنة عبد الرحمن عن عائشة قالت: قلت

(١) أي بعد طواف الزيادة.

(٢) قوله: لم تنتظر، أي طهارتهن عن الحيض، بل تنفّر بكسر الفاء من النفور أي ترجع وتسالر إلى المدينة بهن، وهن: أي الحال أنهن حَيْضٌ يضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض، إذا كن قد أفضن أي فرغن من طواف الإفاضة، فلا تنتظر لطوافهنّ الوداع، فإن طواف الوداع ويسمى أيضاً طواف الصدر وإن كان واجباً للآفاقي لكنه ساقط وجوبه عن الحَيْضِ وأمثالهن لما سيأتي من الخبر المرفوع.

(٣) قوله: حدثنا عبد الله بن أبي بكر، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. أن أباه هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وقد مرّت ترجمتهما. وهذا الذي ذكرنا مصرّح به في روايات البخاري ومسلم وغيرهما وفي موطأ يحيى، ونص عليه شراح صحيح البخاري: العيني والكرمانى وابن حجر والقسطلاني وغيرهم، وشراح صحيح مسلم، وشراح موطأ يحيى وغيرهم. والعجب كل العجب من علي القاري — ولا عجب فإن البشر يخطئ — حيث يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف مع رسول الله ﷺ: فرمى بسهم رمه أبو محجن الثقفي، فمات منه في خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة، وكان أسلم قديماً، أن أباه أي أبا بكر الصديق أخبره عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر. انتهى كلامه. فإخطأ في هذه السطور العديدة في مواضع: أحدها: في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر المذكور هو ابن أبي بكر الصديق، ولو لم ينظر موطأ يحيى وصحيح البخاري وغيرهما من الكتب المخروجة لهذا الحديث، بل تأمل فيما ذكره

يا رسول الله ﷺ : إِنَّ صَفِيَّةَ (١) بِنْتُ حُنَيٍّ قَدْ حَاضَتْ لَعَلَّهَا (٢) تَحْبِسُنَا ،
قال : أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ (٣) مَعَكَ بِالْبَيْتِ ؟ قلن : بَلَى إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَحْطَفَا

= بنفسه مهنا من حال عبد الله لوضح له خطؤه ، فإنه ذكر أن عبد الله بن أبي بكر الصديق مات سنة إحدى عشرة فهل يقول فاضل مباس بكتب الحديث والرجال إن مالكا صاحب الموطأ الذي ولد سنة إحدى أو ثلاث أو أربع أو سبع وتسعين يروي عنه ويقول فيه حدثنا الدال على المشافهة ، أو لم يعلم أن مالكا لو أدرك عبد الله الذي ذكره لأدرك عمر وعثمان وأبا بكر وهلياً وكثيراً من الصحابة لكون أجله الصحابة موجودين في ذلك الوقت ، فكان مالك من أكابر التابعين ، ولم يقل به أحد . وثانيها : في زعمه أن المراد بأبيه هو أيوب بكر الصديق هو مهني على الأول . وثالثها : في زعمه أن عمرة المذكورة في هذه الرواية هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، لا والله بل هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة أم أبي الرجال . ورابعها : في زعمه أن هذا من قبيل رواية الأكابر عن الأصغر ، وهو مهني على زعمه الثاني .

(١) قوله : إِنَّ صَفِيَّةَ ، هي أم المؤمنين صفية بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثة بنت حُنَيٍّ - بضم الحاء المهملة وفتح الياء التحتانية الأولى وتشديد الأخرى بن أنخطب - بالفتح - ابن شمية - بالفتح - من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران أخي موسى ، قُتِلَ زوجها كنانة في غزوة خيبر حين افتتحها رسول الله ﷺ سنة سبع ، فوَقَعَتْ في الشَّيْءِ فَاصْطَفَاهَا رسول الله ﷺ لنفسه وأسلمت فأعتقها وتزوجها ، وكانت وفاته سنة ٥٢ ، وقيل غير ذلك ، كذا ذكره ابن الأثير .

(٢) قوله : لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، أي تمنعنا من الخروج إلى المدينة لانتظار طهارتها وطوافها ، وظاهر هذه الرواية أن هذا قول عائشة ، وعند البخاري وغيره قال رسول الله ﷺ : لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكَ ؟

(٣) أي طواف الزيارة .

طواف الوداع، قال: فَأَخْرَجْنِ^(١).

٤٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ،
أَنْ أَبَا سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ^(٢) ابْنَةِ يُلْحَانَ
قَالَتْ: اسْتَفْتَيْتُ^(٣) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ حَاضَتْ أَوْ وَلَدَتْ^(٤) بَعْدَهَا

(١) أَي لَا تَنْتَظِرُن طَوَافَ الْوِدَاعِ وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: فَأَخْرَجْنِي، خَطَاباً
لِصَفِيَّةَ.

(٢) قَوْلُهُ: عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ، بَضَمُ السَّيْنِ وَقُحُّ اللَّامِ بِنْتُ يُلْحَانَ يَكْسِرُ الْمِيمَ
وَمَكُونُ اللَّامِ، اسْمُهَا سَهْلَةٌ أَوْ رُمَيْثَةٌ - مَصْغُورٌ - أَوْ رُمَيْثَةٌ - كَذَلِكَ - أَوْ مُلَيْكَةٌ
- كَذَلِكَ - أَوْ أُنَيْقَةٌ، وَهِيَ وَالِدَةُ أَنَسٍ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهَا. وَذَكَرَ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ فِي
هَذِهِ الرِّوَايَةِ انْقِطَاعاً لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ لَمْ يَمِمْ أُمَّ سُلَيْمٍ. وَرَوَى أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ
عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْهَا وَهِيَ أَيْضاً مَنْقُطَةٌ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» أَنَّ
لِهَذِهِ الرِّوَايَةَ شَرَاهِدَ مُعَدِّدٍ الطَّلَاسِيِّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ
عِكْرَمَةَ، قَالَ: اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ وَقَدْ طَافَتْ
يَوْمَ النِّحْرِ، فَقَالَ زَيْدٌ: يَكُونُ آخِرُ هَدْيِهَا بِالْبَيْتِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَنْفِرُ إِنْ شَاءَتْ،
فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: لَا تَنَابِعُكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَنْتَ تَخَالِفُ زَيْدًا، فَقَالَ: سَلُّوا صَاحِبَتَكُمْ
أُمَّ سُلَيْمٍ، فَقَالَتْ: حَضْتُ بَعْدَهَا طَفْتُ بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْفِرَ. وَعِنْدَ
مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنْ طَلُوسٍ. قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ:
تُفْتِي أَنْ تَصْدُرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالطَّرَافِ؟ فَقَالَ: سَلْ فَلَا تَلَاةَ
الْأَنْصَارِيَّةَ، هَلْ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ؟ فَقَالَ يَعْنِي رَجْعَ إِلَيْهِ: مَا أَرَاكَ إِلَّا صَدَقْتَ.
وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَلْ أُمَّ سُلَيْمٍ وَصَوَاحِبَهَا: هَلْ أَمَرَهُنَّ بِذَلِكَ؟

(٣) أَي طَلَبْتُ الْفَتْوَى وَالْحُكْمَ.

(٤) أَي نَفَسْتُ بَعْدَهَا وَلَدَتْ.

أَقَامَتْ^(١) يَوْمَ النَّحْرِ فَأَذِنَ^(٢) لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، أيما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة أو ولدت قبل ذلك فلا تَتَفَرَّنَ^(٣) حتى تطوف طواف الزيارة^(٤)، وإن كانت طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت فلا بأس^(٥) بأن تَتَفَرَّنَ^(٦) قبل أن تطوف طواف العُدَّة^(٧). وهو^(٨) قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

(١) أي طافت طواف النحر.

(٢) قوله: فَأَذِنَ لَهَا، أي لمن حاضت أو ولدت أو لأم سَلِيم، فإنها كانت استغثت عن حال نفسها، ويدل عليه عبارة مرطاً يحيى أَنَّ أم سليم استغثت رسولَ الله ﷺ وحاضَتْ أو ولدت بعدما أقامت يوم النحر، فأَذِنَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فخرجت، وبناءً عليه قال الزرقاني: أو ولدت شكاً من الراوي.

(٣) أي لا تخرج ولا ترجع.

(٤) لأن طواف الزيارة أحد أركان الحج فلا يمكن التفر بدونه.

(٥) أي جاز لها ذلك فإن أقامت حتى طافت فهو أفضل.

(٦) أي تسافر.

(٧) يفتح الأول والثاني بمعنى الرجوع وهو طواف الوداع.

(٨) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وفيه قال الجمهور^(٩) من الصحابة والتابعين

فمن بعدهم، وذوي خلافه عن ابن عمر وزيد وعمر فإنهم أمروا الحائض بالمقام =

(٩) قال النووي: هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع. ودليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفيّة. شرح النووي على صحيح مسلم ٤٦٢/٢.

٣٥ - (باب المرأة تريد الحج أو العمرة

فتلد أو تحيض قبل^(١) أن تحرم)

٤٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن^(٢) أسماء^(٣) بنت عميس^(٤) ولدت^(٥) محمد بن أبي بكر^(٦)

إلى أن تطوف طواف الصلوة. قال ابن المنذر: وقد ثبت رجوع ابن عمر ودهد وبقي عمر، فخالفناه لثبوت حديث عائشة^(٧).

(١) قوله: قبل أن تحرم، قال القاري: فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من الإوادة تحقيق النية، وكذا لا يكفي عن النية بمجرد قوله: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فإن الدعاء إخبار ولا يدل في النية من الإنشاء.

(٢) قوله: أن، هكذا قاله الفحفي وابن بكير وابن مهدي وغيرهم من رواة الموطأ، وقال يحيى ومعن وابن القاسم وقتيبة عن أبيه، عن أسماء، وعلى كل حال فهو مرسل لأن القاسم لم يلق أسماء، قاله ابن هذال. وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن القاسم، عن عائشة، ورواه النسائي وابن ماجه عن القاسم، عن أبي بكر الصديق، كذا ذكره السيوطي.

(٣) زوجة أبي بكر الصديق.

(٤) بصيغة التصغير.

(٥) أي حين سافرت مع النبي ﷺ في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر.

(٦) قوله: محمد بن أبي بكر، يكنى بأبي القاسم، نشأ بعدما مات أبوه في حجر علي، وشهد معه الجمل والصفين، وكان من نساء قريش إلا أنه أعان على قتل عثمان، وولاه عثمان بمصر، فأقام بها إلى أن بعث معاوية الجيوش فيهم عمرو بن العاص ومعاوية بن خديج، ووقع القتال فانهزم محمد بن أبي بكر وقتله =

(١) انظر فتح الباري ٣/٥٨٧.

بالبيداء^(١)، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **مُرَّهَا فَلْتَنَسِلْ^(٢) ثُمَّ لْتَهَلْ^(٣)**.

قال محمد: وبهذا نأخذ في النِّسَاء والحائض جميعاً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٦ - (باب المستحاضة^(٤) في الحج)

٤٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن أبا مازن^(٥) عبد الله بن سفيان أخبره: أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر، فجاءته امرأة تستفتيه^(٦) فقالت: إني أقبلتُ^(٧) أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنتُ عند باب المسجد^(٨) أهرقتُ^(٩)،

= ابن خلدون في صفر سنة ثمان وثلاثين، كذا في تحفة المحييين بمنابر الخلفاء الراشدين،

(١) قال القاري: هو مقدمة الصحراء بلدي الحليقة.

(٢) قوله: فلتنسل، أي غسل الإحرام للنظافة لا للطهارة.

(٣) أي لتحرم

(٤) أي ماذا حكمها؟

(٥) هو من أعيان التابعين.

(٦) أي تطلب الحكم في شأنها.

(٧) قوله: أقبلتُ، أي توجهت وأردت الطواف بالبيت.

(٨) أي المسجد الحرام.

(٩) قوله: أهرقتُ، أي سال الدم مي، وهو معروف أو مجهول، يُقال أراق =

فَرَجَعْتُ^(١) حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ^(٢) عَنِّي ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ^(٣) حَتَّى إِذَا كُنْتُ حِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ أَهْرَقْتُ ، فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي ، ثُمَّ رَجَعْتُ^(٤) إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَيْضًا ، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عَمْرٍو : إِنَّمَا^(٥) ذَلِكَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ

= الماء يُرِيْقُهُ ، وَهَرَقَ يَهْرِقُهُ يَفْتَحُ الْهَاءُ هَرَاقَةً ، وَأَهْرَقْتُهُ إِهْرَاقَةً وَإِهْرَاقًا بِالْجَمْعِ بَيْنِ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ فَإِنَّ الْهَاءَ فِي هَرَاقٍ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ ، كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ» .

(١) أَي إِلَى الْبَيْتِ .

(٢) أَي سِيلَانِ الدَّمِ .

(٣) أَي تَوَجَّهْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ .

(٤) أَي مَرَّةً ثَلَاثَةً .

(٥) قَوْلُهُ : إِنَّمَا ذَلِكَ ، بِكَسْرِ الْكَافِ يَعْنِي لَيْسَ ذَلِكَ الدَّمُ إِلَّا وَكْفَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَلَيْسَ بِدَمٍ حَيْضٍ حَتَّى يَمْنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ . وَقَدْ وَرَدَ كَرْنُ الِاسْتِحَاضَةِ مِنْ رَكْعَاتِ الشَّيْطَانِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدَ ، وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقُ الْفَجْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَمْرِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ ، فَلِذَا رَكَعَ ذَلِكَ الْعِرْقُ سَالَ مِنْهُ الدَّمُ . وَلِلشَّيْطَانِ فِي هَذَا الْجِرْقِ الْخَاصُّ نَصْرُفٌ ، وَلَهُ بِهِ اخْتِصَاصٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ عِرْقِ الْبَدَنِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي بِدْرِ الدِّينِ النَّبَلِيُّ فِي «آكَامِ الْمَرْجَانِ» فِي «أَخْبَارِ الْجَنَّةِ» ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنِّهَايَةِ» : أَصْلُ الرُّكُوعِ الضَّرْبُ بِالسَّوِجَلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : «ارْكَعْ بِرِجْلِكَ»^(١) ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ وَجَدَ بِذَلِكَ طَرِيقًا لِلتَّلْبِيسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا مِنْ طَهْرِهَا وَرِصْلَتِهَا

(١) سُورَةُ ص : الْآيَةُ ٤٢ .

فاغتسلي^(١) ثم استغفري^(٢) بثوب ثم طوفي^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه^(٤) المستحاضة فلتوضأ ولتستغفر

(١) قوله: فاغتسلي، قال القاري: لعل أسرها بالغسل لتقلّم حيضها أو لتكميل طهارتها ونظافتها وإلا فالمتحاضة تتوضأ إذا استمر دمها لكل وقت، وأما إذا نيت عادتتها فيجب عليها لكل صلاة غسل.

(٢) قوله: ثم استغفري، الاستغفار أن تشدّ فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحشي قطناً، وتوثق طرفيها بشيء تشدّه على وسطها، من ثغر اللذابة الذي^(١) يُجعل تحت ذنبها، كذا في «مجمع البحار» وغيره

(٣) قوله: ثم طوفي، قال الزرقاني: قال سحنون في كتاب «تفسير الغريب»: سألت ابن نافع: أذلك من المرأة بعدما تلّومت أيام الحيض ثم شكت طول ذلك بها ومعاودته إياها؟ قال: لا، ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت وذهبت ثم رجعت ثم سألت، فرآه ابن عمر من الشيطان. وقال غيره: يحتمل أنها ممن قعدت عن الحيض فلا يكون دم حيض وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه رآها كالمتحاضة والحيض له غاية ينتهي إليها، وقال أبو عمر: وأفتاها ابن عمر فتوى من علم أنه ليس بحيض. وقد رواه جماعة من رواة الموطأ بلفظ إن عجوزاً استفتت... إلى آخره. ودل جوابه أنهما ممن لا تحيض لقوله إنها ركضة من ركضات الشيطان، ولذلك قال لها: طوفي، وإنما يحل الطواف لمن تحل له الصلاة، وأما قوله اغتسلي فعلى مذهب من نلب الاغتسال للطواف لها أنه اغتسال للحيض ولا أنه لازم. انتهى^(٢).

(٤) هذه المرأة مستحاضة لا حائضة.

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

(٢) شرح الزرقاني ٢/٣١٢.

بشوب ثم تطوف وتصنع ما تصنع^(١) العظاهرة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٣٧ - (باب دخول مكة

وما يستحب من الغسل قبل الدخول^(٢))

٤٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا دخل مكة بات^(٣) بذى طوى^(٤) بين^(٥) الشّتين حتى^(٦) يصبح ثم

(١) من الصلاة والصيام وغير ذلك.

(٢) أي قبل دخول مكة.

(٣) أي قرب.

(٤) أي مكث ليلًا.

(٥) قوله: بذى طوى، مثلث الطاء، والفتح أشهر، مقصور، مؤن وغير مؤن، وإد يقرب مكة، يُعرف اليوم بئر الزاهد، قاله الزرقاني. وقال القاري: هو وإد يقرب مكة على نحو فرسخ يُعرف في وقتنا بالزاهر في طريق التنعيم وينزل فيه أمراء الحجاج خروجاً ودخولاً، ومن نَزَّبه جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية.

(٦) قوله: بين الشّتين، كل عقبة في جبل أو طريق يسمّى ثنية فتقع المثلثة وكسر النون وتشديد الياء التحتية، والثنية التي بأعلى مكة هي التي يُنزل منها إلى المعلى، ومقابر مكة بحسب المحصب، وهي يقال لها الحَجُون فتتح الحاء وتضم الجيم وقد صح في صحيح البخاري، وغيره أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من النية العليا ويخرج من الثنية السفلى.

(٧) غاية للميتونة.

بصلي الصبح^(١)، ثم يدخل^(٢) من الشئبة التي بأعلى مكة، ولا يدخل^(٣) مكة
إلا خرج^(٤) حاجاً أو معتمراً حتى يغتسل^(٥) قبل أن يدخل إذا دنا من
مكة بذي طوى، ويأمر من معه فيفتلوا قبل أن يدخلوا.

٤٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أبا
القاسم كان يدخل^(٦) مكة ليلاً وهو معتمر فيطوف بالبيت وبالصفا

(١) أي بذي طوى.

(٢) أي في النهار اقتداءً بالنبي ﷺ فإنه صح أنه بات بذي طوى ودخل مكة
نهاراً.

(٣) أي ابن عمر.

(٤) أي من المدينة.

(٥) قوله: حتى يغتسل، قال ابن المنذر: الغسل لدخول مكة مستحب عند
جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يُجزئ فيه، وهذا
الغسل ليس لكونه مُحَرَّمًا بل هو لحرمه مكة، حتى يُسْتَحَبَّ لمن كان حلالاً أبضاً،
وقد اغتسل النبي ﷺ لدخولها يوم الفتح وكان حلالاً، أفاد ذلك الشافعي في
«الأم»^(١) كذا في «عمدة القاري».

(٦) متعلق بالاغتسال.

(٧) قوله: كان يدخل مكة ليلاً، اقتداءً بالنبي ﷺ حيث دخل مكة ليلاً حين
أحرم بالعمرة من الجعرانة، كما أخرجه النسائي.

(١) وعند المالكية: هذا الغسل للطواف فيدب لغير حائض ونفساء، وهما لا يدخلان المسجد
ويغتسلان للإحرام والوقوف، كما قاله الرزقي في شرح الموطأ ٢/٢٢٧.

والمروة ويؤخر الحلاق^(١) حتى^(٢) يصبح ، ولكنه لا يعود^(٣) إلى البيت فيطوف به^(٤) حتى يحلق ، وربما دخل^(٥) المسجد فأوتر^(٦) فيه ، ثم انصرف^(٧) فلم يقرب البيت^(٨) .

قال محمد : لا بأس بأن يدخل مكة إن^(٩) شاء ليلاً وإن شاء نهاراً ، فيطوف وسعى . ولكنه^(١٠) لا يعجبنا له أن يعود في الطواف

(١) بالكسر أي حلق الرأس .

(٢) غاية للتأخير .

(٣) قوله : لا يعود ، ليضع التوالي بين طواف الممرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً .

(٤) أي مرة ثانية .

(٥) أي في آخر الليل .

(٦) أي صلى الوتر في المسجد الحرام .

(٧) أي عن المسجد .

(٨) أي للطواف والاستلام .

(٩) قوله : إن شاء ليلاً وإن شاء نهاراً ، لأن كل ذلك ثبت بفعل النبي ﷺ وأصحابه .

(١٠) قوله : ولكنه ، الضمير للشأن ، لا يعجبنا من الإعجاب ، له أي لا يسرنا ولا يستحب عندنا للداخل بمكة أن يعود في الطواف تملأ ، حتى يحلق رأسه أو يقصر شعر رأسه فيتم أفعال عمرته ، ثم يأتي بالطواف ما شاء ، كما فعل متعلق بما فهم من السابق من عدم العود . انقسام بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . ويؤيده ما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ مكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد

حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم، فأما الغسل حين يدخل ^(١) فهو حسن ^(٢) وليس بواجب.

٣٨ = (باب السمي ^(٣) بين الصفا والمروة)

٤٧٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه

= طوافه حتى رجع من عرفة. وبُوب عليه البخاري «باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع»، قال الحافظ في الفتح ^(١): هذا ظاهر فيما ترجم لكنه لا يدل على أن الحاج يُمنع من الطواف قبل الوقوف، فلمله ^(٢) ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته، وعن مالك أن الحاج لا يتفل بطواف حتى يتم حجه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو الممتد. انتهى.

(١) أي عند دخول مكة.

(٢) أي مستحسن سنة أو مستحب.

(٣) قوله: باب السمي، أي المشي بين الصفا والمروة — بالفتح — هما جبلان مكة يجب المشي بينهما بعد الطواف في العمرة والحج سبعة أشواط مع سرعة المشي في ما بين المبلين الأخضرين. قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: الصفا بدأ السمي، وهو مقصور، مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قيس، وهو الآن إحدى عشرة درجة، وأما المروة فلاطية جداً أي منخفضة، وهي أنف من جبل قبيقعا، وهي درجتان، ومن وقف عليها كان محاذياً للركن المراقي، وتمنعه العمارة من رؤيته، وإذا نزل من الصفا سعى حتى يكون بين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد وبينه نحو ستة أذرع فيسعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار =

كان إذا طاف^(١) بين الصفا والمروة بدأ بالصفا^(٢) فرقي^(٣) حتى يئو^(٤)
له البيت، وكان يكبر^(٥) ثلاث تكبيرات ثم يقول^(٦): لا إله إلا الله

= العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة. انتهى. وفي شرح جامع الترمذي، للحافظ
زين الدين العراقي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر على
ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ركن لا يصح إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر،
وبه قال الشافعي ومالك في المشهور عنه وأحمد في أصح الروايتين عنه وإسحاق
وأبو ثور نقوله عليه السلام: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، رواه أحمد
والدارقطني والبيهقي. والثاني: أنه واجب يُجبر تركه بطل، وبه قال الثوري
وأبو حنيفة ومالك. والثالث: أنه سنة أو مستحب وهو قول ابن سيرين وعطاء
ومجاهد وأحمد في رواية^(١).

(١) أي أراد السعي بينهما.

(٢) قوله: يبدأ بالصفا، لحديث إبدأوا بما بدأ الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفاَ
والمروة من شعائر الله﴾^(٢). وهذه البداية بالصفا سنة وقيل واجب^(٣).

(٣) بكسر الهمزة أي صعد على الصفا.

(٤) بضم الدال بعده الراو أي يظهر له البيت فيعابه ويستقبله وهو مستحب.

(٥) أي يقول الله أكبر ثلاثاً على الصفا.

(٦) أي بعد التكبير.

(١) انظر بذل المجهود ١٧١/٩ وذكر في هامشه: رجح الموفق في المغني ٣/٢٨٩ أنه واجب
كقولنا، نعم عد صاحب (الروض) السعي من الأركان.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٨.

(٣) قال ابن قدامة: إن الترتيب شرط في السعي وهو أن يبدأ بالصفا، فإن بدأ بالمروة لم يعد
بذلك الشوط، فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لأن النبي ﷺ بدأ بالصفا
وقال: هتفاً بما بدأ الله به، وعدا قول الحسن ومالك والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي،
المغني ٣/٢٨٨.

وحده لا شريك له، له المُلْكُ (١) وله الحمد يُحيي ويُميت، وهو على كل شيء قدير، يفعل ذلك (٢) سبع مرات فذلك (٣) إحدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات (٤)، ويدعو فيما بين ذلك، ويسأل (٥) الله تعالى ثم يهبط (٦)، فيمشي (٧) حتى إذا جاء بطن (٨) المسيل سعى (٩) حتى يظهر (١٠) منه، ثم يمشي (١١) حتى يأتي المروة فيرقى (١٢) فيصنع عليها مثل

(١) بضم الميم .

(٢) أي التكبير ثلاثاً مع التهليل المذكور.

(٣) أي مجموع ما ذكر.

(٤) في نسخة: تهليلة .

(٥) قوله: ويسأل الله، عطف تفسيري أو يقال أحدهما بالجنان، وثانيهما باللسان، والمراد أنه كان يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته فيما بين المذكور من المرات السبع .

(٦) بكسر الباء أي ينزل من الصفا .

(٧) أي على هيأته من غير علو .

(٨) قوله: بطن المسيل، أي بطن الوادي وهو الموضع المنخفض مسيل المياه والأمطار بين الميلين الأخضرين .

(٩) أي أسرع في مشيه .

(١٠) أي يرتفع من المسيل ويخرج منه .

(١١) أي على هيأته .

(١٢) بفتح القاف .

ما صنع^(١) على الصفا، يصنع ذلك^(٢) سبع مرات حتى يفرغ من سعيه . وسمعه^(٣) يدعو على الصفا : اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف^(٤) الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام^(٥) أن لا تنزع^(٦) مني حتى توفاني و^(٧) أنا مسلم .

٤٧٤ — أخبرنا مالك ، أخبرنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ حين خَبَطَ^(٨) من الصفا مشى حتى إذا انصبَّت^(٩) قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر^(١٠) منه ، قال^(١١) : وكان يُكَبِّرُ على الصفا والمروة ثلاثاً ، ويهْلُلُ واحدة . يفعل ذلك ثلاث مرات .

(١) من التكبير وغيره

(٢) أي ما ذكر من السعي والمشى بين الصفا والمروة .

(٣) هذا قول نافع يقول : سمعتُ ابن عمر .

(٤) لا تخلف بالضم : الميعاد أي الوعد .

(٥) في نسخة : إلى الإسلام

(٦) أي لا نُخرج الإسلام مني .

(٧) الواو الحالية .

(٨) بفتح الباء أي نزل .

(٩) أي انحدرت . عارت قدماه في الوادي .

(١٠) أي صعد من بطن الوادي .

(١١) أي جابر بن عبد الله .

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صعد^(١) الرجل الصفا كبر^(٢) وهلل ودعا، ثم هبط ماشياً^(٣) حتى يبلغ بطن الوادي، فوسمى^(٤) فيه حتى يخرج منه، ثم يمشي مشياً على هيئته^(٥) حتى يأتي المروة فيصعد عليها، فيكبر وهلل ويدعو، يصنع ذلك^(٦) بينهما سبعاً، يسمى في بطن الوادي في كل مرة منهما وهو^(٧) قول أبي حنيفة والعامية.

٣٩ - (باب الطواف بالبيت ركباً^(٨) أو ماشياً)

٤٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

(١) قوله: صعد الرجل، قال القاري: وكذا المرأة، ولا يبعد أن يقال: المرأة لا ينبغي لها أن تصعد لأن مبنى أمرها على الستر.

(٢) أقله مرة من كل واحدة، وأوسطه ثلاث، وأعلى سبع.

(٣) أي إذا لم يكن معنوفاً ولا فراكياً.

(٤) أي يسرع في مشيه.

(٥) قوله: على هيئته، أي على سكون ووقار، يقال: سار على هيئته أي عادته في السكون والوقار والرفق، من أمش على هيئتك أي على رحلك، ذكره في «النهاية»، قال القاري: هو بكسر الهاء وسكون الياء التحتية وفتح التون وكسر الفوقية.

(٦) أي ما ذكر من المشي والسعي.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الجمهور خلافاً للطحاوي من الحنفية وبعض الشافعية حيث ذهبوا إلى الذهاب من الصفا إلى المروة، ثم منها إلى الصفا، مجموع ذلك شوط، فيكون الدور عنده أربعة عشر مرة ويردّه الأحاديث الصحيحة^(١).

(٨) قوله: ركباً أو ماشياً، قال القاري: المشي واجب إلا لضرورة فيجوز =

(١) انظر أوجز المسالك ١٥٢/٧.

الأسدي. عن معروف، عن زَيْدِ بْنِ أَبِي سَمَةَ، عن أُمِّ سَمَةَ رَوَتْ
أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَتْ: إِنَّكَ كُنْتَ^(٢) فَذَكَرْتُ^(٣) ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: صَوِّفِي سِ^(٤) وَرَأَى النَّاسَ رَأَى^(٥) أَسْرَ^(٦)، قَالَتْ: قَطَعْتُ^(٧)

الرُّكُوبَ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَعْلِيمَ مَنَاسِبٍ، وَالدَّيْمَالُ هُنَا مَرْدٌ، وَكَانَ تَحْدِيثُ لَاحِي
عَنِ سَمَةَ لِرُكُوبِ أَبِي وَأَلَوْجِهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: ذَلِكَ الْمَسِي صَدْرًا وَرُكُوبًا رَحِمَهُ
إِدْ وَقَبْلَ صَرُورِهِ قَدْ دَخَلَ رُكُوبًا مَتَّعًا مَنَاسِبَ.

(١) قَوْلُهُ عَنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَمَةَ، هِيَ رِوَاةُ أَبِي سَمَةَ، أَمَّا سَمَةُ أُمُّ سَمَةَ
وَهُوَ أَرَسَمَةُ سَمَةَ لَقِيَ فِي أَسَدٍ مَحْبُورٍ فِي الْمَدِينَةِ، كَمَا فِي الْأَنْبَاءِ
وَبِهِ، وَأَمَّا تَاكِدُ فِي رِوَايَةِ الْحَذَارِيِّ أَنَّ هِيَ فِي مَرْيَمَ بَحِيصٍ عَنِ سَمَةَ عَنِ أَبِي
عُرْوَةَ عَنِ أُمِّ سَمَةَ، بِرَحْمَةِ السَّادَةِ فِي بَدَا مَسْجُوعٍ، هِيَ عُرْوَةُ، ثُمَّ يَسْمَعُ عَنِ
أُمِّ سَمَةَ عُرْوَةَ الْمَرْفُوعَ أَنَّ حَجَرَ فِي «مَقَامِهِ فَمَعَ السَّارِي» بِأَلٍ مَعْنَاهُ مِمَّا تَحْكُمُ
فِيهِ أَدْرَكَ مِنْ حَيَاتِهِ بَيْنَ وَفَاتِهِ سَمَةَ

(٢) أَيِ مَرَاتٍ

(٣) فَرَسُهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، أَيِ أَنَّهُ مَرِيضُهُ، وَأَمَّا لَمْ تَقْبَلْ أَنْ تَرِدَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزْرَجٍ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي حِوَارِ الْوِثَاقِ، كَمَا وَرَدَ فِي رَوَاهُ هُنَا

(٤) قَوْلُهُ سِ مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، أَيِ مِنْ خَلْفِهِمْ مَتَّعًا مَنَاسِبَ وَهُوَ مُسْتَحَدٌّ،

الْمَسِي

(٥) التَّوَرَّاعِيَّةُ

(٦) أَيِ عِلْمِ الْعَدَا

(٧) قَوْلُهُ قَالَتْ قَطَعْتُ، أَيِ رَأَتْهُ عَيْنَ عَيْرٍ، وَقَدْ نَسَبَ مِنْهُ عَنِ أَبِي بَكْرٍ

أَنَّهُ طَافَ فِي حَجَّةِ تَوَدَّعَ عَنِ عَيْرٍ بِسَلَمِ الرُّشِ جَمْعُ حُرٍّ مَالِحَسَرٍ فِي عَصَا، أَمَّا وَجْهُ
الْحَذَارِيِّ وَسَلَمُهُ وَأَمَّا دَاوِدَ وَغَيْرُهُ، وَكَانَ ذَلِكَ أَشْخَوِي عَمْرِي لَمْ، هُوَ بِسَلَمٍ عَلِيٍّ

ورسول الله ﷺ يصلي^(١) إلى جانب البيت، ويقرأ بالطور^(٢) وكتاب
مسطور.

قال محمد: وبهذا تأخذ، لا بأس للمريض وفي العلة^(٣) أن
يطوف بالبيت محمولاً^(٤) ولا كفارة عليه^(٥). وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى والعلامة من فقهاءنا.

٤٧٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن

المشي كما في رواية أبي داود أو لشرف فراء الناس ويسألونه كما ورد عن جابر
عند مسلم ويحتمل أن يكون كل منهما باعشاً له، ودل هذا كله على جواز الطواف
راكباً بعلم، فإن كان بغير علم جاز بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى أو بكراهة قولان
للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المشي^(١) واجب، فإن تركه بغير علم فعليه دم،
وفيه أيضاً جواز إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التلوين، واستنبط منه طائفة
طهارة بول مأكول اللحم ويعمره، وتحقيقه في موضع آخر، كذا في عمدة
القاري وغيره.

(١) أي صلاة الصبح بالجماعة.

(٢) أي بسورة الطور.

(٣) قوله: وفي العلة، يكسر أوله وتشديد ثانيه أي في المرض، والمعطف
تفسيره. وفسر القاري المريض بضعيف البدن، وذا العلة بالأعرج والزمن ومن به
وجع الرجل ونحوه.

(٤) أي على إنسان أو دابة.

(٥) أي لا يجب عليه دم لأن الضرورات تبيح المخطورات.

(١) ٦٢٠/٤. وملعب الشافعي وأحمد: أنه مستحب، وهزم جماعة من الشافعية بكراهة
الطواف ركباً من غير علم كما ذكره العيني.

ابن أبي مُليكة^(١)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ على امرأة مجنونة^(٢) تطوف بالبيت فقال: يا أمة الله، اقعدي^(٣) في بيتك، ولا تؤذي الناس^(٤). فلما توفي عمر بن الخطاب أتت^(٥)، فقيل لها: هَذَا^(٦) الذي كان ينهاك عن الخروج^(٧)، قالت: واللَّهِ لا أطيعه^(٨) حياً وأعصيه ميتاً.

(١) قوله: عن ابن أبي مُليكة، بالتصغير هو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة اسمه زهير التيمي كان ثقة فقيهاً، مات سنة سبع عشر ومائة، قاله الزرقاني.

(٢) أي أصابها مرض الجذام.

(٣) أي اجلسي ولا تطوفي وفي رواية يحيى: لو جلست في بيتك أي لكان خيراً.

(٤) قوله: ولا تؤذي الناس، أي بريح الجذام، قال ابن عبد البر: فيه أنه يحال بين المجنوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز. وإذا منع أكل الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فما ظنك بالجذام؟ وهو عند بعض الناس يُعدي وعند جميعهم يؤذي، والآن عمر للمرأة القول بعد أن أخبرها أنها تؤذي لأنه رحمها للبلاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يُعدي، وكان يجالس متقيي السُّنن ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله. ولعله علم من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته، ألم تر إلى أنه لم تخطيء فراسته فيها فاطاعته حياً وميتاً.

(٥) أتت مكة.

(٦) أي مات.

(٧) للطواف.

(٨) لأنه أمر به.

٤٠ - (باب استلام^(١) الركن)

٤٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري^(٢)، عن عبيد^(٣) بن جريج، أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن^(٤)، رأيتك تصنع أربعاً^(٥) ما^(٦) رأيتُ أحداً من أصحابك يصنعها! قال: فما هنَّ^(٧) يا ابن جريج؟ قال: رأيتُ لا تَمَسُّ^(٨) من الأركان إلاَّ اليمانيين^(٩).....

(١) قوله: استلام الركن، أي لمس ركن الكعبة، وهي مشتملة على أربعة أركان، في أحدها: الحجر الأسود الذي يجي لمسه بقبيله، وثانيها: الركن اليماني ويستحب لمسه أيضاً، وثالثها ورابعها، الركنان الشاميان وهما بجانب الحطيم.

(٢) يضم الياء وفتحها

(٣) قوله: عن عبيد، مصفراً، ابن جريج مصفراً التيمي مولا هم المدي من ثقات التابعين، ذكره الحافظ ابن حجر.

(٤) كنية ابن عمر

(٥) أي أربع خصال.

(٦) قوله: ما رأيتُ أحداً من أصحابك يصنعها، أي أحداً من أقرابك وأمثالك ممن صحب رسول الله ﷺ، والمراد نفي الرؤية عن الأكثر، وبالغ فيه فقال: ما رأيتُ أحداً، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل مجموع هذه الخصال الأربعة، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل هذه على سبيل الالتزام كما كان ابن عمر يلتزمها

(٧) أي تلك الخصال.

(٨) بفتح الميم وتشديد السين أي لا تلمس باليد.

(٩) قوله: اليمانيين، قال السيوطي في «توسيع الخواص»، تحريف الياء لأن =

ورَأَيْتَكَ تَلْبَسُ^(١) النَّعَالَ^(٢) السَّبْتِيَّةَ، ورَأَيْتَكَ تَصْبِغُ^(٣) بِالصُّفْرِ، ورَأَيْتَكَ
إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ^(٤) النَّاسِ^(٥) إِذَا رَأَوْا.....

= الألف بدل من إحدى يائِي النسب، ولا يُجمع بين البدل والمُبدل منه، وفي لغة قليلة تشديدها على أَنَّ الألف زائدة، والمراد بهما الركن اليماني والذي فيه الحجر الأسود على جهة التخليب.

(١) بفتح الباء.

(٢) قوله: النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، النِّعَال بالكسر جمع نعل، وهو ما يلبس في الرجل لوقاية القدم، والسَّبْتِيَّة بالكسر منسوب إلى سبت، وهي جلود البقر المدبوعة يُتخذ منها النعال، سُمِّيَتْ بذلك لأن شعرها سُبِتَ عنها أي حُلِقَتْ، أو لأنها اُنْتُسِبَتْ^(١) بالدباغ أي لانت، وكان من عادة العرب لبس النعال من الجلود الخيرية^(٢) مدبوعة بشعرها، وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره، وكان يلبسها أهل الرفاهية، وقيل: إنه منسوب إلى سوق السَّبْت بالفتح، وقيل: إلى السَّبْت بالضم: نبت يُدبغ به، ويلزم عليهما أن يكون السبتية في الرواية بالفتح أو بالضم، ولم يرد في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن منجد وغيرهم إلا الكسر، كذا حققه أحمد بن محمد المقرئ المغربي في كتابه «فتح المتعالم في مدح خير النعال» وفصلت ما يتعلق بهذا الحديث في رسالتي «غاية المقال في ما يتعلق بالنعال»، وتعليقاتها المسماة بظفر الأتقال.

(٣) قوله: تَصْبِغُ، أي تَوَبِّك أو شعرك، وهو بضم الموحدة، وحكي فتحها وكسرها. بالصُّفْر بالضم أي اللون الأصفر بالزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة نبت يُصبغ به أصفر.

(٤) أي دفعوا أصواتهم بالنلبية وأحرموا بالحج.

(٥) أي أكثرهم ممن هو بمكة.

(١) هكذا في الأصل والظاهر اُنْتُسِبَتْ بالدباغ أي لانت، كما في مجمع البحار ١١/٣.

(٢) هكذا في الأصل، والصواب بدون «ال» كما نبهنا على ذلك سابقاً.

الهِلال^(١) ولم تهَلَّلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ^(٢) يَوْمُ التَّروِيَةِ^(٣) ! قَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ^(٤) . وَأَمَّا
النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي^(٥) لَيْسَ
فِيهَا^(٦) شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ^(٧) فِيهَا ، فَإِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا^(٨) . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ

(١) أي هلال ذي الحجة .

(٢) أي يوجد، فهي تامة وما بعده فاعله، ويمكن أن يكون ناقصة وما بعده
مفعوله وفاعله ضمير راجع .

(٣) هو الثامن من ذي الحجة .

(٤) قوله : إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، أي الركن اليماني الذي بجهة اليمن والركن الذي
بجهة أكثر بلاد الهند الذي فيه الحجر الأسود ، ولا يستلم الركنين الآخرين ، وهذا
عن النبي ﷺ متفق عليه ، وأما أصحابه فمذهب ابن عمر وعمر وابن عباس وجابر
وأبي هريرة قَصُرُ الاستلام عليهما ، ورُوي عن معاوية وابن الزبير مَنِ الْكُلِّ ،
وعلموا بأنه ليس شيء من البيت مهجوراً . والآثار عنهم مخرجة في «مصنف ابن
أبي شيبة» ، و«مسند أحمد» وغيرهما ، وهذا الخلاف قد ارتفع وأجمع مَنْ بعدهم
على أنه لَا يُسْتَلَمُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ .

(٥) هذا تفسير للسبتية .

(٦) في نسخة : لها .

(٧) قوله : يَتَوَضَّأُ فِيهَا ، الظاهر أن معناه يتوضأ ويفسل الرجلين حال كون
النعلين فيهما ولا بأس به إذا كان النعلان طاهرين ، ووصل الماء إلى الرجل
بتمامه ، وقال النووي : معناه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه وطيبان .

(٨) ليحصل الاقتداء به .

فلاني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ^(١) بها فانا أحب أن أصبغ بها. وأما الإهلال فلاني لم أر رسول الله ﷺ يهبل حتى^(٢) تنبعث به راحلته.

قال محمد: وهذا^(٣) كله حسن، ولا ينبغي أن يستلم من الأركان، إلا الركن اليماني والحجر^(٤)، وهما اللذان استلمهما ابن عمر. وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

٤٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله^(٥) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(١) قوله: يصبغ بها، قال الزرقاني: قال المازري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب والأشبه هو الثاني. قال عياض: هذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن عمر فيها تفسير ابن عمر لحجته واحتج بأنه ﷺ كان يصفر لحجته بالورس والزعفران. رواه أبو داود. وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأنه ﷺ كان يصبغ بها ثوبه حتى عمامته.

(٢) قوله: حتى تنبعث به، أي تستوي قائمة إلى طريقه يعني أن النبي ﷺ: إنما كان يحرم حين التوجه إلى مكة والشرع في الأعمال ففاس عليه الإحرام بعكة يوم التروية لأنه يوم التوجه إلى منى ويوم الشرع في أفعال الحج، والمراد بانبعاث الراحلة انبعاثها به من ذي الحليفة لا من مكة، فإن النبي ﷺ لم يحرم في حجته من مكة، وقد ذكرنا سابقاً ما يتعلق بهذا المقام فتذكر.

(٣) أي ما ذكر في هذه الرواية.

(٤) أي الحجر الأسود.

(٥) قول: أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، هو أخو القاسم بن محمد من ثقات التابعين قُتل بالحرّة سنة ٦٣. أخبر هو عبد الله بن عمر بنصب عبد الله على أنه مفعول أخبر، فالمُخبر هو عبد الله بن محمد والمُخبر له ابن عمر، «عن» متعلق بأن خبر عائشة: وظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك، فتكون من رواية نافع عن =

أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ألم^(١) تَرَى أن قومك^(٢) حين بنّوا^(٣) الكعبة اقتصروا عن قواعد^(٤) إبراهيم عليه

عبد الله بن محمد، وأخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، عن عائشة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر وغيره.

(١) بهمة الاستفهام وفتح التاء والراء وسكون الياء ويحذف النون للجزم أي ألم تعلمي.

(٢) بكسر الكاف خطاب إلى عائشة وقومها المراد به قريش.

(٣) قوله: حين بنّوا الكعبة، أي أرادوا بناءها، وذلك قبل البعثة النبوية بخمس سنين، وكانت الكعبة قبل ذلك مبنية بالرضم^(١) ليس فيها مدر ولم تكن جدرانها مرتفعة، وكان لها بابان فتساقط بناؤها ووصلها الحريق فأرادت قريش تسقيفها ورفع جدرانها، ولم تكن قبل ذلك مسقفة، فبنّوا الكعبة وسقفوها بالخشب والحجارة وجعلوا لها باباً واحداً ليدخلوا فيها من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، وقد كانوا تعاملوا أن لا يُصرف في بنائها إلا المال الطيب، فجمعوه وشرعوا في بنائها فقصرت بهم النفقة، فأخرجوا قدر السطيم من الكعبة، ولم يزل ذلك البناء في عهد النبي ﷺ ولم يغيره لأن قريشاً كانوا قريشي عهد بالكفر والجاهلية، فخاف أن يلعنوا عليه يهدم الكعبة من غير ضرورة وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافته وبنّاها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتل ابن الزبير لم يرخص الحجاج الأمير من عبد الملك بن مروان ليقاد بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين^(٢).

(٤) جمع قاعدة بمعنى الأساس.

(١) الرضم واحده رضة الصخور العظيمة.

(٢) وانظر أوجز المسالك ٩٣/٧.

السلام؟ قالت: فقلت: يا رسول الله، أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟
 قالت: فقال: لولا^(١) جذنان^(٢) قومك بالكفر، قال^(٣): فقال^(٤)
 عبد الله بن عمر: لئن^(٥) كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ
 ما أرى رسول الله ﷺ ترك^(٦) استلام الركنتين اللذين يليان الحجر إلا
 أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام.

(١) قوله: فقال: لولا... إلى آخره، وفي رواية: لولا أن قومك حديث
 عهد بالجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج والوقت بالأرض، وجعلت
 له بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم. واستنبت من الحديث جواز
 ترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد منه.

(٢) بالكسر بمعنى الحلوث والقرب.

(٣) أي عبد الله بن محمد.

(٤) حين سمع هذا الحديث.

(٥) قوله: لئن، قال الحافظ ابن حجر والقاضي عياض: ليس هذا شكاً من
 ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد
 به التقرير.

(٦) قوله: ترك استلام الركنتين، أي لمسهما وتقبيلهما. اللذين يليان أي
 يقربان الحجر^(١) بالكسر وهو الحطيم: الموضع الذي أخرجته قريش من الكعبة،
 وهما ركنان شاميان. ويُعرف اليوم أحدهما بالركن العراقي والآخر بالشامي، إلا أن
 البيت أي الكعبة لم يتم على قواعد إبراهيم فليس الركنان بحسب بساء الخليل
 طرفين للكعبة، ولذا ورد أن ابن الزبير لما بنى الكعبة على قواعد الخليل استلم
 الأركان كلها.

(١) وهو معروف على هيئة نصف الدائرة وفلده تسع وثلاثون ذراعاً. تنوير الحوالك ص ٢٦٣.

٤٦ - (باب الصلاة في الكعبة ودخولها)

٤٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ دخل^(١) الكعبة هو وأسماء^(٢) بن زيد وبلال^(٣) وعثمان^(٤) بن طلحة الحنفي، فأغلقها^(٥) عليه،

(١) كان ذلك يوم الفتح، كما ورد في رواية البخاري.

(٢) قوله: أسماء، بضم الألف ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الهاشمي مولى رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، قتل النبي ﷺ لعائشة. أحبه فإني أحبه، أخرجه الترمذي. وولاه إمارة الجيش وفيهم عمر، وعقد له اللواء، توفي بالمدينة أو برادي القرى سنة ٥٤، وقيل: غير ذلك، ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

(٣) قوله. وبلال، هو ابن وبيح دأفتح الحنفي مؤذن رسول الله ﷺ. كان قديم الإسلام والهجرة، وشهد المشاهد كلها، وله مناقب كثيرة، توفي بدمشق سنة ٢٠، وقيل: سنة ٢١، وقيل بالمدينة وهو غلط، قاله النووي في «التهذيب»، وقد ذكرت قدراً من ترجمته في رسالتي «خير النخبر بأذن خير البشر» وغيره.

(٤) قوله: وعثمان، هو ابن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار، يقال له الحنفي بفتح الحاء والهمزة تحجيم الكعبة. ويعرفون الآن بالنشيين نسبة إلى شقيقة بن عثمان بن أبي طلحة ابن عم عثمان المذكور هنا. وخدمة غلق البيت وفتحه وحفظ مفتاحه لم تزل فيهم، ذكره العيني.

(٥) قوله: فأغلقها، أي الكعبة، والضمير إلى عثمان، وإنما أغلقه لكثرة الناس فخاف أن يزدحموا عليه، أو يصلوا بصلاته فيكون ذلك عندهم من مناسك الحج^(١).

(١) روى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت يمر من الحج في شيء. وحكي القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج. ورده بأد النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن محرماً. فتح البازي ٤٦٦/٣.

ومكث^(١) فيها، قال عبد الله^(٢): فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع^(٣) رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى^(٤)، وكان البيت^(٥) يومئذٍ على ستة أعمدة.

قال محمد: وبهذا تأخذ الصلاة في الكعبة حسنة^(٦) جميلة. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي توقف فيها زماناً.

(٢) ابن عمر.

(٣) أي في داخل الكعبة.

(٤) قوله: ثم صلى، أي ركعتين نفلًا، وعند مسلم عن أسامة أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة. ولكنه كبر في نواحيه. ووقع عند أبي عوانة عن ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة - حين خرجا - : هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ فقالا: نعم، وكذا ورد عند أحمد والطبراني. وجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره، وحيث نفى أولاد ما في علمه، ويحتمل أن يكون أسامة غاب بعد دخوله، فلم يره يصلي، ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديثه أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة، فكانت آتية بماء في الدلو يضرب به الصُور. وقال ابن جبان: الأشبه أن يحمل الخبران على دخولين متتابعين: أحدهما يوم الفتح وصلى فيه، والآخر في حجة الوداع، ولم يصل فيه، كذا في «عمدة القاري».

(٥) أي كانت الكعبة في ذلك الزمان مبنية على ستة أعمدة بالفتح وكسر الميم جميع عمود.

(٦) أي منجبة وفضيلة^(٧) وليست من مناسك الحج.

(١) ويقول الحافظ في الفتح ٤٦٦/٣ ما ملخصه: إن صحة النقل والفرض داخل الكعبة قول

٤٢ - (باب الحج من الميت أو عن الشيخ الكبير)

٤٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره^(١) قال^(٢): كان الفضل^(٣) بن عباس وديف^(٤) رسول الله ﷺ، قال: فأتت^(٥)

(١) أي سليمان بن يسار.

(٢) أي ابن عباس.

(٣) قوله: الفضل، هو ابن عباس، أخو عبد الله بن عباس عم رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، شهد حُبناً وحجة الوداع، وخرج إلى الشام بعد وفاة النبي ﷺ، وتوفي بناحية الأردن في طاعون عَمَواس سنة ١٨، وقيل: توفي سنة ١٥، وقيل غير ذلك، ذكره ابن الأثير. وهذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس مثل ما هنا، والأئمة الخمسة من حديث الفضل، فجعله بعضهم من مسند ابن عباس وبعضهم من مسند الفضل، قال الترمذي: سألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال: أصح شيء في هذا الباب ما رواه ابن عباس عن الفضل، ويحتمل أن يكون سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم أرسله، فلم يذكر من سمعه منه.

(٤) قوله: وديف، أي ركباً خَلَفَهُ على بعير واحد وهو مما لا بأس به، إذا أطاعته الدابة.

(٥) وكان ذلك غداة جُمع يوم النحر، كما في رواية للبخاري والنسائي.

الجمهور، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي، وعن ابن عباس عدم الصحة مطلقاً للزوم استظهار بعض الكمية وقد ورد الأمر باستقبال جميعها، وبه قال بعض المالكية والظاهرية والطبري، ومشهور قول مالك على رأي المالزي منع الفرض وجوب الإعادة، وأطلق الترمذي عنه جواز النقل، فكانه اختلف النقل عنه. اهـ.

امراً من^(١) حُثِّمَ تَسْتَفْتِيهِ^(٢)، قال: فجعل^(٣) الفضل ينظر إليها،
وتنظر إليه، قال: وجعل رسول الله ﷺ يَصْرِفُ وجه الفضل بيده
إلى الشَّقِّ الأخر، فقالت^(٤):

(١) قوله: من حُثِّمَ، بفتح الحاء ومكون الاء المثلثة وفتح العين: قبيلة مشهورة.

(٢) أي تطلب منه الحكم والفتوى.

(٣) قوله: فجعل، أي مطلق وشرع الفضل بن عباس ينظر إلى تلك المرأة،
وتنظر تلك المرأة إلى الفضل، وذلك لكون الطباع مجبولة على النظر إلى الصور
الحسنة، وكان الفضل حسناً جميلاً وتلك المرأة شابة جميلة، والأظهر أن ذلك
النظر لم يكن عن شهوة بل من المباح الذي رُحِّصَ فيه إذا أُمن من الشهوة، لكن
لما خاف النبي ﷺ أن يجز ذلك إلى فتنة صَوَّفَ وجه الفضل بيده الشريفة إلى
الشَّقِّ - بالكر وتشديد القاف - الأخر أي الجانب الآخر الذي ليس فيه ذلك
الاحتمال، وقد سئل عنه العباس فقال: لم لَوَيْتُ حُتَّى ابن عمك؟ فقال: رأيت شاباً
وشابة فلم آمن الشيطان عليهما، أخرجه الترمذي، وبالحق في دفع الفتنة فصرف
وجهه بيده قبل أن الإنكار باليد أقوى من الإنكار باللسان، وبهذا ظهر أنه لا يصح
استنباط حرمة مطلق النظر إلى وجه الأجنبية ولو في حالة الأمان من هذه القصة^(١).

(٤) بيان لاستفتائها.

(١) قال الناجي: يحتمل أن تكون قد سلت على وجهها ثوباً، فإن المحرمة يجوز لها ذلك
لمعنى الستر، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما ينظر إليه الفضل. المتفق ٢٦٧/٢. وفي فتح
الباري ٧٠/٤ عن العياض: لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل عشي عليه أن يؤول إلى
ذلك، أو كان قبل نزول الأمر يؤداه الجلابيب.

وقال الشيخ في «البلد»: وإنما لم يمنحها ولم يأمر بصرف النظر عنه لأن صرف وجه
أحدهما يعني عن الآخر، ويحتمل أن يكون ﷺ لم يخف منها الشهوة، كما في الأوجز
٤٨/٧.

يا رسول الله، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكْتُ أَبِي شَيْخاً^(١) كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَلَحَجُّ^(٢) عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٣)، وَذَلِكَ^(٤) فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ.

٤٨١ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ^(٥)، عَنْ

(١) قوله: شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ، بضم الباء أي يقعد ويستقر على الراحلة، يعني أن الحج افتراض على أبي حال كونه شيخاً كبيراً غير قادر على الذهاب لا ماشياً ولا راكباً بأن أسلم في ذلك الحال، أو أسلم قبله وكان فقيراً فحصلت له الاستطاعة الموجبة لافتراض الحج في تلك الحالة.

(٢) بهجرة الاستفهام.

(٣) قوله: قَالَ: نَعَمْ، أي حجي تائباً عنه، واستنبط من الحديث جواز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس، ولا خلاف في جوازهما إلا ما قال الحسن بن صالح من عدم جواز حج المرأة عن الرجل، وهو غفلة عن السنة، وقالت طائفة: لا يحج أحد عن أحد، روي هذا عن ابن عمر والْقَاسِمِ وَالتَّخَمِيِّ، وقال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وقالت الحنفية والشافعية بجواز الاستئابة للشيخ الفاني وكذا الحج عن الميت، كذا في «عمدة القاري».

(٤) أي كان هذا الاستفتاء والجواب في حجة الوداع سنة عشر.

(٥) قوله: السُّخْتِيَانِيُّ، نسبة إلى بيع السُّخْتِيَانِ — وهو بفتح السين وسكون الخاء وكسر إلتاء الفوقائية وتخفيف الياء التحتية، في الآخر نون — جنود الظَّالَمِ، كان أيوب يبيعهما، فنسب به، كذا في «أنساب السُّخْتِيَانِيِّ» ومختصره المسمى باللباب لابن الأثير الجزري، وأما قول السيوطي في مختصره: «لب اللباب» إنه بكسر السين فسبق قلم نُبّه عليه عبد الله بن سالم البصري المكي.

ابن سيرين^(١)، عن رجل أخبره، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنَّ أُمِّي امرأةٌ كَبِيرَةٌ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْمِلَهَا^(٢) عَلَى بَعِيرٍ، وَإِنْ رَبَطْنَاهَا^(٣) خَفْنَا أَنْ تَمُوتَ، أَفَأَحْجُ^(٤) عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

٤٨٢ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْنِيَّيَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ حَقْلًا^(٥) عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْلُغَ^(٦) أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ

(١) قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، ذَكَرَ الشَّوَيْبِيُّ فِي «الْتَهَذِيبِ» أَنَّ أَبَاهُ سِيرِينَ، بِكَسْرِ السِّيرِ وَارَاءَ كَنٍّ مَوْلَى أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، وَلَهُ سِتَّةُ أَوْلَادٍ، مُحَمَّدٌ وَمُعَبَّدٌ وَأَنَسٌ وَبَحْبِىٌّ وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ وَكَانَ لَهُمْ رِوَاةٌ ثَقَاتٌ مِنْ أَجَلَةِ التَّابِعِينَ، وَكَثِيرًا مَا يَطْنِقُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ مُحَمَّدٍ، هَذَا أَبُو بَكْرٍ الصُّرِّيُّ الْإِمَامُ فِي التَّفْسِيرِ وَالْبَعْثِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، سَمِعَ ابْنَ عَدْرٍ وَثَابَةَ هَرِيرَةَ وَابْنَ الرِّبْرِ وَغَيْرَهُمْ، وَهَمْ يَسْمَعُ عَنْ ابْنِ عَبْدِسَ فَحَدَّثَهُ عَنْهُ بِرِوَايَةٍ، (فَدَّ كَثْرَ الْأَثْمَةِ فِي الشَّيْءِ عَلَيْهِ، تَرَفَّى بِالْبَصَرَةِ سِتَّةَ ١١٠ هـ).

(٢) أَيِ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُكَبِّلَهَا عَلَى الرَّاخَةِ خَوْفًا مِنْ مَقْطُوعِهَا.

(٣) أَيِ شَدَدْنَا بِالْحَبْلِ عَلَى الْبَعِيرِ حَوْفَ التَّفْهُؤِ.

(٤) بَهْزَةً اسْتَفْهَمَ.

(٥) أَيِ مَذْرُوعٍ وَأَلْزَمَ عَلَى نَفْسِهِ.

(٦) قَوْلُهُ: أَنَّ لَا يَبْلُغُ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ، مَتَّعْنِ ابْنَ أَبِيصَمٍّ لِأَوَّلِ وَسْكَوٍ الثَّانِي الْحَلَبِ، أَيِ حَلَبِ اللَّبَنِ عَنِ الصَّرْعِ، فَيَحْتَبُ، يَضُمُّ اللَّامَ وَكَسْرَهُ، أَيِ وَلَدِهِ قِشْرَبِ، أَيِ ذَلِكَ الْوَلَدِ وَيُسْقِيهِ^(١)، أَيِ يَسْنِي ابْنَ وَلَدِ ذَلِكَ اللَّبَنِ وَالثَّانِي الْإِلَاحِجُّ بِنَفْسِهِ وَحَجَّ بِهِ إِلَى الْوَلَدِ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: قَبْلُغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ أَيِ إِلَى

(١) فِي نَسْخَةِ بَيْهَقِيهِ.

الْمَحَلِّبَ فَيَحْلِبُ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ إِلَّا حَجَّ وَحُجَّ بِهِ ، قَالَ : فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ ، وَقَدْ كَبُرَ الشَّيْخُ ، فَجَاءَ ابْنَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ ، فَقَالَ إِنْ أَبِي قَدْ كَبُرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَفَأَحْجُ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا بأس بالحج عن الميت^(١) وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر^(٢) ما لا يستطيعان أن يحججا . وهو قول أبي حنيفة والعلامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى . وقال مالك^(٣) بن أنس : لا أرى أن يحج أحد عن أحد .

مرتبة قال بها ذلك الرجل ، وهو أن يقدر على أن يحلب فيشرب ويستقيه . وقد ، أي والحال أنه قد كبر - بكسر الباء - الشيخ أي بلغ الوالد من الشيخوخة وبلغ من الكبر إلى حد لا يقدر على إيفاء نذره ، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ ، فأخبره الخبر أي بين له كيفية النذر والكبر ، فقال : إن أبي قد كبر وضعف وهو لا يستطيع أي لا يقدر على الحج أفأحج عنه؟ أي نيابة عنه ، قال النبي ﷺ : نعم ، حُجَّ عنه وأوفى بنذره .

(١) قوله : عن الميت ، أي نيابة عن الميت فرضاً كان أو نفلاً ، فإن كان فرضاً ، وأوصى به الميت سقط عنه وإلا يجرى عنه إن شاء الله ، وفي النفل^(١) يصل ثوابه إليه .

(٢) بكسر الأول وفتح الثاني .

(٣) أي سناً لا يقدران الحج بنفسهما .

(٤) صاحب الموطأ .

(١) قال الحافظ : وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي ، ومن أحمد روايتان : كذا في فتح الباري ٦٦/٤ وسط شيخنا في الأوجز ٤٢/٩ أي بيان الحج عن الغير عشرة أبحاث مفيدة مهمة .

٤٣ - (باب الصلاة بمعنى^(١) يوم التروية^(٢))

٤٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان^(٣) يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة.

قال محمد: هكذا السنة^(٤)

(١) قوله: بمنى، بكسر الميم، تصرف ولا تصرف، وهو موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، حدها من جهة المشرق بطن النبل إذا هبطت من وادي محسر، ومن جهة المغرب جمرة العقبة. سُمي به لما يمنى فيه من الدماء أي يُراق ويُصب، ذكره النووي في التهذيب.

(٢) أي اليوم الثامن من ذي الحجة.

(٣) قوله: كان يصلي، أي كان يرحل من مكة بعد صلاة الفجر من اليوم الثامن إلى منى، فيصلّي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح من يوم عرفة، ثم يذهب في اليوم التاسع عداء أي صباحاً إذا طلعت الشمس إلى عرفة بفتحين، ويقال له عرفات أيضاً. قال النووي: اسم لموضع الوقوف سُمي بذلك لأن آدم عرف حواء هناك، وقيل: لأن جبريل عرف إبراهيم المناسك هناك، وسمعت عرفات لأن كلَّ حدٍّ منه يسمى عرفة، ولهذا كانت مصروفة كقصبات، قال النحويون: ويحوز ترك صرفه بناءً على أنها اسم مفرد لبقعة.

(٤) قوله: هكذا السنة، أي الطريقة الماثورة عن النبي ﷺ وأصحابه. فإنه ثبت أن النبي ﷺ خرج من مكة ضحى من يوم التروية، وغداً إلى عرفات يوم عرفة بعد انطولوج، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد والحاكم وابن خزيمة وغيرهم. وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته ومنهم من قال إنه سنة مؤكدة^(٥).

(١) هكذا في نروع لأئمة الأربعة: أوجز المسالك ٣٥٦/٧.

فإن عَجَل^(١) أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٤ - (باب الغسل بعرفة يوم^(٢) عرفة)

٤٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة حين يريد أن يروح^(٣) .

قال محمد : هذا^(٤) حسن وليس بواجب .

٤٥ - (باب الدُّفْع^(٥) من عرفة)

٤٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، أن أباة أخبره ،

(١) قوله : فإن عَجَل ، من التعجيل . وفي نسخة : تعَجَّل أو تأخر بان قدم بمعنى يوم السابع من ذي الحجة أو بعد صلاة الظهر أو العصر يوم التروية ، ويأتى يذهب إلى عرفة قبل طلوع يوم عرفة في ليلة عرفة أو يوم التروية أو يذهب إلى عرفة وقت الضحى يوم عرفة أو بعد الزوال بشرط أن يصل هناك وقت الوقوف فلا بأس أي هو جائز إلا أنه خلاف الأولى ، أو خلاف السنة ، إن شاء الله تعالى ، قال القاري : إنما استثنى احتياطاً لاحتمال أن يكون تأخره عليه السلام في مي كان للنسك وقصد العبادة أو لضرورة فله الماء بعرفة أو الاستراحة أو لمحق الجماعة المتأخرة ، وعلى كل تقدير فالأولى هو المتابعة .

(٢) أي اليوم التاسع .

(٣) أي يذهب من مقام نزوله إلى جبل الرحمة وموقف الدعاء .

(٤) قوله : هذا حسن ، أي هذا الغسل مستحب ، وقبل سنة للوقوف وليس من المناسك الواحة .

(٥) قوله : الدفْع ، أي الرجوع من عرفة إلى المزدلفة عند غروب الشمس يوم عرفة .

أنه سمع أسامة بن زيد يُحدّث عن سَير^(١) رسول الله ﷺ حين دَفَعَ^(٢) من عَرَفة، فقال: كان^(٣) يَبرِ العَنَقَ حتى إذا وَجَدَ فُجُوةً نَصَّ. قال هشام: والنصَّ أَرَفَعُ^(٤) من العَنَق.

قال محمد: بَلَّغْنَا^(٥) أنه قال ﷺ: عليكم بالسُّكينة^(٦) فَإِنَّ الْبِرَّ^(٧)

(١) أي عن كَيْفَتِهِ.

(٢) أي انصرف وذلك في حجة الوداع.

(٣) قوله: كان يبر العنق، بفتح العين وفتح النون، موع من السير وهو أدنى المَشْيِ، وسير سهل للدواب من غير إسراع حتى إذا وجد فُجُوةً — بالفتح — ما اتسع من الأرض — وفي بعض الروايات فرجة — نصَّ أي أسرع والنصَّ والنصيص في السيران لسيار^(١) الدابة سيرا شديداً. قال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة إنما هو لضيق الوقت لأنهم إنما يدفعون عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة ثلاثة أميال وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء في المزدلفة، فضعفوا في السير لاستعجال الصلاة.

(٤) أي أعلى منه^(٢).

(٥) هذا البلاغ أخرجه البخاري^(٣) وغيره من حديث ابن عباس.

(٦) أي بالطمأنينة في السير.

(٧) بالكر أي الطاعة والمهابة.

(١) هكذا في الأصل وهو تحريف. الصواب: «أن تسار» كما في الأوجز ٢٩٤/٧.

(٢) قال النووي: هما نوعان من إسراع السير. وفي العنق نوع من اللوق. شرح النووي على مسلم ٤٢٢/٣.

(٣) رقم الحديث ١٦٦٦.

ليس بإيضاع^(١) الإبل وإيجاف^(٢) الخيل . وبهذا نأخذ وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله .

٤٦ - (باب بطن محسر^(٣))

٤٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان^(٤) يُحرِّك
واحلته في بطن محسر كقذر ومية بخجر .

قال محمد : هذا كله زائغ^(٥) إن شئت حرَّكت^(٦) ، وإن شئت

(١) أي بإسراعه .

(٢) أي إعدادها .

(٣) قوله : باب بطن ، بالفتح محسر : قال العيني في «اللبابة شرح الهداية» :
بكسر السين المشددة فاعل من حسر بالتشديد لأن قيل أصحاب الفيل^(١) حسر فيه أي
أعسى ، وهو وادٍ من مزدلفة ومي ، رسمِّي وادي النار ، يقال : إن رجلاً اصطاد فيه ،
فنزلت ناراً وحرقته ، وحكمة الإسراع فيه لمخالفة النصارى لأنه موقفهم .

(٤) قوله : كان يحرك ، أي تحريكاً زائداً ليسرع في بطن محسر كقذر ومية
بالكسر بخجر أي مقدار إذا رمي بالحجر فوصل بموضع ، وهذا قيل لمخالفة
النصارى كما مر ، وقيل : لأنه وادٍ عذب به بعض الكفار ، فأحب أن يسرع في
الخروج منه ، وهو أمر مستحب ليس بواجب .

(٥) أي جائز .

(٦) أي الراحلة للإسراع في وادي محسر .

(١) في شرح «الدموقي» عني شرح متن «الغليل» : الحق أن قضية الفيل لم تكن برادي
محسر ، بل كانت خارج الحرم ، وذكر العيني في عمدة القاري ٦٩١/٤ نقلاً عن الضبري
- وهو المحب الظهري - ذلك ، ثم قال : قيل هذا غلط لأن قيل لم يهر الحرم .

سِرَتْ عَلَى هَيْئَتِكَ (١) بَلَّغْنَا (٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي السَّيْرَيْنِ (٣)
 جَمِيعاً: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ (٤). حِينَ أَقَاصَ (٥) مِنْ عَرَفَةَ، وَحِينَ أَقَاصَ
 مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ.

٤٧ - (بَابُ الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ)

٤٨٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا تَافِعٌ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ
 يَصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعاً.

(١) بِالْفَتْحِ أَيُّ طَرِيقَتِكَ فِي التَّوَسُّطِ.

(٢) قَوْلُهُ: بَلَّغْنَا، دَلِيلٌ لَكُوكَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزَيْنِ يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي
 السَّيْرَيْنِ جَمِيعاً - أَيُّ فِي السَّيْرِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ وَفِي السَّيْرِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِلَى
 مَنًى - : عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ فِي الْمَسِيرِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْإِسْرَاعِ.
 وَفِيهِ أَنَّ السَّكِينَةَ فِي السَّيْرِ الثَّانِي لَا يَنْفِي قُدْرًا مِنَ الْإِسْرَاعِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرُ
 مَخْصُصٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَطْلُوقِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ ثَابِتًا بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ وَحْدِهِ، بَلْ ثَبَتَ بِفِعْلِ
 النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الْمَخْرُجِ فِي الصَّحَاحِ (١).

(٣) فِي نَسْخَةِ: الْمَسِيرَيْنِ -

(٤) بَيَانٌ لِلْمَسِيرَيْنِ.

(٥) أَيُّ رَجَعَ.

(٦) قَوْلُهُ: بَابُ الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ اللَّامِ: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَنًى =

(١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ: يَسْتَحِبُّ الْإِسْرَاعُ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ وَهُوَ مَا بَيْنَ جَمْعٍ وَمَنًى، فَإِنْ كَانَ مَاشِياً أَسْرَعَ
 وَإِنْ كَانَ رَاكِباً حَرَّكَ دَابَّتَهُ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ
 حَرَّكَ قَلِيلاً. الْمُغْنِي ٤٢٤/٣.

٤٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن

عبد الله، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء^(١) بالمزدلفة جميعاً.

٤٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن

عدي^(٢) بن ثابت الأنصاري، عن عبد الله^(٣) بن يزيد الأنصاري الخطمي، عن أبي أيوب^(٤) الأنصاري قال: صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً^(٥) في حجة الوداع.

= وعرفة ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة، وهما جعلان بين المزدلفة وعرفة، واحده مأزم يكسر الزاء، والعدان خارجان من المزدلفة سمي به لارتداف الناس أي اقترابهم واجتماعهم بها، وقيل لاجتماع آدم وحواء به. من ثم سمي بالجمع أيضاً، ذكره النووي.

(١) ولم يتفطن بينهما.

(٢) هو من ثقات التابعين الكوفيين، وثقه أحمد وغيره، مات سنة ١٦٠،

كذا في الإسعاف.

(٣) قوله: عبد الله هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري

الخطمي، سبه إلى بني خطمة بالفتح بطن من الأنصار، وهو صحابي صغير، ذكره العيني وغيره.

(٤) اسمه خالد بن زيد.

(٥) قوله: جميعاً، زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن

أبي ليلى كلاهما عن عدي بن ثابت بهذا الإسناد بإقامة واحدة، والجمع ضعيف، لكن تقوى بمناجاة محمد، وبه يرد على قول ابن حزم: ليس في حديث أبي أيوب ذكر أذان وإقامة، كذا ذكره النحاط اس حجر في «فتح الباري»

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا يصلي^(١) الرجل المغرب حتى يأتي المزدلفة، وإن ذهب نصف الليل، فإذا أتاها أدن وأقام فيصلي المغرب والعشاء بأذان^(٢) وإقامة واحدة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: لا يصلي، يعني أن تأخير المغرب واجب إلى أن يصل المزدلفة فيجمع بينه وبين العشاء في المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ودخل وقت كراهة العشاء، فلو صلاها في الطريق أو في عرفة أعاد، وهذا أحد القولين، وبه قال بعض المالكية، وقال الشافعية وغيرهم: لو جمع قبل جمع أو جمع بينهما تقديماً في الجمع أجزاء، وفاتت السنة، والخلاف مبني على أن الجمع بعرفة أو المزدلفة هل هو للنسك أو للسفر، فمن قال بالأول قال بالأول، ومن قال بالثاني قال بالثاني، كما يسطه في «خيب الساري».

(٢) قوله: بأذان وإقامة واحدة، أي بأذان واحد وإقامة واحدة للأولى فقط، والمرجح هو تعدد الإقامة لا الأذان كما يسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار». والمسألة مسددة فيها ستة أقوال كما فصلها في «فتح الباري»^(١) و«عمدة القاري»^(٢): أحدها: الجمع بأذنتين وإقامتين، روي ذلك عن ابن مسعود عند البخاري، وعن عمر عند الطحاوي، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر، وقيل ابن حزم: لم نجده مروياً عن رسول الله ﷺ لي بنص صريح صحيح، وذكر ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه، ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع، وأجيب عنه بأنه اعتمد صنيع عمر وإن كان لم يروه في «الموطأ»، وحمل الطحاوي صنيع

(١) ٥٢٥/٣.

(٢) ٦٨٧/٤.

٤٨ - (باب ما يحرم على الحاج

بعد رمي جرة العقبة^(١) يوم النحر)

٤٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وعبد الله بن دينار، عن

ابن عمر على أنه أُذِّنَ للثانية لكون الناس تفرقوا لعشائهم فأذَّنَ ليجمعهم، وبه تقول إذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو غيره، فأذَّنَ، لا بأس به، وبمثل يَجَاب عن فعل ابن مسعود. وثانيها: أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال ابن عبد البر: أنا أعجب من الكوفيين أخذوا بما رواه أهل المدينة، وتركوا ما رَوَوْا عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدنون به أحداً. انتهى. وحجتهم في ذلك حديث جابر أنه ﷺ جمع بأذان وإقامة واحدة أخرجه ابن أبي شيبة، وروى نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني من حديث أبي أيوب كما مر. وثالثها: أن يجمع بأذان واحد وإقامتين، ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وابن عمر عند البخاري، وهو الصحيح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون من المالكية وابن حزم من الظاهرية والطحاوي من الحنفية وقواه. ورابعها: الجمع بإقتنين فقط من غير أذان، وهو رواية عن أحمد وعن الشافعي، وقال به الثوري وغيره، وهو ظاهر حديث أسامة المروني في صحيح البخاري حيث لم يذكر فيه الأذان، وقد روي عن ابن عمر من فعله كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي، وكأنه رآه من الأمر المتخير فيه. وخامسها: الجمع بالإقامة الواحدة بلا أذان، أخرجه مسلم وأبو داود عن ابن عمر أيضاً وهو المشهور من مذهب أحمد. وسادسها: ترك الأذان والإقامة مطلقاً، أخرجه ابن حزم من فعل ابن عمر أيضاً. هذا كله في جمع التأخير بمزدلفة، وأما جمع التقديم بعرفت ففيه أقوال ثلاثة، الأول: يؤذَّنُ للأولى، ويقيم لها فقط، وبه قال الشافعي. والثاني: يؤذَّنُ للأولى ويقيم لكل منهما، وهو مذهب الحنفية. الثالث: تعدد الأذان والإقامة كليهما، وهو قول بعض الشافعية. وأرجحها وسطها.

(١) يفتحتين هو اسم لموضع رمي الجمار في طرف مئى إلى جهة مكة، =

عبد الله بن عمر: أَنَّ عمر بن الخطاب خطب^(١) الناس بِعَرَفَةَ فَعَلَّمَهُمْ
أَمْرَ^(٢) الْحَجِّ، وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمْ مِنِّي، فَمَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(٣) الَّتِي عِنْدَ الْعَقْبَةِ فَقَدْ حَلَّ^(٤) لَهُ مَا حَرَّمَ^(٥) عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ^(٦)
وَالطَّيِّبَ^(٧)، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّباً حَتَّى يَطُوفَ^(٨) بِالْبَيْتِ.

٤٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ
ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: مَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(٩) ثُمَّ حَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ،

= وفي يوم النحر يكتفى على رمي جمرة العقبة وتيما بعده من الأيام، يرمى في ثلاث
مواضع

(١) اقتداء بالنبي ﷺ.

(٢) أي مناسكه.

(٣) قوله: ثُمَّ جِئْتُمْ، أي بعد الرجوع من عرفة والمزدلفة غداة يوم النحر،
وفي رواية يحيى: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي، وهكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي
بعضها: إِنْ جِئْتُمْ.

(٤) أي يوم النحر.

(٥) أي بالحلل أو التقصير.

(٦) أي في حالة الإحرام.

(٧) أي مباشرتهن.

(٨) أي استعمال الطيب في يده ولباسه.

(٩) قوله: حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، أي طواف الزيارة في يوم النحر أو بعده إلى
الثاني عشر في ذي الحجة.

(١٠) أي يوم النحر.

ونحر^(١) قَدْماً إِنْ كَانَ مَعَهُ حُلٌّ لَهُ مَا خَرُمَ^(٢) عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ إِلَّا
النِّسَاءَ وَالطُّيْبَ^(٣) حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

قال محمد: هذا^(٤) قول عمر وابن عمر. وقد رَوَتْ عائشة

(١) أي فبحه.

(٢) أي لي إحرامه.

(٣) لكونه من مقدمات الجماع.

(٤) قوله: هذا قول، أي عدم حُلِّ النساء والطيب قبل طواف الزيارة.
والأول متفق عليه^(١)، والثاني مختلف فيه، فمذهب عمر عدم حُلِّ الطيب لكونه من
مقدمات الجماع، وبه قال مالك، ويوافقه قول عبد الله بن الزبير: من منَّه الحج إذا
رمى الجمرة الكبرى حُلَّ له كل شيء إلا النساء والطيب حتى يزور البيت، أخرجه
الحاكم في المستدرکة وقال على شرط الشيخين، ولم يعل هذا الحكم منهم
احتياطي، وإلا فقد ثبت عن رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة في أحاديث عديدة حُلَّ
الطيب كما بسطه الزيلعي في «نصب الراية»، فمن ذلك حديث عائشة التي ذُكره،
وأخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعاً: إذا رمى أحدكم جمرَةَ الْعَقْبَةِ فَقَدْ حُلَّ لَهُ
كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، ونحوه أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من حديثها، وأبو داود
وأحمد والحاكم من حديث أم سلمة، وأخرج النسائي عن ابن عباس قال: إذا رميت
الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب؟ قال: أمّا أنا فلا
رأيت رسول الله ﷺ يَضْمَحُ رَأْسَهُ بِالْمَسِكَ أَطْيَبَ^(٢) هو أم لا؟ وزعم بعض المالكية =

(١) أي يحل له كل شيء إلا النساء وهو قول مسلم وطائفة والنخعي وإليه ذهب أبو حنيفة
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: يحل له كل شيء إلا النساء والصيد، وفي
«السدونة»: أكره لمن رمى لعقبة أن يطيب حتى يغض فإن فعل فلا شيء عليه. حكمة
القلبي ٩٣/٥.

(٢) في الأصل: أخطيب، وهو تعريف.

خلاف^(١) ذلك قالت: حُيِّتُ رسول الله ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ بعدما خلق^(٢) قيل أن يزور^(٣) البيت، فأخذنا بقولها^(٤). وعليه أبو حنيفة^(٥) والعمامة من فقهاءنا.

٤٩٢ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة أنها^(٦) قالت: كنت أُحْيِي^(٧)

أث عمل أهل المدينة على خلافه، قال العيني: ورُدَّ بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج أدرك فاصاً من أهل العلم منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلهم أمروه به. فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يُدعى مع ذلك العمل على خلافه؟!

(١) أي خلاف مذهب عمر وابنه.

(٢) يوم النحر.

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) لكونه متضمناً لبيان الفعل النبوي.

(٥) وهذا قول الجمهور.

(٦) قوله: أنها قالت، قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت

لا يختلف أهل العلم في صحته وثبوته، وقد رُوي من وجوه، وقال العيني: أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجهاً.

(٧) قوله: كنت أُحْيِي، قال الحافظ في «فتح الباري»^(١): استدل به على

أن «كان» لا تقتضي التكرار لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرح في

رسول الله ﷺ لإحرامه^(١) قبل أن يُحرم، وليحلّه^(٢) قبل أن يطرف^(٣) بالبيت.
قال محمد: وبهذا نأخذ في الطيب^(٤) قبل زيارة البيت ونَدْعُ^(٥)
ما روى عمر وابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٤٩ - (باب من أي موضع يُرمى^(٦) الجمار^(٧))

٤٩٣ - أخبرنا مالك، قال: سألت عبد الرحمن بن القاسم:

= رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدُلُّ به النووي في شرح
صحيح مسلم، وتُعَقَّبُ بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من
أن يتكرر الطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا يخفى ما فيه، وقال
النووي في موضع آخر: إنها لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، وكذا قال الفخر في
«المحصول»، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضي، وقال جماعة من المحققين: إنها
تقتضي ظهوراً وقد تقع قرينة تدل على عدمه.

(١) أي لأجل إحرامه. دل هذا على جواز التطيب عند الإحرام وقد اختلفوا
فيه وقد مر بنا تفصيله.

(٢) أي خروجه عن الإحرام^(١).

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) أي في جواز استعماله.

(٥) أي نترك.

(٦) بصيغة المجهول.

(٧) قوله: الجمار، بالكسر جمع جَمْرَة بالفتح هي الحصى الصغيرة ثم سُمِّيَ =

(١) أي بعد أن يرمى ويحل.

من أين كان^(١) القاسم بن محمد يرمي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ؟ قال: من (٢) حيث تَيْسَّرُ.

قال محمد: أفضل ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حيث ما^(٣) رمى فهو جائز وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

= المواضع التي ترمي الحجار فيها بالنجمار، قيل: جمرة العقبة والجمرة الوسطى والجمرة الكبرى، وسُمّيت جمرة العقبة به لأن العقبة بفتحتين في الأصل الطريق الصعب في الجبل وتلك الجمرة واقعة كذلك، وقيل: سُمّيت تلك المواضع بها لاجتماع الحصى هناك، من تجمّر القوم إذا تجمعوا، ذكره الحيني.

(١) أي من أي مقام.

(٢) قوله: من حيث تَيْسَّرُ، قال القاري: أي من جوانبها حُلُوبِهَا وَسُقَلِيهَا. انتهى. وقال الزردقاني: أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يَعمُرْ محلاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها لما صح أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي. انتهى. والذي يظهر في معنى هذا الأثر لعموم قوله: من حيث تَيْسَّرُ، أي أمكن وسهل، هو ما ذكره القاري، ولا شبهة أن الرمي من بطن الوادي مندوب وإنما الكلام في الحواز وفيما إذا لم يمكن ذلك، قال في «الهداية» و«البنية»: فبرميتها من بطن الوادي أي من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود في الصحيحين والثوري عن ابن مسعود أنه عليه السلام لما رمى جمرة العقبة جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ورمى من بطن الوادي ولورماها من أعلاها جاز والأول هو السنة فإن عمر رماها من أعلاها نازحاً.

(٣) أي من أي موضع رمى جاز^(١).

(١) ذكر في «المحلى» أن كل ذلك واسع لكن السنة عند الجمهور كونها من بطن الوادي. انظر

٥٠ - (باب تأخير^(١)) رمي الحجارة من حلة^(٢))

أو من غير حلة وما يكره من ذلك

٤٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه

أخبره، أن^(٣) أبا البداح بن عاصم بن عدي أخبّره، عن أبيه عاصم بن عدي، عن رسول الله ﷺ: أنه رخص لرعاة^(٤) الإبل في البيتوتة^(٥) يرمون^(٦) يوم النحر، ثم يرمون من الغد، أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر.

(١) أي من أوقاته المقررة.

(٢) بكسر الألف وتشديد الثاني: أي مرضى أو ضرورة.

(٣) قوله: أن أبا البداح، بفتح الموحدة والذال المشددة المهملة فألف فحاء مهملة، لا يوقف على اسمه، وكنيته اسمه، وقال الواقدي: أبو البداح لقب غلب عليه وكنيته أبو عمرو. انتهى. وكذا قال ابن المنيني وابن حبان، وقيل: كنيته أبو بكر، ويقال: اسمه عدي، وهو من ثقات التابعين، مات سنة ١١٧، وقيل سنة ١١٠. ابن عاصم بن عدي أخبره أي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عاصم بن عدي بن البجدة - بفتح الجيم - بن العجلان^(١) بن حارثة الفضاوي الأنصاري، هو من الصحابة، شهد أحداً وغيره، وعاش خمسة عشر ومائة، كذا في شرح الزرقاني.

(٤) بالكسر جمع راعي.

(٥) مصدر بات أي في القيام ليلاً بمعنى اللاتق للحجاج أي أبلغ لهم تركه لضرورتهم.

(٦) قوله: يرمون، هذا بيان للرخصة يعني رخص لهم ترك البيتوتة بمعنى، =

(١) في الأصل لعجلان والصواب العجلان. شرح الزرقاني ٢/٢٧١.

قال محمد: من جمع رمي يومين في يوم من عِلَّةٍ أو غير عِلَّةٍ فلا

= وأمرهم أن يرموا يوم النحر بعد طلوع الشمس كما لساير الحجاج، ثم يرمون، أي إذا رموا يوم النحر أجاز لهم أن يذهبوا من منى، ويقيموا خارجين عنه، ثم يجيئوا في اليوم الحادي عشر، فيرمون من الغد، أي اليوم الحادي عشر لو من بعد الغد أي لا يرموا يوم الحادي عشر بل يدخلوا في منى في اليوم الثاني عشر فيرموا فيه ليومين للحادي عشر قضاءً وللثاني عشر أداءً، ثم يرمون يوم النفر—بافتتح ثم السكون— أي يرم الانصراف من منى. وهو اليوم الثالث عشر—وهو يوم النفر الثاني ويستحب ذلك. ومن تعجل فنفر في الثاني عشر فلا إثم عليه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ﴾^(١) وعلى هذا التقرير الذي ذكرنا يكون رخصتهم لأمرين، أحدهما: ترك البيوت، وثانيهما: جواز جمع رمي يومين في يوم واحد، ويمكن أن يكون المراد بقوله يرمون يوم النحر: رمي يوم النحر في ليلته فيكون رخصة ثالثة، كما أخرج الطبراني عن ابن عباس أن النبي ﷺ رخص للراحة أن يرموا ليلاً، وعند الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه ﷺ رخص للرعاء أن يرموا ليلاً وأيّ ساعة شاؤوا من النهار، ونحوه أخرجه البراء من حديث ابن عمرو. بهذا استند الشافعي في أن أول وقت الرمي يوم النحر بعد نصف ليلته وحديثنا وقته بعد طلوع الفجر لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يأمر نساءه صبيحة جئع أن يفيضوا مع أول الفجر سواداً ولا يرموا الجمرة إلا مصبحين، أخرجه الطحاوي. وانه أنه عليه السلام كان يقدم ضعة أهله من المزدلفة بقلنس ويأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، أخرجه الأربعة. وهذا بيان الوقت الأفضل، وما مر من الأحاديث محمول عندنا على رمي الأيام الباقية طينها جائزة ليلاً، ولو سلمنا أن المراد به ليلة العيد فهو أمر ضروري ثبت رخصة للرعاء والضعفاء فلا يكون حجةً لتعيين الوقت، كذا في «البيان».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٣.

كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ ^(١) لَهُ أَنْ يَدْعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ حَتَّى الْغَدِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا تَرَكَ ^(٢) ذَلِكَ حَتَّى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ^(٣) .

٥١ - (بَابُ رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا)

٤٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ النَّاسُ ^(٤) كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشُورًا ^(٥) ذَاهِبِينَ ^(٦) وَرَاجِعِينَ ^(٧) وَأَوَّلَ ^(٨) مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ .

(١) لَانَهُ خِلَافُ السُّنَّةِ .

(٢) أَيُّ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ .

(٣) لِأَنَّ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا .

(٤) أَيُّ الصَّحَابَةِ .

(٥) أَيُّ عَلَى أَقْدَامِهِمْ .

(٦) أَيُّ مِنْ مَنَازِلِهِمْ إِلَى الْجَمَلِ .

(٧) إِلَى مَقَامِهِمْ .

(٨) قَوْلُ : وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ ، قِيلَ ذَلِكَ لِمَنَزَرِهِ بِالسَّمَنِ ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ لَا يَرْكَبُ إِلَّا مِنْ حُسْرُورَةٍ ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي الْجَمَلُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ التَّحَرُّ مَاشِيًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا ، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . ثُمَّ الْمُرَادُ بِالرُّكُوبِ هَهُنَا الْمَحْكُومُ بِأَوَّلِيَّتِهِ مِنْ مُعَاوِيَةَ الرُّكُوبِ فِي جَمِيعِ الْجِمَارِ ، أَوِ الرُّكُوبِ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَإِلَّا فَالرُّكُوبُ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا . وَفِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ دَلَالَةٌ لِمَا ذُكِرَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ مِنْ أَنَّ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ الْأَفْضَلُ فِيهِ الرُّكُوبُ ، وَفِي غَيْرِهِ الْمَشْيُ ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ : الْأَفْضَلُ الْمَشْيُ فِي الْكُلِّ ، وَرَكُوبُ =

قال محمد: المشي أفضل ومن ركب فلا بأس^(١) بذلك.

٥٢ - (باب ما^(٢)) يقول عند الجمار

والوقوف^(٣) عند الجمرتين

٤٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يكبر^(٤) كلما رمى الجمرة بحصاة.

قال محمد^(٥): وبهذا نأخذ.

= النسي كان لبراء الناس، فيعلموا منه المناسك ويسألوه^(١) المسائل. والبسط في «عمدة القاري»، وفي «الهداية» وغيره: كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يرمي ماشياً، وإلا فيرمي ركباً لأن الرمي الذي بعده فيه وقوف ودعاء فيرمي ماشياً ليكون أقرب إلى الإجابة.

(١) أي هو حائز^(١).

(٢) من الأذكار.

(٣) للدعاء.

(٤) أي يقول الله أكبر.

(٥) فإن التكبير عند كل حصاة مستحب فإن تركه فلا شيء عليه عند الجمهور، وعند الثوري يطعم بتركه.

(١) في الأصل: «يسألوا عنه»

(٢) وقد أجمع العلماء على حواجز الأضراس معاً، واختلفوا في الأفضل من ذلك فذهب أحمد وإسحاق إلى استحباب الرمي ماشياً وذهب مالك إلى استحباب المشي في رمي أيام التشريق. وأما جمرة العقبة يوم النحر فيرميها على حسب حاله كيف كان.

قال النووي: يستحب أن يرمي في اليومين الأولين من أيام التشريق ماشياً، وفي اليوم الثالث ركباً، قال ابن حجر. هو المعتمد كما في «الروضة» وعند الحنفية في المسألة

٤٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان عند^(١) الجمرتين الأولتين يقف وقوفاً^(٢) طويلاً، يكبر الله ويسبحه ويدعو الله ولا يقف^(٣) عند العقبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) قوله: عند الجمرتين الأولتين، فيه تغليب والمراد الأولى التي تلي مسجد الخيف والوسطى. وهذا في غير يوم النحر، وأما فيه فلا يرمي إلا جمرة العقبة وليس هناك وقوف، والأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يستحب فيه الوقوف والدعاء لأنه في وسط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه لأن العبادة قد انتهت، كنا في الهداية وغيرها.

(٢) قوله: وقوفاً طويلاً، أي مستقيل القبلة كما في رواية البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا أي القري من مسجد الخيف بسبع حصيات ويكبر على إثر كل حصاة ثم يقدم^(١) فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأتي ذات الشمال، فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، فلا يقف عندها ثم ينصرف. وورد نحوه في رواية للبخاري عن قتل النبي ﷺ، قال العيني: اختلفوا في مقدار ما يقف فكان ابن مسعود يقف قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر أنه كان يقف قدر سورة البقرة وعن ابن عباس بقدر قراءة سورة من المثين. ولا توقف في ذلك عند العلماء وإنما هو ذكر ودعاء.

(٣) لا يوم النحر ولا فيما بعده.

ثلاثة أدلة. ورجح ابن الهمام أدلها ما ذهبنا إليه لأنه أقرب إلى التواضع وخصوصاً في هذا الزمان. انظر: الأوجز ٥٠/٨، والتركيب القوي ١٢٩/٢.

(١) هكذا في الأصل. وفي صحيح البخاري: ثم يتقدم. رقم الحديث ١٧٥١ و ١٧٥٢، (٥٨٣/٤).

٥٣ - (باب رمي الجمار

قبل الزوال أو بعده^(١))

٤٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تُرمَى^(٢) الجمار^(٣) حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر.

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ.

(١) قوله: أو بعده، قال القاري: أو للتوسيع فقبل الزوال يرمي العقبة يوم النحر، وبعده للبقية. انتهى. وفيه أنه ليس لوقت رمي يوم النحر وهو من طلوع القمر إلى الزوال عند أبي يوسف وإلى غروب الشمس عندهما ذكرٌ فيما بعد ترجمة الباب إلا أن يُقال: قول ابن عمر لا ترمي الجمار حتى تزول الشمس إلى آخره، يدل على أن ابتداء وقت الرمي من الأيام الثلاثة التي بعد النحر هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الزوال دون يوم النحر، فإنَّ الابتداء فيه قبل الزوال يدل عليه التقيد بما بعد يوم النحر، فالأثر المذكور دلٌّ على كلا الأمرين أحدهما بعبارة والآخر بإشارته ويمكن أن يكون الهزة الاستفهامية محذوفة ولو عاطفة عليه، فالمعنى باب بيان أن رمي الجمار أمراً قبل الزوال أو بعده؟

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) أي الجمار الصغار والمراد مواضع الرمي.

(٤) قوله: وبهذا، وهو قال أبو حنيفة إلا أنه لو رمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح مع الكراهة عنده خلافاً لهما وهو الأصح^(٥).

(١) أما عند الجمهور فالسنة عندهم أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال، ويخص بالحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال، كلنا في فتح الباري ٤/ ٥٨٠ والمغني ٣/ ٤٥٢.

٥٤ - (باب البيوتنة^(١)) وراء عقبة منى وما يكره من ذلك)

٤٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، قال: زعموا^(٢) أن عمر بن الخطاب كان يبحث رجالاً يُدْخِلُون^(٣) الناس من وراء العقبة إلى^(٤) منى. قال نافع: قال عبد الله بن عمر: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: لا يَبْتَئُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لِيَالِي منى وراء العقبة. قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي لأحد من الحاج أن يبيت إلا بمنى لِيَالِي الْحَجِّ^(٥) فإن فعل فهو^(٦) مكروه ولا كفارة عليه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: باب البيوتنة^(١)، هي بمنى واجبة عند الجمهور حتى يجب الدم بتركها إلا من ضرورة لحديث: رخص لرعاء الإبل، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه سنة، يكره تركها ولا يجب شيء به، وهو مذهب أصحابنا.

(٢) أي قالوا أوذكروا له.

(٣) من الإدخال.

(٤) قوله: إلى منى، وذلك لأن العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة.

(٥) وهي الليالي الثلاثة والاثنان لمن تعجل بعد ليلة العبد.

(٦) قوله: فهو مكروه، إلا للرعاة للحديث المار، وإلا لأهل السقاية لحديث: رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته أي لماء زمزم.

(١) قال الجمهور: لا يبيت أحد لِيَالِي منى في غير منى، غير أن البيت به واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور منهما، وسنة عند أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية. أوجز المسالك ٢٥/٨.

٥٥ - (ياب من قدم نُسكاً^(١) قبل نسك)

٥٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عيسى^(٢) بن

طلحة بن عبيد الله أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ وقف^(٣) للناس عام حجة الوداع يسألونه، فجاء^(٤) رجل. فقال: يا رسول الله لم أشعر^(٥) فنحرت^(٦) قبل أن أرمي^(٧)، قال: أرم ولا حرج^(٨)، وقال^(٩) آخر: يا رسول الله،

(١) أي عبادة من عبادات الحج.

(٢) ثقة فاضل، مات سنة ١٠١، وأبوه من العشرة، قاله الحافظ.

(٣) أي على ناقته عند جمره العقبة كما في رواية البخاري.

(٤) قوله: فجاء رجلاً، قال الحافظ^(١): لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره: كان الأعراب يسألونه. فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم.

(٥) أي لم أحلم أرمي أنعمد.

(٦) أي فبحت.

(٧) الجمره في يوم النحر.

(٨) بنسحتين.

(٩) قوله: وقال آخر، ذكر في هذه الرواية سؤال اثنين عن أمرين، أحدهما تقديم

التميع على الرمي، وثانيهما تقديم الحلق على الذبح، زاد في رواية في الصحيحين وأشباه ذلك، وفي رواية لمسلم قال آخر: أقضت قبل أن أرمي، قال: أرم ولا حرج. فهذا ثالث وهو تقديم طواف الإفاضة على الرمي، وفي رواية لأحمد ذكر

(١) فتح لباري ٣/٥٧٠.

السؤال من أمر رابع وهو تقديم الحلق قبل الرمي . فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء، وورد الأولان في حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري، وللدارقطني من حديثه أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي مثله، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر عند ابن حبان السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة السؤال عن السعي قبل الطواف. فهذه عدة صور^(١) سُئل عنها النبي ﷺ وأجاب بأنه لا حرج. ولا خلاف في أن الترتيب بتقديم الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم السعي مطلوب، واختلف في وجوبه، فذهب الشافعي وأحمد في رواية والجمهور إلى استنائه^(٢) وأنه لو أُخِلَّ في شيء من ذلك لا يلزم دم استدلالاً بقوله ﷺ: لا حرج، وأوجبه مالك في تقديم الإفاضة على الرمي، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه في الكل ولزوم الدم بتركه، وحمل قوله: لا حرج على نفي الإثم، والكلام طويل مبسوط في شروح صحيح البخاري وشروح الهداية.

(١) انظر فتح الباري ٥٧٣/٣.

(٢) اعلم أن المسنون يوم النحر أربعة أمور: الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الإفاضة، وهذا الترتيب هو المسنون عند كافة العلماء، وقد وردت الروايات بهذا الترتيب من فعله ﷺ، والترتيب بين هذه الأربعة سنة عند الشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة، فمن قَدَّم شيئاً من هذه أو أخر فلا دم عليه عندهم لكون الترتيب غير واجب، واستدلوا بما ورد في الروايات من قوله عليه الصلاة والسلام: افعل ولا حرج، وأما عند الإمامين الهمامين أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى فالترتيب في بعضها واجب وفي بعضها سنة، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم، ومن خالف الترتيب المسنون فقد أساء ولا دم عليه، فالترتيب عند مالك بين الرمي والأمور الثلاثة فقط، فلو قَدَّم شيئاً من الأمور الثلاثة على الرمي فعليه دم، وأما في الأمور الثلاثة الباقية سنة، ولما عند الإمام أبي حنيفة فالترتيب بين الطواف والذبح سنة للممرد فقط. وأما في غيرهما فالترتيب واجب، سواء كان مفرداً أو غيره، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم. انظر حجة الوداع ص ١٤٦، وأرجز المسالك ١٤٩/٨.

لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج، فما مثل رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ (١) قُدِّمَ (٢) ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج.

٥٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا أيوب السخيتاني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان (٣) يقول: من (٤) نبي من نسكه شيئاً - أو ترك - فليهرق دماً. قال أيوب: لا أحري أقال (٥) ترك أم نسي؟ قال محمد: وبالحديث (٦) الذي روي عن النبي ﷺ ناخذ أنه

(١) أي يوم النحر.

(٢) صفة لشيء.

(٣) هذا موقوف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحو ذلك.

(٤) قوله: من نسي من نسكه، بضمين أي من أعمال حجه وهرقه شيئاً - أو ترك - شك من أيوب السخيتاني هل روى شيخه سعيد لفظ نسي أو ترك. فليهرق، أي يجب عليه أن يذبح ويسريق دماً لتركه الساجب، وفي رواية ابن أبي شيبة والطحاوي بسند ضعيف لضعف راويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عنه قال: من قَدِّم شيئاً من حجه أو أخر فليهرق لذلك دماً. ثم أخرج الطحاوي بسند آخر قوي مثله. قال الطحاوي في شرح معاني الآثار فهذا ابن عباس يوجب على من قَدِّم نسكاً أو أخر دماً، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ أنه ما مثل يومئذ عن شيء قَدِّم أو أخر من أمر الحج إلا قال فيه: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة ولكن معنى ذلك على أن الذين فعلوه في حجة النبي عليه السلام كان على الجاهل بالحكم فيه (١).

(٥) أي سعيد. (٦) أي بظواهره الدال على نفي الحرج مطلقاً.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٢٢٥.

قال: لا حرج^(١) في شيء من ذلك. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا حرج في شيء من ذلك، ولم ير في شيء من ذلك كفارة إلا في^(٢) خصلة واحدة، المتمتع والقارن إذا خلّق قبل أن يذبح قال^(٣): عليه دم^(٤)، وأما نحن^(٥) فلا نرى عليه شيئاً.

٥٦ - (باب^(٦) جزاء الصيد)

٥٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله:

(١) أي لا في الآخرة بالإثم، ولا في الدنيا بلزوم الجزاء إذا لم يعتمد، وكذا لا حرج في الدنيا عند التعمد.

(٢) قوله: إلا في خصلة، الحصر غير حقيقي لما في «الهداية» وشروحه: من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أخر طواف الزيارة، وقالوا: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح، بخلاف ما إذا ذبح المفرد بالحج قبل الرمي أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء عنده أيضاً لأن انتسك لا يتحقق في حقه لعدم وجوب الذبح على المفرد، وأما القارن والمتمتع فعليهما دم واجب فيجب الترتيب بينهما وبين غيره.

(٣) أي أبو حنيفة.

(٤) بترك الترتيب الواجب.

(٥) أي أنا وأبو يوسف وغيرهما.

(٦) قوله: باب جزاء الصيد، أي جزاء صيد البر للمحرم، وأما صيد البحر فهو حلال، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ رَمَى قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ

أَنْ (٥) صمّر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه قضى في الضُّبُع (١)
يَكْبَش (٢) وفي الغَزَال (٣) بَعَثَ (٤)

= هَذِيًا بِالْبَيْعِ الْكَتْبَةِ أَوْ كَفَارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ صَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا (١). واختلفوا في
المثل فعدت أبي حنيفة وأبي يوسف هو أن يَقُومَ الصَّيْدُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ
أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي بَرِيَّةٍ، فَيَقُومُهُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ مِنْ لَهْ مَعْرِفَةٍ
بِقِيَمِ الصَّيْدِ، ثُمَّ الْقَاتِلِ مَخِيرٌ، إِنْ شَاءَ ابْتِاعَ بِهَا هَدِيًّا إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ الْهَدِيِّ،
فَيُذْبَحُهُ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ
صَاعٍ مِنْ بُزٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَوْضَ صَدَقَةِ مَسْكِينٍ يَوْمًا،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَثْلَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمَثْلُ صَوْرَةً وَمَعْنَى، وَلَا يُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَخُرُوجِ
مَا لَيْسَ لَهُ مَثْلٌ صَوْرِيٌّ فَيَحْمَلُ عَلَى الْمَثْلِ مَعْنَى، وَهُوَ الْقِيَمَةُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ «مِنَ النَّعْمِ»
بَيَانًا لِمَثْلِ أَنْ يَبْتَاعَ مِنَ النَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَمَةِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ يَجِبُ فِي
الصَّيْدِ التَّنْظِيرُ فِي مَا لَهُ تَنْظِيرٌ لِأَنَّ «مِنَ النَّعْمِ» يَدُلُّ لِمَثْلٍ، وَالْقِيَمَةُ لَيْسَتْ مِنَ النَّعْمِ،
وَلِذَلِكَ أَوْجِبَ الصَّحَابَةُ التَّنْظِيرَ نِيْمًا لَهُ تَنْظِيرٌ لِحَدِيثِ «الضُّبُعُ صَيْدٌ وَفِيهِ شَاةٌ» أَخْرَجَهُ
أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَمَا لَيْسَ لَهُ تَنْظِيرٌ تَجِبُ الْقِيَمَةُ فِيهِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُمَا مَثْلُ مَا مَرَّ،
وَالْكَلَامُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَبْسُوطٌ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَ«النِّهَايَةِ» وَغَيْرِهِمَا (٢).

(١) بفتح الصاد وضم الياء أو سكونها. بالفارسية (كفتان).

(٢) بالفتح.

(٣) بالفتح: الطيبي.

(٤) بالفتح: الأتني من المعز.

(٥) وقد وقع في بعض النسخ «عن» وهو تحريف. والحديث منقطع في رواية يحيى لعلم
الواسطة بين أبي الزبير وعمر.

(٦) سورة المائدة. الآية ٩٥.

(٧) لرجع إلى الأجزاء ٩٨/٨.

وفي الأرنب بَعْنَأَق^(١) وفي الترسوع^(٢) بَجْفَرَة^(٣).
قال محمد: وبهذا كله نأخذ لأن هذا أمثلة^(٤) من النعم.

٥٧ - (باب كفارة^(٥) الأذى)

٥٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الكريم الجوزي^(٦)، عن
مجاهد، عن عبد الرحمن^(٧) بن أبي ليلى، عن كعب^(٨) بن عُجْرَة:

(١) بالفتح: الأذى من أولاد المعز.

(٢) بالفتح: الفار الوحشي.

(٣) بالفتح: قيل: من أولاد المعز ما يبلغ أربعة أشهر، وقيل: منه ومن
الضأن أيضاً.

(٤) أي ما ذكر أمثلة - بالفتح - جمع مثل أي مشابهة ومماثلة حال كونها من
النعم بفتحيتين أي السواب.

(٥) أي كفارة حلق الرأس بسبب أذى في رأسه من كثرة القمل ونحوه.

(٦) بفتحيتين، نسبة إلى جزيرة ابن عمر: اسم موضع.

(٧) هو من المجتهدين التابعين وثقات المحدثين، وسيأتي ذكره في باب
القسامة.

(٨) قوله: عن كعب، هو كعب بن عُجْرَة - بضم أوله وسكون ثانيه - ابن أمية بن
عدي الأنصاري، نزل بالكوفة، ومات بالمدينة سنة ٥١ هـ - أو بعدها، روى عنه
ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومن التابعين ابن أبي ليلى وأبو وائل وغيرهما،
قاله ابن الأثير، وقد كان مع رسول الله ﷺ في الحديبية محرماً، فراه رسول الله
والقملة تسقط من رأسه على وجهه فقال: أيؤذيكم هو أم لا؟ قال: نعم، فأمره أن
يحلق، وأنزل الله فيه قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١)، يعني =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

أنه كان مع رسول الله ﷺ مُحَرِّمًا، فَأَذَاهُ^(١) الْقُمَّلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ وَقَالَ: صُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ^(٢) سِتَّةَ
 مَسَاكِينَ مُدَّتَيْنِ مُدَّتَيْنِ^(٣) أَوْ تُسْكُ^(٤) شَاةً أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرًا عَنْكَ.
 قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالْعَامَّةُ.

٥٨ — (بَابُ مَنْ قَدَّمَ^(٥) الضُّعْفَةَ مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ)

٥٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ،

= لَا تَحْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ تَضْطُرُّوا إِلَى حَلْقِهِ لِمَرَضٍ أَوْ لِأَذَى فِي
 الرَّأْسِ مِنْ هَوَامٍّ أَوْ صَدَاعٍ، فَنَدِيَّةٌ أَيْ فَحْلٌ فَعَلِيهِ نَدِيَّةٌ مِنْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ،
 أَوْ صَدَقَةٌ ثَلَاثَةِ أَصْعَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، أَوْ تُسْكُ،
 وَاحِدَتُهَا نَسِيكَةٌ أَيْ ذَبِيحَةٌ أَعْلَاهَا يَدَنَةٌ وَرِسْطُهَا بَقَرَةٌ وَأَدْنَاهَا شَاةٌ، كَذَا فِي «مَعَالِمِ
 التَّنْزِيلِ».

(١) قَوْلُهُ: فَأَذَاهُ الْقُمَّلُ، بِضَمِّ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَاحِدَةٌ قَمَلَةٌ أَوْ بِالْفَتْحِ ثُمَّ
 السُّكُونُ: دَوْبَةٌ صَغِيرَةٌ تَتَوَلَّدُ مِنَ الْعَرَقِ وَالْوَسْخِ وَالْعَقُونَةِ، ذَكَرَهُ الدِّمَاقِيُّ فِي «عَيْنِ
 الْحَيَاةِ».

(٢) أَمَرَ مِنَ الْإِطْعَامِ.

(٣) الْمُدُّ — بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ — رِبْعُ الصَّاعِ فَالْغَرَضُ تَصَدَّقُ مُدَّتَيْنِ
 مُدَّتَيْنِ بِعَنِي نِصْفَ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

(٤) بِضَمِّ السِّينِ يَعْنِي أَذْبَحَ.

(٥) قَوْلُهُ: بَابُ مَنْ قَدَّمَ، مِنَ التَّقْدِيمِ، الضُّعْفَةُ — بِفَتْحَتَيْنِ — جَمْعُ ضَعِيفٍ
 مِثْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّبُوحِ الْكِبَارِ وَالْمَرْضَى. مِنَ الْمَزْدَلْقَةِ، أَيْ أَرْسَلَهُمْ إِلَى مَنْ
 مِنْ مَزْدَلْقَةٍ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُرَ الْحِجَابَ مِنْهَا، وَهُوَ وَقْتُ الْإِسْفَارِ مِنْ يَوْمٍ :

عن سالم وعبيد الله^(١) ابني عبد الله بن عمر: أنَّ عبد الله بن عمر كان يُقَدِّم^(٢) مِنبَّانَه من المَزْدَلِفة إلى مِنى حتى^(٣) يُصَلُّوا الصبح بمِنى .
قال محمد: لا بأس بأن تُقَدِّم^(٤) الضَّعْفَة ويُوغِر^(٥) إليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس . وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا .

العبد، وهو جائز بالإجماع^(١)، خوف الزحام عليهم، وقد قُدِّم رسول الله ﷺ ضَعْفَة بني هاشم وصبيانهم، منهم ابن عباس ونسأؤه وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى يطلع الفجر كما هو ثابت في صحيح البخاري والسنن .

(١) هو من أعلام التابعين، ثقة ثبت، مات قبل أخيه سالم، قاله ابن الأثير .

(٢) أي يرسلهم بالليل قبل نحر الناس .

(٣) قوله: حتى يصلُّوا الصبح بمِنى، في صحيح البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يُقَدِّم ضَعْفَة أهله فيقضون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل، فيذكرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقيل أن يدفَع، فمنهم من يُقَدِّم مِنى لصلاة الفجر ومنهم من يُقَدِّم بعد ذلك فإذا قدموا رَمَوْا الجمرة . وكان ابن عمر يقول: أرخص^(٢) في أولئك رسولُ الله ﷺ .

(٤) مجهول من التقديم وكذا ما بعده، وفي نسخة يقدم ويوغر مِنبَّان للقائل .

(٥) قوله: ويوغر إليهم، قال الفاري: بكسر الفين المعجمة من أوغر إليه، هكذا أمره أن لا يفعل ويترك، والمعنى يأمروهم ويؤكد عليهم أن لا يرموا الجمرة =

(١) وفي المغني ٤٢٣/٣، ولا نعلم فيه مخالفاً .

(٢) في نسخة البخاري: أرخص . قال الحافظ: كذا وقع فيه لرخص، وفي بعض الروايات: رخص بالتشديد وهو الأظهر من حيث المعنى . فتح الباري ٥٢٦/٣ .

٥٩ — (باب جلال (١) البَذَن (٢))

٥٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ لَا يَشُقُّ (٣)

جَلال بَذَنه، وكان لَا يَجْلُلُهَا (٤) حَتَّى (٥) يَغْدُوَ بِهَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِيَكُونُوا حَامِلِينَ لِلسَّنَةِ، وَالْأَفْجُوزَ الرَّمِي بَعْدَ الصُّبْحِ إِجْمَاعًا. وَلِي (وَعَمْدَةُ الْقَارِي) (٦): جَوَازُ الرَّمِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِلَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ قَبْلَ النَّاسِ قَوْلَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالتَّخَمِي وَالشَّعْبِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عِيَّاشٌ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَمِي الْجَمْرَةِ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الرَّمِي يَحِلُّ بِطُلُوعِ النُّجُومِ، وَمَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَالتَّخَمِي أَنَّهَا لَا تُرْمَى إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَاسْمَاعِيلَ قَالُوا: فَإِنْ رَمَّيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَجْزَأَتْهُمْ وَقَدْ أَسَاقُوا، أَوْ قَالَ الْكَسَّابِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَوَّلُ وَقْتِهِ الْمُسْتَحَبُّ مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَآخِرُ وَقْتِهِ آخِرُ النَّهَارِ، كَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِلَى الزَّوَالِ.

(١) قَوْلُهُ: جَلال، بِالْكَسْرِ جَمْعُ جُلٍّ — بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ — مَا يُجْعَلُ عَلَى شَهْرِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ لِلْبَذَنَةِ كَالثَّوْبِ لِلْإِنْسَانِ يَبْقِيهِ الْبَرْدَ وَالْوَسْخَ.

(٢) قَوْلُهُ: الْبَذَن، بِالضَّمِّ جَمْعُ الْبَذَنَةِ بِفَتْحَتَيْنِ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

(٣) قَوْلُهُ: كَانَ لَا يَشُقُّ، أَيُّ لَا يَقْطَعُهَا فِي مَوْضِعٍ لَثَلًا تَقْسُدُ، وَتَكُونُ قَابِلَةً لِأَيِّ انْتِفَاعٍ كَانَ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ: وَزَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَوْضِعَ السَّامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جَلالُهَا مَخَافَةَ أَنْ يَفْسُدَ الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا. وَتَقُلُّ عِيَّاشٌ أَنَّ التَّجْلِيلَ يَكُونُ بَعْدَ الْإِشْعَارِ لَثَلًا يَنْطَلِخُ بِالدَّمِ وَأَنَّ يَشُقُّ الْجَلالَ مِنَ السَّامِ إِنْ قُلَّتْ قِيَمَتُهَا فَإِنْ كَانَتْ نَفِيسَةً لَمْ تَشُقَّ.

(٤) أَيُّ مِنَ التَّجْلِيلِ أَيُّ لَا يَكْسُوها الْجَلالَ.

(٥) قَوْلُهُ: حَتَّى يَغْدُوَ بِهَا، أَيُّ يَصْبِحُ بِهَا وَيَذْهَبُ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، وَقِي =

وكان يُجَلَّلُها بِالْحُلَّةِ^(١) وَالْقَبَاطِي وَالْأَنْمَاطُ، ثُمَّ يَبْعَثُ^(٢) بِجَلَّالِهَا،
فِيكْسُوها^(٣) الْكَعْبَةَ. قَالَ^(٤): فَلَمَّا كُتِبَتْ^(٥) الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكُسْوَةُ^(٦)

■ رَوَاةُ ابْنِ الْمُنْذَرِ مِنْ نَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ جُلَلٍ بَذَنَ الْأَنْمَاطُ وَالْبُرُودَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ
الْمَدِينَةِ ثُمَّ يَنْزِعُهَا فَيَطْوِيهَا حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَيُلْبِسُهَا لِإِيَّاهَا حَتَّى يَنْحَرَهَا، ثُمَّ
يَتَصَدَّقُ بِهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَرُبَّمَا دَفَعَهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ^(٧).

(١) قَوْلُهُ: بِالْحُلَّةِ، جَمْعُ حُلَّةٍ بِالضَّمِّ فَتَشْدِيدُ هِـ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ،
وَلَا يُسَمَّى حُلَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَوْبَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْقَبَاطِي - بِالضَّمِّ - جَمْعُ
الْقَبْطِيِّ - بِالضَّمِّ - ثَوْبٌ رَقِيقٌ مِنْ كَتَّانٍ يُعْمَلُ بِمِصْرَ نَسَبًا إِلَى الْقِبْطِ بِالْكَسْرِ قَبِيلَةٌ
بِمِصْرَ، وَالضَّمُّ فِي النِّسْبَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَرَقَ بَيْنَ الثَّيَابِ وَبَيْنَ نَسَبَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ
يَنْسَبُ بِالْقَبْطِيِّ بِالْكَسْرِ، وَالْأَنْمَاطُ جَمْعُ نَمَطٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - ثَوْبٌ مِنْ صَوْفٍ يُطْرَحُ
عَلَى الْهَوْدُجِ، وَيَكُونُ مَلَوْنًا، وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الْبَسْطِ لَهُ خَمَلٌ رَقِيقٌ، كَذَا ذَكَرَهُ
الزُّرْقَانِيُّ وَالْقَارِي.

(٢) إِلَى خِدَامِ الْكَعْبَةِ.

(٣) قَوْلُهُ: فَيَكْسُوها الْكَعْبَةَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لِأَنَّ كُسْوَتَهَا مِنَ الْقُرْبِ
وَكُسَاةِ الصَّدَقَاتِ، وَكَانَتْ تُكْسَى مِنْ زَمَنِ تَبَعِ الْحَمِيرِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ
كَسَاهَا، فَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ جُلَلٍ يَبْذَنُهَا ثُمَّ يَكْسُوها الْكَعْبَةَ فَيَحْمِلُ عَلَى فَضِيلَتَيْنِ.

(٤) أَيُّ نَافِعٍ.

(٥) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ.

(٦) قَوْلُهُ: هَذِهِ الْكُسْوَةُ، أَيُّ هَذِهِ الْكُسْوَةُ الْمَعْرُوفَةُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا
مَا كَسَاهَا بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ مِنَ السَّيْدِيَّاجِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ
تُكْسَى بِالْقَبَاطِيِّ، كَمَا بَسَطَ الْعَيْنِيُّ.

(١) الظَّرْفُ نَحْوَ الْبَارِي ٣/ ٥٥٠.

أَقْصَرَ^(١) مِنْ الْجَلَالِ.

٥٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ: مَا كَانَ^(٢)؟
ابْنُ عَمْرٍو يَصْنَعُ بِجَلَالٍ يُذْنَهُ؟ حَتَّى^(٣) أَقْصَرَ عَنْ تِلْكَ الْكِسْوَةِ. قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَتَصَدَّقُ^(٤) بِهَا.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. يَنْبَغِي^(٥) أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبَدَنِ
وَيُخْطِئَهَا^(٦) وَأَنْ لَا يُعْطِيَ الْجَزْأَ^(٧) مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَلَا مِنْ لَحُومِهَا.
بَلَّغْنَا^(٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ

(١) بفتح الهمزة: صيغة ماضٍ أي ترك ما كان يفعله من بعثها إلى الكعبة:
لعدم الاحتجاج إليه.

(٢) استهامية.

(٣) في بعض النسخ: حين. وهو الظاهر.

(٤) أي على الفقراء^(١).

(٥) أي استعجاباً.

(٦) قوله: يخطئها، بالضم جمع الخطأ بالكسر وهو زمام البعير الذي
يجعل في أنفه.

(٧) بضم الجيم وتشديد الزاي المعجعة الذي يذبح الإبل وغيره.

(٨) هذا البلاغ أخرجه الجماعة إلا الترمذي، ذكره الزيلعي.

(١) قال البلخي: إن جلال البدن كانت كسوة الكعبة وكانت أولى بها من غير ذلك فلما كسبت
الكعبة رأى أن القصد بها أولى من غير ذلك. المتفق ٣١٤/١.

عنه بهتدي فامر^(١) أن يتصدق بجلاله ويخطمه وأن لا يعطي^(٢) الجزار من خطمه وجلاله شيئاً.

٦٠ - (باب المحصر^(٣))

٥٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنه قال: من أخصر^(٤) دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت فهو يتداوى مما اضطر إليه ويفتدي.

(١) قال العيني: الظاهر أن الأمر للاستحباب.

(٢) أي في أجرته. وأما إن كان فقيراً فلا بأس بتصدقته عليه.

(٣) قوله: المحصر، اسم مفعول من الإحصار، من أحصره، إذا حبسه وهو الذي حبس عن إتمام الحج والعمرة بمدر أو مرض أو نحو ذلك.

(٤) قوله: من أخصر، أي منع وحبس دون البيت، أي قبل وصوله إليه بمرض ونحوه من غير عذر كافٍ، فإنه لا يحل، بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه أي لا يخرج من إحرامه حتى يطوف بالبيت ولو امتدّت الأيام. فهو يتداوى، أي يعالج. مما اضطر مجبوراً، إليه، أي باستعمال ما احتيج إليه من محظورات الإحرام كاللباس والطيب وإزالة الشعر وغير ذلك. ويفتدي، أي يؤدي فدية ما استعمله من المحظورات وكفارته بعد الفراغ من مناسكه. وحاصله أن الإحصار المذكور في قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(١) لا يكون بالمرض. وقد وقع الاختلاف في الإحصار على أقوال كما بسطه العيني وغيره^(٢)، الأول: أن الإحصار وحكمه الثابت =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٢) فيه عشرة أبحاث بسطها شيخنا في أوجز المسالك، فارجع إليه ٥٠/٨ - ٧٢.

= بالآية وهو أن يذبح الهدي، ويخرج من الإحرام كان مخصوصاً^(١) بالنبي ﷺ وأصحابه، والآية المذكورة نزلت في حصرهم يوم الحديبية حين صدّهم المشركون عن البيت فيختص بمروءته، وهذا القول شاذ لا يعتمد عليه، والثاني: أن حكم الحصر عام لكنه لا يكون إلا بالعدو الكافر كما كان في العهد النبوي، ويدل عليه قوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿فَإِذَا أَمْتَمَ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمرة إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢) أي أمتم من خوف العدو، فلا يكون الإحصار بمرض ونحوه، وهذا مذهب ابن عمر كما دل عليه قوله المذكور ههنا، ومذهب ابن عباس حيث قال: لا يحصر إلا حصر العدو، أخرجه ابن أبي حاتم وقال: روى نحوه عن ابن عمر وطاوس، والزهري وزيد بن أسلم، وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، والثالث: أن حكم الإحصار عام زماناً ومبياً فيحصل حكمه بكل حابس من مرض وعدو وكسر رجل وذهاب نفقة ونحوها مما يمنعه المضي إلى البيت، وهذا قول ابن مسعود ورواية عن ابن عباس. وبه قال أصحابنا الحنفية وقالوا: الإحصار في اللغة عام غير مخصوص بالعدو، ونزول تلك الآية في حصر العدو لا يقتضي اختصاصه به، وكذا لفظ الأمن لا يقتضيه فيمكن أن يراد به الأمن من عدو ومرض ونحوه، وعلى تقرير الاختصاص يقال: ورد بحسب تعيين الحادثة والعبارة لعموم اللفظ والعملة لا لمخصوص السبب، ويوافقه حديث من كُتِبَ أرعج فقد حل وعليه حجة أخرى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وفي رواية من كسر أو عرج أو مرض، ورواه عبد بن حميد، وقال دري نحوه عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وابن المسيب وعروة ومجاهد والنخعي وعطاء وغيرهم وهناك قول رابع محكي عن ابن الزبير وهو: أن المحصر بالمرض والعدو سواء، لا يحل إلا بالطراف وهو قول شاذ، وأرجح الأقوال هو القول الثالث^(٣).

(١) انظر سبل السلام ٢/٢١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) انظر عمدة القاري ١٠/١٤٦.

قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه^(١)
 جعل المحصر بالوجه^(٢) كالمحصر بالعنود. فسئل^(٣) عن رجل
 اعتمر^(٤) فنهض^(٥) حية فدم يستطع لفسه^(٦)، فقال ابن مسعود:
 ليعت^(٧) بهدي ويويعة^(٨) أصغاره يوم مُدَّ، فإذا نُحر عنه الهدي

(١) أخرجه عنه الطحاوى فى شرح معاني الآثار من طريق عبد الله

(٢) بالفتح الموضع المزمع

(٣) أي بن مسعود.

(٤) أخرجه في العمرة

(٥) من نهش وهو لسع الحية ويخرجها.

(٦) أي لم يقدر على ما في مكة لإتمام العمرة.

(٧) مرثد يرسل مع من أصغاره إلى مكة هنيئاً

(٨) قوله: ويواعد، من التواعد (يوم نمار) بالفتح أي يوم نمار وعلامة نمار
 على وصولهم إلى مكة ودخولهم الهدي عنه (فإذا نُحر) دبح عنه الهدي بمكة وحاء
 ذلك اليوم الموعد (حل) خرج من الإحرام واستعمل محظوراته من الحلق وغیره
 (وكانت عليه عمرة مكان عمرته) أي عوض عمرته السابقة قضاء عنها، وإن
 كانت واحدة بالبدن وعمرته فظاهر. وإن كانت تعدلًا وانفصل بالشرع بمراسمها
 بمأهلاً. ودل ذلك على أن المحصر يبعث الهدي إلى مكة، ولا يذبحه حيث أقصر
 وهو الإسراء من ثوبه تعالى. (فمَنْ يَنْتَحِ الْهَدْيَ لِحُلِّهِ) وقال الساجي وميرزا:
 نصير. لمن كان لإحصاء، وفي معناه كلام ضليل لا يبيح هنا خوف التطويل.

(١) قال الجمهور: لا يذبح المحصر الهدي بل يذبحه عند كل يوم واحد. وقال
 أبو حنيفة لا يذبحه إلا في الحرم عمدة القوي ١٤٩/١٠

خَلَّ وَكَانَتْ عَلَيْهِ عَمْرَةٌ مَكَانَ عَمْرَتِهِ ، وَبِهَذَا نَأْخُذُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْعَامَّةُ مِنْ فَقْهَائِنَا .

٦١ - (بَابُ تَكْفِينِ الْمُحْرَمِ^(١))

٥٠٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَاقِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) قَدْ مَاتَ مُحْرَمًا بِالْجُحْفَةِ^(٣) ، وَخَمَّرَ^(٤) رَأْسَهُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - :
إِذَا^(٥) مَاتَ فَقَدْ ذَهَبَ الْإِحْرَامُ عَنْهُ .

(١) أَيِ إِذَا مَاتَ الْمُحْرَمُ فِي إِحْرَامِهِ .

(٢) الْوَاوُ حَالِيَةً .

(٣) بِصُمِّ الْجَيْمِ - مَوْضِعٌ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ مِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ فِي بَحْثِ الْمَوَاقِيتِ .

(٤) أَيِ غَطَّى رَأْسَهُ . وَفِي رِوَايَةٍ يَحْيَى : وَوَجْهَهُ وَقَالَ لَوْلَا أَنَا حُرُمٌ لَطَيْنَاهُ .

(٥) قَوْلُهُ : إِذَا مَاتَ ، يَعْنِي أَنَّ بِالْمَوْتِ تَقْطَعُ الْأَعْمَالُ ، فَإِذَا مَاتَ ذَهَبَ الْإِحْرَامُ عَنْهُ ، فَلَا بَأْسَ بِتَخْمِيرِ وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ كَمَا هُوَ الْمُسْنُونُ فِي سَائِرِ الْمَوْتَى أَخَذًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : خَمَّرُوا وَجْهَهُ وَمَوْتَكُمْ وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ صَالِحٍ . وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ وَالْمَالِكِيِّ ، فَقَالَ مَالِكٌ بَعْدَ رِوَايَةِ هَذَا الْأَثَرِ : لِنَمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى الْعَمَلُ . انْتَهَى . وَبِإِرْفَاقِهِمْ حَدِيثٌ : إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٌ حَارِيَّةٌ أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفِعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ . وَيُخَالِفُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ رَجُلًا مُحْرَمًا تَوَفَّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تَغَطُّوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرُبُوهُ طَيِّبًا . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ طَيِّبًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ . وَلَا تَغَطُّوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ . وَقَدْ مَرَّ مَعًا ذِكْرُ هَذَا .

الحديث في «باب المحرم يُغتلى وجهه»، وبه قالت الشافعية وغيرهم^(١). وهو الأرجح نقلاً، وأجاب الميني والزرقاني وغيرهما من الحنفية والمالكية عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لعله عرف بالوحي بقاء إحرامه بعد موته، فهو خاص بذلك الرجل وبأنه واقعة حال لا عموم لها، وبأنه عُدَّله بقوله: فإنه يُبحث ملتبساً، وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصاً به ولا يخفى على المنصف أن هذا كله تعسف، فإن البحث ملتبساً ليس بخاص به، بل هو عام في كل محرم حيث ورد: يُبحث كل عبد على ما مات عليه، أخرجه مسلم. وورد من مات على مرتبة من هذه المراتب بُعث عليها يوم القيامة، أخرجه الحاكم. وورد أن العوذن يُبحث وهو يؤذن، والمُلبَّس يُبحث وهو يلبي، أخرجه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب». وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما بسطه السيوطي في «البلدور السافرة في أحوال الآخرة». فهذا التعليل لا دلالة له على الاختصاص، وإنما قلل به لأنه لما حَكَمَ بعدم التخمين المخالف لسنن الموتى تَبَّه على حكمه فيه، وهو أنه يُبحث ملتبساً فينبغي إيقاظه على صورة الملبَّس. واحتمال الاختصاص بالوحي مجرَّد احتمال لا يُسمع، وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يصح إذا لم يكن فيه تعليل، وأما إذا وُجد وهو عام فيكون الحكم عاماً، والجواب عن أثر ابن عمر أنه يحتمل أن يكون لم يبلغه الحديث، وسحتمل أن يكون بلغه وحمله على الأولوية وجوز التخمين. ولعل هذا هو الذي لا يتجاوز الحق منه.

(١) أي وصل إليها.

(٢) في نسخة: عرفات.

(٣) أي في الليلة يقام فيها بمزدلفة، وهي ليلة العيد.

(١) وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، كذا في الأوجز

يقول: مَنْ وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر^(١) فقد أدرك^(٢) الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٦٣ - (باب من غربت له الشمس

في النفر^(٣) الأول وهو بمنى)

٥١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان

يقول: من غربت له الشمس من أوسط^(٤) أيام التشريق وهو بمنى

(١) أي فجر العيد.

(٢) قوله: أدرك الحج، أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة، وهذا حكم شرع تسهلاً، فإن أصل الوقوف هو ما يكون بالنهار يوم عرفة، فإن لم يتيسر له ذلك كفى وقوفه في جزء من أجزاء ليلة العيد بعرفة، وقد قال النبي ﷺ: من أدرك معنا هذه الصلاة أي صلاة الصبح بمزدلفة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نكته، رواه ابن خزيمة وصححه وابن حبان وأصحاب السنن، وقال أيضاً: الحج عرفة، من أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه، أخرجه أصحاب السنن، وزاد يحيى في موطنه في أثر ابن عمرو: من لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج، وكذا روى نحوه عن عروة. وهذا يدل على أنه لا بد من الوقوف ليلاً أيضاً مع انتهاء حتى لو دفع من عرفة قبل غروب الشمس فاتته الحج وبه قال مالك، بل عتده الوقوف في جزء من الليل أصل، والنهار تبع، وعندنا النهار أصل والليل تبع، كما بطله العمري في (عمدة القاري).

(٣) أي يوم الانصراف الأول من منى، وهو اليوم الثاني عشر من

ذي الحجة.

(٤) هو يوم الثاني عشر.

لا يَنْفَرُونَ^(١) حتى يرمي الجمار من الغد^(٢).

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامه.

(١) أي لا يرجعون إلى مكة.

(٢) أي من اليوم الثالث عشر.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، قال القاري: اعلم أن الأفضل أن يقيم ويرمي يوم الرابع وإن لم يقم نفر قبل غروب الشمس، فإن لم ينفر حتى غربت الشمس يكره أن ينفر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي لا شيء عليه وقد أساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في «الترقيات» وإليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتون، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه إن لم ينفر قبل الغروب، وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة^(١)، فوجه الظاهر أن قبل غروب اليوم الثالث يجوز النفر، فكذا بعده بجامع أن كلاً من الوقتين لا يجوز الرمي فيه عن الرابع ووجه رواية أبي حنيفة ومن تبعه أن النفر في اليوم لا في الليل لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، والجواب أن لياليها التالية تابعة لأيامها الماضية. ولذا جاز رمي أيامها في لياليها اتفاقاً.

(١) قال المخزي: فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من غد بعد التزوال. قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من متى لم ينفر سواء كان لو تحل أو كان مقبلاً في منزله لم يجز له الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطلوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب. انظر المغني ٤٥٤/٣، ٤٥٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٠٣.

٦٤ - (باب من نفر^(١) ولم يخلق)

٥١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر لقي رجلاً من أهله^(٢) يقال^(٣) له المجبر وقد أقاض^(٤) ولم يخلق رأسه ولم يقصر، جهل^(٥) ذلك، فأمره^(٦) عبد الله أن يرجع فيخلق رأسه أو يقصر ثم يرجع إلى البيت، فيفيض .
قال محمد : وبهذا نأخذ .

٦٥ - (باب الرجل يجامع قبل أن يفيض^(٧))

٥١٢ - أخبرنا مالك،

(١) أي من منى إلى مكة .

(٢) أي من أعزته وأقاربه .

(٣) قوله : يقال له المجبر، بصيغة المجهول من التجبر، اسمه عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، فالمجبر ابن أخي عبد الله بن عمر، وقد مرث ترجمته ووجه لقبه في «باب الوضوء من الرعاف» .

(٤) أي طاف طواف الإفاضة .

(٥) قوله : جهل ذلك، أي فعل المجبر ذلك جاهلاً عن هذا الحكم أنه يقدم الخلق أو القصر على الطواف لا عالماً عامداً .

(٦) قوله : فأمره، أمره بالرجوع إلى منى والمحق أو القصر هناك ثم طواف البيت أمر مدب مراعاة للترتيب المسنون، ولا يجوز الخلق والقصر في غير منى في الحرم مطلقاً والطواف قبلهما يُعتد به ولا شيء عليه لكنه مكروه .

(٧) قوله : قبل أن يفيض، أي قبل أن يطوف طواف الزيارة وفي نسخة عليها شرح القاري وباب الرجل يجامع بعرقه قبل أن يفيض، وقسر القاري معنى يفيض .

أخبرنا أبو الزبير^(١) المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أنه سئل عن رجل وقع^(٢) على امرأته قبل أن يفيض^(٣) فأمره أن ينحر بدنة. قال محمد: وبهذا تأخذ، قال رسول الله ﷺ^(٤): من وقف بعرفة فقد أحرك حجه، فمن جامع^(٥)

= يرجع من عرفات أي بجامع بعرفة قبل الرجوع بعد الوقوف. ويخذه أنه ليس في الباب أثر يوافق هذا العنوان إلا أن يُحمل قوله في أثر ابن عباس قبل أن يفيض على الجمع قبل الرجوع من عرفة، فإن الإفاضة تطلق عليه، قال الله تعالى: فإذا أنفضت من عرفات^(٦)، لكنه ليس بصحيح فقد وقع في رواية يحيى في هذا الأثر: أنه سئل عن رجل وقع بأمله وهرمنى قبل أن يفيض إلى آخره، وهذا صريح في أن المراد به طواف الإفاضة.

(١) اسمه محمد بن مسلم.

(٢) أي وطأها.

(٣) قوله: قبل أن يفيض، أي بعد الوقوف بعرفة سواء كان جماعه بمنى أو بمكة فحينئذ تم حجه لأنه وقع التحلل برمي الجمرات ووقع جماعه بعده وعليه أن يلبيح بدنة بقر أو إبلًا.

(٤) أخرجه أصحاب السنن.

(٥) قوله: فمن جامع، تفصيله على ما في (الهداية) وحواشيها أن الجماع قبل الوقوف بعرفة يفسد حجه، وعليه أن يمضي فيه ويهدي شاة ويحج من قابل، لما رواه أبو داود في المراسيل والبيهقي أنه سئل رسول الله ﷺ عن رجل جامع امرأته وهما محرمان، فقال: انضيا نسككما واحديا هدياً. وعند الشافعي تجب بدنة كما في الجماع بعد الوقوف. ولنا إطلاق ما روينا، ولأنه لما وجب القضاء خفت الجنابة. ومن جامع بعد الوقوف بعرفة سواء كان قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجه =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

بعدما يقف بعرفة لم يفسد حجّه، ولكن عليه بذنة^(١) لجماعه، وحجّه تامّ، وإذا^(٢) جامع قبل أن يطوف طواف الزيادة لا يفسد حجّه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٦ - (باب تعجيل الإلهال^(٣))

٥١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة، ما شأن الناس يأتون

= وعليه بذنة لأثر ابن عباس خلافاً للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر قبله عنده وعند مالك وأحمد مفسد، هذا إذا جامع قبل الحلق، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء إحرامه في حق النساء، ودون لبس المخيط فخففت الجنابة.

(١) أي جزاء لفعله.

(٢) هذا بظاهره مكرر.

(٣) أي الإحرام لمن يمكة.

(٤) قوله: يا أهل مكة، خطاب إلى من بمكة مكياً كان أو أفاقياً. ما شأن الناس أي الأفاقيون يأتون أي يدخلون مكة شعثاً - بالضم فسكون - جمع أشعث: وهو الشعث بفتح أوله وكسر ثانيه، مخبر الرأس متفرق الشعر مشّت الحال يعني يدخلون وهم محرمون من المواقيت مغبروا الرأس لا أثر عليهم للدهن والطيب، والحال يا أهل مكة أنتم مدّهتون - بتشديد الدال من الأذهان - أي مستعملو الدهن في الشعر. أجلّوا، أي أحرموا بالحج إذا رأيت الهلال أي هلال ذي الحجة، وهذا الأمر منه للندب وقد مر أن ابن عمر كان يحرم يوم الثروية ويستحبّه ويتأسّى في ذلك بفعل رسول الله ﷺ، والأمر في ذلك واسع^(١) فمن تعجل فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه. والأفضل هو التعجيل إذا أمن من الوقوع في المحظورات.

(١) انظر المتن للهاجي ٢/٢١٩.

شُعَثًا، وَأَنْتُمْ مُذْهَبُونَ، أَهَلُّوا إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ.

قال محمد: تعجيل الإهلال أفضل من تأخيرهِ إِذَا مَلَكَتْ^(١) نَفْسَكَ. وهو قولُ أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٧ - (باب القُفُول^(٢) من الحج أو العمرة)

٥١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ عَزْوَةٍ يُكَبِّرُ^(٣) عَلَى كُلِّ^(٤) شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ^(٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ

(١) قدرت نفسك وأمنت من الوقوع في المحذور

(٢) بالنصم أي الرجوع إلى وطنه.

(٣) أي يقول: الله أكبر

(٤) قوله: على كل شرف، قال الحبيبي في «عمدة الصاري»: هو بمنحني المكان العالي، قال الجوهري: جبل مشرف أي عالٍ، وقوله: أيون، أي راحون إلى الله، وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، يقال آب إلى الشيء أوباً وإياباً أي رجع، وارتفاعه على أنه حبر مبتدأ محذوف أي نحن أيون، وكذا ارتفع تائبون وما بعده. وقوله: لربنا، إما خاص بقوله ساجدون، وإما عام لسائر الصفات. وقوله: حَزَمَ الأحزاب، هم الطائفة المنفرقة الذين احتسبوا على رسول الله ﷺ يوم الأحزاب فهمهم الله بلا مقنلة ولا إيهاف خيل، وقال عياض: يحتمل أن يريد أحزاب الكفر في جميع الأيام والسنين، ويحتمل أن يريد به الدعاء أي اللهم فاعل ذلك.

(٥) اختار هذا الذكر لكونه جامعاً، ولكونه أفضل ما قاله الأنبياء قبله.

شيء قدير، آيُّون تائبون عابدون ساجدون^(١) لربنا حامدون، صدق^(٢) الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده.

٦٨ - (باب^(٣) الصُّدْر)

٥١٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا صَدَرَ^(٤) من الحجّ أو العُمرة أناخ^(٥) بالبُطحاء الذي^(٦) بذى الحليفة فيصلي بها ويهلّل قال^(٧): فكان^(٨) عبد الله بن عمر

(١) أي مصلون أو متقادون.

(٢) قوله: صدق الله وعده، أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين وغلبة أمور اليقين. ونصر عبده أي عبده الخاص المتشحق لكمال العبودية المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾^(١)، وغير ذلك، وهو الرسول ﷺ.

(٣) قوله: باب الصُّدْر، بفتحين بمعنى الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿يومئذ يصدر الناس أشتاتاً﴾^(٢).

(٤) أي رجع.

(٥) قوله: أناخ، أي اجلس بعيره، ونزل بالبُطحاء بالفتح الراصي الذي فيه دفاق الحمصي الذي بذى الحليفة - ميمات أهل المدينة - فيصلي بها نقلاً أداءً للشكر، ويهلّل أي يزدي التهليل المذكور سابقاً. قال القاري: فيه تنبيه على أنه يُستحب لأهل المدينة أن ينزلوا بذى الحليفة دعاءً وإياباً وينبغي أن يكون كذا أمر غيرهم ببلدhem.

(٦) احتراز عن البطحاء الذي بين مكة ومنى.

(٧) أي نافع.

(٨) في نسخة: وكان.

(١) سورة الإسراء: الآية ٦.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٦.

يقول (١) ذلك.

٥١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدُرُنَّ (٢) أحد (٣) من الحاج حتى يطوف (٤) بالبيت فإن آخر النسك (٥) الطواف بالبيت.

(١) قوله: يفعل ذلك، اقتداءً بالنبي ﷺ فإنه كان كثير الاهتمام بمتابعة النبي عليه السلام ولوفي المنذوبات بل المباحات.

(٢) بضم الدال أي لا يرجعن من مكة.

(٣) أي من أهل الأفاق.

(٤) أي طواف الوداع.

(٥) قوله: فإن آخر النسك، بضمّين أي آخر المناسك المتعلقة بالحج والعمرة هو الطواف بالبيت، قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله: ﴿ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب﴾ (١)، وقال: ﴿ثم مَجِّلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ومحل الشعائر (٢) كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق. انتهى. وقد اقتضى عمر في هذا الحكم بالنبي ﷺ حيث قال: لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، أخرجه مسلم ورواه الشافعي وزاد: فإن آخر النسك الطواف بالبيت. وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف إلا أنه خُفِّفَ عن الحائض، وعن هذا قال أئمتنا: إن طواف الصدر واجب بعبء بتركه الدم، وبه قال أحمد والحنن ومجاهد والثوري والحكم وحماد، وعن =

(١) سورة الحج: الآية ٣٢.

(٢) ذكر الباجي عن زيد بن أسلم: أن الشعائر ست: الصفاء والمروة، والجمل، والمشعر الحرام، وعرفة، والركن. والحرمان خمس: الكعبة الحرام، والمسجد الحرام، والبلد الحرام، والشعر الحرام، والمحموم حتى يجل. الممتلئ للباجي ٢٩٤/٢.

قال محمد: وبهذا نأخذ، طواف الصدر واجب على الحاج^(١) ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء فإنها^(٢) تنفر^(٣) ولا تطوف إن شاءت^(٤). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٦٩ - (باب المرأة يُكره لها إذا حَلَّتْ^(٥))

من إحرامها أن تَمَشُّطَ حتى تأخذ من شعرها

٥١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: المرأة المُحَرِّمة إذا حَلَّتْ^(٦) لا تَمَشُّطَ حتى تأخذ من شعرها، شعر رأبها^(٧)، وإن كان لها هِذْيٌ لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر^(٨).

= ابن عباس ما يدل عليه، وعند الشافعي في أحد القولين مستحب، وقال مالك: سنة ولا شيء على تاركه، كذا ذكره في «البيان».

(١) وكذا على المعتمر من أهل الأفاق إذا أراد الرجوع.

(٢) أي كل منها.

(٣) أي تسافر.

(٤) إذا اضطررت إلى ذلك، والأولى أن تنفر بعد الطواف.

(٥) قوله: يُكره لها إذا حَلَّتْ، أي أرادت الخروج من الإحرام. والنحل أن تَمَشُّطَ أي تَسْرَحَ شعرها بالمشط حتى تأخذ من شعرها أي تقصر قدر أملة فإن القصير متعين في حلقها والحلق منهى عنه لها.

(٦) إذا أرادت التحلل.

(٧) بدل من شعرها.

(٨) أي تذبح ذلك الهدي. قال القاري: الترتيب بالسبب إلى الفار =

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٠ - (باب النزول بالمحصب^(١))

٥١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان

= والمتنع واجب وأما بالنسبة إلى المفرد بالمحصب فمستحب.

(١) قوله: بالمحصب، اسم مفعول من التحصيب، وهو اسم موضع بين مكة ومنى لاجتماع الحصباء أي الحصى فيه بحمل السيل، وهو موضع منهبط يقرب مكة، وهو من الحجون مصداً في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى إلى حائط حرمان مرتفعاً من بطن الوادي فذلك كله المحصب، والحجون الجبل المشرف على مسجد الحرمين بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، وفي «شرح القاري» هو ما بين الجبل الذي عنده المقبرة والجبل الذي يقابله مصعداً في الجانب الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي، وليست المقبرة من المحصب، وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله ﷺ، فنزل فيه رسول الله ﷺ لإراءة لهم لطيف صنع الله، وتكريمه بنصره وفتح، فذلك سنة كالرمل في الطواف، كذا في «شرح المجمع»، وقال شمس الأئمة السرخسي، في «مبسوطه»: الأصح أن التحصيب سنة أي ولو ساعة، وإلا فالأفضل أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والمشاء، ويضجع ضجعة، ثم يدخل مكة على ما ذكره ابن القيم. وقال الشافعي: ليس سنة لما في الكتب الستة عن عائشة قالت: إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ليكون اسمح لخروجه وليس سنة فمن شاء تركه ومن شاء لم يتركه. ولنا ما روى مسلم عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة، قال نافع: قد حصّب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده. أقول: الأظهر أن يقال: إنه مستحب، وليس سنة مؤكدة، إذ المحصب لا يسع جميع الحجاج، فلا يقاس على الرمل، أو يقال: إنها سنة مؤكدة على الكفاية، =

يُصَلِّي^(١) الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحْصِب، ثم يَدْخُلُ^(٢) من الليل فيطوف^(٣) بالبيت.

قال محمد: هذا حسن، ومن ترك النزول بالمحْصِب فلا شيء^(٤) عليه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= ومتعمِّنة على أمراء الحاج، وهذا أمر تركه الناس بالكلية إلا من نزل فيه من أعراب البادية من غير القصد والنية. انتهى. وقال الميني في «عمدة القاري»: قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا تفر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحْصِب حتى يهجم ساعة ثم يدخل مكة، وليس بشيء، أي ليس بنسك الحج وإنما فعله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال الحافظ عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين العراقي: فيه نظر لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي وبالك والجمهور وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبه فكانت أسماء وعروة لا يحْصِبَان، حكاه ابن عبد البر في «الاستذكار»، وقال ابن بطال: كانت عائشة لا تحْصِب.

(١) أي إذا رجع من منى.

(٢) أي بمكة.

(٣) أي طواف الوداع أو طواف النفل.

(٤) قوله: فلا شيء عليه، أي لا يجب عليه كفارة ولا إثم، وهذا لأنه ليس

من مناسك الحج^(١) وهذا هو معنى قول ابن عباس: ليس التحصيب بشيء إنما هو =

(١) قال النووي في «مناسكه»: هذا التحصيب مستحب ابتداءً برسول الله ﷺ وليس هو من

مناسك الحج وسنته، وهذا معنى ما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ليس بسنة.

أوجز المسالك ٢٣/٨.

٧١ - (باب الرجل يحرم^(١) من مكة هل يطوف^(٢) بالبيت)

٥١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أحرم^(٣) من مكة لم يطُف^(٤) بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع^(٥) من منى ولا يسعى^(٦) إلا إذا طاف حول البيت.

منزل نزل رسول الله ﷺ. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي، وقول عائشة: ليس النزول بالأبطح وهو المحضَّب سنة إنما نزل رسول الله ﷺ ليكون أسبغ لخروجه إذا خرج أي أسهل لتوجهه إلى المدينة. أخرجه مسلم وغيره.

(١) للحج.

(٢) أي بعد الإحرام.

(٣) قوله: كان إذا أحرم من مكة، أي يوم التروية ثارة كما مرَّ عنه، وللهلال في الحجة ثلثة اتباعاً بأمر أبيه عمر كما مرَّ، ففي «مصنف عبد الرزاق» عن نافع: أهل ابن عمر بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن مجاهد قلت لابن عمر: أهملت فينا إملالاً مختلفاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً وليس كذلك كنا نفعل. قلت: فبأي شيء نأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، كذا ذكره شراح صحيح البخاري.

(٤) أي طواف الإفاضة فإنه بعد الفراغ من مناسك الحج، بل ولا طواف النفل.

(٥) قوله: حتى يرجع إلى منى، قال القرطبي: الحاصل أنه يختار أن يقع سعي الحج بعد طواف القرص وإن جَوَّز تقديم سعي الحج بعد طواف نفل، ثم إنه لا يسعى بعد طواف الإفاضة إذ السعي لا يكرَّر.

(٦) لأنه موقوف على تقدُّم طواف ما.

قال محمد: إن فعل هذا أجزأه^(١)، وإن طاف^(٢) ورمل وسعى قبل أن يخرج^(٣) أجزأه ذلك^(٤)، كل ذلك حسن^(٥) إلا أننا نحب له أن لا يترك الرَّمْل^(٦) بالبيت في الأشواط الثلاثة الأول^(٧) إن عَجَلَ^(٨) أو أخر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧٢ - (باب المحرم^(٩) يحتجم)

٥٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن^(١٠) رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه

(١) أي كفاه بل هذا هو الأولى عند عدم الحرج.

(٢) أي نفلاً بعد إحرام الحج في الطواف.

(٣) أي إلى منى.

(٤) أي عن سعي الحج.

(٥) أي مستحسن إلا أن أحدهما أحسن.

(٦) لأنه سنة مطلقاً.

(٧) يضم أوله وفتح ثانيه أي في السورات الثلاث الأولى من الدورات السبع.

(٨) أي سواء عَجَلَ قبل الخروج أو أخر بعد الرجوع.

(٩) قوله: باب المحرم يحتجم، موقع هذا الباب ببعض ما فيه مكرراً من المؤلف فإنه قد مر سابقاً «باب الحجامة للمحرم»، وأورد فيه أثر ابن عمر المذكور ههنا، وذكر فيه احتجام النبي ﷺ وهو محرم صائم بلاغاً. ولعله لدهون أرنسيان، وقد مر منها نبذ مما يتعلق بهذا البحث هناك.

(١٠) قوله: أن، هذا مرسل لمي «الموطأ»، وقد روي ذلك من حديث جمع من الصحابة، فمن ابن عباس احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم، أخرجه البخاري ومسلم =

وهو يومئذ محرم يمكن^(١) من طريق مكة يقال له: لَحْيُ جَمَل.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم، اضطرَّ إليه^(٢) أو لم يضطرَّ إلا أنه لا يحلق^(٣) شعراً وهو قول أبي حنيفة.

= وأبو داود والترمذي والنسائي. وعن أنس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم من وجع كان برأسه، أخرجه ابن عدي. وعن جابر: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، أخرجه النسائي وابن ماجه. وعن ابن عمر احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم صائم وأعطى الحجام أجرة، أخرجه ابن عدي. وعن عبد الله بن بُحَيْنَة: احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم بلحْي جمل في وسط رأسه، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. ولحْي جمل - بفتح اللام ويُروى بكسرهما وسكون الحاء المهملة بعدها ياء آخر الحروف، ويفتح الجيم والميم آخره لام - اسم موضع بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى المدينة، ويجزم الحازمي وغيره أن ذلك كان في حجة الوداع، ودلت هذه الأحاديث على جواز الحجامة للمحرم مطلقاً^(١)، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، روي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، كذا في «عمدة القاري».

(١) أي بموضع في طريق مكة.

(٢) أي احتجج إليه إلى حد الاضطرار أولاً.

(٣) غُزْنٌ حَلَقٌ فعلية.

(١) وقال ابن قدامة: «ما الحجامة إذا لم تقطع شعراً فباحة من غير قربة في قول الجمهور لانه تدارى بإخراج دم قاتبه القصد وريط الجرح، وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان الحسن البصري يرى في الحجامة ممأ. المغني ٣/٣٠٥.

٥٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال:
لا يحتجم^(١) المحرم إلا أن يضطر إليه.

٧٣ - (باب دخول مكة بسلاح)

٥٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك:
أن رسول الله ﷺ دخل مكة^(٢) عام الفتح وعلى رأسه الميخفر^(٣) فلما

(١) قوله: لا يحتجم المحرم، أي في موضع له شعر يحتاج إلى قطعه إلا أن يضطر إليه، فحيث يفتدي كما علم من قوله تعالى: (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك)^(٤)، فلا منافاة بين هذا الحديث وبين ما تقدم، كذا قال القاري: وأراد به إرجاع قول ابن عمر إلى ما ذهب الجمهور إليه، وليس بعيب فإن خلاف ابن عمر في المسألة مشهور أنه لا يجوز الاحتجام مطلقاً إلا عند الاضطرار.

(٢) قوله: أن رسول الله ﷺ، هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وقد قيل: تفرد به مالك عن الزهري من بين أصحابه وليس كذلك فقد رواه ستة عشر نفساً غير مالك عنه في «العلية» لأبي نعيم ومسنده أبي يعلى وكتاب الضعفاء لابن حبان وغيرهما، وله طرق أخرى أيضاً كما بسطه الحافظ في «فتح الباري».

(٣) أي في سنة فتح مكة وهي سنة ثمان.

(٤) قوله: وعلى رأسه الميخفر، بكسر الميم وسكون الفين المعجمة وفتح الفاء ثم راء، قال صاحب المحكم: ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال ابن عبد البر: هو ما عطف الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، وقد زاد بشر بن عمر عن مالك: من حديد، ولا أعلم ذكره غيره أي من رواة الموطأ. وأما خارجه فقد رواه عشرة أخرجه رواياتهم الدارقطني. قال مالك: لم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرمًا، فإنه لم يرو عن أحد أنه تحلل من =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

نزع^(١) جاءه وجل^(٢) فقال له : ابن خطل^(٣) متعلق بأستار الكعبة ،
قال : اقتلوه .

= إخوانه وهو من الخصائص النبوية عند الجمهور، وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك
لغيره، قال أبو عمر: ولا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري، وروي عن
الشافعي . والمشهور عنه أنها لا تدخل إلا بإحرام فإن دخلها أساء ولا شيء عليه
عنده وعند مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه حجة أو عمرة، ولمسلم وأحمد
وأصحاب السنن عن جابر: دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء
لغير إحرام . ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لإمكان أن المغفر فوق العمامة،
قاله ابن عبد البر . وقيل: لعل العمامة كانت ملفوفة فوق المقفر، وقال القرطبي:
يجوز أن يكون نزع المغفر عند انقياد أهل مكة وليس العمامة بعده . كذا ذكره
الهيتمي والزرقاني .

(١) أي وضع المغفر عن الرأس .

(٢) قوله : جاءه رجل، هو أبو برة الأسلمي بفتح الباء وسكون الراء بعده
راء معجمة، واسمه فضلة بن عبيد، جزم به الكرمانى والفاكهى في «شرح المعجمة»،
وقيل : سعيد بن حريث، وقال الحافظ لم يسم .

(٣) قوله : ابن خطل، بفتحتين، قيل : اسمه عبد الله، وكان اسمه في
الجاهلية عبد الغزى، وقيل : هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل : غالب بن
عبد الله بن خطل، واسم خطل عبد مناف، وهو لقب له من بني تيم، وكان قد ارتد
بعد ما أسلم، وقيل : كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فكان يبدل ما نزل فيكتب
مكان غفور رحيم غفور ونحو ذلك، ولما ارتد لحق بأهل مكة، فلما دخلها
رسول الله ﷺ أبطل دمه، فقال : اقتلوه وإن وجدتموه تحت أستار الكعبة — بالفتح
جمع ميت بالكسر ما يستر به البيت — فأخبر أنه متعلق بأستار الكعبة فأمر بقتله فقتل^(٤) .

(٤) قال ابن عبد البر والطيبي : إن قتل ابن خطل كان قوداً لفعله لمسلم، وقال القاري : بل

كان ارتداداً . أوجز المسالك ٨/١٧٥

قال محمد: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير^(١) مُحَرَّم ولذلك دخل وعلى رأسه البغفر، وقد بلغنا^(٢) أنه حين أحرم من حُتَيْن^(٣) قال: هذه العَمرة لدخولنا مكة بغير إحرام يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا: من دخل^(٤) مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهل^(٥) بعمرة أو بحجة لدخوله^(٦) مكة بغير إحرام. وهو قول^(٧) أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: غير محرم، لأنها قد أُجِلَّت له في ذلك اليوم حتى حل له القتل فيها، ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة فكان ذلك من خصائصه بمن معه، كما بسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: وقد بلغنا، هذا البلاغ يدل على أنه ﷺ أدى العمرة التي أحرم بها من الجمرات حين رجوعه من حُتَيْن وتقسيم غنائمه عوضاً لدخوله مكة بغير إحرام في فتح مكة، والله أعلم بحال نبيه.

(٣) قوله: حُتَيْن، مصفراً اسم موضع وإد بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وكانت فيها غزوة مشهورة مذكورة في القرآن.

(٤) أي من أهل الأفاق.

(٥) أي يحرم.

(٦) أي عوضاً عنه.

(٧) قوله: قول، فيه قال جماعة، وقيل بعضهم بمن أركب الحج أو العمرة وقد مر معنا ما يتعلق بهذا المقام في «باب دخول مكة بغير إحرام» وفي «باب المراقبة».

(كتاب النكاح)^(١)

١ - (باب الرجل تكون عنده نسوة^(٢)) كيف يَقسِمُ بينهما

٥٢٣ - أخبرنا مالك،

(١) قوله: كتاب النكاح، هو في اللغة حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وقيل: مشترك بينهما وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع قاله علي القاري، وقد وردت أحاديث كثيرة ناطقة بفضله والترغيب إليه، وطرق بعضها وإن كانت مما تُكَلَّمُ في روايتها فلا يضمر في إثبات المقصود^(١). فالخرج ابن ماجه من حديث عائشة مرفوعاً: النكاح من مستي فمن لم يحمل بستي فليس مني، وتزوجوا فلني مكاثر بكم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح، ومن لم يجد فعلية بالصوم، فإن الصوم رجاء له، وفي مسنده عيسى بن ميمون ضعيف، وفي الصحيحين من حديث أنس في ضمن حديث: ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج، فمن رغب عن مستي فليس مني، وعن أنس مرفوعاً: حُبُّ إليَّ من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرة عيني في الصلاة، رواه الترمذي وإسناده حسن، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة ثلاث، وهكذا ذكره الغزالي في «الإحياء» ولم يوجد في شيء من طرقه المسندة، كذا قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي».

(٢) قوله: نسوة، المراد بهن الزوجات لأن السراي وأمهات الأولاد لاحق لهن في القسمة، كذا قال القاري.

(١) لا خلاف أن النكاح فرض حالة الثوقان، حتى إن من تأقت نفسه إلى النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن وهو قادر على المهر والنفقة ولم يتزوج يأنثم، واختلف فيما إذا لم تتن نفسه، فقال نفاة الفلاس مثل داود بن علي الأصهباني وغيره من أصحاب القوامير: فرض عين -

حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الملك بن أبي بكر بن
الحارث بن هشام، عن أبيه^(٢)^(٣): أن النبي ﷺ حين بنى^(٤) بأم
سلمة^(٥) قال لها حين^(٦) أصبحت^(٧) عنده^(٨): ليس بك^(٩) على
أهلك^(١٠).....

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني.

(٢) أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني.

(٣) قوله: عن أبيه أن النبي... إلى آخره، قال ابن عبد البر: هذا حديث
ظاهره الانقطاع وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما صرح
به عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، كذا في «تتوير الحوالك».

(٤) أي زفت إليه ودخل عليها.

(٥) هند بنت أبي أمية المخزومية.

(٦) قوله: حين أصبحت عنده، وفي رواية لمسلم: دخل عليها فإذا أراد أن
يخرج أخذت بثوبه فقال لها ليس بك... إلى آخره، وفي رواية الحاكم في
«المستدرک»: أنها أخذت بثوبه فأتته له من الخروج من بيتها، فقال لها: إن شئت.
وهذا يشعر بتقديم الثمن أم سلمة لذلك، فخيرها^(١) النبي ﷺ بين التسبيح والتلث.

(٧) أي دخلت في الصباح.

(٨) أي في بيته. (٩) يا أم سلمة.

(١٠) قوله: على أهلك، يريد به نفسه ﷺ. يقول ليس علي بك احتقار =

بمنزلة الصوم والصلاة وغيرهما، وقال الشافعي: مباح كالبيع والشراء واختلف أصحابنا فيه.
فقال بعضهم: إنه منلوي ومستحب وإليه ذهب الكرخي. وقال بعضهم: فرض كفاية بمنزلة
الجهاد وقال بعضهم: واجب... إلخ. بذل المجهود ٤/١٠، نقلًا عن «البدائع».

(١) في الأصل: «خيرها»، وهو غلط.

هوان^(١)، إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ^(٢) عندهن^(٣)، وإن شئت
ثلثتُ^(٤) عندك ودرت^(٥)،

وإذلال بالنسبة إلى باقي الأزواج، فلا أفعل فعلاً يكون فيه هوانك، بل الأمر بك
إن شئت سبعتُ عندك وإن شئت ثلثتُ.

(١) قوله: هوان، قال النووي: معناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حَقِّك
شيء بل تأخذه كاملاً، وقال الأبي: قيل: المراد بالأهل قِيَتُهَا لأن الإعراض
عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالباء على الأول متعلقة
بهوان، وعلى الثاني للمسبية أي لا يلحق أهلك بسبك هوان، كذا قال الزرقاني.

(٢) أي أقمْتُ عندك سبعاً.

(٣) أي عند بقية الزوجات.

(٤) أي أقمْتُ ثلاثاً.

(٥) قوله: ودرت، ظاهره أن الثلاث حق للجديدة الثيب فإن معنى درت
الدوران المعتاد وهو القسم يوماً يوماً، فكانه قال لأم سلمة: وكانت ثيباً إن شئت
سبعتُ عندك فاسمع عند بقية الأزواج للنسوة، إذ لا حق لك في السبعة، وإن شئت
ثلثتُ عندك فتوفي حَقِّك، ثم درت على بقية النسوة يوماً يوماً بالنسوة، وفهم منه
جواز تخيير الثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الجمهور
والشافعي وأحمد كما ذكره النووي وغيره، وقال مالك وأصحابه: لا تُخَيَّر بل للبكر
الجديدة سبع وللثيب ثلاث يرون التخيير والقضاء، قال ابن عبد البر: هذا أي
حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس. انتهى.
ويُشار به إلى ما في صحيح البخاري عن أنس أنه قال: السنة إذا تزوج البكر أقام
عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، وفيه أيضاً عنه: من السنة إذا تزوج
الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً ونسماً، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام
عندها ثلاثاً ثم قسم. وأخرج ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والإسماعيلي

قالت (١): ثلث.

- والدارقطني والبيهقي وابن حبان هذا الحديث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: سَبْعٌ للبكر وثلاث للثيب. واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على التحيير بأن مالكاً رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ لأنه خُصَّ في النكاح بخصائص فاحتمال الخصوصية مُنَع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر لأن مجرود الاحتمال لا يمنع الاستدلال، وقال أصحابنا الحنفية: لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين البكر والثيب، بل يجب القسم على السوية بينهما يوماً يوماً لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَبْلُغُوا كُلَّ الْقَوْلِ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا بِعِدْلٍ فَواحِدةٌ أَوْ مِائَتٌ أَوْ مِائَتَانِ﴾ (٢)، وإطلاق ما روى أصحاب السنن الأربعة عن عائشة: كان رسول الله يقسم ويعدل ويقول: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ بِعَيْنِ الْقَلْبِ أَيَّ زِيَادَةِ الْمَحَبَةِ. فظاهره أَنَّ ما عدها داخل تحت ملكه فتجب السوية فيه، ولما روى أصحاب السنن وأحمد والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما جاء يوم القيمة وثقله مائل. فظاهر هذه النصوص يقتضي التسوية من غير فصل، فإن سَبْعَ عند الجديدة سَبْعَ عند غيرها، وإن ثَلَاثَ عندها ثَلَاثَ عند غيرها، ولا حق لها في الزيادة بكرة كانت أو ثيباً، كذا قرره ابن الهمام وغيره. وعلى هذا حملوا حديث أم سلمة، وقالوا: معنى ثُرْتُ: الدوران عند البقية بالثلاث ليحصل المساواة إلا أنه خلاف الظاهر، وخلاف ما أخرجه النسائي والدارقطني بطريق فيه الواقدي: أنه قال لأم سلمة: إن شئت أهدتُ عنك ثلاثاً مخالصةً لك، وإن شئت سبعتُ لك وسبعتُ نسائي.

(١) قوله: قالت: ثلاث، قال القاضي عياض: اختطرت التثنية مع أخذها

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

قال محمد: وبهذا نأخذ ينبغي أن سَبَّع عندها^(١) أن يُسَبَّع عندهن^(٢) لا يزيد لها عليهن شيئاً وإن ثَلَّثَ عندها أن يُثَلَّثَ^(٣) عندهن، وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

بشويه حرصاً على طول إقامته عندها لأنها رأت أنه إذا سَبَّع لها وسَبَّع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها.

(١) أي الجديدة.

(٢) أي القديمة.

(٣) قوله: أن يَثَلَّثَ عندهن، لعله مبني على حمل الدَّوْر المذكور في الحديث على الدَّوْر بالتثليث، وقد عرفت ما فيه، ولذا قال القاري في شرحه تحت هذا القول: فيه أن ظاهر الحديث السابق أن يعد التثليث هو الدور ولا يفهم منه التثليث عندهن إلا من دليل خارج يحتاج إلى بيانه. انتهى.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال علي الفاري في «المراقبة شرح المشكاة»: عندنا لا فرق بين القديمة والجديدة لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾^(١). وخبر الواحد لا ينسخ الكتاب. انتهى. فأشار إلى بناء الكلام على مسألة أصولية وهي عدم جواز نسخ إطلاق الكتاب القطعي بخبر الأحاد الظني، ففي ما نحن فيه لما ثبت بإطلاق الكتاب وجوب عموم المساواة ومنع الميل إلى إحدى الزوجات مطلقاً أفاد ذلك وجوب المساواة في القديمة والجديدة أيضاً واليكسر والثيب أيضاً، فإن فُرِّقَ بينهما بحديث أنس أو أم سلمة وغيرها يلزم إبطال إطلاق الكتاب بالخبر الظني، وأشار في شرحه لهذا الكتاب إلى الإيراد على هذا المسلك حيث قل بعد ذكر سناد علمائنا بأية: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا﴾ وغيره فيه أنه إذا كان التخصيص قع شرعاً يكون عدلاً فلا مناعة ولا معارضة أصلاً. انتهى.

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

٢ - (باب أدنى^(١)) ما يتزوج الرجل عليه المرأة

٥٢٤ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد^(٢) الطويل عن أنس بن مالك: أن عبد الرحمن بن^(٣) عوف جاء إلى النبي ﷺ وعليه^(٤) أثر صُفْرَةٍ فأخبره^(٥) أنه تزوج امرأة من الأنصار.....

(١) أي أقل مهرها.

(٢) قوله: حميد الطويل، هو حميد بن عيسى الحذاء بن أبي حميد أبو عينة المصري الطويل، روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه مالك وشعبة والحمادان والسيبان وخلق، وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، كذا في «الإسعاف».

(٣) أحد العشرة المبشرة بالجنة المتوفي سنة ٣٢ هـ.

(٤) قوله: وعليه أثر صُفْرَةٍ^(١)، تعلقت بجذبه لونه من طيب العروس، وهذا أولى ما فُسر به، وفي رواية: به ردع من زعفران أي لونه، وليس بداخل في النهي عن تزعم الرجل لأنه فيما قصد به التشبه بالنساء، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: فأخبره، أي فسأله رسول الله ﷺ، وقال: ما هذا؟ فأخبره. كذا ورد في رواية: وفيه افتقاد الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حالهم، فإنه كان نهى عن التضمخ بالطيب، فأجابه بأنه لم يضمخ به، وإنما تعلق به من العروس. وهذه المرأة التي أخبر أنه تزوجها لم تسم في الروايات إلا أن الزبير بن بكار جرم شأنها ابنة أبي الحيسر - بفتح المهملة بينهما تحية ساكنة آخره راء مهملة -

(١) وفي رواية وصّر من صفرة بفتح الواو والضماد المعجمة آخره راء، هو في الأصل الأثر، وفي أخرى ردع ودرع بمهملات، مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران. والمراد بالصفرة صبرة حلق والحلق طيب يُمنع من زعفران وغيره، قاله الحافظ. انظر الأوجز ٩/٤٣٨.

قال: كم^(١) سُقَّتْ إليها؟ قال: وزن^(٢) نَوَاة من ذهب، قال: أَوَّلِم^(٣)

= اسمه أنس بن رافع الأنصاري، وأنها وَلَدَتْ له القاسم وعبد الله، كذا قال الحافظ ابن حجر.

(١) قوله: كم سُقَّتْ إليها، بضم السين من السوق، أي كم أرسلت من المهر مطلقاً، أو المعجل كذا قال القاري. وقال الزرقاني: فيه أنه لا بد في النكاح من المهر، وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير لأن كم موضوعة له، فـ فيه حجة للمالكية والحنفية في أن أقل الصداق مَقْتَر^(٤).

(٢) قوله: وزن نَوَاة من ذهب، قال الخطابي والأكثرون: هي خمسة دراهم من ذهب فالنواة اسم المقدار المعروف عندهم، وقال أحمد بن حنبل: النواة ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد: نواة التمر أي وزنها من ذهب، والأول أظهر وأصح، وقال بعض المالكية: النواة بالمدينة ربيع دينار كذا في «شرح الزرقاني»، وفيه أيضاً قال عياض: قيل: زنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع، وأراد فائله أن يحتاج به على أنه أقل الصداق، ولا يصح لقوله من ذهب وذلك أكثر من دينارين، وهذا لم يقله أحمد، وهو غلطة من قائله بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم.

(٣) زاد في رواية: قال: فبارك الله لك، أَوَّلِمَ ولو بشاة قوله: أَوَّلِمَ، أمر تدب عند الجمهور وقيل للوجوب، ووقته على الأشهر بعد الدخول كما يُستنتـب من هذا الحديث أيضاً.

(١) قال ابن رشد: اتفقوا على أنه لا حدَ لأكثره، واختصوا في أقله، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المدينة من التابعين لا حدَ لأقله، وكل ما جاز أن يكون ثمنًا وقيمة لشيء جاز أن يكون صداقاً، وقال طائفة مـوجب تحديد أقله، والمشهور من ذلك مذهبان: أحدهما مذهب مالك لا بد من ربيع دينار أو ثلاثة دراهم، ومذهب أبي حنيفة لا بد من عشرة وقيل خمسة وقيل أربعون... إلخ. انظر بدلية المجتهد ٢/٢٠.

قال محمد: وبهذا^(٢) فآخذ. أدنى المهر عشرة دراهم ما تُقطع

(١) هو للتقليل.

(٢) قوله: وبهذا فآخذ أفنى المهر... إلى آخره، نعله حمل النواة على هذا المقدار، وقد ورد بالتقدير بهذا المقدار آثار أخر أكثرها مما تُكَلِّم فيها، فأخرج الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن داود الأزدي عن الشعبي عن علي قال: لا تُقطع الأبدى في أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال ابن حبان: داود ضعيف والشعبي لم يسمع علياً. وأخرجه الدارقطني أيضاً عن جويسر—وهو ضعيف—عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي، ومن طريق آخر عن الضحاك بسند فيه محمد بن مروان أبو جعفر لا يكاد يعرف. وأخرج الدارقطني والبيهقي عن مشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء بن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: لا تنكحوا النساء إلا الأتخذ ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم، قال الدارقطني: ابن عبيد متروك الحديث، وأسد البيهقي عن أحمد أنه قال: أحاديث مبشر موضوعة، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن مسرة عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي يعلى رواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء»، كذا ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، والكلام في هذا الحديث نقضاً وإبراماً كثير، والإنصاف أن هذا الحديث بعد ثبوته لا يدل على التقدير بحيث لا يصح دونه، وفي الأحاديث كثرة دالة على إطلاق المهر، وعدم التقدير بالعشرة وظواهر الآيات تؤيده، وقد أجاب عنها أصحابنا بحملها على المعجل^(١)، لأنهم ولا تعجل بالقبول فإنه يرد عليهم نسخ إطلاق الكتاب وتقييده بأخبار الأحلد، وهو خلاف أصولهم.

(١) يحتمل أن يكون معجلاً في المهر لا أصل المهر على ما جرت العادة بتعجيل

شيء من المهر قبل الدخول. ويحتمل أن يكون ذلك كله في حال جبر أو النكاح بغير مهر =

فيه اليد . وهو قول^(١) أبي حنيفة والعلامة من فقهاءنا .

٣ - (باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها في النكاح)

٥٢٥ - أخبرنا مالك ، حدثنا أبو الزناد^(٢) ، عن عبد الرحمن

الأعرج ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا يَجْمَعُ^(٣) الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها .

قال محمد : وبهذا نأخذ وهو^(٤) قول أبي حنيفة والعلامة من

فقهاءنا .

(١) قوله : قول ، وعند مالك أدناه ربع دينار ، وعند الثوري أربعون ديناراً ،

وعند الشافعي ما جاز كونه ثمناً جاز كونه مهراً ، كذا ذكره ابن الهمام

(٢) بكسر الزاء وخفة التون عبد الله بن ذكوان .

(٣) أي في نكاح أو منك يمين ، فإن نكحها معاً بطل نكاحهما ؛ وإن مرتباً

بطل نكاح الثانية . قوله : لا يجمع . . . إلى آخره ، الحديث مبسوط في سنن

أبي داود والترمذي بلفظ : لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها

ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى

ولا الكبرى على الصغرى . والحكمة في تحريم مثل هذا هو الاحتراز عن قطع

الرحم بين الأقارب ، فإن الضربين تتحاسدان وينجر البغض إلى أقرب الناس ،

والحسد بين الأقارب أشنع ، وقد اعتبر النبي ﷺ هذا الأمر في تحريم الجميع بين

بنته وبنت غيره حيث حرم على علي رضي الله عنه نكاح بنت أبي جهل على

فأعلمة ، كذا في وصحة الله البالغة .

(٤) قوله : وهو قول أبي حنيفة ، وبه قال جمهور العلماء ، وشذ طائفة من =

على ما قيل . إن النكاح كان جائزاً بغير مهر إلى أن نهى النبي ﷺ عن الشغار . يدل

المجهود ١٠/١٣١ .

٥٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع

سعيد بن المسيب ينهى أن تنكح المرأة على عالتها أو على عمتها وأن^(١) يطل الرجل وليدة^(٢) في بطنها جنين لغيره^(٣).

قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى .

الخوارج حيث جوزت الجمع بين المرأة وعمتها، وغير ذلك سوى الجمع بين الأختين زهماً منهم أن الله حرم الجمع بين الأختين بقوله : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾^(١)، ثم قال : ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا رَوَاهُ فَذَلِكَ﴾^(٢)، فدل ذلك على جواز الجمع بين غيرهما، وأخبار الأحاد لا تخصص القرآن ولا تنسخه وبالف بعض السلف حيث منع من الجمع بين بنتي العم، وبنتي الخالة ونحو ذلك أيضاً والجمهور على خلافه، كذا قال الزرقاني وغيره .

(١) لئلا يسقي بمائه زوج غيره سواء كان من حلال أو حرام، كذا قال القاري . قوله : وأن يطل، ورد : لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض، رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد، فإله الزرقاني . وفيه إشارة إلى جواز نكاح حبلى من غيره، وبه قال جمهور علمائنا بجواز نكاح حبلى من زنا لكن يحرم وطئها ما لم تضع، هذا إذا نكح غير الزاني، وإن نكح الزاني يجوز له وطئها أيضاً لكونه ساقياً بمائه زرع نفسه .

(٢) أي جارية أو أمة .

(٣) أي لغير الواطئ .

(١) سورة النساء الآية ٢٣ .

(٢) سورة النساء الآية ٢٤ .

٤ - (باب الرجل يخاطب على خطبة^(١) أخيه^(٢))

٥٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان^(٣)، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخاطب^(٤) أحدكم على خطبة أخيه^(٥).

(١) بكسر الخاء: التماس النكاح.

(٢) قوله: أخيه، التعبير به لوافق عنوان الخبر والتعبير به في الخبر للتحريض على كمال التوقد وقطع صور المناقرة أولاً لأن كل المسلمين إخوة إسلاماً.

(٣) قوله: حبان، بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة بن مُنْقَذ بضم الميم وكسر القاف آخره ذال معجمة، كما ضبطه الحافظ عبد الغني في مشيبه النسبة وابن ماكولا في «الإكمال» وغيرهما لا بكسر الحاء المهملة كما ظنه القاري.

(٤) قوله: لا يخاطب^(١)، برفع الباء خبر بمضى انهي، وهو أبلغ من صريح النهي، قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركوع والأفلا، لحديث فاطمة بنت نيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وقال الخطابي: في قوله وأخيه دليل على أن الأول مسلم، فإن كان يهودياً أو نصرانياً لم يمنع الخطبة على خطبته، وبه قال الأوزاعي، والجمهور على خلافه^(٢). وقالوا: إن ذكر الأخ جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.

(٥) أي إذا توافقوا وأما إذا أبى أهلها فلا بأس، كذا قال القاري.

(١) قال الجمهور: هذا النهي للتحريم، وقال الخطابي: هذا النهي للثأب وليس نهى تحريم يطل العقد عند أكثر الفقهاء. قال الحافظ: هو عندهم للتحريم، ولا يطل العقد، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع. انظر: بدل المجهود ٧٥/١٠.

(٢) ذهب الجمهور إلى إلحاق الطمي بالمسلم في ذلك، وقد ابن قدامة: إن كان الخاضب الأول ذمياً لم تحرم الخطبة، نص عليه أحمد إذ قال: إنه هو للمسلمين، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو استام على سربهم لم يكن داخل في ذلك. المشي ٦٠٨/٦.

قال محمد: وبهذا فآخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا
رحمهم الله.

٥ - (باب الثيب أحق بنفسها من وليها)

٥٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن
أبيه، عن عبد الرحمن^(١) ومجمع أبي يزيد بن جارية الأنصاري، عن
خنساء ابنة خدام: أن^(٢) أياها زوجها^(٣) وهي^(٤) ثيب، فكرهت

(١) قوله: عن عبد الرحمن، هو أبو محمد المدني ذكره ابن حبان في ثقات
التابعين، يقال: ولِدَ في حياة النبي ﷺ، ومات سنة ٩٣هـ، وأخوه مجمع على
وزن اسم فاعل من التجميع، تابعي كبير مات سنة ٦٠هـ، وأبوهما يزيد بن جارية
الأنصاري الأوسي، ذكره ابن سعد في الصحابة، كذا قال الزرقاني. وقال
ابن عبد البر في «الاستيعاب»: يزيد بن حارثة اليربوعي ابن عامر بن مجمع بن
المطاف، هو أبو مجمع، وعبد الرحمن شهد خطبة الوداع.

(٢) قوله: أن أياها، هو خدام بالمعجمة المكسورة والدال المهملة، كما في
«الفتح» و«التقريب»، وقال بعضهم: بالدال المعجمة ابن وديعة، ويقال ابن خالد،
من أقاويل الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: زوجها، لما نأتمت من أوس بن قنادة الأنصاري حين قُتل يوم
أحد، كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن
محمد مرسلاً، وأخرجه الواقدي عن خنساء نفسها، وسما بعضهم أنساء، وقيل
اسمه أسير، وإنه مات بدير.

(٤) قوله: وهي ثيب، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» خنساء بنت خدام
ابن وديعة الأنصاري من الأوس أنكحها أبوها وهي كارهة فرد رسول الله ﷺ
نكاحها. واختلفت الأحاديث في حالها في ذلك الوقت، فهي نقل مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع عنها أنها كانت ثيباً، وذكر =

ذلك^(١)، فجاءت رسول الله ﷺ فَرَدَّ (٢) نكاحه.

= ابن المبارك عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن ودعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكراً، والصحيح نقل مالك في ذلك^(١)، وروى محمد بن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء قال: وكانت أيتماً من رجل فزوجها أبوها رجلاً من بني عوف فخطبت إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وارتفع شأنها إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يلحقها بهوها فتزوجت أبا لبابة.

(١) قوله: ذلك، أي ذلك النكاح، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها، قال ابن حجر: ولم يُعرف اسمه، نعم عند الواقدي أنه من مَرْثَنَة وعند ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن عوف.

(٢) قوله: فَرَدَّ نكاحه، أي وجعل أمره إليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير: فأتت النبي ﷺ، فقالت: إن أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكتُ أمري، قال: فلا نكاح له، انكحي من شئت، فرد نكاحه. وتكلمت أبا لبابة الأنصاري. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وعلى القول به، لأن من قال لا نكاح إلا بولي. قال: لا يزوّج الثيب ولها إلا بإذنها ومن قال: ليس للولي مع الثيب أمر فهو أولى بالعمل بهذا الحديث. واختلف في بطلانه لورضيته، فقال الشافعي وأحمد ببطلانه، وقال أبو حنيفة لها أن تجيز فيجوز ولا تجيز فيبطل. انتهى ملخصاً. وأما حديث النسائي عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها، فأتت النبي ﷺ ففرّق بينهما فحمله اليهقي على أنه زوجها من غير كفؤ، كذا في شرح الزرقاني.

(١) قال الشيخ في «بذل المجهود» ١١٢/١٠ بعد ما حكى اختلاف الروايات في كونها بكراً أم ثيباً: لا مارة بينهما حتى يُحتاج إلى الترجيح، فيحتمل أن يكون وقع لها هذه القصة مرتين، مرة وقعت لها حال كونها بكراً ثم وقعت حال كونها ثيباً، وهذا أمون من أن يرد الحديث الصحيح بهذا العذر، مع أن القائل بكونها ثيباً هو عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد، والفائدة بكونها بكراً هي خنساء نفسها فلا يرجع قولها بمقابلة قولها.

قال محمد: لا ينبغي أن تنكح الثيب، ولا البكر إذا بلغت^(١) إلا بإذنها فأما إذن البكر فصحتها^(٢)، وأما إذن الثيب فرضاها بلسانها، وزوجها ولها أو غيره^(٣). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦ - (باب الرجل يكون عنده أكثر^(٤))

من أربع نسوة فيريد^(٥) أن يتزوج

٥٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٦)، قال: بلغنا أن

(١) في نسخة: بلغت. وإذا لم تبلغ يجوز نكاح وليها بغير إذنها إلا أن لها خيار الفسخ عند البلوغ إذا كان النكاح غير الأب والجد.

(٢) أي سكوتها. قوله: صحتها، قال القاري: لما أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً: الأيم أحق بنفسها من وليها. والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها، والأيم الثيب التي لا زوج لها إذا كانت بالغاً عاقلة.

(٣) من أولياتها حبيبة أو حكماً.

(٤) قوله: أكثر من أربع نسوة، الأولى أن يحذف الأكثر ليطابق العنوان ما في الباب من الأخبار، فإن الخبر الأول دال على نهي التزوج على أكثر من أربع نسوة، والثاني: على منع التزوج على أربع نسوة، ولأن منع التزوج بعد الأربعة يستلزم المنع منه بعد أكثرها من غير عكس.

(٥) قوله: فيريد أن يتزوج، أي لواحدة بعد الأربعة، فكان حق العبارة أن يقول: ويريد بالواو عطفًا على «يكون» لا أن يقرع على كون أكثر من الأربع عنده، والظاهر أنه من التنازع، كذا في شرح القاري، وفيه نظر غير خفي.

(٦) هو الزهري، فالحديث مرسل وهو حجة.

رسول الله ﷺ قال لرجل^(١) من ثقيف^(٢) - وكان عنده عشر نسوة^(٣) - حين^(٤) أسلم الثقفي، فقال له: أميك منهن أربعاً، وفارق سائرهن. قال محمد: وبهذا تأخذ^(٥). يختار منهن أربعاً أيتهن شاء، ويفارق^(٦) ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربعة الأول جائر، ونكاح من بقي منهن باطل وهو قول إبراهيم النخعي.

(١) قوله: قال لرجل من ثقيف، قال ابن عبد البر في «شرح الموطأ» هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ، وأكثر رواة ابن شهاب، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم فذكره، ووصله معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر، ويقولون إنه من خطأ معمر مما حدث به بالمراق، كذا في «شرح الزرقاني». وفيه أيضاً قد رواه الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدث عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقفي فذكره.

(٢) قبيلة كبيرة من أهل الطائف والحجاز.

(٣) أي فأسلمن معه قاله الزرقاني.

(٤) ظرف لقال. قوله: حين أسلم الثقفي، وهو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك، أحد وجوه ثقيف ومقدمهم، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وتوفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٥) وبه قال مالك والشافعي وأحمد كما في «رحمة الأمة».

(٦) قوله: ويفارق ما بقي، قال القاري: لعل مأخذهما قوله «وفارق سائرهن» حيث لم يقل طلقهن، لكن يشكل بأن عقود الجاهلية قبل الدخول في =

٥٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا زَيْبَعَةُ بْنُ أَبِي عبد الرحمن، أن الوليد^(١) سأل القاسم وعُرْوَةَ^(٢) وكانت عنده أربع نسوة فأراد أن يَبْتَ^(٣) واحدة ويتزوج أخرى، فقالا: نعم، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج. فقال القاسم في مجالس مختلفة.

الاحكام الإسلامية صحيحة^(١)، والطاهر أن التعبير، بالمفارقة بناءً على نسخ الزيادة بالآية الناسخة لجوازها قبل ذلك وهي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٢) فإن سورة النساء مدنية بالإجماع، فالقول بأن نكاح من بقي منهن باطل موقوف على دليل صح في السماع. نعم بعد ظهور الحكم لوتزوج شخص زيادة على الأربع فلا خلاف في بطلان الزائد وصحة الأقل^(٣).

(١) أي ابن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية.

(٢) حين قدم المدينة.

(٣) قوله: أن يَبْتَ، بفتح الياء وكسر الباء الموحدة وتشديد الفوقية، أي :

(١) والطاهر أن كلمة «صحيحة» سقطت في الأصل.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

(٣) قال الموفق: إن الكافر إذا أسلم وبه أكثر من أربع نسوة فأسلمهن في عدتهن أو كنّ كتابيات لم يكن له إسكاتهن كلهن بغير حلال يملكه، ولا يملك إسكات أكثر من أربع، فإذا أحب ذلك احتار أربعاً منهن وصار في سائرهن موله تزوجن في عقد واحد أو في عقود، وسواء احتار الأوائلي أو الأرائع، من عليه أحمد، وبه قال الحسن ومالك والليث والأوراعي والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان تزوجهن في عقد نسخ نكاح جميعهن وإن كان في عقود فنكاح الأوائلي صحيح ونكاح ما زاد على أربع باطل. المتني ٦٢٠/٦

وهي والبلد عن الشوكاني. دعت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوراعي والزهري وأحمد قول الشافعي إلى أنه لا يفر من أمكنة الكفار إلا ما وافق الإسلام. انظر الأجر ٢٢٧/١٠، وبذل المجهود ٣٨٠/١٠.

قال محمد: لا يُعجبنا^(١) أن يتزوج خمسة وإن بَتَّ^(٢) طلاق
إحداهن حتى تنقضي عدَّتُها. لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رَجَمِ
خمسة^(٣) نِسوة حرائر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من
فقهائنا رحمهم الله.

٧ - (باب ما يوجب الصَّدَاق^(٤))

٥٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال:
إذا دخل الرجل بامرأته وأُرِخِيَتْ السُّتُور^(٥) فقد وجب^(٦) الصَّدَاق.

قال محمد: وبهذا^(٧) تأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

يطلقها بالية ويقطعها عن الرجل، ويتزوج أخرى أي في عدة الأولى، فقالا - أي
كلاهما - : نعم فارق امرأتك بالثلاث، أي طلقها ثلاثاً وتزوج بواحدة،
وأطلق عروة الثلاث. فقال القاسم في مجالس متفرقة ليكون على
وفق السنة. وفي «موطأ يحيى»: مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد وعروة بن
الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن البتة، ويتزوج إن
شاء ولا ينتظر أن تنقضي عدَّتُها، ولو طلقها واحدة أو اثنتين لم يتزوج حتى تنقضي
عدَّتُها، كذا ذكر القاري.

(١) أي لا يحل عندنا. بل ينتظر إلى أن تنقضي عدتها، وهذا عدة الرجل،
كما بسطه الفقهاء.

(٢) أي ببتة صغرى أو كبرى.

(٣) كما أنه لا يحل له إلا أربع حقيقة أو حكماً.

(٤) بفتح أوله وكسره من المرأة، كذا قال القاري.

(٥) كناية عن الخلوة الصحيحة وإن لم يكن هناك إرخاء ستور حقيقة.

(٦) أي كل المهر المسمى أو مهر المثل.

(٧) قوله: وبهذا تأخذ، قال ابن المنذر: وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت =

فقهائنا. وقال مالك بن أنس: إن طلقها بعد ذلك^(١) لم يكن لها إلا نصف المهر^(٢) إلا أن يطول مكثها^(٣) ويتلذذ^(٤) منها فيجب الصداق.

وعبد الله بن جابر ومعاذ وقول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: يجب على الزوج إذا طلق بعد الخلوة نصف المسمى، وأحمد موافق لأبي حنيفة، ويؤيد مذهبه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾^(٥) أي وصل من غير فصل إذ حقيقة الإنشاء الدخول في القضاء وهو مكان الخلوة، كذا في شرح القاري، وذكر السيوطي في الدوا المتور: أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن الأحنس بن قيس أن عمر وعلياً قالا: إذا أرخى سترأ أو أعلق باباً، قلها الصداق كاملاً، وعليها العدة. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن زائدة بن أوفى قال: قضاه الخلفاء الراشدين أن^(٦) من أخلق باباً أو أرخى سترأ فقد وجب الصداق. وأخرج البيهقي عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من كشف امرأته، فنظر إلى عورتها فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والبيهقي عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته، فأرخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن سعيد بن المسيب أن صبرين الحطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل قال: إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق^(٧).

(١) أي بعد الخلوة الصحيحة.

(٢) لعدم الجماع.

(٣) أي مع الرجل.

(٤) بلمسها وتقبيلها.

(١) سورة النساء: الآية ٣٦.

(٢) في الأصل وأنه، وهو تحريف.

(٣) بغض الخلوة عند الجمهور ويدعاء المرأة عند المالكية. انظر أوجز المسالك ٣١٤/٩.

٨ - (باب نكاح الشغار^(١))

٥٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الشغار. والشغار أن يُنكح الرجل ابنته على أن

(١) بكسر الشين المعجمة. قوله: نكاح الشغار، هو مأخوذ من قولهم: شغر البلد عن السلطان إذا خلا عنه، سُمِّيَ به لخلّوه عن الصداق أو بعض شرائطه، وقال ثعلب: من قولهم شغر الكلب إذا رفع رجله ليول، كأن كلاً من الوليين يقول للآخر لا ترفع رجل بتي حتى لرفع رجل بتك، كذا قال الزرقاني.

(٢) قوله: نهى عن الشغار^(١)، هذا حديث متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وفي رواية لهما عن عبيد الله بن عمر قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: أن يُنكح ابنة الرجل وتُنكحه ابنتك بغير صداق وينكح أخت الرجل وتُنكحه أختك بغير صداق. وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: نهى عن الشغار وهو أن يزوّج الرجل ابنته على أن يزوّجه صاحبُ بنته. وفي الباب عن جابر رواه مسلم، وعن أنس رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي، وعن معاوية رواه أبو داود. وقال الشافعي في حديث ابن عمر: لا أدري تفسير الشغار من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو مالك. انتهى. وقال الخطيب في «المدرج»: هو من قول مالك بينه وفصله القعنبى وابن مهدي ومحرز بن عون عنه. انتهى. ورواية البخاري ومسلم من طريق عبيد الله صريح في أنه من نافع، ولذا قال القرطبي في «شرح صحيح مسلم»: إن التفسير في حديث ابن عمر جاء عن نافع وعن مالك وأما حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال، والظاهر أنه من كلام النبي ﷺ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، ثم قال: في الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: لا شغار في الإسلام، قالوا: يا رسول الله، وما الشغار؟ قال: نكاح المرأة بالمرأة، لا صداق بينهما. وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه يُستأنس به في هذا المقام.

(١) ذكر شيخنا في أوجز المسالك ٣٤٧/٩ في هذا الحديث حلة مباحث فليرجع إليه.

يُنكحه الآخر ابنته^(١) ليس بينهما صداق.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا يكون الصداق نكاح امرأة^(٣) فإذا تزوجها^(٤) على أن يكون صداقها أن يزوجه^(٥) ابنته فالنكاح جائز ولها صداق مثلها من نسائها، لا وكس^(٦) ولا شطط^(٧). وهو قول أبي حنيفة والعلامة من فقهاءنا.

(١) أو اخته أو غيرها ممن له ولاية عليها.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال عياض: لا خلاف في النهي^(٨) عن الشغار ابتداءً فإن وقع أمضاه الكوفيون والليث والزهري وعطاء بصداق المثل، وأبطله مالك والشافعي، كذا في شرح الزرقاني، وفي شرح القاري: لا يفسد النكاح، وفسد الشرط عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد روايتان.

(٣) قوله: لا يكون الصداق نكاح امرأة كذا في الأصل، والظاهر أنه وهم ويمكن حمله على القلب. هذا كلام القاري، ولا يخفى وأنه فإِنْ مؤدًى هذه العبارة وقلبها واحد.

(٤) أي امرأة بولاية وليها.

(٥) أي يزوّج هذا المتزوج بنته لو اخته مثلاً بذلك الولي الذي تزوج هو ابنته.

(٦) بفتح وسكون أي لا نقص.

(٧) أي لا زيادة.

(٨) أجمع العلماء على أنه منهى عنه، لكن اختلفوا هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا وعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاها الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي حنيفة، وقال مالك: يُفسخ قبل الدخول بعده، وفي رواية عنه قبله لا بعده، وقال جماعة: يصح بمهر المثل وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله. كذا في بذل المجهود ٦٥/١٠.

٩ - (باب نكاح^(١) السر)

٥٣٣ - أخبرنا مالك، عن أبي الزبير^(٢) : أن عمر^(٣) أتني^(٤)

برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر: هذا نكاح السر^(٥) ولا نبيزه ولو كنت^(٦) تقذمت فيه لترجمت.

(١) قوله: نكاح السر، قال القاري: أي تزويج الخفية. وهو أن يعقد بغير حضور نصاب الشهادة وشراطة.

(٢) قوله: عن أبي الزبير، هو محمد بن مسلم بن تدرس الأمدي المكي، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، وعنه مالك وأبو حنيفة وشعبة والصفيانان، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي، مات سنة ١٢٨هـ، كذا في «الإسماغ».

(٣) ابن الخطاب أحد الخلفاء الأربعة.

(٤) بصيغة المجهول.

(٥) أي لا بد في النكاح من الإعلان ولو بحضور شاهدين.

(٦) قوله: ولو كنت تقذمت، بفتح التاء والقاف والذال، أي سبقت غيري، وفي رواية ابن وضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال على بناء المفعول أي سبقتي غيري، كذا قال الزرقاني. والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالمنع وسبقت بإقامة الحجة على عدم جوازه وشهرت ذلك، ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة^(١).

(١) والأوجه ما في «المعلّى» إذ قال: تقدمت ورجمت بركة المتكلم المعلوم فيهما. يعني لو أعلمت الناس أنه لا يحل نكاح إلا بشاهد وامرأتين حتى تعرفوا لرجمت فيه بعد تقضي من فعله. انظر الأوجز ٣٥٦/٩

قال محمد: وبهذا تأخذ، لأن النكاح لا يجوز^(١) في أقل من شاهدين وإنما شهد على هذا الذي رده عمر رجل وامرأة، فهذا نكاح السر لأن الشهادة لم تكمل^(٢) ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل^(٣) وامرأتين كان نكاحاً جائزاً وإن كان سراً^(٤)، وإنما يقسّد^(٥) نكاح السر أن يكون بغير شهود، فأما إذا كملت فيه الشهادة فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسراً^(٦).

٥٣٤ — قال محمد: أخبرنا محمد بن أبيان^(٧)،

(١) قوله: لا يجوز في أقل من شاهدين، لورود كثير من الأخبار في ذلك، والكلام في رواية أكثرها لا يضر لحصول القوة للمجموع، فأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث عائشة مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل. وأخرج الترمذي عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً — وقال: الموقوف أصح —: البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة. وفي الباب من حديث أبي هريرة وعليّ وأنس وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين ذكرها الترمذي في «تخريج أحاديث الهداية» مع ما لها وما عليها.

(٢) أي لم تتم.

(٣) قوله: أو رجل وامرأتين، فيه خلاف الأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا دخل للنساء في النكاح، وإنما يصح بشهادة عدلين رجلين إلا أن مالكا أجاز العقد بدون شهادة ثم يشهدان قبل الدخول، وقال: نكاح السر ما أوصى بكتمه. وعند غيره لا يجوز ما لم يشهد عليه، كذا قال الزرقاني.

(٤) أي خفياً، وليس الشرط الإعلان في المجالس والمجامع.

(٥) في نسخة: يفسر.

(٦) أي أهل العقد.

(٧) يفتح الموحدة وخفة الباء.

عن حماد^(١)، عن إبراهيم^(٢) أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٠ - (باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة وأختها في ملك اليمين)

٥٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهري، عن عبيد الله^(٤) بن عبد الله بن عُتبة^(٥)، عن أبيه^(٦): أن عمر سُئل عن المرأة وابنتها مما مَلَكَت اليمين أَتَوْطَأُ^(٧) إحداهما بعد الأخرى؟ قال: لا أحبُّ^(٨) أن

(١) ابن أبي سليمان لا ابن أبي سلمة كما ظنه القاري.

(٢) النخعي.

(٣) أي في الفسخ.

(٤) بضم العين.

(٥) بضم الأولى وسكون الثانية ابن مسعود.

(٦) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود.

(٧) بهمزة الاستفهام بيان للسؤال. وفي بعض نسخ «موطأ» يحيى بدون الهزة.

(٨) قوله: لا أحبُّ أن أُجيزَهما، مأخوذ من الإجازة أي لا أحبُّ أن أُجيزَ الجمع بينهما وطياً. وفي «الموطأ» برواية يحيى: ما أحبُّ أن أُخبرَهما جميعاً. قال الزرقاني بفتح الهزة وإسكان الحاء المعجمة وضم الباء الموحدة أي أطاهما، يقال للحراث: عير، ومنه المخابرة. انتهى.

أَجِزَهُمَا جَمِيعاً وَنَهَاهُ^(١).

٥٣٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ^(٢) بِنِ
ذَوْبٍ: أَنَّ رَجُلًا^(٣) سَأَلَ عَثْمَانَ^(٤) عَنْ الْأَخْتَيْنِ مِمَّا مَلَكَتِ الْيَمِينُ هَلْ
تُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: أَحَلَّتَهُمَا^(٥).....

(١) قوله: وَنَهَاهُ^(١)، أي نهى عمر السائل عن الجمع بينهما والمعنى أنه لا يطقأ واحدة، ما لم يحرم الأخرى بعقبتها أو يعتق بعضها أو يملك بعضها أو يجمعها، كلها قال القاري.

(٢) قوله: قَبِيصَةُ بِنِ ذَوْبٍ، هو قَبِيصَةُ بِنِ ذَوْبٍ بِنِ حُلْحُلَةَ الْخِزَاعِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَكَانَ عَامَ الْفَتْحِ، وَرَوَى عَنْ عَثْمَانَ وَابْنِ عَوْفٍ وَحَدِيثُهُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ وَلَمْ سَلَمَةُ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ ٨٧، كَذَا فِي «الْإِسْعَافِ».

(٣) ابْنُ عَثْمَانَ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ.

(٤) وَالْجَمْعُ يَمْلِكُهُ الْيَمِينُ.

(٥) قوله: أَحَلَّتَهُمَا آيَةً، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يَرِيدُ قَوْلَهُ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^(٦)، حَيْثُ عَمَّ وَلَمْ يَخْصُ أَخْتَيْنِ وَلَا غَيْرَهُمَا، وَقِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ»^(٧) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ^(٨). وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: يَرِيدُ تَحْلِيلَ الْوَطْءِ بِمَلَكَ الْيَمِينِ فِي غَيْرِ آيَةٍ، كَذَا فِي «شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ».

(١) نَهَى تَحْرِيمُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ حَبَاسٍ. كَذَا فِي الْأَرْجَ ٣٧٥/٩.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٢٤.

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: الْآيَةُ ٥-٦.

آية وحُرْمَتُهُمَا آية^(١)، ما كنت^(٢) لأصنع ذلك، ثم خرج^(٣) فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان^(٤) لي من الأمر شيء، ثم أتيتُ بأحدٍ فعل ذلك جعلته نكالاً. قال ابن شهاب^(٥): أَرَاهُ^(٦) علياً رضي الله تعالى عنه.

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ لكونه عائماً من النكاح والجمع بملك اليمين.

(٢) قوله: ما كنت لأصنع ذلك، أخبره برأيه بعدما ذكر التعارض بين الأختين كأنه يشير إلى تقديم الحظر على الإباحة أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل الحكم في النكاح فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطئاً بملك اليمين.

(٣) قوله: ثم خرج، أي ذلك السائل، فلقي علياً فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان رضي الله عنه لم يكن شافياً لعدم جزئه بذلك.

(٤) قوله: لو كان لي من الأمر، أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة ثم جئت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، وأطلعت على ذلك جعلته أي فعله ذلك نكالاً - بالفتح - أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأجريت عليه عقوبة زاجرة عن مثل ذلك. قال ابن عبد البر: لم يقل حدته حد الزناء لأن المأول ليس بزنا إجماعاً، وإن أخطأ إلا ما لا يعمد بهجلاً وهذا شبهة قوية، وهي شبهة عثمان وغيره.

(٥) الزهري شيخ مالك.

(٦) قوله: أَرَاهُ علياً، أي أظن ذلك الصحابي القائل له علي بن أبي طالب وكنت عنه قبيصة لصحبته عبد الملك بن مروان، وثبوته تستلزم صماع ذكر علي لا سيما ما خالف فيه عثمان، كذا في شرح الزرقاني، وقال القساري: لا يعد أن =

قال محمد: وبهذا^(١) كله نأخذ لا ينبغي^(٢) أن يجمع بين المرأة وبين ابنتها، ولا بين المرأة وأختها في ملك اليمين. قال عمار بن ياسر^(٣): ما حرم الله تعالى من الحرائر شيئاً إلا وقد حرم من الإماء مثله إلا أن يجمعهن رجل، يعني^(٤).....

يكون الرجل هو ابن مسعود فإنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين المملوكتين في الوطي فكرهه.

(١) وبه قال الجمهور.

(٢) أي لا يحل لأحد.

(٣) قوله: قال عمار بن ياسر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كذا قال السيوطي في «الدر المشطور»، وذكر فيه آثاراً أخر منها قول ياسر بن عامر: سألت علياً أن لي أختين مما ملكت بيمتي اتخذت إحداهما سُرّيّةً وولدت لي أولاداً، ثم رغبت في الأخرى فما أصنع؟ قال: تعنّ التي كنت تطأ ثم تطأ الأخرى، ثم قال: إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب، أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار». ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عن عليٍّ وسئل عن رجل له أمتان أختان، وطأ إحداهما^(١)، ثم أراد أن يطأ الأخرى؟ قال: لا، حتى يُخرجها عن ملكه. وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن مسعود أنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين الأمتين فكرهه، فقيل له: يقول الله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فقال: وبغيرك مما ملكت يمينك. وأخرج ابن المنذر والبيهقي عنه، قال: يحرم من الإماء ما يحرم من الحرائر إلا العدد، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عمر نحو ذلك.

(٤) بيان لمراد عمار من قوله: إلا أن يجمعهن.

(١) في الأصل: وأحداهما.

بذلك أنه يجمع ما شاء^(١) من الإمام، ولا يحل له فوق أربع حرائر.
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١١ - (باب الرجل يتكح المرأة ولا يصل إليها لعلة^(٢) بالمرأة أو بالرجل)

٥٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب
أنه كان يقول: مَنْ تزوج امرأة فلم^(٣) يستطع أن يمسه فإنه يضرب له
أجل سنة فإن مسها وإلا فُرق بينهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إن

(١) من غير اعتبار عدد ولوتجاوز عن الألف

(٢) علة الرجل: كالعلة، وعلة المرأة كالزنى^(١)، والمشاركة كالجنون، كذا
قال القاري.

(٣) قوله: فلم يستطع أن يمسه، أي بجامعها لماتع به بأن يكون عتيماً، فإنه
يضرب له أي يُعَيَّن له أجل سنة أي قمرية على الأصح، أما إذا كان مجبواً فإنه
يُفَرَّق بطلبها إذ لا فائدة في تأجيله، فإن مسها أي جامعها ولو مرة فبها، وإلا فُرق
بينهما أي القاضي إن طلبته وتبين بطلقة. ودروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن
محمد، عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى شريح أن يزجل الجنين سنة من
يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلا فخبرها، فإن شاءت أقامت، وإن شاءت فارقت.
ودروى أيضاً عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة أن الجنين يزجل سنة، كذا في
«شرح القاري».

(١) المرق أن يكون الفرج مسوداً يعني أن يكون ملتصقاً لا يدخل الذكر فيه. المنهني ٦/٢٥١.

مضت سنة ولم يمسها خَيْرٌ (١) فإن (٢) اختارته فهي زوجته، ولا خِيَارَ لها بعد ذلك أبداً. وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة، وإن قال (٣)

(١) بين الافتراق والإقامة معه (١).

(٢) قوله: فإن اختارته فهي زوجته، أي إن اختارته بعد ظهور عَمَتِهِ فهي زوجته من غير طلاق ولا فسخ لأنها أسقطت حقها، ولا يعود الساقط، وإن اختارت نفسها وطلبت التفريق فهو طلاق بائن. به وردت الآثار، فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر في العَيْنين أن يؤجل سنة، قال معمر: ويلغني أن التأجيل من يوم تخصمه. وكذا رواه الدارقطني، وفي رواية ابن أبي شيبة، عن سعيد، عن عمر أنه أُجِّلَ العَيْنين سنة، وقال: إن أتاها وإلا ففرقوا بينهما، ولها الصَّدَاق كاملاً. وروى محمد في كتاب «الآثار» عن أبي حنيفة، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن عمر أن امرأة أتته، فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها فأجَّله حولاً، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خَيْرَهَا، فاختارت نفسها، ففرَّقَ بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة. وفي الباب آثار عن علي وابن مسعود والمنيرة بن شعبة والحسن والشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ وغيرهم، ذكرها الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٣) أي الزوج بعد مضي السنة.

(١) فإن اختارت الفسخ لم يجز إلا بحكم الحاكم لأنه مختلف فيه فإما أن يفسخ وإما أن يره إليها ففسخ هي في قول حكمة القائلين به، ولا يفسخ حتى تختار الفسخ وتطلبه لأنه لحقها فلا تجبر على استيفائه كالفسخ بالإعسار، فإذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق. وهذا قول الشافعي. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: يفرق الحاكم بينهما وتكون تطليقة لأنه فرقة لعلم الوطء فكانت طلاقاً كفرقة المولى. المقني ٦/٢٦٩. وفي «المحل» تبين بطلقة بائنة عند أبي حنيفة ولها كل المهر إن خلا بها ونصفه إن لم يخل بها، وقال الشافعي وأحمد: فسخ، لا يوجب المهر ولا المتعة ويجب المدة. كذا في الأوجز ١٠/٢٢٢.

إني قد مَسِسْتُهَا^(١) في السَّنَةِ إِنْ كَانَتْ ثِيَّاً^(٢) فالقول قوله^(٣) مع يمينه،
وإن كانت بَكْرًا نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ^(٤)، فَإِنْ قُلْنَ هِيَ بِكْرٌ خَيْرٌ بَعْدَ مَا^(٥)
تُحْلِفُ بِاللهِ مَا مَسَّهَا وَإِنْ قُلْنَ هِيَ ثِيْبٌ، فالقول قوله مع يمينه لقد
مَسِسْتُهَا^(٦) وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٣٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا مُجَبَّرٌ^(٧)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهِيَ جُنُونٌ أَوْ ضَرْبٌ^(٨) فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِنْ
شَاءَتْ قَرَّتْ^(٩) وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ.

قال محمد: إِذَا كَانَ^(١٠) امْرَأً لَا يُحْتَمَلُ خَيْرَتٌ، فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ
وإن شاءت فارقت، وإلا لا خيار لها إلا في الجنين والمجنون.

(١) أي جامعتها في أثناء السنة.

(٢) أي قبل هذا النزاع.

(٣) أي الزوج.

(٤) أي العارفات بهذه الأحوال.

(٥) لعل هذا اليمين استظهار، قاله القاري.

(٦) بكسر السين الأولى.

(٧) على وزن اسم المفعول من التعميل^(٨).

(٨) أي ضرر آخر كالجدام والبرص وغير ذلك.

(٩) أي بقيت عنده.

(١٠) قوله: إِذَا كَانَ امْرَأً لَا يُحْتَمَلُ، أي لا يمكنها المقام معه إلا بضررها، =

(١) مجبر لقب، اسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر ابن عمر بن الخطاب، وابنه

عبد الرحمن هو شيخ مالك. تمجيد المنفعة ص ٣٩٣.

١٢ - (باب البكر تُستأمر^(١) في نفسها)

٥٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٢) بن الفضل^(٣)، عن نافع بن جبير^(٤)، عن ابن عباس: أن^(٥) رسول الله ﷺ

= فحينئذٍ تُخبر وإن كان أمراً يُحتمل فلا خيار لها إلا في العَيْن، وهو من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة أو يصل إلى الثَّيِّب دون البكر أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض أو ضعف بكبر سنه أو نفي خلقته أو لسحر، وكذا المَجْبُوب والمراد به الخصمي سواء كان مسلولاً سُلِّتَ منه خصيته أو موجوداً فهو كالعَيْن في التأجيل لأن الوطء منه متوقع، بخلاف المَجْبُوب غير المتوقع منه الوطء فإنه لا فائدة في تأجيله. وبالنجملة إذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لها الخيار دفعاً للضرر عنها، كما قال علي الفاري وغيره^(٦).

(١) أي تُسْتَأْذَن، إذا كانت عاقلة بالغه.

(٢) قوله: عبد الله، قال الزرقاني: ثقة من رجال الجميع، تابعي صغير من طبقة الزهري، وقال السيوطي: وثقه النسائي وأبو حاتم وابن معين.

(٣) ابن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

(٤) ابن مطعم.

(٥) قوله: أن... إلى آخره، أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة وأحمد

والشافعي كلهم من طريق مالك، وتابعه زياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل بلفظ: الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُ أَبَوَهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا. وربما قال: صُمْتُهَا إِقْرَارُهَا، رواه مسلم. وقال ابن عبد البر: هذا حديث رفيع رواه عن

(٦) بسط ابن قدامة هذه المسألة في المغني ٦/٦٥١، فراجع إليه.

قال: الأيم^(١) أحق^(٢) بنفسها من وليها.....

= مالك جماعة من الأجلة كشعبة والسفيانين ويحيى القطان، قيل: ورواه أبو حنيفة، ولا يصح.

(١) قوله: الأيم، بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة، كل امرأة لا زوج لها صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حكاه العربي وغيره. واختلفوا في المراد به ههنا، فقال الكوفيون وزفر والشعبي والزهري: المراد ههنا هو المعنى اللغوي ثيبًا كان أو بكرًا بالغة، فعقدها على نفسها جائز، وليس الولي من أركان العقد. وتُعقَّب بأنه لو كان كذلك لما كان لفصل الأيم من البكر معنى، وقال علمه الحجاز وكافة الفقهاء: المراد منه الثيب المتوفى عنها، أو المطلقة لرواية أخرى بلفظ: «الثيب» مكان «الأيم»، كذا في «شرح الزرقاني» وغيره.

(٢) قوله: أحق بنفسها، لفظة أحق للمشاركة أي أن لها في نفسها حقًا ولوليها، وحقها أكد من حقه، كذا قال النووي، وقال عياض: يحتمل أن المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره، ويحتمل أنها أحق بالرضى أن لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر. وفي «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي: احتج الشافعي وأحمد بما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس مرفوعاً: الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها في نفسها، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين، ثم خص الثيب بأنها أحق من وليها، فلو أن البكر كالثيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لإفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ «الأيم» وهو من لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا، قلنا: المراد به الثيب، وقال في «التنقيح»: لا دلالة فيه على أن البكر ليست أحق بنفسها إلا من جهة المفهوم، والحنفية لا يقولون به، وعلى تقدير القول به كما هو الصحيح لا حجة فيه على إيجاب كل بكر لأنه قد خالفه منطوق، وهو قوله «البكر تستأذن» والاستيذان مناب للإيجاب، وإنما وقع التفريق في الحديث بين الثيب والبكر لأن الثيب يخطب إلى نفسها، والبكر يخطب إليها فيستأذنها.

والكُرم^(١) تُستأمر في نفسها، وإذنها صُماؤها^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذات الأب وغير الأب في ذلك سواء.

٥٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا قيس^(٣) بن الربيع الأسدي^(٤)، عن عبد الكريم^(٥) الجزري^(٦)،

(١) أي البائلة.

(٢) بالضم أي سكوتها.

(٣) قوله: قيس، هو ثقة، وثقه شعبة وسفيان، وعن ابن عينة ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه، وضمه وكيع وغيره، قال ابن عوف: عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به، مات سنة ١٠٧، وقيل: غير ذلك، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) نسبة إلى أسد بفتحين: قبيلة.

(٥) قوله: عن عبد الكريم الجزري، هو عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحراني أحد الأئمة، وثقه الأئمة، قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. مات سنة ١٢٧، وهو غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبرامية البصري، وهو مختلف فيه، وقد يشبه أحدهما بثنائهما، كذا في «مقدمة فتح الباري» للمحافظ ابن حجر وغيره.

(٦) قوله: الجزري، بفتح الجيم وفتح الزاء المعجمة نسبة إلى جزيرة ابن عمر، موضع عمره رجل معروف بابن عمر، وليس هو بعبد الله بن عمر الصحابي، وإليها يُنسب ابن الأثير الجزري مؤلف «النهاية في غريب الحديث» و«جامع الأصول»، واسمه مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، وأخوه نصر الله المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، وأخوه الآخر المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف «أسد الغابة في أخبار الصحابة» و«الكامل في التاريخ»، و«مختصر أنساب السمعاني»، وإليها =

عن سعيد بن المسيب^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: تُسْتَأْذَنُ الْأَبْكَارُ فِي أَنْفُسَهُنَّ ذَوَاتِ الْأَبِ وَغَيْرِ الْأَبِ.

قال محمد: فبهذا^(٢) نأخذ.

١٣ - (باب النكاح بغير^(٣) ولي)

٥٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٤) رجل، عن سعيد بن المسيب

= يُنسب مؤلف «الحصن المحصن» شمس الدين محمد بن محمد الجزري، وقد بسطت في تراجم هؤلاء في «التعليقات السنّة على الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

وقال السيوطي في «لب الألباب في تحرير الأنساب»: الحزري نسبة إلى عدة بلاد: الموصل، وسنجار، وحران، والرها، والرقّة، ورأس عين، وأمد، وديار بكر، وجزيرة ابن عمر. انتهى وفي «جامع الأصول»: هو نسبة إلى الجزيرة وهي البلاد التي بين الفرات ودجلة وبها ديار بكر وديعة.

(١) هذا مرسل.

(٢) قوله: فبهذا نأخذ، حاصل مذهب أصحابنا أن تزويج البكر البالغة العاقلة لا يجوز بدون رضاها، وفي غير البالغة يجوز، وعند الشافعي يجوز للأب والجدة تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة، وفي الشيعة لا يجوز بدون رضاها. وبه قال مالك في الأب. وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجدة، وقال في رواية أخرى: ليس للمجد ولاية الإيجاب، كذا قال القاري.

(٣) قوله: بغير ولي، هو العصية على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرّجَم، الأقرب فالأقرب ثم مولى المولادة ثم القاضي، كذا قال القاري.

(٤) في نسخة مالك برواية يحيى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال... إلخ.

قال: قال عمر بن الخطاب: لا يصلح لامرأة أن تنكح^(١) إلا بإذن وليها^(٢) أو ذي الرأي^(٣) من أهلها أو السلطان.

قال محمد: لا نكاح^(٤) إلا بولي^(٥)، فإن^(٦) تشاجرت^(٧) هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي^(٨) له. فأما^(٩) أبو حنيفة فقال: إذا

(١) بصيغة المجهول قال القاري: ويمكن المعلوم.

(٢) أي الأقرب.

(٣) أي ذي التدبير والعقل الصائب من أهلها ولو كان أبعد.

(٤) قوله: لا نكاح إلا بولي... إلى آخره، لحديث عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشترجوا فالسلطان ولي من لا ولي له، أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وأبو عوانة والطحاوي والحاكم وابن حبان، وحديث أبي موسى مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي، أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم. وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وزينب أزواج النبي ﷺ وعلي ابن عباس. وقد جمع الدحايطي طرقه في جزء، كذا في «التلخيص الحبير».

(٥) أي ولو المرأة بالغة.

(٦) في نسخة: وإن.

(٧) أي تنازعت المرأة وليها بأن رضيت بنكاح لم يرض به وليها.

(٨) أي حقيقة وحكماً كما في صورة المشاجرة.

(٩) قوله: فأما أبو حنيفة... إلى آخره، أخرج الطحاوي في «شرح معاني

الآثار» حديث عائشة بأسانيد من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت... الحديث، ومن طريق =

وضعت^(١) نفسها في كفاءة ولم تُقَصِّر في نفسها في صدق^(٢)،
فالتكاح جائز، ومن حُجَّتِه قول عمر في هذا الحديث: أو ذِي الرَّأْيِ

= الحجاج بن أرطاة عن الزهري وابن لبيعة عن عبيد الله بن جعفر عن الزهري ثم قال: فذهب إلى هذا قوم، فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، وممن قال به أبو يوسف ومحمد، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاءت وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان ينبغي لها أن تضعها، ثم ذكر في حجتهم ما أخرج عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم قال: أمثلي يُصنع به هذا^(٣)؟ فكلمت عائشة المنذر وقالت: ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت أرد أمراً قضيت فقررت حفصة عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً، ثم علل حديث عائشة السابق، وطرق حديث لا نكاح إلا بولي، وأطال الكلام في ذلك بما أكثره مدفوع، وقال لي آخر الباب: وأما النظر في ذلك فإنا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يجوز أمر والديها على بضعها ومالها، فإذا بلغت فكل قد أجمع على أن ما كان من العقد إليه في مالها قد عاد إليها، فكذا العقد على بضعها يخرج من يده، وهذا هو قول أبي حنيفة إلا أنه كان يقول: إن زوجت المرأة نفسها من غير كفؤ فلوليها فسخ ذلك وكذلك إن قصرت في مهرها بأن تزوجت بليون مهر مثلها، فلوليها أن يخاصم. وقد كان أبو يوسف يقول: إن بضع المرأة إليها، وإنه ليس للولي أن يعترض عليها في نقصان ما تزوجت عليه عن مهر مثلها ثم رجع إلى قول محمد. إنه لا نكاح إلا بولي.

(١) أي نكحت من كفؤ.

(٢) أي من مهر مثلها.

(١) هكذا في الأصل، وفي شرح معاني الآثار ٥/٢: زاد بعد وهذا: ويقتات عليه. (أي إذا نفرد برأيه).

من أهلها. إنه ليس بولي، وقد أجاز^(١) نكاحه^(٢) لأنه إنما أراد أن لا تُقصر^(٣) بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز^(٤).

١٤ - (باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض^(٥) لها صداقاً)

٥٤٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن بنتاً لعبيد الله^(٦) بن عمر وأُمها^(٧) ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر - فمات^(٨)، ولم يُسم^(٩) لها صداقاً، فقامت أمها^(١٠) تطلّب^(١١) صداقها؟

(١) أي عمر.

(٢) أي تزويج ذي الرأي.

(٣) من اعتبار الكفاة وتمام المهر.

(٤) للحصول المقصود.

(٥) أي لا يقدر المهر، ولا يسميه عند العقد.

(٦) قوله: لعبيد الله، هو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وُلد في العهد النبوي، وقُتل بصفين مع معاوية سنة ٣٧، وزيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب أسلم قبله وامتشهد قبله قاله الزرقاني.

(٧) الجملة حالية معترضة.

(٨) وفي رواية يحيى عن مالك: ولم يدخل بها.

(٩) أي عند النكاح.

(١٠) وهي ابنة زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

(١١) أي وكالة عن بنتها عن أبي زوجها.

فقال ابن عمر: ليس لها صدق ولو كان^(١) لها صدق لم تُمِسْكُه ولم نُظْلَمْهَا. وأبت أن تقبل ذلك^(٢) فجعلوا بينهم زيد بن ثابت^(٣) فقضى^(٤) أن لا صدق لها، ولها الميراث.

(١) أي لو كانت مستحقة لصدق شرعاً لأعطيت.

(٢) أي قول ابن عمر.

(٣) أي جعلوا زيدا حكماً لفصل هذه القضية.

(٤) قوله: فقضى أن لا صدق لها^(١)، هكذا أخرجه الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي أيضاً، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال في المتوفى عنها زوجها^(٢)، ولم يفرض لها صدقاً: إن لها الميراث وعليها العدة ولا صدق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله. ويخالفه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة أن قوماً أتوا ابن مسعود، فقالوا: إن رجلاً منّا تزوج امرأة ولم يفرض لها صدقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا غيري، فاختلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من

(١) والمرجح عند المالكية أن لا صدق لها ولها الميراث واجب في مال المتوفى، ولهم قول آخر: إنه يجب الصدق بالموت، قال الزرقاني في شرحه ١٢٩/٤: وهو قول شاذ عندنا وقال المتوفى: لو مات أحدهما قبل الإصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لها مهر نسائها، أما الميراث فلا خلاف فيه فإن الله تبارك وتعالى فرض لكل واحد من الزوجين نكاحاً، وعقد الزوجية مهناً صحيح ثابت فورث به لدخوله في عموم النص، وأما الصدق فإنه يكمل لها مهر نسائها في الصحيح من المتعبد، وإليه ذهب ابن مسعود وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وإسحاق، وروي عن عليّ وابن عباس وابن عمر والزهري وربيعة ومالك والأوزاعي: لا مهر لها، وقال أبو حنيفة: كقولنا في المسلمة، وكقولهم في الذمية، وعن أحمد رواية أخرى: لا يكمل ويتتصف، وللشافعي قولان كالروايتين. المغني ٧٢١/٦.

(٢) في الأصل: «زوجة»، وهو تحريف.

= نَسأل إذا سم سألِكَ وبت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذا البلد، ولا نجد غيرك؟ فقال: سأقول فيها بجهود رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له وإن كان خطأ فمعي، والله ورسوله بريئان. أرى أن أحمل لها صداقاً كصداق نسائها، لا وكس ولا شطط ولها الحرث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشرون. قال: وذلك يجمع من ناس من أشجع. فقاموا منهم معتلين ساداً، فقالوا: نشهد أنك قصيت حنث الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة من قبلها سروج بنت واشق، من ما رأيت عند الله فرج بشيء ما فرج يومئذ إلا بإسلامه. ثم قال: أنتم إن كن صواباً فميت وحدك لا شريك لك. هذا أورده السيوطي في الدر المنثور.

(١) قوله: ولسنا تأخذ بهذا. لما ثبت عن رسول الله ﷺ خلافه، ولا حجة بعد قول رسول بنوف غيره، وكل حد مؤحد من قوله: لا قول الرسول ﷺ، وقال محيي الدين البهاري في معجم التنزيل: عند قوله تعالى: ﴿لَا حُجَّتَ عَلَيْكُمْ إِن مَلَظُمْتُمُ الشَّيْءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيصَةٌ﴾ (١) من حكم الآية أن من تزوج امرأة بالغة برصه على غير مهر يصح النكاح، وللزوجة طلاق إذا فترض لها صداق. فإن دخل بها قبل فترض فيها مهر ملها، وإن طلقها قبل الفترض واندهن لها لمعة، وإن مات أحدهما قبل الدخول والعرض واحتلت أهل النعم في أنها حل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها، وهو قول علي وربي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كما لو طلقها قبل الدخول والعرض. وذهب قوم إلى أن لها المهر لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العدة مسمى. وهو قول الثوري أصحاب الرأي. واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة وم يرضى لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها صداق نسائها، لا وكس ولا شطط، تمام معصية من ماله الأسلمي فقال: قضى رسول الله ﷺ في سروج بنت

نأخذ بهذا^(١).

٥٤٣ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي : أن رجلاً تزوج امرأة ولم يقرض^(٢) لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله بن مسعود : لها صداق مثلها من نسائها، لا وكس^(٣) ولا شطط، فلما قضى قال فإن^(٤) يكن صواباً فمن الله^(٥) وإن يكن خطأ فمني^(٦) ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان، فقال رجل^(٧) من

= واشق امرأة منا مثل ما قضيت . قال الشافعي : فإن ثبت حديث بروح فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن لم يثبت فلا مهر لها . انتهى . وقال علي القاري في «مسند الأنام شرح مسند الإمام» : قال شيخنا رئيس المفسرين في زمانه الشيخ عطية السلمي المكي الشافعي : فقد ثبت حديثها أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وأحمد والحاكم وصححه، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق . ولم يتفرد به معقل بن سنان بل قال هو وجماعة من أشجع لابن مسعود : نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله . وهو أحد قولي الشافعي ، قاله قياساً ، ولو ثبت عنده الحديث لما خالف فيه ، وهو المرجح عند النووي ، والقول الثاني رجحه الرافعي .

(١) أي بحكومة زيد بعلم الصداق ، وأما كون الميراث لها فمجمع عليه .

(٢) بكسر الراء أي لم يقرض .

(٣) أي لا نقصان ولا زيادة .

(٤) قوله : فإن يكن ، فيه إشارة إلى أن المجتهد يخطئ ويصيب ، وأن الخطأ لا يُنسب إلى الله تعالى تأدياً .

(٥) أي من توفيقه .

(٦) أي من نفسي ومن وسوسة الشيطان .

(٧) قوله : فقال رجل من جلسائه . . . إلى آخره ، قال الرافعي من علماء =

الشافعية في «شرح الوجيز»: في راوي هذا الحديث اضطراب قيل عن معقل بن
 سنان، وقيل عن رجل من بني أشجع، أو ناس من أشجع، وقيل: غير ذلك،
 وصححه بعض أصحاب الحديث، وقالوا: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر لأن
 الصحابة كلهم عدول. انتهى. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث»: هذا
 الذي ذكره الأصل فيه ما ذكره الشافعي في «الأم»، قال: قد روي عن النبي ﷺ
 بأبي هو وأمي أنه قضى في بروع بنت واشق، وقد نكحت بنجر مهر فمات زوجها،
 فقضى بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث، فإن كان ثبت عن رسول الله ﷺ فهو
 أولى الأمور بقاء، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن كثرة ولا شيء في قوله إلا
 طاعة الله بالتسليم له ولم أحفظ عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن
 سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى، وقال البيهقي:
 قد سُمي في معقل بن سنان، هو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن
 جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما يدل على أن جماعة من أشجع شهدوا
 بذلك. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح، وروي
 الحاكم في «المستدرک»، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم
 يقول: سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت
 الشافعي يقول: إن صح حديث بروع قلت به، قال الحاكم: فقال شيخنا
 أبو عبد الله: لو حضرت الشافعي لقمته على رؤوس الناس، وقلت قد صح
 الحديث قلل به. انتهى. وفي «فتح القدير»: لنا أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود في
 صورة موت الرجل فقال بعد شهر أقول فيه بنفسه فإن بك صواباً فمن الله ورسوله
 وإن بك خطأ فمن ابن أم عبد. وفي رواية ومن الشيطان والله ورسوله بريتان، أرى
 لها مهر مثل نسائها، لا وكس ولا شطط، فقام رجل يقال له معقل بن سنان
 وأبو الجراح حامل راية الأشجعيين فقالا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة منا
 يقال لها بروع بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك هذا، فسُرَّ ابن مسعود سروراً لم
 يُسرَّ مثله قط بعد إسلامه. هكذا رواه أصحابنا، وروى الترمذي والنسائي وأبو داود

جلساته: ^(١) بَلَّغْنَا ^(٢) أَنَّهُ مَعْقِل ^(٣) بِنِ سَنَانِ الْأَشْجَعِيِّ ، وَكَانَ مِنْ

= هذا الحديث بلفظ أنصر وهو أن ابن مسعود قال في رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق: إن لها الصداق كاملاً ولها الميراث، وعليها العدة، فقال: معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثله، هذا اللفظ لأبي داود وله روايات أخر بالفاظ، قال البيهقي: جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها صحيحة، والذي روي من رد علي ^(٤) رضي الله عنه قلنذهب تفرد به، وهو تحليف الراوي إلا أبا بكر الصديق، ولم ير هذا الرجل ليحلفه، لكنه لم يصح عنه ذلك، وممن أنكر ثبوته عنه الحافظ المنذري. انتهى.

(١) أي من شركاء مجلس ابن مسعود.

(٢) هذا كلام محمد بيان للرجل المبهم.

(٣) قوله: إنه معقل، يكسر الفاق وفتح الميم بن سنان بكسر السين، ويبرع بكسر الموحدة على المشهور وقبل بفتحها وبسكون الراء وفتح الراو بعدها عين مهملة، وقال بعض اللغويين: كسر الباء خطأ، وقيل: رواه المحدثون بالكسر ولا سبيل إلى دفع الرواية، وأسماء الأعلام لا مجال للقياس فيها، كذا في «شرح القاري» وفي «الاستيعاب»: بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها هلال بن مرة الأشجعي، ولم يفرض صداقاً، فقضى رسول الله ﷺ بمثل صداق نسائها. روى حديثها أبو سنان معقل وجراح الأشجعيان ونس من أشجع، وشهدوا بذلك عند ابن مسعود. وفيه أيضاً: معقل بن سنان الأشجعي يُكنى أبا عبد الرحمن، وقيل =

(١) أما الذي روي عن علي رضي الله عنه فلم يصح ولو صح ما أثر فيه لأن الرواة قد ذكروا عن عمر رضي الله عنه أنه رد حديث قاطعة بنت قيس وهو مشهور. والحديث مذكور في «مسند أبي حنيفة» وسط لي هامشه تخريجه، وقال: رواه الحاكم من وجه صحيحه على شرط مسلم ومن وجه على شرط الشيخين، ورواه ابن حبان في صحيحه، وحكى الزرقاني عن الإمام مالك بعد ذكر هذا الحديث، قال مالك: ليس عليه العمل. أوجز المسالك ٣٠٥/٩.

أصحاب رسول الله ﷺ، قَضَيْتُ - والذي يُحْلَفُ به^(١) - بقضاء رسول الله ﷺ في بِرْوَج^(٢) بِنْتِ وَاشِقِ الْأَشْجَعِيَّةِ، قال^(٣): ففرح عبيد الله فَرَحَةً^(٤) ما فرح قبليها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ.

وقال مشرُوق بن الأجدع: لا يكون^(٥) مبرات حتى يكون قبله صداق.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٥ - (باب المرأة تزوج في هدنها^(٦))

٥٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

= أنا زيد، وقيل أبا سنان، كان فاصلاً نقياً شاباً، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، ثم أتى المدينة وقتل يوم الحرة.

(١) هو الرب تبارك وتعالى وهي جملة اعتراضية تأكيدية.

(٢) قوله: بِرْوَج، اسم زوج بروع هلال بن مرة، ذكره ابن منلة في «معركة الصحابة» وهو في مسند أحمد أيضاً ذكره ابن حجر في «التلخيص»^(١) الحبير.

(٣) أي إبراهيم النخعي.

(٤) التبرير للتعظيم.

(٥) قوله: لا يكون، أي المبرات. يفرغ على الصداق المتفرغ على النكاح حقيقة أو حكماً، والمبرات متفق عليه، فينبغي أن يكون الصداق كذلك، كما قال القاري.

(٦) من زوج آخر.

(١) في الأصل. «تلخيص»، وهو خطأ.

المسيب وسليمان بن يسار، أنهما حَدَّثَا: (١) أَنَّ ابنة (٢) طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَنَطَقَهَا، فَنَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا (٣) أَبَا سَعِيدِ بْنِ مُنِيَّةٍ أَوْ أَبَا الْجُلَّاسِ بْنِ مُنِيَّةٍ فَضَرَبَهَا (٤) عَمْرٌ، وَضَرَبَ (٥)

(١) أي الزهري.

(٢) قوله: أَنَّ ابنة طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، هو أحد العشرة المبشرة كانت تحت رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ نَسَباً إِلَى ثَقِيفِ قَبِيلَةٍ، كَذَا قَالَ الْقَارِي فِي «مُتَرَجِمِهِ». وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ هِيَ بِنْتُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهَكَذَا فِي نَسَخٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْكُتُبِ. وَفِي «مَوْطَأِ يَحْيَى»، وَمُتَرَجِمِهِ لِنُزْرَقَانِي: مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ أَنَّ طَلْحَةَ بِنْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيَّةَ لَهَا إِدْرَاكٌ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو (١): كَذَا وَقَعَ الْأَسَدِيَّةُ فِي بَعْضِ نَسَخِ «الْمَوْطَأِ» فِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَهُوَ خَطَأٌ وَجَهْلٌ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ نَيْمِيَّةُ أُخْتِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحَدِ الْعَشْرَةِ التِّيمِيَّةِ، كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ - بَضَمِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ - الثَّقَفِيُّ الطَّائِفِيُّ، ثُمَّ الْمُنَنِي، مُحَضَّرٌ، فَنَطَقَهَا إِلَى آخِرِهِ، وَوَأَفْتَقَهُ مَا فِي «إِسْتِيعَابِ» ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي فِصْلِ النِّسَابَاتِ. طَلْحَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَنَطَقَهَا وَنَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا: ذَكَرَ اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهَا ابْنَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ. انْتَهَى. فَظَهَرَ أَنَّ الصَّوَابَ فِي عِبَارَةِ الْكِتَابِ أَنَّ طَلْحَةَ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ... إِلَى آخِرِهِ

(٣) قوله: فِي عِدَّتِهَا، أَي قَبْلَ انْقِضَائِهَا. أَبَا سَعِيدِ بْنِ مُنِيَّةٍ بَضَمِ مِيمٍ وَفَتْحِ تَوْنٍ وَتَشْدِيدِ مَوْحِدَةٍ فِيهَا. أَوْ أَبَا الْجُلَّاسِ كُفْرَابٍ، ابْنُ عَمْرِو بْنِ سُوَيْدٍ صَحَابِيَّانِ عَلَى مَا فِي «الْقَامُوسِ»، بِنْتُ مُنِيَّةٍ - بَضَمِ مِيمٍ وَفَتْحِ تَوْنٍ وَنَحْوِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ فَتَاءً تَائِيَةً - وَالشَّكُّ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، كَذَا قَالَ الْقَارِي.

(٤) تعزيراً وتأكيداً

(٥) قوله: وَضَرَبَ، لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَلَا تَعْزَمُوا =

(١) فِي الْأَصْلِ أَبُو عَمْرٍو، وَهُوَ نَحْوِيٌّ.

زوجها بالمخففة^(١) ضربات^(٢)، وفرّق بينهما، وقال عمر: أيتها امرأة تكحت في عدتها - وإن كان زوجها الذي تزوجها^(٣) لم يدخل بها^(٤) - فرّق بينهما، واعتدت بقية عدتها من^(٥) الأول.....

= عُقْدَةُ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ^(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَي لَا تَنْكِحُوا حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ. أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ، نَعَمْ قَدْ أَحْزَاكَ اللَّهُ بِالْتَّمَرِضِ وَإِظْهَارِ قَصْدِ النِّكَاحِ فِي أَيَّامِ الْعِدَّةِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تُجْنَحْ عَلَيْكُمْ فِيهَا عَرُضَتُمْ بِهِ مِنْ جَطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ». عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ مَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِيَهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا^(٢) قَالَ الْقَاسِمُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا إِنَّكَ عَلَيَّ لِكَرِيمَةٍ، وَإِنِّي فِيمَا رَغِبَ رَنَحُو هَذَا، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ. وَأَخْرَجَ وَكِيعٌ وَالْفَرِّمَابِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَبُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّمَرِضُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِجَ وَإِنِّي لِأَحِبُّ لِمَرْأَةٍ، ذَكَرَهُ السُّبُوْطِيُّ.

(١) قوله: بالمخففة، بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح القاء والفاء، هكذا ضبط بالقلم في نسخ قديمة، قال الجوهرى: هي اللزّة التي يضرب بها، وفي «القاموس» كَمَكَّنَتْهُ أَي عَلَى وَزْنِهَا، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(٢) أي مرات عديدة.

(٣) هي في عدتها.

(٤) أي لم يجامعها.

(٥) قوله: من الأول، أي العدة الباقية من عدّة الزوج الأول، وثمّ الزوج الثاني فلا عدة من تفريقه لأنه لم يدخل بها وغير المدخولة لا عدة لها.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

ثم كان^(١) خاطباً من الخطّاب، وإن كان^(٢) قد دخل بها فُرق بينهما، ثم اعتدّت بقية عدتها من الأوّل، ثم اعتدّت عدتها من الآخر^(٣) ثم لم ينكحها^(٤) أبداً. قال^(٥) سعيد بن المسيّب: ولها مهرها^(٦) بما استحل من فرجها.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

٥٤٥ — أخبرنا^(٧) الحسن بن عُمارة،

(١) قوله: ثم كان خاطباً من الخطّاب، أي ثم كان الزوج الثاني الذي فُرق بينه وبينها خاطباً من الخطّاب، إن شاء يخطب لها ويعقد عقداً جديداً وفيه إشارة إلى أنه ليس أحقّ بها من غيره، بل هو خاطب من الخطّاب، فتنكح من شاءت.

(٢) أي الزوج الثاني.

(٣) بكسر الخاء يعني المتأخر.

(٤) قوله: ثم لم ينكحها أبداً، لتأبّد التحريم^(١) بالنوط في العدة زجراً له وتنادياً وسياسة في حقهما

(٥) في «موطأ يحيى»: قال مالك: قال سعيد بن المسيّب... إلى آخره.

(٦) ولا مهر لها في صورة عدم النوط.

(٧) قوله: أخبرنا الحسن، هو الحسن بن عُمارة — بالضم — البجلي الكوفي =

(١) قال الهاجي: فالمشهور من الملعب أن التحريم يتأبّد، وبه قال ابن حنبل، وروى الشيخ أبو القاسم في مرقمه فيه روايتين. إحداهما أن تحريمه يتأبّد على ما نذهب، والثانية: أنه راب، وعليه الحد ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدتها، وبه قال أبو حنيفة والشافعي المستفي ٣١٧/٣

عن الحكم^(١) بن عتيبة، عن مجاهد قال: رجع^(٢) عمر بن الخطاب في التي تزوج^(٣) في عيلتها إلى قول علي بن أبي طالب، وذلك^(٤) أن عمر قال: إذا دخل^(٥) بها فُرق بينهما ولم يجتمعا أبداً،

أبو محمد قاضي بغداد، روى عن الزهري والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، وعنه السفينتان وجماعة، وثقه عيسى بن يونس، وقال: شيخ صالح، لكن جرحه كثير: منهم النسائي وابن معين وابن المديني وأحمد وشعبة والدارقطني والساجي والجوزجاني وغيرهم بأنه متروك أو ساكت أو لا يحتج به أو منكر الحديث ونحو ذلك، وقال النضر عن شعبة: أفادني الحسن بن عمار عن الحكم أحاديث فلم يكن لها أصل، مات سنة ١٥٣، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١) قوله: عن الحكم بن عتيبة، هكذا في النسخ الحاضرة والصحيح على ما في «مشبه النسبة» و«تهذيب التهذيب» و«تقريب» وغيرها أنه الحكم — بفتحيتين — بن عتيبة — بضم العين وفتح التاء المشبهة الفوقية وبعدها ياء تحتانية مشبهة ثم باء موحدة — أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، روى عن جميع من الصحابة والتابعين، وثقه ابن عينة وابن مهدي وأحمد ويحيى بن سعيد والمجالي وابن سعد وغيرهم، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: قال القطان: قال شعبة: الحكم عن مجاهد كتاب إلا ما قال سمعت، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان يدلس، مات سنة ١١٣ أو ١١٤ أو بعده بسة.

(٢) عن قوله السابق.

(٣) بصيغة المجهول والمعروف.

(٤) بيان المرجوح^(١).

(٥) الزوج الثاني.

(١) أخرج البيهقي في «سننه» بطرق عديدة رجوع عمر رضي الله عنه إلى قول علي رضي الله عنه. انظر الأوجز ٣٦١/٩.

وأخذ^(١) صَدَاقَهَا، فجعل في بيت المال فقال علي كرم الله وجهه: لها صَدَاقُهَا بما استحل^(٢) من فرجها، فإذا انقضت عدَّتُها من الأول تزوجها^(٣) الآخر إن شاء. فرجع عمر إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٤٦ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم^(٤)، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله^(٥) بن أبي أمية: أن امرأة هلك^(٦) عنها زوجها، فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، ثم تزوجت حين حلت^(٧) فمكثت^(٨) عند زوجها أربعة أشهر ونصفاً، ثم ولدت ولداً تاملاً^(٩)،

(١) أي أخذ عمر صَدَاقَهَا وأدخله في بيت المال زجراً لحرماتها.

(٢) أي استمتع بيضعها.

(٣) قوله: تزوجها الآخر إن شاء، ولا عِدَّة ثانية بالنسبة إليه، فإن أراد ثالث أن يتزوجها فلا يجوز حتى تخرج من عِدَّة الثاني أيضاً؛ كذا قال القاري.

(٤) ابن الحارث النخعي.

(٥) لم أقف على تعيين وحاله إلى الآن ولعل الله يُحدث بعد ذلك أمراً^(١).

(٦) أي مات. (٧) أي خرجت من العدة.

(٨) أي أقامت ولبثت عند الثاني. (٩) أي غير ناقص الخلقة.

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية اتسب إلى جده فاسلم مع أبيه، هذا هو المرجح عند شيخنا، انظر الأوجز ١٢/١٩٨.

فجاء زوجها^(١) إلى عمر من الخطاب فدعا عمرُ نساءً من نساء أهل الحاملية قَدَماء^(٢)، فسألهنَّ عن ذلك، فقالت امرأةٌ منهن: أنا أخيرك^(٣)، أما هذه المرأةُ فَلَكَ زوجها حين حملت، فأهرقت الدماء^(٤) فحشفت^(٥) ولدَّها في بطنها^(٦)، فلما أصابها^(٧) زوجها الذي نكحته وأصاب الولد^(٨) الماء^(٩) تحرَّك الولد في بطنها، وكبر فصَدَّقها عمر بذلك وفرَّق بينهما^(١٠)، وقال عمر: أمَّا^(١١) إنه لم يبلغني عنكما إلا أخيراً^(١٢)، والحق^(١٣) الولد بالأول.

قال محمدٌ: وبهذا نأخذ، الولد ولَدُ الأول، لأنها جاءت به عند

(١) مستفتياً عما في الباب

(٢) أي نساء عارفات عافلات.

(٣) أي بحقيقة الواقعة

(٤) أي دماء الحبل أو غيره.

(٥) أي يسس لعنم وصول غذائه وهو الدم

(٦) فلم يتحرك ولم يتبين حملها

(٧) أي وطبها.

(٨) مفعول مقدم.

(٩) أي المني.

(١٠) لتوقع العقد في أثناء العدة لأن عدة الحامل وضع الحمل.

(١١) بالتحفيف حرف تنبيه

(١٢) أي صلاح وديانة ولو بلغني شرُّ لأقمت التعرير

(١٣) أي أثبت نسبه من الزوج الأول.

الآخر^(١) لأقل من ستة أشهر، فلا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من^(٢) ستة أشهر، فهو ابن الأول، ويفرق بينهما^(٣) وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها: الأقل ما سُمي^(٤) لها ومن مهر مثلها. وهو قول أبي حنيفة والعلامة من فقهاءنا.

١٦ - (باب العزل)^(٥)

٥٤٧ - أخبرنا مالك،

(١) بفتح الخاء والكسر.

(٢) فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالنص.

(٣) سواء دخل بها أو لم يدخل.

(٤) إن سُمي شيء، وإلا فمهر المتل.

(٥) هو أن يجامع ولا يُتَزَل في داخل الفرج، بل يُخرج الذَّكَر قبل الإنزال.

قوله: باب العزل، قد اختلف فيه فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود، ومنه ابن عمر وقال: لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لنكحته، وقال: ضرب عمر على العزل بعض ينيه، وعند سعيد بن منصور عن ابن المسيب: أن عمر وعثمان كانا يُكرران العزل، وقال أبو أمامة: ما كنت أرى مسلماً يفعله، وعند أبي غوانة أن علياً كان يكرهه، ونقل ابن عبد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، لأن الجماع من حقها، ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، وتُعقَّب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعول عليه عند الحنفية أن حقها إنما هو في الوطية الواحدة بعد العقد، يستقرُّ بها المهر. واختلفوا في علَّة النهي عن العزل، فقيل: لتفويت حق المرأة، وقيل: لمعاندة القدر، ويشهد للأول ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر مرفوعاً: نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها، =

أخبرنا سالم^(١) أبو النضر^(٢)، عن.....

وفي إسناده ابن أبيه متكلم فيه، ويشهد لثاني ما أخرجه أحمد والبخاري بإسناد حسن عن أنس جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: لو أذ الماء الذي يكون منه الولد أُمِرَّتْ على صخرة لأخرج الله منها ولدًا وليخلقن الله نفساً هو خالقها. وأخرج مسلم عن جابر: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية وهي خادمتنا وسائيتنا في النخل وأنا أطوف عليها، وأكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قُدر لها. وفي الباب أخبار كثيرة، كذا في شرح مسند الإمام الأعظم^(١) لبعض المتبحرين، وفيه أيضاً قال الحافظ ابن حجر: يتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل تفخ الروح، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى، ومن قال بالجواز يمكنه أن يقول في هذه أيضاً بالجواز، ويمكنه أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط بعد السبب. انتهى. وقال ابن الهمام في «فتح القدير»: يباح الإسقاط ما لم يتخلق، وفي «الختانية»: لا أقول: إنه يباح الإسقاط مطلقاً فإنَّ المحرم إذا كسر يفسد الصيد يكون ضامناً لأنه أصل الصيد، فإذا كان هناك مع الجزء إثم فلا أقل أن يلحقها إثم هنا إذا أسقطت من غير علم. انتهى. وقال في «البحر»: ينبغي الاعتماد عليه لأن له أصلاً صحيحاً يقاس عليه، والظاهر أن هذه المسألة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً، لذا يعبرون بقالوا. انتهى. قال الحافظ ابن حجر: يلحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله، فقد أفتى بعض المشايخين من الشافعية بالمنع، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

(١) ابن أبي أمية.

(٢) مولى عمرو بن عبيد الله القرشي.

(١) انظر متسبب النظام في مسند الإمام الشافعي المحدث محمد حسن السبهي ص ١٣٤.

عامر^(١) بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه^(٢) كان يقول.

٥٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم أبو البضر، عن عبد الرحمن^(٣) بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد أبي أيوب: أن أبا أيوب كان يقول.

٥٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ضمرة بن سعيد المازني، عن الحجاج^(٤) بن عمرو بن غزيرة: أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت.

(١) قوله: عن عامر بن سعد، ابن أبي وقاص الزهري المدني، ونعمه ابن حبان، مات سنة ٩٦هـ، ويقال سنة ١٠٣، كذا في «إسعاف المبطأ».

(٢) لأنه كان ممن يرى الرخصة فيه، قاله الزرقاني. وقال القاري: عن نسائه أو إمامته، والثاني هو الظاهر.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن أفلح، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، وكذا في نسخة شرح القاري، وفي موطأ مالك برواية يحيى، عن أبي البضر مولى عمر بن عبد الله، عن ابن أبي أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد لأبي أيوب. إلخ. وقال شارحه الزرقاني: هو عمر - بضم العين - بن كثير بن أفلح المدني ثقة. انتهى. وبوافقه قول ابن حجر في «تقريب التهذيب»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب ثقة. انتهى. وقال السيوطي في «الإسعاف»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب عن ابن عمر رجب ودافع وجماعة، وعنه ابن عون ويحيى الأنصاري وغيرهما وثقه المنسني. انتهى.

(٤) قوله: عن الحجاج بن عمرو^(١)، ففتح العين، من غزيرة ففتح العين المعجمة وكسر انزاء وتشديد التحتية، الأنصاري المازني المدني، صحابي. شهد صفين مع علي رضي الله عنه، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) ذكره بعضهم من التابعين وهو من رواة الأربعة. انظر: الأحرار ١٠/٢٦٨

فجاءه^(١) ابن قَهْد رجل من أهل اليمن، فقال: يا أبا سعيد^(٢)، إن عندي جَوَارِي، ليس نسائي اللاتي^(٣) كُنَّ بأعجب إليَّ منهن، وليس كلهن^(٤) يُعْجِبُنِي أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي، أَفَأَعْزِلُ^(٥)؟ قال: قال: أَقْبِتِه^(٦) يا حجاج، قال: قلت: غفر الله لك، إنما تَجْلِسُ^(٧) إليك لتتعلم

(١) قوله: فجاءه ابن قَهْد، يفتح القاف وسكون الهاء فدا ل مهملة على ما في «المقتي» وقال: كذا جاء في «الموطأ» غير منسوب، وقبل: بقاء إذ لا يُعرف بقاف إلا قيس بن قَهْد، الصحابي رجل من أهل اليمن يدل عن ابن قَهْد. فقال أي ابن قَهْد - لزيد: يا أبا سعيد، إن عندي جوارِي جمع جارِية أي إماء ليس نسائي اللاتي كُنَّ، أي عندي قبلهن. بأعجب، أي أحسن وأرغب إليَّ منهن، وليس كلهن، أي جميع نسائي أراهن - وهو الأظهر - بمعجبي أن تحمل مني، كذا في «شرح الثوري» وفي «شرح الزرقاني»: ابن قَهْد يفتح القاف ضبطه ابن الحذاء، وجور أن يكون قيس بن قَهْد الصحابي قال في «التبصرة»: وبه بُعد، ولعل وجهه قوله رجل من اليمن، فإن قيساً الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن.

(٢) هو كنية زيد بن ثابت.

(٣) قوله: اللاتي كن، في نسخة «موطأ يحيى». أكن قال الزرقاني في «شرحه»^(١): بصم الهمزة وكسر الكاف أي أضْمُ إليَّ.

(٤) لأنني احتاج إلى بيع بعضهن ونحو ذلك.

(٥) بهمزة الاستفهام.

(٦) لما رأى فيه من قابلية الفتوى.

(٧) يريد أنك تعلم مني فأنت أحق بالإفتاء.

منك، قال: أفتيه، قال: قلت (١): هو حرثك (٢) إن شئت عطشته وإن شئت سقيته، قال: وقد كنت أسمع (٣) ذلك من زيد، فقال زيد: صدق (٤).

قال محمد: وبهذا (٥) نأخذ.

(١) أي للسائل.

(٢) قوله: هو حرثك، أي بضع إمائك موضع حرثك، فيجوز لك أن تسقيه الماء لترعزله عن الماء، وكأنه أشار بإطلاق الحرث إلى أن جواز العزل مستنبط من الكتاب فإنه تعالى قال في باب وطء النساء ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ (١) نسى بضم النون المرأة حرثاً، ومن المعلوم أن الحرث يتخير فيه الإنسان بين أن يسقيه وأن لا يسقيه، فكذلك بضع النساء، ويل: قيل: إن نزول «أنى شئتم» أي كيف شئتم كان لبيان جواز العزل، فأخرج وكيع وابن أبي شيبة وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني والحاكم والضياء في «المختارة» عن زائدة بن عَمير قال: سألت ابن عباس عن العزل، فقال: إنكم أكثرتم فإن كان قال فيه رسول الله ﷺ فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً فأنا أقول فيه: نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم فإن شئتم فاضلوا وإن شئتم فلا تفعلوا، وهذا أحد الأقوال الأربعة التي ذكرت في شأن نزول هذه الآية. وقد بسط السيوطي في «الدر المنثور» الكلام فيها.

(٣) أي بهذا الحكم فأفتيت على وفقه.

(٤) تصويرياً لإفتاء تلميذه وأطمئناناً لقلب سائله.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أحمد ومالك في المسألتين، وقال القاضي

عياض: رأى بعض شيوخنا في زوجة الرجل المملوكة غيره إذنها أيضاً مع إذن سيده =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة^(١)، وأما الحرّة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن^(٢)، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن مولاه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= لحق الزوجية، وقال البلخي: قيل: لا يعزل عنها إلا بإذن أيضاً. وعندني أن هذا صحيح فإن لها بالعقد حقاً في الوطء. وذهب الشافعية إلى كراهة العزل مطلقاً ولهم قول آخر أيضاً.

(١) قوله: عن الأمة، أي عن أمته فإنها مملوكة بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضاء معتبر شرعاً، وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإماء بخلاف الحرّة فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاه حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بإذن. وقد ورد الفرق بين الحرّة والأمة مرفوعاً وموقوفاً، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال: تستأمر الحرّة وتعزل عن الأمة، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس أنه نهى عن عزل الحرّة إلا بإذنها. وروى ابن أبي شيبة عنه أنه كان يعزل عن أمته. وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن الحرّة. وعن عمر مثله. وأخرج ابن ماجه عن عمر مرفوعاً نحوه، كذا ذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير». وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعد ما ذكر إباحة العزل عن الأمة لا عن الحرّة إلا بإذنها، وإن كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل عنها فإن أبا حنيفة ومحمداً وأبا يوسف كانوا يقولون فيما، حدثني به محمد بن العباس عن علي بن معبد، عن محمد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة الإذن في ذلك إلى مولى الأمة، وروى عن أبي يوسف فيما حدثني به ابن أبي عمير أن حدثني محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد أنه قال: الإذن في ذلك إلى الأمة، قال ابن أبي عمير: هذا هو النظر على أصول ما يُني عليه هذا الباب لأنها لو أباحت زوجها ترك جماعها كان ذلك في معة ولم يكن لمولاه أن يأخذ زوجها به فكذا هذا.

(٢) في نسخة: بإذنها.

٥٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يَغْزِلُونَ عن ولادهم^(١)؟ لا تأتي وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم^(٢) بها إلا ألحقت به^(٣)، ولدها فاعزلوا^(٤) بعد أو اتركوا.

قال محمد: إنما صنع^(٥) هذا^(٦) عمر رضي الله عنه على التهديد للناس أن يَضْبَعُوا ولا يُلْدَهُمْ، وهم^(٧) يطؤونهم. قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطىء جارية له، فجاءت بولد، فنفضه، وأن عمر بن الخطاب وطىء جارية له فحملت، فقال: اللهم لا تُلْحِقْ بآل عمر

(١) أي عن إمامهم جمع، وليدة بمعنى الأمة.

(٢) تشديد الميم من الإلمام أي جامعها.

(٣) أي نسبته إليه وحكمت بأنه منه وإن لم يعترف به.

(٤) في نسخة: فاعزلوا.

(٥) قوله: إنما صنع. إلخ، يعني لم يقصد به عمر حرمة لعزل عن الأمة فإنه جائز عنه وعند غيره، ولا أن كل ما تضعه الأمة الموطوعة من سيدها ملحق سيدها، وإن لم يدعه ولم يعترف به، بل أراد به الرجز والتهديد كراهية أن يَضْبَعُوا ولا يُلْدَهُمْ بالعزل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه طوى ولد جارية موطوعة له من نفسه، فإنه يدل على حوار النبي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه أنه ونفذ جاريته الموطوعة.

(٦) أي الحكم المذكور.

(٧) حملة حالية.

(٨) أي أولاده وأقاربه.

من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي، فانتفى^(١) منه عمر. وكان أبو حنيفة يقول إذا حصنها^(٢) ولم يدعها تخرج^(٣)، فجاءت بولد لم يسه^(٤)، فيما بينه^(٥) وبين ربه عز وجل يتنفي منه، فهذا تأخذ.

٥٥١ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: قال عمر بن الخطاب: ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يدعونهم^(٦) فيخرجون^(٧) ١٢٧ والله لا تأتيني^(٨) وليدة فيعترف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقت به ولدها فأرسلوهن بعد^(٩) أو أمسكوهن.

(١) أي تبرأ من أن يكون هو والد له.

(٢) أي حفظ المولى جاريته في بيته ولم يتركها تخرج.

(٣) إلى محل يورث الشبهة.

(٤) أي لم يجهز.

(٥) أي ديانة لا قضاء.

(٦) أي يتركونهن.

(٧) من يئونهن إلى مواضع الشبهة.

(٨) هذا حكم تهذيبي لئلا يتركوا تحصين إيمانهم موطوءات.

(٩) أي بعد هذا الحكم إن شئتم أرسلتم وإن شئتم أمسكنم.

(كتاب الطلاق)

١ - (باب (١) طلاق السنة)

٥٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقرأ^(١): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

(١) قوله: باب طلاق السنة، أي الطلاق المسنون، ويقال له الطلاق السنِّي، والمراد بالمسنون ههنا المباح لأن الطلاق ليس عبادة في نفسها يُثبت له ثواباً، فمعنى المسنون ما ثبت على وجه لا يستوجب عقاباً. نعم يُثاب إذا رقت له داعية إلى أن يطلقها غيب الجماع أو حائضاً أو ثلاث تطليقات، فمنع نفسه إلى الطريق الآخر والواحدة، لكن لا على الطلاق بل على كف نفسه عن ذلك الإيقاع. كذا أفاده ابن الهمام. وقال القاري: لا يبعد أن يقال: السنة جاءت في اللغة بمعنى الحكم والأمر، فالمراد الطلاق الذي حكم الشارع وأمر أن يقع على وفقه أو السنِّي على معناه الشرعي. والطلاق وإن كان مباحاً في نفسه إلا أنه إذا أوقعه على هذا الوجه يكون مثاباً.

(٢) قوله: يقرأ، أي يبدل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَاطَّتِهِنَّ﴾^(١)، وفي قراءة لرسول الله ﷺ على ما أخرجه مسلم: ﴿فِي قَبْلِ عَذَّتِهِنَّ﴾^(٢). فاستفاد منه أن الخطاب وإن كان للنبي ﷺ خاصة تكن المراد هو =

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٢) قال النووي: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة، لا تثبت قرأناً بالإجماع ولا يكون لها حكم خبر الواحد ههنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم. شرح النووي على صحيح مسلم ٦٦٧/٣، كتاب الطلاق، رقم الحديث ١٥.

لَقَبْلُ^(١) عِدَّتِهِنَّ^(٢).

قال محمد: طلاق^(٣) السُّنَّةُ أَنْ يُطْلَقَهَا لَقَبْلُ عِدَّتِهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ حِينَ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا^(٤). وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا.

٥٥٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ^(٥) امْرَأَتَهُ^(٦).....

= ومن آمن به وأن اللام في قوله: ﴿لَعَدْتِهِنَّ﴾ متعلق بمحذوف نحو مستقبلاً، والخرص منه أن يطلق في كل طهر مرة، فإنه إذا طلق في طهر فقد استقبل العدة، وفيه إشارة إلى أن العدة ثلاثة قروء بمعنى الحيض، ومن قال: إنه الطهر قال معنى قوله: ﴿لَعَدْتِهِنَّ﴾ لوقت عدتهن أو لأول عدتهن.

(١) بضم القاف والباء وإسكان الباء أي استقبال عدتهن.

(٢) قوله: طلاق السُّنَّةُ... إلخ، بيان لما أفادته قراءة ابن عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ربيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض. وأخرج انداقطني من حديث معلى بن منصور، عن شعيب أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن، عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها تطليقتين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ما هكذا أمرك الله يا ابن عمر، السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطَّهْرَ، فَتَطْلُقَ لِكُلِّ قَرْءٍ.

(٣) لئلا يكون عليها حرج من إحصاء العدة فإنه إن طلق بعد الجماع يشبهه العدة بالقروء أو بوضع الحمل.

(٤) تطليقة واحدة كما في رواية مسلم.

(٥) قوله: امرأته، هي آمنة - يمد الهمزة وكسر الميم - بنت غفار - بكسر

وهي ^(١) حائِضٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسأل عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَرَّةً ^(٣)

= الغين المعجمة وتخفيف الغاء والراء - أوبنت عمار، وفي مسند أحمد أن اسمها النوار فيمكن أن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار، كذا قال ابن حجر.

(١) جملة حالية معترضة.

(٢) أي عن حكم طلاقه.

(٣) قوله: مَرَّةً فليراجعها ^(١)، أمر استحباب عند جمع من الحنفية، قال الميني: وبه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب «الهداية»: الأصح أن المراجعة واجب عملاً بحقيقة الأمر، ورفعاً للمعصية بالقدر الممكن. وفي الأمر بالمراجعة إفادة لزوم الطلاق في حالة الحيض وإن كان معصيةً وإلا فلا معنى للرجعة، وهو قول جمهور العلماء: إن الطلاق في حالة الحيض واقع ^(٢)، وإن كان خلاف السنة ومكروهاً. ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين قالوا: طلاق غير السنة غير واقع، ودوي ذلك عن بعض التابعين، وهو قول شاذ لم يعرج عليه أحد من العلماء. وقد سئل ابن عمر رضي الله تعالى عنه أيعتد بتلك الطلقة؟ قال: نعم، كذا قال ابن عبد البر.

(١) قال الزرقاني: الأمر للوجوب عند مالك وجماعة وصححه صاحب «الهداية» من الحنفية، والمذهب عند الأئمة الثلاثة وفي «المحلى»: نبدأ عند الشافعي وأحمد وبعض الحنفية ووجوباً عند مالك والبعض الآخر من الحنفية منهم صاحب «الهداية» ورجحه ابن الهمام، قال: وهو ظاهر عبارة محمد بن الحسن في «المبسوط». أوجز المسالك ١٧٤/١٠.

(٢) وقال المرفوق: إن طلقها للبدعة وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر أصابها له أثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر وابن عبد البر: لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال، وحكاه أبو نصر عن ابن عُثَيْبٍ وهشام بن الحكم والشعبة وحكاه في «المحلى» عن الظاهرية منهم ابن حزم والقوارج والروافض واختاره ابن تيمية وابن القيم، وقالوا: لا يقع طلاقه. أوجز المسالك ١٧٥/١٠، والمغني ١٠٠/٧.

فَلَمْ يَرَا جَعَهَا، ثُمَّ يُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ^(١)، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا بِعَدَّةٍ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسَهَا^(٢) فَيُتْلِكَ^(٣) الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ^(٤) أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ.

(١) قوله: ثم تحيض ثم تطهر... إلى آخره، هذا نص في أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها، بل في الطهر التالي للحيضة الأخرى وهو قول محمد وأبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي في المشهور عنه ومالك وأحمد، وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها، وهو رواية عن أبي حنيفة^(١)، وجه الأول: أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة كاملة، والقاسل هنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، وجه الثاني: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فكأنه لم يطلقها في الحيض. وقد ورد الأمران في قصة طلاق ابن عمر في الكتب الستة، كذا في «الهداية» وشرحها للعيني.

(٢) أي يجامعها.

(٣) قوله: فتلِكَ العدة... إلى آخره، استدل الشافعية ومن وافقهم بهذا اللفظ على أن عدة المطلقة هو ثلاثة أطهار، قالوا: لما أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر، وجعله العدة ونهاه أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة ثبت بذلك أن الأقراء هي الأطهار، وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه ليس المراد هنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء يجب أن يكون العدة التي تعتد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعان، وهنأ حجة أخرى وهي أن عمر هو الذي خاطبه رسول الله ﷺ بهذا القول ولم يكن هذا القول عنده دليلاً على أن القروء في العدة هو الطهر، فإن مذهبه أن القروء هو الحيض.

(٤) أي بقوله فطلقوهن لعدتهن.

(١) وهو وجه للشافعية أيضاً. انظر بذل المجهود ٢٤٨/١٠.

قال محمد: وبهذا تأخذ.

٢ - (باب طلاق الحرّة^(١) تحت العبد)

٥٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيّب:
أن نُفَيْعاً^(٢) مكاتب أمّ سلمة^(٣) كانت تحت امرأة حرّة، فطلقها
تطليقتين، فاستفتى عثمان بن عفّان: فقال: حرّمت^(٤) عليك.

٥٥٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٥)، عن سليمان بن
يسار: أن نُفَيْعاً كان عبداً لأمّ سلمة أو مكاتباً^(٦)، وكانت تحت امرأة
حرّة، فطلقها تطليقتين، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان فيسأله
عن ذلك، فلقبه عند الدّرج^(٧) وهو آخذ بيد زيد بن ثابت، فسأله^(٨)
فابتدراه^(٩) جميعاً فقالا: حرّمت عليك، حرّمت عليك.

(١) أي الحرّة إذا كانت زوجة لعبد.

(٢) بصيغة التصغير.

(٣) زوجة النبي ﷺ.

(٤) أي حرمة مغلظة لا تحلّ حتى تنكح زوجاً غيره.

(٥) عبد الله بن دكران.

(٦) شك من الراوي.

(٧) بفتح الدال والراء والجيم موضع بالمدينة قاله الزرقاني، وقال القاري:

جمع درجة يريد درجة المسجد.

(٨) في نسخة: فسألها.

(٩) أي استقبلاه بالجواب استعجالاً.

٥٥٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت حتى تنكح زوجاً غيره، حرّة كانت أو أمة، وعدة الحرّة ثلاثة قروء^(١) وعدة الأمة^(٢) حيضتان.

قال محمد: قد اختلف^(٣) الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا فإنهم^(٤) يقولون:

(١) أي ثلاثة حيض.

(٢) وإن كان زوجها حرّاً لأن العبرة في العدة للمرأة^(١).

(٣) قوله: قد اختلف الناس في هذا، أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في «شرح الهداية»: قال همام وقتادة ومجاهد والحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحملد بن أبي سليمان والحسن بن خني والثوري والنخعي والشعبي: يطلق العبد المحرة ثلاثاً، وتعتد بثلاثة حيض، ويطلق الحرّ الأمة ثنتين، وتعتد بحيضتين. وعند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: يطلق الحرّ الأمة ثلاثاً، وتعتد بحيضتين، ويطلق العبد المحرة ثنتين، وتعتد بثلاث حيض، حرّر ذلك الرافعي وصاحب الأنوار وابن حزم عنهم كذا في «البنية شرح الهداية للعيني»، وفيها أيضاً طلاق الأمة ثتان حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرّة ثلاث حرّاً كان زوجها أو عبداً، وهو قول علي وابن مسعود رواه ابن حزم في «المحلى»، وبه قال سفيان وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال والعنة بالنساء، وبه قال مالك في «الموطأ».

(٤) قوله: فإنهم يقولون... إلخ، استدلووا بقوله ﷺ: طلاق الأمة ثتان،

وقرؤهما حيضتان. وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمرو =

(١) هذا مما لا خلاف فيه، لوجز المسالك ٢٠٨/١٠.

= وابن عباس وأما حديث عائشة، فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن
 أبي عاصم، عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عنها، قال أبو داود
 في رواية: هذا حديث مجهول، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا
 من حديث مظاهر، ومظاهر لا يُعرف له غير هذا الحديث. ونقل الذهبي في
 «الميزان»: تضعيف مظاهر^(١) عن أبي عاصم النبيل ويحيى بن معين وأبي حاتم
 والبخاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، وقال الخطابي في «معالم السنن»: **الحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ضعفه. انتهى. وأخرج الحاكم في**
«المستدرک» هذا الحديث بهذا السند وصححه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه
 ابن ماجه في سننه، عن عمر بن شبيب، نا عبد الله بن عيسى، عن عطية، عن
 ابن عمر مرفوعاً نحوه، ورواه اليزاري في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني.
 وقال: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتج به، ثم أخرجه موقوفاً على
 ابن عمر من طريق سالم ونافع وقال: هو الصواب. وأما حديث ابن عباس فأخرجه
 الحاكم في «المستدرک» حيث قال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن
 أبي عاصم بسنده، قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر، فقلت: حدثني كما حدثني به
 ابن جريج، فحدثني مظاهر عن القاسم، عن ابن عباس مرفوعاً: طلاق الأمة ثنتان،
 وقروها حيضتان، قال الحاكم: ومظاهر شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من
 متقدمي مشايخنا بجرح. فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ثم قال: وقد روي عن
 ابن عباس ما يمارض هذا. ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن معتب
 أخبره أن أبا حنن سولي بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس عن مملوك تحته
 مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم أعنت بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال:
 نعم، قضى بذلك رسول الله ﷺ. ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدارقطني عن
 سلم بن سالم، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: إذا كانت الأمة
 تحت الرجل فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره. وأعله =

(١) أجاب الشيخ في «البدل» ٢٦٩/١٠ من ضعف مظاهر فأرجع إليه.

الطلاق بالنساء والعدة بهن^(١) لأن الله عز وجل قال: ﴿نُطْلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾
فإنما الطلاق للعدة فإذا كانت الحرة وزوجها عبد فعدتها ثلاثة قروء
وطلاقها ثلاثة^(٢) تطليقات للعدة^(٣) كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان
الحر تحت الأمة^(٤) فعدتها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان، كما قال
الله عز وجل.

٥٥٧ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي قال:
سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب:

= الدارقطني بسلم، وقال: كان ابن المبارك يكذبه، وأخرج الشافعي ومن طريقه
البيهقي والدارقطني عن عمر بن الخطاب قال: ينكح العبد امرأتين وتطلق الأمة
تطليقتين وتعد الأمة حيضتين، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: لأن الله... إلخ، توضيحه أن الله تعالى قال: ﴿نُطْلَقُوهُنَّ
لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فجعل الطلاق للعدة، ومن المعلوم أن العدة معتبرة بالنساء اتفاقاً، فكذا
الطلاق فإن كانت المرأة حرة سواء كان زوجها عبداً أو حراً فعدتها ثلاثة قروء، فيكون
طلاقها أيضاً ثلاثاً، لكل طهر طلاق، وإن كانت أمة سواء كان زوجها حراً أو عبداً
فعدتها حيضتان، فكذا الطلاق، وهذا استنباط لطيف وتوجيه شريف.

(٢) حسب عدد العدة.

(٣) في كل قرء طلاق.

(٤) في نسخة: أمة.

(٥) قوله: أخبرنا إبراهيم بن يزيد^(١)، الأموي المكي مولى عمر بن =

(١) إبراهيم بن يزيد: هو الحوزي المكي مولى بني أمية، قال فيه أحمد: «متروك الحديث»
وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وضعفه أبو زهرة وأبو حاتم وابن نمير. الحرج
والتعديل لابن أبي حاتم (ص ١٤٦)، المجلد الأول، القسم الأول.

الطلاق^(١) بالنساء والعلة بهن. وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٣ - (باب ما يُكره للمطلقة المبتوتة

والمتوفى عنها من الميث في غير بيتها)

٥٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لا تبيت المبتوتة^(٢) ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. أما المتوفى عنها فإنها تخرج

= عبد العزيز، روى عن طائوس وعطاء وأبي الزبير وغيرهم، وعنه وكيع وعبد الرزاق والثوري، قال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، قال الدولابي: يعني تركوه، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نسب إلى الضعف، توفي سنة ١٥١، كذا في تهذيب الكمال.

(١) أي عدده معتبر بهن.

(٢) أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، أي يكون علة المبتوتة، وكذا المطلقة الرجعية،

والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها، أما المطلقة مبتوتة كانت أوجعية فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها تخرج نهاراً. أما عدم جواز خروج المطلقة فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(١)، والفاحشة نفس الخروج قاله النخعي، وقال ابن مسعود: هي الزنا فيخرجن لإقامة الحد، وقال ابن عباس: هي نشوزها أو تكون بذيبة اللسان. وأما =

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

بالتنهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة^(١) فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= خروج المتوفى عنها نهاراً فلأنه لا نفقة لها، فنتحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، ولا كذلك المطلقة لأن النفقة حاصلة لها من مال زوجها، كذا في «الهداية» وشرحها «البنية». وذكر في «البنية» أيضاً أن ممن أوجب على المتوفى عنها النكوة في بيت زوجها عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وابن المسيب والقساسم والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيدة. وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تعتد حيث شاءت، وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية. واستدل علي القاري على عدم خروجها بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَتَكُم وَيَدْرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾^(٢) فإنه دل على عدم خروجها من بيت زوجها، ولما نسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشراً والوصية بقي عدم الخروج على حاله. وذكر الزوقي أن الليث ومالكاً وجماعة قالوا بجواز خروج المطلقة أيضاً نهاراً لحديث جابر عند مسلم: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا: فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ^(٣). فأمرها النبي ﷺ، وقال: بلى جُذِّي تَخْلِكُ لِمَا نَكَحَ عَمِي أَنْ تَصِدَّقِي أَوْ تَعْمَلِي مَعْرُوفاً. ويُجاب عنه بأنه واقعة حال لا عموم لها.

(١) هي المطلقة بالطلاق الرجعي.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٢) قال ابن رسلان: في الحديث دليل لمالك والشافعي وأحمد أن المعتدة تخرج لقضاء الحاجة، وإنما تلزم بالليل وسواء عند مالك وجعية كانت ثوباً، وقال الشافعي في الرجعية: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، وإنما تخرج نهاراً المبتوتة، وقال أبو حنيفة: ذلك في المتوفى عنها زوجها، وأما المطلقة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً. انتهى. قال صاحب «الهداية»: لأن نفقها على الزوج بخلاف المتوفى عنها إذ لا نفقة لها. انظر هامش بذل المجهود ٥٦/١١.

٤ - (باب الرجل^(١) يأذن لعبده في التزويج
هل يجوز طلاق المولى عليه؟)

٥٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان^(٢) يقول: من أذن لعبده في أن ينكح^(٣) فإنه لا يجوز^(٤) لامرأته طلاقاً إلا أن يطلقها العبد، فأما^(٥) أن يأخذ^(٦) الرجل أمةً غلامه، أو أمةً وليدته^(٧) فلا جُنَاحَ^(٨) عليه.

قال محمد: وبهذا^(٩) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: الرجل، المراد به الشخص رجلاً كان أو امرأة، وكذا المراد بالمولى المالك.

(٢) قوله: أنه كان يقول من أذن... إلخ، في وسطاً بحبي: كان يقول من أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيده، لا بيد غيره من الطلاق شيء... إلخ.

(٣) أي يتزوج.

(٤) أي لا يقع عليها طلاق.

(٥) إشارة إلى الفرق بين أمة العبد وزوجته.

(٦) أي يتصرف فيها بالخدمة أو الوطء.

(٧) أي جاريته.

(٨) أي فلا إثم عليه لأن له أخذ مال رقيقه، بل ماله ماله.

(٩) قوله: وبهذا نأخذ، لما ورد: الطلاق بيد من أخذ الساق، أخرجه

الطبراني عن ابن عباس، وروى ابن ماجه والدارقطني عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله سيدي زوجني أمة وهو يريد أن يفرق بيني وبينها =

٥٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عبداً

لبعض^(١) ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن سيدي أنكحتني جاريته فلانة^(٢) - وكان عمر يعرف الجارية^(٣) - وهو^(٤) يطأها فارس^(٥) عمر إلى الرجل^(٦)، فقال: ما فعلت جاريته^(٧)؟ قال: هي هندي، قال: هل تطأها؟ فأشار إليه بعض من كان عنده، فقال: لا، فقال عمر: أما والله لو اعترفت لجعلتك نكالا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي^(٨) إذا زوج الرجل جاريته

= ففعل النبي ﷺ المنبر، فقال: أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده (أمته)^(١) ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ الساق، كذا قال القاري.

(١) أي الرجل من قبيلة ثقيف.

(٢) كأنه ذكرها باسمها أو عرفها بوصفها. (٣) جملة معترضة.

(٤) أي والحال أن سيدي يعني الجارية التي أنكحيتها^(١).

(٥) أي أرسل رجلاً إليه فطلبه بحضرته واستفسر منه.

(٦) أي سيدها.

(٧) قوله: ما فعلت جاريته، أي ما صنعت بها وما جرى لها، قال الرجل:

هي هندي أي في ملكي وتصرفي. وقال عمر: هل تطأها أي تجمعها، سأله عنه ليعلم صدق ما قاله عبده أو كذبه. فأشار إليه، أي إلى ذلك الرجل لمنع الإقرار خوفاً من ضرب السياط، بعض من كان عنده، أي بعض حاضري مجلس عمر وذلك لأن السخر في الحذر والتعزيرات وتلقين الإنكار أفضل، فقال ذلك الرجل: لا، فقال عمر: أما والله - أقسم للتأكيد - لو اعترفت أي أقررت هندي بوطئها بعد تزويجها، لجعلتك نكالا أي لأقمت عليك عقوبة وتعزيراً.

(٨) أي لا يحل ولا يجوز.

(١) في الأصل: من أمته، هو تحريف، انظر ابن ماجه ٢٠٨١.

(٢) في الأصل: أنكحتني بها، وهو خطأ.

عبدته أن يطأها لأن الطلاق والفرقة^(١) بيد العبد^(٢) إذا زوجه مولاه،
وليس لمولاه أن يفرق بينهما بعد أن زوجهما فإن وطئها^(٣) يُتدم^(٤) إليه
في ذلك، فإن عاد أدبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس والضرب،
ولا يبلغ^(٥) بذلك أربعين سوطاً.

٥ - (باب المرأة تختلع^(٦) من زوجها بأكثر مما أعطاهما أو أقل)

٥٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن مولاة^(٧) أصنيّة^(٨)
اختلعت من زوجها بكل شيء^(٩) لها. فلم ينكره ابن عمر.

(١) أي المسخ.

(٢) احتراز عما إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فإن له حينئذ أن يفسخ^(١).

(٣) أي المولى بعد تزويجها بعبد.

(٤) أي يوثق عليه ويؤزر.

(٥) لأن التعزير يكون أقل من أقل الحدود.

(٦) في نسخة: تخلع.

(٧) أي أمة.

(٨) هي بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر.

(٩) قوله: بشيء، هو الظاهر أنها أعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر أنه

كان أكثر مما أخذته من زوجها، ولما لم ينكر عليها ابن عمر دل على جوازه، مما
يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾ فإنه يدل بإطلاقه على -

(١) به أحد مثلك وأبو حنيفة والثامي وسائر فقهاء الحجاز والعراق. المتقى ٩٠/٤.

قال محمد: ما اختلفت به امرأة من زوجها فهو جائز في القضاء^(١) وما تجب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه وإن جاء^(٢) النشوز من قبلها. فاما إذا جاء النشوز من قبله^(٣) لم نجب^(٤) له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً، وإن أخذ^(٥) فهو جائز في القضاء وهو مكروه له^(٦) فيما بينه وبين الله تعالى. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= جواز الاقتداء مطلقاً ولو بكل المال، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ تأخذونه يهتاناً وإثماً مبيناً^(١) يدل على عدم جواز أخذ شيء مما أعطاه ولو قليلاً ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز الخلع، قلت: هو محمول على الأخذ جبراً وبغير رضاها.

(١) أي في ظاهر الحكومة الشرعية.

(٢) قوله: وإن جاء النشوز، أي الخلاف والنزاع من قبل الزوجة، وهذا رواية الأصل، وفي الجامع الصغير: أن الفضل يطيب له لإطلاق قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افترضت به﴾ ووجه ما في الأصل ما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: أتودين عليه حديثه التي أصدقك؟ قالت: نعم وزيادة، قال: أما الزيادة فلا. وأخرج الدارقطني عن عطاء أن النبي ﷺ قال: لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاه، كذا في شرح القاري.

(٣) أي الزوج.

(٤) أي بكره له.

(٥) برضاء الزوجة.

(٦) لأن الفساد من قبله.

(١) سورة النساء: الآية ٢٠.

٦ - (باب الخلع كم يكون من الطلاق)

٥٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن جُنهان^(١) مولى الأسلميين. عن أم بكر الأسلمية^(٢): أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد^(٣) ثم أتيا عثمان بن عفان في ذلك، فقال: هي تطليقة إلا أن تكون سمّت^(٤) شيئاً فهو على ما سمّت. قال محمد: وبهذا^(٥) تأخذ.....

(١) قوله: عن جُنهان، بضم أوله، مدني، قديم مقبول قاله ابن حجر في «تقريب التهذيب». وفي «تهذيب التهذيب»: حمهان أبو العلاء، ويقال أسويعل مولى الأسلميين يُعدّ في أهل المدينة، روى عن عثمان وسعد وأبي هريرة وأم بكر الأسلمية، وعنه عروة وعمرو بن نبيه ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال علي بن المديني: هو جدّ أمي، وكان من السبي في ما أرى. انتهى ملخصاً. وضبط القاري جمهان بفتح الجيم فأخطأ.

(٢) نسبة إلى قبيلة أسلم.

(٣) بالتصغير

(٤) أي ذكرت شيئاً.

(٥) قوله: وبهذا تأخذ، احتملوا في أن الخلع تطليقة أم لا؟ فقال أصحابنا:

إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيّب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنخعي والزُّهري والنوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الحديث، وقالت الظاهرية: تطليقة رجعية، وقال أحمد وإسحاق: فُرقة بعير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم، كذا قال الثعني في «شرح الهداية» ومما يشهد للأول ما أخرجه الدارقطني والبيهقي في سنهما من حديث عباد بن كثير عن أبوب =

الخلع تطليقة بائنة إلا^(١) أن يكون سُمي ثلاثاً، أو نواها فيكون ثلاثاً.

٧ - (باب الرجل يقول
إذا نَكَحْتُ^(٢) فلانة فهي طالق)

٥٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا مُجَبَّر، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نَكَحْتُ فلانة فهي طالق، فهي طالق، فهي كذلك إذا نَكَحَهَا^(٣)، وإن كان طَلَّقَهَا^(٤) واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال^(٥).

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة. ورواه ابن عدي في «الكامل» وأعله بعباد، وأسند عن البخاري قال: تركوه، وعن النسائي أنه متروك الحديث. وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة، كذا أورده الزيلعي في «تخریج أحاديث الهداية»: وفي الباب آثار كثيرة مبسطة في «الدر المشرقة» وغيره. والسألة محققة بدلائلها في كتب الأصول.

(١) قوله: إلا أن يكون سُمي... إلخ، يعني أن الخلع طلاق واحد بائن إلا أن يكون ذكر ثلاثاً لرؤى بالخلع ثلاثاً فهو على ما ذكر وعلى ما نوى.

(٢) أي يعلق الطلاق بنفس الملك أو بسيه كالترج.

(٣) أي يقع الطلاق بمجرد عقدها.

(٤) أي في تعليقه.

(٥) أي يقع ما علق واحداً كان أو أكثر.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال طائفة من السلف فأخرج ابن أبي شيبة عن =

= سالم بن عبد الله بن عمر والقياس بن محمد وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهري ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، قالوا: هو كما قال. وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق ولا يقع به الطلاق لما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا طلاق فيما لا يملك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب، وأخرج ابن ماجه عن المسور بن مخرمة مرفوعاً: لا طلاق قبل النكاح^(١)، وقال الحاكم في «المستدرک»: صح حديث «لا طلاق إلا بعد نكاح» من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وجابر. وأجلب عنه أصحابنا ومن وافقهم بحمله على التنجيز، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة، هو كما قال، فقال له معمر: أو ليس جاء لا طلاق قبل نكاح ولا عتق إلا بعد ملك؟ قال: إنما ذلك أن يقول الرجل امرأة فلان طالق، وعبد فلان حر. نعم هناك حديثان صريحان موافقان لما اختاره الشافعي أحدهما: ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، فقال ﷺ: لا طلاق فيما لا يملك. وثانيهما: ما أخرجه أيضاً عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عم لي: اعمل لي عملاً حتى أزوجه بتي؟ فقلت: إن تزوجتها فهي طالق، ثم بدا لي أن أتزوجها، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: تزوجه، فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح. فإن صح هذان الحديثان تم الكلام إذ لا حكم بعد حكم النبي عليه السلام، لكن لا سبيل =

(١) هذا على نوعين: إما أن ينتجز الطلاق، وإما أن يعلقه بالنكاح، فإن كان الأول فهو متفق على أنه لا يقع للطلاق فيه أصلاً، وإن كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الأئمة، فالجمهور على أنه لا يقع الطلاق فيه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقع الطلاق. بلل للمجهود ٢٧٦/١٠، والوسط في الأوجز ٥٩/١٠.

٥٦٤ - أخبرنا مالك، عن سعيد^(١) بن عمرو بن سليم الزُرْقَني،

عن القاسم بن محمد: أنَّ رجلاً^(٢) سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إِنِّي قُلْتُ إِنَّ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، قَالَ: إِنَّ تَزَوَّجْتَهَا فَلَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تُكْفِّرَ.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منها إذا تزوجها فلا^(٤) يقربها حتى يَكْفُرَ^(٥).

= إلى ذلك، ففي الإسناد الأول أبو خالد الواسطي عمر بن خالد قال فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدارقطني: كَذَّابٌ، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة: يضع الحديث، وفي الثاني علي بن قريش كذبه يحيى بن معين وغيره، كذا حقه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، وقاسم بن قطن في «فتاواه».

(١) قوله: عن سعيد، يكسر العين بعلمها ياء وقيل سعد بن عمرو بالفتح - ابن سليم الزُرْقَني بضم السين، والنسبة بضم الزاء وفتح الراء وبالقاف الأنصاري، وثقه ابن معين وابن حبان، مات سنة ١٣٤هـ. قال ابن عبد البر: ليس له في الموطأ غير هذا الحديث، كذا قال الزرقاني والقاري.

(٢) قوله: أن رجلاً، في «موطأ يحيى» أنه أي سعيد سأل القاسم عن رجل طلق امرأته إن هو تزوجها؟ فقال القاسم^(١): إن رجلاً... إلخ.

(٣) أي بوقوع الظهار المعلق كالطلاق المعلق.

(٤) في نسخة: ولا.

(٥) أي كفارة الظهار.

(١) قال البيهقي: هذا منقطع، فإن القاسم بن محمد لم يدرك عمر رضي الله عنه. أوجز المسالك ٥٨/١٠.

٨ - (باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطلقتين

فتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول)

٦٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سليمان بن يسار

وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطلقتين وتركها^(١) حتى تحل، ثم تنكح زوجاً غيره، فيموت^(٢) أو يطلقها فيتزوجها^(٣) زوجها الأول على كم هي^(٤)؟ قال عمر: هي على ما بقي^(٥) من طلاقها.

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. فأما أبو حنيفة، فقال: إذا عادت

(١) بأن خرجت من جنتها.

(٢) أي بعد ما وطئها.

(٣) بعد مضي جنة الثاني.

(٤) هذا محل السؤال: أي المرأة على أي عدد من الطلاق عند الأول.

(٥) أي على ما بقي من الثلاث بعد حل من سبق منه.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة

وأبو يوسف: يهدم الزوج الثاني ما مضى، ويملك الأول ثلاث تطليقات بحل جديد، كما في صورة التحليل بعد الثلاث. والمسألة مبسطة في كتب الأصول.

قال القاري: والدليل له ما روى محمد في كتاب «الأثر» عن أبي حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن سعيد بن جبير قال: كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود فجاء أعرابي فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطلقتين ثم انتقضت عدتها وتزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم مات عنها أو طلقها، ثم نقضت عدتها فأراد الأول أن يتزوجها، على كم هي؟ فالتفت إلى ابن عباس وقال: ما تقول لي هذا؟ فقال: يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث وأسأل ابن عمر. قال: فقلت ابن عمر فسأله، فقال مثل ما قال ابن عباس.

إلى الأول بعد ما دخل بها^(١) الآخر عادت على طلاق جديد ثلاث تطلقات مستقبلات - وفي أصل ابن الصواف: وهو قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

٩ - (باب الرجل يحمل أمر امرأته بيدها أو غيرها)

٥٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد^(٢) بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد^(٣)، عن زيد بن ثابت: أنه كان جالساً عنده^(٤)، فأتاه بعض^(٥) بني أبي عتيق وعيناه تدمعان^(٦)، فقال له: ما شأنك؟ فقال: ملكت امرأتي أمرها بيدها ففارقته، فقال له: ما حملك على ذلك؟ قال: القدر^(٧)، قال له زيد بن ثابت: ارتجعها^(٨).....

(١) أي وطبها.

(٢) هو من رجال الجميع ومن الثقات، كذا قال الزرقاني.

(٣) أحد الفقهاء السبعة، من الثقات، مات سنة ١٠٠ أربلهاء، وهو عم سعيد، قاله الزرقاني.

(٤) أي عند والده زيد.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق المدني مقبول. روى له البخاري وغيره كما في موطن يحيى وشرحه.

(٦) بفتح الميم أي نسيان دمعاً من البكاء.

(٧) أي فلن الله وقضاؤه.

(٨) هذا بناء على مذهبه أنها واحدة رحمة

إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملك^(١) بها.

قال محمد: هذا عندنا^(٢) على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائة. وهو خاطب من الخطاب وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وقال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت.

٥٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن

(١) أي أحق من غيرك^(١).

(٢) قوله: هذا عندنا، أي الطلاق عندنا على ما نوى الزوج به، فإن نوى واحدة فواحدة بائة فلا يراجعها بل يكون خاطباً من الخطاب وينكحها نكاحاً ثانياً وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة. وقال مالك: يقع بالتضيض ثلاث لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار. وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية لأنها أدنى ما يكون من الاختيار، وبه قال أحمد. وفي «الهداية»: أنه يقع طلاقاً رجعية اعتباراً لما أنت به من صريح الطلاق، فقل: هذا سهو، وقيل: فيه روايتان، إحداهما: يقع واحدة رجعية والأخرى بائة، وهذا أصح كما في «شرح الوقاية»، وقال =

(١) قال مالك: لا أخذ بحديث زيد في التملك، ولكني أرى إذا ملك امرأته أن القضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيحلف كما قال ابن عمر رضي الله عنهما، ويحتمل قول مالك هذا أن يعلم أن يكون علم مذهب زيد أنها لا تكون إلا واحدة وإن أوقعت أكثر من ذلك على كل، ويحتمل أيضاً أن يكون مالك يريد بذلك أني لا أقول بظاهر اللفظ على الإطلاق كقولهم: فارقني، والفراق عند مالك في بعض الروايات عنه يقتضي أكثر من الواحدة، والحديث يحتمل أن يكون ذكر لمرأناً على غير لفظ الفراق، وأنها فارقته بطلق واحدة، ويحتمل أن يكون ملكها طلاقاً واحدة بالتصريح فلا يلزمه ما زادت ولا يلزمه في ذلك يمين، فلذلك قال له: ارجعها فيكون فلك موافقاً لقول مالك وإنما كان جزعه على هذا فرقاً من أن تكون واحدة بائة، وعلم من مخالفتها له أنها إذا ملكت نفسها لم تعد إليه. انظر المستق ٢٠/٤.

أبيه^(١)، عن عائشة رضي الله عنها: أنها خطبت^(٢) علي^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قريئة^(٤) بنت أبي أمية قَزُوَجَتَه^(٥)

= عثمان بن عفان وعلي. الفضل ما قصت أي الحكم ما نوت من رجعية أو بائة واحدة أو ثلاثاً لأن الأمر مفوض إليها، ولعل هذا عند إطلاق زوجها فلا ينافي ما تقدم، كذا في «شرح الفاري».

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٢) من الخطبة بالكسر أي طلبت النكاح لأخيها عبد الرحمن.

(٣) قوله: علي عبد الرحمن، هو شقيق عائشة: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان، أمهما أم رومان: أسلم في هذنة الحديبية؛ وكان اسمه عبد الكعبة، فسمه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وله فضائل حسنة؛ ولا يعرف في الصحابة أربعة كلهم ابن النبي الذي قبله صحبوا النبي وأسلموا إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وابنه عبد الرحمن هذا وابنه أبرعتيق محمد، وكان قد سكن المدينة، وامتنع من بيعة يزيد حين طلبها معاوية، وبعث إليه معاوية بسائة ألف درهم، فردها وقال: لا أبيع ديني بدنياي، وخرج إلى مكة ومات مجاة في نومه بمكان اسمه «حبشي» على عشرة أميال من مكة، وحمل إليها فدفن في المعلى، وكان ذلك سنة ٥٣ وعليه الأكثر، وقيل: سنة ٥٥، وقيل: سنة ٥٢، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري.

(٤) قوله: قريئة، يفتح القاف وكسر الراء وسكون التحتية بعدها باء موحدة فتاء ثانیة، ويقال بالتصغير: هي بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية أخت أم سلمة أم المؤمنين، وكانت موصوفة بالجمال، وقد ولدت من عبد الرحمن عبد الله وأم حكيم وحفصة، ذكره ابن سعد، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: قَزُوَجَتَه، قال القاري: بصيغة المجهول، أي زوجها أهلها إياه =

ثم إنهم^(١) عتبوا^(٢) على^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر. وقالوا: ^(٤) ما زوجنا إلا عائشة، فأرسلت إلى عبد الرحمن فذكرت^(٥) له ذلك^(٦)، ففعل عبد الرحمن أمراً قريباً بيدها، فاختارته. وقالت^(٧): ما كنت لأختار عليك أحداً، فقَرَّت^(٨) نَحْتَه، فلم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها زوجت^(٩) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر

= أوبالمعلوم أي فصارت عائشة سبباً لتزويجها أياه. انتهى. وفي موطأ يحيى، فزوجوه وهو أظهر.

(١) أي أولياء قرية.

(٢) أي غضبوا.

(٣) لأمر فعله، وكان في خلقه شدة.

(٤) قوله: وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة، أي ما صار سبب تزويجنا إلا هي وما زوجناها إلا لأجل خطبة عائشة واعتماداً عليها.

(٥) حضوراً أو غيبة.

(٦) أي عتبهم عليه وشكايتهم لها.

(٧) قوله: وقالت، في رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال: تزوج عبد الرحمن بن أبي بكر قرية أخت أم سلمة، وكان في خلقه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حلزتك، قال: فأمرك بيئك، فقالت: لا أعتار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها.

(٨) أي استقرت ودامت تحت عبد الرحمن ولم يكن مجرد التخيير طلاقاً.

(٩) قوله: أنها زوجت حفصة، هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق،

المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن^(١) غائب بالشام، فلما قديم^(٢)
عبد الرحمن قال: ومثلي^(٣) يصنع به هذا ويقتات عليه بيناته؟
فكلمت^(٤) عائشة المنذر بن الزبير، فقال: فإن ذلك^(٥) في يد
عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: مالي^(٦) رغبة عنه ولكن مثلي ليس
يقتات^(٧) عليه بيناته،

من ثقات التابعين روى لها مسلم والثلاثة، وزوجها المنذر بن الزبير بن العوام
الأسدي شقيق عبد الله بن الزبير، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين: ذكر الزبير بن
بكار أن المنذر كان عند عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير من بيعه
يزيد بن معاوية. فكتب يزيد إلى ابن زياد أن يوجه إليه المنذر قبله فهرب إلى مكة
فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الحرة، سنة ٦٤، كذا في الفرج الزرقاني.

(١) جملة معترضة حالية.

(٢) أي من صفوه.

(٣) قوله: ومثلي يصنع هذا، أي تزويج بناته بغير أمره، ويقتات^(١) عليه أي
يستبد برأيه وهو بصيغة المجهول من الافتيات المخوذ من القوت، قاله القاري.

(٤) أي أخبرته بقول أخيها.

(٥) أي أمرها بيد والدها.

(٦) أي ليس لي إعراض عنه.

(٧) أي لا يفعل شيء بدون أمره.

(١) هكذا في الأصل والمصواب يقتات بالفاء كما في الأجزاء ١١/٤١. قال صاحب مجمع
البحار ١٨٠/٤. يقال: تقوت فلان على فلان في كذا واقعات عليه إذا غرّد برأيه دونه في
التصرف فيه وعلني بعلني التصرف معنى التلبس. يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دونك
فقد أحدث عليك فيه.

وما كنت لأرد أمرأاً قضيتيه^(١)، ففرت امرأته تحته ولم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته امرها فالقضاء ما قضت^(٢) إلا أن ينكر عليها، فيقول: لم أرد إلا تطلقه واحدة فيحلف على ذلك، ويكون^(٣) أملاك بها^(٤) في عدتها.

٥٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا ملك الرجل امرأته أمرها فلم تفارقه وفرت^(٥) عنده فليس ذلك بطلاق.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٦). إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق وإن اختارت^(٧) نفسها فهو على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة

(١) بكسر التاء: خطاب لعائشة.

(٢) واحداً كان أو أكثر.

(٣) في نسخة: فيكون.

(٤) أي أحق بها من غيره.

(٥) أي ثبت.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ^(١) إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق، قد ورد ذلك عن عائشة كما في الصحيحين قالت: خيرنا رسول الله ﷺ فاختارناه، فلم يقدره علينا شيئاً وفي لفظ لهما: فلم يعد ذلك طلاقاً.

(٧) قوله: وإن اختارت نفسها، أي في ذلك المجلس لما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود ومن =

(١) إليه ذهب الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء خلافاً لبعض السلف. انظر الأوبى ٣٩/١٠.

فهي واحدة^(١) بآئنة وإن نوى ثلاثاً فثلاث. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= طريقه أخرجه الطبراني في معجمه عنه قال: إذا ملكها أمرها فضرّقا قبل أن ينقض شيء فلا أمر لها. وفيه انقطاع بين مجاهد وابن مسعود قاله البيهقي. وأخرج عبد الرزاق: لنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: إذا خيّر الرجل امرأته فلم تختّر في مجلسها ذلك فلا خيار لها. وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن المثني ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن جده عبد الله بن عمرو: أن عمر وعثمان قالاً: ألما رجل ملك امرأته أمرها، ثم افترقا من ذلك المجلس: فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أخرجه ابن أبي شيبة، ونحوه أخرجه عن مجاهد وجابر بن زيد والشعبي والنخعي وطاووس وعطاء. قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت من المجلس بحديث عائشة وهو في الصحيحين، قال رسول الله ﷺ: إني ذاكرك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أبوك. وهذا غير ظاهر لأنه عليه السلام لم يخيّرهما في إيقاع الطلاق بنفسها وإنما خيّرهما على أنها إن اختارت نفسها أخذت لها طلاقاً، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي.

(١) قوله: فهي واحدة بآئنة، هذا قول أكثر أهل العلم والفقه من أصحاب النبي ﷺ. وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود فإتفهما قالاً: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة. وروى عنهما أنهما قالاً: واحدة يملك الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء. وروى عن علي أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة. وقال زيد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث. ومذهب أحمد موافق لقول علي رضي الله عنه، ومعارضه صريح حديث عائشة، كذا في «جامع الترمذي». وفيه أيضاً اختلف أهل العلم في: أمرك بيدك، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود هي واحدة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم، وقال عثمان =

١٠ - (باب الرجل يكون تحتها^(١))

أمة فيطلقها ثم يشتريها

٥٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي^(٢)

وزيد بن ثابت: القضاء ما قضت، وقال ابن عمر: إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الزوج وقال: لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحل الزوج وكان القول قوله في يمينه. وذهب سفيان وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله، وأما مالك فقال: القضاء ما قضت، وهو قول أحمد، وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر^(٣).

(١) أي يكون زوجته أمة لرجل فيطلقها الزوج، ثم يشتريها من مالكها.

(٢) قوله: عن أبي عبد الرحمن، قال ابن عبد البر: اختلف في اسم أبي عبد الرحمن شيخ ابن شهاب. فقيل: سليمان بن يسار، وهو بعيد لأنه أجل من أن يستر عنه اسمه، ويكتفي عنه، وقيل: هو أبو الزناد، وهو أبعد لأنه لم يرو عن زيد بن ثابت ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب، وقيل: هو طائوس وهو أشبه بالصواب، وإنما كنم اسمه مع جلالة لأن طائوساً كان يطعن على بني أمية. ويدهو عليهم في مجالسه، وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم، وقد سئل مرة في مجلس هشام أنروي عن طائوس؟ فقال للسائل: لو رأيت طائوساً علمت أنه لا يكلب ولم يجبه بأنه يروي أولاً يروي. فهذا كله دليل على أن أبا عبد الرحمن في هذا الحديث هو طائوس. انتهى.

(١) إن قالت: اخترت نفسي فواحدة رجعية عند الثلاثة وعند الحنفية واحدة بثقة هذا إذا لم تنوي أكثر منها، فإن نوت أكثر منها وقع ما نوت عند الثلاثة وعند الحنفية لا تقع إلا واحدة أو ثلاثة. فإن طلقت ثلاثاً وقال الزوج: لم أجعل إليها إلا واحدة فالتضاء ما قضت عند أحمد، وعند الثلاثة أنها تطليقة، لا تكثر أكثر ما نوى الزوج. انظر «عاش بقول المجهود» ٢١٠/١٠.

عبد الرحمن، عن زيد بن ثابت: أنه مثل عن رجل كانت تحته
وليدة^(١)، فَأَبَتْ^(٢) طلاقها، ثم اشتراها، أيحِلُّ^(٣) أن يمسّها؟ فقال:
لا يحِلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٤). وهو قول أبي حنيفة والعامّة من
فقهائنا.

١١ - (باب الأمة تكون تحت العبد فَتَعْتَقُ)

٥٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان
يقول في الأمة^(٥) تحت العبد فَتَعْتَقُ: إن لها الخيار ما لم يمسّها^(٦).

٥٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير:
أن زبراء^(٧) مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته أنها كانت تحت عبد،

(١) أي جارية لغيره.

(٢) قوله: فَأَبَتْ طلاقها، من البت، بتشديد التاء، يقال: بت الرجل طلاق
زوجته وأبت إذا قطعها من الرجعة، والمراد هنا البيّنة المغلقة كما يفيد
الجواب.

(٣) بهزة الاستفهام.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، لعموم الآية، وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور
خلافاً لبعض السلف أنها تحلّ لعموم ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال ابن عبد البر: هذا
خطأ لأنها لا تباع الأمهات والأخوات والبنات فكذا سائر المحرّمات.

(٥) أي أمة رجل تكون زوجة عبد رجل.

(٦) فإن بوطنها سقط الخيار لوجود الرضا بالقيام معه.

(٧) قوله: عن زبراء، بزاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة فراء مهملة
فألف ممدودة، كذا ضبطها ابن الأثير.

وكانت أمة، فَأُعْتِقَتْ، فأُرسلت^(١) إليها حفصة وقالت: إني مخبرتك خيراً، وما أحب أن تصنعي شيئاً، إِنَّ أَمْرَكَ بيدك ما لم يمسك، فإذا نسك فليس لك من أمرك شيئاً، قَالَتْ^(٢): وَفَارَقْتَهُ.

قال محمد: إذا علمت أَنَّ لها خياراً، فأمرها^(٣) بيدها ما دامت

(١) قوله: فأُرسلت إليها، أي أُرسلت حفصة أم المؤمنين إليها رسولاً، واستدعتها فالتفتها فقالت حفصة تعليمها لها: إني مخبرتك خيراً بصيغة اسم الفاعل من الإخبار، وما أحب أن تصنعي شيئاً من المفارقة وغيرها، وهو أن أَمْرَكَ بيدك وذلك خيار العتق ما لم يمسك زوجك، فإن شئت نفري معه، وإن شئت تفارقه، فإن وطئك بطل خيارك.

(٢) قوله: قَالَتْ وفارَقْتَهُ، أي قالت زبراء: فارقت الزوج حين ما سمعت حكم الخيار من حفصة وفي وسطاً يحيى، قالت: فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق، فقارقه ثلاثاً. قال ابن عبد البر: لا أعلم لابن عمر وحفصة في ذلك الحكم مخالفاً من الصحابة وقد روي في قصة بَريرة مرفوعاً دليل واضح على ما ذهبنا إليه وروي سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خُيِّرَت بَريرة رأيت زوجها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته فكلم الناس له رسول الله ﷺ أن يطلب إليها فقال ﷺ لبريرة: زوجك وأبو ولدك، فقالت: أأأمرني؟ فقال: إنما أنا شافع، قالت: فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها.

(٣) قوله: فأمرها بيدها، أي لها خيار العتق إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت، سواء كان الزوج حراً أو عبداً عند أصحابنا، وعند الشافعي وغيره لا خيار لها إذا كان الزوج حراً، وقد اختلفت الروايات^(١) في زوج بَريرة حين خيَّرها =

(١) اختلفت الروايات في زوجها حين عتقت هل كان حراً أو عبداً؟ رجح الأئمة الثلاثة رواية كونه عبداً لكونها مواثقة لأصلهم، ورجعت الحنفية رواية كونه حراً. وفي البذل: قال =

في مجلسها ما لم تُقَمْ^(١) منه أو تأخذ^(٢) في عمل آخر أو بمسها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسها و^(٣) لم تعلم بالعتق أو علمت به^(٤) ولم تعلم أن لها الخيار فإن ذلك لا يبطل^(٥) خيارها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= رسول الله ﷺ هل كان عبداً أو حراً. ويمثل قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الطحاوي وابن أبي شيبة عن طاوس أنه قال. نلأمة الخيار إذا اعتقت وإن كانت تحت قرشي. وفي رواية: لها الخيار تحت حرّ وعبد. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: تُخَيَّرُ حراً كان زوجها أو عبداً. وأخرج عن مجاهد قال: تُخَيَّرُ ولو كانت تحت أمير المؤمنين.

(١) فإن القيام من المجلس والشرع في عمل آخر دليل الإعراض.

(٢) أي تشرع.

(٣) الوو الحالية.

(٤) أي بالعتق.

(٥) أي المس وغيره حيث لا يبطله بل يثبت خيارها من حين العلم إلى المجلس.

= الشَّيْخُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ: إِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ. الْأَسْوَدُ وَهَرُونَ وَالْقَاسِمُ، فَمَا الْأَسْوَدُ يَحْتَلِفُ عَنْهُ أَمَّا كَانَ حُرّاً، وَأَمَّا عَرُودُ فَقَدْ رَوَيْتَانِ صَحِيحَتَانِ مُتَعَارِفَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حُرّاً وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ فَقَدْ رَوَيْتَانِ صَحِيحَتَانِ، إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ كَانَ حُرّاً وَالثَّانِيَةُ الشُّكُّ الْإِثْمُ. قُلْتُ الْحُزْمُ نَاضٍ وَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدٍ رَوَيْتِي عَرُودَ لِقَتَايَ، فَبَقِيَ رِوَايَةُ الْأَسْوَدِ سَالِمَةً وَمَعَهَا رِوَايَةُ الْجَرَمِ لِأَبِي الْقَاسِمِ أَنْطَرُ هَاشِمٍ لَامِعِ الدَّارِيِّ ٢٧٠/٩. وَبَدَلَ الْمُجْهُودَ ٢٦٢/١٠

٥٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن طلحة^(٢) بن

(١) قوله: باب طلاق المريض، اختلف فيه على أقوال. الأول: أنه لا يقع طلاقه حكاه ابن حزم من عثمان. الثاني: يقع وترثه بشرط قيام العدة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة وأنشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطاوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحمام بن أبي سليمان وأصحابنا. الثالث: ترثه ما لم تزوج زوجاً غيره وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. والرابع: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج، وبه قال مالك والليث في رواية عنه. الخامس: ترثه ويرثها، وبه قال الحسن البصري. السادس: إن صح منه ومات من مرض آخر لا ترثه عندنا، وقال الزهري والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق: ترثه إن مات قبل انقضاء عدتها منه. السابع: ترثه ويرثها إذا كان لها حمل أو قصد المضارة وهو قول عروة. الثامن: ترثه وتنقل عدتها إلى عدة الوفاة ما لم تنكح، وبه قال الشعبي. التاسع: تختد بأبعد الاجلين من ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. العاشر: ترثه قبل الدخول وعليها العدة، وهو قول الحسن وإسحاق وأبي عبيد. الحادي عشر: لا ترثه أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي ثور والجديد للشافعي، وفي القديم عنه الزوج فأروفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول مثل قولنا، والثاني مثل قول أحمد، والثالث مثل قول مالك^(١)، كذا ذكره العيني في «البناءة شرح الهداية».

(٢) قوله: عن طلحة، هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ثقة، مكثر، فقيه، تابعي، مات سنة ٩٧هـ. وعبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أحد العشرة المبشرة بالجنة مات سنة ٣٢هـ، كذا قال السيوطي والزرقاني.

(١) قال الموفق: إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك رجعتها في عدتها لم يسقط التوارث بينهما ما دامت في العدة سواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه، وإن طلقها في =

عبد الله بن عوف: أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته^(١) وهو مريض فورثها عثمان منه بعدما^(٢) انقضت عدتها.

٥٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل^(٣)، عن الأصم^(٤)، عن عثمان بن عفان: أنه ورث^(٥) نساء^(٦) ابن مَكْمَل منه، كان طلق نساءه وهو مريض.

(١) قوله: طلق امرأته، هي ثَمَاضِر الكَلْبِيَّة بضم التاء فميم فألف فضاء معجمة فراء مهملة بنت الأصم الكلبية الصحابية، وكان فيها سوء خلق وكانت على طليقتين، فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء، فطلقها وهو آخر طلاقها، كذا في وموطأ يحيى، وشرحه.

(٢) قوله: بعدما انقضت عدتها، قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق أنها ترثه بعد العدة ما لم تتزوج بزواج آخر والتحقق أنه ظرف لورثها، فتورثها كان بعد انقضاء عدتها.

(٣) ابن العباس بن عبد المطلب.

(٤) عبد الرحمن بن هرمز.

(٥) من التورث.

(٦) قوله: نساء بن مكمل، بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم اسمه =

الصحة طلاقاً بانثاً أو رجماً فبانت بالقضاء عدتها لم يتوارثا إجماعاً.

وإن كان الطلاق في المرض المخوف ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثته، ولم يرثها إن ماتت، يروى ذلك عن أبي حنيفة ومالك وهو قوله الشافعي القديم، وقوله الجديد: لا ترث ميتة، والمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج، ويروى عنه ما يدل على أنها لا ترث بعد العدة. انظر الأوجز ١٥٥/١٠.

قال محمد: يَرْتَنه ما دُمَنْ في العدة فإذا انقضت العدة قبل أن يموت فلا ميراث لهنَّ وكذلك ذكر هُشَيْم^(١) بن بشير عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي عن شريح^(٢) أن عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً و^(٣) هو مريض: أن ورثها^(٤) ما دامت في عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

= عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحارث، ذكره الطبري وعمر بن شبة في الصحابة واستدركه ابن فتحون وقال: أكثر ما يأتي في الروايات ابن مكمل غير مسمى وسماء بعضهم عبد الرحمن وهو وهم، إنما عبد الرحمن ابنه ونساء ابن مكمل اللاتي طلقهن كن ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قال في «التقريب» هُشَيْم بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية من أمي حازم الواسطي ثقة ثبت كثير التذليل والإرسال الحفي مات سنة ١٨٣.

(٢) قوله. عن شريح، مصفراً ابن الحارث بن تيس القاضي أبو أمية الكندي الكوفي، ويقال: شريح بن شرحبيل من ثقات المخضرمين استنصاه عمر علي الكوفة، ثم عليّ فمن بعده استعفى من القضاء قبل موته سنة زمن الحجاج، وعاش مائة وعشرين سنة، ومات سنة ٧٨ وقيل سنة ٨٠، وثقه ابن معين وغيره، كذا في «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

(٣) الواو حالية.

(٤) أمر من التورث أي كتب إليه بأن ورث مطلقاً فإن ما دامت في العدة.

١٣ - (باب المرأة تطلق أو يموت

عنها زوجها وهي حامل)

٥٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، أن ابن عمر سئل^(١) عن امرأة^(٢) يتوفى عنها زوجها؟ قال: إذا وضعت^(٣) فقد حلت^(٤)، قال رجل من الأنصار^(٥) كان عنده^(٦): إن عمر بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير^(٧) لم يذفن بعد حلت.

قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: مثل... إلخ، كذا رواه الشافعي أيضاً في «مستدرج» من طريق مالك، وكذلك رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر عن أيوب عن نافع به، وروى هو وابن أبي شيبة عن ابن عبيدة عن الزهري عن مالك قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك لو وضعت المتوفى عنها زوجها وهو على السرير حلت، كذا ذكره الزيلعي.

(٢) أي عن عدتها.

(٣) ولو قبل أربعة أشهر وعشراً.

(٤) أي خرجت من العدة.

(٥) تقوية لما أفتى به ابن عمر.

(٦) أي في مجلس ابن عمر.

(٧) أي الميت على نعشه لم يكفن ولم يذفن.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن

بعدهم أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحاملة تنقضي عدتها بوضع الحمل؛ وروى عن علي وابن عباس أن المتوفى عنها الحاملة تنتظر آخر الأجلين من وضع =

٥٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا وضعت ما في بطنها^(١) حلت.

قال محمد: وبهذا تأخذ في الطلاق^(٢) والموت جميعاً، تنقضي عدتها بالولادة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= الحمل وأربعة أشهر وعشراً، وقال عبد الله بن مسعود: أنزلت سورة النساء القصص بعد الطولي، وأراد بالقصص سورة الطلاق التي فيها: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣)، نزلت بعد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَلْبِسُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾^(٤)، فحمل على النسخ. كذا قال البغوي في معالم التنزيل، ومن مستندات الجمهور ما روي أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية مات عنها زوجها، فوضعت الحمل بعد خمسة وعشرين يوماً من موته فأنفاتها النبي ﷺ بانقضائه عدتها كما ورد في رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو نص في الباب، ولعله لم يبلغ من خالف ذلك، وقد قال ابن عبد البر وغيره: إن هذا مما أجمع عليه جمهور العلماء من السلف والخلف إلا ما روي عن علي من وجه منقطع أن عدتها آخر الأجلين، ونحوه جاء عن ابن عباس. لكن جاء عنه أيضاً أنه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سبيعة، ويصححه أن أصحابه عكرمة وعطاء وطاوس وغيرهم على أن عدتها الرضع.

(١) ولو كان سقطاً تم بعض خلقته^(٥).

(٢) قوله: في الطلاق والموت جميعاً، هذا الحكم في الطلاق متفق عليه، وفي الموت فيه خلاف غير معتد به كما مر.

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٣) قال مالك في «المدونة»: ما ألقته المرأة من مضغة أو علقة أو شيء يستبين أنه ولد فإنه تنقضي به العدة وتكون به الأمة أم ولد. المتفق للبخاري ١٣٣/٤.

٥٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سعيد بن المسيب

(١) قوله: باب الإيلاء، قال عياض في «الإكمال»: الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يُقال ألى يولي إيلاءً، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال: لا أتربك، ولم يقل: والله لم يكن مولياً، وقد فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾ بالخسم، أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد، وفي مصنف أبي بن كعب ﴿لِلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» عن حماد. ثم عند أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد: إذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مولياً، واشترط مالك أن يكون مضراً بها أو يكون حالة القضب، فإن كان للإصلاح لم يكن مولياً، ووافقه أحمد. وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي، وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن. وحجة من أطلق بإطلاق قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ﴾ الآية. واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يضرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مولياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الجاهلية السنة فالتين، فوقت الله لهم أربعة أشهر وعشراً، فمن كان إيلاؤه أقل فليس بإيلاء، وقال جماعة - منهم الحسن وابن أبي ليلى وهطاء - إنه إن حلف أن يطأها على يوم فصاعداً، ثم لم يطأها إنه يكون مولياً. ثم في الإيلاء الشرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة يمين، وإن مضت أربعة أشهر، ولم يفء الجماع ولا بلسان طَلَّقَتْ طَلقةً بآئنة عند الحنفية، وبه قال ابن مسعود. أخرجه الطبري عنه وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي: طَلقة رجعية. وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المولي إذا لم يفء ومضت أربعة أشهر لا يقع بمضي هذه المدة طلاق، بل يوقف حتى يفء أو يطلق. وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن أبي شيبة عن علي، والبخاري عن ابن عمر، وسعيد بن منصور عن =

قال: إذا ألى الرجل من امرأته، ثم فاء^(١) قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء، فإن مضت الأربعة^(٢) الأشهر قبل أن يفيء^(٣) فهي تطلقه وهو أملاك^(٤) بالرجعة ما لم تنقض عدتها. قال^(٥): وكان مروان يقضي به.

٥٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: أئما رجل ألى من امرأته فإذا^(٦) مضت الأربعة الأشهر وقف^(٧) حتى يطلق

= عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الدرداء، كذا ذكره بعض الاعلام في «شرح مسند الإمام».

(١) قوله: فاء، أي رجع عن يمينه بأن جامع في أثناء أربعة أشهر وهي مدة الإيلاء للحرّة أو شهرين وهي مدة الإيلاء للامة.

(٢) أي في الحرّة

(٣) أي يرجع عن يمينه بالوطء أو ما قام مقامه.

(٤) أي زوجها أحن بالرجعة في العلة.

(٥) قوله: قال: وكان، أي قال سعيد بن المسيب: كان مروان بن الحكم يحكم بكونها رجعية، كذا قال القاري. وفي «موطأ يحيى»: مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته: إنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه، ولزوجها الرجعة ما دامت في العدة. مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا ألى من امرأته أنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب. انتهى.

(٦) في نسخة: فإنه إذا.

(٧) بصيغة المجهول: أي أمسك^(١).

(١) أي يُحبس عند الحاكم، فلما يطلق ولما يفيء، أي يرجع عن اليمين، ويكفر عن يمينه، -

أو يفيء، ولا يقع عليها طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يُوقَفَ.

قال محمد: بلغنا^(١) عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا: إذا ألى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فقد بانت بتطليقة بائنة وهو خاطب^(٢).

(١) قوله: بلغنا عن عمر... إلخ، هذا البلاغ أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طلقة بائنة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فهي أحق بنفسها. وأخرج عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر. وأخرج عبد بن حميد، عن أيوب قال: قلت لأبن جرير: أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة؟ قال: نعم. وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا ألى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ويخطبها زوجها في عدتها ولا يخطبها غيره، فإذا انقضت عدتها خطبها زوجها وغيره. وأخرج عبد بن حميد عن علي في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت من بتطليقة ولا يخطبها حر ولا غيره إلا بعد العدة، كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور»، وفيه آثار أخر مبسوطة تدل على أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم.

(٢) أي إن شاء خطبها ونكحها بالمعقد الجديد كثيره من الخطّاب.

فإن امتنع طلق القاضي، وهو المشهور عن مالك وبه قال الشافعي، وعن مالك رواية: لا يطلق القاضي عنه بل يُجبر على الجماع أو الطلاق ويعزّر على ذلك إن امتنع، كذا حكاه النووي من عياض. أوجز المسالك ١٧/١٠.

من الخُطاب وكانوا^(١) لا يَرَوْنَ أن يُوقَفَ بعد الأربعة . وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ^(٢)﴾ أربعة أشهر فإن فاؤوا^(٣) فإن الله غفور رحيم وإن عزموا^(٤) الطلاق فإن الله سميع عليم^(٥)، قال : القى الجماع في الأربعة الأشهر، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت بتطليقة ولا يوقَف بعدها . وكان^(٦) عبد الله بن عباس أعلم^(٧) بتفسير القرآن من غيره . وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

(١) أي الأصحاب المذكورون .

(٢) أي انتظار .

(٣) قوله : فإن فاؤوا^(١)، أي بالجماع ، كذا أخرجه عبد بن حميد بن علي ، وعبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس ، وابن المنذر عن ابن مسعود . وأخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن مسعود قال : إذا حال بينه وبينها مرض أو سفر أو حبس أو شيء يُعَذَّرُ به فإشهاده فيء .

(٤) أي فصدوا .

(٥) أعاده لطول الفصل ، وفصلاً بين كلامه ركلام الله عز وجل .

(٦) قوله : وكان ، أشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وفتواه على فتوى من أفتى بالوقف أو بالتطليقة الرجعية .

(٧) قوله : أعلم ، بركة دعاء النبي ﷺ : اَللّٰهُمَّ عَلِّمهُ الْفَرَانَ وَفَنَّهُ فِي الدِّينِ . ومن ثمّ صار خبر المفسرين ورأس المتبحرين .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٧ .

١٥ - (باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً
قبل^(١) أن يدخل بها)

٥٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن محمد^(٢) بن إياس بن بكير قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له^(٣) أن ينكحها فجاء يستفتي، قال^(٤): قد هبت معه، فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا: لا ينكحها^(٥) حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: إنما كان طلاقاً ليأياها^(٦) واحدة. قال ابن عباس: أرسلت^(٧) من يدك ما كان لك من فضل. قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

(١) قوله: قبل أن يدخل بها، اختلف فيه، فقال أصحابنا: يقع الثلاث، وهو قول أبي هريرة وعلي وعمر وابن عباس وجمهور العلماء، وقال الحسن وعطاء وجابر بن زيد يقع واحدة لأنها تبين بقوله أنت طالق، ولنا أن الثلاث صفة للطلاق الذي أوقعه والموصوف لا يوجد بدون صفته، كذا قال القاري.

(٢) ناهي. ثقة، وروى من ذكره من الصحابة، قاله الزرقاني.

(٣) أي ظهر له وخطر بباله أن ينكحها.

(٤) أي ابن بكير.

(٥) بصيغة النية أو الخطاب.

(٦) أي لأنها كانت غير ملخولة.

(٧) قوله: أرسلت من يدك، أي كان لك ذلك لو اقتصررت على الواحدة وللتين، فإذا أرسلت الثلاثة جملة واحدة ما بقي لك شيء.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، لظاهر القرآن ولما مر من فتوى أبي هريرة وابن عباس.

فقهائنا لأنه^(١) طَلَّقَهَا ثلاثاً جميعاً، فوقعت عليها جميعاً معاً ولو فرّقهن وقعت الأولى خاصة لأنها بانّت بها قبل أن يتكلم ولا عدة^(٢) عليها فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

١٦ — (باب المرأة يطلقها زوجها
فتزوّج^(٣) رجلاً فيطلق^(٤) قبل الدخول)

٥٨١ — أخبرنا مالك، أخبرنا الميمون^(٥) بن رفاعة القرظي، عن

(١) قوله: لأنه طلقها ثلاثاً جميعاً، أي مجموعاً لا متفرقاً، والوقوع فرع الإيقاع، فإذا أوقع الثلاث دفعة وقعت، ولو فرّقهن بأن قال: أنت طالق وطالق وطالق، أو بالتكرير من غير عطف وقعت الأولى خاصة، لأن الراو لمطلق العطف، وليس في آخر الكلام ما يغيّر أوله من شرط أو استثناء. وقال مالك والشافعي في القديم والأوزاعي والليث بن سعد يطلق ثلاثاً، كما قال القاري.

(٢) يعني إن كانت له العدة كما للمدخولة تقع عليها الثانية والثالثة، وإذا ليست فليست.

(٣) أي الزوج الآخر.

(٤) قوله: الميمون، بكسر الميم وإسكان المهملة وفتح الواو، ابن رفاعة بكسر الراء ابن أبي مالك القرظي — بضم القاف وفتح الراء نسبة إلى بني قريظة، المدني تابعي صغير، مقبول، له في «الموطأ» مرفوعاً هذا الحديث الواحد، وليس له رواية في الكتب الستة، وثقه ابن حبان، مات سنة ١٣٨ هـ. عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ابن باطيا القرظي المدني، والزاء في الاسمين مفتوحة والباء مكسورة عند سائر رواة الموطأ عن مالك إلا ابن بكير، فإنه روي عنه ضم الزاء في الأول وفتحها في الثاني، وقال ابن عبد البر: الصحيح فيهما الفتح أي عن مالك، وقال ابن حجر في «الإصابة»: هو بضم الزاء بخلاف جده فإنه بفتحها وكسر الموحدة. أن رفاعة بن سفيان، بكسر السين وإسكان الميم القرظي الصحابي كذا =

(*) في نسخة: «فتزوّج».

الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير: أن رفاعة بن سُمّال طلق^(١) امرأته تميمَةَ بنتَ وهب في عهد^(٢) رسول الله ﷺ ثلاثاً، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، فأعرض^(٣) عنها، فلم يستطع أن يمسّها، ففارقها^(٤)، ولم يمسّها، فأراد رفاعة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي طلقها، فذكر ذلك^(٥) لرسول الله ﷺ، فنهاه عن تزويجها، وقال: لا تحلّ لك حتى تذوق^(٦) العسيلة.

= أرسله أكثر الرواة عن مالك، ووصله ابن وهب عن مالك، وتابعه ابن القاسم وعلي بن زيادة وإبراهيم بن طهمان وعبيد الله بن عبد الحميد كلهم عن مالك، عن المسور، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، عن أبيه أن رفاعة بن سُمّال طلق امرأته تميمَةَ بفتح التاء، وقيل: بضمها، وقيل: اسمها أميمة، وقيل: سحيمة، وقيل عائشة بنت وهب القرظية الصحابية ولا أعلم لها غير هذه القصة، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، كان صحابياً وأبوه الزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، كذا قال السيوطي والزرقاتي.

(١) أي ثلاث تطليقات كما في رواية الصحيحين وغيرهما.

(٢) أي في زمانه.

(٣) أي لم يقدر على مجامعتها لعتة.

(٤) أي طلقها قبل الدخول.

(٥) قوله: فذكر ذلك، الظاهر أنه معروف، أي ذكر رفاعة ذلك، ويحتمل أن يكون مجهولاً أي ذكره ذاكر. وفي رواية للبخاري أن المرأة هي التي ذكرت وقالت إنما معه مثل الهذبة وأخذت بهذبة من جلبابها شبهته بذلك لصغر ذكره أو استرخائه.

(٦) قوله: تذوق العسيلة، هو تصغير العسلة، والمراد به الجماع، وأفاد به

= أن مجرد النكاح الثاني لا يحلل، بل يشترط معه وطء الزوج الثاني. وقد روى هذا =

قال محمد: وبهذا^(١) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا لأن الثاني لم يجامعها فلا يحل أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني.

١٧ - (باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها)

٥٨٢ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد بن قيس المكي الأعرج، عن عمرو^(٢) بن شعيب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يرُد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء^(٣) يمنعهن الحج^(٤).

الحديث الذي فيه قصة المسيلة البخاري ومسلم والنسائي وابن جرير والبيهقي والشافعي وابن سعد والبزار والطبراني وأبو داود وغيرهم بالتفاوت متقاربة بسطها السيوطي في «النز المشرقة».

(١) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، بل قيل لم يخالف فيه أحد إلا سعيد بن المسيب حيث حكم بكفاية النكاح الثاني لتحليل من غير وطء أخذاً بظاهر القرآن، والأحاديث الواردة في اشتراطه حجة عليه.

(٢) قوله: عن عمرو بن شعيب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، وكثيراً ما يأتي في كتب الحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال ابن القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به. وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، مات سنة ١١٨، كذا في «إسعاد السيوطي».

(٣) هو طرف بني الحليفة قريب المدينة.

(٤) في نسخة: من الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عذتها حتى تنقضي من طلاق كانت^(١) أو موت.

١٨ - (باب^(٢) المتعة)

٥٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبد الله^(٣) والحسن

(١) العدة^(١).

(٢) قوله: باب المتعة، قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول بحضرة الشهود: متعت نفسك بكذا كذا ويذكر مدة من الزمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح، لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها. قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفصح واحد، لأنه بعده ييسر. قال النووي: إنها أبيحت مرتين وحُرِّمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خير، وحُرِّمت يوم خير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس وحُرِّمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤبداً إلى يوم القيامة.

(٣) قوله: عن عبد الله، هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي

المدني، وثقه العجلي وابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨هـ، وأخوه الحسن كان

(١) قال الموفق: المعتدة من الوفاة ليس لها أن تخرج إلى الحج ولا إلى غيره، روي ذلك عن عمر وعثمان وروى قال ابن العسيب والقاسم ومالك والشافعي وأبو عبيدة وأصحاب الرأي والثوري، وإن خرجت ومات زوجها في الطريق رجعت إن كانت قرية وإن تباعدت مضت في سفرها. وقال مالك: ترد ما لم تحرم، والصحيح أن البعيدة لا ترد لأنه يفسر بها وعليها مشقة ولا بد لها من سفر، ويحد القريب بما لا تقصر فيه الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة إلا أنه لا يرى للقصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام، فقال: إذا كان بينها وبين مسكنها دون ثلاثة أيام فعليها الرجوع إليه، وإن كان فوق ذلك لزمها المضي إلى مقصدها. وقال الشافعي: إن فارتق البنيان فلها الخيار بين الرجوع والتسام. انظر أوجز المسالك ٢٥٢/١٠.

ابْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ جَدِّهِمَا : أَنَّهُ (١) قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ (٢) وَعَنْ أَكْلِ (٣) لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ .

= من أفاضل أهل البيت ، وأعلم الناس بالاختلاف ، وثقة العجلي ، وقال الدارقطني : صحيح الحديث ، مات سنة ٩٥ هـ وقيل : سنة ١٠١ هـ وأبوهما محمد المعروف بابن الحنفية وهي خولة عن بني اليمامة زوجة علي رضي الله عنه ، وثقة العجلي وغيره ، ومات سنة ٧٣ كذا في إسناده السيوطي .

(١) قوله : أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَلِينُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ ، فَقَالَ : مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْهَا .

(٢) قوله : يَوْمَ خَيْبَرَ ، هَكَذَا اتَّفَقَ مَالِكٌ وَمُسْنَدُ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ ، وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ : حُثِّن . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ ، وَقَالَا : وَهُمْ فِيهِ الْقَطَّانُ ، وَزَعِمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَنَّ ذِكْرَ يَوْمِ خَيْبَرَ غَلَطٌ ، وَقَالَ السَّهْلِيُّ : إِنَّهُ شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السِّيَرِ ، وَقَالَ ابْنُ عِيْنَةَ ، إِنَّ تَارِيخَ خَيْبَرَ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ : إِنَّمَا هُوَ فِي النَّهْيِ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : بَشِيهَ أَنَّهُ كَمَا قَالَ ، وَتَعَقَّبَ هَذَا كُلَّهُ بِأَنَّهُ بَعْدَ اتِّفَاقِ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَهُمْ حَفَاطٌ ، وَلِهَذَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : تُحْرِمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، كَذَا فِي شَرْحِ الزُّوْقَانِيِّ .

(٣) قوله : وَهَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ ، بَضْمَتَيْنِ جَمَعَ حَمَارًا ، وَالْإِنْسِيَّةُ رَوَاهُ الْأَكْبَرُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّوْنِ ، وَقِيلَ : بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنِ الْوَحْشِيَّةِ ، وَقَدْ كَانَ أَكْلُ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ جَائِزًا ، ثُمَّ نُسِخَ ، قَالَ كَمَالُ الدِّينِ الدُّمَيْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى فِي كِتَابِهِ «حَيَاةُ الْحَيَوَانِ» : يَحْرَمُ أَكْلُهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّمَا رُويَ الرِّخْصَةُ عَنْ =

٥٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير: أن

غَوْلَةَ^(١) بنت حكيم دخلت على عمسر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة^(٢) بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر قزعا^(٣) يجرُّ رداءه، فقال: هذه المُنْعَةُ لو كنت تقدمت^(٤) فيها لرجمت.

قال محمد: المُنْعَةُ مكروهة^(٥)، فلا ينبغي، فقد^(٦) نهى^(٧) عنها

= ابن عباس، وقال أحمد: كره أكله ستة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ، وأدعى ابن عبد البر الإجماع الآن على تحريمه، ولو بلغ ابن عباس أحاديث المهني الصريحة الصحيحة في تحريمه لما صار إلى غيره.

(١) يقال لها أم شريك السلمية الصحابية زوجة عثمان بن مظعون. ذكره السيوطي.

(٢) أسلم يوم الفتح. وشهد حجة الوداع، ثم إن عمر عرَّبه في الخمر إلى خير، فلحق بهرقا فتصَّر، فقال لا أغرب بعده أبدا^(١)، كما ذكره ابن حجر في الإصابة.

(٣) أي خائفاً بالجملة.

(٤) أي لو تقدمت فيها بالنهي والحكم العام، ثم فعنه أحد بعد ذلك لرجمته.

(٥) قوله. مكروهة. أي محرمة فإن عند محمد كل مكروه حرام.

(٦) وفي نسخة: وقد

= (٧) قوله: فقد نهى عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، أي

(١) وفي أوجز المسالك لا أغرب بعده أبداً ٤/ ٣١٧ ط. الهند.

رسول الله ﷺ فيما جاء لي غير حديث ولا اثنين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرجمت إنما نضعه^(١) من عمر على التهديد^(٢)، وهذا^(٣) قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= جاء نهيه في أحاديث كثيرة: فعن سيرة قال: قال رسول الله ﷺ وهو قائم بين الركن والباب: أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع إلا وإن الله حرّمها إلى يوم القيامة، أخرجه أحمد ومسلم. وعن مسلمة بن الأكوع: رخص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام، ثم نهى بعده. أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم. وأخرج البيهقي عن علي: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والبعث والميراث نسخ. وعن أبي ذر: إنما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ثم نهى عنها، أخرجه البيهقي. وأخرج الطبراني في الأوسط عن سالم بن عبد الله قال: قيل لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة، فقال: سبحان الله؟ ما أظنه يفعل هذا، قالوا: إنه يأمر به، قال: وهل كان ابن عباس إلا غلاماً صغيراً في عهد رسول الله ﷺ، نهانا رسول الله ﷺ عن المتعة وما كنا مسافحين. وعن عمر أنه خطب حين استخلف فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنه، أخرجه ابن المنذر والبيهقي. وفي الباب أخبار وأثار كثيرة مبسطة في الدرر المشورة وغيره^(١)، ويُعلم من مجموعها أن المتعة أُجِلَّت مرات وحُرِّمَت مرات ثم دام التحريم من زمن فتح مكة.

(١) لي نحمله على أنه قال ذلك زجراً لا أنه يرمي فاعلها لأن الحدود تُدرا بالشبهات.

(٢) ليرتدع الناس عن ذلك.

(٣) قوله: وهذا قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث =

(١) انظر مجمع الزوائد للهيتمي ٢٦٤/٤.

١٩ - (باب الرجل تكون عنده امرأتان

فَيُؤْتَرُ^(١) إحداهما على الأخرى)

٥٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن رافع^(٢) بن خديج^(٣): أنه تزوج ابنة^(٤) محمد بن سلمة، فكانت تحته، فتزوج

= والأقزامي وغيرهم من فقهاء الأمصار، وما نُقل في «الهداية» عن مالك أنه أجاز ذلك فهو سهو تعقبه عليه شُرَاحُها، وقال الخطَّابي في «المعالم»: كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حُرِّمَ، ولم يبقَ فيه خلاف لأحد إلا بعض الروافض، وكان ابن عباس يجزّؤه للمضطر ثم أمسك عنه كذا في «البنية». ونسب ابن حزم إلى جابر وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وأبي سعيد الخدري وغيرهم الحكم بتحليلها، وتُعَقَّبُ بأنه لم يصح عنهم ذلك، والمشهور عن ابن عباس هو الحلُّ، لكن ثبت أنه رجع عنه، والقول الفصيل أنَّ من أفتى بحلِّه لم تبلغه أحاديث التَّهْيِ، فهو معذور في ذلك ولا اعتداد بقول أحد بعد قول رسول الله ﷺ، وقصة إنكار عليّ وابن عمر وابن الزبير عليّ ابن عباس مشهورة مروية في كتب الأئمة^(١).

(١) من الإيثار بمعنى الاختيار أي يفضلها ويحبها.

(٢) صحابي مشهور شهد أحداً وما بعدها، مات في أول سنة ٧٤، ذكره

السيوطي.

(٣) بفتح الخاء.

(٤) قوله: ابنة محمد بن سلمة، كذا في نسختين، ولعله محمد بن مسلمة

كما في نسختين وهو معدود في الصحابة، مات سنة ٤٦ أو سنة ٤٧ أو غير ذلك، ذكره في «أسد الغابة».

(١) انظر المتقى للباي ٣/٣٣٤، وأوجز المسالك ٩/٤٠١.

عليها امرأة شابة فآثر^(١) الشابة عليها، فناشدته^(٢) الطلاق فطلّقها واحدة، ثم أمهلها^(٣) حتى إذا كادت^(٤) تحلّ ارتجعها، ثم عاد، فآثر^(٥) الشابة، فناشدته الطلاق، فطلّقها واحدة، ثم أمهلها حتى كادت أن تحلّ ارتجعها، ثم عاد فآثر الشابة، فناشدته الطلاق، فقال:

(١) أي اختار^(١) الشابة في الاستمتاع.

(٢) أي طلبه منه بالمبالغة.

(٣) أي تركها منتظراً قرب العدة.

(٤) أي قاربت أن تخرج من العدة.

(٥) بيان للعود.

(١) آثر: بالتمد والفتح، اختار ومال بنفسه إليها، وفكر الباجي: أن الإيثار على أربعة أضرب: أحدها: الإيثار بمعنى المحبة لأحدهما، فهذا لا يملك أحد دفعه ولا الامتناع منه. والثاني: إيثار أحدهما في سعة الإنفاق والكسوة وسعة المسكن، ولكن ذلك يعيب ما تستحقه كل واحدة منهما، لأن لكل واحدة منهما نفقة مثلها ومزونة مثلها ومسكن مثلها على قدر شرفها وجمالها وشبابها وسماحتها، فهذا الإيثار واجب، ليس للأخرى الاعتراض فيه، ولا للزوج الامتناع منه، ولو امتنع لحكم به عليه.

الثالث: من الإيثار أن يُعطي كل واحدة منهما من النفقة والكسوة ما يجب لها، ثم يؤثر أحدهما بأن يكسوها العز والحري والحلي، ففي «المنية» من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك له، فهذا الضرب من الإيثار ليس لمن وفقت حقها أن تمنع الزيادة لضررتها، ولا يجبر عليه الزوج، وإنما له فعله إذا شاء.

الرابع: أن يؤثر أحدهما بنفسه، مثل أن يبيت عند أحدهما أكثر، ويجامعها ويجلس عندها في يوم الأخرى أو ينقص أحدهما من نفقة مثلها ويمزج الأخرى، أو يجري عليها ما يجب لها، فهذا الضرب من الإيثار لا يحل للزوج فعله إلا بإذن المؤثر لها، فإن فعله كان لها الاعتراض فيه والاستدعاء عليه. انظر المستقى ٣/٣٥٣، والأوضح ٩/٤٦٠.

ما شئت^(١) إنما بقيت واحدة، فإن شئت استقررت^(٢) على ما تريد من الأثرة^(٣) وإن شئت طلقتك، قالت: بل أستقر على الأثرة فأمسكها على ذلك، ولم يرفع أن عليه في ذلك إثمًا حين رضيت أن تستقر على الأثرة.

قال محمد: لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ولها أن ترجع^(٤) منه إذا بدا لها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٠ - (باب^(٥) اللعان)

٥٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٦) نافع، عن ابن عمر: أن

(١) أي أنت مخيرة في أمرك.

(٢) أي أقمت عندنا على ما تريد من اختياري للشابة.

(٣) بفتح الهزة والهاء، وبالكسر والسين: بمعنى الاختيار.

(٤) أي عن الرضاء إلى طلب حقها إذا ظهر له ذلك.

(٥) قوله: باب اللعان، بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع عبارة عن كلمات معروفة حجة للمضطر إلى قذف زوجته بالزنا. سُمِّيَ به لاشتماله على اللعن. واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتماله^(١) عليهما أيضاً لأن اللعن واقع في جانب الرجل، والغضب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لفظ زاجر فاختص به.

(٦) قوله: أخبرنا نافع، هكذا أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في الصحيحين وغيرهما، وتابعه في شيخه نافع سعيد بن جبيرة، عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما بنحوه، كذا قال الزرقاني.

(١) في الأصل: «اشتمالهما» وهو خطأ.

رجلاً^(١) لا عَنْ امرأته في زمان رسول الله ﷺ فانتفى^(٢) من ولدها،
ففرَّق^(٣) رسول الله ﷺ بينهما، وألحق^(٤) الولد بالمرأة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا نفى الرجل ولد امرأته ولا عَنْ فرَّق
بينهما، ولزم الولد^(٥) أمه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا
رحمهم الله تعالى.

(١) قوله: أن رجلاً، هو عويمر العجلاني وزوجته خولة بنت قيس العجلانية
كما ذكره المحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»، وقد وقع اللعان في عهد
رسول الله ﷺ من صحابين: أحدهما عويمر بن أبيس - وقيل ابن الحارث -
الأنصاري العجلاني رمى زوجته بشريك بن سحمله، فلاحنا، وكان ذلك سنة تسع
من الهجرة. وثانيهما: بلال بن أمية بن عامر الأنصاري، وخبرهما مروى في صحيح
البخاري، ومسلم وغيرهما.

(٢) أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه.

(٣) قوله: فرَّق، قال القاري: فيه نفيه على أن الفرقة بينهما لا تكون إلا
بتفريق القاضي والحاكم، وقال زُفَر: تقع الفرقة بنفس تلاحقتهما، وهو المشهور من
مذهب مالك والمروى عن أحمد^(١).

(٤) قوله: وألحق الولد بالمرأة، أي في النسب والوراثة فيرث ولد الصلابة
منها، وترث منه، ولا وراثة بين الملاحن وبينه، وبه قال جمهور العلماء. وفي
حديث مكحول قال: جعل النبي ﷺ ميراث ولد الصلابة لأمه ولورثتها من بعده
وأخرج الترمذي وحسنه والنسائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن ربيعة مرفوعاً:
تحرز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنث فيه.

(٥) فيكون نسبه عنها لا منه.

(١) وقال الشافعي: تقع الفرقة بلعان الزوج. الكوكب الدرري ٢/٢٧٥.

٤٨٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمت فحسبها^(٢) نصف ما فرض لها.

قال محمد: وبهذا فأخذ^(٣). وليست^(٤) المتعة التي يجبر عليها

(١) هي ما تعطى المرأة عند الطلاق تتمتع بها حالاً.

(٢) أي كافيتها نصف مهرها.

(٣) أي بل هي مستحبة جبراً لإباحة المرأة بالطلاق.

(٤) قوله: وليست المتعة... إلى آخره، المطلقة لا يخلو إما أن تكون مدخولة أو غير مدخولة وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عندنا لقوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾^(١). فإن طاهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل. وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة، بل مستحبة. وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾^(٢)، وفي الصورتين الباقيتين تستحب المتعة. وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا غير المدخولة، والمهر غير مسمى، وقال مالك: إنها مستحبة في الجميع، كذا في «النسائية» وغيرها.

(١) سورة البقرة. الآية ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة. الآية ٢٣٧.

صاحبها إلا متعة واحدة؛ هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يفرض^(١) لها، فهذه لها المتعة واجبة، يؤخذ بها في القضاء، وأدنى^(٢) المتعة لباسها في بيتها: الدرع^(٣) والملحفة والخمار. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) أي لم يعين لها مهراً عند العقد.

(٢) قوله: وأدنى المتعة^(١)، التقدير بثلاثة أثواب مروي عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي، وهي درع وملحفة وخمار، فالدرع بالكسر هو القميص، والخمار ما تغطي به رأسها، والملحفة - بكسر الميم - الملامة، تلتحف به المرأة، وقال في «المقني»: أعلاها خادم، يُروى ذلك عن ابن عباس وأدناها كسوة تجوز فيها الصلاة، فإن كان فقيراً يمتعها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه، كذا في: البناية.

(٣) يبرهن زن^(٢).

(١) قال الموفق: إن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره وإيساره، نعم عليه أحمد وهو وجه لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر قالوا: معتبرة بحال الزوجة... ثم اختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم، هذا إذا كان موسراً، وإن كان فقيراً متعها كسوتها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه وينحو ذلك.

قال الثوري والأوزاعي وعطاء ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي قالوا: درع وخمار وملحفة، والرواية الثانية يرجع إلى تقدير الحاكم وهو أحد قولي الشافعي، انظر أوجز المسالك ١٦٦/١٠.

(٢) بالفارسية

٢٢ - (باب ما يكره للمرأة من الزينة في العلة)

٥٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن صفية^(١) بنت أبي عبيد اشتكت عينيها وهي حاء^(٢) على عبد الله^(٣) بعد وفاته، فلم تكتحل حتى كادت عيناها أن ترمصا^(٤).

قال محمد: وبهذا فأخذ لا ينبغي أن تكتحل بكحل الزينة ولا تدهن^(٥) ولا تطيب، فأما^(٦) الضرور ونحوه فلا بأس به، لأن هذا ليس لزينة. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) زوجة عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) قوله: وهي حاء^(١)، يقال حدٌ يحدُّ حداداً، وحداد المرأة ترك الزينة بعد وفاة زوجها.

(٣) قوله: على عبد الله، قال الزرقاني: لا منافاة بين ما في الصحيحين أن ابن عمر رجع من الحج، فقيل له: إن صفية في المياق، فأسرع السير، وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير لأنها عُرِفَتْ، ثم مات زوجها في حياتها كما ههنا.

(٤) قوله: أن ترمصا، بفتح الميم ويصاد مهملة، من الرمص وهو الرمخ الذي يجمد في موق العين.

(٥) لأن الدهن لا يخلو عن نوع طيب.

(٦) قوله: فأما الضرور، بضم الذاك المعجمة هو ما يذُر في العين ونحوه للدواء فلا بأس به، قاله القاري.

(١) حاء: بغير هاء لأنه نعت للسؤنث، لا يشركه فيه المذكور كطائى وحائض. شرح الزرقاني

٥٨٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفوة بنت أبي عبيد، عن حفصة أو عائشة أو عنهما^(١) جميعاً: أن^(٢) رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فوق ثلث ليالٍ إلا على زوج.

قال محمد: وبهذا تأخذ. ينبغي^(٣) للمرأة أن تُحْدَ على زوجها

(١) قوله: أو عنهما، عند يحيى: عن حفصة وعائشة، وكذا لأبي مصعب وابن بكير والقعبي وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك، كذا في «التوير».

(٢) قوله: أن رسول الله قال لا يحل لامرأة... إلخ، هذا الحديث روي من رواية جماعة، فأخرج الجماعة إلا الترمذي عن أم عطية مرفوعاً: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمش طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أنفثار. وأخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن أم حبيبة أنه لما توفي أبوها أوسيان دعت بالطيب، ثم مست بعارضيهما، ثم قالت: والله ما لي بالطيب حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ... الحديث. وأخرجه مسلم من حديث حفصة وعائشة وزينب كما يسطه الزيلعي وغيره.

(٣) قوله: ينبغي، أي يجب فإن الإحداً على المعتدة سواء كانت مطلقة مبتوتة بالطلاق الواحد البائن أو الثلاث، وكذا المختلعة فإن الخلع طلاق بائن أو كانت توفي عنها زوجها. ووافقنا في الثانية الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال الشعبي والحسن والحكم بن عيينة بعدم الوجوب، ووافقنا في الأولى الشافعي^(١) في رواية، وأحمد في رواية، وخالفنا في رواية أخرى، كذا ذكره العيني في «البنية».

(١) قال الحافظ: الأصح عند الشافعية أن لا إحداً على المطلقة، أما الترجمة فالإحداً عليها =

حتى تنقضي عدتها، ولا تتطيب^(١) ولا تدهن لزينة، ولا تكتحل لزينة،
حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٢٣ - (باب^(٢) المرأة تستقل من منزلها

قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق)

٥٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٣) يحيى بن سعيد، عن

(١) بيان لما ينبغي في الحداد.

(٢) قوله: باب المرأة... إلخ، اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب
عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون، وبه قال أصحابنا للمطلقة الميتة النفقة
والسكنى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما النفقة للحامل فلقوله تعالى: ﴿وإن كنَّ
أولاتٍ حملنَّ فأنفقوا عليهنَّ حتى يضمن حملهنَّ﴾^(١). وأما غير الحامل فالسكنى
لقوله تعالى: ﴿أسكنوهنَّ من حيث سكنتم من وُجدكم﴾^(٢) والنفقة لأنها محبوسة
عليه، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وحجتهم حديث فاطمة بنت
قيس. وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى لولاية دون النفقة لحديث
فاطمة. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى،
وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى^(٣)، كذا ذكره النووي في «شرح
صحيح مسلم».

(٣) في نسخة: أخبرنا.

إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن فقل الجمهور: لا إحداد عليها وقالت الحنفية: عليها
الإحداد، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، والمطلقة قبل الدخول لا إحداد عليها اتفاقاً.
انظر فتح الباري ٩/٤٨٦.

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٣) انظر: أوجز المالک ١٠/١٨٤.

القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى^(١) بن سعيد بن العاص طلق بنت^(٢) عبد الرحمن^(٣) بن الحكم البتة، فانتقلها^(٤) عبد الرحمن، فأرسلت عائشة^(٥) إلى مروان^(٦) وهو أمير المدينة: اتق الله وارحذ المرأة إلى بيتها^(٧)، فقال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن^(٨) غلبني^(٩)، وقال في حديث القاسم: أوما بلغك^(١٠) شأن فاطمة بنت قيس؟

(١) قال الزرقاني: تابعي ثقة، مات في حدود سنة ٨٠ هـ.

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: أظنها غمرة.

(٣) هو آخر مروان بن الحكم بن العاص.

(٤) أي نقلها أبوها إلى مكانه.

(٥) أم المؤمنين.

(٦) وهو عم المرأة المطلقة. (٧) أي لتعتد فيه.

(٨) هذا مقول قول مروان في رواية سليمان بن يسار.

(٩) أي لم أقدر على منعها.

(١٠) هذا قول مروان في رواية القاسم، قوله: أوما بلغك شأن فاطمة؟ هي بنت

قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس كانت من المهاجرات وزوجها أبو عمرو بن حفص بن عمرو بن المغيرة القرشي المخزومي، قيل: اسمه عبد المجيد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، وكان خرج مع علي بن أبي طالب لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن، فبعث من هناك بتطليقة لفاطمة وكانت آخر تطليقاته، ثم خطبها معاوية وأبو جهم وحذيفة، فاستشارت النبي ﷺ فأشار عليها بأسمية بن زيد، فتزوجت به، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب». وأشار مروان بشأن فاطمة إلى ما روي عنها أنها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فخاصمته إلى

قالت عائشة: لا يضررك^(١) أن لا تذكر حديث فاطمة، قال مروان: إن كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها

= رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت ابن مكرم، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والطبراني وغيرهم مطولاً ومختصراً. فإن خبرها هذا يدل على أن السكنى والنفقة ليسا بواجبتين إلا للمطلقة الرجعية لا للمطلقة الباتنة، بل ورد صريحاً في بعض طرق حديثها عند الطبراني: فقال لها رسول الله ﷺ: اسمعي يا بنت قيس، إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت عليها رجعة، فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة لها ولا سكنى. وهذه الزيادة إن ثبتت كانت أيضاً في الباب لكنها لم تثبت كما بسطه الزيلعي وغيره.

(١) قوله: لا يضررك أن لا تذكر حديث فاطمة، لأنه لا حجة فيه لأنه كان لعله. وفي البخاري: عابت عائشة على فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف علي ناحيتها، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال. ولأبي داود عن سليمان بن يسار: إنما كان ذلك من سوء الخلق، فقال مروان لعائشة: إن كان بك الشر أي إن كان عندك أن مسبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فحسبك، أي يكفيك في جواز انتقال عمرة ما بين هذين أي عمرة ويحيى بن سعيد من الشر المجوز للانتقال، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف. فمن ابن مسعود وعمر قالوا: المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة، أخرجه الطبراني في معجمه عن علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا أبو عوانة، عن سليمان، عن إبراهيم عنهما. وعن جابر قال: قال النبي ﷺ: للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة، أخرجه الدارقطني في «سننه» عن حرب بن أبي العالية، عن =

الذي طَلَّقها فيه زوجها طلاقاً بائناً^(١) أو غيره، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابنة^(٢) سعيد بن زيد بن نَظِيل طَلَّقَت البتّة، فانتقلت^(٣)، فأنكر ذلك عليها ابن عمر.

٥٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعد^(٤) بن إسحاق بن كعب بن

= أبي الزبير، عن جابر. قال عبد الحق في «أحكامه»: حرب لا يُحتج به، ضعفه يحيى بن معين في رواية عنه والأشبه وقفه على جابر. وأخرج الترمذي عن عمر^(١)، أنه كان يجعل لها النفقة والسكنى، كذا في «نصب الراية» وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا المبحث سابقاً.

(١) واحداً كان أو أكثر.

(٢) قوله: أن ابنة سعيد، هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - يضم النون - العدوي أحد المشورة المبشرة وكانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، لقبه المطرف بسكون الطاء وفتح الراء، كذا قال الزرقاني.

(٣) من بيت طَلَّقَت فيه.

(٤) قوله: أخبرنا سعد، قال السيوطي في «الإمعاف»: سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي المدني حليف الانتصار وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، ومات بعد سنة ١٤٠، وعمتها زيب بنت كعب زوجة أبي سعيد الخدري وثقها ابن حبان. انتهى. وفي «موطأ يحيى» مالك عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته... إلخ، قال ابن عبد البر: عند أكثر الرواة سعد بسكون العين =

(١) وقد أنكر عمر رضي الله عنه بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه منكر. بهذا المجهود ٣٣/١١.

عُجْجَرَة، عن عمته زينب ابنة كعب بن عجرة: أن الفُسرَيعَة^(١) بنت مالك بن سنان^(٢) وهي أخت أبي سعيد الخُدَري أخبرته^(٣): أنها أتت

= وهو الأشهر، وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، قال الترمذي حسن صحيح، وأحمد وإسحاق بن راهوية وأبردالود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى، وأخرجه الحاكم من طريق سعد بن إسحاق المذكور، ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً ولم يخرجاه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو حديث صحيح محفوظ وهما اثنان سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما وإسحاق بن سعد، وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري فارتفعت عنهما الجعالة. انتهى. كذا في «نصب الرتبة». وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» أحله عبد الحق في أحكامه تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب، وإن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي، قلت: وذكرها ابن فتحون وابن الأثير في الصحابة. وقد روى عن زينب غير سعد، ففي مسند أحمد من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب، وكانت تحت أبي سعيد عن أبي سعيد حديث في فضل علي رضي الله عنه. انتهى.

(١) بضم الفاء وفتح الراء، سماها بعض الرواة عند النسائي الفارعة، وعند الطحاوي الفرعة.

قوله: أن الفُسرَيعَة، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: غريبة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخُدَري، يقال لها الفارعة، شهدت بيعة الرضوان، وأمها حبيبة بنت عبد الله بن ملول روت حديثها زينب بنت كعب بن عجرة في سكنى المتوفى عنها زوجها، استعمله أكثر فقهاء الأمصار.

(٢) بكسر السين.

(٣) قوله: أخبرته، كذا في عدة نسخ من هذا الكتاب، قال القاري: أي =

رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة^(١)، فإن زوجي خرج في طلب أعيد^(٢) له أيقروا^(٣) حتى إذا كان بطرف^(٤) القُدوم^(٥) أدرَكهم، فقتلوه، فقالت: ^(٦)فسألت رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي في بني خُدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة^(٧) فقال: نعم. فخرجت^(٨) حتى إذا كنت بالحجرة دعاني أو^(٩) أمر من دعاني، فدُعيت^(١٠) له، فقال: كيف قلب؟ فرددت^(١١) عليه القصة التي ذكرتُ له، فقال: امكثي^(١٢) في بيتك

= أخاها. انتهى. وليس بظاهر فإن هذه القصة رواها زينب عن الفريضة لا عن أبي سعيد والظاهر ما في «الموطأ» ليعيسى: أخبرتها أي زينب.

(١) بالضم قبيلة.

(٢) بفتح الهمزة فسكون فضم: جمع العبد.

(٣) بفتح الموحدة أي هربوا.

(٤) بطريق.

(٥) قال ابن الأثير: بالفتح والتشديد: موضع على ستة أميال من المدينة.

(٦) الفريضة.

(٧) أي ولا في نفقة.

(٨) أي بعد قوله عليه السلام: نعم.

(٩) شك من الفريضة.

(١٠) أي نوديت وطلبت عنده.

(١١) أي أعدت عليه ما قلته سابقاً.

(١٢) أي امكثي.

حتى^(١) يبلغ الكتاب^(٢) أجله، قالت: فاعتدت^(٣) فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان أمر عثمان^(٤) أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته بذلك فاتبعه وقضى به^(٥).

٥٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن ابن المسيّب: أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء،

(١) قوله: حتى يبلغ الكتاب أجله، أي حتى تنقضي العدة وهو اقتباس عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجْلَهُ﴾^(١)، ونظائر الاقتباس في الأخبار كثيرة ولا حيرة لقول من كرهه كما بسطه السيوطي في الإتيان في علوم القرآن.

(٢) يعني المكتوبة أي العدة

(٣) قوله: فاعتدت... إلخ، قال البغوي: من قال بوجوب السكنى قال: إن أمره ﷺ لفرجة أولى بالرجوع إلى أهلها صار منسوخاً بقوله آخر: أمكني في بيتك، ومن لم يوجب السكنى قال: أمرها بالمكث استحباباً لا وجوباً انتهى. ولا يخفى أن سياق القصة يقتضي أن الأمر للوجوب. وأما ما أخرج الدارقطني عن محبوب عن أبي مالك النخعي عن عطاء عن علي أن النبي ﷺ أمر المترقى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت، فقال الدارقطني فيه: لم يسئله غير أبي مالك، وهو ضعيف، وقال ابن القطان: ومحبوب بن مهران أيضاً ضعيف وعطاء مخطئ وأبو مالك أضعفهم، ذكره الزيلعي.

(٤) أي زمان خلافته.

(٥) أي حكم به عثمان.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

على من الكراء^(١) قال: على زوجها، قالوا: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعلها^(٢)، قالوا: فإن لم يكن عندها؟ قال: فعلى الأمير^(٣).

٥٩٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ، وكان طريقه^(٤) في حجرتها، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار^(٥) البيوت إلى المسجد، كراهة أن يستأذن عليها^(٦) حتى راجعها^(٧).

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي^(٨) للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها، إن كان الطلاق بائناً أو غير بائن، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي على من يجب عليه كراء البيت.

(٢) أي فعلى المرأة.

(٣) أي من بيت المال.

(٤) أي طريق ابن عمر إلى المسجد كان من حجرة حفصة.

(٥) بالفتح جمع دُبر — بضمين — أي من خلف البيت.

(٦) فيه الموافقة للباب، فإنه يدل على أن المطلقة اعتلت في بيت حفصة.

(٧) دل هذا على أن طلاقه كان رجعيًا.

(٨) قوله: لا ينبغي للمرأة... إلخ، وأما حديث فاطمة بنت قيس أنه طلقها

زوجها ثلاثاً فلم يفرض لها رسول الله ﷺ النفقة والسكنى، فقد أنكر عليها ذلك الخير جمع من الصحابة، فلم يبق مما يعتمد عليه حق الاعتماد. وقال بعضهم: إن ذلك كان لعلو، وسبب خاص كان بفاطمة لا عام، فأخرج أبو مسلم عن =

٥٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا تُوفي عنها سيدها حيضة^(٢).

أبي إسحاق قال: حدث الشعبي بحدث فاطمة فأخذ الأسود كفاً من حصي، فحصبه به فقال: وبلك تحنّث بمثل هذا، قال عمر: لا تدع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا ندري أنها حفظت أم تسيت، وزاد الترمذي فيه: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى، وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: ما لفاطمة خير أن تذكر هذا، يعني قوله لا سكنى ولا نفقة، وفي لفظ للبخاري: قالت: ما لفاطمة ألا تبقى الله؟ وفي لفظ: أن هروة بن الزبير قال: ألم تسمعي من قول فاطمة؟ فقالت عائشة: ليس لها خير، وعند النسائي من طريق ميمون ابن مهران قال: قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب: إن فاطمة بنت قيس طُلقت فخرجت من بيتها؟ فقال: إنها كانت أيسة. ولأبي ذرود من طريق سليمان بن يسار: أن ذلك كان لسوء الخلق. وله أيضاً عن هشام عن أبيه: أن فاطمة عابت عليها عائشة أشد العيب وقالت: إنها كانت في مكان وحش فحيف عليها ناحيتها. فلذلك رخص لها النبي ﷺ. وأما قول ابن حزم: إن الراوي أبو الزناد عن هشام ضعيف جداً، فقد تعقب فيه بأن من طعن فيه لم يذكر ما يدل على ترك روايته، وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن هروة. وقد رد عليها زوجها أسامة بن زيد أيضاً، وهو الذي تزوجت به باستشارة رسول الله ﷺ، كذا في «شرح مسند الإمام» و«فتح الباري» وغيرهما.

(١) هي الجارية التي ولدت من سيدها، فإنها بعد وفاة سيدها تصير حرة.

(٢) قوله: حيضة، أي واحدة، وبه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تحض

فشهر عند الشافعي وأشهر عند مالك، وبه قال أحمد. وقال أصحابنا: عدتها عدة

حرة وبه قال علي وابن سيرين وعطاء أخرجه الحاكم كذا قال القرطبي. ويؤيد الأول =

= ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم، وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرّق بين نساء ورجالهن ^(١) - كنّ أمهات أولاد نكحن بعد حيضة أو حيضتين - حتى تعذّن أربعة أشهر وعشرًا، فقال: سبحانه الله، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ ^(٢) أتراهن من الأزواج ^(٣). ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن الأزواج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعطت أن تعتد بثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه بحسن رأيه. وأخرج أيضاً عن علي وحيد الله قال: ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد. وروى ابن حبان في صحيحه عن ليبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا علينا سنة نيناء علة أم الولد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا. وأخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما، كذا ذكره الزيلعي.

(١) في نسخة: أخبرنا.

(٢) بضم العين وتخفيف الميم.

(١) أي ماتوا عنهن فعتق لذلك. كذا في «الأجزاء»: ٢٥٧/١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٣) فكيف يحتلون علة الأزواج، قال الباجي: وقول القاسم: يقول الله في كتاب... إلخ. إنما يصح أن يحتج به على من يوجب ذلك من الآية ويتعلق بصومها، فيصح من القاسم أن يحميه من ذلك، ويقول: إن اسم الأزواج لا يتناول أمهات الأولاد، وإنما يتناول الزوجات. وأما من لم يتعلق بذلك فلا يصح أن يحتج عليه بما قال القاسم لجواز أن يثبت هذا الحكم لهن من غير الآية بفاس أو غير ذلك من أنواع الأدلة ويحتمل أن يكون القاسم يتعلق بلليل الخطاب من الآية المتطرى ١٤٠/٢.

عُثَيْبَةُ^(١)، عن يحيى^(٢) بن الجَزَّار، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثُ حَيَضٍ.

٥٩٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ^(٣) بن زَيْدٍ، عَنْ رَجَاءِ^(٤) بن خَيْثَمَةَ، أَنَّ صَمْرُو بْنَ الْعَاصِ سَأَلَ هُنَّ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ؟ فَقَالَ: لَا تُلَيَّسُوا^(٥) عَلَيْنَا فِي دِينِنَا إِنَّ تِلْكَ^(٦) أُمَةٌ فَإِنْ عَدَّتْهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ^(٧).

(١) هكذا في النسخ والصحيح: عثبة.

(٢) قوله: عن يحيى بن الجَزَّار، بفتح الجيم وتشديد الزاي المعجمة، بعد الألف راء مهملة، قال في «التقريب» والكاشف: يحيى بن الجَزَّار العُرَنِي — بضم المهملة وفتح الراء ثم نون — الكوفي، قبل اسم أبيه زَيْدَان — بزاي وموحدة — روى عن علي وعاتشة، وعنه الحكم والحسن العربي، ثقة، صدوق رُمي بالنقل في التشيع.

(٣) قوله: عن ثَوْرٍ بن زَيْدٍ، بفتح التاء المثناة وسكون الواو، ابن زِيَادِ الْكَلَابِيِّ، ويقال الرجبي أَبُو خَالِدٍ الْحَمَصِي، روى عن مكحول ورجاء بن خَيْثَمَةَ وعطاء وعكرمة وغيرهم. وعنه السفينان ومالك وغيرهم، رَفَقَهُ ابن سعد وأحمد ابن صالح، ويحيى بن سعيد ووكيع وغيرهم، مات سنة ٥٥، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) قوله: هُنَّ رَجَاءُ، بالفتح، قال في «التقريب»: رَجَاءُ بن خَيْثَمَةَ — بفتح المهملة وسكون النحتانية وفتح الواو — الكندي الفلسطيني، ثقة، فقيه، مات سنة ٩١٢.

(٥) أي لا تخلطوا علينا أمر شرعنا.

(٦) أي في ابتداء حالها.

(٧) لأنها صارت حرة بعد موت سيدها.

قال محمد: وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي
والعامة من فقهاءنا.

٢٥ - (باب الخلية والبرية وما يشبه^(١) الطلاق)

٥٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه
كان يقول: الخلية^(٢) والبرية^(٣) ثلاث^(٤) تطليقات كل واحدة منهما.

(١) قوله: وما يشبه الطلاق، أي من نحو بنة وبنته وحرام وغيرها من كنيات
الطلاق التي لا يقع الطلاق فيها إلا بالنية، وقد اختلف فيه، فقال الشافعي في الجديد:
إن لفظ الطلاق والفراق والسراح صريح لورود ذلك في القرآن وما سواه كناية، وقال
في القديم عنه: إن الصريح هو لفظ الطلاق وما يزدى معناه وما سواه كناية، وقد
رجح جماعة من الشافعية هذا القول وهو قول الحنفية، كذا في «فتح الباري».

(٢) بفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الياء.

(٣) بفتح الياء وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية.

(٤) قوله: ثلاث تطليقات، قال القاري: هذا محمول على ما إذا نرى
الثلاث فأما إذا لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنتين يقع واحدة بائنة، وقال مالك
والشافعي وأحمد: يقع بها رجعي إن لم ينو الثلاث. والمسألة مختلفة بين
الصحابية، فقال عمر وابن مسعود: الواقع رجعي، وقال علي وزيد بن ثابت: الواقع
بها بائن. انتهى. وفي «مرطاً يحيى»^(١): قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت =

(١) ٢٩/٢ - (يُتَلَيَّن) ببناء المجهول من التلويح أي يوكله إلى دينه ويصلق دينه فيما بينه
وبين الله. (أحلف) من الإفعال (لا يخفى) بضم التحتانية رسكون الخاء وكسر اللام. بضم
أولها مضارع من الإغلاء (لا يبينها ولا يبرئها) بضم أولها مضارع من الإبانة والإبراء. كما
في الأوجز ٢٨/١٠.

٥٩٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كان رجلٌ تحتَه وليدة^(١) فقال لأهلها: شأنكم^(٢) بها؟ قال القاسم: فرأى^(٣) الناس^(٤) أنها تطليقة.

قال محمد: إذا نوى الرجل بالخَلْيَةِ^(٥) وبالبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة بائن، دخل بامرأته أو لم يدخل. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= خَلْيَةٌ أو بَرِيَّةٌ أو بَائِنَةٌ: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها، ويُدْبَنُ في التي لم يدخل بها وَاحِدَةٌ أراد أم ثلاثاً، فإن قال: واحدة أُخْلِفت على ذلك وكان خاطباً من الخُطَابِ لأنه لا يُخْلِى المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يَبِينُها ولا يَسِرُّها إلا ثلاث تطليقات والتي لم يدخل بها تُخْلِىها وتَبْرِيها الواحدة^(١). قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

(١) أي جارية.

(٢) قوله: شأنكم بها، أي الزموها واملكوا شأنها، وهو بمعنى قول الرجل لأهله: الحق بأهلك.

(٣) في نسخة: ورأى.

(٤) أي فقهاء ذلك العصر.

(٥) قوله: بالخَلْيَةِ والبرية، وكذا بقوله: أنت بائن، وبئة، وبتلة، وحرام، =

(١) ناعل للكل. والمعنى أن هذه الألفاظ تدل على قطع الوصلة والعصمة بينهما، وقطع العصمة لا يفتق في المدخول بها إلا بالثلاث لأن قبلها يقدر الزوج على رجعتها متى شاء فهي باقية على عصمتها فلم تدخل عنه ولم تبين ولم تبرأ منه. وغير المدخول بها تبين بواحدة. فإن ادعى ذلك وحلف عليه يُصَلَّقُ قوله لأن اللفظ يحتملها لتحقق البينة حيثئذ أيضاً. فوجز المسالك ٢٨/١٠.

٢٦ - (باب الرجل يُولد له

فيطلب عليه^(١) الشبهة^(٢))

٦٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن^(٣) رجلاً من أهل البادية أتى رسول الله ﷺ، فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً^(٤)، فقال

= والحقى بأهلك، وجعلك على غاريك، ولا ملك لي عليك، وفارقتك، وأمرتك يسلك، وأنت حرة، وتقتني، وتختري، وأخرجني، وقومي، وابتغني الأزواج، إلي غير ذلك من ألفاظ الكنايات فإن نوى بها واحدة فواحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً ثلاث، وإن نوى شتين فواحدة أيضاً. وقال زفر ومالك والشافعي: يقع مانوى، وقال أحمد: هو عندي ثلاث، كذا في «الهداية» و«البنابة».

(١) أي على الولد.

(٢) بفتحيتين أي مشابهة غيره.

(٣) قوله: أن رجلاً من أهل البادية، قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»: هو ضمضم بن قتادة، رواه عبيد الغني في «المبهمات» وابن قتيون من طريقه وأبو موسى في «الذيل». ولم أعرف اسم امرأته، لكن في الرواية الأخرى أنها امرأة من بني عجل، وفي الحديث: أن نساء من بني عجل تقلن فأخبرن أنه كان لها جدّة سوداء.

(٤) أي لونه أسود مخالف للون أبيه، زاد في رواية الشيخين: وإني أنكرته^(١).

(١) قال الحافظ ابن حجر: زاد في رواية يونس: وإني أنكرته، أي استكرته بقلبي، ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان نصريحاً بالنفي لا تعريضاً. انظر بذل المجهود ١١٩/١٠.

رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانُها؟ قال: حُمْر^(١)، قال: فهل فيها من أورو؟^(٢) قال: نعم، قال: فبما^(٣)؟ قال: نزع^(٤) ذلك؟ قال: أراءه^(٥) نزع^(٦) عِرْق^(٧) يا رسول الله، قال: فلعل ابنك^(٨) نزع^(٩) عِرْق.

(١) قوله: حُمْر، بضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر أي هي على لون الحمرة.

(٢) قوله: من أورو، أي آدم، كذا في «المغرب» يعني أسمر اللون، وقيل: هو ما يكون فيه بياض إلى السواد ولونه يشبه الرماد.

(٣) قوله: قال فيما كان ذلك، وفي نسخة قال: فأتى له ذلك؟ وفي رواية الصحيحين: فأتى ترى ذلك جاءها؟ أي من أين جاءها هذا اللون وأبواها ليا بهذا اللون.

(٤) أي فلم كان هذا لونه ولون أبويه خلافه.

(٥) قوله: قال أراءه، أي أظنه، نزع عرق — بكسر العين وسكون الراء — أي قلعها وأخرجها من ألوان فحلها ولفاحها عرق، ويقال: الأصبل يقال فلان له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقها إنما جاء لأنه كان في أصوله البعيدة ما كان بهذا اللون فاختلط لونه، كذا في «شرح المشكاة» للقاري.

(٦) قوله: فلعل ابنك^(١)، أفاد الحديث عدم جواز نفي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال.

(١) قال الشوكاني: وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للأب أن ينفي ولده بمجرد كونه مخالفاً له في اللون، وقد حكى القرطبي وابن رشد الإجماع على ذلك، وتمتبهما الحافظ بأن الخلاف في ذلك ثابت عند الشافعية، فقالوا: إن لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنا لم يجوز النفي، فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح عندهم، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً. بذلك المجهود ٤١٨/١٠.

قال محمد: لا ينبغي للرجل^(١) أن يتنفي^(٢) من ولده بهذا ونحوه.

٢٧ - (بَابُ الْمَرْأَةِ تُسَلِّمُ قَبْلَ زَوْجِهَا)

٦٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن أم حكيم^(٣) بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح^(٤)، وخرج^(٥) عكرمة هارباً من الإسلام حتى قدم اليمن،

(١) هذا متفق عليه.

(٢) في نسخة: ينفي.

(٣) قوله: أم حكيم، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: أم حكيم بنت الحارث بن هشام المخزومي زوجة عكرمة، ذكر الواقدي: نا عبد الحميد بن جعفر نا أبي قال: كانت أم حكيم تحت عكرمة فقتل عنها بأجنادين، فاعتدت وتزوجت بعده خالد بن سعيد بن العاص. وعكرمة بكسر العين وإسكان الكاف ابن أبي جهل عمرو بن هشام المخزومي وهو ابن عمها.

(٤) أي فتح مكة.

(٥) قوله: وخرج عكرمة، في رواية ابن مردويه والدارقطني والحاكم عن سعيد بن أبي وقاص: أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن ألهتكم لا تنفي شيئاً، فقال عكرمة: والله لئن لم ينجنني في البحر إلا الإخلاص فلا ينجنني في البر غيره، اللهم إن لك عهداً عليّ إن عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أضبع يدي في يده^(١). وفي رواية البيهقي: أن امرأته قالت: يا رسول الله قد ذهب عكرمة إلى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه، فقال:

(١) في الأصل: يده في يدي، وهو تحريف.

فارتحلت^(١) أم حكيم حتى قدمت عليه فدعته إلى الإسلام فأسلم،
فقدّم على النبي ﷺ، فلما رآه النبي ﷺ وثب^(٢) إليه فرحاً^(٣)
وما عليه رداؤه حتى بايعه^(٤).

قال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام
لم يفرّق بينهما حتى يُعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي
امراته^(٥) وإن أبى^(٦) أن يُسلم فرّق بينهما وكانت فرقتها تطلقاً بائنة.
وهو قول^(٧) أبي حنيفة وإبراهيم النخعي.

هو آمن، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة وجاءت أم حكيم تقول:
يا ابن عم، جئتك من عند أير الناس وأوصل الناس وخير الناس، لا تهلك نفسك،
إني قد استأمنت لك رسول الله، فرجع معها وجعل يطلب جماعها فأبى، وقالت: أنا
مسلمة وأنت كافر، فلما وافى مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: يأتيكم عكرمة
مؤمناً فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي.

(١) من مكة بإذن رسول الله ﷺ.

(٢) أي قام إليه بسرعة.

(٣) بكر الراء: صفة مشبهة، أو بفتح الراء: مصدر.

(٤) وقال له مرحباً بالراكب المهاجر.

(٥) أي باقية على ما كانت.

(٦) أي امتنع بعد العرض.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال في «الهداية» وال«نهاية»: إذا أسلمت
المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امراته وإن أبى
عن الإسلام فرّق بينهما، وكان ذلك طلاقاً عند محمد وأبي حنيفة لا فسخاً لأنه

٦٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: انتقلت^(١) حفصة^(٢) بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت^(٣) في الدَّم من الحيضة الثالثة، فذكرت^(٤) ذلك لعروة بنت عبد الرحمن، فقالت: صَلِّ عُرْوَةُ^(٥)، وقد جادلها^(٦) فيه ناسٌ، وقالوا: إن الله عز وجل يقول: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فقالت: صدقتم^(٧)، وتَدْرُونَ ما الأَقْرَاءُ؟ إنما الأَقْرَاءُ الأَطْهَارُ^(٨).

فات الإمساك بالمعروف من جانبهِ فتَمَيَّنَ التَّسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ، فَإِنْ طَلَّقَ وَإِلَّا فَالْقَاضِي نَائِبٌ مَنَابِهِ. وَإِنْ أَصْلَحَ الزَّوْجَ وَتَحَنَّنَ مَجُوسِيَّةَ عَرَضٍ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ، فَلِذَا أُسْلِمَتْ فَهِيَ أَمْرَاتُهُ وَإِذَا أَبَتْ قُرَى الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكُنِ الْفِرْقَةُ طَلَاقًا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَكُونُ طَلَاقًا فِي الرَّجْعِيَيْنِ^(١).

(١) في «موطأ يحيى»: أنها حفصة أي عائشة نقلت حفصة من بيت العدة.

(٢) زوجة المنذر بن العوام.

(٣) أي شرعت.

(٤) هذا قول ابن شهاب، كذا صرح به في «موطأ يحيى».

(٥) أي نوحا روى.

(٦) أي نازع عائشة.

(٧) أي في قراءتكم القرآن.

(٨) قوله. إنما الأقرء الأطهار، هو جمع قرء وكذلك القروء، وهو يفتح =

(١) قد بسط الكلام على ذلك في الأجزاء ٤١٥/٩. وذكر فيه عدة مسائل في هذا الباب وإفادته وخلافته. فارجع إليه.

= الفاف وضمها لغتان حكاهما القاضي عياض وأشهرهما الفتح، وهو الذي اقتصر عليه أكثر أهل اللغة. واتفقوا على أنه من الأضداد، مشترك بين الحيض والطمهر، ولهذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القروء، وكذا ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» واختلاف الصحابة فيه على قولين، فمنهم من اختار أن القروء في الآية محمول على الطهر فتضمني العدة بمضي ثلاثة أظهار وإن لم تنقضي الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: إنما الأقراء الأظهار، أخرجه عنها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير. وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن زيد قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانث من زوجها، وحلّت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن عائشة قالت: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بانث من زوجها وحلّت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن ابن عمر، قال العيني. وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد: كنت أقول بالأظهار، ثم رجعت إلى قول الأكابر^(١). انتهى. وذهب جمع من الصحابة إلى أن القروء هو الحيض، وقد بسط السيوطي رواياتهم في «الدر المنثور»، من ذلك ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن علقمة أن رجلاً طلق امرأته، ثم تركها حتى إذا مضت حيضتان، وأتاها الثالثة وقد قعدت في منتسلها لتنتسل فأتاها زوجها، وقال: قد راجعتك ثلاثاً، فأثبنا عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود: ما تقول فيها؟ قال: أرى أنه أحق بها حتى تنتسل من الثالثة ويحلّ لها الصلاة، فقال عمر: وأنا أرى ذلك. وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان بن عفان إلى أبي يسالة عن رجل طلق امرأته، ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة فقال أبي: إني أرى =

(١) قال القاضي: الصحيح عن أحمد أن الأقراء: الحيض، وإليه ذهب أصحابنا ورجع عن قوله بالأظهار. انظر المغني ٤٥٣/٧.

٦٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه كان يقول مثل ذلك^(١).

٦٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من أهل الشام يقال له^(٢) الأحوص طلق امرأته^(٣)، ثم مات حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقالت:

أنه أحق بها ما لم تغسل. وأخرج البيهقي من طريق الحسن، عن عمر بن عبد الله وأبي موسى قالوا: هو أحق بها ما لم تغسل من الحيضة الثالثة. قال العيني: وبه قال الخلفاء الأربعة والعبادنة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وعادة بن الصامت وأبو موسى الأشعري ومعبد الجهنى، وهو قول طاوس وعطاء وابن المسيب، وسعيد بن جبير والحسن بن حي وشريك القاضي والحسن المصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وربيع وأبي عبيدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والصحاح وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر. انتهى.

(١) أي كقول عمرة وعائشة

(٢) قوله: يقال له الأحوص، بالحاء المهملة والصاد المهملة ابن عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ذكر ابن الكلبي والبلاذري: أنه كان عاملاً لمعاوية على البحرين. ومقتضى أن يكون له صحبة وأنه عُمر لأن أبناء مات كافراً، ومن ولده منصور بن عبد الله بن الأحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان، وكان ابنه عبد الله عاملاً أيضاً لمعاوية. وفي رواية ابن عيينة عن الزهري، عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن فلان أو فلان بن الأحوص، قال ابن الحذاء: الأقوي أن القصة للأحوص بن عبد، ويحتمل أن يكون لولده عبد الله. ولم يسم في رواية الزهري، قاله في «الإصابة». وهذا الاحتمال لا يجري في رواية «الموطأ» فإن فيه تصريحاً باسم الأحوص، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) طنفة أو تطليعتين كما في رواية ابن أبي شبة.

أنا وارثته^(١)، وقال بنوه: لا ترثينه^(٢)، فاختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان قال معاوية فضالة^(٣) بن عبيد وناساً^(٤) من أهل الشام، فلم يجد عندهم علماً فيه، فكتب إلى^(٥) زيد بن ثابت فكتب إليه زيد بن ثابت أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها، وقد برأت منه ويرى منها^(٦).

٦٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر مثل ذلك.

قال محمد: انقضاء العدة عندنا^(٧) الطهارة من الدم من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها.

(١) أي لأنه مات وأنا في العدة.

(٢) أي لأنك خرجت من العدة. وفي نسخة: لا ترثه.

(٣) قوله: فضالة، بالفتح، ابن عبيد — بالضم — من الصحابة الأنصار شهد أحداً وما بعدها ثم انتقل إلى الشام وسكن بها وكان قاضياً لمعاوية، ومات بدمشق سنة ٥٣، كذا في «الاستيعاب».

(٤) أي وعلماء آخرين.

(٥) أي إلى المدينة.

(٦) أي انقطعت العلاقة بينهما.

(٧) قوله: عندنا، قد عرفت أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما اختاره أصحابنا من أن المراد بالقرء في قوله تعالى: ثلاثاً قروء الحيض، وأن انقضاء العدة بالاغتسال من الحيضة الثالثة مرجح لوجوه، منها: أنه موافق لحديث طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان. كما مر ذكره في «باب

٦٠٦ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد^(١) ، عن إبراهيم :
أن رجلاً طلق امرأته تطليقة^(٢) يملك الرجعة ثم تركها حتى

= الحرة تكون تحت المهر، فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض، ولأن كانت عدة الأمة طهرين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التجزئ للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر: لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضاً ونصفاً فعلت، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في «كتاب المعرفة»، ومنها: أن الله تعالى بعدما عمم المطلقات بقوله في سورة البقرة: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»^(٣)، قال في سورة الطلاق: «واللأني يسن من المحيض من نسائك إن ارتبتم فعذن ثلاثاً أشهر»^(٤) فذكر فيه مقدار عدة الأنثى، وأشار بذكر المحيض إلى أن المراد بالقرء في الآية السابقة هو الحيض^(٥)، ومنها: أن الطلاق السنّي هو الطلاق في الطهر، فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلاثة قروء، وإن لم يحتسب كان أزيد منها، وهو خلاف قوله تعالى: «ثلاثة قروء» بخلاف ما إذا حُمل القرء على الحيض فإنه حينئذ لا يطل مؤدى الثلاثة في الطلاق السنّي. وفي المقام أبحاث طويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول. ومنها: أنه مذهب الخلفاء الأربعة والعبادلة وأكابر الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة.

(١) ابن أبي سليمان.

(٢) أي طلاقاً وجعياً.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) لأن الممهور في لسان الشرع القرء بمعنى الحيض، ولم يهتد في لسانه استعماله بمعنى الطهر في موضع فوجب أن يحمل كلامه على الممهور في لسانه. انظر المغني ٥٣/٧.

انقطع دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مُغْتَسِلَهَا^(١) وأدنت^(٢) ماءها، فأتاها^(٣) فقال لها: قد راجعتك، فسألت^(٤) عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيك^(٥)، فقال: أراه^(٦) يا أمير المؤمنين أحق برجعته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر رضي الله عنه: وأنا أرى ذلك، ثم قال عمر لعبد الله بن مسعود: كُنَيْفٌ^(٧) مَلِيءٌ علماً.

٦٠٧ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: هو^(٨) أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

(١) على المفعول: أي مكان غسلها.

(٢) أي قرّبت إليها ماءها لتغتسل.

(٣) زوجها.

(٤) تلك المرأة.

(٥) لعدم التصريح الصريح بذلك في الكتاب.

(٦) أي أخته.

(٧) قوله: كُنَيْفٌ مَلِيءٌ علماً، قال القاري: الكَيْفُ بكسر الكاف وسكون النون وعاء آلات الراعي. والكُنَيْفُ - كزبير - لُقْبٌ به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير للملح والتعظيم على ما في «المغرب» و«المصباح»، ولا يبعد أن يكون للتشبيه، فإن ابن مسعود كان قصيراً جداً، والمعنى بأنه كان صغيراً في المبنى إلا أنه كبير في المعنى.

(٨) أي الزوج أحق بالمرأة للرجعة.

٦٠٨ - أخبرنا عيسى^(١) بن أبي عيسى الخياط المدني^(٢)، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: عيسى بن أبي عيسى الخياط، قال الذهبي في «الكاشف»: عيسى بن أبي عيسى الخياط، روي عن أبيه والشعبي وهدة، وعنه وكيع وابن أبي فديك وعدة، ضعفوه، وهو كوفي سكن المدينة، وكان خياطاً، وحنطاً يبيع^(١) الحنطة، مات سنة ١٥١. انتهى. وفي «التقريب»: عيسى بن أبي عيسى الحنط الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه الخياط بالمعجمة والتخانية، وبالموحدة وبالمهملة والتون، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة^(٢)، متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين. وقبل ذلك.

(٢) قوله: المدني، هو والمدني كلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ والقياس حذف الياء، ومن أنشأ فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب «الأنساب المتففة في الخط المتماثلة في اللفظ والضبط» بإساده إلى البخاري أنه قال: المدني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها وكان منها، كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم».

(١) في الأصل: «يباع»، وهو خطأ.

(٢) هو كان كوفياً، انتقل إلى المدينة، كان خياطاً ثم ترك ذلك وصار حنطاً ثم ترك ذلك وصار يبيع الحنط، متروك الحديث. انظر تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨.

٢٩ - (باب المرأة

يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة^(١))

فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها)

٦٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن^(٢)

محمد بن يحيى بن حبان: أنه^(٣) كان^(٤) عند جدّه امرأتان

(١) أي طلاقاً رجعيّاً.

(٣) قوله: عن محمد بن يحيى بن حبان، يفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة، هو مدني ثقة فقيه، قال: كانت عند جدّي حبان بن منقذ بهذا المعجمة، الأنصاري المازني الصحابي، كذا قال الزرقاني.

(٣) ضمير الشأن.

(٤) قوله: أنه كان عند جدّه . . . إلخ، هذا الأثر في هذا الباب غير موافق لما عتوّن به الباب، فإن المقصود في الباب ذكر حكم من ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وفي هذه القصة زوجة حبان لم تكن آيسة ولا كان ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين فإنها إن كانت آيسة فقد مضت عدتها بعد ثلاثة أشهر من وقت الطلاق، فكيف يمكن أن يحكم بتوريثها من حبان، وكان موته عند رأس السنة من وقت الطلاق، بل كانت هي مرضعة عبد الطلاق، والمرضعة لا تحيض، فعدها كانت بالحيض، فما لم تحض لم تخرج من العدة، فلذلك ورثها عثمان. ويوضحه ما أخرجه الشافعي عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته، وهو صحيح، وهي تُرضع ابنته، فمكثت مبيعة عشر شهراً لا تحيض، بمنعها الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان، ففقت له: إن المرأة تريد أن تورث، فقال لأهله: احملوني إلى عثمان، فعملوه إليه، فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت، فقال لهما عثمان: ما تريدان؟ فقالا: نرى أنها تورثه إن مات، ويرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد الثلاثي^(١) قد يشن من

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

هاشمية^(١) وأنصارية^(٢) فطلق الأنصارية و^(٣) هي تُرضع^(٤)، وكانت لا تحيض^(٥) وهي تُرضع فمرَّ بها قريب من ستة، ثم هلك^(٦) زوجها حبان عند رأس السنة، أو قريب من ذلك لم تحض، فقالت: أنا أريته ما لم أحض^(٧)، فاختصموا^(٨) إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ففضى لها

= المحيض، وليست من الأبقار اللاتي^(١) لم يبلغن المحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله وأخذ ابنته، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة، ثم حاضت حيضة أخرى، ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته، كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور». ويمكن أن يقال المفصود في الباب ذكر حكم من تأخر أو ارتفع حيضها مطلقاً آيسة كانت أو غير آيسة، وما ذكره في عنوان الباب ليس قيداً احترازياً.

(١) أي من قبيلة بني هاشم.

(٢) أي من قبيلة الأنصار.

(٣) الواو حالية.

(٤) حال آخر.

(٥) أي لأجل الرضاع. (٦) أي مات.

(٧) لأنها لم تبلغ من الإياس، فما دام لم تحض لم تنقض العدة^(٧).

(٨) أي ورثة حبان معها.

(١) في الأصل: «التي» وهو تحريف.

(٢) قال الباجي: وذلك أن ارتفاع حيض المطلقة يكون لبب معروف أو غير معروف، فلما ما كان بسبب معروف كالرضاع والمرضى فلأنها تؤخر للرضاع فأنها لا تعتد إلا بالانقضاء طال الوقت وقصر، وقد احتج القاضي أبو محمد في ذلك بالإجماع. انتهى ٨٧/٤

بالميراث فلامت الهاشمية عثمان^(١) فقال: هذا عملُ ابنِ عمِّك^(٢) هو
أشار^(٣) علينا بذلك، يعني^(٤) علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

٦١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط^(٥)

ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال^(٦) عمر بن
الخطاب رضي الله عنه: أيما امرأة طُلِّقَتْ فحاضت حيضةً أو حيضتين
ثم رُبِعَتْ^(٧)

(١) في حكمه بالتوريث.

(٢) خطاب إلى الهاشمية.

(٣) أي أشار علينا بهذا الحكم ابنُ عمِّك علي، ولست أنا بمتقرِّد ومستغلٍ
في هذا الرأي.

(٤) أي يريد عثمان بابن عمها علياً.

(٥) مصغراً.

(٦) قوله: قال عمر رضي الله عنه... إلخ، في مَوْضَاعٍ يحيى، وشرحه قال
مالك: الأمر عندنا في المطلقة التي ترفع حيضتها أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن
لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر بعد التسعة فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر
الثلاثة استقبلت الحيض لأنها صارت من ذوات القروء، فإن مرت بها تسعة أشهر
قبل أن تحض حيضة ثانية اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل
أشهر الثلاثة استكملت عدَّة الحيض، وحلَّت، فإن لم تحض استكملت ثلاثة
أشهر. ولزوجها عليها في ذلك أي مدة الانتظار والاستقبال الرجعة قبل أن تحل
لبقاء عدتها إلا أن يكون قد بَتَّ طلاقها. انتهى. وفيه خلاف لأصحابنا كما بيَّنه
المصنف بإيراد روايتين من غير طريق مالك.

(٧) بصيغة المجهول.

حيضها فإنها تنتظر^(١) تسعة أشهر^(٢) فإن استبان بها حملٌ فذلك^(٣) والآن
احتدّت^(٤) بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلّت^(٥).

٦١١ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد^(٦) عن

(١) لإتيان الحيضة.

(٢) لأنه غالب وضع الحمل.

(٣) أي فلا تحلُّ إلا بوضع الحمل.

(٤) لما أنه علم حيثنزل أنها آيسة.

(٥) أي خرجت من العدة^(١).

(٦) ابن أبي سليمان.

(١) قال البيهقي: التي تحيض في عنتها ثم ترفعها حيضتها تنتظر تسعة أشهر، وهو قول عامة
أصحابنا على الإطلاق غير ابن نافع فإنه قال: إن كانت ممن تحيض فحاضت حيضة
أوحيتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر خمس سنين أقصى أمد الحمل، وإن كانت يائسة
من المحيض احتدّت بالسنة تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر، قال سحنون: وأصحابنا لا يفرقون
بينهما، وما قاله الجمهور أولى لأن التسعة أشهر هي أمد الحمل المعتاد، ثم قال: والمعتدة
من الطلاق على ضربين: حائض وغير حائض، ولما الحائض فهي التي قد رأت المحيض
ولو مرة في عمرها ثم لم تبلغ ستة الإياس منها. فهذه إذا طلقت فحكمها أن تعتد بالأغراء،
فإن لم ترَ حيضاً انتظرت تسعة أشهر، وهذا مذهب عمر رضي الله عنه، وبه قال ابن عباس
والحسن البصري، وقال أبو حنيفة والشافعي: تنتظر الحيض أبداً، والدليل على ما نسوّه أن
هذا إجماع الصحابة لأنه روي عن عمر - رضي الله عنه - وابن عباس وليس في الصحابة
مخالف. المصنف للبيهقي ١٠٨/٤.

ويقول مالك قال أحمد وقال الشافعي في الجديد: تكون في عدة أبداً حتى تحيض أو تبلغ
سن الإياس فعتد حيثنزل ثلاثة أشهر، ومذهب أبي حنيفة في ذلك موافق لجديد قول
الشافعي. انظر الأوجز ٢٠٨/١٠.

إبراهيم^(١): أن علقمة بن قيس طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة فحاضت حيضة أو حيفتين، ثم ارتفع حيضها عنها ثمانية^(٢) عشر شهراً، ثم ماتت^(٣) فسأل علقمة عبد الله بن مسعود عن ذلك، فقال: هذه امرأة حبس^(٤) الله عليك ميراثها فكله.

٦١٢ - أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الغنيط، عن الشعبي^(٥): أن علقمة بن قيس سأل ابن عمر^(٦) عن ذلك^(٧) فأمره بأكل^(٨) ميراثها.

قال محمد: فهذا^(٩) أكثر^(١٠) من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها،

(١) ابن يزيد النخعي.

(٢) قوله: ثمانية عشر شهراً، أخرجه البيهقي أيضاً عن علقمة بسند صحيح، وقال فيه: سبعة عشر شهراً أو ثمانية، ذكره ابن حجر في «التلخيص».

(٣) أي المرأة قبل أن تكمل العدة بالحيضة.

(٤) أي أوقفه لك بتطويل العدة.

(٥) اسمه علمر.

(٦) في بعض النسخ: ابن معمر.

(٧) أي عن حكم ما تقدم.

(٨) في نسخة: يأكله.

(٩) أي العدة المذكور في قصة علقمة.

(١٠) قوله: أكثر، يشير به إلى معارضة فتوى عمر بنتوى ابن مسعود وابن عمر، فإن عمر أفتى في مثل ذلك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة أشهر وابن مسعود أفتى بعدم انقضاء العدة، وإن مضت ثمانية عشر شهراً من وقت الطلاق =

فبهذا^(١) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، لأن^(٢) العدة

= ما لم تحض، وذلك لأنها ليست بأيسة بل ارتفع حيضها بالرضاع أو غيره، فلا تخرج من العدة ما لم تحض.

(١) أي بقول ابن مسعود.

(٢) قوله: لأن العدة... إلخ، توجيه لترجيح فتوى ابن مسعود، وحاصله أن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه لأربعة أقسام، أحدها: العدة للحامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣) وثانيها: العدة للأيسة التي آيست لكبرها فارتفع حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثة أشهر، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَشْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مَنْ نَسَأَكُمْ إِنْ أَوْتَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾^(٤). ورابعها: العدة للمطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥). وهذه كلها للمطلقة. ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٦). وهذا الذي أفتى به عمر في المطلقة التي ارتفع حيضها بعد حيضة أوحيتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد ثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود^(٧).

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٥) قال البيهقي: رجح الشافعي في الجديد إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه، وحصل كلام عمر على كلام عبد الله، فقال: قد يحتمل قول عمر رضي الله عنه، أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساءها يشن من المحيض، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود - رضي الله عنه - وذلك وجه عندنا. انظر: أوجز المسالك ١٠/٢٠٨.

في كتاب الله عز وجل على أربعة أوجه لا خامس لها^(١): للحامل^(٢) حتى تضع، والتي لم^(٣) تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي^(٤) قد ينست من المحيض ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حيض، فهذا الذي ذكرتم^(٥) ليس بعدة الحائض ولا غيرها.

٣٠ - (باب حلة المستحاضة)^(٦)

٦١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب قال: حلة المستحاضة سنة^(٧).

(١) في نسخة: لهن.

(٢) قوله: للحامل حتى تضع، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها.

(٣) قوله: التي لم تبلغ الحيضة، إما ليغفرها أو ليلوئها بالن، فإنها إذا بلغت بالن بخمس عشرة سنة فعدتها أيضاً بالشهور.

(٤) قوله: والتي قد يشت، أي لكبرها. واختلف في سن الإياس، فقال محمد في الروميات خمس وخمسون سنة، وفي الموليدات ستون سنة، وعن أبي حنيفة من خمس وخمسين إلى ستين، وقال الزعفراني: خمسون سنة، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك، وقيل: سبعون سنة، وقيل غير مقدّر بشيء، بل هو مختلف بحسب اختلاف البلاد والأوقات، كذا في «النباية».

(٥) من الاعتداد ثلاثة أشهر بعد انتظار تسعة أشهر.

(٦) قوله: المستحاضة، التي ترى الدم أكثر من أكثر الحيض أو أكثر من النفاس أو أقل من أقل الحيض.

(٧) قوله: سنة، به قال مالك في رواية، وفي أخرى أنه إن لم يُميز بين =

قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها^(١) التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، ألا ترى^(٢) أنها تترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس لأنها فيهن حائض؟ فكذلك تعتد بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن^(٣) بانت إن كان ذلك أقل من سنة أو أكثر.

٣١ - (باب الرضاع^(٤))

٦١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان

= الدمين فسنه. وإن ميزت فبالأقراء، ذكره الزرقاني^(١).

(١) قوله: أقرائها، بالفتح أي أيام حوضها التي كانت اعتادت الحيض فيها قبل أن تبثلى بالاستحاضة^(٢).

(٢) تأييد لكون العدة بالأيام المعتادة.

(٣) أي من تلك الأيام.

(٤) قوله: باب الرضاع، بفتح الراء وكسرهما لغة، وقال القاضي عياض: =

(١) ٢١٢/٣.

(٢) قال المؤلف: في علة المستحاضة لا تخلو إما أن يكون لها حيض محكوم به بعادة أو تمييز أو لا تكون؟ وإن كان لها حيض محكوم به بملك فحكمها فيه حكم غير المستحاضة إذا مرت لها ثلاثة قروء فقد انقضت عدتها، قال أحمد: المستحاضة تعتد أيام أقرائها التي كانت تعرف وإن علمت أن لها في كل شهر حيفة ولم تعلم مرضها فعدتها ثلاثة أشهر، وإذا شككت في شيء تربعت حتى تستيق أن القروء الثلاث قد انقضت، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها أو ناسية لا تعرف لها وقتاً ولا تمييزاً فمن أحمد فيها روايتان إحداهما: أن عدتها ثلاثة شهور، والرواية الثانية: تعتد سنة لا تنوي ما رفضه وهو قول مالك وإسحاق. اهـ. انظر المغني ٤٦٧/٧.

يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضِعَ^(١) في الصَّغَرِ^(٢).

٦١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، عن
عُمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها،
وإنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت^(٤):

= الرضاع والرضاعة بنتج الرأء وكسرها فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة،
وهو مص الرضيع من ثدي الأدمية في وقت مخصوص وهو يفيد التحريم قليلاً كان
أو كثيراً إذا حصل في مدة الرضاع، كذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول
والرهري وفسادة وعمر بن دينار والحكم وحمام والأوزاعي والثوري وابن المبارك
والليث بن سعد ومجاهد والشمسي والنخعي، وقال ابن المنذر: هو قول أكثر
الفقهاء، وقال النووي: هو قول جمهور العلماء وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
في رواية، وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات، وبه قال أحمد في
رواية وإسحاق، وعن أحمد ثلاث، ومدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وقال
أبو يوسف ومحمد: سنتان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال: زفر ثلاث سنين^(٥)،
كذا في «الناية».

(١) بصيغة المجهول.

(٢) أي لا يثبت الرضاعة في الكِبَر حكمها.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) كأنها استبعدت استئذان الأجنبية في بيت حفصة، فأخبرت مريضة
الأطلاح على حقيقة الأمر.

(١) بسط في المبدل ٤٢/١٠ في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع فيه التحريم ثمة مذاهب
للعلماء فارجع إليه لرشت التفصيل.

يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك^(١)، قال رسول الله ﷺ: **أواه^(٢) فلاناً لعم^(٣) لحفصة من الرضاعة، قالت^(٤) عائشة: يا رسول الله لو كان عمي فلان من الرضاعة حياً دخل عليّ؟ قال^(٥): نعم^(٦).**

(١) الذي فيه حفصة.

(٢) أي أظنه.

(٣) قوله: لعم لحفصة، تفسير لفلاناً، وكان النبي ﷺ سمله أو ذكره بما تعرفه، ولم تذكر عائشة اسمه، ولا ما يعرف به في روايتها، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١) و«مقدمته»: لم اتف على اسم عم حفصة المذكور في هذه الرواية، وكذا على اسم عم عائشة المذكور في قوله: لو كان عمي فلاناً حياً، ووهم من فسره بأخي أبي القيس والد عائشة من الرضاعة، فإن أفلح وإن كان عمها من الرضاعة لكنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامتنعت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، والمذكور ههنا عمها أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة أرضعتها امرأة واحدة، ويحتمل أنها ظنت أنه مات لبعد عهدها به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن.

(٤) كأنها أرادت استكشاف أن هذا الحكم خاص بعم حفصة أم عام.

(٥) قوله: قال: نعم، زاد في «موطأ يحيى» بعده: إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة، وكذا رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق مالك. وفي رواية للبخاري ومسلم والنسائي عن عائشة، وأحمد ومسلم والنسائي والبخاري عن ابن عباس، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ذكره القاري.

(٦) أي كان يجوز أن يدخل عليك^(٢).

(١) فتح الليالي ١٤١/٤.

(٢) في رواية يحيى زيادة: إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة، فإذا أوضحت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب الرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب،

٦١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن^(١) سليمان بن يسار، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(٢).

٦١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه^(٣)، عن عائشة أنه كان يَدْخُلُ عليها^(٤) من أرضعته أخواتها وبنات أخيها، ولا يَدْخُلُ عليها من أرضعته نساء^(٥) إختوها

(١) قوله: عن سليمان، في «موطأ يحيى»: عن سليمان بن يسار، وعن عروة بن الزبير، عن عائشة، قال ابن عبد البر: هذا خطأ من يحيى: أي زيادة الواو، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عنه، والحديث محفوظ في «الموطأ» وغيره عن سليمان، عن عروة، عن عائشة.

(٢) أي مثل ما يحرم من النسب.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٤) أي في بيتها من غير حجاب.

(٥) قوله: نساء إختونها، لأن المرضع إنما هو المرأة دون الرجل فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين ودارد وابن^(١) علية، كما حكاه ابن عبد البر وقال: حججهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة الملق وهو ما روى مالك وغيره أن عمها أقيح لها أبي القيس والد لها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن

ولا تحرم الرضعة على أبي الرضيع ولا على أمه، ولا يحرم عليك أم أختك من الرضاع إذا لم تكن أمك ولا روية أهلك. ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب. أوجز المسالك ٢٩٦/١٠.

(١) في الأصل: دلود بن علية، سقط الواو بين داود وبين ابن.

٦١٨ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن عمرو^(١) بن الشريد: أن ابن عباس مثل عن رجل كانت له امرأتان^(٢)، فأرضعت إحداهما غلاماً، والأخرى جارية، فسئل هل يتزوج الغلام الجارية؟ قال: لا، اللقاح^(٣) واحد.

= له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل، فقال: تربت يمينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، ومن المعلوم أن العبرة عند قوم برأي الصحابي إذا خالف مرويه. قال ابن عبد البر: ولا حجة لهم في ذلك لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتحجب ممن شاءت، ولكن لم يعلم أنها حجبت عن ذكر إلا بخبر واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد، فوجب علينا العمل بالسنة إذ لا يضر من خالفها. انتهى. وقد نسب المازري إلى عائشة القول بأن لبن الفحل لا يحرم. واستبعد بعضهم مع مشاققة النبي ﷺ إياها في حديث أفلح بأنه يحرم، وقيل: الإسناد إليها صحيح، وكثيراً ما يخالف الصحابي مرويه لدليل قام عنده، فيحتمل أنها فهمت أن ترخيصة لها في أفلح لا يقتضي تعميم الحكم في كل ذكر، كذا في شرح الزرقاني^(١). وبه يظهر خطأ القاري حيث كتب تحت قوله نساء إختوتها أي إذا كان ليتها من غير إختوتها.

(١) قوله: عن عمرو، بفتح العين بن الشريد - بفتح المعجمة - الثقي الطائفي، من ثقات التابعين، قاله الزرقاني وغيره.

(٢) وفي رواية: جارتان.

(٣) قوله: اللقاح واحد، بفتح اللام أي ماء الفحل يعني أن سبب العلوق واحد، كذا قال ابن الأثير في «النهاية»، وفيه إخبار بأن لبن الفحل يحرم، وبه قال جمهور الصحابة ومن بعدهم، وبه قال أبو حنيفة وتابعوه والأوزاعي وابن جريج =

(١) انظر شرح الزرقاني ١/٢٤٢؛ والأوجز ١٠/٣٠٤.

٦١٩ - أخبرنا مالك^(١)، أخبرنا إبراهيم^(٢) بن عُقبة^(٣)؛ أنه سأل سعيد بن المسيّب عن الرضاعة؟ فقال: ما كان في الحَوْلين^(٤) وإن^(٥) كانت مصّة^(٦) واحدة فهي تحرّم^(٧) وما كان بعد الحَوْلين فإنما^(٨) طعام يأكله.

= ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم. وحجتهم حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعيس، وحكي خلافه عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة، ونقله ابن بطال عن عائشة، وبه قال سعيد بن المسيّب والقاسم وسليمان بن يسار وإبراهيم النخعي وأبو قلابة وإياس بن معاوية وغيرهم، ولا يخفى على ذوي العقول أن القول ما قال الرسول ﷺ والبحث مبسوط في شرح «مسند الإمام»^(٩) لبعض الأعلام.

(١) وفي بعض النسخ: أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن إبراهيم بن عقبة.

(٢) قال في «الإسماعيل»: وثقه أحمد ويحيى والنسائي.

(٣) بضم العين، المثنى.

(٤) هو مدة الرضاع.

(٥) في نسخة: ولو.

(٦) أي وإن كانت قطرة واحدة دخلت في جوف الطفل بمصّة واحدة.

وقوله: مصّة، في نسخة: قطرة المصّة بفتح الميم وتشديد الصاد.

(٧) من التحريم.

(٨) قوله: فإنما هو طعام يأكله، أي هو في حكم الغذاء لا يحرم شرباً، =

(٩) هو كتاب «تنسيق النظام في مسند الإمام» للعلامة محمد حسن البهبهاني ص ١٤٢.

٦٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عقبة: أنه سأل عن عروة بن الزبير فقال له مثل^(١) ما قال سعيد بن المسيّب.

٦٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور^(٢) بن زيد: أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرم.

٦٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، أن سالم بن عبد الله أخبره: أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

= ولا يثبت حكم الرضاعة، فلا يكون رضاعة الكبير مفيدة بشيء، ويؤيده من الأخبار حديث: «لا رضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم». أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى الهلالي عن أبيه، عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقي من وجه آخر. وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم، عن الزهري قال: سئل ابن عمر وابن عباس عن الرضاع بعد الحولين فقرا: «والوالدات يُرضعن أولادهن...»^(١) ولا ترى رضاعاً يحرم بعد الحولين شيئاً. وأخرج ابن جرير من طريق أبي الضمى قال: سمعت ابن عباس يقول: لا رضاع إلا في هذين الحولين، وأخرج الترمذي وصححه عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فنق الأمعاء وكان قبل الفطام. وأخرج ابن عدي والدارقطني والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين، وأخرج الطيالسي والبيهقي عن جابر مرفوعاً: لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام. وأخرجه الطبراني في معجمه وعبد الرزاق عن علي مرفوعاً مثله، كذا ذكره الزيلعي والسيوطي.

(١) من أن ما كان في الحولين يحرم وما لا فلا.

(٢) قوله: ثور بن زيد، الديلي مولاهم، المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٣٥، كذا في «الإسعاف».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أرسلت^(١) به وهو يُرَضَّعُ إلى أختها أم كلثوم^(٢) بنت أبي بكر، فقالت:
أرضعني عشر^(٣) رضعات حتى يدخل عليّ، فأرضعني أم كلثوم بنت
أبي بكر ثلاث رضعات، ثم مرّضت، فلم تررضعني غير ثلاث
مرار^(٤)،

(١) قوله: أرسلت به، أي أرسلت بسالم بن عبد الله بن عمر، والحال أنه
كان يُرَضَّعُ بصيغة المجهول أي كان صغيراً يُرَضَّعُ إلى أختها لترضعه، فيكون لها
محرمًا، فيدخل عليها بعد البلوغ أيضًا.

(٢) قوله: أم كلثوم، بضم الكاف، تابعة، مات أبوها أبو بكر رضي الله عنه
وهي حمل، فوضعت بعد وفاته، وقد أرسلت حديثاً فذكرها بسببه ابن منده وابن
السكن في الصحابة فوهمًا، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: عشر رضعات، قال السيوطي في «التنوير»^(١): هذه خصوصية
لأزواج النبي ﷺ خاصة دون سائر النساء، قال عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر
أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ رضعات معلومات وليس
لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا، وحديث حفصة الذي
بعده وحيث فلا يحتاج إلى تأويل الباجي. وقوله: لعله لم يظهر لعائشة نسخ العشر
بالخمس إلا بعد هذه القصة. انتهى. قال الزرقاني: وبه برد إشارة ابن عبد البر إلى
شدوذ رواية نافع هذه بأن أصحاب عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة
والقاسم وعروة رويوا عنها خمس رضعات، فوهم من روى عنها عشر رضعات لأنه
صَحَّحَ عنها أن الخمس نسخ العشر، ومحال أن تعمل بالمسوخ، كذا قال، وهذا
سهو لأن نافعًا قال: إن سألما أخبره عن عائشة، وكل منهما ثقة حجة حافظ وقد
أمكن الجمع بأنها خصوصية للزوجات الشريفة، كما قاله طاووس.

(٤) في نسخة: مرات.

فلم أكن أدخل^(١) على عائشة من أجل أن أمّ كلثوم لم تُتمَّ^(٢) لي عشر رضعات.

٦٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن صفية^(٣) ابنة أبي عبيد: أنها أخبرته أن حفصة أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة بنت عمر^(٤) ترضعه عشر رضعات ليدخل^(٥) عليها، ففعلت^(٦)، فكان يَدْخُلُ^(٧) عليها وهو^(٨) يوم أرضعته صغيراً يُرَضَّع^(٩).

٦٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عُمرة، عن عائشة قالت^(١٠): كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرِّمْنَ، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ مما يُقرأ من القرآن.

(١) أي من غير حجاب.

(٢) حتى أكون محرماً لها.

(٣) زوجة مولاة ابن عمر.

(٤) ابن الخطاب.

(٥) أي إذا بلغ.

(٦) أي أرضعته فاطمة عشر رضعات.

(٧) أي على حفصة بعد بلوغه.

(٨) أي كان عاصم حين أرضعته فاطمة صغيراً يُرَضَّع.

(٩) معروف من الرضاعة أو مجهول من الإرضاع.

(١٠) قوله: قالت كان... إلخ، أي كان سابقاً في القرآن هذه الآية: ﴿عشر

رضعات معلومات يُحرِّمْنَ﴾ بضم الياء وتشديد الراء المكسورة متلوّة، ثم نُسخن =

٦٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: جاء رجل^(١) إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه^(٢) عند دار القضاء، يسأله عن

= تلك العشرة بخمس معلومات، ونزلت خمس وضعات معلومات يُحرّم من، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس تُتلى في القرآن يعني أن العشر نسخت بخمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ. وبعض الناس لم يبلغه نسخه فصار يتلوه قرآناً، قاله عشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم، قال ابن عبد البر: به تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بخمس وضعات تصل إلى الجوف. وأجيب عنه بأنه لم يثبت قرآناً وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازري: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كلنا في «شرح الزرقاني». وذكر ابن الهمام وغيره ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يُقال بنسخ الخمس أيضاً أو لا؟ على الثاني يلزم ذهاب شيء من القرآن لم يثبت به الصحابة ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ التلاوة بقاء حكمه بعده يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن النسخ الأول^(١) يرفعه. وأما ثبوت رجم الزاني مع كون آية منسوخة التلاوة فيإجماع الصحابة، وهذا لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفتوا بالتحريم بمعة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾^(٢).

(١) قال الزرقاني: لم يسم^(١).

(٢) قوله: وأنا معه، أي مع عبد الله بن عمر عند دار القضاء بالمدينة، وهي =

(١) في الأصل نسخ الدال، والظاهر ما أئبته.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(١) قال الباجي: هو أبو عيسى عبد الرحمن بن جبير الأنصاري، سأل ابن عمر عن وضاعة الكبير فأخبره ابن عمر بما عنده في ذلك عن أبيه، قلت: أبو عيسى رجل من أكابر الصحابة =

رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء^(١) رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: كانت لي وليدة^(٢) فكنيت أصيبتها^(٣)، فعمدتها^(٤) امرأتي إليها، فأرضعتها، فدخلت عليها^(٥)، فقالت امرأتي: دونك^(٦)؛ والله قد أرضعتها، قال عمر رضي الله عنه: أوجعها^(٧) واثبت جاريته^(٨) فإنما الرضاعة رضاعة الصغير^(٩).

- دار كانت لعمر بن الخطاب، فلما استشهد كان عليه دين فبيعت لقتضاء دينه فسميت دار القضاء، قاله ابن الصلاح، كذا قاله القاري.

(١) قوله: جاء رجل، قال ابن عبد البر: الرجل هو أبو عيسى بن جبير الأنصاري ثم الحارثي البذري.

(٢) أي لمة.

(٣) أي أحامها.

(٤) أي توجهت امرأتي إليها وفصدت أن تحرم عليّ فأرضعتها.

(٥) أي على امرأتي أو على الامة.

(٦) أي خذ حظك منها، فإنها حرمت عليك.

(٧) أي لذت امرأتك.

(٨) أي يحلّ لك أن تجامع الحارية.

(٩) يعني رضاعة الكبير لا تحرم.

شهد يدرّ وما بعدها، توفي سنة ٣٤ هـ عن سبعين سنة، كما في «التقريب»، ولم يذكروا ابن عمر رضي الله عنه في مشايخه، ونشر الثوري ٢١٦/٣ حكاية عن أبي عمر الرجل السئل عن عمر بذلك فوجر المسالك ٣١٤/١٠.

٦٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، ومثلي عن وضاعة الكبير؟ فقال: أخبرني^(١) عروة بن الزبير أن^(٢) أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ شهد بدرًا^(٣) وكان تَبَنَّى^(٤) سالمًا^(٥) الذي يُقال له مولى أبي حذيفة.....

(١) قوله: أخبرني عروة، قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المستند أي الموصول للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه ﷺ، وللقائه سهلة بنت سهيل، وقد وصله جماعة، منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمعناه، ودواء عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة^(١).

(٢) قوله: أن أبا حذيفة، هو أبو حذيفة بضم الحاء ابن عتبة بضم العين ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، اسمه هاشم، وقيل: هُشم بضم الهاء، كان من فضلاء الصحابة، هاجر الهجرةتين وشهد بدرًا وأحداً والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقُتل يوم اليمامة شهيداً في عهد أبي بكر رضي الله عنه. وزوجه سهلة بنت السنين بنت سهل بن عمرو القرشية العامرية، وتَدَت لأبي حذيفة محمد بن أبي حذيفة، وولدت لشماع بن سميد بكير بن شماع، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كذا في «الاستيعاب».

(٣) أي حضر غزوة بدر وغيرها.

(٤) أي جعله متبني.

(٥) قوله: سالمًا، قال البخاري: كان مولى امرأة من الأنصار، قال ابن حبان: يقال لها ليلى ويقال بُيُتة بضم الباء وسكون الاء بنت عامر =

(١) قال الحافظ بعدما بسط الكلام على طرق الرواية: لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل. انظر: أرجز المسالك ٣٠٨/١٠.

كما كان تبني^(١) رسول الله زيد^(٢) بن حارثة،

بفتح التحتية ابن زيد بن عبيد، وكانت امرأة أبي حذيفة بن عتبة، وبهذا جزم ابن سعد وقيل: اسمها سلمى، وقال ابن شاهين: سمعت ابن أبي داود يقول: هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت يعار الأنصارية أعتقته سائبة فوالى أبا حذيفة غيباه أي اتخذ له ابناً وكان مع أبي حذيفة في معركة اليمامة وكان معه لواء المهاجرين وقاتل إلى أن شُرع، فقال: ما فعل أبو حذيفة؟ فقيل: قُتل، فقال: فأنصجعوني بجنبه^(٣)، فمات فأرسل عمر ميرانه إلى معتقه ثبينة، فقالت: إنما أعتقته سائبة. فجعله في بيت المال، رواه ابن المبارك، كذا في شرح الزرقاني^(٤).

(١) أي أخذ ابناً.

(٢) قوله: زيد بن حارثة، هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى القرشي نسباً الهاشمي ولأء، مولى رسول الله ﷺ وجّه وأبوجه، كان أمه خرجت به تزور قومها، فأغاروا عليهم بنو القين، فأخذوا زيداً، وقدموا به سوق هكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لعتة خديجة فوهبه للنبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فأعتقه وبنّاه، قال ابن عمر رضي الله عنهما: ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾^(١) وهاجر إلى المدينة وشهد بدرًا والخندق والحديبية وغيرها، ولم يذكر الله في القرآن من أصحاب النبي ﷺ وغيره من الأنبياء إلا زيداً بقوله: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً﴾^(٢) الآية، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، كذا في تهذيب الأسماء واللغات للنووي.

(١) في الأصل بجنبى، وهو تحريف.

(٢) ٢٤٤/٣.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو^(١) يرى^(٢) أنه ابنه أنكحه^(٣) ابنة^(٤) أخيه
فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي من المهاجرات الأول^(٥)
وهي يومئذ من أفضل^(٦) أيامي قريش، فلما أنزل الله تعالى في
زيد ما أنزل: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٧) رد كل
أحد تَبَيَّنَ إلى أبيه، فإن لم يكن يُعلم أبوه ردَّ إلى مواليه^(٨). فجاءت
سهلة^(٩) بنت سهيل^(١٠) امرأة أبي حذيفة

(١) قوله: وهو يرى أنه ابنه، لأنه كان النبي في الجاهلية وأوائل الإسلام
أمراً معبراً، وكان من تَبَيَّنَ رجلاً دعه الناس لابنه وورث ميراثه إلى أن نزل قوله
تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ لَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَدْعُوهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ أي دعائهم إلى آباءهم
﴿أَقْسَطُ﴾ أي أعدل ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾، فإن لم تعلموا آباءهم ﴿أَيَّ آبَاءِهِمُ الَّذِينَ هُمْ مِنْ
مَائِهِمْ﴾ فإخوانكم ﴿أَيَّ قَهْمٍ إِخْوَانَكُمْ فِي الَّذِينَ﴾. نزل ذلك في زيد بن حارثة متبني
رسول الله ﷺ، فعند ذلك ردَّ كل أحد تَبَيَّنَ إلى أبيه ولم يُنسب إلى من نبأه
ولا حكم بورائه منه بل من أبيه.

(٢) أي أبو حذيفة يظن أن سالماً المتبني ابنه.

(٣) أعاده لوقوع الفصل.

(٤) قوله: ابنة أخيه، فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وفي رواية بونسي
وشعيب عن الزهري: هند بنت الوليد، والصواب فاطمة، قاله ابن عبد البر.

(٥) بضم الألف وخفة الواو المفتوحة.

(٦) قوله: من أفضل أيامي قريش، جمع أيام هو من لا زرج لها بكرة كانت
أولياً.

(٧) بيان لما أنزل. (٨) بفتح السين وسكون الهاء.

(٩) أي نُسب إلى مواليه (١٠) بصيغة التصغير.

وهي ^(١) من بني عامر بن نُؤَيٍّ إلى رسول الله ﷺ فيما بلغنا ^(٢)،
 فقالت: كنا نرى ^(٣) سالماً ولداً، وكان يدخل عليّ وأنا فُضِّل ^(٤) وليس لنا
 إلا بيت واحد، فما ترى ^(٥) في شأنه؟ فقال لها رسول الله ﷺ: فيما
 بلغنا ^(٦) أرضعيه ^(٧).....

(١) فهي قرشية عامرية، وأبوها صحابي شهير.

(٢) هذا قول الزهري.

(٣) أي تظن أنه ولد للتبني.

(٤) قوله: وأنا فُضِّل، بضم الفاء وسكون الصاد، قال الباجي: أي مكشوفة
 الرأس، والصدر وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار عليها، وقيل: متوشحة بثوب على
 عاتقها، خالفت بين طرفيها، قال ابن عبد البر: أصحها الثاني.

(٥) قوله: فما ترى في شأنه؟ وفي رواية لمسلم عن القاسم عن عائشة
 قالت: إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه، وله من وجه
 آخر، قالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه وإنه يدخل علينا،
 وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً.

(٦) هذا قول الزهري.

(٧) قوله: أرضعيه خمس رضعات، في رواية يحيى بن سعيد عن
 ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر. وفي رواية
 لمسلم: قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فبسم رسول الله ﷺ، وقال: قد
 علمت أنه رجل كبير. قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قال القاضي عياض:
 لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، وهذا حسن، ويحتمل أنه عفا عن
 مدة للعجاجة كما خصّ بالرضاعة مع الكبير. انتهى. وفي رواية ابن سعد عن
 الواقدي عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة تحلب =

خمس رضعات، فتحرم^(١) بلبنك أو بلبنها، وكانت تراه^(٢) ابناً من الرضاعة، فأخذت^(٣) بذلك^(٤) عائشة^(٥).....

= في معط قدر رضعة، فيشربه سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رأسها رخصة من رسول الله ﷺ لسهولة.

(١) قوله: فتحرم، قال القاري: بتشديد الراء المقنوحة أي فصار حراماً بلبنك أي بسبب رضاعتك، والخطاب للمرأة، أو بلبنها شك من الراوي وهو إما التفات في المبنى أو نقل بالمعنى. انتهى. ولا يخفى ما في ضبطه، والظاهر أن تحرم صيغة الحاضر خطاباً إلى سهلة، أي فتحرمه عليك بلبنك هذا إذا كان من التضميل، ويمكن أن يكون ثلاثياً ويمكن أن يكون على صيغة المجهول، وفي «موطأ يحيى» فتحرم بلبنها.

(٢) أي كانت سهلة تظن سالماً ابناً لها من الرضاعة بعد ما أرضعت.

(٣) أي استلكت به، وحملت بحسبه.

(٤) أي يحكم رسول الله ﷺ في هذه القصة.

(٥) قوله: عائشة، قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قالت عائشة ودارد الظاهري، يثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما يثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع إلا برضاع من دون ستين إلا أبا حنيفة، فقال: ستين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية ستين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾^(١) وبالحديث الذي ذكره مسلم: إنما الرضاعة من المصاعة، وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها ويسالم. انتهى. وذكر ابن عبد البر وغيره أن بقول عائشة قال عطاء والميث.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

فيمَن (١) تحبُّ أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أم كلثوم (٢) وبنات أخيه (٣) يُرضعن من أحبَّ (٤)، أن يدخل عليها، وأبي (٥) سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحدٌ من الناس، وقلن لعائشة: والله ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة (٦) لها في

= وقال أبو بكر ابن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصاً بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك، كما قال لأبي بردة في الجذعة. وفيه ما لا يخفى على صاحب الفطنة.

(١) قوله: فمَن تحب، ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أخذت به في باب الحجاب، وظنت أن رضاعة الكبير أيضاً تحل رفع الحجاب مطلقاً، لا خاصاً بسهولة وسالم، وقيل إنها ظنت بتحريم رضاعة الكبير مطلقاً.

(٢) ابنة أبي بكر الصديق

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر.

(٤) في نسخة: أحببت.

(٥) قوله: وأبي، أي امتنعت بنية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهن بالرضاعة في الكبير، وجعلن هذا الحكم خاصاً بسهولة وسالم، وفي رواية لمسلم عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أنها كانت تقول: أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بدخلنا علينا أحدٌ بهذه الرضاعة (١).

(٦) وقد كان لرسول الله أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام.

(١) انظر: صحيح مسلم، باب حكم رضاعة الكبير، ٦٣٥/٣.

رضاعة سالم وحده من رسول الله ﷺ، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد. فعلى (١) هذا كان رأي أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

٦٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن (٢) سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه سمعه يقول: لا رضاعة إلا في المهد (٣)، ولا رضاعة إلا ما أنبت (٤) اللحم والدم.

قال محمد: لا يحرم (٥) الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع وإن كان (٦) مصّة واحدة فهي تحرم كما قال

(١) قوله: فعلى هذا، أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عنيه، فقلت: يا رسول الله ﷺ: إنه أخى من الرضاعة، فقال: انظرون إخوانكم من الرضاعة، فإنما الرضاعة من المجاعة. وفي الباب أخبار أخر قد مرّ بُدُّ منها.

(٢) قوله: يحيى بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، وهو الصحيح الموافق لما في «موطأ يحيى» وفي بعضها: مالك أخبرنا سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ، وهو غلط واضح فإن مالكاً لم يدرك ابن المسيب. وكذا ما في بعضها: مالك أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ.

(٣) أي في حالة الصغر أي حين يكون الطفل في المهد.

(٤) وهو رضاعة الصغير ما لم يتغذ.

(٥) بصيغة المعروف الغائب من التحريم.

(٦) قوله: وإن كان مصّة واحدة، وأما حديث عائشة مرغوماً: لا تحرم المصّة ولا المصتان، أخرجه ابن حبان ومسلم وغيرهما فهو إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: «وأمهاتكم اللائي أرضعنكم» أو منسوخ. وعن =

عبد الله بن عباس ومعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يُحَرِّم شيئاً لأن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ^(١) أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ إِمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٢) فتتمام الرضاعة الحولان، فلا رضاعة بعد تمامهما تُحَرِّم^(٣) شيئاً. وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاط^(٤) بستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يُحَرِّم^(٥) ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك^(٦)

= ابن عباس أنه قال: كان ذلك. فأما اليوم، فالرضعة الواحدة تحرم حكاها عنه أبو بكر الرازي ومثله رُوي عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: أحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى، كذا في «النبأ».

(١) خبر بمعنى الأمر أي ليرضعن.

(٢) مفهومه ما ذكره تعالى بعده: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾^(١).

(٣) قوله: تحرم شيئاً، وعليه يفرغ أن الزوج لو مضى ثم تزوجته ودخل في حلقه لهنها لا تحرم عليه إذا كان كبيراً، بذلك أفتى ابن مسعود، ورجع إليه أبو موسى الأشعري بعد ما أفتى خلافه، كما رواه مالك في «الموطأ» ليحيى.

(٤) قوله: يحتاط، فيه إشارة إلى أنه حكم مبني على الاحتياط وليس أمراً ثابتاً بالنص ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما دليلاً قولهما.

(٥) أي يحرم الرضاع في مدة حولين ونصف حول.

(٦) أي مجموعه.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

ثلاثون شهراً، ولا يُحَرِّم ما كان بعد ذلك. ونحن^(١) لا نرى^(٢) . . .

(١) يعني به نفسه وأبا يوسف وغيرهما من العلماء.

(٢) قوله: لا نرى . . . إلخ، هذا هو الأصح المعنى به، وقول أبي حنيفة وإن ذكروا في توجيهه أموراً فلا يخلو عن شيء قال ابن الهمام في «فتح القدير»: لهما قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ومدة الحمل أدناه ستة أشهر، فبقي للفصال حولان، وقال عليه السلام: لا رضاع بعد حولين، رواه الدارقطني عن ابن عباس يرفعه. وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فجعل التمام بهما ولا مزيد على التمام بهما ولا مزيد على التمام. ولأبي حنيفة هذه الآية ووجهه أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت لكل منهما بكمالها إلا أنه قام المنقصر في أحدهما يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة: الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين، ولو بقدر فلكة مغزل، ومثله لا يقال إلا سماعاً، فبقي مدة الفصال على ظاهره غير أن هذا يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملاً في إضلاق واحد في مدلول ثلاثين، وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقي والمجازي، ويمكن أن يُستدل به بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ بناءً على أن المراد من الوالدات المطلقات بقرينة ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾^(١) فإن الفاتحة في جعلها نفقتها من حيث كونها ظئراً أوجه: منها في اعتباره لإيجاب النفقة للزوجة لأن ذلك ممنوم بالضرورة قبل البعثة، واللام في ﴿لمن أَرَادَ﴾ متعلق بـيُرضعن أي يرضعن للأباء الذين أرادوا تمام الرضاعة وعليهم كسوتهن ورزقهن بالمعروف أجرة لهم، والحاصل حيثئذ يرضعن حولين كاملين لمن أَرَادَ من الآباء أن يتم الرضاعة بالأجرة، هذا لا يقتضي أن انتهاء مدة الرضاعة بالحولين، بل مدة استحقاق الأجرة بالإرضاع، ثم يدل على بقائها في الجملة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ عطفًا بالفاء على يُرضعن =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أنه^(١) يُحَرِّمُ ، ونرى^(٢) أنه لا يُحَرِّمُ ما كان بعد الحولين . وأما ابن الفحل^(٣) فإنما نراه يُحَرِّمُ ، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، قال الأخ^(٤) من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت الأم^(٥) مختلفتين إذا كان لهنهما من رجل واحد ، كما قال ابن عباس : اللقاح واحد . فهذا نأخذ . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= حولين ، فمُلِقَ الفصال بعد الحولين على تراضيهما ، وقد يُقال : أين الدليل على انتهائها ستة أشهر بعد الحولين ؟ وما ذكر في وجه زيادتها لا يفيد سوى أنه إذا أُريد القطام يحتاج إليها ليعود فيها غير اللبن قليلاً قليلاً لتحلُّز نفلته دفعة ، وأما أنه يجب ذلك بعد الحولين ويكون من تمام مدة التحريم شرعاً فلا ، ولا شك أن الشرع لم يحرم إطعام من غير اللبن قبل الحولين ليلزم منها زيادة مدة التعود عليهما ، فجُلِزَ أن يعود مع اللبن غيره قبل الحولين بحيث قد استقرت العادة مع انقضاءهما ، فكان الأصح قولهما ، وهو مختار الطحاوي . وقول زفر من ثلاث سنين على هذا أولى بالبطلان ، وهو ظاهر ، وحيث قلناه تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ المراد به قبل الحولين . انتهى . ملخصاً .

(١) أي ما كان بعد الحولين .

(٢) توكيد تأكيد .

(٣) أي الرجل وهو زوج المرضعة الذي لبنها منه .

(٤) تصوير اللبن الفحل .

(٥) أي أم الأخ وأم الأخت .

(كتاب الضحايا^(١) وما يُجزى منها)

٦٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبدن^(٢) الثاني فما فوقه .

٦٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٣) عما لم تُسَنَّ^(٤) من الضحايا والبدن

(١) قوله: الضحايا، هي جمع ضحية كهدية وهدايا، وأما الأضاحي فهو جمع أضحية، وهي ما يُذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، كذا قال القاري .

(٢) قوله: والبدن، بضم الباء وسكون الدال جمع بدنة محرّكة بمعنى الإبل والبقر عندنا، فهو تخصيص بعد تعميم، والثني - ككريم - من الإبل مائة خمس سنين وطلعن في السادسة، ومن البقر مائة ستان وطلعن في الثالثة، ومن الغنم مائة سنة وطلعن في الثانية، كذا قال القاري .

(٣) وهو في «موطأ يحيى» : كان ينهى .

(٤) قوله : عما لم تُسَنَّ، قال القاري : بضم النشأ وكسر السين وتشديد النون، يقال أسن الإنسان وغيره إذا كبر، وقال الأزهري : ليس معنى إسنان البقر وغيره كبرهما، بل معناه طلع الأسنان، وفي «شرح الزرقاني» : روي لم تُسَنَّ بكسر السين من السن لأن معروف مذهب ابن عمر أنه لا يُصَحَّى إلا بشني المعز والضأن^(١) والإبل والبقر، وروي بفتح السين قال ابن قتيبة وهي التي لم تنبت أسنانها .

(١) قال الزرقاني : لا يجوز عنه الجذع من النضال وهذا خلاف الآثار المروعة وخلاف

وعن التي (١) نُقِصَ من خلقها.

٦٣٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه ضَمِّيَ (٢) مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كَبْشاً فُجِيلاً (٣) أَقْرَنَ (٤) ثم أَذْبَحَهُ لَهُ (٥) يَوْمَ الْأَضْحَى فِي مِصْلَى (٦) النَّاسِ فَفَعَلْتُ (٧)، ثم حُمِلَ

(١) أي عن التي نقص من خلقها نقصاناً يوجب نقصان القيمة وتأذي البهيمة.

(٢) بتشديد الحاء أي أراد أن يضمِّي.

(٣) قوله: فُجِيلاً، أي ذكراً لا أنثى، وفي زيادة باء النسبة إشارة إلى تحقيق ذكوريته وقيل: يحتمل أن يراد به لا خصياً، وقيل: أي قوياً عظيم الجثة.

(٤) أي ذا قرن.

(٥) معطوف على اشترى أي أذبح لابن عمر في مصلى العيد.

(٦) قوله: في مصلى الناس، اتباعاً لما ورد أن النبي ﷺ كان ينحر بالمصلى بعد صلاة العيد.

(٧) قوله: ففعلت، أي فعلت ما أمرت من الشراء والذبح في المصلى، ثم حمل الكبش المذبح إلى ابن عمر فخلق ابن عمر رأسه حين حُمِلَ إِلَيْهِ، والظرفية في قوله حين ذبح مجازية للقرب ويحتمل أن تكون حقيقة، والتجوّز في التعقب الحاصل بضم.

الجمهور. شرح الزرقاني ٧٢/٣.

قال الموفق: ولا يجزى إلا الجذع من الضأن والثني من غيره، وبهذا قال مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي. الممتني ٦٢٢/٦.

إليه، فحلق وأسه حين ذبح كبشه وكان^(١) مريضاً لم يشهد العيد مع الناس، قال تافع: وكان عبد الله بن عمر يقول: ليس حلاق^(٢) الرأس بواجب على من ضحى إذا لم يحجَّ وَقَدْ فَعَلَهُ^(٣) عبد الله بن عمر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة^(٤) واحدة، الجَدْع^(٥)

(١) قوله: وكان، أي ابن عمر كان مريضاً في تلك الأيام ولذا لم يشهد صلاة العيد ولم يذبح الأضحية بيده مع أنه الأفضل، بل أَمَرَ نافعاً به.

(٢) بكسر أوله أي حلق شعر الرأس.

(٣) وقد فعله: مقولة نافع. قوله: وقد فعله، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقاً أو إرادته التشبه بالحاج استحباباً فلا ينافي نفيه إيجاباً، كذا قال القاري والأظهر أن يقال: إنه صدر اتباعاً لقول رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي ورأى هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي، أخرجه مسلم وغيره، ففعل ابن عمر لم يأخذ شعره وأظفاره حتى ضحى فحلق شعره وأخذ أظفاره، وفي الحديث إشارة إلى استحباب التشبه بالصالحين^(١).

(٤) أي في صفة واحدة.

(٥) قوله: الجَدْع من الضأن، هو ذوات الصوف من الغنم التي له ألية، كما =

(١) في «البدل» عن الشوكاتي: ذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره، حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي وأصحابه: مكروه كراهة تنزيه، وسلب الحنفية في ذلك ما في «شرح المنية». وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله ﷺ: إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي... الحديث، محمول على التلب دون الوجوب بالإجماع، فنفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن يستلزم الزيادة وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين، فإنه لا يباح ترك قلم الأظفار ونحوه فوق الأربعين. انتهى. أوجز المسالك ٢٣٩/٩.

من الضأن إذا كان (١) عظيماً أجزاءً، في الهدي (٢) والأضحية، بذلك (٣)
جاءت الآثار: الخصمي (٤) من الأضحية يُجزىء مما يجزىء منه

= في «منح الغنم» وغيره، والجذع بفتح الجيم والذال المعجمة عند أهل اللغة من
الشاة ما تمت له سنة وطعنت في الثانية، ومن البقر ابن سنة، ومن الإبل ابن أربع
سنين، وفي اصطلاح الفقهاء الجذع من الضأن ما تمت له ستة أشهر، وهو المرجع
عند الحنفية، وقال بعضهم: ما تمت سبعة أشهر، وقيل ستة أو سبعة، والتقييد
بالضأن لأن الجذع من الإبل والبقر والغنم لا يجزىء، بل لا يجزىء منها إلا الشيء
كذا في «الهداية» و«البنية» وغيرهما.

(١) قوله: إذا كان عظيماً، أي عظيم الجثة بحيث لو خلط بالثنايا اشبه على
الناظر من بعيد، كذا فُسِّرَ صاحب «الهداية» وغيره.

(٢) أي في هدي الحاج وأضحية يوم الأضحي.

(٣) قوله: بذلك، أي بإجزاء الجذع من الضأن وردت الأخبار، ففي سنن
ابن ماجه عن هلال مرفوعاً، يجوز الجذع من الضأن أضحيته. وفي جامع الترمذي
عن أبي هريرة مرفوعاً: نعمت الأضحية الجذع من الضأن. وفي سنن أبي داود
وابن ماجه عن مجاشع مرفوعاً: أن الجذع يوفي مما يوفي عنه الشيء. وفي صحيح
مسلم عن جابر: لا تذبحوا إلا نُسنة إلا أن يَغْسُرَ عليكم، فتذبحوا جذعة من
الضأن. وهذه الآثار وغيرها قال الجمهور بجواز الجذع من الضأن لا من غيره،
وحملوا التقييد المذكور في رواية مسلم على الأفضل، والمعنى: يستحب لكم أن
لا تذبحوا إلا مُبَسَّنة إلا أن يمسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن، وجوّزوا الجذع
من الضأن مع وجود غيره، وحكى ابن المنذر وغيره، عن ابن عمر والزهرري أن
الجذع لا يجزىء مطلقاً من الضأن كان أو من غيره، وبه قال ابن حزم، وعزاه
لجماعة من السلف، كذا في «شرح مستد الإمام» لبعض الأعلام.

(٤) قوله: والخصمي، أي مقطوع الخصيتين يجزىء مما يجزىء منه الفحل =

الفحل. وأما الحلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس
بواجب على من لم يحج^(١) في يوم النحر. وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا.

٦٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر لم يكن
يُضْحِي عما في بطن المرأة.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا يُضْحِي^(٢) عما في بطن المرأة.

١ - (باب ما يكره من الضحايا)

٦٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو^(٣) بن الحارث، أن
عبيد^(٤) بن فيروز

= أي غير المقطوع لما قد ثبت أن النبي ﷺ ذبح بكشين موجواين، أخرجه أحمد
وأبو داود وابن ماجه وغيرهم.

(١) وأما الحاج فيجب عليه الحلق والقصر.

(٢) قوله: لا يضحي، أي لا يجب عليه أن يضحي عما في حمل المرأة لأنه
لم يخرج إلى الآن إلى دار الأحكام، وأما بعد خروجه من بطن الزوجة فقد اختلف
أصحابنا وغيرهم فيه، فمنهم من قال: يجب الأضحية عن نفسه وعن أولاده
الصغار، ومنهم من قال: لا يجب إلا عن نفسه. والمسألة مبسطة في كتب الفقه.

(٣) قوله: أخبرنا عمرو، هو ابن الحارث بن محبوب بن عبد الله الأنصاري،
مولاهم أبو أمية المصري، وثقه ابن معين والنسائي وغير واحد، مات سنة ١٤٨،
وقيل ١٤٩، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: أن عبيد بن فيروز، ضبطه القاري بفتح الفاء وسكون الياء وضم
الراء وسكون الواو في آخره زاء، وذكر السيوطي أن عبيد بن فيروز أبو الضحاك

أخبره أن البراء^(١) بن عازب مائل^(٢) رسول الله ﷺ : ماذا^(٣) يُتَّقَى من الضحايا؟ فأشار^(٤) بيده، وقال: أربع^(٥) - وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول: يدي أقصر^(٦) من

= الكوفي وثقه النسائي وأبرحائم، وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد قسقط لمالك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يعرف عبيد إلا بهذا الحديث، وروى عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو.

(١) قوله: أن البراء، هو بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وبالمدين، عازب بكسر الزاء المعجمة ابن الحارث بن عدي الأنصاري الأرمي. أول مشاهدته الخندق، نزل الكوفة ومات بها في أيام مصعب بن الزبير سنة ٧٢، كذا في «جامع الأصول».

(٢) هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم أيضاً من طريق عبيد.

(٣) قوله: ماذا يُتَّقَى، أي يُجتنب، قال الباجي: دلّ هذا على أن للضحايا صفات يُتَّقَى بعضها، ولو لم يعلم أنها يُتَّقَى منها شيء لسئل هل يُتَّقَى من الضحايا شيء؟

(٤) في رواية أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ - وهو يشير بأصبعه - ويقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر.

(٥) أي يُتَّقَى أربع^(١).

(٦) أي حقيقة أو فضلاً وشرفاً.

(١) قال الزرقاني: وفي رواية قال: لا يجوز من الضحايا أربع. شرح الزرقاني ٢١/٣ والأوجز ٢٢٧/٩.

يده - وهي العرجاء^(١) اليّن ظلّعها، والعوراء اليّن عورها، والمريضة اليّن مرضها، والعجفاء التي لا تنقي.

قال محمد: وبهذا فأتخذ. فأما العرجاء فإذا مشّت^(٢) على رجلها فهي تجزى^(٣) وإن كانت لا تمشي لم تجزى. وأما العوراء فإن كان بقي من البصر الأكثر^(٤) من نصف البصر أجزاء، وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجزى. وأما المريضة التي فسدت^(٥) لمرضها والعجفاء التي لا تنقي فإنهما لا يجزئان

(١) قوله: العرجاء، بفتح العين وسكون الراء اليّن ظلّعها بفتح الظاء وسكون اللام أي عرجها، والعوراء التي ذهبت إحدى عينيها - ويلحق به العمياء بدلالة النص - اليّن عورها أي الظاهر، فإن كان به مانع حقير لا يمنع الإحصاء فلا بأس به. والمريضة اليّن مرضها أي التي يثبّن أثر المرض عليها، وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي - المراد به الجرباء، قال العيني - هذا تقييد للمعطلين وتخصيص للعموم، والعجفاء بفتح العين مؤنث أعرج بمعنى الضعيفة التي لا تنقي - بضم التاء وكسر القاف - أي التي لا ينقي لها، وهو بكسر النون وسكون القاف. - إلح، وفيل: الشحم، كذا قال الرقاعي والعيني.

(٢) أي إلى السرى أو المديح.

(٣) قوله: فهي تجزى. لم يدل عليه قوله عليه السلام اليّن ظلّعها، وفيه أن ظهور العرج لا يتوقف على أن تصل إلى حد عدم المشي، بل مع المشي إذا لم تقلد على المحروق نفسها مع أثناء حبسها فهي عرجاء يّن عرجها.

(٤) فإن للأكثر حكم الكل.

(٥) أي تغيرت.

٢ - (باب لحوم الأضاحي)

٦٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الله^(٢) بن واقد، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث^(٣). قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك^(٤) لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق^(٥)، سمعت^(٦) عائشة

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٢) هو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العمري المدني، وثقه ابن حبان، مات سنة ١١٩، قاله السيوطي.

(٣) قوله: بعد ثلاث، اخلف في أول الثلاثة التي كان الأضاح فيها جائزاً، فقليل: أولها يوم النحر فمن ضحى فيه جاز له أن يمك يومين بعده، ومن ضحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم يضحى، فلو ضحى من آخر أيام النحر جاز له أن يمك ثلاثاً بعدها، وحكى البيهقي عن الشافعي قال: كان النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث للترية، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمُرْتَضَى﴾^(١) قال المهلب: هو الصحيح لما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: كنا نملح الضحية فنقدم به على النبي ﷺ بالمدينة، فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام وليست بعزيمة، ولكن أريد أن يطعم منه، كذا في شرح المسند^(٢).

(٤) أي حديث ابن عمر.

(٥) أي ابن عمر فيما أخبر به، أو عبد الله بن واقد في ما نقله.

(٦) قوله: سمعت عائشة، كأنها أشارت إلى أن خبر النهي الذي رواه =

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

(٢) تنقيح النظام ص ١٩٨.

أم المؤمنين تقول: دف^(١) ناس من أهل البادية حضرة الأضحى^(٢) في زمان رسول الله ﷺ، فقال: ادُّخروا^(٣) الثلث وتصدقوا^(٤) بما بقي،

= عبد الله بن واقد عن جده وإن كان صادقاً لكنه منسوخ بدليل خبر عائشة، قال الحازمي في «كتاب التامخ والمنسوخ» بعدما أخرج أحاديث النهي عن أكل لحوم الأضحية فوق ثلاث من طريق ابن عمر وعلي وغيرهما: ممن ذهب إلى هذه الأخبار علي بن أبي طالب وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وخالفهم في ذلك جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورأوا جوار ذلك. ونسكوا في ذلك بأخبار تدل على نسخ ذلك. انتهى. ثم ذكر أخباراً تدل على النسخ من طريق جابر وأبي هريرة وعائشة، ونقل عن الشافعي أنه قال: حديث علي عن النبي ﷺ في النهي وحديث عبد الله بن واقد متفقان، وفيهما دلالتان أنَّ علياً سمع النهي عن رسول الله ﷺ وأن النهي بلغ عبد الله بن واقد، ودلالة أن الرخصة من النبي ﷺ لم يبلغ علياً ولا عبد الله، ولو بلغتهما ما حدثنا بالنهي، والنهي منسوخ.

(١) قوله: دف، بتشديد الفاء وفتح الدال أي جاء، قال أهل اللغة: الدافعة قوم يسرون جماعة سيراً ليس بالشديد^(١)، كذا قال ابن حجر.

(٢) أي في وقت الأضحى.

(٣) بتشديد الدال المهملة أي احبسوا اللحوم إلى ثلاث ليال وتصدقوا بما بقي بعد ذلك.

(٤) قوله: وتصدقوا بما بقي، فيه إشارة إلى أن النهي عن الأكل فوق ثلاث كان خاصاً بصاحب الأضحية، فأما من أهدي له أو تُصنِّق عليه فلا، وقد جاء في حديث الزبير عند أحمد وغيره: قلت: يا نبي الله، أُرأيت قد نُهي المسنون أن

(١) ودافعة الأعراب من يرد منهم المصر، والمراد ههنا صحف الأعراب للمساواة، وفي «سوطا بحسب» زيادة: يعني بالدافعة قوماً ساكنين قلموا المدينة - قسرين بعض الرواة - نظر الزرقاني ٧٦/٣ والأوجز ٢٥٠/٩.

فلما كان^(١) بعد ذلك قيل^(٢) : يا رسول الله ، لقد كان الناس يتتبعون في ضحايائهم ، يُجَمِّلُونَ^(٣) منها الوقت^(٤) ويتخذون منها^(٥) الاستمجة^(٦) ، قال رسول الله ﷺ : وما ذاك^(٧) ؟ — أو كما^(٨) قال — قالوا : نهيت عن إمساك لحوم الأصاحي بعد ثلاث؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما نهيتكم من أجل^(٩) الدافئة التي كانت دفت حضرة الأضحى ، فكلوا

= يأكلوا لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف تصنع بما أهدي إليشا؟ قال : أما ما أهدي إليكم فشانكم .

(١) قوله : فلما كان بعد ذلك ، أي في العلم الذي بعد عام النهي كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري ، وورد عند أحمد وغيره ما يدل على أن حكم النسخ صدر أيضاً في حجة الوداع ، ولعله إنما خطب به هنالك ليشبع حكم النسخ ولا يبقى فيه ريب .

(٢) قوله : قيل ، الظاهر أنهم أرادوا توسيع الأمر ، فذكروا له ذلك ، وقيل : إنهم فهموا أن النهي كان بسبب خاص ، وهو الدافئة ، وترددوا في أنه هل اختص الحكم به أم صار عاماً؟ فذكروا للنبي ﷺ ما ذكروا ، ففتح النبي ﷺ بالرخصة .

(٣) بالضم وبالجم : أي يذبيون .

(٤) يفتحان : الشحم .

(٥) أي من جلودها .

(٦) جمع سقاء أي انقربة .

(٧) أي : ما الذي منعه من ذلك؟

(٨) شك من الراوي .

(٩) أي من أجل الجماعة التي جاءت إليكم لتوسعوا عليهم .

وتصدقوا^(١) وأدخروا.

٦٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. ثم قال بعد^(٢) ذلك: كلوا وتزودوا وأدخروا^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بالأدخار بعد ثلاث والتزود، وقد رخص^(٤) في ذلك رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه، فقوله الآخر^(٥) ناسخ للأول، فلا بأس بالأدخار والتزود من ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن جابر بن عبد الله أخبره: أن رسول الله ﷺ كان ينهى^(٦) عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك: كلوا وأدخروا وتصدقوا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يأكل^(٧) الرجل من

(١) الأمر للاستحباب.

(٢) أي بعد النهي في العام الآخر.

(٣) بتشديد الداء المهملة. والأمر فيه وكذا في التزود للإباحة.

(٤) فهو من قبيل نسخ السنة بالسنة.

(٥) أي المتأخر.

(٦) في نسخة: نهى.

(٧) بل يستحب له ذلك كما فعله النبي ﷺ.

أضحيتَه ويَذْخَرُ ويتَصَدَّقُ^(١)، وما نُجِبَ له أن يتَصَدَّقَ بأقل من التُّنْثِ وإن تصَدَّقَ بأقل من ذلك جاز^(٢).

٣ - (باب الرجل يذبح أضحيته

قبل أن يذْخَرَ^(٣) يوم الأضحى)

٦٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم: أن عويمراً^(٤) بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يذْخَرَ يوم الأضحى، وأنه^(٥) ذَكَرَ ذلك لرسول الله ﷺ،

(١) لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(١).

(٢) وكذا لو لم يتصدق بشيء.

(٣) أي قبل أن يذهب صاحباً إلى المصلي.

(٤) لقوله: أن عويمراً، هو عويمر - بضم العين وكسر الميم مصفراً - ابن أشقر - بفتح الألف وسكون الشين المعجمة بعدها قاف - بن عوف الأنصاري، وقيل: ابن أشقر بن عدي بن خثاء بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار الأنصاري المازني، شهد بدرًا، وروى عنه عباد بن تميم المازني مرسلًا، كذا قال ابن الأثير في «جامع الأصول»، وقال ابن عبد البر في «شرح الموطأ»: لم يختلف عن مالك في هذا الحديث، وظاهره الانقطاع لأن عباداً لم يدرك ذلك الوقت، ولذا زعم ابن معين أنه مرسل، لكن سماع عباد بن تميم ممكن، وقد صرح به في رواية عبد العزيز الدراوردي عن يحيى بن سعيد، عن عباد أن عويمراً بن أشقر أخبره.

(٥) قوله: أنه ذكر ذلك، الظاهر أنه معروف والضميران يعودان إلى عويمر أي أن عويمراً ذكر ذبحه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ، فأمره أن يذبح بأخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول، والضمير للشأن.

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

قأمره أن يعود بأضحية^(١) أخرى.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. إذا كان الرجل في مصر يُصَلِّي^(٣)

(١) قوله: بأضحية أخرى، وقع في رواية ابن ماجه وابن حبان أن النبي ﷺ أذن عويمراً أن يضحي بجذع من المعز، وهو محمول على الخصوصية أو على كونه منسوخاً بذيئل ما في قصة أبي بردة المروية في الصحاح أن النبي عليه السلام أجاز له بجذعة وقال: لن يجزىء عن أحد بعدك^(١).

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إنما تذبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أو لم يذبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها، لكن بعدها أحب وإن أخرروا صلاة العيد لعذر إلى القد جاز أن يضحي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه المراعاة إنما هي يوم النحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة، وهذا كله لأهل الأمصار. وأما أهل القرى فيجوز لهم بعد طلوع فجر يوم النحر، ولو قبل طلوع الشمس، وهذا كله مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وقال مالك: وقت ذبح الأضحية إنما يدخل بعد الخطبة والصلاة وذبح الإمام، وقال الشافعي: إذا مضى من يوم النحر بعد طلوع الشمس مقدار ما يُصَلِّي فيه صلاة العيد والخطبتين بعدها، ويستوي في ذلك عند أهل المصر والبرادي.

(٣) بصيغة المجهول صفة للمصر.

(١) وقد ورد التخصيص لعقبة بن عامر أيضاً، فوفق بينهما باحتمال صدورهما في وقت واحد، أو أن خصوصية الأول نسقت بشروط الخصوصية للثاني، قيل: ذكر بعضهم أن الذين ثبت لهم رخصة أربعة أو خمسة، لكن ليس التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة بن نيار في الصحيحين وعقبة بن عامر. تنسيق النظام ص ١٩٨. ويسط الشيخ الكلام في الأوجز ٢٤٢/٩، فارجع إليه.

العيدُ فيه، فذبح قبل أن يصلي الإمام فإنما^(١) هي شاة لحم.
ولا يجزىء من الأصحية، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية^(٢)
أو نحوها من القرى الثانية^(٣) عن المصر فإذا ذبح حين يطلع الفجر^(٤)
وحين تطلع الشمس أجزاءه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٤ - (باب ما يجزىء من الضحايا

عن أكثر من واحد)

٦٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمارة^(٥) بن صياد، أن عطاء بن
يسار، أخبره أن أبا أيوب^(٦) صاحب رسول الله ﷺ أخبره قال: كنا
نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه^(٧) وعن أهل بيته، ثم

(١) قوله: فإنما هي شاة لحم، أي: شاة ذبحت لأكل النحر لا تقرب
النحر. يشير إلى ما ورد عن النبي ﷺ: من صلى صلاتنا وسلك نسكتنا فقد أصاب
نسلنا، ومن نسك قل الصلاة فتلك شاة لحم، أخرجه أبو داود وغيره.

(٢) أي صحراء.

(٣) في نسخة: الغائب أي المقيمة.

(٤) أي فجر يوم النحر الصديق.

(٥) قوله: عمارة، تضم العين وفتح الميم، هو عمارة بن عبد الله بن صياد
بفتح الصاد وتشديد الياء الأنصاري، أبو أيوب المدني، وقد يُنسب إلى جده صياد،
وأبوه هو الذي قيل عنه إنه النجاشي، وثقه ابن معين واللساني، مات بعد سنة ١٣٠،
كذا في «إسعاف السيوطي»

(٦) خالد بن زيد الأنصاري.

(٧) أي عن نفسه.

تباهى^(١) الناس بعد ذلك، فصارت مباهاة^(٢).

قال محمد: كان^(٣) الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة يُضَحِّي بها عن نفسه، فيأكل ويُطعم أهله، فأما شاة واحدة تُذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية^(٤) فهذا لا يجزىء، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي تفاخر.

(٢) أي ثم صارت الأضحية مفاخرة يتفاخرون بها ويذبحون لكل نفس واحدة فأكثر.

(٣) قوله: كان الرجل... إلخ، لما كان أثر أبي أيوب دالاً على أن الشاة الواحدة تجزى عن الرجل وأهل بيته أو له إلى أنه محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه، ويُطعم اللحم أهل بيته أو يُشركهم في الثواب، فذلك جائز، فأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواجبة فلا، فإن الاشتراك خلاف القياس وإنما جُوز في البقر والإبل لورود النص من طرق متكررة أنهم اشتركوا في عهد رسول الله ﷺ في البقرة والإبل ولا نص في الشاة فيقي على الأصل، وأما ما أخرجه الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن سعيد عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب بنت حميد إليه، وهو صغير فمسح رأسه ودعا له، قال: كان رسول الله ﷺ يُضَحِّي بالشاة الواحدة عن جميع أهله، قال الحاكم: صحيح الإسناد، فلا يدل على وقوعه عن الجماعة، بل معناه أنه كان يضحي ويجعل ثوابها هبة لأهل بيته، وهذا كما ورد أنه ضحي كُتِبَ عن أمته. وبهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد، كذا ذكره العيني في «البنية شرح الهداية».

(٤) أي في الأضحية الواجبة.

٦٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا^(١) مع^(٢) رسول الله ﷺ بالحديبية^(٣) البدنة^(٤) عن سبعة والبقرة عن سبعة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. البدنة والبقرة تُجزى عن سبعة^(٥) في

(١) أي ذبحنا.

(٢) أي حين حصرنا بها ورفضوا إحرام العمرة هناك وذبحوا الهدايا.

(٣) قوله: بالحديبية، يضم الحاء وفتح الدال المهملة وتخفيف الياء، كذا قال الشافعي وأهل اللغة وبعض أهل الحديث، وقال أكثر المحدّثين: بتشديد الياء، وهما وجهان مشهوران، قال صاحب «مطالع الأنوار»: هي قرية، لبست بكبير، وسميت بيئر هناك عند مسجد الشجرة على نحو مرحلة من مكة، وكان الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة بيعة الرضوان يوم الحديبية ألفاً وأربع مائة، وقيل: ألفاً وخميس مائة، وقيل غير ذلك، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للزوي.

(٤) قوله: البدنة، يفتح الباء والذال، يجمع على بُدَنٌ - يضم الدال ومكونها - هي من البقر والإبل، سُميت بذلك لعظم أبدانها، ذكره الذميري في «حياة الحيوان»، وقال التتوي في «التهذيب»: حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه، فالمراد بها البعير ذكراً كان أو أنثى، وأكثر أهل اللغة أطلقوه على الإبل والبقر.

(٥) قول: عن سبعة، وكذا عن ستة وثلاثة وخمسة بالطريق الأولى، ولا يجوز عن ثمان لحديث جابر في قصة الحديبية، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي لفظ لمسلم: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة، وفي رواية لأبي داود: قال النبي ﷺ: البقرة عن سبعة والجوزور عن سبعة، ولما ما أخرجه الحاكم عن جابر: نحرنا يوم الحديبية سبعين بدنة، البدنة عن عشرة، وأخرج الترمذي - وقال: حسن غريب - والنسائي عن ابن عباس قال: كنا مع =

الأضحية والهندي^(١) متفرقين^(٢) كانوا أو مجتمعين من أهل بيت^(٣) واحد أو غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

• - (باب الذبائح)

٦٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً^(٤).....

= رسول الله في سفر فحضر الأضحى فاشتروا في البقرة سبعة وفي الجوز عشرة، محمول على الاشتراك في القيمة، لا في التضحية، على أن البيهقي قال: حديث جابر في اشتراكهم في الجوز سبعة أصح، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» والعيني في «البناءة».

(١) قوله: والهندي، أي هندي الحاج المحصر وغيره لحديث جابر فإنه نص فيه، والأضحية بمعنى.

(٢) أي سواء كان السبعة متفرقين من الأجانب أو مجتمعين.

(٣) قوله: من أهل بيت واحد أو غيره، أي من بيوت متعددة، وفيه إشارة إلى الرد على ما حكاه بعض أصحابنا عن مالك أنه جَوَزَ اشتراك أهل بيت واحد وإن زادوا على السبعة ولم يَجُزْ اشتراك أهل بيتين وإن كانوا أقل. والذي يُفهم من «موطأ يحيى»، وشرحه أنه يجوز الاشتراك في البقر والإبل والغنم في الأجر بأن يذبحه أحد منهم ويُشركهم في الأجر، وفي هندي التطوع لا في الأضحية الواجبة والهندي الواجب، وحمل حديث جابر على الاشتراك في الأجر لأن المحصر بعدو لا يجب عليه عنده هندي فكان الهندي الذي نحرره تطوعاً، لكن لا يخفى على ناظر كتب الحديث أن صريح بعض الأحاديث نَرَتْه.

(٤) قوله: أن رجلاً، أي من الأنصار من بني حارثة كما في «موطأ يحيى»،

قال ابن عبد البر: هو مرسل عند جميع رواة «الموطأ» ووصله أبو العباس محمد بن

كان يرعى إقححة^(١) له بأحد^(٢)، فجاءها^(٣) الموت فذكأها^(٤) بشظاظ^(٥)، فسأل^(٦) رسول الله ﷺ عن أكلها، فقال: لا بأس بها كلوها^(٧).

٦٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٨) نافع، عن رجل من الأنصار،

= إسحاق السراج من طريق أيوب، واليزار من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً . . .

(١) بكسر اللام وفتحها: ناقة ذات لبن، كذا ذكره السوطي في «التنوير».

(٢) بضمين: جبل عظيم بقرب المدينة.

(٣) أي قُرب موتها، وجاءت مقبلة.

(٤) بتشديد الكاف: أي ذبحها.

(٥) قوله: شظاظ، بكسر الشين المعجمة وإعجام الطائين: العود المحلّد الطُرف. وقُسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كذا في «التنوير».

(٦) في رواية: فأتى النبي ﷺ، فسأله فأمره بأكلها.

(٧) أمر إباحة: إشارة إلى إباحة أكل ما ذبح المحلّد.

(٨) قوله: أخبرنا نافع، أي سولى ابن عمر عن رجل من الأنصار إلخ،

روى البخاري هذا الحديث عن المقدمي عن معمر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع، فأبصرت بشاةً مواتاً، فكسرت حجراً، فذبحتها فقال كعب لأهله: لا تأكلوا حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، فأتاه أوبعت إليه من ماله، فأمره بأكلها. ثم روى من طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله بن عمر أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً . . . الحديث. وابن كعب المذكور في الرواية =

أَنَّ معاذ بن سعد^(١) أو سعد بن معاذ أخيره: أن جارية^(٢) لكعب بن مالك كانت قرعى غنماً له بَسَلْع^(٣) فأصيب^(٤) منها شاة، فأدركتها^(٥)، ثم ذبحتها بحجر، فُسِّل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس بها كلوها^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ كل شيء أفرى^(٧) الأوداج وأنهر الدم

الأولى هو عبد الله بن كعب، جزم به الميزي في «الاطراف» ورجح الحافظ ابن حجر أنه عبد الرحمن بن كعب، وقال الدارقطني: رواه الثليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير، وقد اختلف فيه على نافع وأصحابه، قال الحافظ في «مقدمة فتح الباري»: هو كما قال.

(١) قال الزرقاني: كذا وقع على الشك. وذكر معاذ بن سعد بن منلة وأبو نعيم في الصحابة، قاله في «الإصابة».

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: لا يُعرف اسمها.

(٣) بفتح السين وسكون اللام: جبل بالمدينة.

(٤) أي جماعته مدمات الموت.

(٥) الجارية.

(٦) يُستبطل من الحديث جواز ذبيحة المرأة بلا كراهة.

(٧) قوله: أفرى الأوداج، الإفراء القطع، والأوداج جمع وَدَج — بفتحين — وهي عروق تحيط بالخلق، والإنهار الإسالة، كذا ذكره العيني، وفي هذا التعبير إشارة إلى ما ورد: «أنهر الدم بما شئت» متفق عليه من حديث عدي، وفي رواية لهما من حديث رافع: ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا. وفي رواية ابن أبي شيبة عن رافع: كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً.

فذهبحت به فلا بأس بذلك إلا السن والظفر والعظم، فإنه مكروه أن
تُدبَح^(١) بشيء منه - وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن
المسيب أنه كان يقول: ما دُبِح^(٢) به إذا بَضَعَ^(٣) فلا بأس به إذا
اضطُررت^(٤) إليه.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بذلك كله على ما عُسِرَتْ^(٥)

(١) بصيغة المجهول أو المعروف المخاطب.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) قوله: إذا بَضَعَ، بفتح الباء وتشديد الضاد وتخفيفها أي قطع.

(٤) قوله: إذا اضطُررت^(١) إليه، بصيغة المجهول المخاطب. الظاهر أنه
محمول على ذكاة الاضطرار، فإن ذكاة الاختيار هو قطع الأوداج، وذكاة الضرورة
جرح في البدن أينما كان وهو لا يحل عند القدرة على ذكاة الاختيار، بل بحالة عدم
القدرة عليه، فمعنى قوله ما ذبح به... إلخ: أن ما يُذبح به إذا قطع موضعاً من
مواضع الحيوان فلا بأس به إذا اضطُر إليه، وإن لم يضطر إليه لا يجوز ذلك.
وحمله الزرقاني على أن معنى البضع قطع الحلقوم والودجين وأن قوله إذا اضطُررت
إليه متعلق بتعميم مستند من كلمة «ما» أي ما ذبح به إذا قطع الأوداج، وإن كان
غير حديد فلا بأس به إذا اضطُررت إليه وإلا فالمستحب الحديد المشحوذ لحديث:
وليُحَدَّ شفرته.

(٥) أي يَنْتُ سابِقاً.

(١) قال صاحب المحلى: بأن لم تجد السكين خرج مرجح القلب لأن الإنسان لا يعدل من
المدينة ونحوها إلى القضيبي إلا إذا لم يجعلها انتهى. انظر: الأرجز ١٣٦/٩.

لك، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين^(١) فأفري الأوداج وأنهر الدم أكل^(٢) أيضاً. وذلك^(٣) مكروه، فإن كانا غير منزوعين^(٤) فإنما^(٥) قتلها

(١) أي مقلوعين عن موضعهما.

(٢) قوله: أكل أيضاً، لعموم الأحاديث التي مر ذكرها. ولأنَّ كلاً من السن والظفر وكذا القرن والعظم آلة جارحة تخرج الدم فيحصل ما هو المقصود. وذكر العيني أن حلة أكل ما ذبح بالسن وغيره مذهب مالك^(١) أيضاً. وقال الشافعي وأحمد: المذبح به ميتة لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن بيناً أو ظفراً، سأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم. وأما الظفر فمُدى الحبشة» أخرجه الأئمة الستة وهو محمول عندنا على غير المنزوع فإن الحبشة كانوا يفعلون كذلك إظهاراً للجلالة.

(٣) قوله: ذلك، أي ذلك الفعل يعني الذبح بالسن والظفر مكروه، أما السن فلأنه عظم وهو زاد إخواننا من الجن، فيجب الاحتراز عن تنجيسه، ولهذا منع عن الاستنجاء به وذلك متصور في الذبح وأما الظفر فلأن فيه تشبهاً بالحبشة.

(٤) بل قائمين في موضعهما.

(٥) قوله: فإنما قتلها قتلاً، قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد روي

في هذا عن ابن عباس ما قد حدثنا به سليمان بن شعيب نا الحبيب بن ناصح نا أبو الأشعث عن أبي العطاردي قال: خرجنا حجاجاً فصاد رجل من القوم أرنباً فذبحها بظفره، فأكلوها ولم أكل معهم، فلما قدمنا المدينة سألت ابن عباس، =

(١) قال ابن رشد في البداية ٢/٤٨٤: أجمع العلماء على أن كل ما أنهر الدم وفري الأوداج من حديد أو صخر أو غيره ما إل التذكية به جائزة، واختلفوا في ثلاثة: في السن والظفر والعظم، ولا خلاف في المذهب أن الذكاة بالعظم جائزة إذا أنهر الدم، واختلف في السن والظفر على الأقاويل الثلاثة أعني بالمنع مطلقاً، وبالمعق بين الانفصال والانصال، وبالكراهة لا المنع.

قتلاً^(١) فهي ميتة لا تؤكل. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٦ — (باب الصيد وما يُكره أكله

من السباع^(٢) وغيرها)

٦٤٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني^(٣)، عن أبي ثعلبة^(٤) الخثني: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع.

٦٤٣ — أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن

= فقال: لعلك أكلت معهم؟ فقلت: لا. قال: أصبت إنما قتلها خنقاً. أفلا يرى أن ابن عباس قد بين في حديثه هذا المعنى الذي حرّم به أكل ما ذُبِح بالظفر أنه الخنق لأن ما ذُبِح به وإنما ذُبِح بكفّ فهو مخنوق، فدل ذلك على أنه إنما نهى عن الذبح بالظفر المركب في الكف لا المنزوع وكذلك ما نهى عنه مع ذلك من الذبح بالسن فإما هو على السن المركبة في الفم لأن ذلك يكون عضاً، فإما السن المنزوعة فلا. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

(١) أي وليس بذي ناب شرعي.

(٢) جمع سباع يضم الباء وإسكانها: الحيوان المفترس، ذكره الثميري.

(٣) بفتح الخاء نسبة إلى خولان، قبيلة بالشام، اسمه عائد الله، ذكره السمعاني.

(٤) قوله: عن أبي ثعلبة، هو جرهم، وقيل: جرثوم بن ناشب، وقيل: ابن ناشم، وقيل: اسمه عمرو بن جرثوم، وقيل: غير ذلك، كان ممن بايع تحت الشجرة وأرسله رسول الله ﷺ إلى قومه فأسلموا، ونزل الشام، ومات في زمن معاوية وقيل: في زمن عبد الملك سنة ٧٥، كذا في «الاستيعاب». ونسبته إلى خثين يضم الخاء المعجمة وفتح الثين المعجمة، قبيلة من قضاعة، ذكره السمعاني.

عَبْدُ اللَّهِ (١) بن سفيان الحضرمي (٢)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

قال محمد: وبهذا نأخذ. يكره (٣) أكل كل ذي ناب (٤) من السباع وكل ذي مخلب من الطير، ويكره من الطير أيضاً (٥) ما يأكل

(١) بفتح العين ثقة وثقه النسائي والعجلي، كذا في الإسماعيل.

(٢) بفتح الحاء وسكون الفاء نسبة إلى حضرموت من بلاد اليمن، ذكره السمعاني.

(٣) أي يحرم.

(٤) قوله: أكل كل ذي ناب، هو الذي يفترس بأنابه ويعتد كالأسد والذئب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وعن بعض أصحاب مالك مباح، وبه قال الشعبي ومعيد بن جبير لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ (١)، وكذا لا يجوز فومخلب من الطير - بكسر الميم - هو للطائر كالظفر للإنسان كالثعلب والشاهين والعقاب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يحرم من الطير شيء، ولقد ورد النهي عن أكل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير من حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والبخاري، وخالد بن الوليد أخرجه أبو داود، وعلي بن أبي طالب أخرجه أحمد في مسنده، وجابر أخرجه الكرخي في «مختصره». وورد من حديث أبي ثعلبة عند الأئمة الستة وأبي هريرة عند مسلم وغيره: النهي عن ذي ناب من السباع، وهذه الروايات حجة على من حكم بخلافها، وألحق أصحابنا بسباع البهائم سباع الطير، كذا في «البناء» للمصنف.

(٥) لدخوله في قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ الْخَبَائِثَ﴾ (٢).

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

الجَيْفُ^(١) مما له مِخْلَبٌ أو ليس له مِخْلَبٌ. وهو قول^(٢) أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا وإبراهيم النخعي

٧ - (باب أكل الضَّبِّ^(٣))

٦٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن
سهل بن حنيف، عن عبد الله بن عباس، عن خالد^(٤) بن الوليد بن
المغيرة: أنه^(٥) دخل مع رسول الله ﷺ بيتَ ميمونة^(٦) زوج
النبي ﷺ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْتُودٍ^(٧) فَأَهْوَى^(٨) إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ،

(١) جَيْفٌ بكسر الجيم وفتح الياء جمع حيفة.

(٢) قوله: وهو قول، أخرج من أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنهم يعني
الصحابه كانوا يكرهون ما يأكل الجيف. وعن مجاهد أنه سئل عنه فعافه، ذكره
ابن حجر في «التلخيص».

(٣) نفتح الضاد وتشديد الباء. جهاد معروف برّي، يقال له سوسمار كوه
بالنقطة الأربعة.

(٤) قوله: خالد، هو ابن حنّاه ابن عباس، أبو سفيان المخزومي، أسلم بعد
الحديبية وقبل الفتح. وشهد غزوة مؤتة، مات بجمص سنة ٢٩. وقيل: بالمدينة،
كذا في «الإسعاف».

(٥) قال ابن عبد البر: كذا قال يحيى وجماعة من رواة «الموطأ» وقال
ابن بكير عن ابن عباس وخالد: إيهما دخلا مع رسول الله ﷺ.

(٦) هي خاتمة ابن عباس وخالد.

(٧) بالذال المعجمة أي مشوي.

(٨) أي أمان إليه يده فلتبتون تلاكلكم.

فقال بعض النسوة اللاتي كن في بيت ميمونة: أخبروا^(١) رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقلن^(٢): هو ضب، فرفع^(٣) يده، فقلت^(٤): أحرام^(٥) هو؟ قال: لا^(٦)، ولكنه لم يكن بأرض^(٧) قومي، فأجذني أعاقه^(٨). قال^(٩): فاجترأته^(١٠) فاكلتُ ورسول الله ﷺ ينظرُ.

٦٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: نادى رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف ترى^(١١) في أكل الضب؟.....

(١) أي سألوا له ليعرف حله وحرمة.

(٢) قوله: فقلن، منهن ميمونة كما عند الطبراني وبقية النساء لم يسنه كذا ذكره ابن حجر وغيره.

(٣) معرضاً عن أكله.

(٤) هذا قول خالد.

(٥) أي أعرضت عن أكله لحرمة؟

(٦) أي ليس بحرام.

(٧) أي مكة وأطرافها.

(٨) بفتح الهمزة أي أجد نفسي أكرهه.

(٩) أي خالد.

(١٠) أي جرأته إلى نفسي.

(١١) الواو حالية والفرض منه بيان تقريره عليه السلام على أكله الدال على حله فإنه لو كان حراماً لممنعه عن أكله.

(١٢) أي ما حكمه؟

قال : نَسَتْ^(١) بأكله ولا مُحَرَّمه .

قال محمد : قد جاء^(٢) في أكله اختلاف ، فاما نحن فلا نرى أن يؤكل .

(١) أي لا أحرمه ولكن لا أكله لا لتحريمه بل لما مر .

(٢) قوله : قد جاء في أكله اختلاف ، أي وردت في جواز أكله وعدمه أحاديث مختلفة ، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث خالد المذكورين سابقاً يدلان على الحل من غير كراهة ، وحديث عائشة وعليّ المذكورين لاحقاً يدلان على النهي والكراهة ، وإذا تعارضت الأخبار في الحل وعدمه رجحت أخبار عدمه^(١) احتياطاً . قال بعض الأعلام في شرح مسند الإمام^(٢) : أخرج أبو داود عن عبد الرحمن ابن شبل : أن رسول الله نهى عن أكل لحم الضب . وفي إسناده إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن عتبة عن أبي راشد عنه ، قال الحافظ : حديث^(٣) ابن عياش عن الشاميين مقبولة ، وهؤلاء ثقات شاميون ، ولا يلتفت إلى قول الخطابي : ليس إسناده بذلك وبهذا ثمسك أبو حنيفة وأصحابه ، وقالوا بامتناع أكل الضب ، وقد وردت أحاديث في أكل الضب بعضها تشتمل على النهي لعله المسخ ، وبعضها على أن النبي عليه السلام لم يأكل منه ولم ينه عنه ، فمن الأول : ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حنبل : كنا عند النبي ﷺ فأسفر ، فنزلنا منزلاً أرضاً كثيرة الضيغب فأصمينا صمياً وذبحها ، فبيتما القنور =

(١) قد جمع الشيخ في بيان المجهود ١٢١/١٦ بين هذه الروايات المتعارضة ، وقال : إن رسول الله ﷺ أباحه أولاً ، ولكن تركه أكنه تغلراً واعتذر بأنه لم يكن في أرض نومي فأجدي أعافه ، ثم تردّد فيه باحتمال كونه من المسخرجات فلم يأمر به بشيء . ولم ينه عنه ، فكان في حكم الإباحة الأصلية ، ثم بعد ذلك نهى عنه فصار حراماً . وهذا الوجه أولى لأن فيه تغليب الحظر على الإباحة .

(٢) أي : تنسيق النظم ص ١٩٢ (٣) في الأصل هكذا . والظاهر أحاديث

= يخلي إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: إن أمة من بني إسرائيل فُقدت وإني أخاف أن تكون هي، فاكفروها، فكفأناها، وفي رواية: وإنا جياح.

ومن الثاني: ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مُضِيب^(١)، وإنه عام طعم أهلي، فلم يجبه، فقلنا: عاودته فعاودته، فلم يجبه ثلاثاً ثم ناداه في الثالثة، وقال: يا أعرابي، إن الله لعن على سبط من بني إسرائيل، فمسحهم دواب يذبون على الأرض فلا أدري لعل هذا منها، فليست أكلها ولا أنهي عنها. وعند أبي داود والنسائي من حديث ثابت بن دبيعة نحو ذلك. فلما كانت الأحاديث في الضب كما ترى انتعطف العلماء في أكله، فمنهم من حرّمه حكاه عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ونقله ابن المنذر عن علي، ومنهم من قال بإباحة أكله، وهو قول الجمهور. وقالوا في الأحاديث التي ورد النهي فيها لعلّ المسخ ليس فيها ما يدل على الجزم بأن الضب مسوخ، وإنما توقف في ذلك وهذا لا يكون إلا قبل أن يعلم الله فيه أن المسوخ لا ينسل، وبهذا أجاب الطحاوي، ثم أخرج عن ابن مسعود: مثل رسول الله من القردة والخنازير وهي ممّا مسخ. قال: إن الله لا يهلك قوماً أو يسخ قوماً فيجعل لهم نسلاً، فلما علم أن المسوخ لا نسل له وكان ﷺ يستقله فلا يأكله، ولا يعمره وأكل على ما نكته له على الإباحة وتكون الكراهة تنزيهية في حق من يتقلده، ورجع الطحاوي بإباحة أكله، ونقل الشيخ بيري زاده في «شرح الموطأ» لمحمد بن العيني أنه قال: الأصح أن الكراهة عند أصحابنا تنزيهية لا تحريرية للأحاديث الصحيحة أنه ليس بحرام^(٢).

(١) قال الحافظ: مُضِيب - بهم أوله وكسر المعجمة - أي كثيرة الضباب. فتح الباري ٦٦٣/٩.

(٢) قال الحافظ: والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه وجنح بعضهم إلى التحريم:

٦٤٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة: ^(١) أنه أُهْدِيَ ^(٢) لها ضَبٌّ، فأثاها رسول الله ﷺ فسألته من أكله فتهاها عنه، فجاءت ^(٣) سائلة فأرادت ^(٤) أن تُطْعِمَهَا إِيَّاهُ، فقال لها رسول الله ﷺ: أَتُطْعِمِينَهَا ^(٥) مما لا تأكلين؟

٦٤٧ - أخبرنا عبد الجبار ^(٦)، عن ابن عباس الهمداني، عن

(١) قوله: عن عائشة، هذه الرواية مقطعة، فإن النخعي لم يسمع من عائشة شيئاً كما ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وقد وجدنا هذا الحديث في «مسند الإمام أبي حنيفة» الذي جمعه الحنفكي، وفي «مسند» الذي جمعه الخوارزمي هكذا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكذا أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ونقل عن محمد أنه احتج بهذا الحديث على كراهة أكل الضب، وقال: قد دُلَّ ذلك على أن رسول الله ﷺ كره نفسه ولغيره أكل الضب، فبذلك تأخذ، ثم أجاب عنه الطحاوي بقوله: قيل له: ما في هذا دليل على ما ذكرت، فقد يجوز أن يكون كره أن تُطْعِمَهُ السائل لأنها إنما فعلت ذلك من أجل أنها عاقته، ولولا أنها عاقته لما أطعمته إِيَّاهُ، فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كما قد روي أنه نهى عن أن يُتَصَلَّقَ بالتمر الرديء.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) في رواية الطحاوي: فجاء سائل.

(٤) أي عائشة.

(٥) من باب الإطعام مع حمزة الاستفهام للزجر واللام.

(٦) قوله: أخبرنا عبد الجبار عن ابن عباس الهمداني، بالفتح نسبة إلى همدان، =

ويبدو أن الطحاوي أيضاً فهم من محمد أن الكراهية فيه للتحريم. انظر فتح الباري

٦٦٦/٩

= قبيلة - عن عزيز - على وزن فاعيل بزاتين معجمتين بينهما ياء تحتية مشاة أولها عين مهمل - بن مرثد - بفتح الميم والثاء المثلثة بينهما واء مهمل ساكنة - عن الحارث عن علي بن أبي طالب إلخ، هكذا وجدنا العبارة في كثير من النسخ وفي بعضها عن أبي عباس مكان عن ابن عباس، وفي بعضها مكانه عن ابن عباس يتشديد الياء المشاة التحتية بعد العين المهملة آخره شين معجمة، والذي أظن أن هذا كله تصحيف، والصحيح عبد الجبار ابن عباس الهمداني قال في «تهذيب التهذيب» عبد الجبار بن العباس الشامي الهمداني الكوفي، وثبام جبل باليمن، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وقيس بن وهب وعمر بن عثمان بن المغيرة الثقفي وعريب بن مرثد المشرقي وعده، وعنه ابن المبارك وإسماعيل بن محمد بن جحادة ومسلم بن قتيبة وإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي. وأبو أحمد الزبيري والحسن بن صالح ووكيع وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لرجوان لا يكون به بأس وكان بشيع، وقال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال البزار: أحاديثه مستقيمة، وقال المعجلي: صريح، لا بأس به. انتهى ملخصاً. وفي «أنساب السمعاني» بعد ذكر أن الشامي نسبة إلى شام بلدة باليمن - بكسر الشين المعجمة بعدها ياء موحدة - المشهور بالنسبة إليها عبد الجبار بن عباس الشامي الهمداني من أهل الكوفة، يروي عن عون بن أبي جحيفة وعطاء بن السائب، وروى عنه ابن أبي زائدة والكوفيون، كان غالباً في التشيع. انتهى. وفيه أيضاً بعد ما ذكر المشرقي وضبطه بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الراء المهملة في آخره فاف، نسبة إلى مشرق بطن من همدان، والمشهور بالنسبة إليه هريب بن مرثد المشرقي الهمداني، يروي المقاطيع، روى عنه عبد الجبار بن العباس الشامي. انتهى ملخصاً. ومنه يعلم أن شيخ عبد الجبار اسمه عريب لا عزيز فليحذر هذا المقام؛ وأما الحارث فهو ابن عبد الله الأصغر الهمداني الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وعنه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح وجماعة، كذبه الشعبي على ما أخرجه =

عزیز بن مرثد، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :
أنه نهى عن أكل الضَّبِّ والضَّبُع^(١).

قال محمد: فتركه أحب إلينا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

مسلم في «مقدمة صحيحه» وأبو إسحاق وعلي بن المديني وغيرهم، ووثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، وأما في الحديث، مات سنة ٦٥هـ، وقال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد غال الشعبي: كان يكذب؟ قال: لم يكن يكذب في الحديث وإنما كان كذبه في رأيه. وقال الذهبي: النسائي مع تخته في الرجال قد احتج به والجمهور على توحيته مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في حكاياته لا في الحديث، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) قوله: والضَّبُع، هو كالتَّبُع وزنًا ويقال له كفتار (بالفارسية) وهو حلال عند الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكرهه مالك: والمكروه عنده ما يأثم أكله ولا يُقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يحل أكله، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجّين بأنه فوناب^(١) كلنا ذكره التميمي، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجا الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم كما بسطه العيني في «البيان» مع الجواب عما استدّل به المخالفون.

(١) إن الضَّبُع سبع فوناب، ونهب الجمهور إلى التحريم لتحريم كل ذي ناب من السباع، ولحديث الترمذي من رواية خزيمة بن جزء. انظر الكوكب النري ١٠/٣ وبذلك تمجهد . ١٢٨/١٦

٨ - (باب ما لَفَظَهُ^(١) البحرُ

من السَّمَكِ الطَّافِي^(٢) وغيره)

٦٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عبد الرحمن^(٣) بن

أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لَفَظَهُ^(٤) البحرُ؟ فنهاه عنه، ثم انقلب^(٥) فدعا بمصحف فقرأ:

(١) أي رماه على الساحل وتحوه.

(٢) قوله: الطافي، يقال: طفا الشيء فوق الماء يطفو طفواً إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء ويعلو على الماء ولا يرسب، كذا في «المغرب» وغيره.

(٣) قوله: أن عبد الرحمن، قال القاري: قيل ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في «الموطأ». انتهى. وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

(٤) قوله: عما لَفَظَهُ البحر، أي رماه البحر على الساحل، من أَكَلْتُ التمرة وَلَفَظْتُ التواة أي رميتها، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(١) وإطلاق اللفظ على الحفظ لأنه مرمي من الفم.

(٥) قوله: ثم انقلب، أي اتصرف إلى بيته، ورجع إلى أهله كما يعلم مما ذكره السيوطي في «الدور المنتور»: أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن عساكر عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل ابن عمر عن حيتان ألقاها البحر؟ فقال: أمينة هي؟ قال: نعم، فنهاه، فلما رجع عبد الله إلى أهله أخذ المصحف فقرأ سورة المائدة فأتى على هذه الآية ﴿وَطَعَامَهُ﴾ فقال: طعامه هو الذي ألقاه فألحفه، فمره بأكله. انتهى. وبه يظهر ما في كلام القاري حيث فسر انقلب بقوله أي رجع عن قوله. انتهى.

(١) سورة ق: الآية ١٨.

﴿أَجَلٌ لَكُمْ﴾^(١) صَيْدُ^(٢) الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ^(٣)، قال نافع: فأرسلني إليه^(٤) أَنْ^(٥) ليس به بأس فَكَلْهُ.

قال محمد: ويقول ابن عمر الآخر^(٦) نَأْتِخُذُ. لا بأس بما لفظه البحر وبما حَسَرَ^(٧) عنه الماء إنما^(٨) يُكْرَهُ من ذلك الطافي. وهو

(١) المخطوب إلى المشركين.

(٢) قوله: صيد البحر وطعامه، قال أبو هريرة: طعامه ما لفظه ميتاً، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم مرفوعاً وموقوفاً، وقال أبو بكر الصديق: صيده ما حوت عليه وطعامه ما لفظه عليك، أخرجه أبو الشيخ، وفي رواية عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عنه: صيد البحر ما نسطانه بأيدينا، وطعامه ما لائه البحر، ومثله أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس. وفي الباب آثار أخر مذكورة في الدور الثوري.

(٣) بعده: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَقَّقْتُمْ حَرَمًا﴾^(١)

(٤) أي إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة.

(٥) بيان للمرسل به أي بهذا الحكم.

(٦) بكسر الخاء أي المتأخر.

(٧) أي انكشف عنه ونضب وطار.

(٨) قوله: إنما يُكْرَهُ من ذلك الطافي، لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوا: وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه. وأعله البيهقي يحيى بن سليم، وقال: إنه كثير الهم سبىء الحفظ، وقد رواه غيره موقوفاً، ورده العيني بأنه =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

قول^(١) أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله .

٩ - (باب السمك يموت في الماء)

٦٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد

الجاري بن الجار^(٢)

أخرج له الشيخان وهو ثقة، وزاد الوقع، وأخرج الترمذي من حديث جابر موضوعاً بلفظ: ما اصطدموه وهو حي فكلوه وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه . وفي رواية الطحاوي في «أحكام القرآن»: ما جزر عنه البحر فكلّ وما تلقى فكلّ، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل .

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو قول جابر وعليّ وابن عباس وسعيد بن المسيّب وأبي الشعثاء والنخعي وضاوس والزهري، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإباحة الطافي عن أبي بكر وأبي أيوب، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذاً من إطلاق حديث: هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته، وحديث: أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال، أخرجه ابن ماجة وأحمد وعبد بن حميد والدارقطني وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابنا بأن ميتة البحر ما لفظه البحر أو انحسر الماء عنه ليكون موته مضافاً إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير أفة وطفاء على الماء، كذا في «النبأ» و «الدراية»^(١).

(٢) قوله: عن سعيد الجاري بن الجار . هكذا رُجد في نسخ عديدة، وفي «موطأ يحيى» عن سعيد الحاري مولى عمر بن الخطاب . وذكره السمعاني في اسمه سعد بغير ياء، حيث ذكر أن الجاري نسبة إلى الجار ببيدة على الساحل بمغرب المدينة النبوية، والمتب إلى سعد بن نوفل الجاري، كان عامل عمر،

(١) انظر: بذل المجهود ١٦١/١٦

قال: سألت ابنَ عمرَ عن الحَيَّانِ^(١) يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيَمُوتُ صَرْداً^(٢)... وفي أصل ابن الصَّوَّافِ: ^(٣) وَيَمُوتُ^(٤) برداً — قال: ليس به بأس. قال: ^(٥) وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا ماتت ^(٦) الحَيَّان من حرٍّ أو بردٍ أو قتلٍ ^(٧) بعضها بعضاً فلا بأس بأكنها، فأما إذا ماتت مَيْثَةً^(٨) نفسها فَطَفَّتْ^(٩) فهذا يُكره من السمك. فأما سوى ذلك فلا بأس به

روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر، وعنه زيد بن أسلم. انتهى. وكذا سماه ابن الأثير الحزري في «جامع الأصول».

(١) بكسر الهمزة جمع الحوت

(٢) بمنحني أي برداً.

(٣) أي في نسخة الموطأ، لابن الصَّوَّاف وهو من المشيخ.

(٤) أي مكان. ويموت صرداً^(١).

(٥) أي سعيد الحزري

(٦) في البحر

(٧) مصدر مضاف معطوف على حرٍّ أو فعل ماضٍ وما بعده فاعل معطوف

على فعل سابق.

(٨) بكسر الهمزة أي ماتت من غير آفة خارجة، بل بموته نفسه

(٩) أي علت على انما.

(١٠) قال نياجي. ما قتل بعضه بعضاً من الحيتان أو مات صرداً بحوز أكله، وهو ما اتفق عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنه مات بسبب شيء فلت يذبحك عبد أحمد أو حز

المسالك ١٦٤/٩

١٠ - (باب ذكاة^(١) الجنين^(٢) ذكاة أمه)

٦٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُجِرَت الناقة فذكاة ما في بطنها^(٣) ذكاتها^(٤) إذا كان قد تم خلقه^(٥) ونبت شعره، فإذا^(٦) خرج من بطنها فُيخ حتى يخرج الدم من جوفه.

٦٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط^(٧)،

(١) بمعنى الذبح.

(٢) هو الولد ما دام في بطن أمه.

(٣) من الولد. في «موطأ يحيى»: فذكاة ما في بطنها في ذكاتها.

(٤) لأنه جزء منها، فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها.

(٥) أي في أجزائها.

(٦) قوله: فإذا خرج، حمله الفاري على مخرجه حالة الحياة حيث قال:

فإذا خرج من بطنها أي حياً ذبح أي اتفاقاً حتى يخرج الدم أي دم المدايحة من جوفه أي جوف الجنين الشامل لحلقه وأوداجه. انتهى. والظاهر ما ذكره الزرقاني حيث قال: فإذا خرج من بطن أمه فُيخ أي ندباً كما يفيد السياق حتى يخرج الدم من جوفه، فذبحه إما هو لإتقائه من الدم لا لتوقف الحل عليه، وهذا جله بمعنى مرفوعاً: روى أبو داود والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «ذكاة الجنين إذا أشعر ذكاة أمه» ولكنه يُذبح حتى ينصاب ما فيه من الدم، وبما رُوي حديث ابن عمر رفعه: ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أولم يشعر، لكن فيه مبارك بن مجاهد ضعيف، ولتعارضهما لم يأخذ بهما الشافعية، فقالوا: ذكاة الجنين ذكاة أمه مطلقاً، ولا الحنفية فقالوا: لا مطلقاً، ومالك ألغى الثاني لضعفه وأخذ بالأول لاعتضاده بالموقوف، ففُيد به حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه. انتهى.

(٧) بصيغة التصغير.

عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ذكاة ما كان في بطن الذبيحة ذكاةً أمه إذا كان قد نبت شعره وتم خلقه^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا تم^(٢) خلقه، فذكاته في ذكاة أمه فلا بأس بأكله. فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حياً

(١) في أعضائه.

(٢) قوله: إذا تم، يعني إذا خرج من بطن الذبيحة جنيئاً ميت فإن كان تام الخلق نابت الشعر يؤكل، وإن لم يكن تام الخلقة فهو مضغعة لا تؤكل، وبه قال مالك والليث وأبو ثور، وقال أحمد والشافعي بحله مطلقاً، وقال أبو حنيفة: لا يؤكل مطلقاً، وبه قال زفر والحسن بن زياد، فإن خرج حياً ذبح اتفاقاً، ودليل من قال بالحل مطلقاً أو مقيداً بتمام الخلقة حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه روله أحد عشر نفساً من الصحابة، الأول: أبو سعيد الخدري، أخرج حديثه باللفظ المذكور أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان وأحمد. والثاني: جابر، أخرج حديثه أبو داود وأبو يعلى. الثالث: أبو هريرة، أخرج حديثه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، وفي مسنده عبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه، والدارقطني وفي مسنده عمرو بن قيس ضعيف. الرابع: ابن عمر، أخرج حديثه الحاكم والدارقطني وصنده ضعيف. الخامس: أبو أيوب، أخرج حديثه الحاكم. السادس: ابن مسعود، أخرج حديثه الدارقطني، ورجاله رجال الصحيح. السابع: ابن عباس، أخرجه الدارقطني. الثامن: كعب بن مالك، حديثه عند الطبراني. التاسع والعاشر: أبو أمامة وأبو الدرداء، حديثهما عند البزار والطبراني. الحادي عشر: علي رضي الله عنه، حديثه عند الدارقطني، وقال ابن المنذر: لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم أن الجنين لا يؤكل إلا بامتناف الذكاة إلا عن أبي حنيفة ولا أحسب أصحابه وافقوه، وفيه نظر، فقد وافقه من أصحابه زفر والحسن وشيخه إبراهيم النخعي. واختار هذا القول أيضاً ابن حزم الظاهري، وقال: لا يترك القرآن وهو قوله =

قِيْلَ كَيْفَ^(١)، وَكَانَ^(٢) يَرْوِي عَنْ حَمَادٍ^(٣) عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ^(٤): لَا تَكُونُ ذِكَاةً تَفْسِرُ ذِكَاةَ نَفْسَيْنِ.

= تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ بِالْخَيْرِ^(١) الْمَذْكُورِ رَاجَابُ فِي «الْمَبْسُوطِ» بِأَنَّ حَدِيثَ ذِكَاةِ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ لَا يَصِحُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ وَضَعَفَ بَعْضُ طَرَفِهِ غَيْرَ مُضَرٍّ، وَذَكَرَ فِي «الْأَسْرَارِ» أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْ أَبَا حَنِيفَةَ فَلِئَنَّهُ لَا تَأْوِيلَ لَهُ وَلَوْ بَلَغَهُ لَمَا خَالَفَهُ، وَهَذَا حَسَنٌ، وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْعَنَائَةِ» وَغَيْرُهَا أَنَّهُ رَوَى «ذِكَاةَ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» بِالنَّصِّ فَهُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ أَيُّ كَذِكَاةِ أُمِّهِ كَمَا يُقَالُ: لِسَانُ الْوَزِيرِ لِسَانُ الْأَمِيرِ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ أَمَةِ الشَّانِ الرَّفْعُ، صَرَّحَ بِهِ الْمُنْذَرِيُّ، وَيُوضِّحُهُ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ السَّائِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُنْحَرُ الْإِبِلَ وَالنَّاقَةَ وَنَذِيجَ الْبَقَرِ فَتَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَفَنُلْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ؟ فَقَالَ: كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذِكَاةَ ذِكَاةِ أُمِّهِ. وَبِالْجُمْلَةِ نَقُولُ مَنْ قَالَ بِمُوافَقَةِ الْحَدِيثِ أَقْوَى. هَذَا مُلَخَّصُ مَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «الْبَيِّنَاتِ».

(١) أَيُّ يَذْبَحُ.

(٢) أَيُّ أَبِي حَنِيفَةَ.

(٣) ابْنُ أَبِي حَلِيمَانَ.

(٤) هَذَا اسْتِعْمَادُ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ بِمُقَابَلَةِ النُّصُوصِ، وَلَعَلَّهَا

لَمْ تَبْلُغْهُ أَوْ حَمَلَهَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا.

(١) بَسْطُ تَخْرِيجِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلُّهَا الزَّيْلَعِيُّ فِي نَسَبِ الرَّايَةِ: وَقَالَ: وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «أَحْكَامِهِ»: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَحْتَاجُ بِأَسَانِيدِهِ كُلَّهَا، وَأَثَرُهُ ابْنُ الْقُطَيْبِ عَلَيْهِ. انْظُرْ: أَوْجُزُ الْمَسَائِلِ ١٤٠/٩.

١١ - «باب أكل الجراد»^(١)

٦٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا^(٢) عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الجراد؟ فقال: «وَدِدْتُ^(٣) أَنَّ عِنْدِي قَفْعَةً^(٤) مِنْ جَرَادٍ فَأَكُلُ مِنْهُ».

قال محمد: وبهذا^(٥) نأخذ. فجراد دُكِّي^(٦) كُلُّهُ لَا بِأَسٍ بِأَكْلِهِ إِنْ

(١) قوله: «باب أكل الجراد»، بفتح الجيم حيوان معروف، ذكر الترمذي في «نواره»، أنه خُلِقَ مِنَ الطِّينَةِ الَّتِي قُضِلَتْ مِنْ خَلْقِ آدَمَ، وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ أَنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ هَلَكَاءُ الْجَرَادِ، أَخْرَجَهُ أَبُو يَمَلَى وَغَيْرُهُ. الْكَلَامُ فِيهِ مَبْسُوطٌ فِي «حَيَاةِ الْحَيَوَانَ».

(٢) في نسخة: أخبرنا.

(٣) أي تمنيت.

(٤) بفتح القاف ومكون الفاء، فعين مهملة، شيء شبيه بالزنبيل، قاله

القاري.

(٥) قوله: «وبهذا نأخذ»، قال الدميري في «حياة الحيوان»: «قالت الأئمة الأربعة بحله^(١) سواء مات حيف أو نفه أو يذكاة أو باصطباد مجوسي أو مسلم قُطِعَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا، وَعَنْ أَحْمَدَ إِذَا قُتِلَ الْبَرْدُ لَمْ يَوْكَلْ، وَعَنْ مَالِكٍ إِنْ قُطِعَ رَأْسُهُ حَلٌّ وَلَا فَلَ». والدليل على عموم حله حديث: «أَجَلْتُ لَنَا مِثْقَانِ وَدَعَانِ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ».

(٦) دُكِّي كُلُّهُ أَي مَذْبُوحُ كُلِّهِ فِي حُكْمِهِ.

(١) وقد نقل النووي الإجماع على جَلِّ أكل الجراد، وخصه ابن العربي بغير جراد الأنثوس لما فيه من الضرر المصحف. ويختصر مله مالک إن قطع رأسه حل ولا فلا. تنسيق النظام من ١٩٥.

أُخِذَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وهو ذَكِيٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ
مِنْ فَطَهَائِنَا.

١٢ - (بَابُ ذُبَائِحِ) (١) نَصَارَى الْعَرَبِ

٦٥٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدَّيْلِيُّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ (٢) بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَثَلَ عَنْ ذُبَائِحِ (٣) نَصَارَى الْعَرَبِ؟ فَقَالَ:

(١) ذَبَحَ الْكَتَابِيُّ حَلَالَ، حَرِيًّا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا، عَرِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

(٢) قَوْلُهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «الْكَاتِبِ» الشَّافِ
فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ: «هَذَا مُتَقَطِعٌ لِأَنَّهُ ثَوْرًا لَمْ يَلَقِ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ
عَنْ عِكْرَمَةَ فَحَدَّثَهُ مَالِكٌ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّوا ذُبَائِحَ بَنِي تَغْلِبَ وَتَزَوَّجُوا نِسَاءَهُمْ.

(٣) قَوْلُهُ: عَنْ ذُبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، أَيِ الْعَرَبِ الَّذِينَ تَنَصَّرُوا وَمِنْهُمْ قَوْمٌ
مَعْرُوفُونَ بِبَنِي تَغْلِبَ، وَإِنَّمَا سَثَلَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَطَّعُوا أَلْفَ
أَوْتَارًا لِّلْكِتَابِ جَلًّا لَّكُمْ﴾ (١) أَيِ ذُبَائِحِهِمْ عَامًّا لِأَنَّ نَصَارَى الْعَرَبِ لَبَسُوا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُمْ لَبَسُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ فَكَانَ
مُظَنًّا أَنَّ لَا يَحِلُّ ذُبَائِحَهُمْ، فَاجَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا أَخْذًا مِنْ عَمُومِ الْآيَةِ،
وَقَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ إِنْشَاءً إِلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذِهِ
الْآيَةِ إِلَى الْعَرَبِ، وَغَرَضُهُ سُبْحَاتِهِ وَتَعَالَى مِنْهُ أَنْ مَنْ تَوَلَّى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ
الْعَرَبِ وَأَخَذَ بِشَرَائِعِهِمْ وَعَمِلَ حَسَبَ عَمَلِهِمْ فَهُوَ مِنْهُمْ نَصَارَى الْعَرَبِ إِذَا تَدَيَّنُوا بِدِينِ
النَّصَارَى صَارُوا مِنْهُمْ حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ حَقِيقَةً، فَدَخَلُوا فِي عَمُومِ الْآيَةِ =

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ ٥.

لا بأس بها، وتلا هذه الآية^(١) ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ .
قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

١٣ - (باب ما قُتل الحجر^(٢))

٦٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع قال: رميت طائرين بحجر^(٣)
وأنا بالجُرُف^(٤)، فأصبتُهما، فأما أحدهما فمات^(٥)، فطرحه^(٦)
عبد الله بن عمر، وأما الآخر فذهب^(٧) عبد الله

= المذكورة، وبهذا ظهر سخافة ما قال الزرقاني^(١): لعل مراده بتلاوتها أنها وإن جاز
أكل ذبائحهم لكن لا ينبغي للمسلم أن يتخذهم ذبائح لأن في ذلك موالاة لهم.
انتهى. فإن هذا التوجيه يقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حدة.

(١) تمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم
أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾^(٢).

(٢) أي بسبب ثقله عليه.

(٣) في نسخة: بحجرين.

(٤) بضم الجيم وضم الراء وسكون الراء موضع يقرب المدينة.

(٥) أي قبل ذبحه.

(٦) لأنه صار ميتة^(٣) فإن الحجر أصابه بثقله.

(٧) أي أراد أن يلجعه.

(١) الزرقاني. ٨٢/٣ والأوجز. ١٣١/٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٥١.

(٣) قال الحرقي. لا يؤكل ما قتل بالسند أو الحجر، لأنه موقود، قال الموفق: يعني الحجر
الذي لا حد له، فأما المحدث كالمصان فهو كالمحاصر إن قتل بعدد أبيح وإن قتل بعرضه
أو ثقله فهو وقيد لا يباح، وهذا قول عامة الفقهاء. أوجز المسالك. ١٤١/٩.

يَذْكِيهِ بِقُدُومِ^(١) فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذْكِيَهُ فَطَرَحَهُ أَيْضاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ما رُمي به الطير، فقتل به قبل أن تذرك^(٢)
ذكاته لم يؤكل، إلا أن يخرق^(٣) أو ينقص فإذا خرق وبضع فلا بأس
بأكله وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٤ - (باب الشاة وغير ذلك

تَذْكِي^(٤) قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ)

٦٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن أبي ثمر^(٥)
أنه سأل^(٦)

(١) بفتح القاف وضم الدال: آلة مشهورة للنجار.

(٢) بصيغة المجهول، فما يعده مرقوع. أو بالمعروف فما يعده منصوب.

(٣) من الخرق. بمعنى التقطع وهو بالراء المهملة، وفي بعض النسخ خرق^(٧)
بالمعجمة، وفي بعضها خزف بالمعجمة آخره فاء.

(٤) أي تذبح.

(٥) بضم الميم وتشديد الراء هو مولى أم مائىء، ويقال: مولى
عقيل بن أبي طالب.

(٦) قوله: أنه سأل أبا هريرة عن شاة، قال الفاري: هي كانت مريضة
أو مضروية ونحوها انتهى. وهذا مجرد احتمال لا يشفي^(٨) التعليق، وحقيقة الواقعة
في المتردية، ففي رواية عند ابن عبد البر عن يوسف بن سعد عن أبي ثمر^(٩) قال:
كانت عناق كريمة، فكرهت أن أذبحها فلم ألبث^(١٠) أن ترددت، تذبحتها. فركضت =
(١) أي طعن.

(٢) في الأصل: لا يبقى وهو تحريف.

(٣) في الأصل: (لم ألبس) وهو تحريف.

أبا هريرة عن شاة ذبحها فتحرك^(١) بعضُها؟ فأمره^(٢) يأكلها، ثم سأل زيد ابن ثابت فقال: إن الميتة لتتحرك^(٣)، ونهاه^(٤).

قال محمد: إذا تحركت تحركاً أكبر الرأي فيه و^(٥) الظن أنها حية^(٦) أكلت^(٧)، وإذا كان تحركها شبيهاً بالاختلاج^(٨)، وأكبر الرأي والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل.

= برجلها (فتحرك بعضها) فأمره أبو هريرة أن يأكلها، ذكره الزرقاني^(٩).

(١) أي بعد ذبحها.

(٢) قوله: فأمره يأكلها، أي لأن الحركة دليل الحياة فيكون مذكراً، ويوافقه ما أخرجه ابن جرير عن علي قال: إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمتردية والطليحة وهي تتحرك بدأ أورجلاً فكلها.

(٣) فلا يفيد ذبحها.

(٤) قوله: ونهاه، أي عن أكلها. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من الصحابة وافق زيداً على ذلك. وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر.

(٥) عطف تفسيرى.

(٦) أي كانت حية قبل النبح.

(٧) أي جاز أكلها.

(٨) أي باضطراب الأعضاء.

(٩) ٨٣/٣ وكذا في الأجزاء ١٣٧/٩.

١٥ - (باب الرجل يشتري اللحم
فلا يدري^(١) أذكي هو أم غير ذكي)

٦٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه^(٢) أنه قال
سئل رسول الله ﷺ فقيل^(٣): يا رسول الله إن ناساً^(٤) من أهل البادية
يأتون^(٥).....

(١) أي لا يعلم أن ذلك اللحم من الحيوان المذبوح الشرعي أم لا.
(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام. قوله: عن أبيه أنه قال... إلخ،
لم يختلف عن مالك في إرساله، وتابعه الحمادان وابن عينة ويحيى القطان عن
هشام، ووصله البخاري في «الذبايح» من طريق أسامة بن حفص المدني، وفي
«التوحيد» من طريق أبي خالد سليمان الأحمر، وفي «اليوم» من طريق الطحاوي
محمد بن عبد الرحمن والإسماعيلي من طريق عبد العزيز الدراودي وابن أبي شيبة
عن عبد الرحيم بن سليمان واليزار من طريق أبي أسامة، الستة عن هشام عن أبيه
عن عائشة، قال الدارقطني: وإرساله أشبه بالصواب يعني لأن رواه أضعف وأحفظ،
وأجيب بأن الحكم للوصول إذا زاد عند من وصل على من أرسل واحتف بقريئة
تقرى الوصول كما ههنا إذ عروة معروف بالرواية عن عائشة، والأولى أن يقال: إن
هشاماً حدثه به على الوجهين مرسلًا وموصولًا، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) بيان للسؤال. قوله: فقيل، عند البخاري في الذبايح: إن قوماً قالوا
لنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم، وفي آخره قالت عائشة: وكانوا أي القوم
السائلون حديثي عهد بالكفر.

(٤) عند النسائي: إن ناساً من الأعراب.

(٥) قوله: يأتون بلحماء، بضم اللام جمع لحم، وفي روايتنا: يأتوننا.

بَلْحَمَانِ فَلَا تُدْرِي هَلْ سَمَّوْا^(١) عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟ قَالَ (٢) : فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : سَمَّوْا^(٣) اللَّهَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ كُلُّوْهَا .

(١) أي عند الذبح .

(٢) الضمير إلى عروة .

(٣) أي عند الأكل . قوله : سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا ، قَالَ الطَّيْسِي فِي «حَوَاشِي
الْمَشْكَاةِ» : هَذَا مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ كَأَنَّهُ قَبْلَ لَهْمٍ لَا تَهْتَمُّوا بِذَلِكَ ، وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ
وَالَّذِي يَهْمُكُمْ الْآنَ أَنْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ : لَيْسَ الْمُرَادُ
مِنْهُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُمْ عَلَى الْأَكْلِ قَائِمَةٌ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، بَلْ طَلَبُ التَّسْمِيَةِ الَّتِي
لَمْ تَفُتْ وَهِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ . انْتَهَى . وَاسْتَدْلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ ذَعَبَ إِلَى أَنَّ
التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْحَلِّ^(١) حَتَّى لَوْ تَرَكْنَا التَّسْمِيَةَ عَمْدًا حَلًّا ، فَلِإِنَّهُ
لَوْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ شَرْطًا لَمَّا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَكْلِ عِنْدَ الشُّكِّ فِيهَا ، وَأَجَابَ عَنْهُ
الْعَرَنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلٌ لَنَا ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا عَنْ حَالَةِ
اللَّحْمِ الَّذِي شُكَّ فِي التَّسْمِيَةِ فِيهِ عِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ اشْتِرَاطُ التَّسْمِيَةِ
وَالَا لَمَّا سَأَلُوهُ ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْأَكْلِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الذَّابِحِ الْمُسْلِمِ أَنَّ لَا يَدْعُ
التَّسْمِيَةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّكُمْ لَسْتُمْ بِمَأْمُورِينَ لِحَصُولِ التَّيَقُّنِ وَالتَّجَسُّسِ لِإِيرَاسِهِ إِلَى
الْوَسْوَسةِ وَالْحَرَجِ ، فَسَمَّوْا اللَّهَ عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَكُلُّوْا وَلَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الشُّكِّ
وَالْوَسْوَسةِ .

(١) قَالَ الْحَافِظُ : اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا شَرْطًا فِي حَلِّ الْأَكْلِ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ وَهِيَ رِوَايَةٌ
عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ : أَنَّهَا سَنَةٌ لَمَنْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَمْ يَقْدَحْ فِي حَلِّ الْأَكْلِ ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ
فِي الرَّاجِحِ عَهُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَطَائِفَةٌ : إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَجَعْلِهَا شَرْطًا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَذَهَبَ
أَبُو حَتِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَجَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْجَوَازِ لَمَنْ تَرَكَهَا سَاعِيًا لَا عَمْدًا ، لَكِنْ
اِخْتَلَفَ فِي الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ لَوْ تَرَكَهُ ؟ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ تَحْرِيمُ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْعَمْدِ ثَلَاثَةٌ
أَوْجُهُ ، أَحَدُهَا يَكْرَهُ الْأَكْلَ . انْظُرْ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٦٠١/٩ .

قال^(١): وذلك في أول الإسلام^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة إذا كان الذي يأتي بها^(٣) مسلماً أو من أهل الكتاب^(٤)، فإن أتى بذلك مجوسي^(٥)، وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب لم يُصدّق^(٦) ولم يُؤكّل بقوله.

(١) الضمير راجع إلى مالك كما صرح به في «موطأ يحيى». قال مالك: وذلك في أول الإسلام.

(٢) قوله: وذلك في أول الإسلام، كأنه يشير إلى أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح، فإنه كان في أول الإسلام قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسَقٌ﴾^(١) وقال ابن عبد البر: هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يُعرف وجهه، والحديث نفسه يروى لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل، فدل على أن الآية كانت قد نزلت، وأيضاً اتفقوا على أن الآية مكّية، وأن هذا الحديث بالمدينة وأن المراد أهل باديتها. انتهى. أقول: في الوجه الأول نظر فإن الآية لا تدل على التسمية عند الأكل بل على التسمية عند الذبح فلا دلالة لسياق الحديث على ما ذكره، والحق أن سياق الحديث لا يثبت ما أثبتوه من عدم اشتراط التسمية بل اشتراطه كما ذكرنا.

(٣) أي باللحمان.

(٤) أي من اليهود والنصارى.

(٥) وكذا الوثني وغيره من الكفار غير أهل الكتاب.

(٦) قوله: لم يُصدّق، أي ذلك الكافر في قوله ولم يؤكّل المنبوح بمجرد قوله فإن قول الكافر غير مقبول في باب الذبائح والحل والحرم.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

١٦ - (باب صيد الكلب المعلم)

٦٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان

يقول: في الكلب^(١) المعلم: كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، إِنْ قَتَلَ^(٢) أَوْ لَمْ يَقْتُلْ.

قال محمد: وبهذا تأخذ. كل ما قُتِلَ وما لم يُقْتَل إذا ذُكِّنَ^(٣) ما لم يأكل منه، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ^(٤) فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ. وكذلك^(٥) بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) قوله: في الكلب المعلم، بصيغة المفعول من التعليم، وهو الذي إذا رُجِرَ انزجر، وإذا أُرْسِلَ أطاع، والأصل في هذا الباب قوله تعالى: **هُوَ أَجَلُ لَكُمْ الطِّيَافِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ**^(٦).

(٢) لكن إذا لم يُقْتَلْ وأدركه صاحبه حياً يحتاج إلى التذكية.

(٣) متعلق بما إذا لم يقتل أي ذبحته.

(٤) قوله: فلا تأكل، وهو أصح قولي الشافعي لما في «الصحيح»: وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. وخصص بعضهم في الأكل: منهم ابن عمر ومسلمان القارسي وسعد، وه قال مالك والشافعي في رواية. والمسألة مبسطة بتفاريحها ودلائلها في «الهداية» وشروحها.

(٥) قوله: كذلك بلغنا عن ابن عباس، فإنه قال: آية المعلم من الكلاب أن يُمَسَّكَ صيده فلا يأكل منه حتى يأتيه صاحبه. وقال أيضاً: إذا أكل الكلب فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه، أخرجهما ابن جرير، ذكره السيوطي في «الدر المنثور»، ويوافقه من المرفوع حديث علي بن حاتم عند الأئمة السنة، وفيه قال النبي ﷺ: =

(١) سورة المائدة: الآية ٤. ذكر شيخنا في الأوجز حول هذه الآية عدة أبحاث فارجع إليه. ١٥٥/٩.

٦٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم،

= إن أكل فلا تأكل فإِذَا أمسك على نفسه. ويخالفه حديث أبي ثعلبة الخشني عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال رسول الله: إِذَا أَرَسَلْتَ كَلْبَكَ الْمَعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ، قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ^(١). وهو حديث معلول أعلاه البيهقي، كذا ذكره الحافظ في التلخيص.

(١) قوله: باب الحقيقة^(٢)، هي الذبيحة عن المولود يوم السابع، وقد اختلف فيه، فعند مالك والشافعي هو سنة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان أشهرهما أنها سنة، والثانية أنها واجبة واختارها بعض أصحابه. وهي عن الغلام شاتان، وعن الجارية واحدة، وقال مالك: عن الغلام أيضاً شاة وهو في اليوم السابع بالاتفاق، ولا يُسَمَّى رأس المولود بدم الحقيقة بالاتفاق. وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا تكسر عظام الحقيقة، بل يطبخ أجزاءها تقاؤلاً بسلامة المولود، كذا في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة». وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة تدل على مشروعتها واستحبابها. من ذلك حديث عائشة: أمرنا رسول الله أن نعتق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة، أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي واللفظ لابن ماجه. ومن ذلك حديث سمرة مرفوعاً: الغلام مرتين بعقيقة يُذبح عنه في اليوم السابع ويُحلق رأسه ويسمى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي من حديث الحسن عن سُمَرة، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق. وفي رواية لهم: ويسمى. قال أبو داود: يُسَمَّى أصبح ويُسَمَّى غلط من همَّام. ومن ذلك حديث أم كرز مرفوعاً: عن الغلام شاتان =

(١) قال الجمهور: إذا قتل الكلب وأكل منه فهو حرام، وبه قال الحنيفة، وهو أصح قولي أحمد وأصح قولي الشافعي، وعند مالك يجوز لحديث أبي ثعلبة. انظر هامش بذكر المجهول ٩٨/١٣.

(٢) في الحقيقة حشرة أبحاث لطيفة. انظر أوجز المسالك ٢٠٣/٩ - ٢٢٣.

وعن الجارية شاة، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان. وله طرق عند الأربعة والبيهقي. ومن ذلك حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه: كنا في الجاهلية إذا وُلِدَ لأحد غلام ذبيح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه وتلطخه بزعفران، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عائشة. ومن ذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسن كَبْشاً كَبْشاً، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد، ورواه البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة: اليوم السابع ومئامها، وأمر أن يُعاط من رؤوسهما الأذى، وصححه ابن السكن بأنهم من هذا، وفيه: وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً. ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، ومنه صحيح، والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والطبراني في المعجم الصغير، من حديث قتادة عن أنس، والبيهقي من حديث فاطمة، والترمذي والحاكم من حديث علي. هذا ملخص ما أورده الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»: وقال تلميذه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري في كتابه «ارتياح الأكباد بأرياح فقَد الأولاد» بعد ذكر حديث: الغلام مرتين بعقيقته: ذكر البيهقي عن سليمان بن شرحبيل نا يحيى بن حمزة قال: قلت لعطاء الخراساني: ما مرتين بعقيقته؟ فقال: يحرم شفاعه ولده. وكذا قال الإمام أحمد: إنه مرتين عن الشفاعة لوالديه، واستحسنه الخطابي حيث قال: تكلم الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد أن هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يحق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه. وقيل: معناه أنه مرتين بشعره. انتهى. وفي الباب أخبار وأحاديث أخر أيضاً مذكورة في مظانها وهي كلها تشهد بمشروعته العقيقة، بل بعضها يدل على الوجوب، وبه استدلل من قال به، لكن أكثرها يدل على خلافه، فإن لم يكن واجباً فلا أقل من أن يكون مستحباً بل سنة ولعلها لم تبلغ إمامنا حيث قال: إنها مباحة وليست بمستحبة، ولعل لكلامه وجهاً لست أحصله. ومستطاع =

عن رجل^(١) من بني ضمرة عن أبيه أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة؟ قال: لا أحب^(٢) العقوق، فكأنه^(٣).....

= على زيادة التفصيل عن قريب.

(١) قوله: من رجل من بني ضمرة عن أبيه، قال ابن عبد البر: لا أعلمه روي معنى الحديث عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود والنسائي. قال: وأصل العقيقة كما قال الأصمعي وغيره: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، قال أبو عبيد: فهو من تسمية الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سبه^(١). قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث كراهية ما يتبع معناه من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ يحب الاسم الحسن، قال: وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يُقال للذبيحة المولود نسيكة، ولا يقال عقيقة، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك، ولا قال به وأظنهم تركوا العمل به لما صحَّ عندهم في غيره من الأحاديث من لفظ العقيقة. انتهى. كذا في «تنوير الحوالك على موطن مالك» للسيوطي، وقال الزرقاني في «شرحه»: لعل مراد ابن عبد البر من العلماء: المجتهدون، وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية يستحبُّ تسميتها نسيكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عَمَّة.

(٢) قوله: قال لا أحب العقوق، قال الخطابي في «شرح سنن أبي داود»: وليس فيه توهم العقيقة ولا إسقاط لوجوبها، وإنما استُشبع الاسم، وأحب أن يسمَّيه بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة. انتهى.

(٣) قوله: فكأنه... إلخ، هذا قول بعض الرواة يعني أنه لم يرد بقوله «لا أحب العقوق» كراهة العقيقة بدليل أنه رَغِبَ إليه بقوله: من وُلِدَ له ولد فأحب أن يَنسُكَ عن ولده فليفعل، بل إنما كره الاسم أي إطلاق لفظ العقيقة فإنه يُنبئ =

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٣.

إنما كره الاسم، وقال^(١): من وُلد له وَلَدٌ فَأَحَبُّ^(٢).....

= عن المعقوق، وهو مستعمل في العصيان وترك الإحسان ومنه عقوق الوالدين. وهذا كما كره النبي ﷺ تسمية العشاء بالعتمة وتسمية المدينة النبوية بيثرب، وحيث لا يمكن أن يستدل به أحد على نفي مشروعية النسبة للمولود أو على نفي استحبابها. أو هل أنها كانت من عمل الجاهلية ثم نسخ، كيف وهناك أخبار كثيرة قد مرَّ بُدُّ منها تدل على مشروعيتها والترغيب إليها.

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: فأحب أن يتسك، استدل به جماعة من أصحابنا الحنفية منهم صاحب «البدائع» وغيره على أن العقيقة ليست بسنة لأنه علق العق بالمشيئة، وهذا أمارة الإباحة ورواه علي القاري بقوله: لا يخفى أن المشيئة تنفي القرضية دون السنة. انتهى. وأقول: هذا الحديث نظير حديث «من أراد منكم أن يضحي فلا يأخذن من أظفاره وشعره شيئاً حتى يضحي»، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وقد امتدل به الشافعية على عدم وجوب الأضحية بأنه علق الأضحية على الإرادة والمشية ولو كان واجباً لما فعل كذلك، وأجاب عنه أصحابنا منهم صاحب «الهداية» و«البنية» وغيرهما بأنه ليس المراد به التخيير بين الترك والفعل، بل القصد فكانه قال: من قصد منكم أن يضحي، وهذا لا يدل على نفي الوجوب كما في قوله: من أراد الصلاة فليتوضأ، وقوله: من أراد الجمعة فليغتسل، ولم يرد هناك التخيير، فكذا هذا. إذا عرفت هذا فلنائل أن يقول مثل ذلك في هذا الحديث بأنه ليس المراد بقوله من أحب أو من شاء كما في بعض الكتب التخيير والتعليق على المشيئة، بل المراد به القصد، وحيث لا يكون له دلالة على نفي الوجوب أيضاً فضلاً عن نفي السنة أو الاستحباب، وأيضاً لنائل أن يقول: ليس المراد بالحب الحب الطبيعي والمشية التخييرية، بل المراد به الحب الشرعي، فالمعنى من وُلد له ولد فأحب أن يتسك عن ولده أتباعاً للشرعة فليفعل، وحيث لا دلالة له على نفي السنة، على أنه لو سلمنا أنه دالٌّ على نفي السنة فليس له دلالة على نفي =

= الاستحباب الشرعي بوجه من الوجوه، فإنه معلق بالمشيئة البتة إذ لا حرج في تركه فلا يثبت به الإباحة المعرأة عن الاستحباب، ومع عزل النظر عن ذلك كله نقول: هذا الحديث إن دلّ على نفي الاستحباب والسنّة دلّ عليه بإشارته، وغيره من الأحاديث دلّ على الاستحباب بعبارة بل بعضها يدلّ على الوجوب والاستئذان كما مرّ ذكرها، ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة. ومن النصوص الدالة على الاستحباب ما أخرجه الطبراني في «معجمه الأوسط» في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس أنه قال: سَجَّ من السنّة في الصبي يوم السابع: يسمّى، ويُختنن، ويُمَاط عنه الأذى، ويُغَبّ أذنه، ويُعَقّ عنه، ويُحلق رأسه، ويُطْلَخ بدم عقيقته، ويُصَفَّق بوزن شعره ذهباً أو فضة. فإن قلت: فيه رواد بن جراح وهو ضعيف كما ذكر ابن حجر، قلت: لا بأس، فإن الضعيف يكفي في فضائل الأعمال، فإن قلت كيف يقول: ويُمَاط عنه الأذى مع قوله يُلَطِّخ بدم؟ قلت: لا إشكال فيه، فلعل إمطة الأذى يقع بعد التلّخ، والواو لا يستلزم الترتيب قاله الحافظ في «التلخيص»: فإن قلت: ذكر في هذا الحديث التلمية؟ والجمهور على منعها، قلت: قد ذُكر ذلك في بعض الأخبار المرفوعة أيضاً، ففي «سنن أبي داود» من طريق همام قال: نا قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: كل غلام رهينة بعقيقته تُذبح عنه يوم السابع ويُحلق رأسه ويُدَمَّى. فكان قتادة إذا مُثِّل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود^(١): هذا وهم من همام: ويُدَمَّى. ثم أخرج من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: كل غلام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمّى. ثم قال أبو داود: يسمّى أصبح، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل وأشعث عن الحسن. انتهى كلامه. =

(١) بذلك المجهود ١٣/٨٤.

أَنْ يَنْسُكَ^(١) عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ^(٢).

٦٥٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ

لَمْ يَكُنْ^(٣) يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ.....

= وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» بِقَوْلِهِ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُدْمَى غُلَطٌ مِنْ هِمَامٍ، قُلْتُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَبَطَهَا أَنْ فِي رِوَايَةٍ بِهِزٍ عَنْ ذِكْرِ الْأَمْرَيْنِ التَّسْمِيَةِ وَالتَّذْمِيَةِ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ هَيْئَةِ التَّذْمِيَةِ فَذَكَرَهَا لَهُمْ، فَكَيْفَ يَكُونُ تَحْرِيفًا مِنَ التَّسْمِيَةِ، وَهُوَ يَضْبُطُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ كَيْفِيَةِ التَّذْمِيَةِ. انْتَهَى. وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَنْشَأُ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّذْمِيَةَ مِنْ جَمَلَةِ السَّنَنِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذِ الْجُمْهُورُ بِهِذَا لَمَّا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَرَكَ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِرِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ حَدِيثِ يَزِيدَ الْحَزْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَهْرَ عَنْ الْغُلَامِ وَلَا يُمَسَّ رَأْسُهُ بَنَمٍ.

(١) بِضَمِّ السِّينِ أَيْ يُذْبِحُ.

(٢) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَلْيَنْسُكْ عَنْ

الْغُلَامِ شَاتَيْنِ مَكَافَتَيْنِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً.

(٣) قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ... إلخ، أَيْ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ذَبِيحَةً

عَقِيقَةً لِيَذْبَحَ بِهَا فِي يَوْمِ الْعَقِيقَةِ إِلَّا أَعْطَاهَا لِإِيلَهِ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ وَلَدِهِ

— يَفْتَحَتَيْنِ أَوْ بَضْمِ الْأَوَّلِ — أَيْ مِنْ أَوْلَادِهِ الذَّكَوْرَ وَالْإِنَاثَ بِشَاةٍ شَاةً قِيَامًا عَلَى

الْأَضْحِيَّةِ وَاتِّبَاعًا لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كِبْشًا كِبْشًا، وَبِهِ

قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً. ثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِطَرَقٍ عَدِيدَةٍ قَوْلًا كَمَا مَرَّ ذِكْرُهَا، وَاخْتَلَفَ فِي فِعْلِهِ فُرُوعٌ عَنْهُ فِي عَقِيقَةِ

الْحَسَنِ الْوَاحِدِ، وَرَوَى الْإِسْنَانُ^(١)، فَالْمَرْجَحُ يَكُونُ هُوَ التَّعَدُّدُ لِلْغُلَامِ وَلِهَذَا قَالَ =

(١) أَخْرَجَ الْقُنَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ

بِكَبْشَيْنِ كِبْشَيْنِ. الْجَوْهَرُ النَّفِيُّ ٢/٢٢٣، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ ٩/٥٩٠.

عقبة إلا أعطاه^(١) إياه، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى .
 ٦٦٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر^(٢) بن محمد بن علي، عن
 أبيه أنه^(٣) قال:

= ابن رشد المالكي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب، لما صححه الترمذي عن
 عائشة أن النبي ﷺ أمر أن يعق عن الغلام شاتان، وعن البجارية بشاة، نقله
 الزرقاني، وقال القاري: لا يخفى أن الاكتفاء بواحد لا يتنافى فضل التعدد.
 (١) ذكر الضمير اعتباراً لما يُلحح منه، وفي رواية أعطاهما.

(٢) قوله: جعفر بن محمد... إلخ، هو الإسم أبو عبد الله جعفر الصادق
 الهاشمي المدني بن محمد المعروف بالباقر بن علي المعروف بزين العابدين بن
 حسين بن علي بن أبي طالب، كان من سادات أهل البيت وعُبد أتباع التابعين،
 وُلد سنة ٨٠هـ بالمدينة، ومات سنة ١٤٨هـ بالمدينة، روى عن أبيه وعطاء وعروة
 وجماعة، وعنه مالك وأبو حنيفة ويحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة والسفيانان
 وغيرهم، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبرحائم: ثقة لا يسأل عن مثله، كذا في
 «إسعاف السيوطي». وأبوه محمد الباقر ثقة فاضل سُمي بالباقر لأنه تبحر في العلوم
 أي توسع، مات بالمدينة سنة ١١٨هـ، وقيل سنة ١١٩هـ، كذا في «التحريب»
 و«جامع الأصول».

(٣) قوله: أنه قال، هذا حديث مرسل، فإن محمداً الباقر لم يدرك ذلك،
 ولا لقي فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكذلك رواه أبو داود في «المراسيل» وأخبره
 البيهقي فزاد عن أبيه عن جده، ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن
 إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي
 قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي
 بزنة شعره فضة فوزنائه، فكان وزنه درهماً أو بعض درهم، وعند الحاكم من حديث
 علي: أمر رسول الله ﷺ فاطمة، فقال: زني شعر الحسين وتصدقي بوزنه فضة
 وأعطني القابلة رجلاً العقيقة، ذكره الحافظ في «التلخيص».

وَزُنْتُ^(١) فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ^(٢) وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَزَيْنَبُ وَأُمُّ كُلْثُومٍ فَتَصَدَّقْتُ بِوِزْنِ ذَلِكَ فَضَّةً.

٦٦٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ مَا فَعَلَتْهُ فَاطِمَةُ مَعَ الْحَقِيقَةِ أَوْ دُونِهَا^(١).

(٢) قَوْلُهُ: شَعْرَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، رَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ صَبِيئَةً حَرْبِيًّا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ، قُلْنَا: حَرْبِيًّا، قَالَ: بَلْ هُوَ حَسَنٌ، فَلَمَّا وُلِدَ الْحُسَيْنُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ حُسَيْنٌ، فَلَمَّا وُلِدَ مُحَسِّنٌ ذَكَرَ مِثْلَهُ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ مُحَسِّنٌ، ثُمَّ قَالَ: سَمَّيْتُمُ بِأَسْمَاءِ وَلَدِ هَارُونَ شَبِيرٌ وَشَبِيرٌ وَمُبَشِّرٌ^(٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَمُحَسِّنٌ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ النُّونِ الْمَشْدُودَةِ - مَاتَ صَغِيرًا، وَزَيْنَبُ بِنْتُ فَاطِمَةَ وُلِدَتْ فِي حَيَاةِ جَدِّهَا، وَكَانَتْ لِبَيْتِ عَائِلَةٍ تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمِّهَا جَعْفَرٌ فَوَلَدَتْ لَهُ عَلِيًّا وَأُمُّ كُلْثُومٍ وَعَوْنًا وَعَبَّاسًا وَمُحَمَّدًا، وَأُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ فَاطِمَةَ وَلَدَتْ قَبْلَ وَفَاةِ جَدِّهَا ﷺ وَتَزَوَّجَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَوَلَدَتْ لَهُ زَيْدًا وَرُقَيْيَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ مَوْتِهِ عَوْنُ بْنُ جَعْفَرٍ ثُمَّ مَاتَ فَتَزَوَّجَهَا أَخُوهُ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَاتَ فَتَزَوَّجَهَا أَخُوهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فَمَاتَتْ عِنْدَهُ فَتَزَوَّجَ أُخْتُهَا زَيْنَبُ. وَكَانَ وَزْنُ فَاطِمَةَ شَعْرَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ بِأَمْرِ أَبِيهَا ﷺ، وَوِزْنُ شَعْرَ زَيْنَبُ وَأُمِّ كُلْثُومٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِأَمْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا قَاسَتْ ذَلِكَ عَلَى أَمْرِ لَهَا فِي الْحَسَنِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الزُّوْقَانِيِّ».

(١) وَهَذَا الْمَوْثُوقُ: إِنْ تَصَدَّقَ بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً فَحَسَنٌ، وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَسْبِيهِ يَوْمَ أُبْرُجِهِ، وَيَحْلِقَ رَأْسَهُ وَيَتَصَدَّقَ عِنْدَ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً أَوْ ذَهَبًا. وَفِي «الْمَحَلِّيِّ» عَنِ «الرَّسَالَةِ» لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّصَدَّقُ بِوِزْنِهِ مِنْ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ. تَوْجِزُ الْمَسَالِكِ ٢١٤/٩.

(٢) لِي الْأَصْلُ: سَرُّهُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» رَقْمَ الْحَدِيثِ ٧٦٨، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَجْمَعِ الزُّوْقَانِيِّ» ٥٢/٨، قَالَ فِي «اللِّسَانِ» ٢٩٣/٤: شَبِيرٌ وَشَبِيرٌ وَمُبَشِّرٌ: مَعْنَاهَا: حَسَنٌ وَحُسَيْنٌ وَمُحَسِّنٌ.

عن محمد بن علي بن حسين أنه^(١) قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شهر حسن وحسين فتصدقته بوزنه قطعة.

قال محمد: أما العقيقة^(٢) فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام ثم نسخ الأصحى كل ذبح كان قبله ونسخ صوم

(١) هذا أيضاً مرسل ووصله بعضهم، فقال: عن ربيعة عن أنس، وهو خطأ والصواب ما في «الموطأ» قاله ابن عبد البر.

(٢) قوله: أما العقيقة... إلخ، كأنه يشير إلى عدم مشروعية العقيقة الآن أو إلى كراهته كما تفيد عبارته في «الجامع الصغير» حيث قال: لا يُتَقَّ لامن الغلام ولا عن الجارية. انتهى. وحاصل كلامه هنا أنه بلغه أن العقيقة كانت في الجاهلية وفعلت في ابتداء الإسلام، ثم صار منسوخاً، وأن مشروعية الأصحى نسخت كل ذبح كان قبله، ومشروعية صوم رمضان نسخت كل صوم كان قبله، ونسخت فريضة غسل الجنابة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كانت قبلها. وبلاغه الأول قد أخرجه في «كتاب الآثار» عن إبراهيم ومحمد بن الحنفية حيث قال محمد: أنا أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم: كانت العقيقة في الجاهلية فلما جاء الإسلام رفضت. محمد أنا أبو حنيفة نا وجعل من ابن الحنفية أن العقيقة كانت في الجاهلية فلما جاء الإسلام رفضت، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. انتهى كلامه. وبلاغه المشتمل على حديث النسخ أخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن المسيب بن شريك عن عقة بن عقة بن اليقظان عن الشعبي عن مسروق عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: نسخت الزكاة كل صدقة، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأصحى كل ذبح. وضعفه. قال الدارقطني: المسيب بن شريك وعقة متروكان، ودواء عبد الرزاق في «مصنفه» في أواخر النكاح موقوفاً على علي رضي الله تعالى عنه، كذا ذكره الذهبي في «البيان» والزيلعي وابن حجر في «تخريجيهما» لأحاديث الهداية. وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال»، والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» حديث علي مرفوعاً من =

= رواية الدارقطني في ترجمة المسيب بن ضريك بن سعيد الكوفي، وذكر أن يحيى قال في حقه: ليس بشيء، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكنوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك، وقال محمود بن غيلان: ضروب ابن معين وأحمد وأبو خيثمة على حديثه، وقال الساجي: متروك الحديث، له مناكير. انتهى.

إذا عرفت هذا كله فاعلم أن في المقام أبحاثاً عديدة، الأول: أنه ماذا أريد من كون العقيدة في الجاهلية وكونها متروكة مرفوضة في الإسلام؟ إن أريد أنها كانت واجبة لازمة في الجاهلية وكان أهل الجاهلية يوجبونها على أنفسهم فلما جاء الإسلام رفض وجوبه ولزومه فهذا لا يدل على نفي الاستحباب أو المشروعية أو السنّة، بل على نفي الضرورة فحسب، وهو غير مستلزم لعدم المشروعية أو الكراهة، وإن أريد أنها كانت في الجاهلية مستحبة أو مشروعة، فلما جاء الإسلام رفض استحبابها وشرعيتها، فهو غير مسلم. فهذه كتب الحديث المعتبرة مملوءة من أحاديث شرعية العقيدة واستحبابها، كما ذكرنا نكداً منها. الثاني: الأحاديث الدالة على استحبابها وشرعيتها، لاشك أنها وافعة في الإسلام وهي معارضة لما بلغه من قول النخعي وابن الحنفية، ومن المعلوم أن أحاديث النبي ﷺ أحق بالأخذ من قول غيره كائناً من كان. الثالث: أنه لو كان مطلق مشروعية العقيدة مرتفعة عن الإسلام لما عرق النبي ﷺ عن الحسن والحسين، فإن ادعى أن ذلك كان في بدء الإسلام احتج إلى ذكر ما يدل على رفع كونه مشروعاً بعد ما كان مشروعاً في الإسلام وإذا ليس فليس. الرابع: أنه لو كانت مشروعيته المطلقة مرتفعة لما اختلها أصحاب النبي ﷺ بعده، وقد اختاروها كما مر من رواية نافع بن ابن عمر، ولي موطأ يحيى: مالك بن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان يقول عن أبيه الذكور والإناث بشاة شاة. الخامس: أن مراد ابن الحنفية وإبراهيم من كون العقيدة مرفوضة يحتمل أن يكون رفض عقيدة الجاهلية فإنهم كانوا يذبّحون ذبيحة ويلطّخون صوفه في دمه، ويضعونها على رأس الصبي حتى تسيل عليه قطرات الدم، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم بزعفران ونحوه، وعلى هذا لا يدل كلامهما على نفي مشروعيتهما المطلقة بل على نفي الطريقة الخاصة. =

شهر رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان (١) قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة (٢) كان قبلها. كذلك بلغنا.

وبالجملة الحكم بنغي مشروعيتها في الإسلام مطلقاً غير صحيح. وترك الأحاديث الصريحة المرفوعة والموقوفة الواردة في هذا الباب بقول محتمل غير متأصل غير نجح. السادس: أن البلاغ الثاني لا يثبت من طريق محتج به حتى يحتاج به. السابع: بعد تسليم ثبوته ظاهره يدل على منسوخية وجوب الحقيقة ونحوها فإن معناه نسخ الأضحية لزوم كل ذبح كان قبله كالحقيقة، وكالعتيرة والرجبية، وكأنا في الجاهلية فإنهم كانوا إذا ولدت الناقة أو الشاة ذبحوا أول ولد، فأكل وأطعم، وكان بعضهم ينلر بأنه إذا بلغ شاته كذا ذبح من كل عشرة شاة، وكانوا يذبحون شاة لتعظيم شهر رجب، ويدل عليه ضمه بنسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله فإنه كان صوم يوم عاشوراء وأيام البيض فرضاً، فلما نزل صوم رمضان نسخ وجوب ذلك على ما بسطه الحازمي في «كتاب النسخ والمنسوخ»، فكما أن نسخ صوم رمضان لما قبله لم يدل إلا على عدم لزومه، لا على عدم مشروعيته وانتفاء فضيلته، كذلك نسخ الأضحية كل ذبح كان قبله لا يدل على انتفاء استحبابه وشرعيته. وقال صاحب «البدائع»: ذكر محمد في «الجامع الصغير»: ولا ينعى لا عن الغلام ولا من الجارية، وإنه إشارة إلى الكراهة لأن الحقيقة كانت فضيلة ونسخ الفضل، فلا يبقى إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة فإنهما كانتا من الفرائض، فإذا نسخت الفرضية يجوز التنقل بهما. انتهى. وردّه القاري بقوله: فيه بحث لأن الفضيلة إذا انتفت تبغى الإباحة لأن النسخ ما توجّه إلا إلى زيادة. وهذا على تقدير أنه كان فضيلة، وإلا فالظاهر من ذكرها مع الصوم والصدقة أنها على متوالهما في كونها واجبة. انتهى. فليتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام، وانظم ما ذكرنا في هذا البحث في سلك نظائره التي لم يقف عليها الأعلام.

(١) قال القاري: لم أهره.

(٢) قال القاري: هذا أيضاً غير معروف. انتهى. قلت: هو ما روي عن

ان عباس اب قبلي فرض الزدة كلب صداقة الكامل من المال فمسا حتى سح .
أخرجته بن خوير واس أسى حاتم و ابن الصديق وغيرهم على ما هي «النور المشددة»

آخر السجل الثاني
ربطوه السجل الثالث. وأورد
أكتب الصداق

فهرست الموضوعات

| مطلب | صفحة |
|---|------|
| ٧٦ - باب الوتر | ٥ |
| ٧٧ - باب الوتر على الدائمة | ٧ |
| ٧٨ - باب تأخير الوتر | ٨ |
| ٧٩ - باب السلام في تلويح | ١١ |
| ٨٠ - باب سجود المفرد | ٢١ |
| ٨١ - باب المَرَّ بين يدي المصنّي | ٢٥ |
| ٨٢ - باب ما يستحب من التطوّع في المسجد عند دخوله | ٣٢ |
| ٨٣ - باب الاعتناء في الصلاة | ٣٤ |
| ٨٤ - باب صلاة النُحْمَى عليه | ٣٩ |
| ٩٥ - باب صلاة السريّس | ٤٠ |
| ٩٦ - باب التّخامة في المسجد وما يُكره من ذلك | ٤١ |
| ٩٧ - باب الحُكْب والحائض يعرفان في ثوب | ٤٣ |
| ٩٨ - باب بدأ أمر القنلة وما تُسج من قنلة | |
| بيت المقدس | ٤٤ |
| ٩٩ - باب الرجل يصلي بالغوم وهو حُكْب أو صني | |
| غير وضوء | ٤٨ |
| ٩٠ - باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه | ٥٢ |
| ٩١ - باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء | ٥٧ |
| ٩٢ - باب المرأة تكون بين الرجلين يصلي وبين اليدين | |
| وهي مائتة أو خائفة | ٥٩ |

| مطلب | صفحة |
|---|------|
| ٩٣ - باب صلاة الخوف | ٦١ |
| ٩٤ - باب وضع اليدين على اليمين في الصلاة | ٦٥ |
| ٩٥ - باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم | ٦٧ |
| ٩٦ - باب الاستسقاء | ٧٣ |
| ٩٧ - باب الرجل يصلّي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه | ٧٨ |
| ٩٨ - باب صلاة التطوّع بعد الفريضة | ٧٩ |
| ٩٩ - باب الرجل يمسّ القترن وهو جنب أو على غير طهارة | ٨١ |
| ١٠٠ - باب الرجل يجر ثوبه والمرأة تجرّ فيها معلق به قلدر وما كره من ذلك | ٨٤ |
| ١٠١ - باب فضل الجهاد | ٨٧ |
| ١٠٢ - باب ما يكون من الموت شهادة | ٨٩ |

(أبواب الجنائز)

| | |
|---|-----|
| ١ - باب المرأة تفصل زوجها | ٩٨ |
| ٢ - باب ما يتخفّن به الميت | ١٠٣ |
| ٣ - باب المشي بالجنائز والمشي معها | ١٠٥ |
| ٤ - باب الميت لا يُتبع بثأر بعد موته أو بمجتمرة في جنازته | ١٠٨ |
| ٥ - باب القيام للجنازة | ١٠٩ |
| ٦ - باب الصلاة على الميت والدعاء | ١١١ |
| ٧ - باب الصلاة على الجنازة في المسجد | ١١٥ |
| ٨ - باب يحمل الرجل الميت ويحطّطه أو ينسله هل ينقض في ذلك وضوءه | ١١٧ |

- ٩ - باب الرجل تدركه الصلاة على اجنابة وهو
على غير وضوء ١١٨
١٠ - باب الصلاة على الميت بعدما يدفن ١١٩
١١ - باب ما روي أن الميت يعذب بكاءه الحي ١٢٥
١٢ - باب القبر يتحد مسحداً أو يصلى إليه أو يتوسد ١٢٦

(كتاب الزكاة)

- ١ - باب زكاة المال ١٣٠
٢ - باب ما يجب فيه زكاة ١٣٢
٣ - باب المال متى تجب فيه الزكاة ١٣٦
٤ - باب الرجل يكون له انذبن هل عليه فيه زكاة ١٣٨
٥ - باب زكاة الحلي ١٤٠
٦ - باب النضر ١٤٣
٧ - باب العجيرة ١٤٥
٨ - باب زكاة الرقيق والمخيل والبرادين ١٥٠
٩ - باب الركز ١٥٥
١٠ - باب صدقة البقر ١٥٨
١١ - باب المكز ١٦١
١٢ - باب من جعل له زكاة ١٦٢
١٣ - باب زكاة القطر ١٦٣
١٤ - باب صدقة الزيتون ١٦٥

(أبواب الصوم)

- ١ - باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته ١٦٧
٢ - باب متى يحرم الطعام على الصائم ١٦٩
٣ - باب من أفطر متعمداً في رمضان ١٧٢

| مطلب | صفحة |
|--|------|
| ٤ - باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جنب | ١٧٥ |
| ٥ - باب القلة للصائم | ١٨٥ |
| ٦ - باب الحجامة للصائم | ١٩١ |
| ٧ - باب الصائم يذروه القيء أو يتقيأ | ١٩٤ |
| ٨ - باب الصوم في السفر | ١٩٥ |
| ٩ - باب قضاء رمضان هل يفرق | ١٩٩ |
| ١٠ - باب من صام تطوعاً ثم أفطر | ٢٠١ |
| ١١ - باب تعجيل الإفطار | ٢٠٣ |
| ١٢ - باب الرجل يعطر قبل الماء ويطن أنه قد أمسى | ٢٠٥ |
| ١٣ - باب الوصال في الصيام | ٢٠٧ |
| ١٤ - باب صوم يوم عرفة | ٢٠٩ |
| ١٥ - باب الأيام التي يُكره فيها الصوم | ٢١٣ |
| ١٦ - باب النية في الصوم من الليل | ٢١٦ |
| ١٧ - باب المداومة على الصيام | ٢١٨ |
| ١٨ - باب صوم يوم عاشوراء | ٢٢٠ |
| ١٩ - باب ليلة القدر | ٢٢٢ |
| ٢٠ - باب الاعتكاف | ٢٢٤ |

(كتاب الحج)

| | |
|---|-----|
| ١ - باب المواقيت | ٢٣٠ |
| ٢ - باب الرجل يحرم في ذُبر الصلاة وحيث يتبعث به بعيره | ٢٣٨ |
| ٣ - باب التلبية | ٢٤١ |
| ٤ - باب متى تُقطع التلبية | ٢٤٤ |
| ٥ - باب رفع الصوت بالتلبية | ٢٥٠ |
| ٦ - باب القرآن بين الحج والعمرة | ٢٥٢ |

| مطلب | صفحة |
|---|------|
| ٧ - باب من أهدي هدياً وهو مقيم | ٢٦٥ |
| ٨ - باب تقليد البُذْن وإشعارها | ٢٦٩ |
| ٩ - باب مَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ | ٢٧٣ |
| ١٠ - باب مَنْ سَاقَ هَدِيّاً فَتَطَيَّبَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ نَذَرَ بَذَنَّهُ | ٢٧٨ |
| ١١ - باب الرجل يسوق بُذْنَةً فَيَضْطَرُّ إِلَى وَكُوبِهَا | ٢٨٧ |
| ١٢ - باب الْمُحْرَمِ يَقْتُلُ قَمَلَةً أَوْ نَحْوَهَا أَوْ يَتَنَفَّسُ شِعْراً | ٢٩٠ |
| ١٣ - باب الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ | ٢٩٢ |
| ١٤ - باب الْمُحْرَمِ يُغْطِي وَجْهَهُ | ٢٩٣ |
| ١٥ - باب الْمُحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، أَيْتَمَسَّلُ | ٢٩٥ |
| ١٦ - باب مَا يُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ | ٣٠١ |
| ١٧ - باب مَا رُخِّصَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَقْتُلَ مِنَ الدَّوَابِّ | ٣٠٩ |
| ١٨ - باب الرجل يفوته الحج | ٣١٢ |
| ١٩ - باب الْحَلَمَةِ وَالْفَرَادِ يَنْزَعُهُ الْمُحْرَمُ | ٣١٥ |
| ٢٠ - باب لُبْسِ الْجَنَاطَةِ وَالْهَيْمَانِ لِلْمُحْرَمِ | ٣١٨ |
| ٢١ - باب الْمُحْرَمِ يَحْكُ جِلْدَهُ | ٣١٩ |
| ٢٢ - باب الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ | ٣٢٠ |
| ٢٣ - باب الطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ | ٣٢٤ |
| ٢٤ - باب الْحَلَالِ يَذْبَحُ الصَّيْدَ أَوْ يَصِيدُ، هَلْ يَأْكُلُ الْمُحْرَمُ مِنْهُ أَمْ لَا | ٣٢٨ |
| ٢٥ - باب الرجل يعتزم في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج | ٣٣٨ |
| ٢٦ - باب فضل العمرة في شهر رمضان | ٣٤٠ |
| ٢٧ - باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي | ٣٤١ |
| ٢٨ - باب الرُّمْلِ بِالْبَيْتِ | ٣٤٤ |
| ٢٩ - باب المَكِّيِّ وَغَيْرِهِ يَحُجُّ أَوْ يَعْتَمِرُ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّمْلُ | ٣٤٥ |

| مطلب | صفحة |
|---|------|
| ٣٠ - باب المُعْتَمِر أو المُعْتَمِرَة ما تجب عليهما من التقصير والهدي | ٣٤٧ |
| ٣١ - باب دخول مكة بغير إحرام | ٣٥٠ |
| ٣٢ - باب فضل انْحَلَقَ وما يُجْزَى من التقصير | ٣٥٧ |
| ٣٣ - باب المرأة تَقْدُمُ مَكَّةَ بِحِجٍّ أو بِعِمْرَةٍ فَتَحِيفُ | |
| قبل قدومها أو بعد ذلك | ٣٥٥ |
| ٣٤ - باب المرأة تَحِيفُ فِي حِجِّهَا قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ | |
| طواف الزيارة | ٣٦١ |
| ٣٥ - باب المرأة تَرِيدُ الْحِجَّ أو العِمْرَةَ فَتَلِدُ أو تَحِيفُ | |
| قَبْلَ أَنْ تُحْرِمَ | ٣٦٦ |
| ٣٦ - باب المُسْتَحَاضَةُ فِي الْحِجِّ | ٣٦٧ |
| ٣٧ - باب دخول مكة وما يُسْتَحَبُّ مِنَ الْغَسْلِ قَبْلَ الدُّخُولِ | ٣٧٠ |
| ٣٨ - باب السَّحْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ | ٣٧٣ |
| ٣٩ - باب الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا أو مَاشِيًا | ٣٧٧ |
| ٤٠ - باب اسْتِلَامِ الرُّكْنِ | ٣٨١ |
| ٤١ - باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ وَدُخُولِهَا | ٣٨٧ |
| ٤٢ - باب الْحَجِّ مِنْ أُنْمِيتٍ أو عَنْ أَشْيَخٍ الْكَبِيرِ | ٣٨٩ |
| ٤٣ - باب الصَّلَاةِ بِمَعْنَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ | ٣٩٤ |
| ٤٤ - باب الْغَسْلِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ | ٣٩٥ |
| ٤٥ - باب الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ | ٣٩٥ |
| ٤٦ - باب مَطْنٍ مُحَسَّرٍ | ٣٩٧ |
| ٤٧ - باب الصَّلَاةِ بِالْمَزْدَلِفَةِ | ٣٩٨ |
| ٤٨ - باب مَا يُحْرِمُ عَلَى الْحَاجِّ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ | |
| يَوْمَ النَّحْرِ | ٤٠١ |
| ٤٩ - باب مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ يُرْمَى الْجِمَارُ | ٤٠٥ |
| ٥٠ - باب تَأْخِيرِ رَمِي الْحِجَارَةِ مِنْ عِلَّةٍ أو مِنْ غَيْرِ | |
| عِلَّةٍ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ | ٤٠٧ |

| مطلب | صفحة |
|---|------|
| ٥١ - باب رمي الجمار واكباً | ٤٠٩ |
| ٥٢ - باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين | ٤١٠ |
| ٥٣ - باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده | ٤١٢ |
| ٥٤ - باب البيوتة وراء عقبة متى وما يكره من ذلك | ٤١٣ |
| ٥٥ - باب من قدم نُسكاً قبل نُسك | ٤١٤ |
| ٥٦ - باب جزاء الصيد | ٤١٧ |
| ٥٧ - باب كفارة الأذى | ٤١٩ |
| ٥٨ - باب مَنْ قَدِمَ الضَّعْفَةَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ | ٤٢١ |
| ٥٩ - باب جلال البدن | ٤٢٢ |
| ٦٠ - باب الْمُخْصَر | ٤٢٥ |
| ٦١ - باب تكفين المحرم | ٤٢٨ |
| ٦٢ - باب من أدرك حرفة ليلة المزدلفة | ٤٢٩ |
| ٦٣ - باب من غربت له الشمس في النحر الأول وهو يسئ | ٤٣٠ |
| ٦٤ - باب مَنْ نَحَرَ وَلَمْ يَحْلِقْ | ٤٣٢ |
| ٦٥ - باب الرجل بجامع قبل أن يمض | ٤٣٢ |
| ٦٦ - باب تعجيل الإهلال | ٤٣٤ |
| ٦٧ - باب الفُقُول من الحج أو العمرة | ٤٣٥ |
| ٦٨ - باب المُنْذَر | ٤٣٦ |
| ٦٩ - باب المرأة يكره لها إذا حَلَّتْ من إحرامها أن تعتشط حتى تأخذ من شعرها | ٤٣٨ |
| ٧٠ - باب النزول بالمحْضَب | ٤٣٩ |
| ٧١ - باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت | ٤٤١ |
| ٧٢ - باب الْمُحْرَم يحتجم | ٤٤٢ |
| ٧٣ - باب دخول مكة بسلاح | ٤٤٤ |

(كتاب النكاح)

- ١ - باب الرجل تكون عنه نسوة، كيف يقسم بينهما ٤١٧
- ٢ - باب أدنى ما يزوج الرجل عنه امرأة ٤٢٢
- ٣ - باب لا يجتمع الرجل بين المرأة وعمته هي المتزوج ٤٢٥
- ٤ - باب الرجل يخطب على خطبة أخيه ٤٢٧
- ٥ - باب الشب أحق بنفسها من غيرها ٤٢٨
- ٦ - باب الرجل يكون عنه أكثر من أربع نسوة
فبيد أن يتزوج ٤٦٠
- ٧ - باب ما يوجب الطلاق ٤٦٣
- ٨ - باب نكاح الشغار ٤٦٥
- ٩ - باب نكاح نسوة ٤٦٧
- ١٠ - باب الرجل يجمع بين المرأة وأختها
في مثل النكاح ٤٦٩
- ١١ - باب الرجل يزوج المرأة ولا يحصل إيجاب له
بالمرأة أو بالرجل ٤٧٣
- ١٢ - باب البكر تستأمر في نفسها ٤٧٦
- ١٣ - باب النكاح بغير ولي ٤٧٩
- ١٤ - باب الرجل يزوج المرأة ولا يخبر له صدق ٤٨٢
- ١٥ - باب المرأة تزوج في عذبة ٤٨٨
- ١٦ - باب الغرة ٤٩٥

(كتاب الطلاق)

- ١ - باب طلاق السنة ٥١٣
- ٢ - باب طلاق الحرة تحت العمد ٥١٧

- ٣ - باب ما يكره للمطلقة المبهتة والمتوفي عنها من الميت
في غير بيتها ٥١١
- ٤ - باب الرجل يأذن لعبده في التزويج ، هل يجوز
طلاق المولى عليه ؟ ٥١٣
- ٥ - باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطاه
أو أقل ٥١٥
- ٦ - باب الخلع كم يكون من الطلاق ٥١٧
- ٧ - باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق ٥١٨
- ٨ - باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين فتتزوج
زوجاً ثم يتزوجها الأول ٥٢١
- ٩ - باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها ٥٢٢
- ١٠ - باب الرجل يكون تحت أمة فيطلقها ثم يشتريها ٥٢٩
- ١١ - باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق ٥٣٠
- ١٢ - باب طلاق المريض ٥٣٣
- ١٣ - باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل ٥٣٦
- ١٤ - باب الإيلاء ٥٣٨
- ١٥ - باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ٥٤٢
- ١٦ - باب المرأة يطلقها زوجها فتتزوج رجلاً فيطلق قبل الدخول ٥٤٣
- ١٧ - باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها ٥٤٥
- ١٨ - باب المتعة ٥٤٦
- ١٩ - باب الرجل تكون عنده امرأتان فيؤثر إحداهما
على الأخرى ٥٥٠
- ٢٠ - باب اللعان ٥٥٢
- ٢١ - باب متعة الطلاق ٥٥٤
- ٢٢ - باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة ٥٥٦

- ٢٣ - باب المرأة تنقل من منزلها قبل انقضاء عدتها
 من موت أو طلاق ٥٥٨
- ٢٤ - باب عنة أم الولد ٥٦٦
- ٢٥ - باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق ٥٦٩
- ٢٦ - باب الرجل يولد له يغلب عليه الشبهة ٥٧١
- ٢٧ - باب المرأة تسلم قبل زوجها ٥٧٣
- ٢٨ - باب انقضاء الحيض ٥٧٥
- ٢٩ - باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتحيض
 حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها ٥٨٢
- ٣٠ - باب عدة المستحاضة ٥٨٨
- ٣١ - باب الرضاع ٥٨٩

(كتاب الضحايا وما يُجزى عنها)

- ١ - باب ما يكره من الضحايا ٦١٤
- ٢ - باب لحوم الأصاحي ٦١٧
- ٣ - باب الرجل يدبح أضحيته قبل أن يفتد يوم لأضحي ٦٢١
- ٤ - باب ما يُجزى من الضحايا عن أكثر من واحد ٦٢٣
- ٥ - باب الذبائح ٦٢٦
- ٦ - باب الصيد وما يكره أكله من السباع وغيرها ٦٣١
- ٧ - باب أكل الضب ٦٣٣
- ٨ - باب ما يُفقط البحر من السمك الطافي وغيره ٦٤٠
- ٩ - باب السمك يموت في الماء ٦٤٢
- ١٠ - باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ٦٤٤
- ١١ - باب أكل الجراد ٦٤٧

| صفحة | موضوع |
|------|---|
| ١٤٨ | ١٢ - باب ذبائح نصارى العرب |
| ١٤٩ | ١٣ - باب ما قتل لصحرى |
| ١٥٠ | ١٤ - باب الشقة وغير ذلك ما كُتِبَ قبل أن يموت |
| | ١٥ - باب الرجل يشترى النعم فلا يمزي ذكياً هو |
| ١٥١ | أم خير ذكياً |
| ١٥٢ | ١٦ - باب من ذبح الكلبة لغيره |
| ١٥٣ | ١٧ - باب العقيقة |

• • •